

المؤلف من المختلف

بنيو المبتدئين

وهو

مختار الجليل

الفقيه والفقيه الكبير

أبي الأملأ فضل بن الحسن الطوسي

الترجمة هي

الجزء الأول

الكتاب الثاني

كتاب الأصول



كتاب الأصول





32101 016495556

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*



المؤلف من المختلف

بين المتب السلف

وهو

مختار الجبال

للفقيه والفقيه الكبير

أمين الإسلام فضل بن الحسن الطوسي

المؤلف ٥٤٨ هـ

الجزء الاول

والجاء
الشيخ محمد بن الحسين

حقه وبالله
جميع من الاسانيد

2276

. 295

. 366

1989

2272

. 66587

. 355

1989

1989

کتابخانه و مکتب

کتابخانه و مکتب



الكتاب : المؤلف من المؤلف بين أمة السلف ج ١

تأليف : أمين الاسلام فضل بن الحسن الطبرسي

تحقيق : جمع من الاساتذة

راجعته : السيد مهدي الرجائي

نشر : مجمع البحوث الاسلامية - ايران، مشهد صرب ٣٦٦ - ٩٢٧٣٥ .

طبع : مطبعة سيد الشهداء عليه السلام - قم

تاريخ الطبع : ١٤١٠ هـ ق

الطبعة : الاولى

العدد : ١٠٠٠

حقوق الطبع محفوظة



32101 016495556

3741 000000 11/20/19 24

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لكل دين أو مذهب مقررات وقوانين، لها مكانتها في قلوب أتباعها، والاسلام واحد من هذه الأديان التي لها أحكامها ومقرراتها، ويحظى هذا الدين العظيم بمنزلة خاصة من الاحترام والتبجيل لدى المسلمين .
تنقسم أحكام الاسلام الى قسمين هي :

١ - أصول الدين .

٢ - فروع الدين .

وكان الاطلاع على تلك الاحكام في البداية سهلا ومحدودا، وبعد ذلك تشعبت العلوم الاسلامية وتفرعت ، فأصبح لكل منها اسم خاص به . وأطلق على تلك المجموعة من القوانين والاحكام العملية اسم «علم الفقه» .

كان الفقه ايان عصر الرسالة يعني الاطلاع على أمور الدين بالمعنى الاعم ، سواء الاعتقادية منها، أو الاحكام العملية، أو الامور المتعلقة بتهديب النفس وتزكية الاخلاق ، كما جاء في الحديث : (عليكم بالفقه في دين الله) أو (الكمال كل

الكمال التفقه في دين الله) .

بعد التحاق الرسول الاكرم - ﷺ - بالرفيق الاعلى ، كان الاختصاصيون بالاحكام الفرعية والواجبات العملية للمسلمين يعرفون بالقراء .
وذلك أن العرب كانوا أميين، لهذا أطلقوا على كل من له قابلية على القراءة، القارئ^(١) .

لان العلم بالاحكام العملية يستلزم الاطلاع على الكتاب والسنة، وهذا الاطلاع يقتضي التمكن من قراءة القرآن وحفظه .

ظل هذا الاسم يطلق على الفقهاء من الصحابة حتى مدة معينة، وعندما نشر الاسلام أجنحته على مختلف البلدان من خلال الفتوحات، وتعلم كثير من الناس القراءة ، تم تبديل هذا الاسم من القراء الى الفقهاء^(٢) .

أو ظل اسم القراء يطلق على المتمكنين من القراءة ، والمنحصرين بها بعد ظهور علم القراءة واختلاف القراء ، في حين اطلق اسم الفقهاء على الاختصاصيين بالاحكام الفرعية العملية للاسلام .

ان مصادر الاحكام التشريعية العملية في الاسلام هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة التي تعني : قول وفعل وتقرير النبي - ﷺ - ، والتي كان يبينها للمسلمين طيلة حياته الشريفة .

وذلك أن آيات القرآن التي تخص الاحكام العملية جاءت محدودة ومجملّة لهذا كان النبي الاعظم - ﷺ - يتولى شرحها وتفصيلها للمسلمين .

ومن البديهي أن جميع الصحابة لم يكونوا متواجدين عند نزول الايات،

(١) مقدمة ابن خلدون .

(٢) مقدمة ابن خلدون .

أو صدور التعليمات النبوية ، كما أن جميع الذين أسلموا منذ السنين الأولى للبعثة بسبب مشاغلهم الشخصية، لم تتوفر لهم فرصة الاستفادة من النبي - ﷺ - دائماً .. وكذلك بما أن قسماً من الأحكام جاء مجعلاً في الشريعة ، لهذا لم يكن في مقدور الجميع تشخيص مصاديقه وجزئياته .

كان الرسول الأعظم - ﷺ - هو المرجع الأعلى في حل المشاكل ، وجواب مختلف المسائل المطروحة ، وأحياناً كان بعض الصحابة - ممن كانت لهم حصيلة أكثر في معرفة أحكام الشريعة ، وكانوا يحتلون بكفاءة فكرية وعلمية في جواب مختلف المسائل - مراجع للآخرين .

حتى أن بعضهم كان يرسل من قبل النبي ﷺ إلى مختلف البلدان لتعليم المسلمين الجدد، مثل معاذ بن جبل حيث أرسل إلى اليمن لاستعداده ، وكفائه في قراءة القرآن، وحسن فهمه .

وكان حجم الاختلاف في المسائل ضئيلاً في عصر النبوة بسبب وجود شخص النبي ﷺ بين المسلمين وتصدية لرفع كل اختلاف طارئ ، وكذلك بسبب محدودية الأحكام وبساطتها .

الاجتهاد في عصر الصحابة والتابعين :

كان المسلمون بعد عصر النبوة يرجعون إلى الصحابة المشهورين باطلاعهم على الأحكام الشرعية لمعرفة المسائل الجديدة الطارئة باستثناء عدد منهم ممن كانوا يعتقدون بخلافة الامام علي بن أبي طالب عليه السلام وأنه نفس النبي ﷺ بتصريح القرآن، حيث كانوا يرجعون إليه باعتباره المرجع الأعلى في كل شيء .

كانت مصادر أولئك الصحابة في استنباط الأحكام ما حفظوه من القرآن الكريم

وما استمعوه من الأحاديث الشريفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبما أنهم مارسوا عملية الاستنباط وكان لهم نبوغ وفهم أكثر نوعاً ما، لذلك كان في مقدورهم استخراج الأحكام التفصيلية من الأحكام المجملية، واستنباط الأحكام الفرعية من مصادرها العامة : الكتاب والسنة . وكان عددهم بالنسبة لصغر البلاد والمراكز الإسلامية كثيراً نوعاً ما .

وقد جاء في إلهام الموقعين : « إن الفتوى حفظت عن أكثر من مائة وثلاثين من أصحاب رسول الله ما بين رجل وامرأة ، وكان المكثرون منهم سبعة : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر .

والمتمسكون منهم فيماري عنهم من الفتيا : أبو بكر، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وعثمان ، ... والباقون مقلون في الفتيا، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك » .

وكانوا على درجات متفاوتة في قابلياتهم على استنباط الأحكام ، كما كانوا متفاوتين في كثرة الفتيا وقتها . وذلك للأسباب التالية :

أولاً : كان لقسم من الأحكام سيره التدريجي مما يقتضي الاطلاع على شأن نزول الآيات لمعرفة الحكم .

ثانياً : كانت بعض الأحكام تنسخ لمصالح معينة، فكان الحكم السابق يشرع لمدة معينة ، وما إن انتهت مدته ، يحل محله حكم جديد باقتضاء عنصر الزمان والمكان . وبما أن أمد الحكم السابق لم يذكر في الكتاب والسنة، لذلك لم يتسن للجميع تشخيص النسخ من المنسوخ .

ثالثاً : كان قسم من الأحكام (في الكتاب أو في السنة) قد ذكر في البداية بشكل عام أو بنحو مطلق (وهذا مفيد للعامة أيضاً) ثم خصص أو قيد بواسطة آيات أو

احاديث اخرى .

رابعاً : لقد جاءت بعض الاحكام في الكتاب والسنة مجملة ، ثم تم تفصيلها في آيات وروايات اخرى .

لذلك فان استنباط الاحكام من الكتاب والسنة يحتاج الى اطلاع كاف في هذه المجالات ، حيث ينبغي أن يكون الصحابي مجتهداً ، وصاحب رأي ، اضافة الى ضرورة وجود الدوق الخاص ، وملكة الاستنباط لديه ، كذلك لادله من مدة طويلة يجابها في صحبته مع النبي - ﷺ - ، ويجب أن يكون ناصحاً من حلال اهتمامه في كثرة السؤال من النبي - ﷺ - والصحابة ، ويكون منتمياً بكفاءة الاجتهاد من حلال ممارسته المستمرة لعملية الاستنباط .

ومن الواضح أن هذا العمل لا يتيسر لجميع الاشخاص ، وبما أن بعضهم كان كثير الاشغال أو أدرك مدة قليلة من عصر النبوة ، وكذلك كانوا متفاوتين في القابليات والكفاءات ، لهذا لم ينس لهم الارتفاع أكثر .

وفي ضوء هذا عندما كان يستفتي أحد الصحابة في بعض المسائل ، ولم يكن لديه نص من الكتاب أو السنة كان يعمل باجتهاده الخاص ، مستنداً الى قاعدة القياس أو لمصالح العامة للمسلمين فيفتي في المسألة ، في حين كان صحابي آخر يفتي فيها فتوى اخرى على خلاف الفتوى الاولى باعتبار توفر نص لديه ، أو تشخيصه لمصلحة اخرى عمل عنها الاول .

أما الفقهاء من التابعين فكانوا مرجع الافناء بعد الصحابة ، وكان جل سعيهم عدم مخالفة الصحابة في الفتوى ، وذلك بسبب احترامهم البالغ لهم اولاً ، ونصورهم أن الصحابة أعرف من غيرهم بالاحكام باعتبار صحبتهم للنبي - صلى الله عليه وآله - ثانياً .

ولو كانت هناك فتويان في مسألة واحدة فلا يفتون فتوى ثالثة بل يأخذون بأحدى

الفتوين .

وكانوا يفتون فقط في المسائل المستحدثة التي لم ترد فيها فتوى من الصحابة
معتمدين بذلك على عموم الايات، والروايات الواردة أو على القياس في المسائل
المتفق عليها .

من المسائل التي طرحت في عصر التابعين مسألة سدية الاجماع (أي: انفق
المفتهاء حول حكم من الاحكام) ومسألة حجية الخبر المرسل، (أي: الخبر الذي
روي عن النبي - ﷺ - دون ذكر الرواة) .

ففي المسألة الاولى كان مالك يعتبر اجماع اهل المدينة حجة فقط (وذلك
لانتهاه الى النبي - ﷺ -) في حين كان يرى البعض حجية لاجماع مطلقاً .
أما بالنسبة للخبر المرسل فكان البعض لا يحور الاستناد اليه ، وكان البعض
الآخر يأخذ به مشروطاً بشروط، (مثل وثاقة المرسل أو الاطّشاش الى انه لا ينقل
عن غير ثقة) .. ولاشك ان الاختلاف في امثال هذه الاسس والقواعد كان يؤدي
الى الاختلاف في المسائل المفتى بها .

ظهور المذاهب الفقهية :

ابان عصر تابعي التابعين ظهر مجتهدون كبار من أمثال أئمة المذاهب الاربعة،
أو أصحاب المذاهب المنقرضة مثل: ابن ابي ليلى، وسفيان الثوري، والاوراعي،
وداود الظاهري ، وليث بن سعد ، والطبري ، ...

وفي هذا العصر توسعت شقة الاختلافات أكثر، وذلك بسبب تصارب لاراء
في مصادر الفقه، وظهور قواعد فقهية جديدة مثل الاستحسان، والمصالح المرسله،
واختلاف وجهات النظر حول قبول بعض أحاديث الاحكام (حيث ان سند بعضها

ضعيف، أو نقل مرسلاً) .

وأخيراً، المتعارض الموجود في بعض الأحاديث الواردة ، لاسيما وإن الفقه في هذا العصر قد خرج عن بساطته المعهودة ومحدوديته في إطار المسائل المبني بها إلى الفرضيات والفروع الاحتمالية، لذلك توسعت دائرة الاجتهاد أكثر في مثل هذه المسائل الدققة للنص الصريح من قبل الشارع المقدس .

، صافة إلى ذلك فإن الآراء الفقهية للأشخاص المذكورين سلباً أصبحت تشكل مذهماً متبعاً لمدينة أو منطقة في هذا العصر ، وقد فتح باب المنازعات والمجادلات على مصراعيه بين أتباع وتلاميذ المذاهب في مجال تفصيل مذهب على مذهب آخر .

وفي هذه الفترة بالذات تم ترجمة كتب المنطق والفلسفة ، وأصبحت رائجة بين المسلمين . . ونحن نعلم أن الجدل أحد أبواب المنطق، لذلك استغل جمع من الفقهاء معرفتهم بهذا الفرع في دعم آرائهم المذهبية ومعتقداتهم . وبالنتيجة قاموا بتأليف الكتب في تأييد مذهب من يشعرون ، و رد من يخالفهم كما أن بعضهم قام بتأليف كتب في مسائل الخلاف من أجل الاطلاع على المذاهب الفقهية المختلفة .

ومن خلال اتساع دائرة علم الفقه، وتشعب الحقول الفقهية، وتوفر الاختصاصيين في فروع الفقه المختلفة أصبح علم الخلاف (أو الخلافات، أو اختلاف الفقهاء أو مسائل الخلاف) أحد الفروع المهمة في علم الفقه .

علم مسائل الخلاف :

جاء تعريف علم الخلاف في كتاب مفتاح السعادة كالآتي :

« هو علم ناحت عن وجوه الاستباطات المختلفة من الأدلة الاجمالية والتفصيلية الداهب الى كل منها طائفة من العلماء ... » ثم البحث عنها بحسب الأبرام والنقص لاي وضع اريد من تلك الوجوه ، ومبادئه مستنبطة من علم الجدل .

فالجدل بمنزلة المادة ، والخلاف بمنزلة الصورة ، وله استمداد من العلوم العربية والشرعية ، وغرضه تحصيل ملكة لأبرام والنقص ، وفائدته دفع الشكوك عن المذهب وإيقاعها في المذهب المخالف ... » (١) .

أما الحاح حليلة فيقول : (هو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشك وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية ، وهو الجدل الذي هو قسم من لمطقي ، إلا أنه حص بالمقاصد الدبية ، وقد يعرف بأنه علم يقتدر به على حفظ أي وصح كان يقتدر الامكان) (٢) .

وأما ابن خلدون فيقول : (فاعلم ان هذا الفن المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه لخلاف بين المجتهدين باختلاف مداركهم وأبصارهم خلافاً لا بد من وقوعه لما قدمناه ، واتسع ذلك في الأمة تساعاً عظيماً وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاؤوا منهم ثم لما انتهى ذلك الى الائمة الاربعة من علماء الامصار وكانوا يمكن من حسن الظن بهم اقتصر الناس على تقليدهم وسعوا من تقليد سواهم لذهاب الاجتهاد لصعوبته وتشعب العلوم التي هي مواد ... » ،

وأجرى الخلاف بين المتمسكين بها والاحذيين بأحكامها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية والاصول الفقهية وحررت بينهم المناظرات في تصحيح كل مهم مذهب امامه تجري على اصول صحيحة وطرائق قديمة يحتج بها كل على مذهبه

(١) مفتاح السعادة طامش كبرى راده ، ٣٠٦/١ ، مطبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة

(٢) كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون ، تحت عنوان : علم الخلاف .

الذي قلده وتمسك به كان هذا المصنف من العلم يسمى بالخلافات
الى أن يقول: وتآليف الحنفية والشافعية فيه أكثر من تأليف المالكية لأن القياس
عند الحنفية أصل للكثير من فروع مذهبهم ، وأما المالكية فالأثر أكثر
معتمد لهم وليسوا بأهل نظر وأيضاً فأكثرهم أهل الغرب وهم بادية فعل من
المصنّاع ... (١) .

كتب الخلافات :

- تقسم الكتب التي ألفت في مسائل الخلاف الى أقسام هي :
- ١ - الكتب التي ألها أصحابها لتأييد مذاهبهم ورد محاليمهم، وأقدمها :
- ١ - رسالة مالك الى معاصره في مصر العتبه ليث بن سعد. وجواب الاحير
له في رسالة يرد بها على ما أشكل عليه مالك. وقد ذكر ابن القيم الجوزية هذه
الرسالة في «اعلام الموقعين» (٢) .
- ٢ - منطرة أبي الطيب الطبري الشافعي مع أبي الحسن الطالقاني الحنفي
قاضي بلخ، وقد ذكرها السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٣). والطبري هذا
هو طهر بن عبدالله بن طاهر الاملي (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ) ، قاضي منطقة الكرخ في
بغداد، واستاذ أبي اسحاق الشيرازي، من مؤلفاته «شرح لكتاب المختصر» من
كتب المزنّي تلميذ الشافعي .

- ٣ - الحجة في الرد على الشافعي لابي دكرية الكتاني وهو يحيى بن عمر

(١) مقدمة ابن خلدون على كتابه المسمى - (البر في تاريخ من عبر) ٤٥٦/١ - ٤٥٧ .

(٢) اعلام الموقعين ٩٤/٣ - ١٠٠ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ١٨٣/٢ .

ابن يوسف القرطبي المتوفى سنة ٥٢٨٩ هـ^(١) .

٤ - اختلاف مالك والشافعي ، وقد ذكره الشافعي في كتابه المعروف « الام »^(٢) .

٥ - الرد على محمد بن الحسن الشيباني . وقد ذكره في كتاب « الام »^(٣) أيضاً .

٦ - كتاب السير للأوزاعي، ويشمل آراء القاضي أبي يوسف (في موضوع حقوق الملل ولاحكام التابعة للأسارى) مع آراء الأوزاعي فيه الشام^(٤) .

٧ - كتاب الرد على سير الأوزاعي . وقد جاء في كتاب « الام »^(٥) .

٨ - كتاب الرد على محمد بن الحسن . وقد قسم الشافعي في هذا الكتاب بالرد على آراء امتاذه محمد بن الحسن الشيباني وهو أبرز تلاميذ أبي حنيفة^(٦) .

٩ - كتب ماطرة أبي الطيب الطبري مع القبة المحمدية المعروف، أبي الحسن القدوري . وقد ذكره السيكي في كتابه « طبقات الشافعية الكبرى »^(٧) .

١٠ - معارضات غلام الحلال، وهو عبدالعزیز بن جعفر البعوي (تلميذ أبي بكر الخلال)، مع أبي القاسم الخرقى وقد ذكرت في «طبقات الحنابلة» .

١١ - كتاب الرد على محمد بن الحسن الشيباني لاسماعيل بن اسحاق بن حماد

(١) تاريخ التراث العربي ١٥٠/٢ .

(٢) الام ١٧٢/٧ حتى ٢٤٩ .

(٣) الام ٢٧٧/٧ - ٣ - ٣ .

(٤) صدر هذا الكتاب في القاهرة بتحقيق أبي الوفاء الاعماني .

(٥) ٣٠٣/٣ .

(٦) الام للشافعي

(٧) طبقات الشافعية الكبرى ٨٩/٣ - ١٩٥ .

المالكي أحد قضاة المالكية (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ)^(١) .

ومن المناسب هنا أن نذكر كتاب « الام » للإمام الشافعي ، وهو من أقدم الكتب الفقهية ، وذلك لاحتوائه على قسم مهم من المسائل الخلافية . يقول الأستاذ سزگين في شأنه : « بعد موت الشافعي جمع تلاميذه عدداً من دراساته في كتاب واحد وأغلب الظن ان تسمية هذا الكتاب باسم كتاب الام انما ترجع الى الجيل التالي ، وقد دار البحث منذ وقت طويل حول شخصية من قام بتحرير هذه الرسائل وجمعها في كتاب واحد .

وقد ذكر أبو طالب المكي (المتوفى سنة ٣٨٦ هـ) : ان يوسف بن يحيى البويطي (المتوفى سنة ٢٣١ هـ) هو من قام بهذا العمل . ويقال ان تلميذاً آخر الشافعي وهو ربيعة بن سليمان (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ) قد أخذ عمل البويطي ، ووصف نفسه بأنه جامع هذه الرسائل انظر - احياء علوم الدين »^(٢) .

ب - الكتب التي ألفها أصحابها وذكروا فيها الاختلافات المذهبية بين مائتين من ائمة الفقه ، أو بين مذهبين فقهيين (دون تأييد أو نقض لها) ، مثل :

١ - اختلاف علمي وعبد الله بن مسعود . وقد ذكر في كتاب (الام)

للشافعي^(٣) .

٢ - بيان اختلاف الامام ابي حنيفة والامام الشافعي . وتوجد منه نسخة في

مكتبة السلطان سليم في اسطنبول . وهو من تأليف ابي بكر البيهقي الشافعي ، احمد

ابن حبيب بن علي (المتوفى سنة ٥٤٨ هـ)^(٤) .

(١) فهرست ابن التديم ، ص ٢٩٦ ، مطبعة المكتبة التجارية في القاهرة .

(٢) تاريخ التراث العربي ١٦٩/٢ .

(٣) ١٧٢-٤٥١/٧ .

(٤) تاريخ التراث العربي ٣٢/٢ .

٣ - المختلف بين ابي حنيفة والشافعي لابي محمد، عبد الله بن الحسين الناصحي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) (١) .

٤ - التجريد للقنوري ، وهو أبو الحسن احمد بن محمد الحنفي البغدادي المعاصر للفقيه الشافعي ابي حامد الاسفراييني . وقد الف صاحبه في المسائل المختلف فيها بين ابي حنيفة والشافعي .

٥ - كتاب الرد على اهل المدينة . تأليف محمد بن الحسن الشيباني وهو تلميذ ابي حنيفة وسمع الحديث عن مالك أيضاً . ويبدو أنه ألف هذا الكتاب بعد محالته لابي حنيفة ، ونحصره في فقه أهل العراق . (راجع فهرست ابن النديم . ص ٢٠١) .

ج - الكتب التي ألفها أصحابها حول اختلافات فقهاء البلاد أو ائمة المذاهب المشهورة أو اختلافات المذاهب وان كانت مندرجة . مثل :

١ - اختلاف الفقهاء للطبري ، المؤرخ والمفسر والفقيه الكبير والمشهور (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) وقد طبع قسم منه (٢) .

٢ - اختلاف الفقهاء للطلحاوي وهو ابو جعفر احمد بن محمد الازدي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) . وقد طبع قسم منه (٣) .

٣ - مسائل الخلاف لابي سعيد البردعي وهو احمد بن الحسين الأشروسني . وقد هاجر الى بغداد وهناك أتم الفقه الحنفي ، كان معتزلاً في اصول العقائد قتل

(١) نفس المصدر .

(٢) نشره الدكتور فريدريك كون الألماني في ١٩٠٢/١٣٢٠ بمصر ، ونشر بعض اجزاء هذا الكتاب الدكتور جورج شحت في ١٩٣٣ م ببلدن .

(٣) ويشتمل هذا الجزء على كتاب الصرف ، كتاب الفتا ، كتاب الصيد والدينح ، كتاب الايمان والكفارات ، كتاب الحدود ، كتاب القضاء والشهادات . حققه وعلق عليه الدكتور محمد صفيح حسن المصري ، نشره معهد الابحاث الاسلامية ، اسلام آباد ، باكستان .

من قبل القرامطة في طريق الحج سنة ٣١٧ هـ .

٤- اختصار اختلاف الفقهاء ، تأليف احمد بن علي الجصاص (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) وفيه لخص (اختلاف الفقهاء) للطحاوى ، وتوحد منه نسخة في دار الكتب في القاهرة ^(١) .

٥ - تأسيس الطر (المختلف بين أصحاب الفقه) وقد ذكر في فهرس معهد المخطوطات ٢٤٢/١ ^(٢) .

٦- التعليق في مسائل الخلاف بين الاثمة (ويوجد منه قسم في مكتبة بعمورية على حد نقل السيد سزگين) ^(٣) وهذه المكتبة من مكشآت دار الكتب القومية في القاهرة . هذا الكتاب من تأليف ابي ريد الدبوسى ^(٤) وهو عبدالله بن عمر وكان احصائياً في هذا الفن ، وهو اول من ألف كتاباً في علم الخلاف كما ينقل طامش كبرى زاده ، ويذكر له كتابين هما : كتاب الاسرار ، وكتاب تقديم الأدلة ^(٥) .

٧ - مسائل الخلاف لابن الوراق وهو ابو بكر محمد بن احمد الجهم المروزي المالكي (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ) . وقد ألف حمين كتاباً حول مذهب مالك والدفاع عنه ^(٦) .

٨ - عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الامصار لابي الحسن علي ابن احمد القصار البغدادي ، وهو من كبار فقهاء المالكية ، وكان قاضياً في بغداد ،

(١) تاريخ التراث العربى ٨٨/٢ .

(٢) نقلاً من تاريخ التراث ١٠٦/٢ .

(٣) تاريخ التراث ١٠٦/٢ .

(٤) سبب الى دوسة وهى قرية بين بنغازى وسمرقند .

(٥) مفتاح السعادة ٣٠٦/١ .

(٦) تاريخ التراث العربى ١٥١/٢ .

توفي سنة ٣٩٨ هـ^(١) . وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة جامع لقرويين في فاس . قام القاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المتوفي سنة ٥٤٢٢ هـ بتلخيصه^(٢) .

٩ - اختلاف الفقهاء للمروري وهو محمد بن نصر المئوي سنة ٢٩٤ هـ . وقد ذكر الامتاز سزگين وجود نسخة منه في مكتبة يوسف آغا في قونية^(٣) .

١٠ ، ١١ - السن والاجماع والاختلاف ، وكتاب الاشراف في اختلاف العلماء على مذاهب الاشراف ، لمحمد بن ابراهيم بن المنذر النشاوري المتوفي سنة ٥٣١٨ هـ . وتوجد نسخة من الكتاب الاول في مكتبة أياصوفيا في اسطنبول ، ونسخة من الكتاب الثاني في مكتبة سراي احمد في نفس المدينة^(٤) .

١٢ - مسائل الخلاف لابي الحسن عبدالعزيز الجزري الاصفهاني^(٥) .

١٣ - مسائل الخلاف لابي جعفر محمد بن عبدالله البهري المتوفي سنة ٥٢٧٢ هـ وهو من فقهاء المالكية^(٦) .

١٤ - كتاب الحوامع للقاضي ابي يوسف وهو يعقوب بن ابراهيم من كبار تلاميذ ابي حنيفة . توفي سنة ١٨٢ هـ ايام خلافة هارون الرشيد . وقد كتب هذا الكتاب ليحيى بن خالد البرمكي^(٧) .

(١) نفس المصدر ١٦١/٢ .

(٢) نفس المصدر ١٦١/٢ .

(٣) نفس المصدر ١٨٢/٢ .

(٤) نفس المصدر ١٨٢/٢ .

(٥) فهرست ابن التميمي ص : ٣٧٧ .

(٦) فهرست ابن التميمي ص : ٢٩٧ . طبع المكتبة التجارية في القاهرة .

(٧) نفس المصدر . ص : ٣٠٠ .

- ١٥ - كتاب اختلاف الامصار لنفس المؤلف ^(١) .
- ١٦ - حنية الاولياء أو حلية العلماء في مذاهب الفقهاء لسيف الدين ابي بكر المحمدي القفال الشاشي . المتوفي سنة ٥٥٧ هـ . وقد كتبه للمستظهر العباسي ، ويعرف بالمستظهري ^(٢) .
- ١٧ - الابصاح والتبيين في اختلاف الائمة المحتشدين لعون الدين يحيى ابن محمد الشيباني المتوفي سنة ٥٥٩ هـ ^(٣) .
- ١٨ - مختلف المذاهب ، لغة فارسي مختصر لمؤلف مجهول ، يذكر فيه مواطن الاختلاف بين المذاهب الاربعة ^(٤) .
- ١٩ - سير الفقهاء الاربعة ورؤوس المذاهب الخمسة لشمس العلماء عبد. لرب آبادي ، وهو الشيخ مهدي الفرويبي ^(٥) .
- ٢٠ - الحقائق المطبوعة للبحارائي وهو ابو المحامد محمود . كتبه سنة ٦٦٦ هـ ^(٦) .

د - الكتب التي لها أصحابها في مطلق المسائل الفقهية . ولم يكنف فيها المؤلفون بذكر مذاهبهم فقط بل ذكروا أيضاً آراء الفقهاء الكبار من غير مذاهبهم . كتب هذا الحقل اكثر من كتب الحقول السابقة بل ان اغلب كتب الفقه المفصلة تتعرض الى آراء مختلف الفقهاء الاخرين لكن بعض الكتب تولى هذا

(١) نفس المصدر ص ٣٠٠ .

(٢) فهرست المخطوطات المصورة ٣٠١/١ .

(٣) بروكلمان ، هامش ٦٨٧/١ .

(٤) فهرست المرجعي ١١ نقلا عن الاستاذ داتش يزوه .

(٥) نقلا عن الاستاذ داتش يزوه عن فهرست الانوار ، ج ١ .

(٦) نقلا عن الاستاذ داتش يزوه عن فهرست الجامعة ج ٣ .

الموضوع أهمية أكثر .

وكمثال على هذا الصنف من الكتب، نذكر الكتب التالية :

١ - المدونة لابن القاسم العتقي وهو عبد الرحمن بن القاسم المالكي (المتوفي سنة ١٩٩هـ) ، وقد ذكر فيه مؤلفه آراء الامام مالك . وكما ذكرنا سابقاً فإنه اشار الى آراء الفقهاء من الصحابة والتابعين وفقهاء آخرين . وكنت عليه شروح مختلفة ^(١) . طبع هذا الكتاب في ستة عشر اجزاء في مصر .

٢ - المبسوط للرحسي وهو شمس الائمة محمد بن احمد بن سهل الرخسي (المتوفي سنة ٤٨٣هـ) . كتبه مؤلفه في سبع اوزكيد ، طبع في ثلاثين جزءاً في مطبعة دار المعرفة في بيروت ^(٢) .

٣ - المفتى لموفق الدين بن قدامة وهو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (المتوفي سنة ٦٢٠هـ) . وهو شرح على مختصر الحرقي في فقه الحنابلة . طبع هذا الكتاب في اثني عشر جزءاً في بيروت مع ملحق يضم الشرح الكبير لعبد الرحمن بن محمد المعروف بابن قدامة المقدس (المتوفي سنة ٦٨٢هـ) .

٤ - المبسوط للشيخ الطوسي (المتوفي سنة ٤٦٠هـ) . ويضم دورة كاملة في الفقه الامالي الاستدلالي مع ذكر آراء المسلمين من غير اتباع اهل البيت في كل مسألة . وقد طبع هذا الكتاب مرات في ايران .

٥ - تذكرة الفقهاء للعلامة الحلي، يوسف بن المظفر (المتوفي سنة ٧٢٦هـ) كتبه العلامة بشكل مفصل مع ذكر الأدلة واقتوال المذاهب الاخرى . ويضم اول كتاب الطهارة حتى آخر كتاب الكاح . وقد طبع هذا الكتاب ايضاً مرات في ايران .

(١) كشف الظنون ، قائمة ١٦٤٤ .

(٢) المبسوط على أساس هذه الاصل . وفيه سائر اقوال الفقهاء .

٦ - الميزان للشعراني وهو عبدالله بن احمد (المتوفي سنة ٩٧٣ هـ) ، طبع في مصر عدة مرات ^(١) .

٧ - الفقه على المذاهب الاربعة ^(٢) . تم تنقيحه وتبويبه في خمسة اجراء من قبل الاستاذ الشيخ عبدالرحمن الجريري من علماء القاهرة . طبع في القاهرة مرات .

٨ - موسوعة عبدالناصر . صدرت في القاهرة من قبل لجنة من علماء مصر في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، واول من ذكرها هم علماء دمشق لذلك نطهر في بالجمع من اساتذة جامعة دمشق وعدد من الفقهاء بأن ينظموا دائرة للمعارف في فقه المذاهب الاسلامية الموجودة ، تلا ذلك اعداد لوسائل هذا المشروع والمصادر اللازمة .

وعندما اعلن الاتحاد بين سوريا ومصر أيام حكم عبد الناصر تم نقل هذا المشروع الى القاهرة ، فشكلت لجنة مشتركة قامت باصدار مسودة المشروع من اجل ابداء وجهات النظر وذلك سنة (١٣٨١ هـ) ، ثم توقف العمل بمؤقتاً بسبب انفصال سورية عن مصر .

واخيراً قام علماء مصر بتشكيل لجنة تعمل مستقلة لمتابعة المشروع . وبالفعل بدأ العمل ، فصدر الجزء الاول لدائرة المعارف هذه سنة ١٣٨٦ هـ تحت عنوان « موسوعة عبد الناصر » ، مستعرضاً مختلف المواضيع الفقهية من وجهة نظر المذاهب الفقهية حسب الترتيب الاسجدي .

(١) لعنوان الكامل للكتاب هو : .

(٢) تم تأليف كتابين تحت هذا العنوان . الاول ، اقه جمع من علماء المذاهب الاربعة ، والثاني هو نفس الكتاب الاول لكن اجريت عليه تعديلات وتغييرات ، وطبع الاول من قبل وزارة الاوقاف المصرية من افادات الاساتذة واعظافه .

يضم هذا الكتاب الآراء الفقهية للمحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنبلية
إضافة الى الطاهرية والامامية والزيدية والاباضية. ونحوي سبعة اجراء منه حرف
الالف فقط .

٩ - الفقه على المذاهب الخمسة للعلامة المعاصر الاستاذ الفقيه الشيخ محمد
جواد معية. ويشمل باب العبادات والاحوال الشخصية (كتاب النكاح، الطلاق،
الوصية ، لارث ، الوقف ، الحجر) وقد طبع مرات في بيروت ، كما ترجم الى
الفارسية وطبع في ايران .

كما لفت كتب اخرى في هذا المجال من قبل علماء الفريقين وهي أقل
حجماً من الكتب السابقة، ونصم ايضاً مختلف الآراء الفقهية للمذاهب الاسلامية .
وأفضلها كتاب «بداية المجتهد» لابي رشد القرطبي ، وهو محمد بن احمد
ابن محمد بن رشد (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ) . وقد ذكره أقول الصحابة والتابعين
والفقهاء والذين لم تصل شهرتهم الى ائمة المذاهب الاربعة مع ذكر الادلة .
من الجدير ذكره هنا ان كتب الامامية في الفقه منذ عصر السيد المرتضى
والشيخ الطوسي حتى عصر الشهيدين صمدت آراء المذاهب المعروفة للمسلمين
من غير اتباع اهل البيت .

وهذا ، نلاحظه مثلاً في كتاب الانتصار للسيد المرتضى ، والغنية للسيد
ابي المكارم بن زهرة ، ومهذب ابن براج ، وسرائر ابن ادريس ، وكتب العلامة
المفصلة . أما منذ عصر الشهيد، فلا وجود لهذه الملاحظة الا في الكتب المفصلة .

منتخب الخلاف

هذا الكتاب ملخص لكتاب مسائل الخلاف للشيخ الاجل محمد بن الحسن
الطوسي المتوفى سنة ٥٤٦٠ هـ . والذي هاجر الى بغداد وهو في مرحلة الشباب ،

وهناك درس الفقه والكلام على الشيخ المفيد ، وبعد وفاة استاذة سنة ٤١٣ هـ ، حضر درس السيد المرتضى وهو من اعظم تلاميذ الشيخ المفيد . وبعد وفاة السيد المرتضى سنة ٤٣٦ هـ انتهت اليه مرجعية الامامية في العراق .

يتميز هذا الشيخ العظيم بسوع ذتي وعبقريته فذة . وكان مجدداً في تحصيل العلم . وبدأ في التأليف منذ عصر الشيخ المفيد حيث ألف كتباً كثيرة لم يتم بعضها كالتهذيب الا في وقت متأخر .

يعتبر الشيخ الطوسي مؤسس العلوم والمعارف الاسلامية . وله باع في علوم شتى حيث كتب في الكلام والعقائد ، الفقه والاصول ، الحديث وعلم الرجال ، التفسير ، الدعاء ، كتباً قيمة لم يزد لها نعاقب العصور الا جدة وأمانة وقيمة اكثر .

ومما كتبه في الفقه كتاب « مسائل الخلاف » وله اهميته الخاصة من حيث الموضوع الذي طرقة ، وشموله ، واحتواؤه على آراء فقهاء مختلف المذاهب الاسلامية ، واستدلالة على المحضار من فقه الامامية علماً انه لم تذكر آراء الامامية في الكتب الاخرى التي تطرقت الى نفس الموضوع^(١).

ان الشمولية التي انصف بها هذا الكتاب ، وشهرة مؤلفه هما اللتان شجعتا

(١) يقول الشيخ في بداية الكتاب :

« سألتكم الله - املاء مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء وذكر مذهب كل من خالف على التبيين وبيان الصحيح منه وما يحسب ان يعتقد ، وان اقرب كل مسألة بدليل يحتاج به على كل من خالفنا بوجوب ثبوت من ظاهر قرآن أو سنة منطوع بها أو اجماع أو دليل خطاب أو استصحاب حمال على ما يذهب اليه اكثر اصحابنا أو دلالة أصل أو محوى خطاب وان ذكر خبراً عن نبي ندى يلزم المعالف العمل به والاتباع له ، وان شمع ذلك بحر من طريق الخاصة المردى عن نبي وان كانت المسألة اجماعاً من الفرقة لمحة ذكرت ذلك وان كان فيها خلاف يسهم اومات اليه » .

جمعاً من فقهاء الامامية على تلخيصه . ومن هؤلاء الشيخ الفضل بن الحسن - من فصل الطبرسي ، الذي كان من علماء عصره ومن أكابر لامامية في زمانه .

قام هذا الشيخ الجليل - بحكم ما اوتي من ذوق سليم - بتلخيص قسم من كتب الشيخ التي تميزت بشمولية محتواها وتفرد موضوعها ، ولم تكن فرصة الاستفادة منها متيسرة لكل أحد بسبب حجمها وكثرة تفاصيلها .. ومما على سبيل المثال، تفسيره المعروف بالتيان الذي لم يكتب مثله في شموله ودقته هذا الامامية حتى عصر الشيخ الطبرسي ، فقام هذا الشيخ بمهمة تلخيصه ضمن مجمع لبيان بأسلوب منظم قديم ، ورده باضافات من عنده .

ومما : كتاب مسائل الخلاف الذي لم يؤلف مثله في شموله عند الامامية ، قام الشيخ الطبرسي بتلخيصه ايضاً ، وفي اغلب الظن ان منتخب الخلاف ، هو نفس كتاب المؤلف والمختلف للطبرسي ، وأنه تلخيص لكتاب مسائل الخلاف . ولعل عدم ذكر آراء الامامية في الكتب الخلافية المدونة أولاً هو الذي دفع السيد المرتضى^(١) أولاً أن يؤلف كتاباً في مسائل الخلاف ، وبما ان لاجل وافية قل انما ، لذلك يحتمل ان الشيخ الطوسي قام بتأليف كتابه لهذا السبب .

نسخ منتخب الخلاف

من حسن الحظ ان من معطيات كتابات الشيخ الطوسي ، والدراسات التي انجرت حول كتبه ، وجود السح القيمة التي اثرت عنه ، وأصبحت في متناول أيدينا حيث نقلت أفلام أوصور أكثرها الى مكتبة كلية اللاهيات في مشهد لماسبة

الذكرى الالفية لميلاده^(١)، وتم عرضها في معرض أقيم لهذه المناسبة .

ومن النسخ الموحدة لهذا الكتاب :

١ - نسخة مكتبة آية الله العظمى السيد الحكيم في النجف الاشرف ، بخط

النسخ المؤرخ في رمضان ١٢٩٩ هـ .

٢ - نسخة مكتبة ملك الوطنية التابعة للاستانة الرضوية المقدسة ، طهران ،

بخط النسخ المؤرخ سنة ١٣٠٦ هـ .

٣ - نسخة مصورة في كلية الالهيات في مشهد تحت رقم (٧٥) بخط محمد

بن علي الدشني الاصفهاني وتاريخها في صفر سنة ١٣٥٩ هـ .

تقرر بعد اقامة المهرجان الذي عقد لتحليل ذكرى الشيخ نشر آثاره بشكل

مناسب قدر الامكان ، وبالفعل فقد صدر منها كتاب اختيار معرفة الرجال ، وكتاب

الفهرست .

اما منتخب الخلاف ، وهو أحد كتب الشيخ ، فقد تقرر أن تقوم لجنة معينة

بدراسته وتحقيقه وكانت الخطوة الاولى اعداد مودة منه اعتماداً على النسخة

(١) قم مهرجان تكريمي كبير لهذه المناسبة باقتراح من العلامة الكبير الفقيه

الشيخ آخايردك الطهراني - الذي كتب رسالة حول حياة الشيخ الطوسي - ، ومتابعة

حجة الاسلام الأستاذ واعظ رده الحراساني ، وجهود كلية الالهيات في مشهد وذلك

سنة ١٣٧٠ م .

ولقد نصبت الجهود في هذا المهرجان على عرض لآثار الموحدة شيخ الطوسي

من كتب مطبوعة أو مخطوطة أو مصورة حيث لم يكن نقلها إلى مكان المهرجان مسوراً .

ومن هذه الآثار نسخة من كتاب منتخب الخلاف ، وكانت محفوظة في مكتبة آية

الله العظمى السيد الحكيم في النجف ، فقام حجة الاسلام ، السيد عبد الحريز ، لطباطبائي

بتصويرها وارسلها إلى المهرجان . وكذلك هناك نسخة أخرى في مكتبة ملك الوطنية في

طهران ، أشرنا لها اعلاه .

القديمة ، وبعد ذلك تمت مقابلتها مع الاصل ومع سائر النسخ الاخرى .
وبما ان مصادر الاقوال المروية فيه لم تذكر لافي الخلاف ولا في منتخبه
لدلك قررت تلك اللجة استخراج المصادر ونشيتها في الهامش .
لقد ساهم في هذا المشروع الجماعي ، الذي يعتبر أول وآخر عمل جماعي
من نوعه في كلية الالهييات ، جمع من الاسانذة هم : حجة الاسلام الاستاذ واعظ
زاده ، حجة الاسلام الاستاذ زاهدي ، العقيد حجة الاسلام الدكتور مصطفى ،
العقيد الدكتور فاطمي ، الدكتور موحد ، وأنا كنت أحدهم .
وكان تصحيح الكتاب على وشك الانتهاء ، لكنه توقف لاسباب ، ثم استؤنف
بعد مدة حيث انبرى قسم الحديث في مجمع البحوث الاسلامية بتصحيح المتن
منه .

وبعد مقابلته قام حجة الاسلام السيد مهدي الرجائي بمهمة التصحيح الاخير
له ، وبما أن مؤسسة آل البيت قامت بتجديد طبع كتاب الخلاف خلال تلك
الفترة ، وقد لوحظ فيه ذكر لمصادر الاقوال مثبتة في الهامش لذلك انفت
الحاجة الى استئناف العمل في منتخب الخلاف ، ولله الحمد أولاً وآخرأ .

كاظم مديرشانه چي

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه

الشيخ أمين الدين أو أمين الاسلام أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل
الطبرسي الطوسي السبزاري الرضوي أو المشهدي .
والطبرسي، كما في الرياض بفتح الطاء المهمله وفتح الباء الموحدة وسكون
الراء المهمله ثم السين المهمله نسبة الى طبرستان ، وهي بلاد مازندران بعينها
وقد يعمم بحيث يشمل بلاد جيلان .
والطوسي والرضوي والمشهدى نسبة الى مشهد ، ولانا الامام الرضا عليه السلام ،
وذلك لانه سكن فيه ، كما أن مدفنه في تلك البلدة المقدمة .
والسبزاري، نسبة الى بلدة سبروار من نواحي خراسان، وذلك أن المؤلف
انتقل من المشهد الرضوي الى سبروار سنة خمس مائة وثلاث وعشرين الى أن
توفي فيه ، ثم نقل جثمانه الطاهر الى المشهد الرضوي عليه السلام .

الاطراء عليه

قال الشيخ معجب الدين تلميذه في الفهرست ص ١٤٤ : ثقة فاضل دين عي .
وقال العاقل التعرشي في نقد الرجال ص ٢٦٦ : ثقة فاضل دين عي من
أجلاء هذه الطائفة .

وكذا وصفه المحدث الشح حر العاملي في كتاب أمل الأمل ٢/٢١٦ .
والمولى نظام الدين القرشي في نظام الأقوال على مافي الرياض .
وقال العلامة المحطسي في البحار ١/٩ : المجمع على جلالته وعقله وثقته .
وقال الشهيد القاسمي التستري في مجالس المؤمنين ص ٤٩٠ : ان عمدة
المفسرين أمين الدين ثقة الاسلام أبو علي الفصل كان من نحارير علماء التفسير ،
وكان تفسيره الكبير الموسوم بمجمع البيان في جامعته لمون الفصل والكمال
بيان كاف ودليل واف . وهو من أكابر مجتهدي علمائنا .

وقال المولى الاقدي في رياض العلماء ٤/٣٤٠ : الشيخ الشهيد الامام أمين
الدين أبو علي الفصل العاقل العالم المفسر الفقيه المحدث الجليل الثقة الكامل
لنيل ، وهو أحد العلماء المعروفين بالطرمسي بل أشهرهم بذلك .
وقال المحدث المحراني في نوازة البحرين ص ٣٤٦ : وكان هذا الشيخ عالماً
فاضلاً ثقة جليل القدر في أصحابنا .

وقال المحقق الحواساري في روضات الجنات ٥/٣٥٧ : الشيخ الشهيد
الحمد والحر الفقيه الفريد أمين الاسلام أبو علي الفصل الفاضل العالم المفسر
الفقيه المحدث الجليل الثقة الكامل النليل .

وقال لمحقق التستري في مقاييس الأنوار ص ١٠ : الشيخ الاجل الاوحد لاكمل
الاسعد قدوة المفسرين وعمدة الفصلاء المتبحرين أمين الدين أبي علي الفصل ،

قدس الله نفسه الزكية وأفاض على تروته المراحل السرمدية وقال المحدث النوري في حاتمته المستندرك : فخر العلماء الاعلام وأمين الأمة والاسلام ، المفسر الفقيه الجليل الكامل النيل .

وقال السيد العاملي في أعيان الشيعة ٣٩٨/٨ : فصل الرجل وحلته وتبحره في العلوم ووثاقته أمر غني عن البيان ، وأعدل شاهد على ذلك كتابه مجمع البيان كما أشير إليه صاحب مجالس المؤمنين بما جمعه من أنواع العلوم وأحاط به من الاقوال المتشقة في التفسير ، مع الإشارة في كل مقام الى ما روي عن أهل البيت عليهم السلام الى آخره .

مشايخه في الرواية والدراية

يروى المترجم عن جماعة وهم :

١ - الشيخ أبو علي ابن الشيخ الطوسي قدس الله اسرارهما ، كما يظهر من المناقب لابن شهر آشوب .

٢ - الشيخ أبو الوفاء عبد الجبار بن علي المفري الرازي .

٣ - السيد محمد بن الحسين الحسيني الجرجاني .

٤ - الشيخ الاجل الحسن بن الحسين بن الحسن بن بابويه القمي الرازي جد منتجب الدين صاحب الفهرست .

٥ - الشيخ الامام موفق الدين ابن الفتح الواعظ الكرايدي عن أبي علي الطوسي .

٦ - الشيخ الامام سعيد الراشد أبو الفتح عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ، روى عنه صحيفة الرضا عليه السلام .

٧ - الشيخ أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن الحسين البيهقي .

٨ - الشيخ جعفر الدورستى .

للامدته ومن يروى عنه

يروى عنه جماعة ، وهم :

١ - ولده العلامة الشيخ رضى الدين أبو نصر حسن بن الفضل صاحب مكارم

الاحلاق .

٢ - الشيخ متعب الدين علي بن عبدالله الرازي صاحب كتاب المهرست

قال فيه : شاهدته وقرأت بعضها - أي : بعض تصانيفه - عليه .

٣ - الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب المارندرانى المتوفى سنة (٥٨٨)

قال في معالم العلماء ص ١٣٥ : شيخى أبو علي الطرسى الخ .

٤ - الشيخ قطب الدين الراوندى صاحب الحرائج .

٥ - الشريف الأجل شرفشاه بن محمد بن زبارة الأقطس .

٦ - الشيخ أبو محمد عبدالله بن جعفر الدورستى .

٧ - الشيخ أبو العسل شاذان بن جبرئيل القمي .

٨ - السيد أبو الحمد مهدي بن نزار الحسينى القائنى .

٩ - السيد فضل الله الراوندى .

مولده ووفاته ومدفنه

لم يعلم تاريخ ولادته على التحقيق ، نعم ذكر في الرياض عن بعض الفضلاء

أنه ولد في عشر سبعين وأربعمائة .

وأما تاريخ وفاته فهو أيضاً قد وقع فيه اختلاف بين أرباب التراجم .
قال في الرياض : وأما تاريخ وفاته ، فقد رأيت بخط بعض فضلاء تلامذة
المولى عبدالله الحراساني الشهيد الثاني (كذا) على ظهر حوامع الجامع للطبرسي
هذا : انه قد توفي سنة اثنين وخمسمائة وبلغ سه تسعين سنة ، وولد في عشر
سبعين وأربعمائة . فتأمل فانه غلط واضح .

قال في الروضات : والظاهر سقوط لفظة وخمسين منه قبل لفظة وخمسمائة
فليلاحظ .

وذهب صاحب كشف الطون الى أنه توفي سنة احدى وستين وخمسمائة .
ولكن التحقيق في تاريخ وفاته كما في النقد وغيره أنه ليلة الحر سنة ثمان وأربعين
 وخمسمائة .

وكان وفاته في بلدة سرور ، ثم نقل نعشه الشريف الى المشهد المقدس
الرضوي ^(عليه السلام) ، وقره الان معروف مشهور على رصيف الشارع الطبرسي في
موضع كان يقال له في الزمان السابق بـ « قتلگاه » وذلك لما وقع فيه من القتل العام
باشارة عبدالله خان أفعان في أواخر دولة الصفوية .
وقيل : انه كان موضع مقتل الامام الرضا ^(عليه السلام) .

كرامة باهرة للمؤلف

قال في الرياض ٣٥٧/٤ : من عجيب أمر هذا الطبرسي بل من غريب
كراماته قلنس الله روحه القدسي ما اشتهر بين الحاص والعام أنه رحمه الله قد
أصابته السمكة قطنوا به الوفاة ، ففسلوه وكفنوه ودفنوه ثم رجعوا .

وافق رضي الله عنه في القبر وقد صار عاجزاً عن الخروج أو الاستغثة والاستعانة بأحد لحروجه ، فذُر في تلك الحالة بأن الله إن حلّصه من هذه البلية ألف كتاباً في تفسير القرآن ، فاتفق أن بعض النباشين قد قصد نبش قبره لأجل أخذ كفته .

فلما نبش قبره وشرع في نزع كفته ، أخذ قدس سره بيد الباش ، فتحير الباش وحاف خوفاً عظيماً ، ثم تكلم قدس سره معه ، فزاد اضطراب الباش وخوفه ، فقال له : لا تخف أنا حي وقد أصابني السمكة فطنوا بي الموت والدلك دفنوني . ثم قام من قبره واطمأن قلب الباش . ولما لم يكن قدس سره قادراً على المشي لغاية ضعفه التمس من الباش أن يحمله على ظهره ويبلعه إلى بيته ، وجاء به إلى بيته ، ثم أعطاه الحلقة وأولاه مالا جربلا ، وأتاب الساس على يده بركته من فعله ذلك الفحيح وحسن حال الباش .

ثم إنه رضي الله عنه بعد ذلك قد وفى بنذره وشرع في تأليف كتاب مجمع البيان إلى أن وفقه الله تعالى لانعامه .

قال المحدث الوري في خاتمة المستدرک بعد نقل هذه الحكاية : ومع هذا الاشتهار لم أجدها في مؤلف أحد قبله ، وربما سبت إلى العالم الحليل المولى فتح الله الكاشاني صاحب تفسير منهج الصادقين وحلاصته وشرح النهج لمتوفى سنة تسعمائة وثمان وثمانين .

وقال في أحيان الشيعة : ومما بعد هذه الحكاية مع بعدها في نفسها من حيث استبعاد بقاء حياة المدفون بعد الاقامة أنها لو صحت لذكرها في مقدمة مجمع البيان لغرابتها ولاشماتها على بيان السبب في تصديقه مع أنه لم يتعرض لها ، والله أعلم .

أقول : ولا استبعاد في ذلك ، وهذه الوجوه كلها مخدوشة ، وذلك فضل الله

يؤتيه من يشاء ، والله أعلم .

تأليفه القيمة

للمترجم مؤلفات ورسائل كثيرة ذات المواضيع المختلفة والمعارف المتعددة وهي :

١ - الأدب الدينية للخزاة المعينة ، ألفه باسم السلطان معين الدين أبي نصر أحمد بن الفصل بن محمود ، والكتاب مرتبة على أربعة عشر فصلاً : ١ - الملايس . ٢ - الحمام ، ٣ - تسريح الشعر ، ٤ - أحد الاطراف . ٥ - الموائد . ٦ - الطور . ٧ - السمع . ٨ - الاكل والشرب . ٩ - التجارة . ١٠ - الكاح . ١١ - المولود . ١٢ - النوم . ١٣ - السفر . ١٤ - ما يحتم به الكتاب . ذكر الكتاب في المعالم والفهرست والسحار والذريعة ١٨/١ - ١٩ .

٢ - نثر اللالي ، قال في الرياض : كذا ينسب اليه ، وقد رأيت نسجاً منه عديدة ، منها في اصفهان ومنها في مارندران ، وهي رسالة مختصرة أعياها على ترتيب حروف المعجم وجمع فيه كلمات علي (عليه السلام) على نهج كتاب المرر والدرر للامدي ، وعدنا منه أيضاً نسخة ، لكن ظني أنه للسيد علي بن فضل الله الحسيني الروندي كما مسجىء في ترجمته ، وعلى أي حال فهو ليس كتاب نثر اللالي في الاحبار والعناوي للشبشخ ابن جمهور الاحسائي .

٣ - كنوز النجاح . قال في الرياض : على مانسه اليه الكفعمي فسي من المصباح وحواشيه ، وكذا السيد رضي الدين عالي بن طاووس في كتاب أمان الاخطار ومهج الدعوات أيضاً ، وقد صرح في المهج بأنه تأليف الفقيه أبي علي الفصل بن الحسن بن الفصل الطبرسي .

٤ - معارج المؤال ، قال في الرياض : نسبة اليه السيد حسين المجتهد في رسالة اللمعة في مسألة الجمعة .

٥ - رسالة حقائق الامور في الاحبار ، قال في الرياض : وقد رأيت قطعة منها في بلدة أردبيل وكتب عليها بعض العلماء أنه للطبرسي ، فلعل مراده هو هذا الطبرسي .

٦ - عدة السفر وعمدة الحضر . قال في الرياض : نسبة اليه الكعبي في حواشي مصباحه ، وقد عثرت منه على نسخ ، وعندنا منه نسخة أيضاً .

٧ - كتاب المشكلات . قال في الرياض : نسبة اليه السيد حسين المجتهد في كتاب دفع المناوأة .

٨ - المجموع في الاداب . قال في الرياض : وقد ينقل عنه ولده في المكارم وسبته في مشكاة الانوار بعض الاخبار ، ولعله غير الاداب الدينية للخزانة المعينية فتأمل .

٩ - مشكاة الانوار . قال في الرياض : نسبة اليه السيد المذكور في الكتاب المزبور ، والطاهر أنه غير مشكاة لانوار التي لسطه ، لأن ماله في الاخبار وما لسطه في الادعية فلاحظ . ويحتمل أن يكون الحال قد اشتبه عليه فظأن أن ما لسطه له .

١٠ - الكاف الشاف عن الكشاف . قال في الرياض : وقد ينوهم أن الكاف الشاف عن الكشاف هو عينه كتاب جوامع الحامع حيث قال في أوله أنه ملخص من الكشاف ، لكن الحق أنه غيره .

١١ - مجمع البيان في تفسير القرآن ، من أشهر التفاسير الموجودة ، فرغ من تأليفه يوم الخميس منتصف شهر ذي القعدة سنة أربع وثلاثين وخمسمائة . قال في الرياض : قد رأيت نسخة من مجمع البيان بخط الشيخ قطب الديس

الكينري ، وقد قرأها بعنه على الخواجة نصير الدين الطوسي .

١٢ - حوامع الجامع . بعد ما فرغ من تفسير مجمع البيان رأى تفسير الكشاف واستحسه وألف بعده تفسير حوامع الجامع وأدرج فيه مطالب الكشاف وفوائد تفسيره مجمع البيان .

١٣ - الوسيط في التفسير أربع محلدات .

١٤ - الوجيز مجلدة . قال في الرياض وأهل مراده بالوسيط في التفسير هو تفسير حوامع الجامع المشهور وبالوجيز الكاف الشاف عن الكشاف ويحتل المعايير ، فلاحظ .

١٥ - أعلام الوري بأعلام الهدى في فصل أئمة الهدى عليهم السلام ، أنه للأصفهاني الأجل شرف الدين ولعله ملك طبرستان .

قال في الرياض : ومن المرائب أن السيد رضي الدين بن طاووس ألف كتاب ربيع الشيعة ، وقد اتفق موافقته لكتاب أعلام الوري المذكور في جميع المطالب والابواب والترتيب من غير زيادة ولا نقصان ولا تفاوت الا في الديباجة .

١٦ - تاح المواليد .

١٧ - غنية العابد ومنية الزاهد .

١٨ - الوافي في تفسير القرآن . قال في الرياض : نسب اليه بعض الفضلاء في كتابه ، وأظن أنه بعينه كتاب الكاف الشاف من كتاب الكشاف الذي مر آخفاً .

١٩ - العمدة في أصول الدين وفي الفرائض والتوافل بالفارسية قال في الرياض : على ما ينسب اليه ، وقد رأيت نسخة منه في طسوح من أعمال تبريز ، ولكن لم يصرح في أصل الكتاب بأنه من مؤلفاته .

٢٠ - أسرار الأئمة . قال في الرياض : على ما ينسب اليه ، ويقال نارة : كتاب

أسرار الإمامة أيضاً . قال السيد حسين المجتهد في رسالة اللمعة المذكورة قال ثقة الاسلام أمين المذهب الطبرسي في أسرار الإمامة الخ .

أقول: وعندي نسخة من كتاب أسرار الإمامة للطبرسي ، وهو كبير وهو الشيخ حسن بن علي الطبرسي ، وأخرى وهي مختصرة ما أظن أن يكون من مؤلفاته بل هو لبعض من تأخر عنه .

ثم قد ينسب إليه الأمير السيد حسين المجتهد المذكور في رسالة دفع المناوأة عن التفصيل والمساواة كتاب أسرار الإمامة ، وتارة كتاب أسرار الأئمة ، وتارة كتاب أسرار الأسرار ، وتارة عر عنه بمؤلف الطبرسي ، والظاهر عندي الاتحاد ويحتمل تعددها أيضاً ، فلاحظ .

ثم قال : وقد رأيت قطعة من نسخة كتاب أسرار الإمامة في بلدة رشت من بلاد الجبلان ، وكانت محتوية على أحوال الحكماء ونحوها ، ورأيت نسخة أخرى منه كاملة في بلدة أردبيل في الحزاة الموقوفة بحضرة الشيخ صفي .

ولكن لم يصرح فيه بأنه من مؤلفاته ، بل يؤمى الدباجة وما في مطالوبه بأنه لغيره ، ولعله يلوح منه أنه من مؤلفات الشيخ حسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسن الطبرسي صاحب كتابي كامل السقيقة ونجدة الأبرار وغيرهما ، فالاشتباه إنما نشأ من اشتراكهما في إطلاق الطبرسي . فلاحظ .

أويقال : أسرار الإمامة للشيخ أبي علي الطبرسي هذا ، وأسرار الأئمة للشيخ حسن بن علي الطبرسي المذكور المعاصر للحواجة نصير أو بالعكس .

٢١ - النور المبين ، ذكره في معالم العلماء .

٢٢ - المؤلف من المختلف بين أئمة السلف ، هو هذا الكتاب بين يديك سيأتي الكلام حوله .

٢٣ - الجواهر في النحو . قال في الرياض : كذا ينسب إليه وعدنا منه

نسخة ، وعلي أنه من مؤلفات الشيخ شمس الديس الطبرسي النحوي الذي قد ينقل عنه الكفعمي في البلد لأمين بعض الفوائد المحوية ، فلاحظ .

٢٤ - شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ، ذكره المؤلف في مجمع البيان في ذيل آية « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك » .

٢٥ - الفائق ، ذكره في معالم العلماء .

حول الكتاب

والكتاب ذكره أكثر أرباب المعاجم والتراجم بين كونه مجهول المؤلف ومعلومه . وقد كان هو مجهولا الى زمن صاحب الرياض والعلامة المجلسي قنس سرهما ، مع أنه كتاب نفيس في بابه ، لم يكتب مثله في تلخيص الحلاف للشرح الطوسي قنس سره .

قال الشيخ المحدث الحر العاملي في حاشية كتاب أمل الامل ٢/٣٦٤ في الفائدة الاولى في ذكر كتب مجهولة المؤلف قال : وعدنا أبصا كتب لانعرف مؤلفيها ، ثم عد جملة منها ، ثم قال : والمتخبر من الحلاف للشيخ الطوسي انتخبه مؤلفه سنة (٥٢٠) .

وقال المحقق الميرزا عبد الله الاصفدي في الرياض ح ٦/٤٤ في بيان الكتب المجهولة هند صاحب أمل الامل الى أن قال : قال الاستاد الاستاد أيده الله تعالى في أول البحار : وأما كتاب منتخب الحلاف فهو من مؤلفات الشيخ الطبرسي ، وهو بعبه كتاب المؤلف في المختلف بين أئمة الالف كما سبق في ترجمة الطبرسي .

ولكن ليس هو بالذي للشيخ مفلح بن حسن الصيرفي كما سبق في ترجمته لان الشيخ مفلح من المعاصرين لعلي بن هلال الجزائري والشيخ علي الكركي فهو من المتأخرين جداً ، وقاربع تأليف منتخب الخلاف المشار اليه ستة عشرين وخمسمائة ، بل هو من مؤلفات الشيخ الى آخره .

ثم قال : ورأيت نسخاً من منتخب الخلاف بمشهد الرضا ، وكانت نسخة منها تاريخها ستة ست وسبعمائة .

وقال في آخره : وتركتمنا أورده من الاحبار الواردة من طرق الحاصة ، لانه لم يجز في باقي الكتب الى آخر الكتاب على تلك العادة ، وهي مذكورة مشهورة في مواضعها من الكتب المختصة بالاحبار ، مثل تهذيب الاحكام والاستصار ، وأسقطت من فروعها كتبه المسائل المعنادة ومن أثناء مسائله زيادات تعد من باب النطويل والاسهاب ، اذ تستغني ذكرها الايهام .

وقد في اوله : ورأيت تكرار ذكر اجماع العروة مما لا طائل فيه سوى اطالة الكتاب ، فأثبت رؤوس المسائل والخلاف فيها الى آخره انتهى .

أقول : ما ذكره أولاً من نقله عن أول البحار للعلامة المجلسي لم يوجد في المطبوع من البحار ، ولعله كان في نسخه المخطوطة .

وما أشار الى المسحة التي رآها في مشهد الرضا عليه السلام هي نسخة مكتبة الملك التي كانت عندي حين مراجعة الكتاب ، وسأني الكلام حول النسخة .

وقال المحقق الاصفهاني أيضاً في الرياض ج ٤ / ٣٤٤ في ترجمة المؤلف : وقد سبق في ترجمة الشيخ أبي مصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي احتمال كون كتاب المؤلف في المختلف بين أئمة السلف لهذا الطبرسي ، أعني : الفضل بن الحسن ، وهو تلخيص كتاب الخلاف للشيخ الطوسي انتهى .

وقال المتبع الخبير ميرزا علي آقا ثقة الاسلام الشهيد الشريزي في كتابه مرآت

الكتب ج ٢/ ٢١٠ بعد نقل كلام أمل الامل وصاحب الرياض في موضعيه قال: فقد ظهر لك من كلام الرياض أن مختصر الخلاف اثنا أحدهما هذا الذي ذكرناه أولا مؤلفه هو الشيخ الطبرسي والثاني هو الذي ألفه الشيخ مفلح الصيمري ولم أقف عليه .

أقول: وأما كتاب تلخيص الخلاف للشيخ مفلح الدين الصيمري فقد طبع في ثلاث مجلدات بتحقيقنا وتصحيحنا في سلسلة منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النحفي دام طله .

وقال الشيخ البهائي لظهراني في الذريعة ٣٩٩/ ٢٢: منتخب الخلاف تصنيف شيخ الطائفة المجهول مؤلفه وقد فرغ منه سنة ٥٢٠ و فرغ من استنساخ الجزء الاول الشيخ علي بن معز الدين الحسن بن يوسف الكيخسري في (٢٢/ ح ١/ ٦٩٩) ومن استنساخ الجزء الثاني من أول الفرائض ١٨ شعبان سنة ٦٩٩ والسبعة هند الشيخ محمد السماوي .

وفي آخره كتب الميرزا صادق آقا ابن ميرزا محمد بالامجتهد النيريزي المنوفي في ذي القعدة سنة ١٣٥١ تفصيل كلام الشيخ الحر وكلام صاحب الرياض في مجهولية مؤلفه واحتمال الاحبر كونه المؤلف من المختلف الانبي .
ورأيت نسخة منه في كتب آل السيد صافي بالنجف أوله : أحمد الله على سوابغ آلائه وسوابغ نعمائه ونشكره على مامن به عليا من متابعة أوليائه ، ذكر فيه أنه رأى في الخلاف تكراراً ذكر اجماع الفرقة مما لأطائل فيه سوى اطالة الكتاب ، فانتخب منه وأثبت رؤوس المسائل والخلاف فيها وذكر تاريخ قراغه سنة المذكورة ٥٢٠ انتهى .

وقال في ج ٢٣/ ٢٤٥ : المؤلف من المختلف بين أئمة السلف ، منتخب من مسائل الخلاف تصنيف شيخ الطائفة تاريخ الفراغ من المؤلف سنة العشرين

وخمسمائة ، حكى شيخنا التوري في مستدرك الوسائل عن صاحب الرياض أنه
لشيخ الطبرسي ، ومر منتخب الخلاف متعدداً ، ومنها الموجود عند السماوي
مجلد كبير فيه المجلد الأول والثاني يحط الشيخ علي بن معزالدين الحسن بن يوسف
الكيدري الى آخر كلامه .

أقول : وهذه النسخة المشار اليها عند السماوي كانت صورتها هندي حين
مراجعة الكتاب وهي نسخة نفيسة عتيقة جداً ، استفدت منها كثيراً حين مقابلة
الكتاب معها .

النسخ المعتمدة

راجعت في مقابلة الكتاب الى ثلاث نسخ خطية وهي :

١ - نسخة كاملة بخط النسخ ، فرع من تحرير النسخة يوم الجمعة سنة (٧٠٦) هـ ق
وأصل النسخة محفوظة في خزانة مكتبة الملك برقم ١٣٠٨ ، وجعل رمز
النسخة « م » .

٢ - نسخة كاملة ، بخط النسخ ، كاتبها الشيخ علي بن محمد بن معزالدين
الحسن بن يوسف الكيدري ، فرع من تحريرها يوم الثامن عشر من شعبان سنة
(٦٩٩) وهذه النسخة أشار اليها المحقق الطهراني في الدرر كما تقدم ، والنسخة
كانت عند الشيخ محمد السماوي ، ثم انتقل الى خزانة مكتبة آية الله العظمى
الحكيم قنس سره ، وجعل رمز النسخة « ح » .

٣ - نسخة كاملة ، بخط النسخ ، كاتبها ابن المعلم محمد بن علي بن محمود
البابدشتي الاصفهاني ، فرع من تحريرها يوم الثالث من صفر سنة (٩٥٩) والنسخة
لمكتبة كلية الاهليات في مشهد برقم ٧٥ ، وأشير الى النسخ الثلاث في مقدمة

العلامة المدير شانجي حفظه الله .

وبالحناء أني أقدم شكري الحزيل لإدارة مجمع البحوث الإسلامية التابعة
للروضة المقدسة الرصوية ^{التي} على توفيقها لنشر هذا الأثر القيم إلى الملا الثقافي
فجزاهم الله خير الجزاء .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ونستغفره ما وقع
من حبل وحصل من زلل ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، وزلات
أقدامنا ، وعثرات أفلامنا ، فهو الهادي إلى الرشاد ، والموفق للصواب والسداد
والسلام على من اتبع الهدى .

السيد مهدي الرجائي

١/ رجب / ١٤١٠ هـ المشرقة

ص ب ٧٥٣ - ٣٧١٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله على ما لا يحصى من نعمه وشره على ما لا يحصى من عقابه
 متابعه اوليائه وخصنا المنزلة الطيبة وخصنا به حمدا من كل صنف
 فضلا جديدا وشكرا انقضى بوقت من ذلك ما من زيد او اصاب على من
 اصفاؤه وخاتم انبيائه محمد الا اكرم من لا طهر من زخلفاه واوصياه
 وعترته وانبيائه اسالهم ان يوفقنا لاقتفاء آثارهم والفكر بعرفهم ونظم
 وتحشيرا بدم النقيامة في نور كنههم منته وطوله وبقيت كفايا لها
 تصفحت كتابه سائر الحلائل للشيخ المرحوم الشيخ الفقيه دهره
 العريدي رحمه الله محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وحمدته قدس روحه
 في اكثر مسائله على الاستدلال بالاجماع الفارقة المرفقة اخبرنا المرحوم
 اليه المعتمد عليه المذكور دهره الاستدلال في كتبنا من الفقه ثم ان كان
 في المسئلة خلاف من الطائفة او ما اليه وما لم يكبر فيه اجماع البشار الى
 طرزي حرة الاستدلال عليهم ظاهر فرائض سنة مفرط بها او دليلا
 وذكره مواضع اخبارا من طرزي العلقة يلزمهم الانقياد له والاعراض بغير
 تكرار ذكر اجماع الفقيه مما لا يطالب به سوى طائفة الكتاب فاقبست
 المسئلة والحاصل مما على اوجر الوجود فكل مسئلة عقلا من على اجماع الفقيه
 انكرا استدلاله الا اذا اقرب بذكر الاجماع سوى سواء مما اريد ذكره
 وانه لو لم يكن المسئلة اجماع للفقيه اشترط الى ما حكره من الاذلة او
 بعضها او لم يفتش من بعض شواخص حقيقته ما لم احذر من اكثر فائدة او كبر
 عادة الشرايعا من غير فائدة ثم انبت ان العلم على غير المسئلة التي اجماع
 روية على جميع استظهارات النبوية عليه ولا اشار اليه هذا بعد ان
 في دهره من اخرت على ما في قوله فيما فعلت فيها سمعت
 لرا ————— الخطا من سائر الهاء والواو الى

بهذا ولا يقتصر على كل مسألة على ما هدر
 في تغيير اختلافها بالمعنى المقاد وتركها ما اوردته ر
 الصلوة من لاخبار العارضة من طبق الحاشية لانه
 الكتب التي اخبر الكتاب على تلك العادة وهي المذكورة
 في مواضعها من الكتب المختصة فلاخبار صدر الكتاب
 والاستسار واستقطن من مواد عانة كتبه المسائل
 ومن اساء مسائله زيادات نعت من باب التطوير و
 الاستهاب اذا نستعمل عرج كرها اعمام ذور الانساب
 ليدناستجميع ابواب الكتاب ما هو مقرر لا بالغة عليه
 قوكلت في جميع ما فعلت انه الكرم المنان واولو العراج
 للمصنف رحمه الله لا يابح منه عرس عرسه
 منع كرسياه هذا الكتاب العدد الصفح الرابع
 رحمه الله الخطيف حله الورد ومصليدا على بيته
 محمد وانه الطبر الطاهر من يوم الخروجه
 محمد تركه من حرج القعدة سنة ١٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفتی لاتمام من خیر الانام
 احسانه علی سوانح الاله و سوانح نجاه و اشکر علی ما نسیه علی من تابت له الاله
 و غنا بفرقه لطفه و حجاب حقایق کل یوم جدید فضل جدید و تکرار تنفی
 کل وقت مزید هوایانیا و اصل علی سبب احسانه و خاتم انبیاء و الاءیین
 الاطهرین من خلفائیه و اولیاء و غفره عابان و اسئله ان یوفقنا لامضاء
 انوارهم و المنک بفرقه و بحرنا یوم التمریز زمی تهم غنه و طهره و یوم
 فاذا تصفت کتاب سبیل الخلاق للنجح الی الله السید و الشهد و هو المیزان و حسن
 محمد بن الحسن الطوسی قدس سره و وجه و حقه قد غفر له اکثر بقدر علی و استغفر
 المحسنه او اصل المجمع الیه المتمد طهر المذکور وجه الاستغفر له فیکتب اصول
 التمه ثم ان کان فی المسئله خلوت بین الطائفتین الیه ما لم یکن قد اجماع الی
 طریق المیزان الاستغفر له علی من طهره ان او شته تطرح بها لو و علی حقیقتا و احقا
 حاله ما یندرجها اکثر من احیانیا او لا یحصل الی حقیقت طایب و کذا من سبب اعتبار
 من طرف الماتر یتمم لا یتباد لها و اصل یحاطت تکلیما فکما اجماع المرقوم و اصل
 الحاله الکتاب و ایست و در سبیل الخلاق و یحاط علی او غیر الوجوه کل مسئله
 اجماع الفرقة لم اذکر مستحله الا اذا اقررت بکذا اجماع نمی سله ما اید فکما فکما و یلیه
 و ان یرکن فی المسئله اجماع الفرقة استغفر له ما فکله منه و لکن له بعضا ما استطاع من غیره
 اوله عالم احدی کثیرا من لویکون ساد الیمنه اطلو من فی طهر تم و ایتان و اصل
 الله یح علی الخلاقه طهره استغفر له البقیه علی و الا و یلیه هذا بدان فکوت و کثر
 و فوت و حقیقت و کلمات و کلمات و به استغفر له و ان کتاب الطائفة

على قوله الحق به وحكم بكفره وان لم يتم بنية قبل دعوته والحق انهم به يقررون
لكننا نعلم انهم قد كفروا للشرع في ان اذا اقام البيعة لمعها قبل قراة في التوبة
بحكم بكفره والثاني بحكم بكفره وان لم يتم البيعة للحق التوبة وحكم بكفره فيه في ان مسئله
للغير المسلم والمسلم الكافر حوائج دعوى التوبة لا من دعوى التوبة بل دعوى التوبة لا من دعوى التوبة
في ذلك وفيه قالوا في علاج الحوائج من المسلم والمسلم من الكافر مسئله اذا اقامت البيعة
بأنه لم يهاجرت منه على ذلك الحق بها بالزوج بالخطين وان اوفته ولم يتم البيعة فانه يظل
على نفسه ما كان من قبله من حوائج اوله لم يكن بطلا لعدم اتمامه في ان اقامت البيعة
جائزه للشرع لكنه ما وجبه لغيرها من قريها لا يقبل الا بنية وفيه قالوا ويعدو سوكان معازج
ولم يكن قائما به تقبل قريها ويلحقه سوكان معازج اوله لم يكن قرا على الزوج في سبقة
وبان ان ذلك لساها كان ما وجب فلا يقبل قولها وان لم يكن لها زوج قبل قولها والمسلم في
مثلها من قولها سواد ٥ ٥ ٥ تحت المحدثين في دعوى التوبة على التوبة وحسن
والصلوة والالتزام لا تبارك على التوبة والالتزام والالتزام والالتزام
ما كان من قولها والالتزام والالتزام والالتزام والالتزام
التي ان وفطع لرجاء وحطه لرجاء صلوات الله وسلامه عليه والالتزام
المعصوم من لطفه ولم يخطئ في دعوى التوبة على التوبة والالتزام
حسب ما هو عليه في الحق والالتزام في دعوى التوبة والالتزام

الحكم بحسن، الحكر وحسن، حكر
وجعل عوب موزع
انك على خجل
شيء فغير
م

وهذا كتابه الكتاب واسمه من افاضى الى طريق الحق والصواب
 الموفق لما فيه الخور للكتاب والفرد يوم للكتاب والرجو للمصنف
 والمفتر ان كان قد وقع زلل او غلط او جرح خطا وخطل في ان ريت
 من غير سبوت ونيقوه ونشر به وان لا يورخ ذلك بل حلاله بشي ما خط
 ونقلت في تجرير الاختصار كحوت وسكنت طريقة الاقتصاد ولا تقصا
 في كل مسألة على ما هو المسمى والمراد من غير اخلال بالمعنى المعاد وزك
 ما مرده في كتاب الصلوة من الاختار الواحدة من طرق الخاصة لا لم يح
 في باقي الكتب الى اخر الكتاب على كل الهدية وهو ذكر مشهور في
 سواء مما س الكتب المختصة بالاختيار مثل فريب الاحكام والاستجار
 بما سقطت من مودعات كتبه المايل المأداة ومن انما يبيله وادأ
 تعمدها بالانجيل والاسهام او تفسير عن ذلك ما اهمدوي
 الا ليا ب لكتاب جميع ارباب الكتاب و توفيق الالباب عليه في
 في جمع ما حملت له الكريمة المسان وواهن الصراخ من ذلك في مشهور
 عشرين وخمسين وحياة الله وانعم الله على من ولاة
 الطيبين اطهر من وسلم تلمذ كثير وقع الصراخ
 من انتاج هذا الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه
 المنذر الضعيف الخفيف المتعالي في راحة الله
 الملك المسان الغني ابن علي بن محمود بن الحاج
 محمد القملي البالدستي لا صفتا حامدا لله تعالى
 وصلياً على نبي محمد صلى الله عليه وآله في الثالث
 صفر سنة ثمان مائة في الجبل والجز والطف مرت
 شهر سنة تسع وخمسين وثلثمائة
 القملي عفره ولما طره ولقائيه ولين والى امين
 رب العالمين هـ والختم بالصالحين في شهر ربيع الثاني

[illegible]

المؤلف من المختلف

بين أئمة السلف

يعرف

بمنتخب الخلاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على سوائع آلائه وسوائع^(١) نعمائه ، وأشكره على ما من به علينا من مناعة أوليائه ، وحصنا بمزيد^(٢) لطفه وحبائه ، حمداً يمتري كل يوم جديد فصلاً جديداً وشكراً يقنصي كل وقت مزيد كرمًا مزيداً ، وأصلي على سيد أصفياه وحاتم أبيائه محمد وآله ، والاكرمين من خلائه وأوصيائه وعترته وأماته ، وأسأله أن يوفقنا لاقتفاء آثارهم والتمسك^(٣) بعروثهم ويعشرنا يوم القيامة في زمريهم بعمه وطوله .

أما بعد^(٤) فاني لما تصفحت كتاب مسائل الخلاف للشيخ الاوحد السعيد ، والفد في دهره الفريد ، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه ، وجدته قد عول في أكثر مسائله على الاستدلال باجماع القرقة المحقة ، اذ هو [الاصل]^(٥) المرجوع اليه ، المعتمد عليه ، المذكور وجه الاستدلال به في كتب

(١) سوائغ آلائه وسوائغ - كذا في م ، د .

(٢) لمزيد - كذا في م .

(٣) التمسك - كذا في د .

(٤) وبعد - كذا في د ، م .

(٥) كذا في م ، د .

أصول الفقه .

ثم إن كان في المسألة خلاف بين الطائفة أو ما^(١) اليه، ومالم يكن فيه إجماع أشار إلى طريق^(٢) آخر في الاستدلال^(٣) عليه من ظاهر قرآن أو سنة مقطوع بها أو دليل خطاب [أو استصحاب حال - على ما يذهب إليه كثير من أصحابنا أو دلالة أصل أو فحوى خطاب]^(٤).

وذكر في [بهض]^(٥) مواضع أحباراً^(٦) من كتب^(٧) العامة يازمهم الانقياد لها والعمل بها^(٨).

فأثبت^(٩) تكرار ذكر إجماع الفرقة مما لا طائل فيه سوى اطالة الكتاب ، فثبتت^(١٠) رؤوس المنازل والخلاف فيها على أوجز الوجوه ، فكل مسألة حول فيها على إجماع الفرقة لم أذكر استدلاله إلا إذا اقترنت بذلك^(١١) الإجماع شيء سواء سار به أو لم يسره^(١٢) فأذكره وإياه ، وإن لم يكن في المسألة إجماع للفرقة أشرت

إلى فائده

(١) ما مني - كذا في د .

(٢) طرق آخر - كذا في م .

(٣) والاستدلال - كذا في م .

(٤) ليس في م .

(٥) ليس في م .

(٦) اختياراً - كذا في د .

(٧) طرق - كذا في م .

(٨) له والعمل به - كذا في م .

(٩) رأيت ، كذا في م .

(١٠) وأثبت - كذا في د .

(١١) يذكر - كذا في م .

(١٢) ذكره - كذا في م .

إلى ما ذكره من الأدلة [الأربعة]^(١) أو بعضها .
وأسقطت من بعض مودعات أدلته ما لم أجد فيه كثير^(٢) فائدة أو يكون معاداً
ليس في إعادته مزيد عائدة .
ثم رأيت أن أعلم [على]^(٣) رؤوس المسائل التي أجمع عليها العرقة علامة
«ح» استظهاراً في التنبيه عليه والاشارة^(٤) إليه، هذا بعد أن فكرت ودبرت وقدمت
وأحررت ، وعلى الله توكلت فيما فعلت، وبه استعنت^(٥)، إنه الحميد المصاب .

1. (1) 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812 2813 2814 2815 2816 281

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

- (۱) بیس فی ۵۴
- (۲) اکثر - کذا فی ۴
- (۳) بیس فی ۵
- (۴) الارشاد - کذا فی ۴
- (۵) استغفرت - کذا فی ۵

كتاب الطهارة

(مسائل المياه والاولانى (١))

مسألة - ١ - : الطهور عندنا هو الطاهر المطهر المريل للحدث والنجاسة ،
وه قال الشافعي ، لان هذه اللمعة وضعت للمبالغة ، وتقول العرب : ماء طهور و تراب
طهور ، ولا يقولون : ثوب طهور ولا رجل^(١) طهور .

وعند أبي حنيفة والاصم : [هو]^(٢) الطهور والطاهر بمعنى واحد .

مسألة - ٢ - : لا يجوز الوضوء بالمائعات غير الماء ، لقوله تعالى : « فلم تجدوا
ماء فتيمموا »^(٣) ، ومن توضأ بالماء فلم يكن توضأ بالماء ، وهو مذهب جميع
الافقهاء وقال الاصم : يجوز ذلك .

وزهب قوم من اصحاب الحديث من اصحابنا الى أن الوضوء بماء الورد

جائز .

(١) الاولى - كذا في د .

(٢) غل - كذا في م ، د .

(٣) كذا في ح .

(٤) النساء ٤٣ ، المائدة : ٦ .

مسألة - ٣ - : ولا يجوز ازالة النجاسات عند أكثر أصحابنا بالماءات، لانه لا دليل عليه في الشرع ، وبه قال الشافعي . وقال المرتضى يجوز ذلك .

وقال أبو حنيفة : كل ما يبع مزيل للعين يجوز ازالة النجاسة به .

مسألة - ٤ - : «ح» لا يجوز التوضؤ^(١) بشيء من الابنية المسكرة على حل ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : يجوز التوضؤ^(٢) شئذ التمر اذا كان مطبوخاً عند عدم الماء ، وهو قول أبي يوسف . وقال محمد : يتوضأ به ويتيمم . وقال الاوزاعي : يحوز التوضؤ^(٣) سائر الابنية .

مسألة - ٥ - : «ح» الماء المسخى بجوز التوضؤ^(٤) به ، وبه قال جميع الفقهاء الامجاهدأ، فانه كرهه ، فأما المسخن بالشمس اذا قصد به ذلك فهو ، كرهه اجماعاً .

مسألة - ٦ - : «ح» من مسح وجهه بالثلج ولا يتندى وجهه لم يجز ، وان مسح وجهه ويديه بالثلج فتدى^(٥) وجهه مثل الدهن أجرأه وقال الشافعي لا يجزيه ولم يفصل . وقال الاوزاعي : يجزيه ، ولم يفصل .

مسألة - ٧ - : «ح» يجوز الوضوء بماء البحر ، مع وجود غيره من المياه ومع عدمه وبه قال جميع الفقهاء .

وروى عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص أنهما قالا : التيمم أعجب إلينا منه .

وقال سعيد بن المسيب : يجوز التوضؤ^(٦) مع عدم الماء ، ولا يجوز مع

(١) - ٢ - ٣) التوضي - كذا في م ٥١ .

(٤) التوضي - كذا في م ٥١ .

(٥) وتندى - كذا في م ، ويتندى - كذا في د .

(٦) التوضي - كذا في م ٥١ .

- وجوده .
 ٨ - إذا حاط الماء ما غير لونه أو طعمه أو رائحته من الطاهر تـ
 فإنه يجوز التوضؤ^(١) به مالم يسلبه إطلاق اسم الماء ، لقوله تعالى : «لم تجدوا
 ماء فتمموا^(٢)» والتواجد للماء المتغير واحد للماء [لإطلاق اسم الماء^(٣)] ولقول
 أبي عبد الله عليه السلام : «الماء كله طاهر حتى يعلم^(٤) أنه فذر» .
 فإن سلبه^(٥) [إطلاق اسم الماء] لم يحز التوضؤ^(٦) به .
 وإن كان [من] ^(٧) نجاسة^(٨) لا يجوز التوضؤ به على حال .
 وقال الشافعي : إذا حاط الماء ما غير أحد أوصافه لم يحز التوضؤ به إذا
 كان مختلطاً به نحو الدقيق ، والزعفران ، واللبن ، وغير ذلك ، وإن جاوره ما غير
 أحد أوصافه فلا بأس به نحو القليل من الكافور ، والسمك ، والعنبر ، وغير ذلك .
 وقال أبو حنيفة : يجوز التوضؤ به مالم يجرجه عن طبعه وجريانه أو يطعم به .
 مسألة - ٩ :- «ح» الماء المستعمل في الوضوء عدنا طاهر مطهر ، وكذلك
 ما يستعمل في الاغتسال الطاهرة ، بلا خلاف بين أصحابنا .
 وأما المستعمل في غسل الجنابة فعد أكثر أصحابنا لا يجوز استعماله في
 رفع الحدث .

(١) التوضؤ - كذا في م ، د .

(٢) النساء : ٤٣ ، الدالة : ٦ .

(٣) ليس في م ، د .

(٤) «تتم كذا في م» بضم التاء وفتح الميم .

(٥) كذا في م ، د .

(٦) التوضؤ - كذا في م ، د .

(٧) كذا في م ، د .

(٨) فلا - كذا في م ، د .

وقال المرتضى : يجوز ذلك وهو طاهر مطهر .

وقال الحسن المصري ، والرهرى ، والحمي ، ومالك في ^(١) إحدى الروايتين [عنه] ^(٢) وداود : ان الماء المستعمل طاهر مطهر ، ولم يفسدوا .

وقال أبو يوسف : الماء المستعمل نجس ، وكان يحكيه عن أبي حنيفة ، وأصحابه يدفعون [ذلك] ^(٣) عنه .

وقال الشافعي وأصحابه : ان الماء المستعمل طاهر غير مطهر ، وهو قول لأوزاعي وإحدى الروايتين عن مالك ، وهو الظاهر من ^(٤) أبي حنيفة ، وبه قول محمد .

وحكى أبو ثور عن الشافعي : أنه سأل عن ذلك فتوقف فيه .

وحكى عيسى بن أبيان عن الشافعي : ان الماء المستعمل طاهر مطهر .

مسألة - ١٠ - : الماء المستعمل في غسل الثوب اذا كان طاهراً أو غسل فيه رصاص أو نحاس يجوز استعماله ، بدلالة عموم الآية والاحبار ، وبه قال الشافعي . وكذا ما استعمل في طهارة مستحبة كتجديد الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق وتكرار الطهارة ، والاعمال المستحبة ، وما أشبه ذلك .

وللشافعي فيه قولان : أحدهما : لا يجوز ، وبه قال أبو حنيفة ، والآخر : يجوز .

مسألة - ١١ - : الماء المستعمل في الطهارة يجوز استعماله في غسل المجاسة ، بدلالة عموم الآية والاحبار .

وزعم أكثر أصحاب الشافعي ، وأبو العباس بن سريح ، وأبو اسحاق إلى

(١) وفي - كذا في م ، د .

(٢) ليس في م ، د .

(٣) كذا في م .

(٤) من - كذا في م ، د .

أنه لا يجوز .

وقال ابن حيران والاماطي من أصحابه : يجوز .

مسألة - ١٢ - : «ح» اذا ولع الكلب في الاناء وجب اهراق ما فيه وغسل

الاناء ثلاث مرات احداهن بالتراب .

وقال الشافعي : يجب غسل الاناء سبع^(١) مرات اولاهن بالتراب، وهو قول

الاوراعي .

وقال أبو حنيفة: يجب غسل الاناء الى أن يعطب على الفل طهارته، ولا يراعي

[فيه]^(٢) عدد .

وقال مالك وداود: يجب غسل الاناء تعديلاً للاحل المجاسة ولا يتقدر بالعدد .

مسألة - ١٣ - : «ح» الكلب نجس العين، نجس اللعاب، نجس السور، وبه

قال ابن عباس، وأبو حنيفة، وأصحابه، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، غير أنهم كلهم

ذهبوا الى غسل الاناء سبع مرات من ولوغه، غير أبي حنيفة فإنه لم يعتبر العدد .

وقال أبصاً : هو نجس الحكم لانه نجس العين .

وقال مالك: هو طاهر، وسوره ولعابه طاهر، يجوز استعماله بالشرب وغيره

لكن^(٣) يغسل منه الاناء تعديلاً، وبه قال داود .

مسألة - ١٤ - : اذا ولع كلبان أو أكثر في اناء واحد كان حكمهما حكم

الواحد لا يجب غسل الاناء أكثر^(٤) من ثلاث مرات ، بدلالة قوله ^(١) ^(٢) ^(٣) : اذا ولع

لكلب في اناء أحدكم فليهرقه وليغسل الاناء ، ولم يفرق بين الواحد وما زاد

عليه ، وهو مذهب الجميع، إلا أن بعض أصحاب الشافعي قال : يغسل بعد ذلك

(١) ثلاث - كذا في د .

(٢) ليس في د .

(٣) ولكن - كذا في م .

(٤) أكثر من غسل الاناء ثلاث - كذا في م، د .

كلب سبع مرات .

مسألة - ١٥ :- الغسل ^(١١) بالتراب من ولوغ الكلب في الاناء من جملة الثلاث ، وعند الشافعي من جملة السبع ، وبه قال الاوزاعي .

وقد الحسن وأحمد: يجب غسل الاناء سبعاً بالماء وواحداً بالتراب فيكون ثمانى مرات .

مسألة - ١٦ :- اذا ولع الكلب في الاناء ^(١٢) ثم وقع ذلك الاناء في الماء الذي لا ينجس بنجاسة غير معبرة ^(١٣) الاوصاف - اما الكر على مدهنتا أو الفلتين على مذهب الشافعية ^(١٤) - فانه لا ينجس الماء ، ولا تحصل بذلك غسلة من جملة الغسلات . وللشافعي فيه قولان .

واذا كان الماء أقل من ذلك المقدار فانه يحس ولا يجوز استعماله ، ولا يعتد ^(١٥) بذلك في غسل الاناء .

واساقلاً ذلك لوجوب اعتبار العدد في غسل الاناء وبوقوعه في الماء لا يحصل العدد [كانت] ^(١٦) أيضاً فانه اذا تم الغسلات بعد ذلك وباليقين تحصل طهارة الاناء وليس على طهارته دليل اذا لم يحصل العدد .

مسألة - ١٧ :- اذا أصاب الثوب نجاسة فعمل بالماء فانفصل الماء عن المحل وأصاب الثوب أو البدن ، فانه ان كان من الغسلة الاولى فانه نجس ويجب غسله

(١) الغسلة - كذا في م ، د .

(٢) في اناء - كذا في م ، د .

(٣) متغيرة - كذا في ح ، د .

(٤) الشافعي - كذا في د .

(٥) يعتد - كذا في م .

(٦) كذا في م ، د .

والموضع الذي يصيبه^(١) لانه ماء قليل ، ومعلوم حصول النجاسة فيه ، فوجب أن يحكم بنجاسته .

وان كان من العسل الثانية لا يجب غسله ، الا أن يكون متغيراً بالنجاسة فيعلم بذلك أنه نجس ، لان الماء على أصل الطهارة ونجاسته يحتاج الى دليل .
وقال أبو حنيفة والاساطي من أصحاب الشافعي أنه نجس ولم يفصلا .
ولشافعي فيه ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون الماء متغيراً فيحكم بنجاسته .
والثاني أن لا يكون متغيراً غير أنه لا يكون قد طهر المحل فانه مثل الاول . والثالث أن لا يكون متغيراً وقد طهر المحل فيحكم بطهارة الماء .

مسألة - ١٨ - : اذا ولع الكلب في الأناء بحس الماء الذي فيه فان وقع ذلك الماء على بدن الانسان أو ثوبه وجب عليه غسله ولا يراعى فيه تعدد ، لان اعتبار العدد يحتاج الى دليل ، وحمله على الولوج قياس لا يقول به .

وقال الشافعي : كل موضع يصيبه ذلك الماء وجب غسله سبع مرات مثل الأناء .

مسألة - ١٩ - : اذا أصاب من الماء الذي يغسل به الأناء من ولوغ الكلب ثوب الانسان أو جسده لا يجب غسله سواء كان من النفقة الاولى^(٢) أو الثانية ، لانه ليس في الشرع ما يبدل عليه والحكم بنجاسته يحتاج الى دليل .

وأيضاً فموحكمنا بنجاسته لما طهر الأناء أبداً ، لانه كلما غسل [الأناء]^(٣) فما يبقى فيه من الندوة يكون نجساً فاذا طرح فيه ماء آخر نجس أيضاً وذلك يؤدي الى أن لا يطهر أبداً .

ولاصحاب الشافعي قولان : أحدهما مثل قولنا والآخر أنه نجس يجب غسله

(١) يصيبه - كذا في ١، د .

(٢) الاولى - كذا في ١، د .

ثم اختلفوا :

فمنهم من قال [انه] ^(١) يغسل من كل دفعة دفعة فيحب غسله سبع مرات .
ومنهم من قال : يجب أن يغسل قدر ما يغسل الاناء حال الانفصال [عنه] ^(٢) ، وان
أصابه من الدفعة الاولى غسل ستاً ^(٣) وان أصابه من الثانية غسل خمساً ، ومن الثالثة
أربعاً ، وعلى هذا المذهب ، فان أصابه من السادسة وجب غسله دفعة واحدة ،
فان أصابه من السابعة فلاحلاف بينهم أنه طاهر .

مسألة - ٢٠ - : [يعمل الاماء من سائر النجاسات سوى الولوع ثلاث مرات
وقال أبو حنيفة : الواجب ما يغلب على المظن معه حصول الطهارة] ^(٤) وقال أحمد :
يعمل سبعاً مثل الولوع سواء .

وقال الشافعي يجب غسله مرة وجوباً وثلاثاً استحباباً .

مسألة - ٢١ - : اذا أصاب الثوب أو الاناء نجاسة فصب عليها الماء
ولا يغسل ولا يعصر هل يظهر الثوب أو الاناء؟ لاصحابنا في ذلك روايتان : احدهما
أنه يظهر ، والاخرى أنه لا بد من غسله وكذلك ^(٥) الاماء .

ولاصحاب الشافعي فيه قولان : أحدهما يظهر والاخر لا يظهر .

مسألة - ٢٢ - : اذا أصاب الثوب نجاسة فصب عليه الماء وتركه تحت ^(٦) اجانة

(١) ليس في م ، ذ .

(٢) كذا في م .

(٣) سبعاً - كذا في م .

(٤) ليس في م .

(٥) عليها - كذا في ح .

(٦) ترك - كذا في ح - ذلك - كذا في د .

(٧) تحت - كذا في ح .

حتى اجتمع^(١) فيه ذلك الماء فانه نجس، لانه ماء قليل حصلت^(٢) فيه اجزاء النجاسة فوجب أن ينجس .

وقال الشافعي : الثوب طاهر والماء نجس .

وقال ابن سريج^(٣) الماء طاهر والثوب قد طهر .

مسألة ٢٣ - : اذا أصاب الثوب نجاسة فعلى نصفه وبقي نصفه فان المغسول يكون طاهراً ، ولا تعدى نجاسة النصف الاخر اليه ، وهو مذهب أكثر أصحاب الشافعي .

وقال ابن القاص^(٤) : لا يظهر النصف المغسول، لانه محاور لاجزاء النجاسة فتسري اليه النجاسة فينجس .

وهذا تجاهل ، لان ما يجاوره اجزاء حافة لا تعدى نجاسته اليها ، ولو تعدى لكان يجب أن يكون اذا نجس جسم أن ينجس العالم كله ، لان الاجسام كلها متجاورة .

وقد روى عن السي وعرائمتا [أيضاً]^(٥) عليه وعليهم الصلاة والسلام : أنه اذا وقعت الفأرة في سمن جامد ألقي ماحوله ويستعمل الباقي .

مسألة ٢٤ - : مامسه الكلب والخرير يسائر أبدانهما ينجس ويجب غسله ولا يراعى فيه العدد ، لان العدد يحتاج الى دليل .

وحمله على الولوع قياس لانقول به ، وبه قال داود ، وهو قياس قول مالك .

(١) يجتمع - كذا في د .

(٢) حصل - كذا في د .

(٣) جريح - كذا في ح - جريح - كذا في د .

(٤) ابن القاص - كذا في الخلاف .

(٥) ليس في د .

وقال الشافعي : حكمه حكم الولوغ .

مسألة - ٢٥ - : اذا ولع الحزير في الاناء [كان] ^(١) حكمه حكم الكلب بدلالة أن الحزير يسمى كلباً في اللغة ، وهو مذهب جميع الفقهاء .
وقال ابن القاص ^(٢) عن الشافعي : ان العدد يختص ولوغ الكلب ، وخطأه جميع أصحابه .

مسألة - ٢٦ - : «ح» بجوز الوضوء بفصل السباع وسائر البهائم والوحش والحشرات ، ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل ، الا الكلب والحزير ، وبه قول الشافعي .

وقال أبو حنيفة: الحيوان على أربعة أضرب : [حيوان] ^(٣) يحس كالكلب والحزير والسباع لا يجوز استعمال شيء من أمورها ^(٤) بل يجب رقبته وغسل الاناء حتى يغلب على الظن طهارته .

وحیوان طاهر فسوره طاهر ، وهو ما يؤكل لحمه الا الدجاجة لمصلحة فانه يكره سوره .

وحیوان يكره سوره والتوضؤ به مثل حشرات الارض وجوارح الطائر ، والهرة من جملة ذلك ، قال : والقياس انها نجسة لكن يجوز التوضؤ به استحساناً لتعذر الاحتراز منه .

والرابع : حيوان مشكوك فيه كالغفل والحمار فهو مشكوك في طهارة سوره .

مسألة - ٢٧ - : «ح» : ما لانفس له سائلة - كالذئب ، والمحفساء ، والزنابير

(١) كذا في ٤ ، د .

(٢) ابن القاص - كذا في د ، الخلاف .

(٣) ليس في ح .

(٤) ما أساء - كذا في ح .

وغير ذلك - [لا يجس بالموت^(١)] ولا يجس الماء ولا^(٢) المائع الذي يموت فيه ، وبه قال أبو حنيفة ومالك .

وقال الشافعي : يجس بالموت قولاً واحداً ، وفي تنجيس الماء قولان : أحدهما : لا يجس فهو اختيار المروني ، والآخر : يجس .

مسألة ٢٨ - إذا مات في الماء القليل صمدع وما لا يؤكل لحمه مما يعيش في الماء لا يجس الماء ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : إذا قلنا أنه لا يؤكل وبه يجسه ، وإنما قلنا ذلك لأن الأصل في الماء الطهارة والحكم بنجاسته يحتاج إلى دليل . وأيضاً قد روي عنهم عليهم السلام أنهم قالوا إذا مات فيما فيه حياته لا يجسه .

مسألة ٢٩ - [ج] : إذا بلع الماء كراً فصاعداً لا يجس مما يقع فيه من النجاسات إلا ما يغير طعمه أو لونه أو رائحته ، ومتى نقص عن الكره فإنه ينحس بما يحصل فيه من النجاسة تغير أولم يتغير .

وحكي اختيار الكره عن الحسن بن صالح بن حي .

ولأصحابنا في مقدار الكره ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن مقداره ألف ومائتا رطل بالمروقي ، وهو مذهب شيخنا أبي عبد الله رحمه الله .

والثاني : أنه ألف ومائتا رطل بالمدني ، وهو اختيار المرتضى رحمه الله .

وقل الباقر : الاعتبار ، لأشبار ثلاثة أشبار ونصف طولاً في عرص في عمق

وهو مذهب جميع القميين وأصحاب الحديث .

(١) لس مى د .

(٢) أو المائع - كذا في د .

(٣) كذا في ح .

وقال الشافعي : اذا بلع الماء قلنب فصاعداً لا يجس بما يقع فيه الا ما يعبر أحد أوصافه ، وحدهما بحمسة رطل .

واختلف أصحابه : فمهم من قال ان ذلك حد أو نقص من رطل أو رطلان تجس . ومنهم من قال ذلك على النفريل ولا يؤثر نقصان رطل أو رطلين فيه . ثم اختلفوا في هذا الماء اذا وقع فيه نجاسة مايلة هل يجوز استعمال جميعه أو لا ؟ قال الأكثر منهم : يجوز استعمال جميعه ، وقال قوم مهم : انه يجوز استعماله الى أن يبقى منه مقدار النجاسة الواقعة فيه .

واعشار الفلن مذهب عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر [وأبي هريرة] ^(١) وسعيد بن جببر ، ومجاهد ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأبي ثور .

وقال الحسن البصري ، وإبراهيم الحمصي ، ومالك ، وداود : انه لا يجس الماء سواء كان قليلاً أو كثيراً الا اذا تغير أحد أوصافه .

وقال أبو حنيفة : ان كان الماء يصل بعصه الى بعض يجس بحصول النجاسة فيه ، وان كان لا يصل بعصه الى بعض لم يجس .

ومر أبو يوسف والطحاوي مذهبه ، فقالا : ان كان الماء في موضع مجتمع بحيث اذا تحرك أحد جانبيه تحرك الجانب الآخر فانه يجس وان كان لا يتحرك الجانب الآخر فدا وقعت (فيه) ^(٢) النجاسة من الموضع الذي لا يبلع التحريك اليه لا يجس .

وقال المتأخرون من أصحابه : ان الاعتبار بحصول النجاسة في الماء لاعلماً

(١) فيهما - كذا في ح - فيها - كذا في م ، د .

(٢) كذا في الحلان .

(٣) فيه نجاسة - كذا في م - ليس في ح ، د .

أوطأ، وإنما يعتبر تحرك الماء ليعطب على الظن بلوع النجاسة إليه فإن علب على الظن^(١) خلافه حكم بطهارته .

مسألة - ٣٠ - : الماء الكثير - اما الكر على مذهبتنا أو الفلتان على مذهب الشافعي - اذا تغير أحد أوصافه بما يقع فيه من النجاسة يتنجس^(٢) بلا خلاف .
والصريق الى نظيره أن يرد عليه من ماء طهر^(٣) كرفصاً عاداً وبزول عدد ذلك تعبire ، فحينئذ يطهر ولا يظهر شيء سواه .

واما قلنا ذلك لأن هذا الماء معلوم النجاسة^(٤) فليس لنا أن نحكم بطهارته الا بدليل ، ولادلل على أنه يطهره شيء سوى ما ذكرناه .
وقال الشافعي : يزول حكم النجاسة بأربعة أشياء :

أحدها : أن يرد عليه من الماء الطاهر ما يزيل به التعبير ولم يعتبر المقدار .

والثاني : أن يزول التغير^(٥) من قبل نفسه فيطهر .

والثالث : أن يسع من الارض ما يزول معه التعبير^(٦) .

والرابع : أن يستقى منه ما يزول معه تعبire .

وفي أصحابه من ذكر وحياً حامساً وهو أن يحصل فيه من التراب ما يزول معه

تغيره .

مسألة - ٣١ - : اذا نقص الماء عن الكر على مذهبا أو الفلتين على مذهب

الشافعي وحصل فيه نجاسة تنجسه فلا يحكم بطهارته الا اذا ورد عليه كر من ماء

(١) في الظن - كذا في م .

(٢) يتنجس - كذا في م ، د .

(٣) الماء الطاهر - كذا في م ، د .

(٤) معلوم نجاسته - كذا في م ، د .

(٥) التغير - كذا في ح - و يعلنه - .

(٦) تغيره - كذا في م ، د .

فصاعداً، لما ذكر ماء في المسألة الأولى .

وعند الشافعي يطهر بشيئين: أحدهما أن يرد عليه ماء طاهر يتم به قلتين، أو ينبع فيه ما^(١) يتم به قلتين .

مسألة - ٣٢ - : إذا كان الماء مقدار كره في موضعين وحصل فيهما نجاسة أو [في] ^٢ أحدهما لم يطهر إذا جمع بينهما . وقال الشافعي : يطهر ، وختاره المرتضى .

وانت قلنا ذلك لأنه لا دليل على روال حكم^(٢) النجاسة عن هذا الماء المحكوم بنجاسته ، فمن ادعى روال ذلك بالجمع بينهما فعليه الدليل .

مسألة - ٣٣ - « ح » : إذا بال ظلي في ماء لم يحس بذلك قليلاً كان أو كثيراً تغير بذلك أو لم يتغير .

وقال الشافعي : ينجس إذا كان قليلاً وإن لم يتغير، وإن كان كثيراً إذا تغير . .
مسألة - ٣٤ - « ح » : الماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة لا ينجس بذلك إلا إذا [كان] ^(٤) تغير أحد أوصافه، سواء كان الماء فوق النجاسة أو تحتها أو محاوراً لها [أو] ^٥ سواء كانت النجاسة [مايعة] ^(٦) أو جامدة .

وقال الشافعي : الماء [الذي] ^(٧) قل النجاسة طاهر، وما بعده كانت النجاسة لم تصل إليه فهو طاهر، أما ^(٨) ما يجاوره أو يختلط به، فإن كان أكثر من قلتين، فهو

(١) ماء - كذا في ح .

(٢) كذا في ح .

(٣) حكمه - كذا في ح .

(٤) كذا في ح، د .

(٥) ليس في م، د .

(٦) ليس في ح .

(٧) كذا في م .

(٨) وأما - كذا في م .

أيضاً طاهر، وإن كان أقل منهما فإنه يتجس .

مسألة - ٣٥ - « ج » : إذا كان معه اما آن وقع في أحدهما نجاسة واشتبهها عليه لم يستعملهما، وكذلك حكم ما زاد عليهما، ولا يجوز التحري بالاحلاف بين أصحابنا .

وأما الثوبان فمن أصحابنا من قال: حكمهما حكم الاناءين لا يصلي في واحد منهما، وقال بمصهم: يصلي في كل واحد^(١) [منهما] على الأفراد، وهو الذي احترناه، وهو مذهب المزي .

وقال الماجشوتى: يتوضأ بكل واحد من الماءين ويصلي صلاة منفردة .

وقال محمد بن سلمة: يتوضأ بأحدهما ويصلي ثم يتوضأ بالآخر ويفسل ما أصابه الاول^(٢) من ثيابه وبدنه ثم يصلي .

وقال أبو حنيفة : يحوز التحري في الثياب على الإطلاق ، فأما الأواني فإن كان عدد الطاهر أكثر جاز التحري فيها ، وإن كان عدد النجس أكثر أو تساوى لم يجز .

وقال الشافعي : يحوز التحري في أواني الماء والطعام إذا كان بعضها نجساً وبعضها طاهراً، سواء كان عدد النجس أكثر أو أقل أو استويا .

مسألة - ٣٦ - : إذا كان معه اما آن أحدهما نجس فقد قلنا : لا يستعملهما في الوضوء ، فإن خاف العطش أمسك أيهما شاء .

وقال الشافعي: يتحرى فيما إذا اجتهد به إليه أمسك للوضوء ويتقي الآخر، فإن خاف العطش أمسك للعطش النجس وتوضأ بالطاهر عنده .

مسألة - ٣٧ - : إذا كان أحد الاماءين يولاً والآخر ماءً طاهراً واشتبهها فلا

(١) كذا في م، د .

(٢) أصابته الاولى - كذا في ح .

- خلاف أنه لا يجوز التحري، وإنما اختلف أبو حنيفة والشافعي في تعليل ذلك .
- مسألة - ٣٨ - : وإذا كان معه إناء طاهر يتعين وجب أن يستعمل ذلك ولا يجوز له أن يستعمل^(١) المشبهين، وبه قال [أبو] إسحاق المروزي .
- وقال أبو العباس وعامة أصحاب الشافعي: هو محير بين استعمال ذلك وبين أن يتحري في الإناءين .
- مسألة - ٣٩ - : إذا كان معه إناءان أحدهما طاهر مطهر والآخر ماء ورد منقطع الرائحة أو ماء شجر فاشتبهوا توضأ بكل واحد منهما .
- وقال الشافعي وأصحابه : يجوز له التحري .
- مسألة - ٤٠ - : إذا كان معه إناءان ، فوَلَعَ الكلب في أحدهما واشتبهها عليه وأخبره عدل بعين ما وَلَعَ الكلب فيه لا يقل منه .
- وقال الشافعي : يقل [منه] ^(٢) ولا يتحري .
- مسألة - ٤١ - : إذا ورد على ماء فأخبره رجل بأنه نجس لا يقل منه، سواء أخبره بما به نجس أو لم يخبره .
- وانما قلنا ذلك لأن أصل إناء الطهارة والحكم بنجاسته يحتاج إلى دليل ، ولم يقم دليل على وجوب العمل بقول الواحد في ذلك .
- وأيضاً فقد روى عن النبي [وعن] ^(٣) الأئمة ^(٤) : أن الماء كله طاهر إلا أن يعلم^(٥) أنه نجس ، ولا يحصل العلم بقول الواحد .

(١) استعمال المشبهين - كذا في م، د .

(٢) ليس في م .

(٣) كذا في م .

(٤) ليس في د، م .

(٥) تعلم - كذا في م .

وقال الشافعي: إن أحمره بالاطلاق ولم يذكر ما به نجس لا يفل^(١) منه، وإن أحمره بما به نجس وكان ذلك ينجس الماء وجب القول منه .

مسألة - ٤٢ - : إذا شهد شاهدان أنه ولع الكلب في واحد من الأسابن وشهد آخر أن الكلب ولع في الآخر سقطت شهادتهما وبقي الماء على أصل الطهارة ، لأنه ليس على وجوب القول من الفريقين ولا من واحد منهما دليل وقال الشافعي: يحكم سبحانه لهما لحوار أن يكونا صادقين، اللهم إلا أن يشهد كل قوم منهم على وجه يأمي شهادة الآخرين ، فيكون القول [ببهما كالقول] في ثقل البيتين، وفيه ثلاثة أقول تذكر في باب البيات .

مسألة - ٤٣ - « ح » : إذا كُلت الهرة^٢ فارة ثم شربت من الأناء ، فلا بأس بالوصوء من سؤرها واختلف أصحاب الشافعي في ذلك ، فمنهم من قال بمدبها ومنهم من قال : إن شربت قبل أن تعيب عن العين لا يجوز الوضوء [به]^(٣) ، وإذا عات ثم رجعت وشربت فبها نقلا^(٤) . أحدهما: يحري، والآخر: لا يجزي .

مسألة - ٤٤ - « ح » : جلد الميتة نجس لا يظهر بالدساع سواء كان الميت مما يقع عليه الذكاة أو لا يقع، يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه، وبه قول عمر، وإن عمر، وعائشة ، وأحمد بن حنبل وقال الشافعي : كل حيوان طاهر في حال حياته فجلده إذا مات يظهر بالدباغ ، وهو ما عدا الكلب والخنزير وماتوا منهما . وقال أبو حنيفة : يظهر الجميع إلا حلد الخنزير .

(١) لم يقل - كذا في ٢

(٢) هر - كذا في د ح .

(٣) ليس في ح .

(٤) قولان - كذا في ٢ د .

وقال داود [يطهر] ^(١) الجميع .

وقال الاوزاعي : يطهر جلد ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل ، وهو مذهب أبي ثور .

وقال مالك : يطهر الظاهر منه دون الباطن ولا يحوز [الانتعاع به] ^(٢) استعماله في الاشياء الرطبة .

وقال الرهري : يحوز الانتعاع بجلد الميتة قبل الدباغ وبعده .

مسألة - ٤٥ - : لا يحوز بيع جلود الميتة لاقبل الدباغ ولا بعده ، بدلالة قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة » ، وسئل أبو عبد الله عليه السلام : الميتة ينتفع بشيء منها ؟ فقال ^(٣) : لا .

وقال الشافعي : لا يحوز بيعها قبل الدباغ وبحوز بعدها ، [وكان] ^(٤) يقول قديماً لا يحوز بيعها بعد الدباغ بوضاً .

وقال أبو حنيفة . يجوز بيعها قبل الدباغ وبعده .

مسألة - ٤٦ - : جلود ما لا يؤكل لحمه اذا ذكي فمسا ^(٥) ما يحوز استعماله في غير الصلاة ومنها ما لا يحوز استعماله بحال ، مما يحوز استعماله مثل السمور والسحاب والفك وجلود السباع كلها لا بأس أن يجلس عليها ولا يصلي فيها ، وقد وردت رحمة في لبس جلود السمور والسحاب والفك في حال الصلاة .

فأما ما عدا ذلك من الكلب ، والخنزير ، والارنب ، والثعلب ، فلا يحوز

(١) ليس في د .

(٢) كذا في م .

(٣) قال - كذا في م ، د .

(٤) ليس في م .

(٥) منها - كذا في د .

استعماله على حال ، وما يحوز استعماله بعد الذكاة لا يحوز إلا بعد الدباع .
 وقال الشافعي : كل حيوان لا يؤكل لحمة لا يؤثر الذكاة في طهرته وينجس
 جلده وسائر أجزائه وإنما يطهر ما يطهر منها بالدباع .
 وقال أبو حنيفة يطهر ^(١) بالذكاة .

يدل على ما ذهبا إليه أن جواز التصرف في هذه الأشياء يحتاج إلى دلالة
 مشروعة ^(٢) ولادلالة في الشرع على جواز التصرف في هذه الأشياء ، وبه أجروا
 ما أجزأه ^(٣) بدلالة إجماع العروة على ذلك .
 وأيضاً فلا خلاف في جواز استعمالها بعد الدباع ولادليل على حوازه قبل
 الدباع .

مسألة - ٤٧ - « ح » : جلد الكلب لا يطهر بالدباع ، وبه قال الشافعي .
 وقال أبو حنيفة وداود : يطهر .
 مسألة - ٤٨ - « ح » : لا بأس باستعمال أصواف الميت وشعره ووبره [إذا
 جز] ^(٤) وعظمه ، وبه قال أبو حنيفة .
 وقال الشافعي : شعر الميت ، وصوفه ، وعظمه نجس ، وبه قال عطاء .
 وقال الأوزاعي : الشعور كلها نجسة لكنها تطهر بالعسل ، وبه قال الحسن
 البصري والليث بن سعد .
 وقال مالك : الشعر ، والصوف ، والريش ، لأرواح فيه ولا ينحس بالموت ،
 كما قتنا ، والعظم ، والقرن ، والس ينحس .
 وقال أحمد : صوف الميتة وشعرها طاهر .

(١) يطهر الذكاة - كذا في م ، د

(٢) شرعية - كذا في م ، د .

(٣) ما أجزأه - كذا في ح ، د .

(٤) كذا في م .

- مسألة - ٤٩ - « ج » : لأنا نالتشط بالعاج واستعمال المداخن منه، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي : لا يجوز .
- مسألة - ٥٠ - « ح » : يكره استعمال أواني الذهب والفضة وكذلك لمعصص منها. وقال الشافعي : لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ، وبه قال أبو حنيفة في الشرب، والاكل، والتطيب على كل حال .
- وقال الشافعي : يكره المتعصص، وقال أبو حنيفة : لا يكره، وهو مذهب داود.
- مسألة - ٥١ - « ح » : لا يجوز استعمال أواني المشركين من أهل الذمة وغيرهم .
- وقال الشافعي . لا بأس باستعمالها ^(١) ما لم يعلم فيه نجاسة، وبه قال أبو حنيفة ومالك .
- وقال أحمد وإسحاق : لا يجوز استعمالها .

(مسائل الوضوء)

- مسألة - ٥٢ - « د ح » : الدواك مسون غير واجب، وبه قال جميع الفقهاء ، وقال داود : هو واجب .
- مسألة - ٥٣ - : عندنا كل طهارة من حدث، سواء كانت صغرى أو كبرى، بماء كانت أو بالتراب، فان ألية فيها واجبة، ^(٢) وبه قال الشافعي، ومالك، وليث ^(٣) ابن سعد، وأحمد .
- مسألة - ٥٤ - وقال الأوزاعي : الطهارة لا تحتاج الى نية .

(١) باستعماله - كذا في ح .

(٢) واجبة فيها - كذا في م، د .

(٣) والليث - كذا في م .

وقال أبو حنيفة : الطهارة بالماء لا تنقثر الى مية ، والتيمم يفتقر الى مية ^(١) .
مسألة - ٥٥ - « ح » : التسمية على الطهارة مستحبة غير واجبة ، لانه لا دلالة
في الشرع على وجوب ذلك ، والاصل براءة الدمة ، وبه قال جميع الفقهاء .
وقال اسحاق : هي واجبة ، وحكي عن أهل [الظاهر] ^(٢) مثل ذلك .
وقال اسحاق : ان تركها عامداً لم تحزه ^(٣) الطهارة ، وان تركها ناسياً أو متأولاً
أجزأه .

مسألة - ٥٦ - « ح » : يستحب غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ، من اليوم
مرة ، ومن ثوب مرة ، ومن العائط مرتين ، ومن الجاسة ثلاثاً .
وقال الشافعي : يستحب غسلهما ثلاثاً ، (و) ^(٤) لم يفرق ، وبه قال جميع
الفقهاء .

وقال داود والحنس المصري : يجب ذلك .
وقال أحمد : يجب ذلك من يوم الليل دون نوم النهار .
مسألة - ٥٧ - « ح » : المصمصة والاستنشاق مسنونان في الطهارة الصغرى
و الكبرى معاً ، وبه قال الشافعي وقال الثوري وأبو حنيفة : هما واجبان في الغسل
من الجنابة ، مسنونان في الوضوء .

وقال ابن أبي ليلى واسحاق : هما واجبان في الطهارتين معاً .
وقال أحمد : الاستنشاق واجب فيهما ^(٥) والمضمضة لا تجب .

(١) النية - كذا في م ، د .

(٢) لس في ح .

(٣) نجز - كذا في ج .

(٤) ليس في ح .

(٥) منهما - كذا في د .

مسألة - ٥٨ - «ح»: ايصال الماء الى ما يستر [ه شعر] ^(١) اللحية وتحليلها غير واجب ويجزئ في الوضوء امرار الماء على الشعر وقال الشافعي يستحب تحليل الشعر. وقال اسحاق ، وأبو ثور ، والمزني : التحليل واجب .
وحكي عن أبي حنيفة قولان : أحدهما : أنه يلزمه امرار الماء على اللحية والثاني أنه يلزمه امرار الماء على ريعها .

مسألة - ٥٩ - «ح»: حد الوجه الذي يجب غسله في الوضوء من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الدق طولاً ، ومادارت عليه الابهام والوسطى عرضاً . وقال جميع الفقهاء [ان حده] ^(٢) من مابت الشعر من رأسه الى مجمع اللحية والدق طولاً ، ومن الادن الى الادن عرضاً ، الا مالكا فإنه قال : الياص الذي بين العذار والادن لا يلزمه غسله .

وقال لوهري : ما أقل من لادين من الوجه يغسل مع الوجه .
مسألة - ٦٠ - «ح»: ما استرسل من شعر اللحية طولاً وعرضاً لا يجب اقصاء الماء عليه ، وهو أحد قولي الشافعي ، واختاره ^(٣) المزني ، وبه قال أبو حنيفة . والقول الآخر أنه يجب .

ولا خلاف أنه لا يجب غسل هذا الشعر .

مسألة - ٦١ - «ح»: لا يجب ايصال الماء الى أصل شيء من شعر الوجه مثل شعر الحاجبين ، والأهداب ، والعذار ، والشارب ، والمنقعة ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : ذلك واجب .

مسألة - ٦٢ - «ح»: غسل المرفقين واجب مع البدين ، وبه قال جميع

(١) كذا في م ، د - ما يستره شعر .

(٢) ليس في ح ، د .

(٣) واختيار - كذا في م .

الفتهاء الازفر فانه قال : لا يجب .

مسألة - ٦٣ - «ح» : مسح الرأس دفعة واحدة ، وتكراره بدعة ، وقال ابو حيفة : ترك التكرار أولى وقال الشافعي : المستون ثلاث مرات ، وبه قال الاوزاعي والثوري . وقال ابن سيرين : يمسح دفعتين .

مسألة - ٦٤ - «ح» : لايجوز أن يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماءً جديداً عند أكثر أصحابنا ، وقد رويت رواية شاذة : أنه يستأنف ماءً جديداً ، وهي محمولة على التقية ، فان جميع الفقهاء يوجبون استئناف الماء ، الا مالكاً فإنه أجاز المسح ببقية الماء ، لاجازته استعمال الماء المستعمل ، وان كان الاقص عند استئناف الماء .

مسألة - ٦٥ - «ح» : لمسح ببعض الرأس هو الواجب ، والافضل [وهو]^(١) أن يكون مقدار ثلاث أصابع مصبوبة ، ويحزي مقدار اصبع واحدة .
وقل مالك : يجب أن يمسح الرأس كله ، فان ترك بعضه ناسياً لم يؤثر ، وان تركه عمداً^(٢) فان كان الثلث فما دونه لم يؤثر ، وان كان أكثر من الثلث بطل وضوءه .

وقل لشافعي : ما يقع عليه اسم المسح يحزي ، وبه قال الاوزاعي والثوري وقال ابو حنيفة في إحدى الروايتين [انه]^(٣) يجب أن يمسح قدر ثلاث أصابع وفي الثانية [بحسب]^(٤) أن^(٥) يمسح ربع الرأس بثلاث أصابع .

(١) كذا في د .

(٢) عمداً - كذا في م .

(٣) كذا في م ، د .

(٤) ليس في م ، د .

(٥) أنه - كذا في م ، د .

وقال زهر : يمسح ربع الرأس باصبع واحدة .

مسألة - ٦٦ - « ح » : مسح جميع الرأس غير مستحب ، وأجمعت الفرقة على أن ذلك بدعة .

وقال جميع الفقهاء : أن ذلك مستحب .

مسألة - ٦٧ - « ح » : استئصال شعر الرأس واليدين في المسح والعسل لا يجوز وقال جميع الفقهاء أن ذلك جائز .

مسألة - ٦٨ - « ح » : موضع مسح الرأس مقدمه ، وقال جميع الفقهاء هو محبر أي مكان شاء مسح مقدار الواجب .

مسألة - ٦٩ - « ح » : من كان على رأسه حمة فأدخل يده تحتها ومسح على رأسه أجزأه ، بدلالة أن هذا يسمى مسحاً . وقال الشافعي : لا يجزئه .

مسألة - ٧٠ - « ح » : إذا غسل رأسه لا يجزئه [عن المسح]^(١) وعن الشافعي روايتان : أحدهما مثل ما قبله^(٢) والآخرى [أنه]^(٣) يجزئه ، وهو مذهب باقي الفقهاء .

مسألة - ٧١ - « ح » : إصصال الماء إلى داخل العين في غسل الوجه ليس بمستحب وقال أصحاب الشافعي : أنه مستحب ، وحكي عن ابن عمر مثل ذلك .

مسألة - ٧٢ - « ح » : المسح على العمامة لا يجوز ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ومالك . وقال الثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق : ذلك جائز .

مسألة - ٧٣ - « ح » : لا يجوز مسح الأذنين ولا غسلهما في الوضوء . وقال الشافعي : يستحب أن يمسحاً بماء جديد .

(١) ليس في ح .

(٢) ما قلنا - كذا في ح .

(٣) كذا في م ، د .

وقال أبو حنيفة : أيهما من الرأس يمسحان معه .

وذهب الزهري الى أيهما من الوجه يغسلان معه .

وذهب مالك وأحمد الى أيهما من الرأس لكهما يمسحان بماء جديد .

وذهب الشعبي، والحسن البصري ، وإسحاق الى أن ما أقل منهما يعمل وما

أدبر يمسح مع الرأس .

مسألة - ٧٤ - : العرس في غسل الاعضاء مرة واحدة ، ولائتان سنة ، والثالثة

بدعة .

وفي أصحنا من قال : ان الثانية بدعة ، وليس بمول عليه . ومهم من قال :

الثالثة تكلف ، ولم يصرح بأنها بدعة ، والصحيح الاول .

وقال الشافعي : العرس واحدة ، والائتان أفضل ، والسة ثلاث ، وبه قال

أبو حنيفة وأحمد .

وقال مالك : المرة أفضل من المراتين ، وحكي عن بعضهم : أن الثلاث مرات

واجبة .

مسألة - ٧٥ - «ح» : لعرس في الطهارة الصغرى المسح على الرجلين .

وقال جميع الفقهاء : العرس هو الغسل .

وقال الحسن البصري ، ومحمد بن جرير ، وأبو علي الجبائي بالتحجير .

وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين - كابن عباس ، وعكرمة ، وأُس

وأبي العالية ، والشعبي - القول بالمسح .

يدل على ذلك - مصافاً الى إجماع العروة ونص القرآن - ما روي عن علي

عليه السلام وابن عباس عن النبي ﷺ انه توضأ ومسح على قدميه ونعليه .

وروي أيضاً عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله ﷺ فمسح على

رجليه .

وفي رواية أخرى قال: ان في كتاب الله تعالى المسح وبأى الناس الا العسل.
وروي عنه أنه قال : غسّلتان ومسحتان .

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : ما نزل القرآن الا بالمسح .
وروي محمد بن مروان عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال : يأسي
على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله تعالى منه صلاته^(١)، قلت: وكيف ذلك؟
قال : لانه يغسل ما أمر الله بمسحه .

مسألة - ٧٦ - «ح»: مسح الرجلين من رؤوس الاصابع الى الكعبين والكعبان
هما النائتان في وسط القدم .

وقال من جوز المسح من محالفيائه يجب استيعاب الرجل بالمسح، وقالوا:
كلهم ان لكعبين هما عظام الساق النائتان من جاسي القدمين، لكل رجل كعبان
الا ما حكى عن محمد بن الحسن أنه قال: هما النائتان في وسط القدم ، مع قوله
بالغسل .

مسألة - ٧٧ - «ح»: الموالاة واجبة، وهي أن يتابع^(٢) بس أعضاء لطهارة ولا
يعرق بينهما^(٣) الا لعذر بانقطاع الماء، ثم يعتبر اذا وصل اليه الماء، فان جف^(٤)
أعضاء طهارته أعاد الوضوء، وان بقي في يده نداوة بقي على ما قطع اليه .
وللشافعي قولان : أحدهما : أنه اذا فرق الى أن يجف أعادوه قال عمر ،
وربيعة ، والليث . والثاني : لا تبطل طهارته ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة .

وقال مالك، وابن أبي ليلى، والليث: ان فرق لعذر لم تبطل طهارته وان فرق

(١) صلاة - كذا في م، د

(٢) يتابع - كذا في م، د .

(٣) بينهما - كذا في د .

(٤) جفت - كذا في م، د .

لغير عذر بطلت ، ولم يعتبروا جفاف ماوضأه .

مسألة - ٧٨ - «ح» : الترتيب واجب في الوضوء في لاعضاء كلها ، ويجب تقديم اليمين على اليسار .

وقول الشافعي يمثل ذلك الا في تقديم اليمين على اليسار ، وبه قال علي ، وابن عباس ، وقتادة ، وأبو عبيدة^(١) القسم بن سلام ، وأحمد ، وإسحاق .
وقال أبو حنيفة ومالك : الترتيب عبر واجب ، وهو المروي عن ابن مسعود والاوزاعي .

مسألة - ٧٩ - «ح» : لا يحوز المسح على الحصى مع الاحتياط لافي السفر ولا في الحضر ، وهو مذهب الخوارج أيضاً .
وحالف جميع الفقهاء في ذلك على اختلاف بينهم في مقدار المسح في السفر والحضر .

وعن مالك روايات :

أحدها : أن^(٢) يمسح أبداً من غير توقيت ، وهو قول الشافعي في القديم .
والثانية^(٣) : [وكذا في الثالثة والرابعة] أنه يمسح في الحضر دون السفر . والثالثة [أنه]^(٤) يمسح في السفر دون الحضر ، وهو لا يظهر عنه . والرابعة : أنه يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ، وبه قال الشافعي في الجديد ، وعليه أصحابه وبه قال أبو حنيفة وباقي الفقهاء .

وروي ابن أبي ذئب قال : أبطل^(٥) مالك المسح في آخر أيامه .

(١) أبو عبيد - كذا في م ، د .

(٢) ١٠ - كذا في م .

(٣) والثاني - كذا في م ، د .

(٤) ليس في م ، د .

(٥) بطل - كذا في د .

وكتبهم راعوا أن يكون قد أبس الحف على طهارة لأباحتها وأصحابه والثوري
وهم أحراروا المسح عليهما وإن لهما على غير طهارة .

ومن إذا قلنا بحواره عند الخوف واليقظة فإدام الحوف واليقظة بإقتين
يجوز له المسح ، ولا يقدر ذلك يوم وليلة ، وسواء أسهما على طهارة أو غير
طهارة .

مسألة - ٨٠ - «ح» : ذهب الشافعي وأصحابه إلى أن ابتداء المدة يعتبر من
وقت الحدث ، فإذا مضى الوقت فقد انقطع حكم المسح ولا يجوز له بعد ذلك أن
يمسح سواء كان قد مسح أو لم يمسح ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، وأبي حنيفة
وأصحابه .

وقال الأوزاعي ، وأحمد ، وأبو ثور : ابتداء المدة محسوب من وقت المسح
بعد الحدث .

مسألة - ٨١ - : إذا انقضت مدة المسح عدتهم عما الذي يارمه ؟ للشافعي
قولان : أحدهما : استيفاء الطهارة ، والثاني : غسل الرجلين ، وهو مذهب مالك
وأبي حنيفة ، والمزني ، وكافة الفقهاء .

مسألة - ٨٢ - : إذا مسح في الحضر ثم سافر بمسح مسح مقيم عند الشافعي
وأحمد ، وإسحاق .

وقال لثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه : يمسح مسح مسافر .

مسألة - ٨٣ - : قال الشافعي ، ومالك ، وإسحاق ، وأحمد : إذا غسل إحدى
الرجلين وأدخلها في الحف ثم غسل الرجل الأخرى وأدخلها في الحف لم يجز
له المسح بعد ذلك ، لأن من شرط جوار المسح أن يلبس الحفين معاً على طهر .
وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري : إنه يجوز ذلك ، وأن^(١) الاعتبار

(١) لأن سكتاً في م ، د .

عنده^(١) أن يطء الحدث على طهارة كاملة ، ولا يراعي أن يلبس الخفين على طهارة بل لولس الخفين أولاً ثم غسل الأعضاء الثلاثة ثم خاض الماء حتى يصل الماء إلى رجله جازله بعد ذلك المسح .

مسألة - ٨٤ - : إذا تحرق شيء من مقدم الحف بمقدار ما يمسح عليه لم يحز له المسح على الحف أصلاً ، لأنه عند ذلك تزول الضرورة سواء كان ذلك قليلاً أو كثيراً لا يقدر بحد .

وقال الشافعي أن تحرق من مقدم الحف شيء بأن منه بعض الرجل لم يحز أن يمسح على حف غير ساتر لجميع القدم ، هذا قوله في الجديد ، وبه قال أحمد بن حنبل .

وقال في القديم : أن تفاحش وكثر لم يحز المسح وإن كان قليلاً جاز ، وبه قال مالك .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : أن كان الخرق قدر ثلاث أصابع لم يحز المسح ، وإن نقص عن ذلك جاز .

مسألة - ٨٥ - : التيمم إذا لبس الحف ثم وجد الماء فلا يحوز أن يتطهر ويمسح على الحف عند جميع الفقهاء ، لأن التيمم لا يرفع الحدث ومن شرط صحة المسح أن يلبس الحف على طهارة .

وعندنا أنه لا يصح^(٢) حال الاختيار ، وعند الضرورة لا فرق بين أن يلبسها على طهارة أو غير طهارة في جوار المسح عليهما .

مسألة - ٨٦ - : قال الشافعي : لا يحوز المسح على الجوارب إلا إذا كانا^(٣)

(١) عندهم - كذا في م د .

(٢) لا يمسح - كذا في م د .

(٣) كان - كذا في م د .

معلين .

وقال أبو حنيفة : لا يحوز المسح عليهما^(١) على كل حال، وهو قول الشافعي في القديم .

وذهب أحمد وإسحاق إلى حوار المسح على الجوارب على جميع أنواعها .
مسألة - ٨٧ - : إذا مسح على الخفين ثم نزعهما قال الشافعي في القديم والام ، والدويطي [في]^(٢) الاملاء : انه يستأنف الطهارة ، وعليه أصحابه وصححوه ، وبه قال الاوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال في كتاب حرمة^(٣) وكتاب ابن أبي ليلى : يجزيه غسل الرجلين ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والمري .

مسألة - ٨٨ - : إذا أخرج رجله إلى سافي الخفين بطل حكم المسح عند أبي حنيفة ولاوزاعي [و]^(٤) الذي يصححه أصحاب الشافعي ، وهو قوله في الجديد .

وقال في القديم : لا يبطل .

مسألة - ٨٩ - : قال الشافعي : المسنون أن يمسح أعلى الخف وأسفله ، وبه قال عبدالله بن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، والرهري ، ومالك .

وقال أبو حنيفة : المسح على الظاهر دون الباطل ، وبه قال الثوري ، والاوزاعي وروى ذلك عن أس بن مالك ، وجابر ، والشعبي ، والحمي .

مسألة - ٩٠ - : قال الشافعي : إذا مسح على الخف ما يقع عليه اسم

(١) عليها - كذا في م ، د .

(٢) ليس في م ، د - ويدلها واو .

(٣) حرمة - كذا في م ، د .

(٤) ليس في د .

المسح [فند] ^(١) أخره ، قل ذلك أم كثر ، وسواء مسح يده أو بأى شيء كان .
وقال أبو حنيفة : يجب أن يمسح قدر ثلاث أصابع .

مسألة - ٩١ - «ح» : إذا أصاب أسفل الخف بحاسة فذلكه في الأرض حتى
زالت تحور الصلاة فيه عندنا ، وبه قال الشافعي قديماً ، وقال : عفي له عن ذلك
مع نفاه الحاسة ، وبه قال أبو حنيفة وعامة أصحاب الحديث .

وقال الشافعي في الجديد - وهو الذي صححه أصحابه - أنه لا يحور ذلك .
مسألة - ٩٢ - «ح» : لا بأس بالتمنل من مداوة الوضوء ، وتركه أفضل ، وبه
قال أكثر الفقهاء .

وقال مالك والثوري : لا بأس به في الغسل دون الوضوء ، وحكى ذلك عن
ابن عباس .

وروي عن ابن عمر أن ذلك مكروه في الغسل والوضوء معاً ، وبه قال ابن
أبي ليلى .

مسألة - ٩٣ - «ح» ^(٢) : إذا تطهر بالماء قل أن يستنحي ثم استنحي كان ذلك
جديراً ، وكذلك القول في التيمم ، لأن كلا الأمرين واجب عليه : الطهارة والاستنجاء ،
وقد فعلهما ، فمن قال لا يجزيه فعله الدلالة .

وقال أصحاب الشافعي على مذهب الشافعي في التيمم : أنه لا يحوز ، وأجازوا
ذلك في الوضوء .

وحكى الربيع عن الشافعي مثل ما قلناه ، وظلّه أصحابه .

مسألة - ٩٤ - «ح» : لا يحوز للجنب والحائض والمحدث أن يمسوا

(١) كذا في ٢ .

(٢) كذا في ح - وليس في الخلاف .

مكتوبا^(١) من القرآن ، ولا بأس أن يمسا أطراف [الأوراق]^٢ [القرآن]^(٣) والمصحف^(٤) والتزّه عنه أفضل ، وقوله تعالى : « لا يمسه الا المطهرون » انما أراد به القرآن دون الأوراق .

وقال الشافعي : لا يجوز لهم ذلك .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك للجنب والمحنس فأما المحدث فلا بأس عليه .

وقال الحكم ، وحماد ، وداود : ان ذلك غير جائز ولم يفصلوا^(٥) .
مسألة ٩٥ - « ح » : يجوز للجنب والمحنس أن يقرأ القرآن . وفي أصحابنا من قيد ذلك مسع آيات من جميع القرآن^(٦) . الاسور العرثم الاربع التي هي سجدة لقمان ، وحج السجدة ، والحج ، وأقرأ باسم ربك فانه لا يقرأ مهاشياً .
وقال الشافعي : لا يجوز لهما ذلك قليلا أو كثيرا ، وبه قال أحمد . وقال أبو حنيفة : يقرأ ان دون الآية . وقال داود : يقرأ الجنب كيف شاء .

وقال مالك : يجوز للمحنس أن تقرأ القرآن على لاطلاق ، والجنب يقرأ الآية والاثنين على سبيل التعود^(٧) .

يدل على مذهبنا - مصافاً الى إجماع المرفق - أن الاصل الاباحة ، والمسع يحتاج الى دليل ، وظاهر قوله تعالى : « فاقرؤا واما تبسر من القرآن » يدل عليه أيضاً .

(١) المكتوب كذا في م .

(٢) كذا في م ، د .

(٣) ليس في م ، د .

(٤) أطراف ادراق المصحف - كذا في الخلاف .

(٥) ولم يفصلوا - كذا في د .

(٦) في جميع - كذا في د ، م .

(٧) التعود - كذا في د .

وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله أنقرء الغشاء ، والحديث ، والجيب ، والرجل يتعوط ^(١) القرآن ؟ فقال : يقرؤون ماذاؤا .

مسألة - ٩٦ - «ح» : لايجوز استقبال القبلة ولااستدبارهابول أو عائط الاشد الاضطراب لامي الصحاري ولامي السيان ، وبه قال أحمد ، وأبو ثور ، والنعمي ، وأبو حنيفة ، وأصحابه الا بأبوسب ، فانه فرق بين الاستقبال والاستدبار .
وقال الشافعي : لايجوز ذلك في الصحاري دون البنيان ، وبه قال العباس بن عبدالمطلب ، وعبدالله بن عمر ، ومالك .

وقال ربيعة وداود : يجوز فيهما جميعاً ، وبه قال هروة بن الزبير .
مسألة - ٩٧ - «ح» : الاستنجاء واجب من المائط والبول ، اما بالماء أو بالحجارة والجمع بينهما أفضل .

وبجوز الاختصار على واحد منهما الا في البول فانه لايزال الا بالماء . فمضى صلى ولم يستنج لم تجز الصلاة .

وقال الشافعي : لاستنجاء منهما واجب ، وجوز بالماء ولاحجار ، وأوجب اعادة لصلاة على من لم يستنج ، وبه قال مالك .
وقال أبوحنيفة : هو مستحب غير واجب .

مسألة - ٩٨ - «ح» : حد الاستنجاء أن ينفي الموضع من النجاسة سواء كان بالماء أو الاحجار ^(٢) ، فان بقي ببول الثلاثة استعمل الثلاثة ^(٣) سنة ، وان لم ينق بالثلاثة استعمل ما زاد عليها حتى ينقي ، وبه قال الشافعي .

وقال مالك وداود : الاستنجاء يتعلق بالانقاء ، ولم يعتبر العدد .

(١) يعمود - كذا في ح .

(٢) أو بالاحجار - كذا في م ، د .

(٣) ثلاثة - كذا في م ، د .

وقال أبو حنيفة : هو مستون ، والسنة تتعلق بالانقاء دون العدد .

مسألة - ٩٩ - «ح» : يحوز الاستنجاء بالأحجار وغير الأحجار إذا كان متقى غير مطعوم ، مثل الحشب ، والمخرق ، والمدر ، [وغير ذلك] ^(١) وبه قال الشافعي وقال داود : لا يجوز معبر الأحجار .

مسألة - ١٠٠ - : لا يحوز الاستنجاء بالعظم ولا بالبروث ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك : يجوز ذلك .

مسألة - ١٠١ - «ح» : النوم الغالب على الحاستين : السمع والبصر الزيل للعقل ينقض الوضوء ^(٢) [سواء كان قائماً أو قاعداً ، مستنداً أو مضطجعاً وعلى كل حال ، وبه قال المزني فإنه قال : النوم حدث في نفسه ينتقص ^(٣) الوضوء] على كل حال . وقال الشافعي : إذا نام مضطجعاً أو مستلقياً أو مستنداً تنقض وضوؤه . وروى عن أبي موسى الأشعري وأبي مجلز ^(٤) ، وحמיד الأعرح ، وعمرو بن دينار أنهم قالوا : لا ينقض [الوضوء] ^(٥) النوم ^(٦) بهال الآن يتيقن بخروج الحديث ^(٧) .

وقال مالك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق : [إنه] ^(٨) إن كثرة نقض الوضوء وإن قل لم ينقض .

(١) ليس في ح .

(٢) ليس في ح .

(٣) فيتنقض - كذا في م .

(٤) مجلز - كذا في د - مجلد - كذا في الحلان .

(٥) ليس في د - بإضافة (ب) للنوم .

(٦) لا ينقض الوضوء بالنوم - كذا في د .

(٧) حدث - كذا في م ، د .

(٨) كذا في م ، د .

حتى قل : مالك ان مسها [شهوة] ^{١١} [حتى] ^{١٢} من وراء حائل انتقص وضوؤه د كان الحائل رقيقاً ، وقال رسعة ، والليث : ينتقص سواء كان الحائل صفيحاً أو رقيقاً .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان مسها فابشر عليه ^{١٣} انتقص وضوؤه ، وان لم ينتشر لم ينتقص .

مسألة ١٠٣ - «ح» : مس الفرج لا ينقص الوضوء ، أي العرجين كان ، سواء كان ذكرًا أو امرأة ، أو مس أحدهما فرح صاحبه ، بظاهر الكف [كان] ^{١٤} أو بطله ، وبه قل علي ^{١٥} ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار ، والحسن البصري ، وربيعة و لثوري ، وأبو حنيفة ، وصحاحه .

وقال الشافعي : الرجل اذا مس ذكره باطس كفه و امرأة اذا مست فرجها باطس كفهها ينقص وضوؤهما ، وهو المروي عن عمر ، واس عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي هريرة ، وعروة ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، ومالك ، والاوراعي ، والثالث ، وأحمد ، وإسحاق ، إلا أن مالكاً والاوراعي قالوا [لا] ^{١٦} ينقص لوضوءه وان مس بظاهر الكف .

وقال الشافعي : اذا مس دبره انتقص ^{١٧} وضوؤه أيضاً . وقال مالك : لا ينتقص .
وقال الشافعي : اذا مس ذكر الصغير أو الكبير انتقص وضوؤه .

(١) ليس في د .

(٢) كذا في ح .

(٣) عليها - كذا في د .

(٤) رجلا - كذا في م ، د .

(٥) ليس في م .

(٦) كذا في د ، ح .

(٧) ينتقص - كذا في د .

وقال مالك وأحمد: إذا مس ذكر الصغير لم ينتقض^(١). ولم يقل أحد أن مس
الأنثيين ينقض الوضوء إلا هرو^(٢) فإنه قال: ينتقض وضوؤه .
وقال الشافعي: إذا مس فرج بهيمة لا ينتقض وضوؤه . وقال الليث: ينتقض .
مسألة - ١٠٤ - «ح»: الدود الخارج من أحد^(٣) السيلين إذا كان خالياً من
نجاسة و لخصا^(٤) والدم لا دم الحيض والاستحاضة والنفاس لا ينتقض الوضوء
وهو مذهب مالك ، وريبعة .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : ان جميع ذلك ينتقض الوضوء .
مسألة - ١٠٥ - : البول والغائط اذا خرجا من غير السبلين من موضع في
البدن ينتقض الوضوء اذا كان [مما]^(٥) دون المعدة، لقوله تعالى: «وأوجاء أحدكمكم
من العائط»^(٦).

والغائط عبارة عن الحدث المخصوص ولم يفرق . وان كان من^(٧) فوق
المعدة لا ينقض الوضوء ، وبه قال الشافعي الآن له فيما فوق المعدة قولين .
مسألة - ١٠٦ - : اذا أدخل ذكره في دبر امرأة ، أو رجل ، أو فرج بهيمة ،
أو فرج [أو]^(٨) ميتة فلا صحاها في الدبر روايتان : أحدهما : أن عليه الغسل وبه

(١) لا ينتقض - كذا في م .

(٢) هرو - كذا في ح ، د .

(٣) إحدى - كذا في م ، د .

(٤) لخصاه - كذا في د .

(٥) ليس في د .

(٦) النساء ، ٤٦ ، المائدة ، ٦ .

(٧) وان كان مما - كذا في م ، د .

(٨) كذا في د .

قال جميع الفقهاء، والآخرى: لا غسل عليه ولا على المفعول به، ولم يوافقهم^(١) على هذه الرواية أحد، فأما فرح الميتة فلا نص فيه^(٢) أصلاً .

وقد [جميع أصحاب الشافعي : أن عليه العسل وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يجب عليه العسل ولا إذا أدخل]^(٣) في فرح البهيمة^(٤)، والذي يقتضيه مذهبنا أن لا يجب العسل في فرح البهيمة فأما^(٥) في فرح - الميتة فالظاهر [بقتضي]^(٦) أن عليه العسل ، لما روي عنهم عليه السلام [من]^(٧) أن حرمة الميت كحرمة الحي [و]^(٨) لأن الطواهر المتضمنة لوجوب الغسل على من أولج في الفرع تدل على ذلك ، لعمومها ، وطريقة^(٩) الاحتياط تقتضيه .

وأما نصرة الرواية الأخرى فهو أن نقول: الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب وشملها بوجوب العسل بفتحناح إلى دليل . وروي عنهم عليه السلام أنهم [قالوا]^(١٠) اسكتوا عما^(١١) سكنت الله تعالى عنه .

مسألة - ١٠٧ - وح : المذبي والوذى لا يقصان الوضوء ، ولا يغسل منهما

(١) لا يوافقهم - كذا في م .

(٢) فلا نص لهم - كذا في د ، م .

(٣) ليس في ح .

(٤) : بهيمة - كذا في م ، د .

(٥) - وأما في الفرع الميتة - كذا في د ، وأما فرح الميتة - كذا في م .

(٦) كذا في م ، د ، الحلاف .

(٧) كذا في م .

(٨) ليس في د .

(٩) طريقة - كذا في د .

(١٠) ليس في د .

(١١) ما - كذا في د .

الثوب ، وحائض جميع الفقهاء في ذلك وأوجبوا فيها ^(١) الوضوء وغسل الثوب .

مسألة - ١٠٨ - « ح » : ما يخرج من غير السبيلين مثل القي ، والرعاف ، والعقد ، وما أشبهها لا ينقض الوضوء ، وبه قال الشافعي ، وهو المروي عن ابن عباس وابن عمر ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وغيرهم من الصحابة ، وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد ، ومالك .

وقال أبو حنيفة : ينقض الوضوء بالدم إذا خرج وظهر ، وبالقى إذا كان ملاhem ، وقال : للمعم والصاق لا ينقض الوضوء .

وقال أبو يوسف ورفق : أن كان نجساً بنقض الوضوء قليل كان أو كثيراً ، وأن كان طاهراً لا ينقض الوضوء إلا إذا كان ملاhem .

مسألة - ١٠٩ - « ح » : الفقهة لا تنقض الوضوء سواء كانت في الصلاة أو غيرها ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وعطاء ، والرهري ، وأحمد ، وإسحاق ، وجابر بن عبد الله ، وأبو موسى الأشعري .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : أن كان في الصلاة بنقض الوضوء ، وبه قال الشافعي ، والنحوي ، والثوري .

مسألة - ١١٠ - « ح » : أكل مامسته النار لا ينقض الوضوء ، وهو مذهب جميع الفقهاء والصحابة كلهم إلا أبو موسى ، وزيد بن ثابت ، وأنس ^(٢) ، وأبطلحة ، وابن عمر ، وأباهريرة ، وعائشة ، فإنهم قالوا : ينقض الوضوء .

مسألة - ١١١ - « ح » : أكل لحم الجوزور لا ينقض الوضوء ، وبه قال جميع الفقهاء ، إلا أحمد وإسحاق فإنهما قالوا : ينقض الوضوء .

(١) منهما - كذا في م ، د .

(٢) أيضاً - كذا في د .

مسألة - ١١٢ - « ج » : من تيقن الطهارة وشك في الحدث لم تحب عليه الطهارة وطرح الشك، وبه قال أبو حنيفة والشافعي .
وقال مالك: ينسئ على الشك وتلزمه الطهارة .

وقال أحمد ^(١) : إن كان في الصلاة ينسئ على اليقين وهو الطهارة ، وإن كان حارح الصلاة ينسئ على الشك وأعاد الوضوء احتياطاً .

مسألة - ١١٣ - : إذا توضأ فصلى ^(٢) الظهر، ثم أحدث، ثم أعاد الوضوء، ثم صلى العصر، ثم ذكر أنه ترك عصواً من أعضاء الطهارتين، ولا يدري من أي الطهرتين كان، فإنه يعيد الطهارة ويصلي الصلاتين معاً بإلحلاف .

وفي وجوب إعادة الوضوء للشافعي قولان: إذا قال بالموالاة أعاد الوضوء وإذا لم يقل بها ^(٣) بنى عليه .

مسألة - ١١٤ - : ومتى صلى الظهر بطهارة ولم يحدث وجدد الوضوء، ثم صلى العصر ثم [به] ^(٤) ذكر أنه ترك عصواً من أعضاء الطهارة، فإنه يعيد صلاة الظهر عدساً بحسب ولا يعيد العصر، لأنه لا شك أنه صلى العصر بطهارة وإنما الشك في الظهر فأرجنا عليه إعادة المشكوك فيه . وقال الشافعي: يعيد الظهر .

وفي إعادة العصر قولان : أحدهما : لا يعيد مثل ما قلناه إذا قال إن تحديد الوضوء يرفع حكم الحدث، والآخر: أنه يعيد إذا لم يقل بذلك .

مسألة - ١١٥ - « ح » : يجوز للرجل والمرأة أن يتوضأ كل واحد منهما بفصل وضوء صاحبه، وبه قال الشافعي .

(١) الحسن - كذا في م، د، الخلاف .

(٢) وصلى - كذا في م، د .

(٣) به - كذا في م، د .

(٤) لس في م، د .

وقال أحمد : لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفصل وضوء المرأة .

(مسائل الغسل)

مسألة - ١١٦ - « ح » : إذا التقى الحتانان وجب الغسل سواء أُرل أو لم يرل
وبه قال جميع الفقهاء إلا داود ورفوماً ممن تقدم مثل أبي سعيد الحدرى وأبي بن
كعب وزيد بن ثابت وغيرهم .

مسألة - ١١٧ - « ح » : إذا أُرل بعد الغسل وجب عليه الغسل سواء كان
بعد البول أو قبله، فإن رأى بللاً دون الأُرل وكان قد بال لم يجب عليه الغسل، وإن
لم يكن بال وجب^(١) عليه [إعادة]^(٢) الغسل [معاداً]^(٣) .

وقال الشافعي : إذا أنزل بعد الغسل وجب عليه الغسل سواء كان قبل البول
أو بعده .

وقال مالك : لا غسل عليه سواء كان قبل البول أو بعده .

وقال الأوزاعي : إن كان قبل البول فلا غسل عليه وإن كان بعد البول فعليه
الغسل .

وقال أبو حنيفة : إن كان قبل البول فعليه الغسل وإن كان بعده فلا غسل عليه .

مسألة - ١١٨ - « ح » : من أمني من غير أن يلتد به وجب عليه الغسل، وبه
قال الشافعي وأصحابه . وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه الغسل إلا أن يلتد به مخرج .

مسألة - ١١٩ - : الكافر إذا أسلم لم يجب عليه الغسل بل يستحب له ذلك،
وبه قال الشافعي . وقال أحمد ومالك : يجب عليه الغسل، وإنما قلنا ذلك لأنه لا دليل

(١) كان - كذا في م .

(٢) كذا في م، د .

(٣) ليس في م، د .

على ايجب الفسل عليه والاصل نراءة الذمة .

مسألة - ١٢٠ - : الكافر اذا تطهر واغتسل من حياية، ثم أسلم لم يعتد بهما، لأن الطهارة تحتاج الى نية القرينة وهي لاتصح من الكافر، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتد بهما .

مسألة - ١٢١ - « ح » : امرار اليد على البدن في الفسل من الجباية خير لأمر ، وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة، وغيره . وقال مالك: يلزم ذلك .

مسألة - ١٢٢ - « ح » : الفرض في الفسل ايصال الماء الى جميع البدن، وفي الوضوء الى أعضاء الطهارة، وليس له قدر لا يحوز أقل منه، إلا أن المستحب أن يكون العسل بشعة أرطال والوضوء بمد ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يحزى في العسل أقل من تسعة أرطال ولا في الوضوء أقل من مد .

مسألة - ١٢٣ - « ح » : من وجب عليه الوضوء وغسل الحاية أجزأه عنهما العسل ، وبه قال جميع الفقهاء إلا الشافعي فان له فيه ثلاثة أقوال : أحدها : ما قلناه وعليه يعتمد أصحابه .

والثاني : أنه يحب عليه أن يتطهر ثم يغتسل أو يتطهر بعد أن يغتسل .
والثالث أنه يحب عليه أن يتطهر أولا فيسقط [عنه] الفرض عسل لأعضاء الأربعة في الفسل ويأتي ما بقي وقد أجزأه .

مسألة - ١٢٤ - « ح » : الترتيب واجب في الفسل من الحاية ، يبدء بغسل رأسه ثم ميامن جسده ثم ميسره . وحالف باقي الفقهاء في ذلك .

مسألة - ١٢٥ - « ج » : غسل الجمعة والاعياد مستحب ، وبه قال جميع الفقهاء . وذهب أهل الظاهر الى أنه واجب ، وروى ذلك عن كعب الاحبار .

مسألة - ١٢٦ - «ح» : يحوز غسل الجمعة من [عند]^(١) طلوع الفجر الى قبل الزوال ، وكلما قرب من الزوال كان أفضل ، فان اغتسل قبل طلوع الفجر لم يحز ، وبه قال الشافعي الا أنه قال : وقت الاستحباب وقت الرواح .
وقل الاوزاعي . اذا اغتسل قبل طلوع الفجر وراح عقب العسل أحزاه .
وقال مالك : يحتاج [الى]^(٢) أن يتسل فيروح^٣ ، وان اغتسل ولم يروح لم يحز .

مسألة - ١٢٧ - «ح» : اذا [كان]^(٤) ، غتسل ونوى به الجمعة والجمعة أحزاه
عهما ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال مالك : لا يجري حتى يفرد كل واحد
منهما .

مسألة - ١٢٨ - : اذا غتسل غسلا واحداً ولا ينوي به غسل الجمعة ولا غسل
الجمعة ، فإنه لا يحز به عن واحد منهما ، لما ثبت بالدليل أن الوضوء ونفس لا بد
فيهما من نية^(٥) ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يجز به .

مسألة - ١٢٩ - : اذا اغتسل ونوى به غسل الجمعة دون غسل الجمعة أحزاه
عهما ، لعموم الاحاد في أنه اذا اغتسل غسلا واحداً أجره من الاعمال الكثيرة .
وللشافعي قولان : أحدهما : أنه يجز به عن العسل من الجمعة والفضل من
الجمعة ، والآخر : أنه يجز به عن غسل الجمعة لا غير ، وهذا بقوى أيضاً عندي .
وقال أبو حنيفة يحز به عنهما .

(١) كذا في م .

(٢) كذا في م .

(٣) فيروح - كذا في م .

(٤) كذا في م .

(٥) النية - كذا في م ، و .

مسألة - ١٣٠ :- إذا اغتسل نية غسل الجمعة دون غسل الجنابة لم يجزه عن واحد منهما ، لو حوت النية في الغسل ولم يبق الغسل من الجنابة فوجب أن لا يجزئه عنهما ، ولا يصح أيضاً اجزاؤه عن غسل الجمعة ، لأن غسل الجمعة إما يراد به التنظيف ومن هو جنب لا يصح فيه ذلك .

وقال الشافعي لا يصح اجزاؤه عن غسل الجنابة . وفي إحدائه عن الجمعة قرآن ، وعند أبي حنيفة يجزئه عنهما ، بناءً على أن النية غير واجبة .

مسألة - ١٣١ :- الغسل من غسل الميت واجب عند أكثر أصحابنا ، وهذا بمصهم أنه مستحب ، وهو اختيار المرتضى .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري ، ومالك ، وهامة الفقهاء : أنه مستحب وليس بواجب ، وكذلك الوضوء . وقال الشافعي والبيهقي^(١) يجب الغسل على من غسل ميتاً .

وقال أحمد . الوضوء من مائه واجب والغسل ليس بواجب .

(مسائل التيمم)

مسألة - ١٣٢ :- التيمم إذا كان بدلاً من الوضوء يكفي فيه ضربة واحدة لوجهه وكفيه ، وبه قال الأوزاعي ، وسعيد بن المسيب ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق .

وإذا كان بدلاً من الغسل فضربتان^(٢) [ضربة للوجه وضربة للكفين . وقال

(١) في البيهقي - كذا في م ، د .

(٢) كذا في م ، د ، ح .

الشافعي [التيمم] ^(١) ضربتان [على كل حال ضربة للوجه يستغرق جميعه وضربة لليدين الى المرفقين .

وقد ذهب ليه قوم من أصحابنا [منهم علي بن بابويه ^(٢)] انه قل عمر ، وجابر والاحسن البصري ، والشمسي ، ومالك ، والليث بن سعد ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه .

وروي عن علي ^(٣) أنه قال : يصرب ضربتين ضربة لوجهه وضربة لكفاه ، وحكي ذلك عن الشافعي في القديم ، وكذلك حكي عن مالك .

والفرق بين الطهارتين تنفرد به نحن ^(٤) . وفي أصحابنا من قال بضربة واحدة في الموضعين جميعاً واحتاره المرتضى .

وقال ابن سيرين : يصرب ثلاث ضربات ضربة للوجه ، وضربة للكفين ، وضربة لبدراعيه . وذهب الزهري الى أنه يمسح يديه الى المنكبين .

مسألة - ١٣٣ - « ح » : يجب أن يكون التيمم بالتراب أو ما كان من جنسه من الاحجار ، ولا يلزم أن يكون ذا عيار .

ولا يجوز التيمم بالررنبيخ وغير ذلك من المعادن ، وله قال الشافعي الا أنه اعتبر التراب أو الحجر اذا كان ذا عيار .

وقال أبو حنيفة كل ما كان من جنس الارض أو متصلاً بها من الملح والشجر يجوز التيمم به ، وله قال مالك الا أنه اعتبر أن يكون من جنس الارض وما يتصل بها .

وقال الثوري والاوراعي : يجوز التيمم بالارض وبكل ما عليها سواء كان متصلاً بها أو غير متصل كالتلج وغير ذلك .

(١) ليس في م .

(٢) ليس في د .

(٣) نحن به - كذا في م .

مسألة - ١٣٤ - : لا يجوز التيمم بتراب [قد]^(١) حالطه نورة، أو رنيخ، أو كحل، أو مائع [حالطه]^(٢) أعبر الماء، غلب عليه أو لم يغلب، لقوله تعالى : « فتييمموا صعيداً طيباً »، والصعيد هو التراب الذي لا يحالطه غيره، ذكر ذلك ابن دريد، وأبو حنيفة، وغيرهما .

وقال الشافعي وأصحابه : إذا غلب عليه لا يجوز التيمم به وإذا لم يغلب فيه قولان . وقال المروزي : يجوز التيمم به .

وقال الباقر من أصحابه : لا يجوز .

مسألة - ١٣٥ - : التراب المـتـعمل في التيمم يجوز [استعمال]^٣ التيمم به دفعة أخرى ، لقوله تعالى : « فتييمموا صعيداً » وهذا صعيد .

وصورته : أن يجمع ما يكثر^٤ من التراب وتيمم به ، وإن كان الأفضل بعض اليدين قل التيمم حتى لا يبقى فيهما شيء من التراب .

وقال أكثر أصحاب الشافعي : أنه لا يجوز ، وحكي عن بعض أصحابه أنه يجوز^(٥) .

مسألة - ١٣٦ - : يكره التيمم بالرمل لا إذا حفر^(٦) . وللشافعي فيه قولان .

مسألة - ١٣٧ - . إذا ترك شيئاً من المقدار الذي يجب عليه مسح فالتيمم^(٧)

لم يجزه ، لأنه قد خالف الطاهر .

(١) كذا في م ، د .

(٢) ليس في م ، د .

(٣) ليس في م ، د .

(٤) يكثر - كذا في د .

(٥) مجوز - كذا في م ، د .

(٦) أنه مجز - كذا في م - أنه يجري ذلك - كذا في الخلاف .

(٧) في التيمم - كذا في د ، م .

وقال الشافعي: إذا أبقى شيئاً من موضع التيمم قليلاً كان أو كثيراً لم يجزه كما قلناه فإن كان ذكره^(١) مأمياً وذكر قل أن يتناول [الزمان مسح عليه وإن تناول]^(٢) الزمان فله فيه قولان: أحدهما يستأنف والآخر يمضي^(٣).

وقال أبو حنيفة، إن كان ماتركه دون الدرهم لم يجب عليه شيء، فإن كان أكثر منه لم يجزه.

مسألة - ١٣٨ - «ح»: الترتيب واجب في التيمم: بدء بمسح وجهه ثم بمسح كفيه يقدم اليمين على الشمال، وبه قال الشافعي إلا في تقديم اليمين على الشمال.

وقال أبو حنيفة: لا يجب فيه الترتيب.

مسألة - ١٣٩ - «ح»: الموالاة واجبة في التيمم، لأنه لا يحوز التيمم إلا عند ضيق^(٤) الوقت، ولو لم يوال يخرج الوقت وفانت الصلاة. وحالف جميع الفقهاء في ذلك.

مسألة - ١٤٠ - «ح»: من قطعت يده من الذراعين سقط [عنه]^(٥) فرض التيمم.

وقال الشافعي: يتيمم بما بقي إلى المرفقين.

مسألة - ١٤١ - «ج»: من تيمم لصلاة النافلة جاز له أن يؤدي الوافل والفرائض به، ولا فرق بين أن يتوي بالتيمم للدخول في النافلة أو الفريضة.

(١) تركه كذا في م، د.

(٢) كذا في م، د.

(٣) يضي - كذا في م، د، الخلاف.

(٤) تصيق - كذا في م، د.

(٥) كذا في م، د.

وقال الشافعي : اذا تيمم للنافلة لم ^(١) يجز أن يصلى به فريضة . ووافقنا أبو حنيفة فيما قلناه .

مسألة - ١٤٢ - « ح » : من وجب عليه العسل من الجنابة ولم يجد ماءً جاز أن يتيمم ويصلى ، وهو مذهب جميع الفقهاء والصحابه . وروي عن عمر وابن مسعود أنهما قالاً : لا يجوز .

مسألة - ١٤٣ - : اذا تيمم الحنب نية أنه يتيمم عن الطهارة الصغرى وكان ^(٢) قد نسي الجنابة .

قال الشافعي : يجوز له الدخول به في الصلاة .
وهذه المسألة لانص فيها لأصحابنا على التعيين ، والذي يقتضيه المذهب أنه لا يجوز له أن يدخل به في الصلاة ، لان التيمم يحتاج الى نية أنه بدل من الوضوء أو بدل من الجنابة ، وإذا لم ينو ذلك لم يصح التيمم ، وأيضاً بطريقة الاحتياط تقتضي إعادة التيمم ليصير داخل في صلاته بيقين .

وان قلنا انه متى نوى بتيممه استباحة الصلاة من حدث جازله الدخول في الصلاة كان قوياً ، والاحوط الاول .

مسألة - ١٤٤ - « ح » : التيمم اذا وجد ماءً ^(٣) قبل الدخول في الصلاة انتقض تيممه ووجب عليه الطهارة ، وهو مذهب جميع الفقهاء .
وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن [أنه] ^(٤) لا يطل .

مسألة - ١٤٥ - : من وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فلاصحابنا فيه

(١) فلم تجز - كذا في د .

(٢) وقد كان - كذا في م ، د .

(٣) الماء - كذا في د ، اذا وجد التيمم الماء - كذا في م .

(٤) ليس في م .

روايتان : احدهما - وهو الاظهر - أنه اذا كر تكبيرة الاحرام مصى في صلاته وهو مذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وأبي نور . والثانية : أنه يخرج ويتوضأ ما لم يركع .

وقال أبو حنيفة والثوري : تبطل صلاته وعليه استعمال الماء أي وقت كان ، الا اذا وجد في صلاة لعيددين أو الحارة ، أو وجد سور الحمار .
وقال الاوراعي : يمضي في صلاته وتكون نافلة ثم يتطهر ويعيدها .
وقال المرني : تبطل صلاته بكل حال .

مسألة - ١٤٦ - « ح » : من صلى نيم ثم وجد^(١) الماء لم يجب عليه اعادة^(٢) الصلاة ، وهو مذهب جميع الفقهاء . وقال طاووس عليه لاعادة^(٣) .

مسألة - ١٤٧ - « ح » : لا بأس أن يجمع بين صلاتين - نيم واحد ، فرصين كانا أو نفلين ، أدائين أو فائتين ، وعلى كل حال ، في وقت واحد أو وقتين .

وقال الشافعي : لا يجوز أن يجمع بين صلاتي فرص ويجوز أن يجمع بين فريضة واحدة وما شاء من النوافل ، وهو المحكي عن عمرو ابن عباس . وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة والثوري : يجوز ذلك على كل حال كما قلناه ، وهو مذهب سعيد بن المسيب والحسن المصري .

وقال أبو ثور : يصلي فريصتين في وقت [واحد]^(٤) ولا يصلي فريصتين في وقتين .

مسألة - ١٤٨ - : النيم لا يرفع الحدث ، واما يستباح به التحول في

(١) وجد - كذا في ح ، د .

(٢) الاعادة - كذا في ح ، د .

(٣) عادة للصلاة - كذا في د ، ح .

(٤) ليس في م .

الصلاة ، لأنه لاحلاف أن المجنب اذا تيمم وصلى ثم وجد الماء وجب عليه الغسل
وعلم بذلك أن الحديث باق ، وبه قال كافة الفقهاء الا داود وبعض أصحاب مالك
فانهم قالوا برفع الحدث .

مسألة - ١٤٩ - : يجوز للتيمم أن يصلى بالمتوضئين على كراهية^(١) ، و
قال جميع الفقهاء على غير كراهية ، لقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا »^(٢)
ولم يفصل بين أن يكون اماماً أو معزداً ، وقال محمد بن الحسن : لا يجوز .

مسألة - ١٥٠ - : لا يجوز التيمم الا في آخر الوقت عند الخوف من فوت
الصلاة بدلالة الاحتياط والاحكام المروية في ذلك .

وقال أبو حنيفة : يجوز التيمم قبل دخول الوقت .

وقال الشافعي : لا يجوز الا بعد دخول الوقت ولم يمينه .

مسألة - ١٥١ - « ح » : طلب الماء واجب ، ومتى تيمم من غير طلب لم
يصح تيممه ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : الطلب غير واجب .

مسألة - ١٥٢ - : كل سفر فقد فيه الماء يجوز فيه^(٣) التيمم طويلاً كان أو
قصيراً ، لقوله تعالى « أو على سفر » لى قوله « فلم تجدوا ماء فتيمموا » ولم
يفصل ، وبه قال جميع الفقهاء .

وحكي عن بعضهم أنه قال : انما يجوز في السفر الطويل الذي تقصر فيه
الصلاة .

مسألة - ١٥٣ - « ح » : المقيم الصحيح اذا فقد الماء بأن يكون في قرية لها

(١) كراهية - كذا في م .

(٢) النساء ٤٦ .

(٣) كذا في م ، ح .

بشر أو عين نضب ماؤها وضاق وقت الصلاة يجوز أن يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه وكذلك إذا حيل بينه وبين الماء ، لقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا » ، وبه قال مالك والأوزاعي ، ومثله قال الشافعي ، إلا أنه قال : إذا وجد الماء توضأ وأعاد الصلاة ، وبه قال محمد .

وقال زفر لا يتيمم ولا يصلي بل يصبر حتى يجد الماء .
وعن أبي حنيفة روايتان : أحدهما مثل قول محمد ، والآخرى مثل قول زفر .
مسألة - ١٥٤ - : من صلى يتيمم جازله أن يتنفل بعدها ما شاء من النوافل والمرايض على ما يشاء ، ولا يجوز أن يتنفل قلها ، لأنها قد يبا أن التيمم لا يجوز إلا عند تضيق الوقت ، وتلك الحال لا يجوز أن يتنفل فيها ، لأنه نافلة في وقت فريضة .

وللشافعي قولان : أحدهما : يجوز ، ذكر^(١) ذلك في الام ، والآخر : لا يجوز ذكر ذلك في الويطي . وقال مالك : لا يجوز [من الأصل]^(٢) .
مسألة - ١٥٥ - : إذا تيمم ثم طلع عليه ركب لم يجب عليه أن يسألهم الماء ولا يستدلهم عليه ، لأن هذه الحال حل وجوب الصلاة وتضييق وقتها والخوف من فوتها ، وقد مضى وقت الطلب فلا يجب عليه ذلك .
وقال الشافعي : يجب عليه ذلك .

مسألة - ١٥٦ - : « ح » : المحدور والمجروح ومن أشبههما من يمرض مخوف يجوز معه التيمم مع وجد^(٣) الماء ، وهو قول جميع الفقهاء الا طائفة من مالكا

(١) وذكر - كذا في م ، د .

(٢) ليس في م .

(٣) وجوه - كذا في م ، الخلاف .

فانهما قالوا: [لا]^(١) يجب عليهما [لا]^(٢) استعمال الماء .

مسألة - ١٥٧ - « ح » : اذا خاف الزيادة في العلة وان لم يخف التلف جاز له التيمم ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وعامة الفقهاء .

وللشافعي قولان : أحدهما : يجوز ، والآخر : لا يجوز .

مسألة - ١٥٨ - : اذا لم يخف الزيادة ولا التلف غير أنه يشينه استعمال الماء ويؤثر في حلقته ويغير شيئاً منه ويتشوه^(٣) به يجوز [له]^(٤) أن يتيمم ، لان لاية عامة في كل خوف ، وكذلك الاخبار .

وللشافعي فيه قولان . فأما اذا لم يشوه حلقته ولا يبرد في علقته ولا يخاف التلف ون أثر فيه أنراً قليلاً ولا خلاف أنه لا يجوز له التيمم .

مسألة - ١٥٩ - : المرض الذي لا يخاف منه^(٥) التلف والزيادة فيه مثل الصداع ووجع العرس وغير ذلك لا يجوز معه التيمم ، وبه قال جميع الفقهاء الا داود وبعض أصحاب مالك فانهم قالوا بجوار ذلك .

مسألة - ١٦٠ - : اذا خاف من استعمال الماء لشدة البرد وأمكنه أن يسخنه وجب عليه ذلك بلا خلاف ، فان لم يمكنه تيمم وصلى ولا اعادة عليه .

وقال الشافعي : ان تمكنه استعمال جزء من الماء وحب عليه استعماله وان لم يمكنه تيمم وصلى ، فان كان مقيماً كان عليه الاعادة ، بلا خلاف بينهم ، وان كان مسافراً فعلى قولين .

مسألة - ١٦١ - : من كان في بعض جسده أو بعض أعضائه طهارته مالاصر

(١) - (٢) ليس في م ، د .

(٣) يشوه كذا في م .

(٤) كذا في م ، د .

(٥) فيه - كذا في م ، د .

عليه والباقي عليه حراح^(١) أو علة يصر بهما^(٢) وصول الماء اليهما^(٣) جاز له التيمم ولا يغسل الاعضاء الصحيحة أصلاً ، بدلالة عموم الآية والاحبار ، وإن غسلها ثم تيمم كان أحوط .

وقال أبو حنيفة : ن كان الأكثر صحيحاً غسل الجميع ولا تيمم ، وإن كان لاكثر سقيماً ولا يغسل .

والذي عليه عامة أصحاب الشافعي أنه يغسل ما يقدر على غسله وتيمم . وقال بعض أصحابه مثل ما قلناه أنه يقصر على التيمم .

مسألة - ١٦٢ - : إذا حصل على بعض فرجه أو مدا كبره نجاسة لا يقدر على غسلها لآلم فيه أو قرح أو جراحة^(٤) يغسل ما يمكنه ويصلي وليس عليه الاعادة ، لعموم الآية والاحبار في أن من صلى بتيمم لاعادة عليه .

وقال الشافعي . يغسل منه ما يمكنه ويصلي ثم يعيد الصلاة وقال^(٥) في القديم انه لا يعيد ، وهو اختيار المزني وقول أبي حنيفة .

مسألة - ١٦٣ - : إذا عدم الماء لطهارته والتراب اتيممه ومعه ثوب أو لبد سرح نفسه وتيمم به ، وإن لم يجد الا الطين وضع يده فيه ثم فركه وتيمم به^(٦) ، وصلى^(٧) ولاعادة عليه ، لانه لا دليل على وجوب الاعادة .

وقال الشافعي مثل ذلك ، إلا أنه قال : يعيد الصلاة ، وبه قال أبو يوسف

(١) جرح - كذا في م .

(٢) به - كذا في د ، الخلاف .

(٣) اليها - كذا في د ، الخلاف .

(٤) جراح - كذا في م ، د ، الخلاف .

(٥) قوله - كذا في م ، د .

(٦) وتيمم ويصلي - كذا في م .

(٧) يصلي - كذا في د .

وأحمد .

وقال أبو حنيفة ومحمد : يحرم عليه الصلاة في هذه الحال .

مسألة - ١٦٤ - « ح » : من أجبت عنه مختاراً اعتسل على كل حال وإن خاف

اللف أو لزيادة في المرض ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ١٦٥ - : إذا كان في مصر محبوساً أو في موضع محبس أو مربوطاً

على حشبة صلي ، يؤمى إيماءاً حسباً بقدر عليه ، وإن كان موضع سجوده نجساً

سجد على كفه عندما ، وهو مدح الكافة إلا ما حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة أنه

قال : لا يصلي .

وللشافعي إذا لم يقدر في موضع السجود إلا على نجاسة قولان : أحدهما :

يسجد عليها ، والآخر : لا يسجد ويؤمى إيماءاً فأما الإعادة للشافعي فيه قولان :

أحدهما : يعيد ، والآخر : لا يعيد ، وهو اختيار المزني .

ثم لقول في أيهما هو العرض فيه ثلاثة أقوال : أحدها الأولى ، والثاني

الثانية ، والثالث هما جميعاً ، وفيه قول رابع وهو أنه ينبى^(١) الله تعالى على^(٢)

أيهما شاء فهو^(٣) العرض ، وهو قول أبي إسحاق المروزي .

وأما^(٤) على مذهبا فلا إعادة عليه ، لقوله تعالى : « أقم الصلوة لذاتك

الشمس »^(٥) ، وهذا عام في جميع الأحوال والقضاء يحاج إلى دليل .

مسألة - ١٦٦ - « ج » : الجباثر ، والحراح ، والدمامل ، وغير ذلك إذا

أمكنه نزع ما عليها وغسل الموضع وجب ذلك ، وإن لم يتمكن من ذلك بأن

(١) ثبت - كذا في د .

(٢) في - كذا في د .

(٣) ثواب - كذا في م ، ده الخلاف .

(٤) أما - كذا في م ، وأما - كذا في د .

(٥) الاسراء - آية ٨٠ .

بحاف التلف أو الزيادة في العلة مسح عليها وتمم وضوءه وصلى ولا إعادة عليه .
وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، إلا أنهم قالوا بالإعادة على قولين .

مسألة - ١٦٧ - : يجوز المسح على الجبائر سواء وضعها على طهر أو غير طهر وقال الشافعي . لا يجوز المسح عليها إلا بوضعها ^(١) على طهر ، وهل يلزم ^(٢) الإعادة على قولين . وهل يستديم الصلوات الكثيرة به ؟ فيه قولان . وهل يمسح بجميع الجبائر ؟ فيه قولان .

والذي نقوله : أنه يجوز له أن يمسح على الجبائر فلا يجب أن يكون على طهر ، ويلزمه استيعابها .

ويجوز له استحابة الصلوات الكثيرة بذلك ، بدلالة قوله تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » ^(٣) ، والاحبار وعمومها ، وإيجاب الإعادة يحتاج إلى دليل .

مسألة - ١٦٨ - « ج » : يجوز التيمم ^(٤) لصلاة الجبارة مع وجود الماء ، ويجوز أن يصلي عليها وإن لم يتطهر أصلاً ، وبه قال ابن جرير الطبري والشافعي وقال الأوراعي ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه : يجوز بالتيمم ولا يجوز ذلك من غير تيمم ولا وضوء .

وقال الشافعي : لا يجوز له أن يتيمم أصلاً إذا كان واجداً للماء .

مسألة - ١٦٩ - « ج » : إذا كان معه في السفر من الماء ما لا يكفي له لنفسه من

(١) إلا إذا وضعها - كذا في م ، د .

(٢) يلزمه - كذا في م ، د ، الحلاف .

(٣) الحج - آية ٧٨ .

(٤) أن يتيمم - كذا في م ، الحلاف .

الحماية تيمم وصلى وليس عليه لاعادة ، وكذلك القول في الوضوء .
 وقال الشافعي وأصحابه : انه ^(١) يستعمل ما وجد من الماء فيما ^(٢) يمكنه
 وتيمم ، وبه قال مالك ، وعطاء ، والحنبل بن صالح بن حي .
 وقال في الاملاء والقديم : يستحب له استعمال - الماء ولا يجب عليه ، وهو
 قول الزهري ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ، واختار الرزني .
 مسألة - ١٧٠ - : قد بينا أنه لا يجوز التيمم الا في آخر الوقت سواء كان
 طامعاً في الماء أو آيساً منه ، وعلى كل حال فلا يجوز [له] ^(٣) تقديمها في أول
 الوقت .

وقال الشافعي : ان كان آيساً من وجوده آخر الوقت ، فالأفضل تقديمه ،
 وان كان طامعاً فالأفضل تأخيرها ، وان تساوى حاله ففيه قولان : أحدهما [ان] ^(٤)
 تقديمه أفضل ، والآخر : [ان] ^(٥) تأخيرها أفضل ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وعامة
 الفقهاء .

مسألة - ١٧١ - « ح » : يستحب التيمم من ربي الأرض وعواليها ويكره
 من مهابطها ، ولم يفرق واحد ^(٦) من الفقهاء بين الموصفين .
 مسألة - ١٧٢ - : من نسي الماء في رحله وتيمم ، ثم وجد الماء في رحله

(١) أن - كذا في د .

(٢) مما - كذا في د .

(٣) كذا في م ، د ، ف .

(٤) كذا في م ، د ، ف .

(٥) كذا في م ، د ، ف .

(٦) أحد - كذا في م ، ف .

فان كان قد قُتِرَ وطالب فلم يطهر به ، بأن حُفِيَ عليه مكانه ، أو طُرِ أن ليس ^(١) معه ماء مضت صلاته ، وان كان فرط وتيمم ثم ذكر ، وجب عليه إعادة الصلاة ، لانا قديماً أن الطلب واجب ، وهذا قد فرط فيه ، فلم يحجر له التيمم .

وقال الشافعي تحب عليه الإعادة . وحكى أبو ثور قال : سألت أبا عبد الله عن نسي في رحله ماء فتيمم وصلى ، قال : لا بعيد .

واختلف أصحابه فيها ، فمنهم من قال : يحوز أن يكون أراد سه مائكاً أو أحمد من حمل ، فانهما بكيايا أبا عبد الله ولم تصح الرواية عن الشافعي .

ومهم من قال : ان أناساً لم يلق مائكاً وهو ما روى الا عن الشافعي ، فلا يجوز أن يكره عن غير الشافعي ، وحمل هذا قولاً آخر ، واستقر على القولين : أحدهما : بحريه ^(٢) ، وبه قال أبو حنيفة ، والثاني : لا يحز به ^(٣) ، وهو الأصح ، وبه قال مالك وأبو يوسف .

مسألة - ١٧٣ - « ح » : اذا وجد الماء شمس لا يصبر به وكان معه ثمن وجب عليه شراؤه كائناً ما كان الشمس ، وبه قال مالك .
وقال أبو حنيفة : ان وجدته بزيادة في ^(٤) ثمنه قليلة لزم ^(٥) شراؤه ، وان وجدته بزيادة كثيرة لم يلزمه .

وقال الشافعي : ان وجد بثلثي مثله في موضعه وهو واحد غير حائل لرمه شراؤه ، وان لم يجد ثمنه ، أو وجد بثلثي أكثر من ثمن مثله لم يلزمه . وقال أصحابه : ثمن مثله في موضعه ، وهم من قال : ثمن مثله بمجرى العادة .

(١) انه - كذا في د ، ف

(٢) صلاته مجزية - كذا في م ، د ، ف .

(٣) لا يحز به - كذا في م .

(٤) من - كذا في م ، د ، ف .

(٥) لزمه - كذا في م ، ف .

مسألة - ١٧٤ - . اذا اجتمع جنب وحائض وميت ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم وليس هو ملكاً لواحد بعينه كانوا محيرين في أن يستعمله واحد منهم ، وان كان ملكاً لأحدهم فهو أولى به [لأن ^(١)] والروايات اختلفت في ذلك على وجه لا ترجيح فيها فحملناها على التخيير .

وقال الشافعي : الميت أحق به .

واذا اجتمع محدث وجنب فالمسألة بحالها وكنا مخيرين أيضاً .

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال : أحدها مثل قولنا ، والثاني [ان] ^(٢) المحدث

أولى ، والثالث : [ان] ^(٣) الجنب أولى .

مسألة - ١٧٥ - : اذا عديم الماء ووجهه بالثمن وليس معه الثمن فقال له

انسان أنا أبيعك بالنسيئة فان كان له ما يقصي به [ثمنه] ^(٤) ارمه شراً وان لم

يكن له ^(٥) ما يقصي [به] ^(٦) ذلك لم يلزمه وعليه التيمم ، لانه غير واجد للماء .

وقال الشافعي : يلزمه ولم يفصل .

مسألة - ١٧٦ - : اذا نظهر للصلاة أو تيمم، ثم ارتد ، ثم رجع الى الاسلام

لم تنطل طهارته ولا تيممه ، لان نواقض الطهارة مذكورة وليس من جعلتها

الارتداد .

(١) كذا في م ، د .

(٢) كذا في م ، د .

(٣) كذا في م ، د .

(٤) كذا في م ، د .

(٥) مه - كذا في م ، د .

(٦) كذا في م ، د .

والشافعي فيه ثلاثة أقوال : أحدها : أنهما يبطلان ، والثاني ^(١) : لا يبطلان ،
والثالث : يبطل التيمم دون الطهارة .

مسألة - ١٧٧ - : العاصي يسفره اذا عدم الماء وجب عليه التيمم عند تطبيق
الوقت ويصلي ولا إعادة عليه ، بدلالة الآية : « قلم تجدوا ماء فتيمموا » ولم
يفرق .

وقال الشافعي : يتيمم ، وهل يسقط الفرض [عنه] ^(٢) فيه وجهان .
مسألة - ١٧٨ - : اذا جامع المسافر زوجته وعدم الماء ، فانه ان كان معه الماء
ما يغسل به فرجه وفرجها فعلا ذلك وتيمما وصليا ولا إعادة عليهما ، لان المجاسة
قد زالت والتيمم عند عدم الماء يسقط الفرض ^(٣) به ، وهذا لاخلاف فيه .
وان لم يكن معها ماء أصلا فهل تحب عليهما الإعادة أم لا؟ للشافعي فيه وجهان :
أحدهما : يحب ، والآخر : لا يجب ، والذي يقتضيه مذهبا أنه لا إعادة عليهما .
مسألة - ١٧٩ - : الجنب اذا عدم الماء تيمم لاستباحة الصلاة ، فاذا تيمم جاز
له أن يستنيح صلوات كثيرة فرائض ونوافل . وعند الشافعي يستنيح فرصاً واحداً
وما شاء من نوافل ، وقد مضت هذه المسألة .
فان أحدث بعد هذا التيمم ما يوجب الوضوء ووجد من الماء ما لا يكفي
لطهارته ^(٤) أعاد التيمم ولا يستعمل ذلك [الماء] ^(٥) .

(١) والآخر - كذا في م د .

(٢) كذا في م .

(٣) به الفرض - كذا في م ، د .

(٤) بغير رتة - كذا في د .

(٥) كذا في م ، د .

وللشافعي فيه قولان: أحدهما كما^(١) قلناه ، والاخر أنه يستعمل ذلك الماء في أعضاء طهارته ويتيمم لباقيها^(٢) [با الماء ، بناءً منه على المسألة التي مصت في أنه اذا وجد من الماء مالا يكفي لطهارته استعمل ذلك الماء فيما يكفي ويتيمم للباقي]^(٣) وعندنا أن فرضه التيمم .

مسألة - ١٨٠ - « ج » : الأرض اذا أصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وطلعت عليها الشمس وهبت^(٤) عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فانها تطهر ويجوز السجود عليها والتيمم بترابها وان لم يطرح عليها الماء ، وبه قال الشافعي [في القديم . وقال أبو حنيفة : تطهر ويجوز الصلاة عليها ولا يجوز التيمم بها . وقال الشافعي]^(٥) في الجديد انها لا تطهر ولا بد من اكثار الماء عليها .

دليلاً بعد اجماع الطائفة قوله تعالى : « تيمموا صعيداً طيباً »^(٦) والطيب ما لم يعلل فيه نجاسة ، ومعلوم روال النجاسة عن هذه الأرض ، وانما يدعى حكمها وذلك يحتاج الى دليل .

وروى أبو بكر الحصرمي عن أبي جعفر^(٧) أنه قال : يا أبا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر .

(مسائل الحيض)

مسألة - ١٨١ - « ح » : وطئ لحائض في العرج محرم بلا خلاف ، فان وطأها

(١) مثلما - كذا في ٢ ، د .

(٢) للباقي كذا في ٢ .

(٣) ليس في ٢ .

(٤) أوهبت - كذا في ٢ .

(٥) كذا في ٢ ، د .

(٦) آية - ٤٦ .

جاهلا بأنها حائض ، أو جاهلا بتحريم ذلك ، ولا شيء عليه ، وإن كان عالماً بهما
أنهم واستحق العقاب وبحب عليه لتوبة ، إلا خلاف في جميع ذلك .
وكان عندنا عليه الكفارة : إن كان في أول الحيض دينار ، وإن كان في وسطه
نصف دينار ، وإن كان في آخره فربح دينار ، وبه قول الشافعي في القدم ، وبه
ذهب الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، لا أنهم لم يقولوا أن عليه في آخره
شيئاً .

وقال في الحديث : لا كفارة عليه وإنما عليه ، لاستعصاء بالدونة . وبه قول أبو حنيفة
وأصحابه ، ومالك ، والثوري .

ويدل على منهيته - مضافاً إلى إجماع المرفة - ما روي عن ابن عباس أن
نبي الله ﷺ قال : من أتى أمه وهي حائض يتصدق بدينار أو نصف دينار ،
مسألة - ١٨٢ - « ح ٥ » مشقة الحائض فيما فوق السرة وتحب الركة إلى
القدمين مباح لإحلاف . وما من السرة إلى الركة غير فخرج فيه خلاف ، فعدينا
أنه يجوز لترجيح الأحبار الواردة ، وإجماع المرفة عليه .
وقال محمد بن الحسن ومالك ، وهو اختيار أبي إسحاق المروزي : إن احتضنه
أفضل .

وقال الشافعي ، وأصحابه ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف : إن دانت
مخبر
مسألة - ١٨٣ - « ح ٥ » : إذا انقطع دم الحاض حمار أزوجها وطؤها إذا
غسلت فرجها ، سواء كان ذلك في أقل الحيض أو في أكثره ولم تغتسل [وبه
قال داود]^(١) .

وقال أبو حنيفة : إن انقطع دمها لاكثر مدة الحيض وهو عشرة أيام حل وطؤها

ولم ير ع غسل الفرج، وإن انقطع فيما دون العشرة لم يحل ذلك إلا بعد ما يوحى
 ما يفي الحيض وهو أن يغتسل أو يتيمم وتطوي، فإن تيممت ولم تصل لم يحل
 وضؤها، وإن حرج عنها الوقت ولم تصل حرج وضؤها.

وقال الشافعي: لا يحل وضؤها إلا بعد أن تستنجح بفعل الصلاة أو غسل مع
 وجود الماء أو التيمم بعده، فأما قبل اسباحة الصلاة فلا يحل وضؤها على
 حال، وإن قل الحسن البصري، والرهري، والثلث، وثورى [وسيمان
 ابن يسار وربيعة] (١).

مسألة - ١٨٤ - «ج». المستحاضة إذا كان لها طريق تميز من دم الحيض
 والاستحاضة رجعت إليه، وإن كان لها عادة قبل ذلك ترجع إليها، وإن كانت
 مستدثة مرتب بصفه الدم [ترجع لها] (٢) وإن تم تميز لها رجعت إلى عدة سائنها
 أو قعدت في كل شهر ستة أيام أو سبعة أيام.

وه قال الشافعي في أحد الأقاويل، وأقول الآخر أنها تعمل على أقل الحيض
 في كل شهر وهو يوم وليلة.

وقال أبو حنيفة، لا يعتبر بالاعتبار بالعادة، فإن كان لها عادة رجعت
 إليها، وإن لم تكن لها عادة وكانت مستدثة فإنها تحيض أكثر الحيض عنده وهو
 عشرة أيام، وإن كانت لها عادة يستثا [فيها] (٣) تحيض أقل الحيض وهو
 ثلاثة أيام.

وقر مانك: لا اعتبار بالتمييز فقط، وإن كان لها تمييز ردت إليه، وإن لم

(١) ليس في م، د، الخلاف.

(٢) أن - كذا في م.

(٣) ليس في م.

(٤) ليس في م.

يكن [فانها]^(١) تصلي أبداً ، لانه ليس لأقل الحيض عنده حد .

مسألة - ١٨٥ - ج : يستحب للمرأة الحائض أن تتوضأ وضوء الصلاة عند كل صلاة وتجلس^(٢) هي مصلاها فتذكر [الله]^(٣) بمقدار زمان صلاتها كل يوم ولم يوافق على هذا أحد من الفقهاء .

مسألة - ١٨٦ - ج : المستحاضة اذا كثرت دمها فتعدى^(٤) الكرسف وسال عليه كان عليها ثلاثة أغسال في اليوم واللييلة تجمع بين كل صلاتين بغسل ، ولم يقل أحد من الفقهاء بوجوب هذه الاغسال .

مسألة - ١٨٧ - : المتدأة في الحيض اذا استقر^(٥) بها الدم الشهر والشهرين ولا تميز^(٦) [لها]^(٧) دم الحيض من الاستحاضة رجعت الى عادة نساءها ، فان لم يكن أو كن مختلفات تركت الصلاة في الشهر الاول ثلاثة أيام أقل أيام الحيض ، وفي [الشهر]^(٨) الثاني عشرة أيام أكثر أيام الحيض ، وقد روي أنها تترك^(٩) الصلاة في كل شهر ستة أيام أو سبعة [أيام]^(١٠) [ودليلنا اجماع الفرقه على^(١١) الجمع ما بين الروايتين في التخير .

(١) ليس في م .

(٢) نفذ - كذا في م ، د .

(٣) كذا في م .

(٤) نفذ في - كذا في م ، د .

(٥) استمر - كذا في م ، د ، ف .

(٦) ولا يميز - كذا في م ، د ، ف .

(٧) كذا في م ، د ، ف .

(٨) ليس في م ، د .

(٩) تركت - كذا في م ، د .

(١٠) كذا في م .

(١١) على - هاتين الروايتين والوجه في الجمع بينهما التخير - كذا في م ، د ، ف .

وللشافعي في ذلك قولان : أحدهما كما قلناه في اعتار سعة أيام أو ستة ، والآخر أنها تعمل على أقل الحيض في كل شهر وهو يوم وليلة .

مسألة - ١٨٨ - « ج » : الصفرة والكثرة في أيام الحيض حيض ، وفي أيام الطهر طهر ، سواء كانت أيام العادة ، أو الأيام التي يمكن أن تكون حدثاً فيها ، وعلى هذا أكثر أصحاب الشافعي .

وذهب الاصطخري من أصحابه إلى أن ذلك إنما يكون حيضاً إذا وجد في أيام العادة دون غيرها ، وبه قال أبو اسحاق المروزي ثم رجع عنه إلى القول الأول ، قال : وجدت نص الشافعي على أن الصفرة والكثرة في أيام الحيض حيض ، والمعناة والمستدأة في ذلك سواء .

وقال أبو يوسف ومحمد . الصفرة والحمرة حيض ، فأما الكثرة فليس بحيض إلا أن يتقدمها دم أسود .

مسألة - ١٨٩ - « ج » : أقل الحيض عندنا ثلاثة أيام ، وبه قال أبو حنيفة والثوري .

وقال أبو يوسف : يومان وأكثر اليوم الثالث .

وقال الشافعي : فيه ثلاثة أقوال : أحدها : يوم وليلة ، والثاني : يوم بليلة . والثالث : أنها على قولين .

وقال أحمد وأبو ثور : [يوم و] ليلة ^(١) . وقال داود : يوم بليلة .

وقال مالك : ليس لأقل الحيض حد ، ويحور أن يكون ساعة .

مسألة - ١٩٠ - « ح » : أكثر الحيض عشرة أيام ، وبه قال أبو حنيفة والثوري .

وقال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، ومالك ، وداود : الأكثر ^(٢) خمسة عشر يوماً ،

(١) سقط في الأصل .

(٢) م ، د ، ف : أكثره .

وحكي ذلك عن عطاء .

وقال سعيد بن جبير : ثلاثة عشر يوماً .

مسألة - ١٩١ - « ح » : أنظر عشرة أيام وأكثره لاحد له ، وروي في

بعض الروايات ذلك عن مالك .

وقال جميع فقهاء : أنظر خمسة عشر يوماً

مسألة - ١٩٢ - : الحمل عدد نحيس قس أن ينس حملها فإذا استنبت

حمها ولا يحبس ، بدلالة الاحبار لمروية في ذلك .

وقال الشافعي في الحديد : نحيس ونم يحبس ، وقال في القديم : لا يحبس ،

وبه قال أبو حنيفة ولم يفصلا .

مسألة - ١٩٣ - « ح » : لا تثب عدة المرأة في نحيس لا مصبي شهرين

أو حيتين على حد واحد ، وهو مذهب أبي حنيفة وقوم من أصحاب الشافعي

وقال المروزي وابن سريج وغيرهما من أصحاب الشافعي : أن عدده

ثلاث مرة واحدة .

مسألة - ١٩٤ - : إذا كانت عدتها خمسة أيام في كل شهر فرأت قبله خمسة

أيام فرأت فيها ونقطع أو خمسة أيام بعدها فرأت فيها ، ثم نقطع كان الكن حبصاً

لأنه زمان يمكن أن يكون حبصاً ، وإنما نرد إلى عدتها إذا احتل ذلك الاستحاضة

دم الحيض ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : أن رأته خمسة قس ، ورأت فيها كانت حبصاً خمسة معتادة

وأنني قلها استحاضة ، وإن رأته فيها ورأت بعدها خمسة ونقطع كان الكن

حبصاً .

(١) ح حرج .

(٢) في الخلاف : فرأت الدم فيها خمسة أيام ورأت فيها ونقطع أو خمسة أيام

بعدها ورأت فيها .

مسألة - ١٩٥ - : اذا كانت عاداتها حمسة أيام، ورأت حمسة أيام فلها، ورأت فيها وفي حمسة معها، كانت الحمسة المعتادة حبصاً ولفافي استحاضة، لانه ليس أن يحصن لحمسة الاحرة من تمام العشرة بأدلى من الحمسة الأولى، فيسعي أن يسقطاً وترجع الى العادة .

وقل الشافعي . يكون الجميع حبصاً سواء على أن أكثر أيام الحيض خمسة عشر يوماً .

وقل أبو حنيفة: يكون العشرة الاحبره حبصاً .

مسألة - ١٩٦ - « ح » : اد اجتمع لامرأة وحده عاده وتمييز، كان الاعتبار بالتمييز دون عاده ، لانه مقدم على العادة . وبه قول جميع أصحاب الشافعي ، لا ابن حبران، وبه قول : لا اعتبار بالعادة دون التمييز، وبه قول « ح » .

مسألة - ١٩٧ - : اد رأت المستأنة في شهر الاول دماً أحمر ، ورأت في الشهر الثاني حمسة أيام دماً أسود يصفه دم الحيض والباقي دماً أحمر ، ورأت في الشهر ثالث دماً مهنماً ، تعمل في الشهر الاول والثاني عدل من لا عاده لها ولا تمسك ، وتحمل لحمسة لايام في الشهر الثاني دم لحص والباقي دم لاستحاضة . وقال الشافعي في شهر لاول والثاني مثل قولنا^(١) ، وقال في شهر ثالث نها ترد الى شهر الثاني ، وهو حمسة أيام سواء على أن العادة تثبت بشهر واحد، وقد دللنا على خلاف ذلك .

مسألة - ١٩٨ - « ح » : ساسية لايام حبصها أو لوقتتها ولا تميز لها تترك الصوم وللصلاة في كل شهر سعة أيام وتغتسل وتصلّي وتصرم^(٢) فيما بعد ولاقضاء عليها في صوم ولا صلاة .

(١) م : مثل ما قلنا .

(٢) م ، د : بسقط « تصرم »

والشافعي فيه قولان : أحدهما أنها تترك الصوم والصلاة يوماً وليلة وتصلي الباقي وتصوم .

والثاني : مثل قولنا لأنه قال . نقضي الصوم ، لأنهم قالوا تصوم شهر رمضان ثم نقضي ، منهم من قال : نقضي خمسة عشر يوماً ، ومنهم من قال : سبعة عشر يوماً .

مسألة - ١٩٩ - «ح» : إذا رأت دماً ثلاثة أيام ، وبعد ذلك يوماً وليلة نقاءاً ويوماً وليلة دماً إلى تمام العشرة أيام وانقطع دونهما كل الكل حبصاً ، وبه قال أبو حنيفة ، وهو الاظهر من مذهب الشافعي .

وله قول آخر ، وهو أنه تلفق لأيام التي ترى فيها الدم فيكون حبصاً وما ترى فيها [نقاء] ^(١) فهو طهر .

مسألة - ٢٠٠ - «ح» : أكثر النفاس عشرة أيام ، وما زاد عليه حكمه حكم الاستحاضة . وفي أصحابنا من قال : ثمانية عشر يوماً .

وقال الشافعي أكثره ستون يوماً وبه قال مالك ، وأبو ثور ، وداود ، وعطاء ، والشافعي .

وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ^(٢) : أربعون يوماً . وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري خمسون يوماً . وذهب الليث بن سعد إلى أنه سبعون يوماً .

مسألة - ٢٠١ - «ج» : ليس لأقل النفاس حد ، ويجوز أن يكون ساعة ، وبه قال الشافعي وأصحابه ، وكافة الفقهاء .

وقال أبو يوسف : أنه أحد عشر يوماً ، لأن أقل النفاس يجب أن يريد على

(١) ليس في د و ح .

(٢) د : أبو عبيدة .

أكثر الحيض .

مسألة - ٢٠٢ - « ح » : اذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم أصلاً، أولم يحرح أكثر من الماء لايجب عليها الغسل، وهو أحد قولي الشافعي، وأنه قول آخر: أنه يجب الغسل لخروج الولد .

مسألة - ٢٠٣ - « ح » : اذا راد على أكثر النفاس - وهو عشرة أيام عندنا، وعدد الشافعي سنون يوماً - كان مراد على العشرة أيام استحاضة . و«لش» فيما زاد على الستين قولان: أحدهما أن ترد الى مادونها، فإكانت مبرة رجعت الى التمييز، وإكانت معتادة لانميز لها ترد الى العادة .

وإكانت متدأة ففيها قولان :

أحدهما : ترد الى أقل النفاس وهو ساعة وتقضي الصلوات .

والثاني: ترد الى غالب عادة النساء وتقضي ما راد عليها .

وقال المرني لا ترد الى مادون لستين ويكون الجميع نفاساً .

مسألة - ٢٠٤ - : الدم الذي يخرج قبل الولادة لأحلاف أنه ليس نفاساً ، وما حرح بعده لأحلاف في كونه نفاساً ، وما يخرج معه عندنا يكون نفاساً ، لأن اسم النفاس يتناول له، لأنه دم قد حرح بحروجه الولد .

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك، فقال أبو إسحاق المروري وأبو العباس

ابن القاص^(١) مثل ما قلناه، ومهم من قال: أنه ليس بنفاس .

مسألة - ٢٠٥ - : الدم الذي يخرج قبل الولادة ليس بحيض عندنا، لأجماع

المرقة على أن الحمل المستبين حملها لانحيض ، وإنما اختلفوا في حيضها قبل أن يستبين الحمل ، وهذا بعد الاستبانة .

(١) م هكذا في طبقات الشافعية ج ٢ ص ١٠٣ . وفيات الاعيان ج ١ ص ٥١ وفي

ولاصحاب الشافعي فيه قولان : منهم من قل : انه حيض ، ومنهم من قال : استحاضة .

مسألة - ٢٠٦ - : اذا ولدت ولدين ورأت لدم عقيهما ، اعتبرت النفاس من الاول و آخره من الثاني . لان كل واحد من لدمين يستحق الاسم بأنه نفاس ، فعدون من الاول وستوفى أيام نفاس من الاخير ، لتناول لاسم لهما ، وبه قال أواسحاق الضروري وأبو طيب القاري . ومنهم من يعتبر من الثاني .
وقل أو نفاس من خاص : يكون أول نفاس من الولادة الاولى ، واخيره من الولادة الاخرية .

ثم قل . وفي لسألة ثلاثة أوجه : أحدها هذا ، والثاني أنه من الاول ، والثالث أنه من الثاني .

وقل « ح » وأبو يوسف : يكون النفاس من الولد الاول كما قلناه ، إلا أنها قالوا . ان كان بين الولدين أربعون يوماً لم يكن لموجود عقيب الولد الثاني نفاساً .
مسألة - ٢٠٧ - : اذا رأت الدم ساعة ثم انقطع نسعه أيام ثم رأت يوماً وبيلة كان ذلك كله نفاساً .

ولشافعي فيه قولان : أحدهما مثل ما قلناه ، والثاني أنه تلقى لأنه اعتبر في ذلك خمسة عشر يوماً ، لأنه أقل تطهر عنه .

وذكرت ساعة دم نفاس ، ثم انقطع عشرة أيام ، ثم رأت ثلاثة أيام ، فانه يكون من الحيض ، لما قدمناه من أن أكثر أيام النفاس عشرة أيام ، فادشت ذلك وقد نقصت عشرة . فيبقي أن يكون أيام نفاس قد مضت ، وحكما يكونه حصاً لأنه قد مضى بعد نفاس أقل التطهر وهو عشرة أيام .

وتم اعتبار التطهر بين الحيض ونفاس فالاخلاف فيه ، والاحبار الواردة في

ذلك عامة في الحيض والنفس .

ولله في قولان : أحدهما ، مثل مقساه ، و كذا في أن يكون الثاني والاول نفساً . واما بينهما قولان : أحدهما : طهر ، والثاني : تنق وقال أبو حنيفة . يكون الثمان وما بينهما نفساً .

مسألة - ٢٠٨ - « ح » : المستحاضة ومن به سلس لمول يحب عليه تحديد الوضوء عند كل صلاة فريضة ، ولا يجوز لهما أن يجعلا بوضوء واحد بين صلاتي فرض ، هذا إذا كان الدم لا ينقب الكرسف .

وقد ثبت للكرسف ولم يسل ، كان عليها غسل لصلاة الفجر ، وتحديد الوضوء عند كل صلاة فيما بعد ، وإن سلس الدم على الكرسف كان عليها ثلاثة غسل في يوم وليلة غسل لصلاة الفجر والعصر تجمع بينهما ، وغسل للعرب و نساء لاحتة تجمع بهما ، وغسل صلاة الفجر وصلاة الليل ، تؤخر صلاة الليل في قرب طوع الفجر وتصلى الفجر بها .

وقال شافعي . يحدد بوضوء عند كل صلاة ولا تجمع من فرضين بدهارة وحده وله يعرف الغسل ، وقد ثبت داود .

وقال « ح » : تقوماً لوقت كل صلاة ، ويجوز لها أن تجمع بين صوت كثيرة فريضة في وقت واحد . [وقال] « هـ » ، وريضة ، وداود : لاستحاضة ليس يحدث ولا يوجب الوضوء ،

مسألة - ٢٠٩ - « د » : إذا انقطع دم لاستحاضة^٢ وهي في الصلاة ، وحب عيها أن تستحي في صلاتها ، ولا يحب عيها استشفاه ، لأن يحاب الخروج من الصلاة

(١) ليس في ح .

(٢) م : المستحاضة .

عليها يحتاج الى دليل ، ولا دليل على ذلك .

وقال ابن سريج^(١) : فيه وجهان : أحدهما مثل ماقلناه ، والآخر : يجب عليها استشاف الصلاة ، وبه قال « ج » .

مسألة - ٢١٠ - : اذا كان دمها متصلاً فتوضأت ، ثم انقطع الدم قبل أن تدخل في الصلاة ، وجب عليها تجديد الوضوء ، فان لم تفعل وصلت ثم عاد الدم لم تصح صلاتها وكان عليها الاعادة ، سواء عاد الدم في الصلاة أو بعد الفراغ منها .
وانما قل ذلك لان الدم اذا كان سائلاً فهو حدث ، وانما رخص لها أن تصلي مع الحدث اذا توضأت ، ومنى توضأت ، وانقطع دمها كان الحدث باقياً ، فوجب عليها أن تجدد الوضوء .

وأيضاً اذا اعادت الوضوء كانت صلاتها ماضية بالاحصاء ، واذا لم تعد فليس على صحتها دليل .

وقال ابن سريج : ان عاد قبل الفراغ من الصلاة فبطل وجهان : أحدهما : يبطل صلاتها ، وهو الصحيح عندهم ، والثاني أنها لا تبطل .

مسألة - ٢١١ - : اذا توضأت المستحاضة في أول الوقت وصلت في آخر الوقت لم تجزها تلك الصلاة ، لانه يجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة .
وقال ابن سريج : فيه وجهان : أحدهما : يصح صلاتها على كل حال ، والثاني : أنه ان كان تشاغلها بشيء من أسباب الصلاة مثل انتظار جماعة ، أو طلب ما يستر العورة ، أو غير ذلك كانت صلاتها ماضية ، واذا كان^(٢) بغير ذلك لم يجز صلاتها .

مسألة - ٢١٢ - « ج » : اذا كان به جرح لا يندمل ولا ينقطع دمه يجوز أن

(١) د : ابن سريج .

(٢) م : وان كان .

يصلي معه ، وإذ كان الدم سائلا ولا يتقض ^(١) وضوءه .
 وقال « ش » وأصحابه : وهو ^(٢) بمنزلة الامتحاضة يجب شدة لكل صلاة ،
 غير أنهم قالوا : لا يتقض الرضوء ، لأنه غير خارج من السبيلين .

(١) م : د : يتقض .

(٢) ف : د وأصحابه هو .

كتاب الصلاة

(مسائل المواقيت)

مسألة - ١ - « ح » : لا يحوز استباحة الصلاة من دخول وقتها ، وإن قل جميع الفقهاء ، وروى في بعض الروايات عن ابن عباس أنه قل : يحوز استباحة الصلاة من الروول بقل .

مسألة - ٢ - : الدنوك عندما هو الروال ، وإن قل بن عباس ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، ولشامي ، وأصحابه . وروى عن علي وابن مسعود أنهما قالا : الدنوك هو لغروب .

مسألة - ٣ - : دار البت الشمس فقد دخل وقت الظهر ، وإن قال جميع الفقهاء وحكي عن « ك » أنه قل : لا يحوز صلاة حتى يصير العيب مثل الشراك بعد الروول ، وقال : أحب أن يؤثر الظهير بعد الروال مقدار ما يرد الغل در عا .

وعد الذي ذكره « ك » مدحيا في استحباب تقديم الوافل إلى أحد لذي ذكره فإذا صار كذلك بدأ بالفرض^(١) .

مسألة - ٤ - : إذا زالت الشمس ، فقد دخل وقت الظهر ، ويحتص به مقدار ما يصلح فيه أربع ركعات ، ثم [بعد]^١ ذلك مشترك بينه وبين العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، فإذا صار كذلك خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر إلى أن يبقى من النهار مقدار أربع ركعات فيحتص بالعصر^٢ .

وبدل على ذلك أن ما عتراه لا خلاف أنه وقت للصهر^٣ وما رد عليه ليس على كونه وقتاً دليل قوحي لا أحد بالحوط .

وقال قوم آخرون : وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله ، واعتبر بزيادة من موضع زيادة الظل لأمس أصل الشخص ، لا خلاف ، فإذا رد على ذلك رده بسيرة خرج وقت الظهر .

وهو قول لشافعي ، والأوزاعي ، وليث بن سعد ، والثوري ، والحسن بن صالح ابن حي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو ثور ، وأحمد بن حنبل ، إلا أنهم قالوا : لا يدخل وقت العصر إلا بعد أن يخرج وقت الظهر لذي هو أن يصير ظل كل شيء مثله .

وقال قوم : وقت الظهر ممتد من حين الزوال إلى غروب الشمس ، وهو قال طاووس ، وعطاء ، ومالك ، واختاره المرتضى من أصحابنا ، وذهب إليه قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا .

وقال ابن جرير ، وأبو ثور ، والمرعي : إذا صار ظل كل شيء مثله ، فقد دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر إلى أن يمضي من الوقت مقدار ما يصلح أربع ركعات ، ثم يخرج وقت الظهر ويكون باقي النهار إلى غروب الشمس

(١) سقط من ح و د .

(٢) د ويحتص لعصر وهذه العبارة كما شرها له رعيم لطاعتي في دليل

الخلافاً لثلاث ما قبلها وما بعدها .

(٣) م - الظهر .

وقت العصر .

وعن أبي حنيفة ثلاث روايات: أحدها - وهي المشهورة وعليها يباظرون - أن آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه، ثم مابعد ذلك وقت العصر .
وروى أبو يوسف في رواية شاذة أن آخر وقت الظهر دون أن يصير ظل كل شيء مثليه، ولم يحد ذلك المقدار .

وروى الحسن بن زياد [اللؤلؤي]^(١) رواية ثالثة : أن آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله ، كقولنا إلا أنه لا يحمل ما بعد ذلك من وقت العصر ، بل يقول: إن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه، وما يكون بينهما ليس بوقت لواحد من الصلاتين .

مسألة - ه - أول وقت العصر إذا مضى من الزوال مقدار ما يصلّي الظهر أربع ركعات، وآخره إذا صار ظل كل شيء مثليه، وفي أصحابنا من قال: أنه يمتد إلى غروب الشمس، وهو اختيار المرتضى .
وبه قال مالك في إحدى الروايتين، والرواية الأخرى عنه : أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله .

وقال الشافعي وأصحابه: إذا صار ظل كل شيء مثله وزاد عليه أذن زيادة خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر، ثم لا يزال في وقت العصر للمختار إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، فإذا جاوز ذلك خرج الوقت للمختار ويبقى وقت الجواز إلى أن يصير الشمس، وبه قال الأوزاعي، والليث، ومالك، والحسن بن صالح وأبو يوسف، ومحمد .

وقال أبو حنيفة: أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه، وآخره إذا صغرت الشمس .

(١) د، ح : القرطبي . وفي ف كما أثبتنا .

دليما في المسألة: أن ما اعتبرناه مجتمع عليه بين الفرقة المحقة أنه من الوقت وما زاد عليه مختلف في كونه وقتاً للاداء .

مسألة - ٦ - : أول وقت المغرب إذا غابت الشمس ، وآخره إذا غاب الشفق^(١) وهو الحمرة . وفيه قال أبو حنيفة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو بكر بن مدر ، إلا أن أبا حنيفة قال : الشفق هو البياض لكنه كره تأخير المغرب . وقال الشافعي وأصحابه : أن وقت المغرب وقت واحد وهو إذا غابت الشمس وتظهر وستر العورة وأذن وأقم ، فانه يتبدى بالصلاة في هذا الوقت ، فان أحر الابتداء بها عن هذا الوقت ، فقد فاته . وقال أصحابه لا يجيء على مذهبه غير هذا . وبه قال الأوزاعي .

وقال «ك» : وقت المغرب ممتد الى طلوع المجر الثاني كما أن وقت الطاهر ممتد الى المغرب ، وفي أصحابنا من قال بذلك ، ومبهم من قال : انه^(٢) ممتد الى ربع الليل .

وبدل على ما اعتبرناه . أنه مجتمع عليه بين الفرقة المحقة أنه من الوقت وإنما اختلفوا في آخره .

مسألة - ٧ - : الاظهر من مذاهب أصحابنا [وعند الحلبي]^(٣) أن أول وقت العشاء الأخيرة إذا غاب الشفق الذي هو الحمرة . وفي أصحابنا من قال : إذا غابت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين .

ولاحلاف بين الفقهاء أن أول وقت العشاء الأخيرة عيبوبة الشفق ، وإنما اختلفوا في ماهية الشفق^(٤) ، فذهب الشافعي الى أنه الحمرة ، وروي ذلك عن ابن عباس ،

(١) رد في د، ح . وعند الحلبي ليس في ف، م .

(٢) م : ان وقته .

(٣) ليس في ف، م .

(٤) ليس في د : وإنما اختلفوا في ماهية الشفق .

وابن عمر ، وعبيدة بن الصامت ، وأبي هريرة ، وشداد بن أوس ، وبه قال مالك ، والثوري ، ومحمد .

وقال قوم : المشفق هو البياض ، ذهب اليه الاوزاعي ، وأبو حنيفة ، ورؤف ، وهو اختيار المرني .

وذهب أحمد إلى أن وقتها في البلدان عيوبة البياض ، وفي لصحاري غيوبة الحمرة ، لأن النيران تستر فاحتبط تأخير الصلاة إلى عيوبة البياض ليتحقق غيوبة الحمرة .

مسألة - ٨ - : الاظهر من مذهب أصحابنا أن آخر وقت العشاء الآخرة إذا ذهب ثلث الليل ، وقد روي نصف الليل ، وقد روي إلى طلوع الفجر .

وقال الشافعي في الجديد : أن آخر وقتها للمختار إلى ثلث الليل ، وروي ذلك عن عمر ، وأبي هريرة ، وعمر بن عبد العزيز ، وقال في القديم والاملاء : إلى نصف الليل .

هذا وقت لاختيار^(١) ، فأما وقت الضرورة والاجزاء فإنه باق إلى طلوع الفجر [كما قالوا في الظهر والعصر إلى غروب الشمس]^(٢) ، وبه قال الثوري وح وأصحابه .

وقال قوم : وقتها ممتد إلى طلوع الفجر الثاني ، روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وعكرمة وطاوس ومالك ، وقال التحمي : آخر وقتها ربع الليل .

مسألة - ٩ - « ح » : الفجر الثاني هو أول النهار وآخر الليل ، وينقصر به الليل من النهار ، ويحل به الصلاة ، ويحرم به الطعام والشراب على الصائم ، ويكون صلاة الصبح من صلاة النهار ، وبه قال عامة أهل العلم .

(١) مقتط من م ، « وهذا وقت الاختيار » .

(٢) مقتط من م ، وهو مذكور في ف ، ح .

ودعت طائفة الى [أن] ^١أما ين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من الليل ولا من النهار، بل هو زمان منفصل بينهما .

ودعت طائفة الى أن أول النهار هو طلوع الشمس وما قبل ذلك من الليل فيكون صلاة الصبح من صلاة الليل ولا يحرم الطعام والشراب على الصائم الى طلوع الشمس ، ذهب اليه لأعمش وغيره ، وروي ذلك عن حذيفة .

مسألة - ١٠ - أول وقت الفجر لأخلاف فيه أنه حين يطلع الفجر الثاني ، وأما آخر الوقت : فبعد ما أن وقت المختار الى أن يسمر الصبح ووقت المصطر الى طلوع الشمس ، وبه قال الشافعي وجميع أصحابه .

وذهب الاصطخري من أصحابه الى أنه إذا أسفر فأت وقت الصبح ، وقال أبو حنيفة وأصحابه أن الوقت معتد الى طلوع الشمس من غير تفصيل .
وبدل على ما ذهبوا اليه طريقة الاحتياط .

مسألة - ١١ - « ح » : إذا صلى من الفجر ركعة ثم طلمت الشمس ، أو صلى من العصر ركعة وعادت الشمس ، فقد أدرك الصلاة جميعاً في الوقت ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وعامة الفقهاء .

وذهب قوم من أصحابه الى أنه يكون مذكراً لركعة الأولى في وقتها وفي صياح للاحرى في غير الوقت ، وقال المرئسي من أصحابه أنه يكون قاضياً لجميع^(٢) الصلاة .

وبدل على ما اعتبرناه إجماع العروة المحقة ، فإنهم لا يثبتون في أن من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس يكون مؤدياً في الوقت .

(١) سقط من د ، ح .

(٢) : بجميع .

وانما اختلفوا في أن هذا هل هو وقت اضطرار أو اختيار ^(١) فأما أنه وقت الأداء ، فلاحلاف بينهم فيه . وروي عن النبي ﷺ أنه قال : من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، وهذا نص .

مسألة - ١٢ - « ح » : يجوز الأدان قبل طلوع الفجر الآتية بسبعي أن يعاد بعد طلوعه ، وبه قال الشافعي ، لأنه قال : السنة أن يؤذن للعصر قبل طلوع الفجر وأحب أن يعيد بعد طلوعه ، فإن لم يفعل واقتصر على الأول أحرأه ، وبه قال مالك وأهل الحجاز ، والأوزاعي ، وأهل الشام ، وأبو يوسف ، وأحمد ، وإسحاق ، وداود ، وأبو ثور .

وقال قوم : لا يجوز أن يؤذن لصلاة الصبح قبل دخول وقتها كسائر الصلوات ، ذهب إليه الثوري ، و« ح » وأصحابه .

مسألة - ١٣ - : الوقت الأول وقت من لا عدله ولا ضرورة ، والآخر وقت من له عذر أو ضرورة ، وبه قال الشافعي .

وذكر « ش » في الضرورة أربعة أشياء : الهسي إذا بلغ ، والمحتون إذا أفاق ، والحائض والنفساء إذا طهرتا ، والكافر إذا أسلم .

ولاحلاف بين أهل العلم في أن واحداً من هؤلاء الدين ذكرناهم إذا أدرك قبل غروب الشمس مقدار ما يصلي ركعة أنه يلزمه العصر ، وكذلك إذا أدرك قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة يلزمه ^(٢) العشاء الآخرة ، وقبل طلوع الشمس ركعة يلزمه الصبح .

لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد

(١) د : اختيار .

(٢) م : أنه يلزمه .

أدرك العصر ، وكذلك روي عن أئمتنا عليهم السلام .

فأما إذا أدرك أقل من ركعة ، فعندنا أنه لا يجب عليه الصلاة . واختلف قول الشافعي ، فالذي عليه عامة أصحابه أنه إذا أدرك دون الركعة بمقدار تكبيرة الاحرام يلزمه الصلاة ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال المروزي : هو أشهر القولين ، والقول الآخر انه يجب بمقدار ركعة ولا يجب بمادونها .

مسألة - ١٤ - : إذا أدرك بمقدار ما يصلي فيه خمس ركعات قبل الغروب لزمه الصلاتان باختلافه ، وإن لحق^(١) من ذلك ثم يلزمه الظهر عدنا ، وكذلك القول في المغرب والعشاء الآخرة قبل طلوع الفجر .

وللشافعي فيه أربعة أقوال : أحدها : أنه يدرك الظهر بما يدرك به العصر ، وفي العصر قولان : أحدهما : بمقدار ركعة ، والثاني : أقل من ركعة ، والثالث : أنه يدرك الظهر بأدراك ما يصلي فيه ركعة وينطهر ، والرابع : أنه يعتبر أدرك خمس ركعات كما قلناه .

قلنا : والمتنصوص للشافعي في القديم استدرك^(٢) الظاهر بأدراك أربع ركعات والعصر بأدراك ركعة .

وقال « ح » و « ك » : انهم لا يدركون الظهر بأدراك وقت العصر ، ولا المغرب بأدراك وقت العشاء .

مسألة - ١٥ - : إذا أدرك من أول وقت الظهر دون أربع ركعات ، ثم غلب على عقله جنون أو اعماء ، أو حاضت المرأة أو نعت ، لم يلزمه الظهر ، بدلالة اجماع الفرقة على أن من لم يدرك من أول الوقت مقدار ما يؤدي الفرض فيه لم يلزمه إعادته .

(١) م . لحق .

(٢) م ، ف : به يدرك الظهر .

وما روي من أن المعنى عليه يقضى ثلاثة أيام أو يوماً وليلة محمول على الاستحباب،
والى هذا ذهب جميع أصحاب «ش» إلا أبي يحيى البلخي، فانه قال: يجب عليه
صلاة الظهر قياساً على من لحق ركعة من آخر الوقت.

مسألة - ١٦ - : اذا أدرك من أول الوقت مقدار ما يصلي فيه أربع ركعات ثم
جن لزمه قضاءه، وكذا الحائض والنساء والمعنى عليه، وذا لحق مقدار ما
يصلي فيه ثمان ركعات لزمه الظهر والعصر معاً.

وبه قال أبو يحيى البلخي من أصحاب «ش»، ويقتضيه أيضاً مذهب «ك»
ولست أعرف نصه في ذلك. وقال باقي أصحاب الشافعي: لا يلزمه العصر.

مسألة - ١٧ - . اذا أغمي عليه في وقت صلاة، لم يلزمه عاداتها، لأن
القضاء فرض ثان، والاصل براءة الدمة، وان أغمي عليه أياماً سحِبَ له قضاء
يوم وليلة، وروي: ثلاثة أيام.

وقال «ش»: لا يجب عليه القضاء، ولم يذكر الاستحباب. وقال أحمد:
يجب^١ عليه قصوها أجمع كائناً ما كانت وبالعة ما لمعت.

وقال «ح»: ان أغمي عليه في خمس صلوات وجب قضاؤه، وان أغمي
عليه في ست صلوات لا يجب عليه قضاؤه.

مسألة - ١٨ - «ح»: لصلاة تجب بأول الوقت وحوماً موسعاً، والأفضل
تقديمها في أول الوقت. ومن أصحابنا من قال: يجب بأول الوقت وحوماً مضيقاً،
الا أنه متى لم يفعلها لم يؤاخذ به عمواً من الله تعالى.

وقال الشافعي وأصحابه من قولنا، واليه ذهب محمد بن شجاع البلخي من
أصحاب «ح» ويستقر الصلاة في الدمة.

واذا مضى من الوقت مقدار ما يصلي فيه الفريضة متى جن أو مسعه من فعلها

مانع كان عليه القضاء على ما بيناه .

وقال أبو حنيفة : يجب الصلاة بآخر الوقت ، واختلف أصحابه : فمنهم من قال : يجب الصلاة إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار تكبيرة الافتتاح^(١) ، ومنهم من قال : يجب إذا صاق الوقت ولم يبق إلا مقدار ما يصلي صلاة الوقت ، فإذا صلى في أول الوقت اختلف أصحابه : فقال الكرخي : يقع واجبة والصلاة تجب في آخر الوقت ، أو بالدخول فيها في أول الوقت .

ومنهم من قال : إذا صلاها في أول الوقت كانت مراعاة ، فإن بقي على صفة التكليف إلى آخر الوقت أجرأت عليه ، وإن مات أو جن كانت نافلة ، كما يقولون في الركاة قبل حوول الحول^(٢) .

مسألة - ١٩ - « ج » : تقديم^(٣) الصلاة في أول وقتها^(٤) ، أفضل في جميع الصلوات . وفي أصحابنا من قال لا يجوز تأخيرها^(٥) إلا لعذر ، ووافقنا « ش » في جميع الصلوات الآن بشرط^(٦) بها في صلاة الظهر ، بشرط أن يكون الوقت حاراً في بلاد حارة ، وينتظر مجيء قوم إلى الجماعة في مسجد ينتابه الناس . فإذا اجتمعت هذه الشروط فمنهم من قال : التأخير أفضل ، ومنهم من قال : التأخير رخصة ، ولا يجوز عندهم تأخيرها^(٧) مع الإبراد إلى آخر الوقت ، وكذلك قولهم في الجمعة فإن تقديمها أفضل .

(١) د : تكبيرة الاحرام .

(٢) م ، ف : حلول .

(٣) لم يذكر هذه المسألة في ف هـ . بل ذكره في آخر أبواب الاذان .

(٤) د : أول الوقت .

(٥) د : لا يجوز تأخير .

(٦) م ، ف : يرد .

(٧) د : تأخير .

فأما صلاة الصبح ، فإن التغليس فيها أفضل عندما وعند الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ومذهب عمر ، وعثمان ، وعبد الله بن عمر ، وأبي موسى الأشعري وقال «ح» و «د» : الأسأر أفضل ، وانه قال السحمي ، ورووا ^(١) ذلك عن علي وعبد الله بن مسعود .

وأما الطهر فتقدمها أفضل ، فإن كان الحر شديداً ^(٢) جار تأخيرها قليلا رخصة وقد يما مذهب أصحاب ^(٣) «ش» في ذلك ولهم في الجمعة قولان في جوار الأبراد ، وكذلك صلاة العصر تقدمها أفضل ، وانه قال الشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة والثوري : تأخيرها أفضل .

وأما المغرب فتقدمها أفضل للاخلاف . وأما العشاء الاخرة فتقدمها أفضل وانه قال الشافعي في القديم والاملاء ، وانه أكثر روايات أصحابها . وقد رويت رواية بجواز تأخيرها الى ثلث الليل .

وقال أبو إسحاق اختيار الشافعي في الحديث أن تأخيرها أفضل وقال غير أبي إسحاق : هذا القول لا يعرف للشافعي .

(مسائل الاذان والاقامة)

مسألة - ٢٠ - : الاذان عندما ثمانى عشر ^(٤) كلمة ، وفي أصحابها من قال : عشرون كلمة فيجعل التكبير في آخره أربع مرات .

(١) م : د ، ح : رو و .

(٢) م : شديد الاطهار .

(٣) م : مذهب ش .

(٤) م : ثمانى عشرة .

وقال الشافعي: الأذان تسع عشرة ^(١) كلمة هي سائر الصلوات ، وفي المعبر
أحدى وعشرون كلمة. التكبير أربع مرات، والشهادتان ثماني مرات، مع الترجيع
والدعاء إلى الصلاة ، وإلى العلاج ، مرتين مرتين، والتكبير مرتين ، والشهادة
بالتوحيد مرة واحدة، وفي أذان المعبر التثويب مرتين .

وقال أبو حنيفة : لا يستحب الترجيع ، والدقي مثل قول «ش» إلا التثويب ،
فيكون الأذان عنده خمس عشرة كلمة .

وقال «ك» : يستحب الترجيع والتكبير مرتين في أوله مرتان ويكون سبع عشرة
كلمة .

وقال أبو يوسف: لتكبير مرتان والترجيع لا يستحب فيه، فيكون ثلاث عشرة
كلمة .

وقال أحمد بن حنبل: إن رجعا فلأنس هذا حكاة أبو بكر بن المنذر ^(٢)، ولا
خلاف بين أصحابنا أن ما ذكرناه من الأذان وإن اختلفوا في إسناده عليه .

مسألة ٢١ - : الإقامة سبعة عشر فصلا . ومن أصحابنا من قال: إن عددها
اثنا وعشرون فصلا. أثبت مصول الأذان وزاد فيها «قد قامت الصلاة» مرتين .
وقال الشافعي : عدد فصولها أحد عشر فصلا : التكبير مرتين والشهادتان
مرتين ، والدعاء إلى الصلاة والعلاج مرة مرة ، والإقامة مرتين ، والتكبير
والتهليل مرة مرة .

وقال في القديم: الإقامة مرة، ذكره أبو حامد المروزي، والاول هو المشهور
عندهم، وبه قال الأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وهروبة بن الزبير

(١) د : تسعة عشر .

(٢) ح و د . أبو بكر المنذر .

والحسن البصري ^(١) .

وقال أبو حنيفة ، وسبقنا الثوري : الإقامة منى منى مثل الأذان ، ويراد فيها « قد قامت الصلاة » مرتين ، فتكون الإقامة عنده أكثر فصولاً من الأذان ، وهي سبع عشرة ^(٢) كلمة .

وقال داود ومالك : الإقامة عشر كلمات ، ولعل الإقامة مرة واحدة ^(٣) . يدل على مذهبينا إجماع الفرق ، فانهم لا يحتلون في أن ما قلناه من الإقامة وإن اختلفوا فيما زاد عليه .

مسألة - ٢٢ - « ح » : يستحب أن يكون المؤذن على طهارة ، فإن كان محدثاً أو جسماً ، كان الأذان محزياً وإن ترك الفصل . وإن أذن الجنب في المسجد أو في مباركة ^(٤) في المسجد كان عاصياً بلسه في المسجد وإن كان الأذان محزياً ، وبه قال الشافعي . وقال إسحاق : لا يعتد به .

مسألة - ٢٣ - « ح » : يكره الكلام في الإقامة ، ويستحب لمن ^(٥) تكلم أن يستأنفها ، وبه قال الشافعي . وقال الزهري : إذا تكلم أعادها من أولها .

مسألة - ٢٤ - « ح » : يجوز للصبي أن يؤذن للرجال ويصح ذلك ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يعتد بأدائه للبائعين ^(٦) .

مسألة - ٢٥ - « ح » : أواخر فصول الإقامة والأذان ^(٧) موقوفة غير معرفة .

(١) د : الحسن بن البصري .

(٢) د : سبع عشر .

(٣) د : الإقامة واحدة .

(٤) د : في المباركة .

(٥) د : منى تكلم .

(٦) سقط هذه المسألة من ح .

(٧) م ، د ، هـ : الأذان والإقامة .

وقال جميع لفقهاء: يستحب بياد الأعراب فيها .

مسألة - ٢٦ - : إذا أدن ثم ارتد حار لعيره أن ينهي على أدائه ويقيم ، لأن إيجاب الإعادة يحتج إلى دليل ، وأدائه حين كان مسلماً محكوماً بصحته .
وقال شافعي وأصحابه: لا يمتد بذلك وينبغي أن يستأنف من أوله .

مسألة - ٢٧ - « ح » : من فاتته صلاة أو صلوات يستحب له أن يؤذن ويقيم لكن واحداً^(١) منها، فإن قصر في الصلاة الأولى بالآذان^(٢) والاقامة ، وفي الباقي على الإقامة في جميعها، كان أيضاً جائزاً .

وقال أحمد: يؤذن ويقيم لكل صلاة .

واختلف قول الشافعي. فقال في الام: لا يؤذن لها ويقيم لكن واحدة منها، وأما الآذان للصلاة لمعمولة لوقتها^(٣)، وبه قال مالك، والاوراعي وإسحاق. وقال في القديم: يؤذن ويقيم للأولى وحدها، ثم يقيم للتي بعدها، وبه قال داود^(٤) وأبو ثور ، وقال أبو بكر بن المنذر: هذا هو الصحيح .

وقال في الاملاء : ان أمل اجتماع الناس أدن وأقم ، وإن لم يؤمل اجتماع الناس أقام ولم يؤذن .

قال^(٥) أبو إسحاق: ولا^(٦) فرق بين العائنة والمحاصرة على قوله في الاملاء، فإنه ذكرت الصلاة في وقتها وكان في موضع لا يؤمل اجتماع الناس لها لم يستحب الآذان لها واستحب لها الإقامة .

(١) م. د لكل صلاة .

(٢) د. م. الآونة على الآذان .

(٣) م. د - في وقتها .

(٤) م. د: وبه قال د. وفي ف: أحمد .

(٥) د: وقال .

(٦) م - لا فرق .

وأما إذا جمع بين الصلاتين فإن جمع بينهما في وقت الاولى أذن وأقام
للأولى وأقام للثانية ، كما فعل رسول الله ﷺ بعرفة . وإن جمع بينهما في وقت
الثانية كان في الأذان الأفاضل الثلاثة ، لأن الأولى مفعولة في غير وقتها .

مسألة - ٢٨ - « ح » : من جمع بين صلاتين ينبغي أن يؤذن للأولى ويقيم
للثانية سواء كان ذلك في وقت الأولى أو للثانية وفي أي موقع كان .

وقال الشافعي : إذا جمع بينهما في وقت الثانية فبه ثلاثة أقوال : أحدها مثل
ما قلناه ، وهو الذي صححه أصحابه والثاني : لا يؤذن لها لكن يقيم لها ولما بعدها
و الثالث : أن أمل جماعة أذن لها .

وقال أبو حنيفة : لا يؤذن ولا يقيم للعشاء بالمزدلفة ^(١) .

مسألة - ٢٩ - : الأذان والإقامة ستتان مؤكدتان في صلاة الجماعة . وفي
أصحابها من قال : هما واجبتان في صلاة الجماعة .

وقال الشافعي : ستتان مؤكدتان . وقال أبو سعيد الاصطخري من أصحابه :
هما فرض على الكفاية .

ويجب أن يؤذن حتى يظهر الأذان لكل صلاة ، وإن كانت قرية فيجزىء أذان
واحد فيها ، فإن كان مصر فيه محال كثيرة أذن في كل محلة حتى يظهر الأذان في
البلد ، فإن تفق أهل البلد أو أهل القرية ^(٢) على ترك الأذان قولوا حتى يؤذنوا .
وقد باقى الفقهاء ^(٣) ليس هذا مذهب الشافعي وقال داود : هما واجبتان ^(٤) ولا يعيد
الصلاة بتركهما ، وقد الأوراعي : يعيد الصلاة إن نسي الإقامة .

(١) إلا بالمزدلفة ، ح : المزدلفة .

(٢) م ، د : أو القرية .

(٣) م ، ف : هاتئ أصحابه .

(٤) م ، ف : واجبتان .

مسألة - ٣٠ - : اذا سمع المؤذن يؤذن يستحب للسامع أن يقول مثل ما يقوله (١) ، الا أن يكون في حالة الصلاة (٢) سواء كانت فريضة أو نافلة ، وبه قال الشافعي . وقال مالك : اذا كانت مكتوبة فلا يقوله وان كانت نافلة يقول مثل قوله في التكبير و تشهد ، وبه قال الليث بن سعد الا أنه قال : ويقوله في موضع « حي على الصلاة » « لا قوة الا بالله » (٣) .

ويدل على جواز استجابته خارج الصلاة اجماع العروة ، واستصحاب ذلك في حال الصلاة يحتاج الى دليل ، الا أنه متى قال ذلك في الصلاة لا يحكم بطلانها لانه (٤) يجوز عند الدعاء في حلال الصلاة .

مسألة - ٣١ - : لا يستحب التثويب في خلال الاذان ولا بعد الفراغ منه ، وهو قول « الصلاة غير من النوم » في جميع الصلاة (٥) .

وللشافعي في خلال الاذان قولان : أحدهما أنه منون في صلاة الفجر دون غيرها ، والثاني أنه مكروه مثل منقلب ، كرهه في الام .

وقال : أكرهه لأن أنا محذورة لم يذكره ولو كان مستوياً لذكره أبو محذورة لانه مؤذن النبي ﷺ مع ذكره لسائر فصول الاذان . واستحبه في مختصر البوطي .

وقال أبو اسحاق : فيه قولان ، والأصح الاخذ بالزيادة ، وبه قال مالك وسفيان : وأحمد ، واسحاق .

وقال محمد بن الحسن في الجامع الصغير : كان التثويب الاول بين الاذان

(١) م : مثل ذلك .

(٢) م ، د ، ف : في حال الصلاة .

(٣) م ، د ، ف : لاحول ولا قوة .

(٤) م ، د ، ف : لأن عند .

(٥) ف : الصلوات .

والاقامة « الصلاة خير من النوم » ثم أحدث الناس بالكوفة « حي على الصلاة ، حي على الصلاة » وهو حسن .

واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الطحاوي في اختلاف^(١) الفقهاء مثل قول الشافعي، وقال أبو بكر الرازي: الثنوب ليس من الأذان ، وأما بعد الأذان وقلى الإقامة ، فقد كرهه الشافعي وأصحابه . وسذكر ذلك ، ومهم قال : يقول « حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح »^(٢) .

مسألة - ٣٢ - « ح »: الثنوب في أذان العشاء الأخيرة بدعة، وبه قال جميع الفقهاء إلا أنهم قالوا : ليس بمستحب .

وقال الحسن بن صالح بن حي: إنه مستحب .

مسألة - ٣٣ - « ح »: لا يستحب الترجيع في الأذان . وهو تكرار الشهادتين مرتين أخريين^(٣)، وبه قال أوجيهة .

وقال الشافعي : يستحب ذلك في جميع الصلوات يقول « أشهد أن لا إله إلا الله » مرتين « أشهد أن محمداً رسول الله » مرتين بحذف بذلك صوته^(٤) ثم يرجع ويرفع صوته ويقول ذلك مرتين .

مسألة - ٣٤ - « ح »: يكره أن يقول بين الأذان والإقامة « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » ، وبه قال الشافعي .

وقال محمد بن الحسن: كان لثنوب الأول « الصلاة خير من النوم » مرتين بين الأذان والإقامة ، ثم أحدث الناس بالكوفة « حي على الصلاة ، حي على

(١) ح: في خلاف .

(٢) د، ف: حي على الصلاة حي على الفلاح .

(٣) ح: آخريين .

(٤) د ، سقط منه « صوته » .

الفلاح « مرتين بينهما ، وهو حسن .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة يقول بعد الاذان « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » بقدر ما يقرأ عشر آيات^(١).

مسألة - ٣٥ - « ح » : الاذان لا يختص بمن كان في قiel مخصوص ، بل كل نفر^(٢) كان على ظهر لاسلام والعدالة يحوز أن يكون مؤدأ .

وقال لشافعي : أحب أن يكون من ولد من جعل النبي ﷺ فيهم الاذن مثل أبي معنورة وسعد القرط ، فان افترضوا جعل في المسلمين .

مسألة - ٣٦ - « ح » : لابس أن يؤذن اثنان واحد بعد الآخر ، وان أيا بذلك موضعاً واحداً كان أفضل ، ولا يسمي أن يزداد على ذلك ، [لاجماع الفرقة على مارووه من أن الاذان الثالثة بدعة فذل ذلك على جواز الاثنى والمنع عما راد على ذلك]^(٣).

وقال لشافعي : المستحب أن يؤذن واحد بعد الآخر ، ويجوز أن يكونوا أكثر من اثنين ، فان كثروا وخيف هوات أول الوقت قطع الامام بينهم الاذان وصلى .

مسألة - ٣٧ - : المؤذن لا يجوز أحد الاخرة على الاذان ، فان أعطى لامام شيئاً من مال المصالح المؤذن كان جائزاً .

وقال الشافعي : يجوز أحد الاجرة على الاذان ، وبه قال مالك وقال أبو حنيفة : لا يجوز أحد الاجرة عليه ويجوز أحد الرزق ، وبه قال الاوزاعي .

مسألة - ٣٨ - « ح » : ليس بمسؤول أن يؤذن الانسان ويدور في الاذان

(١) د : عشر مرات .

(٢) ٢ ، د : بل كل من كان .

(٣) ح : سقط منها ما بين المعقوفين .

وفي المثدنة^(١) ولا في موضعه ، لأجماع العروة على^(٢) أن استقبال القبلة بالأذان مستحب وذلك يمنع من الدوران .

وقال الشافعي مثل قولنا ، وعند أبي حنيفة يستحب ذلك .

مسألة ٣٩ - « ح » : يجوز أن يؤدى واحد وقيم آخر ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه
وقال الشافعي : الأفضل أن يقولاهما^(٣) واحد .

(مسائل القبلة)

مسألة - ٤٠ - « ح » : الكعبة قبله لمن كان في المسجد لحرام ، والمسجد قبله لمن كان في الحرم^(٤) ، والحرم قبله لمن كان خارجاً عنه .
وحالف باقي الفقهاء في ذلك وقالوا : القبلة لكعبة لا غير . ثم احتلوا : فمنهم من قل : كلف الناس التوجه الى عين الكعبة ، ومنهم من قال الى الجهة التي فيها الكعبة ، وكلا القولين لأصحاب الشافعي . وقال أبو حنيفة : كلف الى^(٥) الجهة التي فيها الكعبة .

مسألة - ٤١ - « ح » : على المصلي الى قبله أهل العرق أن يتيسر قبلاً ، ولم يعرف ذلك أحد من الفقهاء إلا ما حكاه أبو يوسف في كتاب الروال أن حماد بن زيد قال يقول : ينبغي أن يتيسر عبدنا بالبصرة .

(١) كذا في جميع النسخ .

(٢) قال على عليه السلام .

(٣) م ، د ، هـ : أن يتولاهما .

(٤) د - سقط منها والمسجد قبله لمن كان في الحرم .

(٥) م ، د ، هـ : سقط منها « الى » .

مسألة - ٤٢ - : المتنفل في حال السفر يجوز له أن يصلي على الراحلة وفي حال لمشي ويتوجه إلى القبلة في حال تكبيرة الاحرام ولا يلزمه ^(١) أكثر من ذلك. وقال الشافعي : يلزمه حال تكبيرة الاحرام وحال الركوع والسجود ، ولا يلزمه فيما عداه .

مسألة - ٤٣ - « ج » : يجوز صلاة لناقلة على الراحلة في السفر مع احتياط ^(٢) ، سواء كان السفر طويلاً أو قصيراً ، وبه قال الشافعي ، وقال مالك : لا يجوز ^(٣) إلا في السفر الطويل .

مسألة - ٤٤ - « ح » : يجوز صلاة الناقلة على الراحلة في غير السفر ، وهو مذهب الاصطحري من أصحاب الشافعي وقال باقي أصحابه : لا يجوز .

مسألة - ٤٥ - : من صلى ^(٤) على الراحلة ناقلة لا يلزمه أن يتوجه إلى جهة سيرها بل يتوجه كيف شاء ، لعدم الآية والاحبار .

وقال الشافعي : إذا لم يستقل القبلة ولا جهة سيرها بطأت صلاته .

مسألة - ٤٦ - « ح » : يجوز الفريضة على الراحلة عند الضرورة وقبل جميع الفقهاء : لا يجوز ذلك .

مسألة - ٤٧ - : إذا غلب في طل نفس أن القبلة في جهتين مختلفتين لم يجز لأحدهما الاقتداء بصاحبه ، وبه قال الشافعي وقال أبو ثور : يجوز . وأما قلنا ذلك لطريقة ^(٥) الاحتياط .

(١) م لا يلزمه د - ولا يلزمه

(٢) د ، ف : مع الاحتياط .

(٣) د : يسقط « لا يجوز » .

(٤) د ، ف : إذا صلى م : يسقط لناقلة .

(٥) د الطريق

مسألة - ٤٨ - : الأعمى ومن لا يعرف 'مارات القبله' يجب ^(١) عليهما أن يصليا إلى أربع جهات مع الاحتيار ، ومع الضرورة إلى أي جهة شاءا .
وقال داود : يصليان إلى أي جهة شاءا ولم يفصل .
وقال الشافعي : يرجعان إلى غيرهما وبقلدانه .

وانما قلنا ذلك لانه لم يدل به دليل على وجوب القول من العبر ، وإذا صليا إلى أربع جهات برأت ذمتها بالاجماع ، فأما عند الضرورة فجار لهما أن يرجعا إلى غيرهما ، لانهما مخيران في ذلك وفي غيره ^(٢) من الجهات .

مسألة - ٤٩ - : الأعمى إذا صلى إلى غير القبلة وأصاب في ذلك من غير أن يرجع إلى غيره أو يسمع من الحرة ^(٣) بذلك صحت صلاته . وقال الشافعي : صلاته باطلة .

مسألة - ٥٠ - : من اجتهد في القبلة وصلى إلى واحدة ^(٤) من الجهات ثم بان له أنه ^(٥) صلى إلى غيرها والوقت باق أعاد الصلاة على كل حال ، لاجماع الفرقة ، ولأن الذمة مشغولة بأداء العرض يقين ولم يدل دليل على براءتها والحال ما قلناه ^(٦) ، فالاحتياط يقتضي الاعادة ^(٧) .

وان كان قد حرح الوقت ، فان كان قد استدير القبلة أعاد ، وان كان صلى يمينا أو شمالا فلا إعادة عليه .

(١) م ، د وجب .

(٢) د : غيرهما م - غيرهما .

(٣) م ، د : ف من يخبره بذلك تمت .

(٤) م ، د : إلى واحد .

(٥) م : بانه .

(٦) م : ما وصفناه في الاحتياط .

(٧) م : يقتضي ذلك اعنى الاعادة .

وفي أصحابنا من قال : إذا صلى إلى استدبار القبلة وخرج الوقت لم يعد أيضاً .

وقال الشافعي : أن كان بان له بالاحتياط في الثاني لا يعيد وإن كان قد بان له يفيى مثل أن تطلع الشمس ويعلم أنه صلى إلى مستدير القبلة ففيه قولان : أحدهما - وهو القديم - أنه لا يعيد ، وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، والدرني والثاني أنه يعيد ، نص عليه في الام ، وهو الصحيح عند أصحابه ، ولم يعتبر أحد بقاء الوقت ونقصه .

مسألة - ٥١ - : على الأبوين أن يؤدبا الولد إذا بلغ سبع سنين أو ثمانية ، وعلى وليه أن يعلمه الصلاة والصيام ، وإذا بلغ عشرة^(١) ضربه على ذلك على الولي دون الصبي ، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال مروهم بالصلاة لسبع وأصروهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في الذم والجموع وبه قال الشافعي ، وقال أحمد : يلزم الصبي ذلك .

مسألة - ٥٢ - : الصبي إذا دخل في الصلاة والصوم ثم بلغ في خلال الصلاة أو خلال الصوم بالهار مما لا يفسد الصلاة من كمال خمس عشرة سنة أو الأنات دون الاحتلام الذي بعد الصلاة ينظر فيه .

فإن كان الوقت نافياً أعاد الصلاة من أولها ، لأنه مخاطب بها بعد البلوغ فوجب عليه فعلها وماعل^(٢) قل اللوع لم يكن واجباً عليه [وفعله قبل اللوع لم يكن واجباً]^(٣) ولا يجزى المتلوع من الواجب وإن كان ماضياً لم يكن عليه شيء . وأما لصوم فانه يمسك بقية الهار تأديباً وليس عليه قضاء .

وقال « ش » : لا يجب عليه الاعادة سواء كان الوقت باقياً أو مفضياً واستحب

(١) د: عشرة .

(٢) د: ومعه

(٣) ما بين المسقوفين تكون في ح فقط .

له إعادة الصوم مع بقاء الوقت .

وقد « ح » و « ك » : عليه إعادة الصلاة والصوم جميعاً .

مسألة - ٥٣ - « ح » : صلاة الوسطى هي الصلاة الأولى ، وبه قال زيد بن ثابت وعائشة وقال « ش » : هي صلاة الصبح وبه قال « ك » وحكى « ك » في الموطأ أن ذلك مذهب علي عليه السلام وابن عباس وقال « ح » : هي صلاة العصر .

(مسائل كيفية الصلاة)

مسألة - ٥٤ - : من دخل في الصلاة نية الفل ، ثم نذر في خلالها اتمامها فإنه يجب عليه اتمامها .

وقد أصحاب « ش » : تنطل صلاته ، لأن النذر لا يبعد الإباحة ، وذلك القول يطل الصلاة ، لأنه ليس بتسيح ولا تحميد ولا تكبير ، والذي قالوه صحيح في القول^(١) الآن عندنا يتعد النذر بالقلب كما يتعد بالقول .

مسألة - ٥٥ - : إذا دخل في الصلاة^(٢) ، ثم بوى أنه خارج منها أو بوى أنه سيخرج منها قبل اتمامها ، أو شك هل يخرج منها أو يبتها ، فإن صلاته لا تنطل ، وبه قال « ح » وقال « ش » في الام ونص عليه أن ذلك يطل صلاته ويقتضيه مذهب مالك .

وانما قلنا ذلك ، لأن صلاته^(٣) قد انعقدت بإحلاف وإطالها بحيث إلى دليل ، وليس في الشرع ما يدل عليه .

(١) ح: صحيح القول .

(٢) ٢، د، ف: في صلاته .

(٣) د: لأن الصلاة .

قال الشيخ رحمه الله : ويقوى في نفسي أنها تبطل ، لأن من شرط الصلاة استدامة حكم النية ، وهذا لم يستدعها .

وأبصاراً بقول النبي ﷺ : الأعمال بالنيات . وقول الرضا عليه السلام : لا عمل الا بالنية يدل على ذلك ، لأن هذا عمل بغير نية .

مسألة - ٥٦ - : محل النية القلب دون اللسان ، ولا يستحب الجمع بينهما لأن النية هي الإرادة التي تؤثر على وقوع^(١) العمل على وجه دون وجه وبها يقع الفعل عادة .

واما سميت نية ، لمقارنتها العمل وحلولها في القلب ، فاذا ثبت ذلك ، فمن أوجب التلطف بها أو استحب ذلك ، كان عليه الدليل والشرع خال من ذلك . وقال أكثر أصحاب « ش » ان محلها القلب ، ويستحب أن يضاف الى ذلك التلطف وقال بعض أصحابه : يحب التلطف بها وحطأه أكثر أصحابه .

مسألة - ٥٧ - : يجب أن ينوي لصلاة الظهر مثلاً أنيت بها^(٢) ظهراً فريضة مؤداة على طريق الابتداء دون القضاء .

وقال أبو اسحاق المروزي : يجب أن ينوي بها ظهراً فريضة . وقال أبو علي ابن أبي هريرة : يكفي أن ينوي بها^(٣) صلاة الظهر ، لأن صلاة الظهر لا تكون الا فريضاً .

وقال بعض أصحاب « ش » يجب أن ينويها حاضرة مع ما تقدم من الاوصاف^(٤) دون القائمة ، ويدل على ما قلناه أنه اذا نوى جميع ما قلناه ، فلا خلاف أن صلواته

(١) ٢، ١٥ ف: في وقوع .

(٢) ٢، ١٥ ف: كونها .

(٣) ٢، ١٥ ف: بحدوث « بها » .

(٤) ٤: ح: مع تقدم الاوصاف .

صحيحة ، وإن أحل شيء من ذلك لم يدل دليل على براءة دمه .

مسألة - ٥٨ - « ح » : من فاته صلاة من خمس^(١) ولا تنمير له وجب عليه أن يصلي أربع ركعات نية الظهر أو العصر أو لعشاء الأحره وثلاث ركعات بنية المغرب وركعتين بنية الصبح .

وقال المزني: يكفي أن يصلي أربع ركعات يحل في الثانية والثالثة والرابعة وقال باقي أصحاب « ش » والنقهاء : أنه يجب عليه أن يصلي خمس صلوات .

مسألة - ٥٩ - « ح » : من دخل في صلاة مية ، ثم ذكر أن عليه صلاة فائنة وهو في أول الوقت وقبل تصديق وقت الحاضرة عدل بيته إلى العائنه ، ثم استأنف الحاضرة ، فإن تصديق وقت الحاضرة تم الحاضرة ، ثم قضى لعائنه .

وقال أصحاب « ش » من دخل بصلاة ، ثم انصرف^(٢) بيته إلى صلاة غيرها أو إلى الخروج منها وإن لم يخرج^(٣) فسدت صلاته . وقال روح^(٤) لا تنال^(٥) صلاته .

مسألة - ٦٠ - « ح » : إذا دخل في الظهر^(٦) ، ثم انتقل نيته إلى العصر ، فإن كان إلى عصر فاتت كان جائزاً على ما قلناه في المسألة الأولى ، وإن كانت إلى العصر الذي بعده لم يصح ، وإن صرف النية عن العرض إلى التطوع لم يجره^(٧) عن واحد منها .

وقال « ش » : في صرف النية عن الظهر إلى العصر لا يصح حتى كل حال ،

(١) د. فاته. م. د. ف. من الخمس .

(٢) د. م. د. في صلاة بنية ، ثم صرف

(٣) ح: بهدف « وإن لم يخرج » .

(٤) ح: لا تنال .

(٥) م : بإضافة بنية الظهر ثم نقل نيته وكذا ف. د .

(٦) د. لم يجر .

وتبطل الصلاتان معاً الأولى تبطل لنقل^(١) النية عنها ، والثانية تبطل لانه لم يستفتحها بيته .

وفي نقلها عن القربة الى التطوع قولان : أحدهما أن التطوع لا يصح ولا المفروض ، والثاني يصح التثفل^(٢) دون الفرص .

وبدل على ما قسناه من فساد نقلها الى العصر الذي بعده أنه لم يحضر وقته [فلا يصح نية أدائه وانما قلنا انه لم يحضر وقته]^(٣) لانه مرتب على الظهر على كل حال ، سواء كان في أول الوقت أو آخره الى أن يتصيق وقت العصر ودائبت ذلك فلا يصح أداء العصر قبل دخول وقته .

فأما نقل النية الى النافلة ، فانما قلنا لا يحري ، لان الصلاة اما تصح على ما استفتح أولاً عليه ، وانما يحرح عن حكم ما تقدم بدليل ، والا فالاصل^(٤) ما قلناه .

روى ذلك يونس عن معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلاة المكتوبة فسها وظل^(٥) أنها نافلة أوقام في النافلة فطن أنها مكتوبة فقال هي على ما افتتحت^(٦) الصلاة عليه .

مسألة - ٦١ - : وقت النية مع تكبيرة الافتتاح لا يجوز تأخيرها عنه ولا تقديمها عليه ، فان قدمها ولم يستدعها لم يحزه . وان قدمها واستدامها ، كان ذلك

(١) ح: ثقی .

(٢) م، د: لنقل .

(٣) سقط ما بين المعقوفين من ح .

(٤) م: فالأصل

(٥) د: لمكتوبة فيها ظل ، م : المكتوبة فطن .

(٦) م: افتتح .

جائزاً ، لأنها اذا قرئت صحت الصلاة بلا حلاف ، واداً تقدمت لم يقدّم دليل على صحتها وبه قال « ش » .

وقال « ح » : اد قدمها على الاحرام برمان يسبر ولم يقطع بينهما فعل أحقره^(١) ذكره أبو بكر الرازي ، وذكر الطحاوي أن مذهبه مذهب الشافعي .
وقال داود : يجب أن ينوي قل التكبير ويحرم عقبيه .

مسألة - ٦٢ - : لا يجوز في تكبيرة الافتتاح الا قول « الله أكبر » مع القدرة بدلالة طريقة^(٢) لاحتياط ، وبه قال « ك » ومحمد بن الحسن .

وقال « ش » : يجوز أيضاً « الله الاكبر » وقال سفيان الثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود مثل قول « ش » .

وقال « ح » : تعتقد بكل اسم من أسماء الله تعالى على وجه التعظيم ، مثل قوله الله العظيم الله الحليل وما أشبه ذلك .

وقال أصحاب « ح » : لا تعتقد الصلاة اد أتى باسمه على وجه الداء مثل قوله بالله وألهم وأسعفر ، الله ، وبه قال الحمفي .

وقال أنويوسف : تعتقد بلفظ التكبير حتى اد قال « الله الكبير » تعتدت به الصلاة ، ولا تعتقد بما ليس بلفظ التكبير .

مسألة - ٦٣ - « ج » : من لحق الإمام وقد ركع وحب عليه أن يكبر تكبيرة الافتتاح ، ثم يكبر تكبيرة الركوع ، فان لم يتمكن اقتصر على تكبيرة الافتتاح .
وقال « ش » : لا بد من تكبيرتين^(٣) على كل حال في ثرائص ، وفي المناقلة قولان .
مسألة - ٦٤ - : الترتيب واجب في الشهادتين في حال التشهد ، لقوله عليه السلام

(١) د اجزأته

(٢) م : طريق .

(٣) ح : من تكبير .

صوا كما رأيت مني أصلي . ومعلوم أنه رتب الشهادتين . وقال جميع الفقهاء :
ليس بواجب .

مسألة - ٦٥ - « ح » : يستحب عندما افتتاح^(١) الصلاة بسبع تكبيرات وفي
مواضع مخصوصة من النوافل ، ولم يوافقا [على ذلك] أحد من الفقهاء .
مسألة - ٦٦ - : من عرف العربية وغيرها من اللغات ، لم يحز^(٢) أن يستفتح
الصلاة بالألمانية ، لقوله ﷺ : مفتاح الصلاة التكبير . ولا يسمى ذلك تكبيراً بعبر
العربية ، وبه قال « ش » وأبو يوسف ومحمد .

وقال « ح » : يحوز له أن يكرر بعبر العربية وإن كان يحسبها .
مسألة - ٦٧ - : لا يكون^(٣) إلا خلا في الصلاة إلا بأكمل التكبير ، وهو أول
الصلاة وآخرها التسليم^(٤) . وبه قال « ك » و« ش » .
وقال أصحاب « ح » . التكبير ليس من الصلاة ، وإنما الصلاة ما بعده
تكبيرة الافتتاح .

وبدل على مذهب قول النبي ﷺ . تحريمها التكبير فجعل^(٥) من الصلاة .
وقوله ﷺ : إن صلاتنا هذه لا يضح^(٦) فيها شيء من كلام الناس إنما هي التكبير
والتسبيح وقراءة القرآن فجعل التكبير من الصلاة .

(١) م ، د ، و ، استفتح .

(٢) سقط من ح .

(٣) م ، و : لم يحزله .

(٤) م : لا يكون لمصلي

(٥) د : يحذف « التسليم » .

(٦) د : بعد .

(٧) م ، و : فيحذف .

(٨) م ، د ، و : لا يضح .

مسألة - ٦٨ - « ح » : ليس من المسنون أن يقول الإمام بعد فراغ المقيم استروا رحمكم الله، ولا أن يلتفت يميناً وشمالاً، ويسقي أن يقوم الإمام والمأموم إذا قيل قد قامت الصلاة .

وقال « ش » : إن ذلك مسنون ويقوم الإمام والمأموم^(١) إذا فرغ المقيم من الإقامة ، وبه قال « ك » وأبو يوسف و « د » و « ق » .

قال أبو بكر من المدر : وعلى هذا أهل الحرمين ، قال : وصلى عمر فأمر قوماً بتسوية الصفوف ، فإذا وجعوا إليه كبر .

وقال « ح » و « ر » : إذا قال المؤذن حي على الصلاة قاموا إلى الصف ، فإذا قال : قد قامت الصلاة كبر الإمام وكبر القوم .

مسألة - ٦٩ - : لا ينبغي أن يكبر المأموم إلا بعد أن يكبر الإمام ويفرغ منه بدلالة طريقة الاحتياط ، وبه قال « ش » و « ك » وأبو يوسف .

وقال « ح » و « ر » ومحمد : يجوز أن يكبروا مع تكبيرة الإمام، ويجوز أن يكبروا بعد فراغه .

مسألة - ٧٠ - : إذا صلى مفرداً بعض الصلاة ، ثم أقيمت الصلاة تممها ركعتين وسلام واستأنف مع الإمام أو يقطعها ، ويستأنف^(٢) مع الإمام .

و « للش » فيه قولان : أحدهما يستأنف ، والآخر يئتي على ما هو عليه . ويدل على ما ذهبنا إليه طريقة الاحتياط .

مسألة - ٧١ - « ح » : يستحب رفع اليدين مع كل تكبيرة، وآكدها تكبيرة الافتتاح .

وقال « ش » : يرفع يديه عند ثلاث تكبيرات ، ولا يرفعهما في غيرها وهي

(١) م ، ق المأمومون .

(٢) د : استأنف .

تكبيرة^١ الافتتاح وتكبيرة الركوع وعد رفع الرأس من الركوع .
 وبه قال في لصحابة أبو بكر وعبد الله بن الزبير وابن عمر وابن عباس وأسد
 وأبو سعيد الخدري، وفي التابعين الحسن البصري وعطاء ومجاهد والقاسم بن محمد
 ابن أبي بكر، وفي الفقهاء عطاء وأهل مكة وأهل المدينة وأهل الشام ومصر والأوراعي
 والليث و«د» و«ق» و«ر» .

وقال «ح» وسفيان وابن أبي ليلى : يرفعهما عند تكبيرة الافتتاح ولا يهود ،
 وعن «ك» روايتان أحدهما مثل قول «ش» والآخر مثل قول «ح» .

مسألة - ٧٢ - «ح» : ينبغي أن يرفع يديه^(٢) إلى حذاء شحمتي أذنيه . وقال
 «ش» : يرفعهما إلى حذاء المنكبين . وقال «ح» : إلى حذاء الأذنين وبه قال «ر» .
 مسألة - ٧٣ - «ح» : يستحب أن يكون مضموم الأصابع إذا رفع يديه
 بالتكبير وقال «ش» : يستحب أن ينشرها .

مسألة - ٧٤ - «ح» : لا يجوز أن يصنع اليمين على الشمال ، ولا الشمال على
 اليمين في الصلاة ، لا فوق السر ولا تحتها .

وقال «ش» و«ح» و«ر» و«د» و«ق» وأبو ثور وداود : إن وضع اليمين
 على الشمال مستنون ومستحب إلا أن الشافعي قال فوق السرة و«ح» قال تحت
 السرة .

وعن «ك» روايتان أحدهما مثل «ش» وروى عنه عبد الرحمن بن القاسم
 أنه ينبغي أن يرسل يديه وروى عنه أنه يفعل ذلك في صلاة النافلة إذا طالت وإن
 لم تطل لم يفعل فيها ولا في العرض .

(١) م د ق ي حذف «وهي»

(٢) م يده .

وقال الليث بن سعد: إن أعبى فعل ، والأول^(١) يفعل .

مسألة - ٧٥ - « ح » : المستحب عندنا عند أداء كل^(٢) فريضة أن يكرر سبع تكبيرات بكرر ثلاثاً ، ويقول : اللهم أنت الملك الحق « إلى آخره » ويكرر اثنين^(٣) ويقول لبيك وسعديك « إلى آخره » ويكرر اثنين ويقول وجهت وجهي إلى قوله وأنا من المسلمين .

وقال « ح » : يقول بعد تكبيرة الافتتاح سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وبه قال « ر » « د » « ع » و « د » .

وقال « ك » : ليس التوجه في الصلاة بواجب على الناس والواجب عليهم التكبير والقراءة ، وكان ابن القصار يقول : ولا هو بمسنون بعد التكبير عنده ، ووفقاً « ش » في استحباب هذه الأدعية ، ولم يعرف الفصل بينهما بالتكبيرات .

مسألة - ٧٦ - « ح » : يستحب أن يتعوذ قبل القراءة ، وبه قال « ح » و « ر » و « ع » و « ش » و « د » و « ق » .

وقال « ك » : لا يتعوذ في المكتوبة ويتعوذ في قيام شهر رمضان إذا قرأ ، وحكى أبو بكر بن أبي^(٤) داود في شريعة القاري عن إبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين أنهما كانا يتعوذان بعد القراءة .

مسألة - ٧٧ - : كفية التعوذ أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قبل القراءة ، لأنه لفظ القرآن قال الله تعالى « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من

(١) م ، د و ن ثم يعي .

(٢) م : عند كل .

(٣) م ، د ، ف : تكبيرتين « وكذا في التالي » .

(٤) ح : يحذف « أي » .

الشیطان الرحیم»^(١) وبه قال «ش» في الام، وهو مذهب «ح» .
وقال «ر»^(٢) في جامعه: أعوذ بالله من الشیطان الرحیم ان الله هو السميع العليم .

وقال الحسن بن صالح بن حي يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشیطان الرحیم، وروي ذلك عن محمد بن سيرين .
وقال «ك» : لا يتعوذ الا في قیام رمضان ويتعوذ بعد القراءة ، وبه قال أبو هريرة .

مسألة - ٧٨ - : التعوذ مستحب في أول ركعة دون ماعداها، لان ذلك مجمع عليه وتكراره في كل ركعة يحتاج الى دلیل ولا دلیل عليه .
وقال «ش» : فيه قولان أحدهما كما قلناه ، والثاني أنه في كل ركعة اذا أراد القراءة، وعلى الاول أكثر أصحابه .

مسألة - ٧٩ - «ح» : التعوذ يسره في جميع الصلوات، و«لش» فيه قولان أحدهما ما قلناه، والآخر أنه يجهر فيه^(٣) فيه بالقراءة .

مسألة - ٨٠ - «ح» : القراءة شرط في صحة الصلاة ، وبه قال جميع الفقهاء لا ما حكى عن الحسن بن صالح بن حي أنه قال: ليست شرطاً في صحة الصلاة .

مسألة - ٨١ - «ج» : قراءة فاتحة الكتاب واجبة في الصلاة، وبه قال «ش» وسفيان و«ك» و«د» و«ق» و«ر» وداود، وحكي عن لاصم والحسن بن صالح بن حي أنها مستحبة في الصلاة .

(١) لنحل ١٠٠ .

(٢) : السفين الثوري .

(٣) د: يجهد فيه بالقراءة .

وقال «ح» : يحب مقدار آية ، وقال أبو يوسف ومحمد : مقدار ثلاث آيات .
مسألة - ٨٢ - «ح» : بسم الله الرحمن الرحيم آية من كل سورة من جميع
القرآن وهي آية من أول سورة الحمد .

وقال «ش» : إنها آية من أول الحمد بلا خلاف وفي كونه آية من كل سورة
قولان أحدهما أنها آية من أول كل سورة والآخر أنها تتم مع ما بعدها فتصير
آية .

وقال «د» و«ق» وأبو ثور وأبو عبيدة ^(١) وعطاء والزهري وعبد الله بن المهدي
إنها آية من كل سورة حتى أنه قال : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم ترك ثلاث
عشرة ومائة آية .

وقال «ح» و«ك» و«ع» ودود : ليست بآية من فاتحة الكتاب ولا من سائر
السور .

وقال «ك» و«ع» ودود : يكره أن يقرأها في الصلاة بل يكره وينتدب بالحمد
إلا في رمضه ، ويستحب أن يأتي بها بين سورتين ^(٢) تبركاً للفصل ولإباني بها
في أول الفاتحة .

وقال أبو الحسن الكرخي : ليس عن أصحابنا رواية في ذلك ، ومذهبهم لأحمد
بقراءتها في الصلاة فاستدلوا بذلك على أنها ليست من فاتحة الكتاب عندهم إذ
لو كانت منها لجهروا بها ^(٣) كما يجهر بسائر السور .

وكان الكرخي يقول : ليست من هذه السورة ، ولا من سائر السور «وي سورة

(١) د : أبو عبيد .

(٢) د : بين كل سورتين .

(٣) د : لجهر بها . د : منها يجهر .

المل، هكذا روى^(١) أبو بكر الرازي قال أبو بكر : ثم سمعاه بعد ذلك يقول :
 انها آية تامة مفردة في كل موضع أثبت فيه الا في سورة المل ، فانها بعض
 آية في قوله تعالى « انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم »^(٢) .
 ويدل على مذهبننا بعد اجماع العرقة وأخبارنا المروية عن الائمة عليهم السلام ما روه
 عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرء في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم بعدها
 آية الحمد لله رب العالمين آتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات وقال : هكذا
 اياك بعيد واباك نستعين وجمع خمس أصابعه هكذا^(٣) ذكره أبو بكر بن المنذر
 في كتابه .

مسألة - ٨٣ - «ح» : يجب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الحمد وفي
 كل سورة بعدها ، كما يجب في القراءة^(٤) هذا فيما يجهر فيه ، ويستحب الجهر
 بسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر فيه بالقراءة ، فان جمع في السواقل^(٥) بين
 سور كثيرة وجب أن يقرء بسم الله الرحمن الرحيم في كل سورة .
 وهو مذهب «ش» لأنه لم يذكر استحباب الجهر فيما يسر فيه بالقراءة ، ذكر
 ذلك في البويطي^(٦) ، وفي اختلاف العراقيين ، وذكر ابن منذر عن عطاء وطاوس
 ومجاهد وسعيد بن جبير أنهم كانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وروى
 مثل ذلك عن ابن عمر وأنه كان لا يدع بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن

(١) م، ف، د، روى عنه . د: روى عن .

(٢) المل - ٣٠ .

(٣) د: « هاهنا كلمة لا تقرأ » .

(٤) م، ف، د: بالقراءة .

(٥) ح: بالسواقل .

(٦) م: ذلك البويطي .

والسور التي بعدها، وذهب «ح» و«ر» و«ع» وأبو عبيدة^(١) و«د» لى أنه يسرها ،

وقال «ك» : المستحب أن لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ويفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين .

مسألة ٨٤ - «ح» : قول آمين يقطع الصلاة، سواء كان ذلك سرًا أو جهراً في آخر الحمد أو قبلها، للامام والمأموم [على كل حال]^(٢) .

وقال أبو حامد الأسفراييني : ان سبق الامام المأمومين بقراءة الحمد لم يحز لهم أن يقولوا آمين ، فان قالوا ذلك امناءموا قراءة الحمد ، وبه قال بعض أصحاب «ش» .

وقال الطبري وغيره من أصحاب «ش» لا يبطل ذلك قراءة الحمد وبى على قرائته .

فأما قوله عقيب الحمد فقال «ش» وأصحابه : يستحب للامام اذا قرع من فاتحة الكتاب أن يقول آمين ويسر به ، واليه ذهب عطاء ، وبه قال «د» و«ق» وأبو بكر محمد بن اسحاق بن حزيمة وأبو بكر بن المنذر وداود ،

وقال «ح» وسفيان بقوله الامام ويحفيه ، وعن «ك» روايتان احدهما كقول «ح» والثانية لا يقول آمين أصلاً .

وأما المأموم فان «ش» قال في الجديد : يسمع نفسه . وقال في القديم : يحجر به واختلف أصحابه ، فمهم من قال المسألة على قولين ، ومنهم من قال ان كانت الصفوف قليلة متقاربة يسمعون قول الامام استحب الاحقاء واذا كانت الصفوف كثيرة وأحصى^(٣) على كثير منهم قول الامام استحب لهم الجهر لسمعوا من خلفه .

(١) م. أبو عبيدة .

(٢) ح : سقط منه .

(٣) د ، هـ ، و . ويحصى «وكذا» يستحب قبله وما بعده .

وقال «د» و«ق» وأبو ثور وعطاء : يستحب لهم الجهر . وقال «ح» و«و» : لا يستحب لهم الجهر بذلك .

مسألة - ٨٥ - « ح » : من نسي قراءة العائنة حتى يركع مضى في صلاته ولا شيء عليه ، وبه قال «ح» و«لش» فيه قولان : أحدهما تجوز صلاته ، وهو القديم والآخر تطل صلاته ، وهو قول أكثر أصحابه .

مسألة - ٨٦ - : الظاهر من روايات أصحابنا ومذهبنا ^(١) أن قراءة سورة أخرى مع الحمد واجب في الغرائض ، ولا يجزى الاقتصار على أقل منها .
وبه قال بعض أصحاب «ش» إلا أنه حوز بدل ذلك ما يكون قدر آيتها ^(٢) من القرآن وقال بعض أصحابنا : إن ذلك مستحب وليس بواجب ، وبه قال «ش» وأكثر أصحابه .

مسألة - ٨٧ - : الظاهر من مذهب أصحابنا أنه لا يزيد مع الحمد على سورة واحدة في الفريضة ويجوز في النافلة ما شاء من السور ومن أصحابنا من قال أنه مستحب وليس بواجب ولم يوافق على ذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ٨٨ - « ح » : يجوز في الركعتين لأحيرتين أن يسبح بدل ^(٣) القراءة فإن قرء بغيره على الحمد وحدها ، ولا يزيد شيئاً عليه .

واحتج أصحاب «ش» في ذلك ، فقال في القديم : لا يستحب الزيادة على الحمد ، وهو رواية المزي والوطني في مختصرة ، وبه قال «ح» .

وقال في لام : واجب أن يكون أقل ما يقرأه ^(٤) مع أم القرآن في الركعتين

(١) ٢، ٤، ٥ : مذهبهم .

(٢) ٢ : ذلك قدر آيتها .

(٣) ٢، ٥، ٥ : بدلائن .

(٤) ٢، ٥، ٥ : ما يقرأه .

و«ش» في القديم وبعض كتبه في الجديد^(١).

والذي عليه عامة أصحابه، وصححه أبو إسحاق أنه يقرء الحمد، سواء جهر
الامام أو لم يجهر، وبه قال «ع» وأبو ثور.

مسألة - ٩١ - «ح»: اذا كبر تكبيرة واحدة للافتتاح والركوع هذالخوف
من فوت الركوع أجره، وعند «ش» ذلك يبطل صلاته، قال: لانه كبر بنية
مشتركة.

مسألة - ٩٢ - : ينبغي اد كبر للافتتاح والركوع أن يكبر قائماً، فإن أتى ببعض
التكبير ساجداً لم تبطل صلاته، لانا بينا صحة هذا التكبير ولم يفصلوا بين كونه
قائماً، وبين أن يأتي بعده^(٢) منحنياً، فمن ادعى بطلان صلاته اذا أتى بها منحنياً
يحتاج الى دليل.

وقال «ش»: ان كان ذلك في المكتوبة، طلت صلاته وانعقدت نافلة.

مسألة - ٩٣ - «ح». تجب القراءة في الاوليين وفي الاخرين^(٣) أو الثلاثة
مخبرين القراءة والتسبيح. ولا بد من واحدة منهما [فإن نسي القراءة في الاوليين
قرء في الاخرين وروى أن التخيير قائم]^(٤).

وقال «ش»: تجب قراءة الحمد في كل ركعة وهو مذهب «ع» و«د»
و«ق».

وقال «ك»: تجب القراءة في معظم الصلاة، فإن كانت أربعاً ففي ثلاث

(١) م، د: وفي بعض كتبه الجديد. ف: الجديدة.

(٢) د: بعضها. م: سقط منها قدر سطر.

(٣) د: وفي الآخر.

(٤) سقط منها ما بين المعقوتين.

(٥) د: يحذف أربعاً.

وان كانت ثلاثاً ففي اثنين^(١) وان كانت فجراً قرء فيهما ، لانه لا يعظم لها .
 وقال «ح»: القراءة تجب في الركعتين الاوليين فقط، فان كانت الصلاة أرسماً
 قرء في الاوليين وهو في الاحبرين بالخيار ان شاء قرء ، وان شاء دعا ، وان شاء
 سكت^(٢)، وان كانت ثلاثاً قرء في الاوليين وفي الثالثة على ما قلناه وان ترك القراءة
 في الاوليين قرء في الاخيرتين وان كانت الصلاة ركعتين مثل المعجر قرء فيهما .
 وقل داود وأهل الظاهر: انما تجب القراءة في ركعة واحدة .

مسألة - ٩٤ - : من يحسن العاتحة لأبحوز أن يقرء غيرها ، فان لم يحسن
 الحمد وجب عليه أن يتعلمها، فان ضاق عليه الوقت وأحسن غيرها قرء ما يحسن
 فان لم يحسن شيئاً^(٣) ذكر الله عز وجل وكبره ولا يقرء معنى القرآن بغير العربية
 بأي لغة كان فان فعل ذلك لم يكن قرأنا وكانت صلاته باطلة لقوله تعالى «لسان
 عربي مبين»^(٤) وقوله «انا أنزلناه قرآناً عربياً»^(٥) .

ثبت أن غير العربية لا يكون قرآناً ، فلا يحري لقوله عَلَيْهِ السَّلَام : لا تجرى صلاة
 لا يقرء فيها بفاتحة الكتاب، وروى عنه ابن أبي أوفى أن رجلاً سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فقال اني لا أستطيع أن أحفظ^(٦) شيئاً من القرآن فماذا أصنع ؟ فقال عَلَيْهِ السَّلَام له : قل
 سبحان الله و الحمد لله ولو كان معنى القرآن قرآناً لقال له احفظه^(٧) بأي لغة

(١) م ، د : في ركعتين .

(٢) م ، د : بين اشياء بين ان يقرء ويدعو او يسكت . لان في م مخير هوس
 بالخيار .

(٣) م ، د ، ف شيئاً أصلاً .

(٤) الثراء : ٩٥ .

(٥) يوسف : ٢٠ .

(٦) ح - بحذف «ان» .

(٧) م ، د - فاحفظه .

سهلت عليك ، وبه قال «ش» .

وقال «ح» : القراءة شرط ، ولكنها غير معينة بالاعتحة ، فلو أي موضع قرء أجزاءه وله في مقدار القراءة روايتان المشهور عنه أنه يجري ما يقع عليه اسم القرآن ، وإن كان بعض آية ، والثانية تجزئ آية قصيرة ، فإن أتى بالعربية فهو قرآن وإن أتى بعبرها ^(١) بأي لغة شاء في المعنى فهو نفس القرآن ويجزيه ذلك ^(٢) .

وقال أبو يوسف ومحمد : إن كان يحسن العربية لم يجز ^(٣) أن يقرء بالعربية وإن كان لا يحسنها جاز أن يقرء بلغته .

فصار الخلاف في ثلاث مسائل : أحدها هل يتعين الحمد ، والثانية هل تكون القراءة بالعربية قرآناً ، والثالثة هل تحريه صلاته إذا فعل ذلك .

مسألة - ٩٥ - « ح » : من لا يحسن القرآن أصلاً ، وجب عليه أن يحمد الله تعالى مكان القراءة ^(٤) لا يجزيه غيره ، وبه قال «ش» .

وقال «ح» : إذا لم يحسن القرآن لم يجب مناه غيره .

مسألة - ٩٦ - « ح » : من انتقل من ركع إلى ركع من رفع إلى خفض ، أو من خفض إلى رفع ينتقل بالتكبير إلا إذا رفع رأسه من الركوع ، فإنه يقول سمع الله لمن حمده ، وبه قال جميع الفقهاء ، وروي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وجابر .

وقال عمر بن عبد العزيز لا يكبر إلا تكبيرة الافتتاح ، وبه قال سعيد بن جبيرة .

مسألة - ٩٧ - « ح » : إذا كبر للركوع يجوز أن يكبر ثم يركع ، وبه

(١) م ، د : أتى بعبره .

(٢) م ، د ، ف . تجزيه الصلاة .

(٣) ح ، لم يجز له .

(٤) م . مكان ، قرآن .

قال «ح» ويجوز أيضاً أن يهوي بالتكبير الى الركوع، فيكون انتهاء التكبير مع انتهاء الركوع، وهو مذهب «ش» .

مسألة - ٩٨ - «ج» : لا يجوز التطبيق في الصلاة ، وهو أن يطبق إحدى يديه على الأخرى وبصمهما بين ركبتيه، وبه قال جميع الفقهاء. وقال ابن مسعود : ذلك واجب .

مسألة - ٩٩ - «ح» : الطمأينة في الركوع ركن من أركان الصلاة، وبه قال «ش» وقال «ح» : إنها غير واجبة .

مسألة - ١٠٠ - «ح» : التسبيح في الركوع والمحوذ واجب، وبه قال أهل الظاهر داود وغيره و«د»^(١) وعند عامة الفقهاء ذلك غير واجب .

مسألة - ١٠١ - «ح» : أقل ما يجزئ من التسبيح فيهما واحدة وثلاثة^(٢) أفضل الى سبع . وقال داود وأهل الظاهر : الثلاث فرض .

مسألة - ١٠٢ - «ح» : إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمح الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين أهل الكبرياء والعظمة والحدود والحيروت ، اماماً كان أو مأموماً .

وقال «ش» : يقول سمح الله لمن حمده ربنا لك الحمد، اماماً كان أو مأموماً وبه قال عطاء وابن سيرين و«ق» .

وذهب «ك» و«ع» وأبو يوسف ومحمد الى أن الامام يقول كما قال «ش» والمأموم لا يزيد على أن يقول ربنا لك الحمد .

وقال «ح» : لا يزيد الامام على قول سمح الله لمن حمده ولا يزيد المأموم على ربنا لك الحمد .

(١) ح : وغيره وعند .

(٢) م، د، ق : ثلاث .

مسألة - ١٠٣ - «ح» : رفع الرأس من الركوع والطمأينة واجب وركن وبه قال «ش» .

وقال «ح» : ليس الرفع من الركوع واجباً أصلاً، وروي عن أبي يوسف أن الرفع واجب .

مسألة - ١٠٤ - «ح» : إذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل الإمام عاد إلى ركوعه ويرفع مع الإمام ، وبه قال «ش» إلا أنه قال : فوضه قد سقط بالاول .

مسألة - ١٠٥ - «ح» : إذا حر ساجداً، ثم شك هل رفع رأسه من الركوع أم لا مضى في صلاته، وقال «ش» : عليه أن ينتصب قائماً ثم يسجد عن قيام .

مسألة - ١٠٦ - : إذا عرصت له علة مانعة من الرفع أهوى إلى السجود عن الركوع، فإن زالت العلة عده هويه مضى في صلاته كان ذلك قبل السجود أو بعده، لأن إيجاب الانتصاب يحتاج إلى دليل .

وقال «ش» : إن زالت قبل السجود انتصب، ثم خر عن قيام، وإن زالت بعد السجود مضى في صلاته .

مسألة - ١٠٧ - : إذا رفع رأسه من الركوع، فقرأ شيئاً من القرآن ساهياً سجد ، وليس عليه سجدة السهو ، لأن الأصل براءة الذمة وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل وقال «ش» : عليه سجدة السهو .

مسألة - ١٠٨ - : إذا كرر للسجود حار أن يكبر وهو قائم ، ثم يهوي إلى السجود ويحوز أن يهوي بالتكبير فيكون انتهاءه حين السجود والثاني منه «ش» ولأول رواية حماد بن عيسى، والثاني رواية غيره فحكمنا بالتخير .

مسألة - ١٠٩ - : إذا أراد السجود تلقى الأرض بيديه أولاً ثم ركبته، وهو مذهب عبدالله بن عمر و«ع» و«ك» .

وقال «ح» و«ش» و«ر» : يتلقى الأرض بر كتيبه ثم يديه ثم جبهته وأبعه ،
وحكوا ذلك عن عمر بن الخطاب .

مسألة - ١١٠ - «ح» : وصع الجهة في الأرض في حالة السجود فرض
ووصع الألف سنة وبه قال «ش» والحسن المصري وابن سيرين وعطاء وطاؤوس
و«ر» وأبي يوسف ومحمد وأبو ثور .

وقال قوم : إن وصعها فرض ذهب إليه سعيد بن جبيرة والحكمي وعكرمة وابن
عباس وقال «ح» : هو بالاحتياط بين أن يقتصر على أبعه ، أو على جبهته ، فأيهما
فعل أجزأه .

مسألة - ١١١ - «ح» : وصع اليدين والركبتين ولقديس في حال السجود
فرض ، و«لش» فيه قولان : أحدهما وهو الأظهر من قولنا ، والآخر أنه مستحب ،
وبه قال «ح» .

مسألة - ١١٢ - «ح» : من كشف^(١) يديه في حال السجود كان أصل وإن
لم يفعل أجزأه ، و«لش» فيه قولان : أحدهما أنه يجب ، والآخر أنه يستحب^(٢) .
مسألة - ١١٣ - «ح» : لا يجوز لسجود إلا على الأرض ، أو ما أبتته الأرض
مما لا يؤكل ولا يلبس من فطر أو كتان مع الاحتياط ، وحالف جميع الفقهاء في
ذلك وأجازوا لسجود على الفطر والكتان والشعر والصوف وغير ذلك .

مسألة - ١١٤ - «ح» : لا يجوز السجود على شيء هو حامل له ، ككعبور
العمامة وطرف الرداء وكم القميص ، وبه قال «ش» و«ك» و«د» .

وقال «ح» : إذا سجد على ما هو حامل له ، كالثياب التي عليه أجزأه ، وإن
سجد على ما لا يتفصل منه مثل أن يفرش يده فيسجد عليها أجزأه ، لكنه مكروه ،

(١) د ، هـ : ف : إن كشف .

(٢) د ، م : مستحب ، ف : مرون .

وروي ذلك عن الحسن البصري .

مسألة - ١١٥ - « ح » : التسبيح في السجود فرض، وبه قال أهل الظاهر.
وقد باقى الفقهاء : انه مستحب، وحكى عن « ك » أنه قال : لأعرف لتسبيح في
السجود^(١).

مسألة - ١١٦ - « ح » : اكمال التسبيح في السجود أن يسبح سبع مرات.
وقال « ش » : أدباه ثلاث، وأعلاه خمس. وقال بعض أصحابه : الكمال في ثلاث.
مسألة - ١١٧ - « ح » : الطمأنينة في السجود ركن، وبه قال « ش » وقال
« ح » : ليس بركن .

مسألة - ١١٨ - « ح » : رفع الرأس من السجود ركن، ولاعتدال جانبا
مثل ذلك، ولانتم الصلاة الا بهما، وبه قال « ش » .

وقال « ح » : الفدر اندي بحيث أن يرفع مايقع عليه اسم الرفع، ولو رفع
بمقدار ما يدخل لسيف بين وجهه وبين الارض أجزأه، وربما قالوا : الرفع لا يجب
أصلا، فلو سجد ولم يرفع حتى لو حفر^(٢) تحت جبهته حفيرة فحط^(٣) عليها جبهته
أجزأه .

مسألة - ١١٩ - « ح » : الانعاء مكروه، وبه قال جميع الفقهاء [وروي ذلك
عن علي بن أبي حمزة وأبي هريرة]^(٤) وحكى عن ابن عباس أنه قال هو سنة.
مسألة - ١٢٠ - « ح » : اذا رفع رأسه من السجدة الثانية يستحب له أن يجلس

(١) نقل بدية المجتهد من مالك بقوله : فقال مالك : وليس في ذلك قول محدود
ولكن العبارة ههنا توهم خلافا .

(٢) م، د، و حتى حصر

(٣) د فحط

(٤) سقط من م، د .

ثم يقوم عن جلوس، وبه قال الزهري ومكحول و«ق» وأبو ثور و«ش» ويجوز أيضاً أن يعتمد على يديه فيقوم من غير جلسة، وبه قال «ك» و«د» .

وقد قوم: يهض على صدور قدميه ولا يجلس ولا يعتمد، وبه قال «ح» و«ر» .
والاحتمار الواردة في ذلك مختلفة مذكورة في تهذيب الاحكام ، فحكمنا بالتمييز وقلنا: ان الجلسة أفضل، لان خبر حماد يتضمن ذلك .

مسألة ١٢١- «ح» : يجلس عندما في الشهادتين متوركاً، وصفته أن يخرج رجله من تحته ويعتمد^(١) على مقدمته ويضع رجله اليسرى على الارض ويضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى .

وأما في الجلسة بين السجدين وجلسة الاستراحة، فان جلس على ما وصفناه كان أفضل وان جلس على حسب ما سهل عليه، كان أيضاً جائزاً .

وقد «ش» : يجلس^(٢) في التشهد الاول وفي جميع جلساته الا في الاخير مفترشاً ، وفي الاخير متوركاً .

وصفة الافتراش: أن يشي قدمه اليسرى، فيعترضها ويجعل طهرها على الارض ويجلس عليها وينصب قدمه اليمنى وتكون بطون أصابعها^(٣) على الارض ليستقبل بأطراف أصابعه القبلة .

وصفة التورك: أن يسط^(٤) رجله، فيخرجهما من تحت وركه اليمنى ويفضي بمقدمته الى الارض مثل ما قبلناه قال^(٥) : وينصب قدمه اليمنى ويجعل بطن أصابعها

(١) م، د: ويقعد

(٢) ح. يجلس أيضاً .

(٣) م، د: أصابعها .

(٤) م، د: ف: أن يسط، ومعناه أن يهجي وبعد .

(٥) م، د: ف: وقال ينصب .

على الارض ليستقبل^(١) بأطرافها^(٢) القفلة، وبه قال «د» و«ق» وأبو ثور .
وقال «ك» - يجلس في التشهدين متوركاً . وقال «ح» : يجلس فيهما
مفتشاً .

مسألة - ١٢٢ - «ح»^(٣) : التشهد الاول واجب، وبه قال الليث و«د» وقال
أهل العراق و«ش» و«ع» : هو سنة .

مسألة - ١٢٣ - «ح» : الصلاة على النبي واجب في التشهد الاول .
وقال «ش» ليس بواجب، وفي كونه سنة قولان : أحدهما مسنون ، والاخر
ليس بمسنون .

مسألة - ١٢٤ - «ح» : يجوز الدعاء بعد الصلاة على النبي في تشهد الاول
وبه قال «ك» . وقال «ش» : لا يدهو .

مسألة - ١٢٥ - «ح» : اذا قام من السجدة الثانية في الركعة الثانية ولم
يجلس للتشهد، فانه يرجع ويجلس فيتشهد ما لم يرجع، وليس عليه سجدة السهو
وان ركع مضى ثم قضى بعد التسليم فسجد سجدة السهو .

وقال «ش» ان ذكر قبل أن ينتصب جلس وتشهد وكان عليه سجدة السهو ،
وان سئى قائماً لم يرجع ومضى في صلاته، وكان عليه سجدة السهو .

مسألة - ١٢٦ - «ح»^(٤) : اذا قام من التشهد الى الثالثة، فمن أصحابنا من
يقول: يقوم بشكيرة ويرفع يديه بها، ومنهم من قال يقول: بحول الله وقوته أقوم
وأقعد ولا يكبر ، والاول مذهب جميع الفقهاء ، وخالفوا في رفع اليدين وقديناه
فيما تقدم .

(١) ف، م: يستقبل

(٢) د: بأطرافه .

(٣) ح - د: قال ح سقط هذه المسألة من م .

(٤) م، د: بحدوث «ح»

مسألة - ١٢٧ - «ح»: التشهد الأخير والجلوس فيه واجبان ، وبه قال «ش» ومن الصحابة عمر وابن عمر وأبو مسعود البصري وابن مسعود ، وهو الصحيح عن علي عليه السلام ومن التابعين الحسن البصري وعطاء وطلاروس ومجاهد و«د» و«ق» . وذهب قوم إلى أنهما غير واجبين روى ذلك عن علي عليه السلام وسعيد بن المسيب والسلمي والزهري وبه قال «ك» و«ع» و«ر» وقال «ح» : الجلوس واجب بقدر التشهد والتشهد غير واجب .

مسألة - ١٢٨ - «ح» : أكمل التشهد ما هو مسطور في كتبنا ويقول في الأخير: التحيات لله الصلوات الطهارات الراكيات ^(١) الرائحات الساعات المديت المماركات لله ما طاب وطهر وركى وحلص وبما وما حث فليبره ، ثم الشهادتان و لصلاة على النبي وآله والدعاء للمؤمنين ثم التسليم .

وقال ك : الأفضل ما روى عن عمر بن الخطاب أنه علم الناس على المنبر التشهد ^(٢) وقال قرأوا التحيات لله الراكيات لله الصلوات لله الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وقال ح . أفضل التشهد ما رواه عبد الله بن مسعود قال: كنا إذا صلياً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلنا : السلام على الله قبل عباده السلام على فلان وفلان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا السلام على الله ، لأن الله هو السلام ولكن إذا جلس أحدكم ، فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وقال ش : أفضل التشهد ما رواه ابن عباس ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا

(١) د: يحذف «الراكيات» .

(٢) ح: يحذف «التشهد» .

التشهد، كما يعلمنا القرآن، وكان يقول: التحيات الماركات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله .

مسألة - ١٢٩ - « ح » : الصلاة على النبي فرض في التشهدين وركن من أركان الصلاة ، وبه قال ش في التشهد الأخير ، وبه قال ابن مسعود وأبو مسعود البدرى الأنصاري ، واسمه عقبه بن عمرو ^(١) وابن عمر وجابر ودوق .

وقال لكوع وح : انه خير واجب .

مسألة - ١٣٠ - « ح » : من ترك التشهد والصلاة على النبي ناسياً قضى ذلك بعد التسليم ومسجد سجدة السهو .

وقال ش : يجب عليه قضاء الصلاة .

مسألة - ١٣١ - « ح » : أدنى التشهد الشهادتان والصلاة على النبي وآله .
وقل ش : أقل ما يحزبه أن يقول خمس كلمات التحيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله .

مسألة - ١٣٢ - « ح » : الصلاة على آل النبي في التشهد واجب ، وقال أكثر أصحاب ش : انه سنة . وقال بعض أصحابه : هو واجب .

مسألة - ١٣٣ - « ح » : من جهر في صلاة الاحفات ، أو حافت في صلاة الجهر متممداً بطلت صلاته ، وحالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ١٣٤ - « ح » : يجوز أن يدعو لدينه ودنياه ولاخوانه ، ويذكر من يدعو له من الساء والرجال في الصلاة ، وهو مذهب ش .

وقال ح : لا يجوز أن يدعو إلا بما قد ورد به القرآن .

(١) راجع الطبقات الكبير لابن سعد .

ويدل على مذهبتنا - مضافاً إلى إجماع الفرقة المحقة - ما رواه الرهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من العحر قال: ربنا لك الحمد اللهم أنح الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وهشام بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين - وفي عقبها والمستضعفين بمكة - وشدد وطأت على مصرورعل وذكوان واجعل عليهم سبيل كسني يوسف .

وروي عن علي عليه السلام أنه دعا في قوته على قوم بأعيانهم وأسمائهم وروي عن أبي الدرداء أنه قال : اني لادعوى صلاتي لسبعين أحاً من احوالي بأسمائهم ولتسائهم^(١) ولا محالف لهما في الصحابة .

مسألة - ١٣٥ - : الأطهر من مذهب أصحابنا أن التسليم في الصلاة مستون ، وليس بركن ولا واجب ، وسهم من قل : هو واجب .

وقل ش : لا يحرّج من الصلاة الا بشيء معين ، وهو السلام لا غير ، وهو ركن منها ، وبه قال ر .

وقال ح : الذي يخرج به منها غير معين ، بل يحرّج بأمر يحدثه ، وهو أن فيها من كلام ، أو سلام ، أو حدث من ربح ، أو بول ، لكن السنة أن يسلم ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم به كان يخرج وإن طرّفه في هذا المكان ما ينافيها مثل^(٢) طلوع الشمس أو رؤية الماء إذا كان متيمماً ظلت صلاته ، لأنه أمر بتأديتها لا من جهته .

قال : والذي يحرّج به منها ليس منها ، فمن نصر المذهب الأول من^(٣) أصحابنا استدلل بما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كنت اماماً فانما التسليم

(١) م ، د ، ف : وأسائهم .

(٢) م : من طلوع الشمس .

(٣) م ، د : الأولى .

أن تسلم على النبي ﷺ وتقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا قلت ذلك ، فقد انقطعت الصلاة ثم تؤذن القوم ، تقول وأنت مستقبل القبلة السلام عليكم .

ومن نصر الأخير استدلل بما روي عن ^(١) أمير المؤمنين عليه السلام أن النبي ﷺ قال :
مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .

مسألة - ١٣٦ - « ح » : الإمام والمفرد يسلمان تسليمة واحدة ، والاموم ان كان على يساره انسان سلم بيميناً وشمالاً ، وان لم يكن على يساره أحد يسلم ^(٢) تسليمة واحدة .

وقال ش : ان كان المسجد صيفاً واللفظ ^(٣) امر نفعاً وكان الناس سكوناً فتسليمة واحدة ، وان كان كثروا وكان المسجد واسبغاً فتسليمتان هذا قوله في القديم ، وروي ذلك عن علي عليه السلام وأبي بكر وعمر وابن مسعود وعمار بن ياسر من الصحابة والسفي ^(٤) .

وقال ش في الجديد : ان الأفضل تسليمتان ، وبه قال أهل الكوفة وروح وأصحابه ودوق .

وقال قوم : الأفضل أن يقتصر على تسليمة واحدة ، واليه ذهب ابن عمر وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع وعائشة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وابن سيرين ومن الفقهاء كوع .

ويدل على مذهبنا مضافاً الى اجماع الفرقة مارووه عن عائشة قالت : كان

(١) م ، د ، ف : بما رواه أمير المؤمنين .

(٢) م ، د ، ف : سلم .

(٣) اللفظ : الصوت .

(٤) ح : يحدف « والتسفي » .

رسول الله ﷺ يسلم في صلاته تسليمه واحدة يميل الى الشق الايمن قالوا . وعن سهل بن سعد ^(١) الساعدي أنه سمع رسول الله ﷺ يسلم تسليمه واحدة لا يريد عليها . ذكرهما الدارقطني .

مسألة - ١٣٧ - « ح » : اذا سلم الامام يستحب له أن يعقب بعد الصلاة ، وان كان المأموم يعقب لعوده كان أفضل ، وان لم يفعل جاز له الانصراف .
وقد ش : يستحب له اذا سلم أن يش ويحول من مكانه .

مسألة - ١٣٨ - « ح » : القنوت مستحب في كل ركعتين من جميع الصلوات بعد لقراءة فرائضها ومنها قبل الركوع ، وان كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية كان فيها قنوت واحد في الثانية قبل الركوع ، وان كانت جمعة كان فيها قنوتان على الامام في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع ، وهو منقول في ركعة الوتر وفي جميع السنة ^(٢) .

وقد ش : القنوت مستحب في صلاة الصبح خاصة بعد الركوع ، ون نسي ^(٣) كان عليه سجدة السهو وقد : يحري ذلك محري الشهد الاول في كونه سنة .

وقال في سائر الصلوات : اذا برئت بارلة قولاً واحداً يحور ، ود لم تزل كان على قولين ، ذكر في الام أن له ذلك . وقال في لاملأ : ان شاء قت ، ون شاء ترك .

وقال الطحاوي : القنوت في سائر الصلوات لم يقل به غير ش وذكر ش ن بمذهبه قال في الصحابة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وأنس بن مالك ، و ليه

(١) ح : سعيد .

(٢) ف في جميع سنة « وفي ف : السنة » .

(٣) م ، د ، ف نسيه .

ذهب الحسن، وانه قال لكوع وابن أبي ليلى قال : وهكذا القنوت في الصبح^(١) الاخير من رمضان لاغير .

وحكي عن قوم أن القنوت في الصبح مكروه وبدعة، حكى ذلك عن ابن عمر وابن مسعود وأبي الدرداء ، وانه قال ح و ر .

وقد ح : مستوف في الوتر لاغير طول السنة . وقال د : اذا قمت في الصبح فلا بأس ، وقال : يفتت أمراء الجيوش .

ويدل على ما ذهبنا اليه مصافاً الى اجماع العرف وأخبارهم - ما روي البراء ابن عازب قال : كان رسول الله ﷺ لا يصلي صلاة مكتوبة الا قمت فيها ، وروى عن علي رضي الله عنه قمت في صلاة المغرب على أناس^(٢) وأشياهم .

مسألة - ١٣٩ - « ح » : محل القنوت قبل الركوع ، وهو مذهب لكوع وابن أبي ليلى وح ، وانه قال من الصحابة ابن مسعود وأبو موسى .

وقال ابن عمر : كان بعض أصحاب النبي ﷺ يفتت قبل الركوع وبعضهم بعده ، وانفرد بأن قال : يكبر اذا أراد أن يفتت ويقتت^(٣) ثم يكبر للركوع .

وقال ش : القنوت بعد الركوع ، وانه قال أبو عثمان الهدي وحكى الهدي أنه أحد ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان ، وذكر رابعاً سيه الراوي .

مسألة - ١٤٠ - « ح » : اذا سلم عليه وهو في الصلاة رد عليه مثله قولاً يقول سلام عليكم ، لانه من ألفاظ القرآن ولا يقول وعليكم السلام ، وقال الحسن : يرد قولاً كما قلناه ، ولم يعتبر أن يقول مثل قوله .

وقال ش في القديم : يرد بالاشارة برأسه . وقال في موضع آخر يشير يده

(١) ف : في الوتر في الصبح الاخير .

(٢) ف : ودعا على أناس .

(٣) د : يفتت ويقتت .

وبه قل ابن عمر وابن عباس وكود وق وأبو ثور .

وقال النخعي: يرد بقلبه وقال أبوذر الغفاري وعطاء^(١) والثوري: يرد قولاً ، ولكن إذا فرع من الصلاة وقال ر : ان كان باقياً يرد عليه ، وان كان منصرفاً اتبعه بالسلام . وقال ح : لا يرد بشيء أصلاً ويضيق سلامه .

مسألة - ١٤١ - « ح » : اذا لم يجد المصلي شيئاً يصبه بين يديه اذا صلى في الصحراء جاز أن يحط بين يديه خطأ ، وان لم يفعل أيضاً فلا بأس .
وقال ش : يحط خطأ ذكره في القديم وعليه أصحابه . وقال في الام : يستحب أن لا يخط ، الا أن يكون فيه خير ثابت . ووافقه على القول القديم دوع .
وقال ك والليث وح : يكره ذلك .

مسألة - ١٤٢ - اذا عرض للرجل أو المرأة حاجة في صلاته ، جاز أن يؤم بيده ، أو يضرب إحدى يديه على الأخرى أو يضرب الحائط ، أو يسبح ، أو يكبر ، سواء أوما إلى أمامه أو غيره ، اذا^(٢) أراد التنبيه^(٣) على سهو لحقه ، أو يحذر أعمى من ترد في بئر ، أو يطرق عليه الباب ، فيسبح بقصد به الادن له ، أو يبلغه مصيبة ، فيقول انا لله واناليه راجعون ، وبقصد به قراءة القرآن أو يقرأ آية بقصد بها أن يفتح على غيره اذا غلط امامه كان أو غير امامه .

وهو مذهب ش الا أنه فرق بين المرأة والرجل فقال : يكره في المرأة أن تسبح ، وينهي لها أن تصفق ، وهو أن تضرب إحدى الراحتين على ظهر كنفها الأخرى أو تضرب اصبعين على ظهر كنفها ، وروى ذلك أصحابنا أيضاً .

(١) ح : بعذق وعطاء .

(٢) ٢ ، و : او الى غيره

(٣) ٢ ، د : تنبيه .

وقال ك : من نابه ^(١) شيء في صلاته يسبح ، رجلاً كان أو امرأة .

وقال ح : اذا مسح الرجل ، فان قصد به اعلام امامه شيئاً قد نسيه أو تركه

لم تطل صلاته ، وان قصد بذلك غير الامام بطلت صلاته في جميع مقلناه .

مسألة - ١٤٣ - «ح» : من تكلم في الصلاة عامداً بطلت صلاته ، سواء كان

كلامه متعلقاً بمصلحة الصلاة أو لم يتعلق ، وان كان ناسياً لم تبطل وعليه سجدتان السهو

وكذلك ان سلم في ^(٢) الاولين فحكمه حكم الكلام سواء .

وختلفوا في ذلك على خمسة مذاهب : فقال سعيد بن المسيب والنخعي

وعماد بن أبي سليمان : ان جس الكلام يطل الصلاة ، ناسياً كان أو عامداً ،

لمصلحة أو غير مصلحة ، وكذلك السلام .

وذهب قوم الى ان سهو الكلام يبطلها بكل حال ، وأما السلام فهو ألا يبطلها ،

وهو مذهب ح وأصحابه ، وحكي عن عبدالله بن مسعود ، وابن عباس ، وعبدالله

ابن الزبير ، وأنس بن مالك ، والحسن بن الحسن النصري ، وعطاء ، وقتادة ،

وعروة بن الزبير ^(٣) مثل ما قلناه ، وبه قال ابن أبي ليلى وش .

وذهب قوم الى أن سهو الكلام لا يبطلها ، وعمده ان كان لمصلحة الصلاة

لا يبطلها ، وان كان لغير مصلحتها أبطلها ، ومصلحة الصلاة مثل أن يسهو امامه

فيقول : سهوت ، وذهب اليه مالك بن أنس .

وقال قوم : ان سهو الكلام لا يبطلها ، وعمده ان كان لمصلحة الصلاة لا يبطلها ،

كما قال مالك ، وان كان للمصلحة التي لا تتعلق بالصلاة لا يبطلها ^(٤) أيضاً ، مثل أن

(١) ح : د : فاته « ونابه بمعنى أصابه » .

(٢) م : في الركعتين الاوليين .

(٣) م : يحدف « عروة بن الزبير » .

(٤) م : د : لم يبطلها .

يكون أعمى يكاد يقع في شر ، فيقول : الشتر أمامك ، أو يرى من يحترق ماله فيعرفه ذلك ، ذهب إليه ع .

ويدل على مذهبن - مضافاً إلى إجماع الفرقة - أنه قد أجمعت الأمة على أن من لم يتكلم فإن صلاته ماضية ، وإذا تكلم عامداً احتلوا فيه ، ولا يلزمنا ذلك في الكلام ناسباً ، لا ما قلنا ذلك بدليل ، وهو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : رفع عن أمي الخطاء والنسيان وما سكرهوا عليه .

فأجبر أن الخطاء مرفوع عنهم ، ومعلوم أنه لم يرد به رفع فعل الخطاء ، وإذا كان كذلك ثبت أن صلاته لا تبطل .

وأيضاً روى أبو هريرة قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر ، فسلم في ركعتين ، فقام ذوالبيدين ، فقال : أقصرت الصلاة أم سئت يا رسول الله ، فأقل على القوم وقال : أصدق^(١) ذوالبيدين ؟ قالوا : نعم ، فأتم ما بقي من صلاته وسجد وهو جالس سجدةً بعد التسليم .

وقد طعن في هذا الخبر بأن قبيل^(٢) : لأصل له ، لأن أبا هريرة أسلم بعد أن مات ذوالبيدين سنين^(٣) ، فإن دا البيدي قتل يوم بدر ، وذلك بعد الهجرة بستين ، وأسلم أبو هريرة بعد الهجرة بسبع سنين .

فقال من احتج بهذا الحديث : إن^(٤) هذا غلط ، لأن الذي قتل يوم بدر هو ذوالشمسين ، واسمه عذافة بن عمر بن نضلة الحزاعي ، وذوالبيدين عاش بعد وفاة النبي ﷺ ، ومات في أيام معاوية ، وقبره بندي حشب ، واسمه الحزاني .

(١) ح : صدق .

(٢) م : بأن لأصل له .

(٣) ح : بستين .

(٤) د : يحذف « ان » .

قالوا : والدليل عليه أن عمر^(١) ابن الحصين روى هذا الحديث ، فقال فيه :
فقام الخرياق^(٢) فقال : أقصرت الصلاة أم نسبت يا رسول الله .

وقد قيل في الجواب عن هذا الاعتراض أنه روى ع ، فقال : فقام ذو الشمالين ،
فقال : أقصرت الصلاة أم نسبت ؟ وذو الشمالين قتل يوم بدر لا محالة وروى في
هذا الخبر أن ذا اليمين ، قال : أقصرت الصلاة أم نسبت^(٣) يا رسول الله فقال : كل
ذلك لم يكن .

وروي أنه عليه السلام قال : إنما أسهو لاسن لكم وروي أنه قال : لم أس ولم تقصر
الصلاة .

فأما^(٤) أصحابنا ، فقد رووا أن ذا اليمين يقول له ذو الشمالين ، روى ذلك
سعيد الأعرح عن أبي عبد الله عليه السلام في هذه القصة .

ومعتمدنا في هذه المسألة إجماع^(٥) العروة على ما مضى وروى عبد الرحمن
ابن المحمّد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الصلاة باسمياً يقول :
أقيموا صفوفكم قال : يتم الصلاة ثم يسجد سجدتين ، فقلت : سعدنا السهو هما
قبل التسليم^(٦) أو بعد ، قال : بعد .

وروى عبد الرحمن الرازي^(٧) قال : كنت مع أصحابي في سفر وأنا
إمامهم فصليت بهم المغرب وسلمت في الركعتين الأوليين ، فقال أصحابي : إنما

(١) م ، د ، هـ ، ف : عمران .

(٢) ح : بخط « فقام الخرياق » .

(٣) م سقط منها من قوله « فقال أقصرت الى أم نسبت » .

(٤) م ، د ، وأما .

(٥) م ، د ، ف : على إجماع .

(٦) م ، د : قبل التسليم هما .

(٧) م ، د ، ف : علي بن العثمان الرازي .

صليت باركمتين ، فكلمتهم وكلموني ، فقالوا : أما نحن فنعيد ، فقلت : لكنني لا أعيد ، وأتى بركة فأبعت بركة ثم سرنا ، فأبعت أباعد الله ^(١) فذكرت له الذي كان من أمرنا ، فقال لي : أنت كنت أصوب منهم ، ما بعيد من لا يدري ما صلى .

مسألة - ١٤٤ - : النسخ في الصلاة ان كان بحرف واحد لا تبطل الصلاة ، وكذلك التأوه والابس . وان كان بحرفين يبطلها ، لان ذلك كلام ولا يتأق بالصلاة على جهة العدد ، وقد تقدم أن ذلك بعد الصلاة . وأما الحرف ، فلا دليل على أنه يبطل الصلاة ، وبه قال ش .

وقال ح : النسخ يبطلها وان كان بحرف واحد ، وأما التأوه وهو أن يقول آه فيأني بحرفين ، نظرت فان كان خوفاً من الله تعالى مثل أن ذكر النار والعقاب لم يبطلها ، وان كان لالم يجدده في نفسه بطلت صلاته .

مسألة - ١٤٥ - : سج : من ترك القراءة ناسياً حتى ركع مضى في صلاته ولم يكن عليه شيء ، وبه قال ش في القديم . وقال في الجديد : لا يسقط بالنسيان فان ذكر قبل الركوع قرء ، وان لم يذكر الا بعد الركوع أعاد الصلاة .

مسألة - ١٤٦ - : من سبقه الحدث من بول أو ريح ، فلا صحابنا فيه رويان : احدهما وهو الاحوط أنه تنطل الصلاة ، وبه قال ش في الجديد ، قال : ويتوضأ ويستأنف الصلاة ، وبه قال الشعبي والمصور بن مخزومة ^(٢) ، وابن سيرين ، والحسن بن صالح بن حي . والثنية ^(٣) : أنه يعيد الوضوء ويبنى ، وبه قال ك وح وش في القديم .

وقال ح : ان كان الحدث الذي سبقه منياً بطلت صلاته ، وان كان دماً فان كان

(١) : وابن المسور بن مخزومة .

(٢) : م ، د . والرواية الأخرى .

بغير فعله، مثل أن شجه انسان أوفصده بطلت صلاته، وإن كان بغير فعل انسان كالرحاف لم تطل صلاته .

والمعمول عليه عندنا والذي نفتي به الرواية الاولى لان الصلاة ثابتة في ذمته ييقن، ولاتبرء ذمته ييقن إلا اذا أعاد الصلاة من أولها^(١) .

مسألة - ١٤٧ - « ح » : اذا سبق الحدث، فحرح ليعبد الوضوء فبال أوأحدث متعمداً لايبني، اذا قلنا بالبناء على الرواية الاخرى، وبه قال ح .
وقال ش على قوله القديم: انه يبني، قال: لان هذا الحدث طء على حدث فلم يكن له حكم .

مسألة - ١٤٨ - : لايجوز لاكل والشرب في صلاة الفريضة، بدلالة لاجماع وأما في النافلة ، فقد روي أن شرب الماء لا بأس به ، وبه قال سعيد بن جبير وطاووس .

وقال ش : لايجوز ذلك في نافلة ولافريضة .

مسألة - ١٤٩ - « ح » : اذا أدرك مع الامام ركعتين، أو ركعة في الظهر أو العصر أو لعشاء الاخرة ، كان ما أدركه معه أول صلاته ، يقرأ فيها بالحمد وسورة ويقضي آخر صلاته يقرأ الحمد أويسبح على ما يشاء .

وبه قال من الصحابة علي عليه السلام وعمر وأبو قتادة ، وفي التابعين ابن المسيب والحسن البصري والزهري وفي الفقهاء ش وع ومحمد واسحاق .

وذهب قوم الى أن ما أدركه آخر صلاة المأموم ، فادأ فرغ^(٢) قام فقضى أول صلاة بعده ، وذهب اليه من الصحابة ابن عمر، واليه ذهب ك وروح وأبو يوسف .

(١) ح: الصلاة الاولى .

(٢) ٢، ٥، ف : فرغ امامه .

وقال ح تفصيلاً لا يعرف للباقين ، وهو ^١ أنه قال : هو أول صلاته فعلاً وآخرها حكماً ، فإنه يتبدى بأول الصلاة فعلاً .

مسألة - ١٥٠ - «ح» : إذا صلى لنفسه مفرداً أو في جماعة ثم وجد جماعة ، جاز أن يصليها معهم دفعة ثانية ، وتكون الأولى فريضة والثانية فعلاً ^٢ ، ويجوز أن يبوي به قضاء دفعة لأي صلاة كانت . طهراً أو عصراً أو معرباً أو عشاء الأحرار أو صبحاً لا يحتلف الحكم فيه ، وبه قال في الصحابة علي ^٣ وحذيفة و ^٤ ، وفي التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والزهري وفي لفقههاء ش و د .
الأن الصحابة و د قالوا : إن لم يكن معرباً أعادها على الوجه ، وإن كان مفرباً بشعها فصليها أربعاً .

وقد ينص أصحاب ش : أن كان صلاه ^٥ فرادى أعادها أي صلاة كانت ، وإن كان صلاها جماعة أعادها إلا العصر والصبح ^٦ .
ومن أصحابه من قال . أن كان صلاها جماعة لا يعيدها أصلاً ، وأعادتها ليدرك فضيلة الجماعة وقد أدرك فلامعنى للأعادة . وذهب ك و ع ور إلى أنه يصليها بكل حال إلا المغرب .

وقال الحكم : يعيدها كلها إلا الصبح .

وقال السحمي : يعيدها كلها إلا العصر والصبح .

وقال ح : يعيدها كلها إلا العصر والمغرب والصبح .

مسألة - ١٥١ - : من لم يقدر أن يركع في الصلاة لعلته بظهره وقدر على القيام ، وجب أن يصلي قائماً ، وهو مذهب ش .

(١) م : ف يكون فعلاً .

(٢) م : إن صلاها .

(٣) م : أعادها العصر .

وقال ح : اذا قدر على القيام وعجز عن الركوع ، كان بالمعيار أن يصلي قائماً أو جالساً .

مسألة - ١٥٢ - « ح » : اذا صلى جالساً نعمة لا يقدر معها على القيام ، فالأفضل أن يصلي متربعا ، وإن اقرش جاز .

وقد ش : يجلس متربعا ويجلس لتشهد على العادة ، وبه قال ابن عباس وروادوقل في موضع آخر : يجلس مقترشاً ، وبه قال ابن مسعود .

مسألة - ١٥٣ - : العاجز عن السجود اذا رفع له شيء يسجد عليه^(١) كان ذلك حائراً ، بدلالة لاحار الواردة في ذلك . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ١٥٤ - « ح » : اذا لم يقدر على السجود على وجهه وقدر على السجود على أحد قربه ، أو على دقه سجد عليه .

وقال ش : لا يسجد عليه ، بل يقرب وجهه من الأرض^(٢) ما يمكنه .

مسألة - ١٥٥ - : اذا صلى جالساً ، فقدر على القيام في أثناء صلاته ، لم تبطل صلاته ، لانه لا دليل على ذلك في شرع ، وبه قدس وكروح وأبو يوسف وقال محمد : تبطل صلاته .

مسألة - ١٥٦ - « ح » : من عجز عن القيام وعن الجلوس صلى مضطجعا على

جانبه الايمن ، وبه قال عمر بن الخطاب وحوش .

ومن أصحاب ش من قل : يستلقى على ظهره ، وتكون رجلاه تجاه القبلة ،

وعن ابن عمر و« روايتان » .

مسألة - ١٥٧ - : اذا تلبس بالصلاة مضطجعا ، ثم قدر على الجلوس أو القيام ،

نقل الى ما يقدر عليه وبى على صلاته ، لانه لا دلالة على وجوب استئناف

(١) د شيء عليه

(٢) م د : قدر ما يمكنه .

الصلاة .

وبه قال ش وح ، وصاحبه قالوا : من ^(١) قدر على القيام ، أو على الجلوس بطلت صلاته ، ووافقناح في الجالس إذا قدر على القيام .

مسألة - ١٥٨ - : من كان به رمد ، فقال أهل المعرفة بالطلب : ان صليت قائماً راد في مرضك ، وان صليت مستلقياً رجونا أن تترء ، جار أن يصلي مستلقياً ، بدلالة قوله تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج » ^(٢) .

وروى سماعة بن مهران عن الصادق عليه السلام أيضاً ، وبه قال روح وش .
وقال ك و ع : لا يجوز ذلك .

مسألة - ١٥٩ - « ج » : إذا قرأ الصلي آية رحمة ، يستحب أن يسأل الله تعالى ، أو آية عذاب أن يستعبد به ^(٣) ، وبه قال ش .
وقال ح . يكره ذلك .

مسألة - ١٦٠ - « ح » : لا يجوز للرجل أن يصلي وامرأة تصلي الى جانبه ، أو قدامه ، فان صلت خلفه جار ، وان كانت قاعدة بين يديه أو بجنبه ولا تصلي ^(٤) .
جارت صلاته أيضاً ، ومنى صلى وصلت الى حابه أو قدامه ، بطلت صلاتهما جميعاً ، اشتركا في الصلاة أو اختلفا .

وقال ش : ذلك مكروه ولا تبطل صلاته ، واختاره المرتضى من أصحابنا .
وقال ح : ينظر فان وقعت الى جنبه أو أمامه ولم تكن المرأة في الصلاة ، أو كانا في الصلاة لكن لم يشتركا فيها ، لم تبطل صلاة واحد منهما ، واشتركا في

(١) م ، د ، ف - إذا قدر .

(٢) للحج ، ٢٢ .

(٣) م ، د : يستعبد ح : يستعبد .

(٤) د ، ف : لا تصلي .

لصلاة عنده أن ينوي الامام امامتها .

وان كانا في صلاة يشتركان فيها ، نظرت فان وقعت بين رجلين بطلت صلاة من الى جانيهما ولم تطل صلاة من الى جانب من الى جانيهما ، لانها محجزة بينهما وبه ، فان وقعت الى جانب الامام بطلت صلاة الامام ، فادان بطلت صلاته بطلت صلاتها وصلاة كل الجماعة ، لان عنده ان صلاة الجماعة تبطل بطلان صلاة الامام .

قال . فان صلت امام الرجال بطلت صلاة من يحاديها ومس وراعا ، ولم تطل صلاة من يحادي من يحاديها . وهذه المسألة يسمونها مسألة المحادة .
اللهم الا أن يكون الصف الاول ساء كله ، فتبطل صلاة أهل الصف الاول والقياس أن لا تطل صلاة أهل الصف لثاني والثالث ، لكن صلاة أهل الصفوف كلها تبطل استحساناً .

وتحقيق الخلاف بين ح وش أنه اذا خالف سنة الموقف ، فعُدش لا تبطل الصلاة ، وعدش تطل ، وعدش أن المحالة مهمل^(١) وعدش من الرجل دونها فلهذا بطلت صلاته دونها .

مسألة - ١٦١ - « ح » : لا يجوز للرجل أن يصلي معقوص الشعر الا أن يحله ، ولم يعتبر أحد من الفقهاء ذلك^(٢) .

مسألة - ١٦٢ - « ج » : اذا أحرمت المرأة خلف الرجل صبح احرامها ، وان لم ينو لامام امامتها ، وبه قال ش .

وقال ح : لا يصح قنأؤها بالامام حتى ينوي الامام امامتها .

مسألة - ١٦٣ - « ح » : سجود التلاوة في جميع القرآن مسنون مستحب

(١) م ، والقياس نه .

(٢) ح : بينهما .

(٣) لم تذكر هذه المسألة في الخلاف حسب ما تفحصنا .

وفي أربعة مواضع فريضة وهي : سجدة لقمان ، وحمل السجدة ، والنجم ، واقراء باسم ربك ، وما عداها فمدوب للقارى والمستمع .

وقال ش : الكل مسنون ، وبه قال ك وع .

وقال ح : الكل واجب على القارى والمستمع .

مسألة - ١٦٤ - : لا يجوز قراءة العرائم الأربع^(١) في الفرائض ، وحالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ١٦٥ - ح : من لا يحسن القرآن ظاهراً ، جازله أن يقرأ في المصحف وبه قال ش .

وقال ح : ذلك يطل الصلاة .

مسألة - ١٦٦ - ح : سجدة القرآن خمسة عشر موضعاً : أربعة منها^(٢)

فرض على ما قلناه ، وتفصيلها : آخر الاعراف ، وفي الرعد ، وفي الحبل ، وفي بي اسرائيل ، وفي مريم ، وفي الحج سجدة ، وفي الفرقان ، وفي النجم ، وفي الم تنزيل ، وفي صاد ، وفي حم السجدة ، وفي النجم ، وفي انشئت ، وفي آخر اقراء باسم ربك ، وبه قال أبو اسحاق وأبو العباس بن سريج .

وقال ش في الجديد : سجود القرآن أربعة عشر كلها مسنون^(٣) ، ونحوه في

صاد ، وقال : انه سجود شكر لا يجوز فعله في الصلاة .

وقال في القديم باحدى عشرة سجدة ، فأسقط سجدة المفضل ، وبه قال ابن

عاس ، وأبي بن كعب ، وريد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والحسن البصري ومجاهد ، وك .

(١) م ، د : الأربعة .

(٢) ح : مواضع .

(٣) م ، د ، ف : مسنونة .

وقال ح: أربع عشرة سجدة، فأسقط الثانية من الحج، وأثنت سجدة صاد. وروى عن علي عليه السلام أنه قال: عزائم السجود أربع في المواضع التي ذكرناها، وهذا لا ينافي ما قدمنا ذكره عن أصحابنا، لأن العزائم أراد بها الفرائض. ويدل على مذهبا - مصافاً إلى اجماع الفرقة - ما رواه عقبة بن عامر قل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان؟ قال: نعم من لم يسجدهما فلا يقرأهما.

وروى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صاد. وروى عنه أنه سجد في صاد وقرأ «أولئك الذين هدى الله فبهم اقتد»^(١) يعنى هدى الله داود وأمر النبي أن يقتدي به.

وروى أبو سعيد الخدري قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم صاد^(٢) على المنبر، فنزل وسجد وسجد الناس معه، فلما كان في الجمعة الثانية قرعها، فنشزت الناس للسجود فنزل وسجد وسجد الناس معه، وقال: لم أرد أن أسجد فإنها توبة مني وإنما سجدت لاني رأيتكم تشزتم للسجود أي تهائم. وقوله صلى الله عليه وسلم «لم أرد أن أسجد» يدل على أنه ليس بواجب.

مسألة - ١٦٧ - «ح»: موضع السجود في حم السجدة «ان كنتم إياه تعبدون»^(٣) وبه قال ابن عمر، وكه، والليث، وليه ذهب أبو عمر وبس الغلاء من القراء.

وقال ش: عند قوله «لا يسأمون»^(٤) وبه قال ابن عباس، ورو، وأهل الكوفة.

(١) م ٦٠ ي ٩٠.

(٢) م ١٠٤: يحدق «صاد».

(٣) م ٤١ ي ٣٧.

(٤) م ٤١ ي ٣٨.

مسألة - ١٦٨ - «ح» : بيان العزائم لا يقرء في الفرائض ، وبحوز قراءتها في النوافل ويسجد ، أما ما عدا العزائم فبحوز قراءته في الفرائض ، غير أنه لا يسجد فيها ، فان قرأها في النوافل ان سجد حار ، وان لم يسجد جار .
وقال ش : لا يكره سجود التلاوة في شيء من الصلاة ، جهر^(١) بالقرأة أو لم يجهر .

وقل ك : يكره ذلك على كل حال وقال ح : يكره فيما يسر بالقرأة فيه ، ولا يكره فيما يجهر بها ، ولم يصل أحد منهم .

مسألة - ١٦٩ - «ح» : سجود العزائم واجب على القارئ والمستمع ، ويستحب للسامع ، وماعداها مستحب للجميع ، وعدش مسنون في حق التالي والمستمع دون السامع .

وقال ح : واجب على التالي والمستمع والسامع ، فاذا طرقت سمعه قرأة قارئ موضعا ، وجب عليه أن يسجدها .

يدل على مذهبا - مضافا الى اجماع الفرق - ما رواه عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن رجل سمع السجدة تقرأ ، فقال : لا يسجد الا أن يكون مصليا مستمعا لها ، أو يصلي بصلاته فأما لو كان^(٢) يصلي في ناحية وأنت في ناحية فلا يسجد لما سمعه^(٣) .

مسألة - ١٧٠ - «ح» : سجود التلاوة يجوز فعلها في جميع الاوقات ، وان كانت مكروهة الصلاة فيها ، وبه قال ش .

وقال ك : منهي في هذه الاوقات ، فلا يصلي فيها صلاة بحال ولا يسجد

(١) د : جهرأ .

(٢) م ، د : ان يكون .

(٣) م ، ف ، د : فلا يسجد لما سمعت .

التلاوة .

وقال ح : مانهسي عن الصلاة فيه لأجل الوقت ، فلا صلاة فيها بحال ، وهو حين طلوع الشمس ، وحين الروال ، وحين الغروب ، ومانهي عنها فيه لأجل الفعل ، فلا صلاة فيها بحال لا عصر يومه ، وهو بعد الصبح وبعد العصر ، وكذلك السجود .

مسألة ١٧١- : سجود التلاوة ليس بصلاة ، فان سجد في غير الصلاة سجد من غير تكبير ، واذا رفع رأسه كبر وليس عليه تشهد ولا تسليم ولا تكبيرة احرام وان كان في الصلاة يحوز^(١) أن يقرأ فيها سجد مثل ذلك وقام فكبر وبنى على قراءته ، ويستقبل القبلة مع الامكان ، فان صلى ولم يسجد ، وجب عليه قضاء الفرض منه ، ويستحب قضاء النوافل .

وقال ش : ان كان في الصلاة كبر وسجد وقام فكبر وبنى على القراءة فله في الام .

وقال ابن أبي هريرة : يسجد ويرفع رأسه من غير تكبير وان كان في غير الصلاة وقال أبو اسحاق : يكبر تكبيرة^(٢) الاحرام وأخرى للسجود . وقال الترمذي : يكبر للسجود لا غير . وقال أبو حامد نقول أبي اسحاق وقال : ان كبر تكبيرة واحدة^(٣) لهما لم يحزه [ويعيد السجود] ^(٤) واذا رفع رأسه رفعه بتكبير .

فأما التشهد ، فقال في البويطي : لا تشهد فيها ولا تسليم ، واختلف أصحابه على ثلاثة أوجه : مهم من نفى التشهد والسلام ، ومنهم من قال : يفتقر الى تشهد وسلام .

(١) م ، د : يجوز له

(٢) م : يسجد من غير تكبير . ف : يسجد من غير تكبير ويرفع بغير تكبير .

(٣) م : وان كان يكبر .

(٤) ح : سقط منها .

وقال أبو اسحاق وأبو العباس وغيرهما: يقتصر إلى سلام، ولا يقتصر إلى تشهد
قال أبو حامد وهو أصح الأقوال: فأما استقبال القبلة، فقد^١ : «لحكم فيه كالحكم
في الصلاة لدلته حرفاً بحرف، ومتى لم يسجد وفاته يستحب له إعادتها .
مسألة - ١٧٢ - «ح: سجدة الشكر مستحبة عند تجديد^٢ نعم الله تعالى ،
ودفع ليلتين، وأعقاب الصلوات، وبه قال ش، واللبث بن سعد، ود، ومحمد،
غير أن محمداً يقول: لأناس، وكثيهم قالوا في جمع المواضع، ولم يحضوا عقيب
الصلوات^(٣) بالذكر .

وقال ك: مكروهة، وعن ح روايتان: أحدهما، مكروهة، والثانية: ليست
بشيء يعني ليست مشروعة .

ويدل على مذهبنا - مصافاً إلى إجماع الطائفة - ما رواه أبو بكر بن قز : كان
رسول الله ﷺ إذا جاء شيء يسره نحر ساجداً . وهذا عام .

وروى عبد الرحمن بن عوف قال : سجد رسول الله ﷺ فأطال السجود
فقلنا له: سجدت فأطالت السجود؟ فقال: نعم أنا بي جبرئيل فقال: من صلى عليك
مرة صلى الله عليه عشراً فحررت شكر الله . وروى عنه ^(٤) أنه لما أتى برأس أبي
جهل سجد شكر الله .

[وروى عنه ^(٥) أنه رأى نعاش^٦ ، فسجد والعباس لقصير الردي^٧ من
الرجال^(٨)] .

(١) ٢، ٥، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣،

وروى عن أبي بكر أنه لما بلغه فتح اليمامة وقتل مسيلمة سجد شكراً لله .
مسألة - ١٧٣ - «ح» : التعبير في سجدة الشكر مستحب، وحالفاً من وافق
في سجدة الشكر .

مسألة - ١٧٤ - «ح» : ليس في سجدة الشكر تكبيرة الافتتاح، ولا تكبيرة
السجود ولا فيها ^(١) تشهد ولا تسليم .

وقال ش وأصحابه : إن حكم سجدة الشكر حكم سجدة التلاوة سواء .
مسألة - ١٧٥ - «ح» : إذا مر بين يديه وهو يصلي انسان ، رجلاً كان أو
امراً أو حماراً أو بهيمة أو كلاً ، أو أي شيء كان ، لا يقطع صلاته ، وإن ^(٢) لم يكن
نصب بين يديه شيئاً ، سواء بالقرب منه أو بالبعد ، وإن كان ذلك مكروهاً ، وبه قال
جميع الفقهاء .

أما حكي عن الحسن المصري أنه قال : إن كان المار بين يديه كلاً أو امرأة
أو حماراً قطع الصلاة ، وبه قال جماعة أصحاب الحديث . وروي عن أبي سعيد
الخدري [إن النبي ﷺ] ^(٣) قال لا يقطع الصلاة شيء وأدراوا ^(٤) ما استطعتم
فإنما هو الشيطان .

مسألة - ١٧٦ - «ح» : لا يجوز أن يصلي الفريضة جوف الكعبة مع الاحتيار
وأما النافذة فلا بأس بها جوف الكعبة ^(٥) ، بل هو مرغّب فيه ، وبه قال ك .
وقال ح وأهل العراق وش : يجوز أن يصلي الفريضة والنافذة جوف الكعبة .

(١) د : و : فيه .

(٢) د : فإن .

(٣) ح : سقط ما بين المقوفتين .

(٤) و : د : أدراوا .

(٥) م : بسقط (جوف الكعبة) .

وقال محمد بن جرير الطبري: لا يجوز القريضة ولا النافلة جوف الكعبة .

مسألة - ١٧٧ - : إذا استهزم^(١) البيت جاز للمصلي أن يتوجه الى موضع البيت، وإن صلى في جوف العرصة ، فإن وقف على طرفها حتى لا يبقى بين يديه شيء منها، فلا يجوز بلحلاف، وإن وقف في وسطها وبين يديه من عرصة البيت جازت صلاته فيما يجوز^(٢) من النافلة والقريضة في حال الضرورة، بدلالة عموم الاخبار التي وردت في جواز الصلاة جوف الكعبة في النوافل، وبه قال أبو العباس بن سريج .

وقال أكثر أصحابنا: أنه لا يحزبه، وهكذا الحلاف إذا صلى جوف الكعبة الى ناحية الباب وكان الباب مفتوحاً ولا عتبة له سواء .

مسألة - ١٧٨ - «ح»: إذا صلى فوق الكعبة صلى مستلقياً على قفاه وتوجه^(٣) الى البيت المعمور ويصلي إيماءً .

وقال ش: إن كان للسطح سترة من نفس البناء جاز أن يصلي اليها وإن لم يكن له سترة [أو كانت من غير البناء] ^(٤) مثل أن يكون آجرأ مفتاً^(٥) أو قصباً معروفاً^(٦) فيه ، أو جبلاً ممدوداً وعليه أزار لم تحز صلاته .

وقال ح : يجوز إذا كان بين يديه قطعة من السطح يستقبله ، فريضة كان أو نافلة .

مسألة - ١٧٩ - «ح»: إذا قرء في صلاته من المصحف، فجعل يقرء ورقة ،

(١) ج: إذا انهزم .

(٢) د: فيما يجزئه . م: فيما يجوده .

(٣) م، د، ب: متوجهاً

(٤) ح: (ما بين المقولتين سقط) .

(٥) م، د، ف: مقياً .

(٦) ح: معدوراً .

فإذا فرغ صفح أخرى وقرأ لم تبطل صلاته، وبه قال ش .
وقال ح: تبطل صلاته، لأنه تشبه بأهل الكتاب، وهذا ممنوع منه .

(مسائل السهو في الصلاة)

مسألة - ١٨٠ - «ح» : من شك في الركعتين الأولى^(١) من كل فريضة ، فلا يدري كم صلى ، وجب عليه الاستئذان .

وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، إلا ما حكى عن ع أسه قل : تبطل صلاته ويستأنف تأدياً ليحتاط فيما بعد، وبه قال في الصحابة ابن عمر، وابن عباس، وعبد الله ابن عمرو بن العاص .

مسألة - ١٨١ - : إذا شك فلا يدري صلى ثنتين أو ثلاثاً أم ثلاثاً أو أربعاً [أم اثنين أو أربعاً]^(٢) وعلم في طه أحدهما بنى عليه ، فإن^(٣) تساوت ظنونه بنى على الأكثر وتعم، فإذا سلم قام وصلى ما طمأنه فإنه، إن كانت ركعتين فركعتين ، وإن واحدة فواحدة، أو ركعتين من جلوس .

وقال ش: إذا شك في أعداد الركعات أسقط الشك وبنى على اليقين، وبيانه أن شك من صلى ركعة أو ركعتين جعلهما واحدة وأصاف إليها أخرى، وإن شك في ركعتين وثلاث أو ثلاث وأربع فكمثل ذلك .
وبه قال ك، و ر، و [قال]^(٤) ع تبطل صلاته ويستأنف تأدياً .

(١) د: الأربع

(٢) ح: سقط ما بين الموقوفتين .

(٣) م، د، هـ: وإن .

(٤) ح: سقط .

وقال ح : ان أصابه ^(١) مرة واحدة بطلت صلاته، فان تكرر ذلك تحرى في الصلاة واجتهد، فان غلب على طه الريادة أو نقصان سى عليه، وان تساوت طنونه بنى على الأقل، كما قال ش .

مسألة - ١٨٢ - «ح» : من شك في صلاة المدة أو المغرب ولا يدري ^(٢) كم صلى أعاد الصلاة من أولها .

وقال جميع الفقهاء مثل ما قالوا في المسألة الاولى .

مسألة - ١٨٣ - «ح» : من شك في صلاة السفر أو صلاة الجمعة، وحسب عليه الاعادة، والحلاف في هذه لمسألة كالحلاف في التي قبلها .

مسألة - ١٨٤ - «ح» : سجدة السهو بعد التسليم، سواء كان للنقصان أو لزيادة .
ونه قال علي وابن مسعود ، وعمار، وسعد بن وقاص ^(٣)، وغيرهم، ومن التابعين النخعي، ومن الفقهاء أهل الكوفة وابن أبي ليلى، وروح، وأصحابه .

وقال ش : انهما قبل التسليم على كل حال وعليه أكثر أصحابه، وليه ذهب سعيد بن المسيب، والزهري، وربيعه، وع، والليث .

وقال ك : ان كاذب نقصان فالسجود قبل السلام، وان كان عن زيادة أو زيادة ^(٤) ونقصان أو زيادة متوهمه، فالسجود بعد السلام، وقد ذهب الى هذا قوم من أصحابنا ورووا فيه روايات والمعول على الاول .

مسألة - ١٨٥ - «أ» : قام في صلاة رابعة الى الخامسة سهواً، فان ذكر قبل الركوع عاد فجلس وتم ثم ^(٥) تشهد وسلم ، فان لم يذكر الا بعد الركوع

(١) م، د، هـ : ف : ان كان أصابه .

(٢) م، د، هـ : ف : فلا يدري .

(٣) م، د، هـ : ف : ابي وقاص .

(٤) م، د، هـ : ف : عن زيادة .

(٥) د يحذف (ثم) - م وجلس فتشهدا .

بطلت صلاته .

وقال ش : اذا قام في صلاة رابعة الى الخامسة سهوا^(١) ، فان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة ، أو ذكر بعد أن يسجد فيها ، فانه يعود الى الرابعة فيتمها ويسجد سجدتي السهو قبل السلام ، سواء قدم في الرابعة أو لم يقدم ، وبه قال الحسن البصري وعطاء ، والزهرى وفي الفقهاء ك ، والليث وع ، ود ، وق ، وأبو ثور .

مسألة - ١٨٦ - « ح » : اذا نسي التشهد الاول من صلاة ثلاثية^(٢) أو رابعة وذكر قبل الركوع [من الثالثة عاد فجلس وتشهد وبني وليس عليه شيء وان ذكر بعد الركوع]^(٣) ، صلى في صلاته ، فاذا سلم قضى التشهد ثم سجد سجدتي السهو .

وقال ش : اذا ترك التشهد الاول فذكر في حال ارتفاعه قبل اعتداله رجع الى الجلوس وبني على صلاته ، وان ذكر بعد اعتداله ، فانه يمضي في صلاته ولم يرجع .

وبه قال عمر ، وابن مسعود ، وابن لؤي ، وابن عباس ، وعفة بن عامر ، والمغيرة بن شعبة ، وسعد بن أبي وقاص ، وعمران بن حصين^(٤) ، وفي التابعين عمر بن عبد العزيز . وبه قال ع وح .

وقال ك : ان ذكر بعد أن رجع اليقيد من الارض لم يرجع ، وان كان أن من ذلك رجع .

وقال النخعي : ان ذكر قبل أن يتلى بالقراءة رجع ، وان ذكر بعدما تلى

(١) سقط من (اذا قام) الى (فان ذكر) .

(٢) سقط (ثلاثية) .

(٣) ح : سقط ما بين المتعين .

(٤) ح ، د : عمر بن حصين .

بها لم يرجع .

وقال الحسن : ان ذكر قبل الركوع رجوع ، وان كان قد قرء مائة آية ، وان كان بعد الركوع لم يرجع .

مسألة ١٨٧ :- من ترك سجدة هي الركعة الاولى ناسياً حتى قام الى الثانية فان ذكر قبل الركوع عاد فسجد ، وليس عليه أن يجلس ثم يسجد ، سواء جلس في الاولى جلسة الفصل أو جلسة الاستراحة أم لم يجلس ، وان لم يذكر حتى يركع مضى في صلاته ، فإذا سلم قضى تلك السجدة وسجد سجدة السهو . وفي أصحنا من قال : ان ترك سجدة من الركعتين الاوليين حتى يركع استأنف وان تركها من الاخيرتين عمل على ما قلناه .

وقال ح : ان ذكر قبل أن يسجد الثانية رجوع فسجد ، وان لم يذكر حتى يعرج من السجدة مضى في صلاته وقصاها فيما بعد ، وعليه سجدة السهو . وقال ش : ان ذكر قبل الركوع عاد فسجد ، فمنهم من يقول : يعود ويسجد في جلسة ، ومنهم من يقول : يسجد عن قيام ، وان لم يذكر حتى يركع فكأن ذلك وأبطل حكم الركوع ، وان ذكر بعد أن سجد فقد تمت الركعة الاولى بسجدة واحدة من الثانية .

[فمنهم من قال : تمت بالسجدة الاولى من الثانية ، ومنهم من قال : تمت الاولى بالسجدة الثانية] ^(١) وأبطل ما تحلل ذلك .

وقال ك : اذا ذكر في الثانية قبل أن يطمئن راکعاً عاد الى الاولى فأكملها ، وان ذكر بعد أن اطمئن راکعاً بطلت الاولى واعتد بالثانية وان ذكر بعد أن يسجد فيها تمت الثانية واعتد بها وبطلت الاولى ، والخلاف في الركعة الثانية والثالثة والرابعة مثل ذلك سواء .

مسألة ١٨٨ :- من صلى أربع ركعات ، فذكر أنه ترك فيها أربع سجعات

(١) د : سقط منها ما بين المقوستين .

فليس لأصحابنا فيه نص معين . والذي يقتضيه المذهب أن عليه أن يعيد أربع سجديات وأربع مرات سجدي السهو إذا قلنا إن^(١) ترك سجدة في الركعة الأولى لا يبطل صلاته ، وإن قلنا يبطلها بطلت الصلاة وعابه استناها .

وقال ش : إذا ترك أربع سجديات صحت له ركعتان ، وعليه أن يأتي بركعتين وقال اللبث ود : يبطل جميع ما فعله في الصلاة ولم يصح له منها شيء^(٢) إلا تكبيرة الاحرام .

وقال زهوع : صحت صلاته إلا أربع سجديات ، فيأتي بأربع سجديات على الولاء ويجزيه وقد تمت صلاته .

مسألة ١٨٩ :- من جلس في الأولى ناسياً أو في الثالثة ثم ذكر قام وتمم صلاته ، سواء كان تشهد أولم يتشهد ، فمن قال من أصحابنا : تجب سجدة السهو في كل زيادة وتقصا ، اعتبر فإن كانت الحصة بقدر الاستراحة ولم يتشهد لم يكن عليه سجدة السهو ، وإن كان تشهد أو جلس بمقدار التشهد كان عليه سجدة السهو ، وبه قال ش .

ومن قال من أصحابنا : إنه لا تجب سجدة السهو إلا في مواضع مخصوصة يقول : يتم صلاته وليس عليه شيء ، وبه قال علقمة والاسود .

مسألة ١٩٠ :- إذا سها ما يوجب سجدي السهو بأنواع مختلفة أو متجانسة في صلاة واحدة ، فالأحوط أن نقول : عليه لكل واحد^(٣) سجدة السهو .

وقال ع مثل ذلك ، وقال باقي الفقهاء : لا يلزمه إلا سجدة السهو مرة واحدة . ويدل على ما ذكرناه عموم الاخبار في الأمر بسجدي السهو عند هذه الاشياء وطريقة الاحتياط وروى ثوبان عن النبي ﷺ أنه قال : لكل سهو سجدة .

(١) م : ١١١ .

(٢) شيء بحال .

(٣) ح : د : واحدة .

مسألة - ١٩١ - : سجدتا السهو لا يجان في الصلاة الا في أربعة مواضع اذا تكلم في الصلاة ناسياً، واذا سلم في غير موضع السلام ناسياً واداسي سجدة واحدة ولا يدكر حتى يركع^(١)، واذا سبي الشهد الاول ولا يدكر حتى يركع في الثالثة فان هذه المواضع يجب عليه المضي في الصلاة ثم سجدتا السهو بعد التسليم ، وقد مضى ما يدل عليه ، ولا يجب سجود^(٢) السهو فيما عدا ذلك .

وفي أصحابنا من قال : سجدتا السهو في كل زيادة فيها أو نقصان .
وقال ش : سجود لسهوا لحد أمرين^(٣) : لزيادة فيها أو نقصان ، فالزيادة صريان : قول وفعل ، فالقول أن يسلم ساهياً في غير موضعه ، أو يتكلم ساهياً ، أو أن يقرء في ركوعه أو سجوده وفي غير موضع القراءة .

والقول على صريين : زيادة محققة أو متوهمة ، فالمحققة^(٤) أن يقعد في موضع قيامه ، أو يقوم في موضع قعوده وأما الزيادة المتوهمة ، فهو البقاء على البقيس اذا لم يدركم صلى ثلاثاً أو أربعاً ، فانه يصيب اليها اخرى ، وعقدة هذا الريب ان كلما فعله عامداً بطلت صلاته ، فان فعله ساهياً جبره بسجود السهو .

وأما النقصان فان ترك الشهد الاول أو الجلوس له ، وكذلك القنوت في العجر أو في النصف الاخر^(٥) من رمضان من صلاة الوتر .

وأما الصلاة على النبي في الشهد الاول ، فذكره في الجديد على قولين^(٦) :

(١) ح ، د : يركع في الثالثة - هـ : يركع في الركعة لتي بعدها .

(٢) م ، د : سجدتا .

(٣) م : لأمرين د : يجب لأحد الأمرين .

(٤) م ، د ، هـ : متحققة .

(٥) م . وفي النصف الاخير ، د : وفي النصف الاخر

(٦) م ، د : فهو على قولين .

أحدهما أنه سنة ، فاد ترك^(١) أدرك جبره بالسجود ، والثاني أنه ليس بسنة فعلى هذا لا يجبره ، وأما ما لا يجبر به فأركان الصلاة وهيأتها ، فان ترك ركناً لم يجبر بسهو ، لكن ان ذكره قريباً أنى به وسجد بسهو لاجل ما راد من العمل بتركه ، وان ذكره بعيداً بطلت صلاته .

وأما لهيئة فان ترك دعاء الافتتاح والتعود ، والجهر فيما يسر به ، والاسرار فيما يحجر به ، وترك^(٢) القراءة بعد الدخلة ، والتكبيرات بعد الاحرام ، والتسبيحات في الركوع والسجود .

وأما الافعال فترك رفع اليدين مع لافتتاح وعند^(٣) الركوع والرفع منه ، ووضع اليمن على الشمال^(٤) حال القيام ، وترك وصمهما على الركبتين حال الركوع ، وعلى المحدثين حال المحلوس ، وترك جلسة لاستراحة عقيب الاولى والثالثة ، وترك هيئة ركن من الافعال ، كالأمرائ في موضع لتورك ، والتورك في موضع الافترائ ، وكذلك اذا خطأ خطوة أو خطوتين ، أو لف^(٥) أعما مئة افعة أو لعين ، فكل هذا ترك هيأت الاركان ، فلا يجبر به سجود السهو .

وجملته : أن الصلاة تشمل على أركان ومستويات وهيئات ، فالاركان لا تجبر بالسهو ، وكذلك الهيئات والمنونات تجبر بالسهو .

ووفق وح و ش في هذه المسائل كلها ، وراد عليه في خمس مسائل ، فقال : ان جهر فيما يسر فيه ، أو أسر فيما يحجر فيه بمسئ الامام ، فان المأموم عبده لا يجهر ،

(١) م ، د ، هـ : فاذا قال .

(٢) ح : أو يترك .

(٣) ح ، د عند الركوع .

(٤) سقط منه « على الشمال » .

(٥) م ، د ، هـ : أو التفت أو لف .

أو ترك فاتحة الكتاب ، أو قرء سورة قبل الفاتحة ، أو أحر القراءة عن الأولين إلى الآخرين ، أو ترك التكبيرات المتوالية في العيدين ، أو ترك في موضع لافتراش ، فالكل بسجد له .

وقل ك : متى ترك الهبات سجد ، ودعاء الافتتاح والعود هذه لا يفعل في الصلاة ، لكن تكبيرات الصلاة غير الافتتاح ، وترك التسبيح في الركوع والسجود ، وترك الأسرار أو الجهر ، فمذهبه أن يجز كل سهو يقع في الصلاة .

وقل ابن أبي ليلى : إن أسر فيما يجهر به ، أو جهر فيما أسر فيه ، بطلت صلاته وهذا مذهبنا .

مسألة - ١٩٢ - : إذا سها حلف الإمام من يقتدى به تحمل الإمام عنه سهوه وكان وجوده كعدمه ، وبه قال جميع الفقهاء وابن عباس .

وقال ق : هو إجماع الأماحكي عن مكحول الشامي أنه قال : إن قام مع قعود إمامه سجد للسهو .

دليلاً : الإجماع ، وقول مكحول مع كونه محجوباً بالإجماع مقرر^(١) . مسألة - ١٩٣ - : سجود السهو واجب ، وشرط في صحة الصلاة ، لأنه مأمور

به ، والأمر يقتضي الوجوب ، وطريقة الاحتياط أبصاً تقتضيه ، وهو مذهب ك . وبه قال الكرخي من أصحاب ح الأئمة قل : ليس بشرط في صحة الصلاة . وقال ش : منون غير واجب ، وبه قال أكثر أصحاب ح .

مسألة - ١٩٤ - : من نسي سجدة في السهو ثم ذكر ، فعليه إعادتهما ، تطاولت المدة أو لم تطن ، وبه قال ع ، وهو أحد قولي ش .

وقال في الجديد : إن تطاولت المدة لم يأت به ، وإن لم تطن أتى به .

وقال ح وك : لا يعيد إذا خرج من المسجد أو تكلم .

(١) م : ذكرت هذه المسألة فيها بعد مسألتين .

مسألة - ١٩٥ - : اذا ترك الامام سجود السهو عامداً أو ناسياً أو ساهياً، وجب على المأموم أن يأتي به ، لان ه تتم صلاته ، ولأن طريقة الاحتياط تقنصه ، وبه قال ك ، وش ، وع ، والليث .

وقد ح : لا يأتي به وبه قال ر ، والمرني ، وأبو حفص بن الوكيل من أصحاب ش .

مسألة - ١٩٦ - : إذا لحق المأموم مع الإمام ركعة أو ما زاد عليها ، ثم سها الإمام فيما بقي عليه ، فإذا سلم الإمام وسجد سجدة السهو ، فلا يلزمه أن يتبعه . وكذلك ان تركه متعمداً أو ساهياً لا يلزمه ذلك ، لانه ثبت أن سجدة السهو لا يكونان^١ الا بعد التسليم ، فإذا سلم الإمام حرح المأموم فيما بقي من أن يكون^(٢) متقدماً به ، وبذلك قال ابن سيرين . وقال باقي الفقهاء : يلزمه ذلك .

مسألة - ١٩٧ - : كلما كان تركه ناسياً لزمه سجدة السهو اذا تركه متعمداً فان كان مرصداً بطلت صلاته مثل الشهد الاول ، والنسيح في الركوع والسجود وسجدة واحدة وان فضلاً^(٣) أو باطلا لا يلزمه سجدة السهو كالقنوت وما أشبه ذلك لان الاصل براءة الدعة وإيجاب شيء يحتاج الى دليل .
وقال ش : عليه سجدة السهو فيما هو منه .

وقال ح وأبو اسحاق ، لا يسجد للسهو في العمد^(٤) .

مسألة - ١٩٨ - « ح » : لاسهو في النافلة ، وبه قال ابن سيرين . وقال باقي الفقهاء : حكم النافلة حكم العريضة فيما يوجب السهو .

(١) د : لا يلزمان .

(٢) م : يأتي ، يكون .

(٣) د : وان كان فضلاً . ح : وان فضلاً .

(٤) ح ، د : في العمل .

مسألة - ١٩٩ - د ج : إذا صلى المغرب أرساً أعاد. وقال جميع الفقهاء : يسجد سجدة في السهو وقد مضت صلاته .

وقال ع : يصيف إليها خامسة ، ثم يسجد للسهو ، وبه قول قتادة .

مسألة - ٢٠٠ - د ح : إذا أدرك الإمام^(١) آخر الصلاة صلى ما أدركه ونعم ما فاتته ولم يسجد سجدة في السهو ، وبه قال أس بن مالك ، وجميع الفقهاء .

وقال ابن عمر وابن الزبير وأبو سعيد الحذري : يقضي ما فاتته ويسجد للسهو ثم يعلم ، قالوا : لأنه راد في الصلاة ما ليس من صلاته مع إمامه .

مسألة - ٢٠١ - د ح : من فاتته صلوات حتى حرج أوقاتها ، فعليه أن يقضيها على الترتيب الذي فاتته^(٢) لأول فالأول ، قليلاً كان ما فاتته أو كثيراً ، دخل في^(٣) التكرار أولم يدخل فإذا ذكر في غير وقت صلاة حاضرة قصاها ولا مسألة .

وذكرها وقد دخل وقت صلاة أخرى^(٤) فإنه يبدأ بالعائنة ما لم يتصيق وقت الحاضرة ، وهو أن لا يبقى من الوقت إلا مقدار ما يصلي به الحاضرة ، فإذا كان كذلك بدء بالحاضرة ، ثم بالعائنة . وإن دخل في أول الوقت في الحاضرة ، ثم ذكر أن عليه صلاة أخرى وقد صلى منها ركعة أو ركعتين أو أكثر فلينقل بينهما إلى العائنة ، ثم يصلي بعدها الحاضرة .

وإن ذكر أنه فاتته صلاة^(٥) في صغره وقد كبر قضاها ، ولم يجب عليه إعادة شيء مما صلى بعد تلك الصلاة .

(١) د: مع الإمام .

(٢) ح: فاتته .

(٣) ح: دخل التكرار .

(٤) ح: بحذف (وقد دخل) .

(٥) ح: فاتته في صغره .

وقال ش : اذا فائته صلوات كثيرة وقد حرحت أوقتها سقط الترتيب فيها ، كثيرة كانت أوقلية ، ضيقاً كان الوقت أو واسعاً ، ذا كراً كان أو ناسياً .

قال : وان ذكرها قبل لتلس بغيرها ، نظر ^(١) فان كان الوقت صيقاً يحاف فوات الوقت ان تشاغ بغيرها ، فيسفي أن يقدم صلاة الوقت لثلا يقضيها معا ، وان كان الوقت واسعاً قدم الفائتة على صلاة الوقت يأنسي بها على الترتيب ويخرج عن الخلاف ^(٢) ، وبه قال الحسن البصري ، وشریح ، وطاووس .

وقال قوم : ان الترتيب شرط على كل حال ، كان الوقت صيقاً أو واسعاً ، ناسياً كان أو ذا كراً ، قليلا كان ما فاته أو كثيراً . وفي الجملة لا تنعقد له صلاة فريضة ، وعليه صلاة ذهب اليه الرهري والسحفي وريضة .

وقد ك والبيت : ينظر فيه فان ذكرها وهو في اخرى أتمها [وحياً ، ثم قصى الفائتة ، ثم أعاد التي أتمها] ^(٣) استحياً وأتى بالفائتة ، ثم قصى التي أتمها ، وان ذكرها قبل الدحول في غيرها ، فعليه أن يأتي بالفائتة ، ثم بصلاة الوقت ، قال : ما لم يدحل في التكرار ، فان دحل في التكرار سقط الترتيب .

وقال د : ان ذكرها وهو في اخرى أتمها واجباً ، ثم قصى الفائتة ، ثم أعاد التي أتمها واجباً ، فأوجب الطهري ^(٤) في يوم ، قال : وان ذكرها قبل الدحول ، فعليه أن يأتي بالفائتة وبكل صلاة صلاها بعدها ، وبه قال الرهري ، والسحفي ، وريضة .

وقال ح : اد دخل الوقت في التكرار ، وهو أن تصير سناً سقط الترتيب ،

(١) د نظرت

(٢) م : بحرح به . د : وخرج .

(٣) ح ، د سقط منهما .

(٤) م ، د طهري .

فان كان حمساً، فمعه روايتان، وان كان أربعاً نظر فيه، فان كان الوقت ضيقاً متى تشاعل بغير صلاة الوقت، فانه عليه^(١) أن يأتي بصلاة الوقت ويقضى مودته، وان كان الوقت واسعاً نظر^(٢).

فان ذكرها في اخرى طلعت ويأتي بالعائنة ثم بصلاة الوقت، فان لم يذكر حتى يبرع من الصلاة قضى العائنة وأجراه، فائترتب شرط مع الذكر دون السيد وسعة الوقت وأن لا يدخل في التكرار، هذه جملة الخلاف.

مسألة - ٢٠٢ - : من فاتته صلاة من صلاة الليل وأراد قضاءها جهر فيها بالقراءة، ليلا كان وقت انقضاء أو نهاراً، ومن دنته صلاة من صلاة النهار وأراد قضاءها أسرفها بالقراءة، ليلا كان أو نهاراً، اماماً كان أو منفرداً.

وحكي أبو ثور عن ش أمه قال : اذا فاتته صلاة العشاء الاحرة، فذكرها بعد طلوع الشمس قضاها وحافت بها، وبه قال ع.

وقال ح - ان قضاها اماماً جهر بها، وان قضاها منفرداً حافت بها، بقاءً على أصله أن المنفرد يحافت بصلاة الليل والامام يحجر بها، ومذهب الی أن لقضاء كالاداء.

وقال ش : ان ذكرها ليلا جهر.

وقال ع^(٣) : ان شاء جهر وان شاء خافت، قال : وان نسي صلاة نهار فذكرها ليلا، أسرفها ولا يجهر.

مسألة - ٢٠٣ - « ح » : المرتد الذي يستتاب يحجب عليه قضاء ما فاتته حال الردة من العبادات، صلاة كانت أو صوماً أو زكاة، فان كان قد حج حجة الاسلام

(١) م، د، د، عليه.

(٢) م، د، د، نظرت.

(٣) م : وقال ان شاء.

قبل الارتداد لم يجب عليه اعادةتها بعد رجوعه الى الاسلام، وكذلك ان كان قد فاته شيء من هذه العبادات قبل الارتداد ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام ، وجب عليه قضاء ذلك أجمع .

وبه قال ش الا أنه قال في الزكاة: لا يجب عليه قضاؤها على قول من يقول^(١): ان ملكه زال بالردة وحل عليه الحول في حال الردة .

وقال ك وح: لا يفتني من ذلك شيئاً، ولا ما كان تركه في حال اسلامه قبل رده ، قال : وان كان قد صحح حجة الاسلام ، سقطت عنه ولم تجزه ، وعليه لحج متى وجد الزاد والرحلة .

فعدنا يقضي عبادته^(٢) كلها الا الحج، وكذلك عدد ش، وعدهما لا يقضي شيئاً منها وعليه قضاء الحج ، ومظاهر هذا كالمناقضة من كل واحد من الفريقين ، فدا حقيق يكشف أنه لامناقضة من واحد منهما .

مسألة - ٢٠٤ - « ح » : تارك الصلاة متعمداً من غير عذر مع علمه بوجودها^(٣) حتى يخرج وقتها، يعزر ويؤمر بالصلاة، فان استمر على ذلك وترك صلاة اخرى فعل به مثل ذلك ، وان ترك ثالثاً^(٤) وحب عليه القتل .

وانما قلنا ذلك لاجتماع الفرقة على ما روه^(٥) من أنه ما بين الاسلام وبين الكفر الا ترك الصلاة، وان كان كافراً يحب قتله وجب مثل ذلك في تارك الصلاة، وروي عنهم عليهم السلام^(٦) أنهم قالوا : أصحاب الكائس يقتلون في الثالثة .

(١) م، د : على القول الذي يقول .

(٢) م، د : يقضي العبادات

(٣) م، د : بوجوبه .

(٤) م، ف : ثلاثة .

(٥) م : عاماً روه .

(٦) ح : عنه عليه السلام انه قال .

وقال ش : ان ترك مرة واحدة ، فلا يقتل ولم يذكر التعرير ، وان ترك ثنية
قال أبو اسحاق : اذا صاق وقت الثانية وجب عليه القتل وقال أبو سعيد الاصطخري :
لا يجب عليه لقتل حتى يصيق^(١) الوقت الرابعة ، وبه قال ك .

وقال قوم : انه لا يجب قتله بتركها ، ذهب اليه ر ، وح ، وأصحابه وتابعهم
المرني على هذا ، لكن أهل العراق منهم من قال : يصرب حتى يفعلها ، ومنهم
من قال : يحبس حتى يفعلها .

وقال د ، وق : يكفر بتركها ، كما يكفر بترك اعتقادها ، روى ذلك عن علي
عليه السلام وعمر .

(مسائل ستر العورة)

مسألة ٢٠٥ - « ح » : لا يجوز للمرأة لحره أن تصلي مكشوفة الرأس ، وأقل
ما تصلي به ثوبان تقنع بأحدهما وتجلل^(٢) بالآخر . فأما الرجل ، فالذي يجب عليه
ستر العورتين والفصل في ستر ما بين السرة الى الركبتين ، وأن يطرح على كتفه^(٣)
شيئاً .

وقال ش : يجب على المصلي ستر عورته وعورة الرجل ما بين السرة الى
الركبة والمرأة كلها عورة الا الوجه والكفين ، فادكشف شيء من عورة
المصلي ، قليلاً كان أو كثيراً ، عامداً أو ساهياً ، بطلب صلاته ، وبه قال ع .
وقال ك : اذا وصلت الحره بغير خمار ، أعادت في الوقت .

(١) ح . حتى يصير

(٢) جلته عطاء ومنه « حمل المطر الارض » لا عمها ، وطبقها فلم يدع شيئاً الا عطي
أقرب وفي الخلاف : تتنع - وتجلل .

(٣) م . كفيه . د . كفه

وقال أصحابك : كل موضع ، قالك : يعيدني الوقت يريد استحجاباً ،
فمحقق قوله ان ستر العورة غير واجب ، وانما هو استحباب .

وعن أبي حنيفة روايتان في قدر العورة : احدهما مثل قولش الا في الركبة ،
فحلقه فيها ، والثانية عورة الرجل ، كما قال ش ، والمرأة كلها عورة الا الوجه
والكفين وظهور القدمين .

قل ح : فان انكشف شيء من العورة في الصلاة ، فالعورة عورتان مغلطة
ومحفة ، فالمغلطة نفس القبل والذمير والمحفة ماعداهما ، فان انكشف شيء من
المغلطة قدر الدرهم ، فمادونه أجراته الصلاة ، وان كان أكثر من ذلك لم تصح
صلاته .

وان انكشف من المحفة شيء من العضو الواحد ، كالفخذ من الرجل والمرأة
والدراع والطن من المرأة ، نظر فان كان ربع العضو فمأزاد لم تحز الصلاة ، وان
كان أقل من ذلك أحرأت ، وبه قال محمد .

وقال أبو يوسف : ان انكشف من المحفة من العضو الواحد نصف العضو
فمأزاد لم تحزه ، وان كان دون ذلك أجرأه .

وقال داود أبو بكر بن^(١) عبدالرحمان بن الحارث^(٢) ابن هشام : المرأة كلها
عورة ، فيجب عليها أن تستر جميع البدن في الصلاة .

وقال داود : العورة نفس السوءتين ، وما عداهما فليس بعورة .

مسألة - ٢٠٦ - « ج » : يجوز للامة أن تصلي مكشوفة الرأس ، وبه قال

جميع الفقهاء .

وقال الحسن البصري : ان كانت متزوجة وقد رآها زوجها وهي معه ، فعليها

(١) ح يحد داين .

(٢) ح ، ف الحرث .

أن تنطلي رأسها .

مسألة - ٢٠٧ - : الامة اذا صلت مكشوفة الرأس ، فأعنتت في أثناءها لم تنطل صلاتها ، لانه لا دليل عليه في الشرع .

وقال ش : ان كان قريبا ثوب سترت به رأسها ، وان كان نالعد وهناك من يناولها ناولها وتمت صلاتها ، وان احتاجت أن تمشي اليه بطلت صلاتها ، وعدح تبطل صلاتها .

مسألة - ٢٠٨ - : عورة الامة سائر جسدها الا الرأس ، وبه قال بعض أصحاب ش ، ولدي عليه جمهور أصحابه ان الواجب عليها ستر ما بين السرة والركبة مثل الرجل ، ولا يجب مازاد على ذلك .

وانما قلنا ذلك لان الاخبار التي وردت بحواز كشف رأسها حصصا بها الاخبار العامة في أن المرأة كلها عورة .

مسألة - ٢٠٩ - : « ح » : أم الولد مثل الامة في جواز كشف رأسها في الصلاة ، وبه قال ش .

وقال ك ود : أم الولد كالحرمة .

مسألة - ٢١٠ - : « ح » : العورة التي يجب سترها على الرجل ، حرأكان أو عبداً ، السوءتان ، وما بين السرة والركبة مستحب لافرق بينهما .

وقال ش : هو ما بين السرة والركبة .

وقال ح : الركبة من العورة وليست السرة منها .

مسألة - ٢١١ - : « ح » : اذا لم يجد الا ثوباً نجساً لم يصل فيه ويصلي عرياناً ولا اعادة عليه ، وبه قال ش ، ومن أصحابه من قال يصل في فيه ويعبد .

وقال ح : ان كان الثوب كله نجساً ، فهو بالخيار بين أن يصل في فيه وبين أن يصل عرياناً ، وان كان ربه طاهراً فعليه أن يصل في فيه .

مسألة - ٢١٢ - : العريان اذا كان بحيث لا يراه أحد صلى قائماً، وان كان بحيث لا يؤمن^(١) أن يراه أحد صلى جالساً .

وقال ش : العريان كالمكتسي يصلي قائماً ولم يفصل، وبه قال ك .

وقال ع : يصلي جالساً ، وبه قال ابن عمر .

وقال ح : هو بالخيار بين أن يصلي قائماً أو قاعداً .

وبدل على وجوب الصلاة قائماً طريقة الاحتياط . فأما إسقاط القيام بحيث قلناه ، فلاحكام الفرقة . وأبصار متر العورة واجب ، فإذا لم يمكن ذلك الا بالعود وجب عليه ذلك

مسألة - ٢١٣ - « ح » : يجوز للمصلي أن يصلي في قميص واحد وان لم يزره ولم يشد وسطه ، بل شد الوسط مكروه .

وقد ش : لا يجوز أن يصلي فيه الا أن يزره أو يحلله^(٢). وقال بعض أصحابه : انما أراد بذلك اذا كان واسع الجيب وشد الرقبة^(٣) ، فانه يرى عورته اذا ركع أو يراها غيره .

مسألة - ٢١٤ - : من عجز عن القراءة ، ثم قدر عليها في أثناء الصلاة بأن يلقن ، أو عجز عن الكسوة فتلبس بها عريانا ، ثم قدر عليها نى على صلاته ، لان الاصل براءة الذمة ، وانطال الصلاة بحتاح الى دليل، وبه قال ش ، وعند ح تبطل صلاته .

(١) م ، د ، ف : لا يامن .

(٢) ف : او يحلله . م : او يحلله .

(٣) م ، ف : دقيق الرقبة .

(مسائل اللباس والمكان وتطهيرهما من النجاسات)

مسألة - ٢١٥ - « ج » : طهارة الثياب والبدن وموضع السجود شرط في صحة الصلاة ، وبه قال جميع الفقهاء ، وزادش موضع الصلاة أجمع ، و ح موضع الصلاة السجود والقامين .

وقال ك : يعيد في الوقت ، كأنه يذهب الى أن اجتناب النجاسة ليس شرطاً في صحة الصلاة ، وذهب طائفة الى أن الصلاة لا تقتصر الى الطهارة من النجاسة ، روي ذلك عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وسعيد بن جبير ، وابن مجلز^(١) .

أما ابن عباس ، فقال : ليس على الثوب نجاسة ، وابن مسعود^(٢) نحر جزوراً فأصابه من ورثه ودمه ، فصلى ولم يحمله ، وابن جبير سئل عن رجل صلى وفسى ثوبه أذى ، فقال : اقرء علي الآية التي فيها غسل الثياب .

وروي عنه وعن ابن عباس أن معنى قوله تعالى « وثيابك فطهر »^(٣) من العذر^(٤) لأن العذرة كان يسمى في الجاهلية دنس الثياب .

وقال البخاري وعطاء : وثيابك فطهر من الاثم . وقال محاهد : وعملك فأصلح . وقال الحسن : فحلقك فحسن . وقال ابن سيرين : أي ثيابك فشم .

وهذه التأويلات كلها خلاف الظاهر ، ومنها في الحقيقة فطهر من النجاسة .

مسألة - ٢١٦ - : اداصلى ثم رأى على ثوبه نجاسة ، أو على يده فتحقق^(٥)

(١) ف : أي مخلص .

(٢) م : يحذف « ابن مسعود » .

(٣) م ٧٤ - ك ٤٤ .

(٤) ف : وقال ابن حبيب « كان العذر في الجاهلية دنس الثياب » .

(٥) م ٤٥ : وثبتت . ف : تحقق .

أبها كانت عليها حين الصلاة ، ولم يكن علمها قبل ذلك ، اختلف أصحابها في ذلك ، واختلف رواياتهم .

فمنهم من قال : يجب عليه الاعادة على كل حال ، وبه قال ش في الام ، وأبو قلابه ، وأحمد بن حنبل ، وذهب اليه ح ، و ع .

ومنهم من قال : يجب عليه الاعادة ان علم في الوقت ، وان لم يعلم الا بعد خروج الوقت لم يعد^(١) ، وبه قال ربيعة ، و ك .

ومنهم من قال : ان كان سبقه العلم بذلك قبل نشأته بالصلاة أعاد على كل حال ، وان لم يكن سبقه العلم بذلك أعاد في الوقت ، فاد اخرج الوقت فلا اعادة عليه ، وهذا هو المختار ، وبه تشهد الروايات .

مسألة - ٢١٧ - « ح » : دم مائيس له نفس سائلة طاهر ولا ينجس بالموت وكذلك دم السمك ودم البق والراغيث والقمل ، وبه قال ح ، وقال ش : هو نجس .

مسألة - ٢١٨ - « ح » : جميع النجاسات يجب ارتهاؤها اشياب والبدن قليلا كان أو كثيرا ، الا الدم فان له ثلاثة أحوال :

دم لا بأس بقليله وكثيره ، وهو دم البق والراغيث والسمك ، وما لا نفس له سائلة . ودم لجراح اللازمة . ودم لانجوز الصلاة في قليله ولا كثيره ، وهو دم الحيض والاستحاضة والنفاس .

ودم تجب ازالته ما بلغ مقدار درهم ، وهو المصروب من درهم وثلاث فصاعدا ولا يجب ازالته ما هو أقل منه ، وهو دم القصد والرعاف وما يجري مجراه من دماء الحيوان الذي له نفس سائلة .

وقال ش : النجاسات كلها حكمها حكم واحد في أنه تجب ازالته قليله وكثيره

الامكان مغفراً عنه من دم البق والبراغيث وان تقاحش وجبت ازالته .

وقال ح : المجاسات كلها براعى فيها مقدار الدرهم ، فاذا زاد وجب ازالتها
والدرهم هو البعلي الواسع وان لم يزد عليه فهو مغفوع عنه .

وقال ك و د : ان كان متعاشاً بغير مغفوع عنه . قال د : المتعاش شر في شر
وقال ك : المتعاش نصف الثوب .

وقال المحمي وع : قدر الدرهم غير مغفوع عنه ، ودونه^(١) مغفوع عنه ، فهما جملا
قدر الدرهم في حد الكثرة ، وح جعله في القلة .

مسألة - ٢١٩ - : الجسم الصغير^(٢) مثل السيف والمرآة والقوير اذا اصابته
المجاسة ، فالظاهر انه لا يظهر الا بان يغسل بالماء ، وبه قال ش ومن اصحابنا من
قال : يظهر بان يمسح ذلك منه ، واختاره المرتضى ، ولست اعرف به أثراً ، وبه
قال ح .

مسألة - ٢٢٠ - «ح» : كلما لاتم الصلاة فيه منفرداً لا بأس بالصلاة فيه وان
كان فيه نجاسة ، وذلك مثل الحف والنعل والفلسوة والتكة والجورب .
وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا في الحف : اذا اصاب أسفله نجاسة
فدلكتها بالارض قبل أن تحف لم يزل حكمها ، فان دلكتها بالارض وقد حفت^(٣)
فغسل فيه قولان ، قال في الجديد : لانزول حتى يغسلها بالماء ، وقال في القديم
من أماليه والجديد معاً : يزول حكمها ، وبه قال ح .

مسألة - ٢٢١ - : اذا كان معه ثوبان طاهر ونجس صلى في كل واحد منهما
ليؤدي فرضه يقين .

(١) م ، د ، ف : وان كان .

(٢) الصغير : لمغفول والاملس واما لصيقل فهو شحاذ السيوف .

(٣) م ، د ، ف : بعد ان حفت .

وقال ش وح : يتحرى فيهما ، فما غلب على ظنه أنه طاهر صلى فيه . وقد
المزني وبوثور : لا يتحرى بل يصلي عرياناً ، وذهب إليه قوم من أصحابنا .
ويدل على ما ذهبنا إليه أنه إذا صلى في كل واحد منهما ، فقد قطع أنه^(١) صلى
في ثوب طاهر ، فلا يجوز أن يعدل إلى الصلاة عرياناً ، مع قدرته على ستر العورة .
مسألة - ٢٢٢ - « ح » : من كان معه قميص ، فحس أحدكميه ، لا يجوز له
التحري وكذلك أن أصاب الثوب نجاسة لا يعرف موضعها ، ثم قطعه بنصفين
لا يجوز له التحري ويصلي عرياناً .

ولأصحاب ش في الكمين وجهان ، فإن قطع أحد الكمين جاز التحري
عند جميع أصحابه قولاً واحداً ، فأما إذا لم يعرف موضع النجاسة ، فقطعه
بنصفين لم تجز الصلاة في واحد منهما ولا التحري عندهم .
مسألة - ٢٢٣ - « ح » : إذا أصاب ثوب المرأة دم حيض^(٢) ، يستحب لها حته
ثم قرضه ، ثم غسله ، فإن اقتصررت على الماء^(٣) أجراها ذلك ، وبه قال جميع
الفقهاء .

وذهب قوم من أهل الطاهر إلى أن الحت^(٤) والمرض شرط في الغسل .
مسألة - ٢٢٤ - « ح » : عرق الجنب إذا كان من المحرام^(٥) يحرم الصلاة فيه
وإن كان^(٦) من حلال فلا بأس به ، وأجاز الفقهاء كلهم ذلك .
مسألة - ٢٢٥ - « ح » : المدي والوذني طاهران ، ولا بأس بالصلاة في ثوب^(٧)

(١) م ، د : على أنه .

(٢) م ، د ، ف : دم الحيض .

(٣) م ، ف : على الغسل بالماء .

(٤) د : الحت فيه .

(٥) م ، د ، ف : ذكوات الجنابة من حرام .

(٦) م ، د ، ف : كانت .

(٧) ح - لا بأس بثوب .

أصاباه ، وكذلك اليدين ، وحكم ندادة فرح المرأة كذلك^(١) .
 وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا بنجاستهما^(٢) ، ولاصحاب ش في ندادة
 فرح المرأة وجهان : أحدهم مثل ماقلناه ، وقالوا : يجري مجرى العرق ، والثاني^٣
 أنه يجري مجرى المذي والودي .
 مسألة - ٢٢٦ - « ح » : بول الصبي قل أن يأكل الطعام بكفي أن يصب
 عليه الماء مقدار ما يغمروا لا يجب غسله ، ومن عدا الصبي من الصبية والكبار المدين
 أكلوا الطعام يجب غسل أبنواهم وحده أن^(٤) يصب عليه الماء حتى ينزل
 عنه .

ووافقنا ش في بول الصبي [وروي ذلك عن علي^{عليه السلام}] ، وبه قال د ، وقا ع
 والنحوي : يرش بول الأدميين كلهم قيساً على بول الصبي [^٥ الذي لم يطعم] .
 وقال ح : يجب غسل جميعه والصبي والصبية سواء .

وبدل على مادتهنا إليه مضافاً إلى إجماع العروة - ما رواه السكوني عن جعفر
 عن أبيه عليه السلام : أن علياً صلوات الله عليه قال : ليس الحارية وبولها يعمل منه ثوب
 قبل أن تطعم ، لأن لها يخرج من مثانة أمها ، وليس العلام لا يعمل منه الثوب ولا
 بوله قبل أن يطعم ، لأن ليس العلام يخرج من العضدين والمكبين .

مسألة - ٢٢٧ - « ح » : كلما يؤكل لحمه من الطير ولهاثم ، فوله وروثه
 وذرقه طاهر ، لا ينجس منه الثوب ولا البدن ، الأدرق الدحاح خاصة ، فاه تحس

(١) ٢ ، ف : مثل ذلك .

(٢) ٢ ، د : نجاستها .

(٣) ٢ ، د ، ف : والآخر .

(٤) ح : يجب أن .

(٥) ما بين المقولتين سقط من (د ، ح) .

وما لا يؤكل لحمه بوله وروثه نجس لأنجز الصلاة في قليله ولا كثيره^(١)، وما يكره لحمه من مثل الحمر الأهلية والسمال والدواب، فإنه يكره بوله وروثه وإن لم يكن نجساً.

وقال الرهري وكذا ود: يؤكل ما يؤكل لحمه طاهر كله، ويؤكل ما لا يؤكل لحمه نجس. وقال البخاري: يؤكل ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه وروثه كله نجس. وقال ش: يؤكل جميع ذلك [نجس وكذلك] روثه، أمكن الاحتراز منه أولم يمكن، أكل لحمه أولم يؤكل نجس، وإن قال ابن عمر، وحمام بن أبي سبيان.

وقال ح وأبو يوسف: غير الأميين من الحيوان، أما الطائر فذرق جميعه طاهر ما يؤكل وما لا يؤكل، إلا الدجاج فإن ذرقه نجس.

وقال محمد: ما يؤكل لحمه فذرقه طاهر إلا الدجاج، فإن ذرقه نجس، وما لا يؤكل لحمه فذرقه نجس، إلا الخشاف فليس يحتلمون في ذرق الدجاج والخشاف.

وأما غير الطائر، فروث كله نجس عندهم جميعاً إلا الزفر فإنه قال: ما يؤكل لحمه فروثه طاهر، وما لا يؤكل لحمه فروثه نجس.

وأما أموالها، فقال ح وأبو يوسف: يؤكل كله نجس. وقال محمد: يؤكل ما يؤكل لحمه طاهر، وما لا يؤكل لحمه بوله نجس.

وأما الأرائكة، فقال ح وأبو يوسف: إن كان لا يؤكل لحمه، فهو كبول الأدميين وإن كان مما يؤكل لحمه، فمعفو عنه ما لم يتفاحش.

وقال أبو يوسف: سألت ح عن حد التفاحش فلم يحده. قال أبو يوسف:

(١) م، د: قليله وكثيره.

(٢) ح: سقط منها.

التماحش شر في شر . وقال محمد : ربع الثوب .

ويدل على مذهبا - مضافاً الى إجماع الفرق - ما روي عن النبي ﷺ طاف على راحلته راكماً ، ولو كان مولها نجساً ما عرض المصحف للنجاسة . وروي لبراء ابن عازب أن النبي ﷺ قال : ما يؤكل لحمه فلا بأس بيوله .

مسألة - ٢٢٨ - « ح » : المني نجس كله لأبجريه فيه العرك ، ويحتاج الى غسله وطبه ويأبسه من الانسان وغير الانسان ، والمرأق والرجل لا يختلف الحكم فيه .
وقد ش : المني من الأدمي ^(١) طاهر من الرجل والمرأة ، روى ذلك عن ابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص ، وعائشة ، وروى قال في التابعين سعيد بن المسيب وعطاء ، ووافقا في نجاسته كوع وح وأصعابه .

الأبهم اختلفوا فيما يزول به حكمه ^(٢) ، فقال ك : يعمل رطماً ويأساً كما قلناه وقال ح : يغسل رصاً ويفرك يأساً ، وللش في مني غير الأدميين ثلاثة أقوال : أحدها أنه طاهر لا مأكول من شيء يكون نجساً حال الحياة من الكلب والخنزير ، والثاني : نجس كله الأدمي الانسان .

ويدل على مذهبنا - مضافاً الى إجماع الطائفة - قوله تعالى « ويتزل عليكم من السماء ماء مهوراً ليظهركم به وينهب عنكم رجز الشيطان » ^(٣) قال المعسررون : نعم أراد به أثر الاحتلام .

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : مبعة يغسل الثوب منها : البول ، والمني .

وروي عن عمار بن ياسر أنه قال : مر بي رسول الله ﷺ وأنا أستني راحلتي

(١) م ، د : مني الأدمي .

(٢) ح : يحدف « حكمه » .

(٣) الانفال ، ١١ .

وتنخمت فأصابني نحامتي، فجعلت أعسل ثوبي، فقال رسول الله ﷺ : ما نحامتك ودموع عيك الا بمزلة اما تغسل ثوبك من العائط والنول والسي والدم والقيء .
مسألة - ٢٢٩ - « ح » : العلقة نجسة ، وبه قال ح وأبو اسحاق من أصحاب ش ، وهو المذهب عندهم .

وقال الصيرفي من أصحاب ش وغيره : أنه طاهر .

مسألة - ٢٣٠ - : من اكسر عظم من عظامه ، فحبره بعظم حيوان طاهر ، فلا خلاف أن ذلك حائر ، فان جره بعظم ميت مما ليس بنجس العين ، فمنداناه طاهر ، لان العظم لا ينجس بالموت . وكذلك السنان انقلعت جاز له أن يعيدها إلى مكانها أو غيره .

ومنى كان من حيوان نجس العين ، مثل الكلب والحريز ، فلا يجوز له معه ، فان فعل وأمكنه نقله ، وجب عليه نقله ، وان لم يمكنه : اما المشقة عظيمة تلحقه ، أو خوف التلف ، فلا يجب عليه نقله ، لان الاصل براءة الذمة ، ولقوله تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج » (١) .

وقال ش : ان جبره بعظم طاهر ، وهو عظم ما يؤكل لحمه اذا ذكى جاز ، وكذلك اذا سقطت سنه جاز له أن يعيدها سناً طاهراً ، وهو سن ما يؤكل لحمه اذا ذكى .

وأما ان أراد أن يجبره بعظم نجس ، وهو عظم الكلب والحريز ، أو عظم ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل بعد وفاته قال في الام أو بعظم الانسان لم يكن له ذلك وكذلك اذا سقطت سنه ، فأراد اعادتها بعينها لم يكن له .

فان حالف ، ففيه ثلاث مسائل : ما لم ينس على اللحم ، أو يبيت عليه ويستنصر بقلعه ولا يحاف التثقب ، فان لم يستنصر أصلاً فقلبه ازالته ، وان استنصر بقلعه لتباعد

اللحم عليه ولا يخاف الثلث لانتفخ^(١) ولا تلف عضو من أعضائه فعليه قلعه ، وإن لم يفعل أجبره السلطان على قلعه .

فإن مات قبل قلعه ، قال ش : لم يقطع بدموته ، لأنه صار ميتاً كله والله حسيبه وإن خاف الثلث من قلعه ، أو تلف عضو من أعضائه ، قال ش : المذهب أنه يجب قلعه ، وهو ظاهر قوله لأنه قال : أجبره السلطان على قلعه ولم يفصل ، وفي أصحابه من قال : لا يجب قلعه ، ذهب إليه أبو إسحاق ، وهو المذهب .

وقال ح في المسألتين الأخيرتين : لا يجب قلعه .

مسألة - ٢٣١ - د ح : بكره للمرأة أن تصل [شعرها شعر غيرها ، رجلاً كان أو امرأة ، ولا بأس أن تصل]^(٢) شعر حيوان آخر طاهر ، فإن خالفت تركت الأولى ، ولا تبطل صلاتها .

وقال ش : متى وصلت شعرها بشعر غيرها ، وكذلك الرجل إلا أن يصل بشعر ما يؤكل لحمة قبل موته ، فإن خالف بطلت صلاته .

مسألة - ٢٣٢ - : إذا بال على موضع من الأرض ، فتطهيره أن يصب الماء عليه حتى يكثره ويغمره ويزيل لونه وطعمه وريحه ، فإذا زال حكماً بطهارة المحل وطهارة الماء الوارد عليه ، ولا يحتاج إلى نقل التراب ولا قطع المكان ، وبه قال ش .

وقال ح : ن كانت الأرض رنخوة ، فصب عليها الماء ، فنزل الماء عن وجهها إلى باطنها ظهرت الجلدة العليا دون السفلا التي وصل الماء والبول إليها ، وإن كانت لأرض صلبة ، فصب الماء على المكان ، فجري عليه إلى مكان آخر طهر مكان البول ، ولكن نحس المكان الذي انتهى الماء إليه ، فلا يظهر حتى يحفر التراب

(١) ح : بد له .

(٢) ح : سقط منها .

ويلقى هن المكان .

ويدل على مادھنا الیہ قوله تعالى « ما جعل علیکم فی الدین من حرج »^(١)
وماروي أن أعرابياً دخل المسجد ، فقال اللهم ارحمى وحمداً ولا ترحم معاً أحداً
فقال النبي ﷺ : لقد حجرت واسماً^(٢) ، قال : فما لبث أن بال في ناحية المسجد
وكافتهم^(٣) ، فجلوا الیہ ، فهاهم السی^(٤) ثم أمر بذنوب من ماء فاهريق علیہ ، ثم
قال علموا ويسروا ولا تمسروا .

مسألة - ٢٣٣ - « ج » : إذا مال على موضع من الأرض وجففته الشمس طهر
الموضع ، وإن جف بغير الشمس لم يطهر ، وكذا الحكم في البواري والحصر
سواء .

وقد ش : إذا رأت أوصافها بغير الماء ، بأن تحببها الشمس ، أو بأد تهب
عليها الريح ولم يبق لون ولا ريح ولا أثر فيه قولان . قال في الام : لا يطهر بغير
الماء ، وبه قال ك . وقال في القديم : يطهر ، ولم يفرق بين الشمس والصل .
وذكر في الاملاء قال : إذا كان ضاحياً للشمس فيجف وتهب عليه الريح فلم
يبق له أثر ، فقد طهر المكان . وأما ان كان في البيت ، أو في الظل ، فلا يطهر بغير
الماء ، فخرج من هذا ان جف بغير الشمس لم يطهر قولاً واحداً . وإن كان في
الشمس فعلى قولين ، أحدهما : لا يطهر ، والثاني : يطهر ، وبه قال ح ، وأبو يوسف
ومحمد ، والظاهر من مذهبه أنه لا فرق بين الظل والشمس ، وإنما لا اعتبار بأن
يجف .

مسألة - ٢٣٤ - : إذا صلى في مقبرة جديدة دفن فيها ، كان ذلك مكروهاً ، غير

(١) المعج ، ٧٧ .

(٢) ف ، ٢ ، د : تحجرت ، وكذا في الخلاف .

(٣) ف ، ٢ ، د : ف ، كأنهم .

أنه لا يجب عليه إعادتها، وبه قال ش .

وقال ك: لا تكرر الصلاة فيها .

وقال بعض أهل ^(١) الظاهر: لا تجزئ فيها الصلاة ، وإليه ذهب قوم من أصحابنا .

واستدلوا على ذلك بما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلي بين القبور، قال: لا يجوز ذلك لأن يجعل بيده وبين القبور ^(٢) عشرة أذرع من بين يديه ومن خلفه وعشرة أذرع عن يمينه ويساره ثم يصلي إن شاء .

وروى معمر بن خلاد عن الرضا عليه السلام قال: لا بأس بالصلاة بين المقابر ما لم يتخذ القبر قلة .

وانما قلنا ذلك مكروه، لما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن الصلاة بين القبور ^(٣) هل يصلح؟ فقال: لا بأس .

وقد روت العامة النهي عن ذلك ، روى أبو سعيد الحديري أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يصلى بين القبور . وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة في سبعة مواضع ^(٤) : المزبلة ، والمحزرة ، والمقبرة ، ومحجة الطريق ، والحمام ، وأعطان الأبل ، وطهر بيت الله العتيق .

مسألة - ٢٣٥ - « ح »: تكره الصلاة في بيوت الحمام، فإن كانت نجسة، فلا يجوز السجود عليها، وإن كانت طاهرة كانت مكروهة، وهي تجزئ .

(١) د: أصحاب الظاهر .

(٢) ٢، د، ف بإضافة « إذا صلى » .

(٣) ٣، د: بين القبر .

(٤) ٤، د: مواضع .

ولاصحاب ش وجهان ، أحدهما : لانجزىء لانه موضع نجاسة ، وان علم طهارته كان جائزاً . والثاني : أن الصلاة فيه مكروهة ، لانها ^(١) مأوى الشياطين .

مسألة - ٢٣٦ - : اللبس المضروب من طيس نجس اذا طبخ آخراً أو عمل خبزاً طهرتse النار ، وبه قال ح . وكذلك العيب النجسة اذا أحرقت بالنار حتى صارت رماداً ، حكمها حكم الرماد بالظاهرة .

وقال ح : كلها تطهر بالاستحالة اذا صارت ترواً أو رماداً ، وحكي عنه أنه قل : لو وقع خنزير في ملاحه ، فاستحال ملحاً طهر .

وقال ش : الاعيان النجسة ، كالكلب والمخزبر والعذرة والسرجهن وعظام الموتى ولحمومها والدماء ، لا تطهر باستحالة ، سواء استحالت بالنار وصارت رماداً أو بالأرض والتراب فصارت ترواً .

مسألة - ٢٣٧ - « ح » : اذا صلى على بساط وكان على طرفه نجاسة لا يسجد عليها صححت صلاته ، تحرك موضع النجاسة بحركته أو لم يتحرك ، وبه قال ش ، غير أنه اعتبر أن لا يقع عليها شيء من ثيابه .

وقال ح : ان كان البساط على سرير ، فكلما تحرك المصلي تحرك البساط لم تصح صلاته .

مسألة - ٢٣٨ - : اذا ترك على رأسه طرف عمامة وهو طاهر وطرفه الآخر على الأرض وعليه نجاسة لم تطل صلاته ، لأن الاصل براءة الذمة .

وقال ح : ان كان طرف النجس يتحرك بطلت صلاته ، وان لم يتحرك صححت صلاته . وقال ش : تبطل صلاته على كل حال .

مسألة - ٢٣٩ - : اذا كان موضع السجود طاهراً صححت صلاته ، وان كان

موضع قدميه وجميع مصلاه نجماً اذا كانت النجاسة ياسة لا تتعدى الي ثيابه وبدنه .

وقال ش: يجب أن يكون جميع مصلاه طاهراً ، حتى أنه اذا صلى لم يقع ثوبه على شيء منها ، رطوبة كانت أو يابسة ، فان وقعت ثيابه على شيء منها بطلت صلاته ، وان كانت مقابلة له صحت صلاته بلا خلاف .

وقال ح: الاعتبار بموضع قدميه ، فان كان موضعهما طاهراً أجزأه ، ولا يصره ما وراء ذلك ، وان كان موضعهما نجساً لم تصح صلاته ، وان كان ماعداه طاهراً .

وأما موضع السجود ، ففيه روايتان: فروى محمد أنه يجب أن يكون موضع السجود طاهراً ، وروى أبو يوسف أنه لا يحتاج اليه ، لانه إنما يسجد ^(١) على قدر الدرهم ، وقدر الدرهم من النجاسة لا يسمع صحة لصلاة .

مسألة - ٢٤٠ - : اذا شد كلب ^(٢) بحبل وطرف الحبل معه صحت صلاته سواء كان حاملاً لطرف الحبل ، أو واقعاً عليه . وكذلك اذا شد الحبل في سفينة فيها نجاسة ، سواء كان الحبل مشدوداً في النجاسة ، أو في طرف السفينة وهو طاهر لانه ليس في الشرع ما يدل على أن ذلك يقطع الصلاة ، ونواقص الصلاة أمور تحتاج الى أدلة شرعية .

وقال أصحاب ش: في الكلب ان كان واقعاً على الحبل صحت صلاته ، وان كان حاملاً لطرفه بطلت . وأما السفينة ، فان كان الحبل مشدوداً في موضع نجس فصلاته باطلة ، وان كان مشدوداً في موضع طاهر صحت ^(٣) صلاته

مسألة - ٢٤١ - : اذا حمل قارورة مشدودة الرأس بالرصاص وفيها بول

(٢) م ، د : لانا انما يسجد .

(١) م ، د : ب : كلاً .

(٢) م ، د : من السفينة صحت

أو نجاسة، ليس لأصحابنا فيه نص والذي يقتضيه المذهب أنه لا ينقض الصلاة ،
لأنه لا دليل عليه .

وبه قال ابن أبي هريرة من أصحاب ش، غير أنه قاس^(١) على حيوان طاهر في
جوفه نجاسة، وعلطه أصحابه والزم على ذلك حمل آجرة داخلها نجس وظاهرها
طاهر وقال جميع الفقهاء: إن ذلك يبطل صلاته . وإن قلنا تطل صلاته بدليل^(٢)
الاحتياط كان قوياً .

مسألة - ٢٤٢ - «ح» : من صلى في حرير محض^(٣) من الرجال من غير
ضرورة، كانت صلاته باطلة، ووجب عليه إعادتها. وخالف جميع الفقهاء في ذلك
مع قولهم إن لبسه والصلاة فيه محرم .

مسألة - ٢٤٣ - «ح» : إذا اختلط القطن أو الكتان بالبريسم وكان سداً أو
لحمته قطعاً أو كناناً زال تحريم لبسه .

وقال ش: لا يرول التحريم إلا إذا تساوى، أو يكون القطن أكثر .

مسألة - ٢٤٤ - «ح» : يكره الصلاة في الثياب السود، وخالف جميع الفقهاء
في ذلك .

ويدل على ذلك - مضافاً إلى إجماع الفرق - قول أبي عبد الله^(٤) عليه السلام يكره
السواد إلا في ثلاثة : الحف، والعمامة، والكساء. وسئل عن الصلاة بالقلنسوة
السوداء، فقال: لا تنصل فيها، فإنها لباس أهل النار .

مسألة - ٢٤٥ - «ح» : يكره السجود على الأرض السخنة، ولم يكره ذلك

(١) ٤، ٥، ٦: قاسه

(٢) ٤، ٥، ٦: لدليل .

(٣) ح. محرم

(٤) ٢ أبي عبد الله الصادق عليه السلام .

أحد من الفقهاء .

مسألة - ٢٤٦ - « ح » : يكره ^(١) التختم بخاتم حديد خصوصاً في حال الصلاة . وأما التختم بالذهب ، فلا خلاف أنه لا يجوز للرجال . ولم يكره الحديد أحد من الفقهاء .

مسألة - ٢٤٧ - « ح » : يكره أن يصلي وفي قبلته نار ، أو سلاح محرد وفيها صورة ، ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ٢٤٨ - « ح » : يكره للرجل أن يصلي ^(٢) وعليه ثياب ، بل ينبغي أن يكشف من جهته موضع السجود ولا يجوز غيره ، ويكشف فاه لقراءة القرآن وقد مضى الخلاف في موضع السجود ، ولم يكره الثياب على الثم أحد من الفقهاء .

مسألة - ٢٤٩ - « ح » : يكره أن يصلي مشدود الوسط ، ولم يكره أحد من الفقهاء ذلك .

مسألة - ٢٥٠ - « ح » : لا يجوز الصلاة في الدار المنصوبة ، ولا في الثوب المنصوب مع الاختيار ^(٣) ، لأن النهي يدل على فساد المنهي عنه . وأجاز الفقهاء كلهم ذلك ، ولم يستحبوا ^(٤) إعادته ، مع قولهم إن ذلك منهي عنه . ووافقا كثير من المتكلمين في ذلك ، مثل أبي علي ^(٥) ، وأبي هاشم ، وكثير من أصحابهما .

مسألة - ٢٥١ - : الوضوء بالماء المنصوب لا يصح ولا تصح الصلاة به ،

(١) ليس في م هذه المسألة .

(٢) ليس في ح « أن يصلي » .

(٣) م ، بالاختيار .

(٤) م ، د ، ف : لم يوجبوا .

(٥) م ، ف : بإضافة « الجبائي » .

لما قلناه في المسألة الأولى ، وحالف الفقهاء كلهم في ذلك .

مسألة - ٢٥٢ :- كلما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلاة في جلده ، ولا في وبره ولا شعره ، ذكي أو لم يدك ، دبح أو لم يدبغ ، وما يؤكل لحمه إذا مات لا يظهر جلده بالدباغ^(١) ، ولا تحوز الصلاة ، وقد يسا فيما مضى ، ورويت رخصة في جواز الصلاة في الفئك والسمور والسنجاب ، والاحوط ما قلناه .

وحالف باقي الفقهاء في ذلك ، وقالوا : إذا ذكي ودبح جازت الصلاة فيما لا يؤكل لحمه ، إلا الكلب والحزير على ما مضى من الخلاف في ذلك ، وما يؤكل لحمه إذا مات ودبح ، فقد ذكرنا الخلاف فيه .

مسألة - ٢٥٣ - « ح » : لا يجوز الصلاة في الحز المشوش بوبر الأرانب ، وحالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٢٥٤ - « ح » : لا يجوز للجنب المقام في المسجد ولا اللبث فيه بحال ، وإن أراد الجواز فيه لعرص ، مثل أن يقرب عليه الطريق ، أو يستدعي منه انساناً جاز ذلك ، فإن كان لغير غرض كره ذلك ، وبه قال ش ، وفي التابعين سعيد ابن المسيب ، والحسن الصري ، وعطاء ، وك .

وقال ح : لا يجوز له أن يعبر فيه بحال لعرص ولا غيره الأفي موضع الضرورة ، وهذا^(٢) إذا نام في المسجد ثم احتمل فيه ، فانه يحرح منه .

وقال ر مثل ذلك ، إلا أنه قال : إذا أجنب في المسجد تيمم في مكانه وخرج متيمماً . وقال د و ق : إذا توصاً الجنب ، فهو كالمحدث يقيم فيه ويبيت كيف شاء وبه قال زيد بن أسلم .

مسألة - ٢٥٥ - « ح » : يكره للحائض العبور في المساجد . وقال ش : أكره

(١) سقط من ح « بالدباغ » .

(٢) ح ، د ، وهو .

للحائض الممر في المساجد .

واختلف أصحابه على وجهين ، وقال أبو العباس وأبو اسحاق : ينظر فيه ، فإن كانت آمنة من تلويث المسجد ، وهو أن تكون استوثقت من نفسها ، فحكمها حكم الجنب . وإن لم تأمن كره لها العبور في المساجد ، ومنهم من قال : يكره عبورها فيه على كل حال .

مسألة - ٢٥٦ - : لا يجوز للمشركين دخول « المساجد كلها ولا - خ ل » المسجد الحرام ولا شيئاً من المساجد ، لا بالأذن ولا بغير الأذن ، وبه قال ك .
وقال ش : لا يجوز لهم أن يدخلوا المسجد الحرام بحال ، لا بأذن الإمام ولا بغير أذنه ، ولا عداه من المساجد لأناس أن يدخلوه بالأذن .

وقال ح : يدخل الحرم والمسجد الحرام وكل المساجد بأذن .
يدل على مذهبه قوله تعالى « إنما المشركون نجس »^(١) فحكم عليهم بالنجاسة فلا يجوز أن يدخلوا شيئاً من المساجد .

مسألة - ٢٥٧ - : نكره الصلاة في أعطان الابل ، ولا نكره في مرايح العنم لالان روث الابل نجس ، بل لما روي أنه مآوى الشيطان .
وقال ش : إن كانا بحسين بأروائهما ، فالصلاة فيهما باطلة ، وإن كانا طاهرين فالصلاة جائزة ، غير أنه نكره في أعطان الابل ، ولا نكره في مرايح العنم .

مسألة - ٢٥٨ - « ح » : إذا مات شاة وفي ضرعها لبن لا ينجس اللبن ، ويجوز أن يحلب وبشرب ، وبه قال أبو حنيفة . وقال ش : يتنجس ولا يجوز شربه .

(مسائل النوازل من الصلاة)

مسألة - ٢٥٩ - « ح » : الاوقات التي نكره الصلاة فيها خمسة : وقتان نكره

لاجل الفعل ، وثلاثة لاجل الوقت . فذاكره لاجل الفعل : بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، وبعد العصر الى غروبها . وماكره لاجل الوقت : عند طلوع الشمس ، وعند قيامها ، وعند غروبها .

والاول اما يكره ابتداء الصلاة فيه نافلة ، فاما كل صلاة لها سبب من قضاء فريضة ، أو نافلة ، أو تحية مسجد ، أو صلاة زيارة ، أو صلاة احرام ، أو طواف ، أو نذر ، أو صلاة كسوف أو جارة ، فانه لا بأس به ولا يكره^(١).

وأما ما يهي فيه لاجل الوقت ، فالايام والبلاد والصلوات فيه سواء الا يوم الجمعة ، فان له أن يصلي عدد قيامها الوافل ، ووافقاش في جميع ذلك ، واستثنى من البلدان مكة ، فانه أحرار الصلاة فيها أي وقت شاء ، ومن الصلاة مالها سبب ، وهي أصحابنا من قال في الصلاة التي لها سبب مثل ذلك .

وقال ح : الارمان والصلوات والبلدان عامة ، فلا يجوز شيء من الصلوات فيها بحال الا عصر يومه ، فانه يتبدى بها . وان كان مع العروب ، ولا يتبدى به لصبح مع طلوع الشمس ، فان حالف فعليه قضاء ما فعله الا عصر يومه وصلاة الجنائز وسجود التلاوة .

وأما الوقتان البدان نهى عنهما لاجل الفعل ، فله أن يصلي فيهما الفوائت والحائز وسجود التلاوة ، ولا يصلي ركعتي الطواف ولا صلاة مندوبة .

وأجمع أصحابنا على حوار هذه الصلوات التي ذكرناها في هذه الاوقات ، ومنهم من يريد على ذلك ويحوز الصلاة التي لها سبب فيها .

وروت ام سلمة قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم بعد العصر فصلى عندي ركعتين ثم أكنى أراه يصليهما ، فقلت : يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصليها ؟ فقال : اني كنت اصلي ركعتين بعد الظهر ، وأنه قدم علي وفد

في تميم فשלوني عنهما ، فهما هاتان الركعتان .
وروت عائشة قالت : ما كان رسول الله في بيتي في يوم بعد العصر الا صلى
ركعتين .

فأما روايات أصحابنا ، فأكثر من أن تحصى ، من ذلك : ما رواه أبو بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خمس صلوات تصلين في كل وقت : صلاة الكسوف ،
و صلاة على الموتى ^(١) ، وصلاة الاحرام ، والصلاة التي تموت ، وصلاة الطواف
من الفجر الى طلوع الشمس ، وبعد العصر الى الليل .
وروي جميل قال : سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن قضاء الليل بعد الفجر
الى طلوع الشمس ، قال : نعم ، وبعد العصر الى الليل ، فهو من سر ^(٢) آل محمد
المعزوز .

مسألة - ٢٦٠ - : ركعتا المجر من النوافل أفضل من الوتر ، وبه قال ك
وش في القديم . وقال في الجديد : الوتر أفضل ، وأبو حنيفة خارج عن هذا
الخلاف ، لأن عنده الوتر واجب .

مسألة - ٢٦١ - «ج» : النوافل المرتبة في اليوم والليلة اذا فاتت أوقاتها
استحب فضاؤها ، وبه قال ش في القديم ، وهو أصح قوليه عند أصحابه واختيار
المزني ، والقول الآخر لا يقضي .

وقال ج : لا يقضي الا ركعتي المجر ، فانه ان تركهما دون الفرض لم يقصهما
وان تركهما مع الفرض قصاهما مع الفرض ، وقال محمد : يقضيان على كل
حال .

مسألة - ٢٦٢ - «ج» : النوافل في اليوم والليلة التابعة للفرائض أربع وثلاثون

(١) الميت .

(٢) ج ، ذ : المزال .

ركعة: ثمان قبل الظهر، وثمان بعده قبل العصر، وأربع بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة، وثمان صلاة الليل، وثلاث الشفع والوتر، وركعتا الفجر. ويحصل في جميع النوافل بين كل ركعتين بتسليمة .

وللس فيه وجهان، أحدهما : إحدى عشرة ركعة: ركعتا الفجر، وأربع مع الظهر، قبلها ركعتان، وبعدها ركعتان، وبعد المغرب ركعتان، وبعد العشاء ركعتان والوتر ركعة .

ومنهم من قال : ثلاث عشرة ركعة هذه وزاد ركعتين، فقال: أربع قبل قريضة الظهر، قال أبو حامد يص في الام على القولين كالوجهين ، ومن الناس من قال : سبع عشرة ركعة، وراد أربعاً قبل العصر .

وقال ر، وابن السارك وق: يصلي قبل الظهر أربعاً وبعده ركعتين .

وقال ح: ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر، وقبل العصر روايتان أحدهما أربع، وروى الحسن عنه ركعتان، وركعتان بعد المغرب . وأما العشاء الآخرة ، فأربع قبلها ان أحب وأربع بعدها، وكل أربع ذكره فهي ^(١) بتسليمة واحدة .

ويدل على مذهبه مضافاً - الى اجماع الفرقة - ما رواه اسماعيل بن سعد عن الرضا عليه السلام قال قلت له : كم الصلاة من ركعة ^(٢) فقال: إحدى وخمسون ركعة، النافلة أربع وثلاثون ركعة .

وروى الفضيل بن يسار، والعصل بن عبد الملك ، ومكير بن أعين، قالوا : سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله ﷺ يصلي من التطوع مثلي القريضة، ويعصم من التطوع مثلي القريضة .

مسألة - ٢٦٣ - «حج» : ينبغي أن يتشهد في كل ركعتين من كل صلاة نافلة

(١) ٥٠ د: فهو .

(٢) م: من الركعة .

ويسلم بعده ، ولا يصلى ثلاثاً ولا أربعاً ولا ما راد على ذلك بتشهد واحد ولا تسليم واحد .

وقال ش : الأفضل أن يصلي مثنى مثنى ، ليلا كان أو نهراً وأما الجوارف أن يصلي أي عدة شاء أربعاً وستاً وثمانياً وعشراً شعثاً أو ونراً وإذا راد على مثنى ، فالأولى أن يتشهد عقيب كل ركعتين ، فإن لم يفعل وتشهد في آخرهن مرة واحدة أجزاء .

وقال في الاملاء : ان صلى بغير احصاء جاز ، وبه قال ك .
وقال ح : الرابع أفضل ^(١) أربعاً أربعاً ، ليلا كان أو نهراً ، وقال أبو يوسف ومحمد بقوله نهراً ، ويقول ش ليلاً ، قال : والجائز في النهار عدداً مثنى وأربعاً ، فإن زاد على أربع لم يصح ، والجائز ليلاً مثنى مثنى ، وأربعاً أربعاً ، وستاً ستاً ، وثمانياً ثمانياً ، وان زاد على ثمان لم يصح .

مسألة - ٢٦٤ - « د ح » : بواقل شهر رمضان يصلى منفرداً ، والجماعة فيها بدعة .

وقال ش : صلاة المنفرد أحب الي منه . وشنع ابن داود على ش في هذه المسألة ، وقال : حالف فيها السنة والاجماع ^٢ .

واختلف أصحاب ش على قوليس ، فقال أبو العباس وأبو اسحاق وعامة أصحابه ^(٣) : صلاة التراويح في الجماعة أفضل بكل حال ، وتأولوا قول ش ، فقالوا : اما قال : النافلة ضربان نافلة من لها الجماعة ، وهي العبدان والخسوف والاستسقاء ونافلة لم يس لها الجماعة ، مثل ركعتي الفجر والوتر . وما س لها الجماعة أوكد

(١) سقط من « د أفضل » .

(٢) « د » والجماعة .

(٣) سقط من م « أبو العباس وأبو اسحاق » وفي « د » عامة أصحابه .

مما لم يس له الجماعة ، ثم قال : فأما قيام شهر رمضان وصلاة المفرد أحب الي منه يعني ركعتي الفجر والوتر الذي يفعل على الأفراد .
والقول لثاني مهم من قول بظاهر كلامه ، فقال : صلاة التراويح على الأفراد أوصل منها في جماعة بشرطين : أحدهما أن لا يختل الجماعة بتأخره عن المسجد و الثاني أن يطل القيام والقراءة ، فيصلي متفرداً . وقد نص في القديم على أنه ان صلى في بيته في رمضان ، فهو أحب لي ، وان صلاها في جماعة فحس .

مسألة - ٢٦٥ - دح : يصلي طول شهر رمضان ألف ركعة راتدة على النوافل المبرئة في سائر الشهور ، عشرين ليلة في كل ليلة منها عشرين ركعة ، ثمان بين العشائين ، واثنا عشرة بعد العشاء الآخرة ، وفي العشر الاواخر في كل ليلة ثلاثين ركعة ، وفي ثلاث ليال وهي : ليلة تسع عشرة واحدى وعشرين ، وثلاث وعشرين كل ليلة مائة ركعة .

ومن أصحابنا من قال : يسقط هذه ثلاث ليال النوافل المبرئة فيها من عشرين ركعة وثلاثين ركعة ، ويصليها في الجمعات ، فيصلي في أربع جمع كل جمعة ، أربع ركعات ، صلاة أمير المؤمنين ، وركعتين صلاة فاطمة ، وأربع ركعات صلاة جعفر بن أبي طالب على الترتيب المعروف في ذلك ، وفي آخر جمعة من الشهر عشرين ركعة صلاة أمير المؤمنين ، وفي آخر سبت عشرين ركعة صلاة فاطمة عليها السلام الجميع ألف ركعة .

ودهب قوم من أصحابنا الى أن حكم شهر رمضان حكم سائر الشهور لا يراد فيها على النوافل المبرئة شيء .

وقال ش : المستحب كل ليلة عشرين ركعة بعد العشاء خمس ترويعات كل ترويعاة أربع ركعات في تسليتين . قال ش ورايتهم يقومون بالمديبة تسع وثلاثين

ركعة ويقومون بمكة عشرين ركعة .

مسألة - ٢٦٦ - « ح » : القنوت في كل ركعتين من النوافل والفرائض مستحب في جميع السنة ، والقنوت في الوتر في جميع أوقات السنة .

وقال ش : لا يفت في نوافل رمضان الا في النصف الاخير في الوتر خاصة .

وقال ح : يفت في الوتر في جميع السنة ، ولا يفت فيما عداه .

مسألة - ٢٦٧ - « ح » : قنوت الوتر قبل الركوع ، وله قال ح ، ولاصحاب

ش وجهان ، أحدهما ، قبل الركوع ، والاخر : بعد الركوع .

مسألة - ٢٦٨ - « ح » : وقت صلاة الليل بعد انتصافه ، وكلما قرب الى

الفجر كان أفضل .

وقال ك : الثلث الاخير أفضل .

وقال ش : ان جزء الليل نصيب كان النصف الاخير أفضل ، وان جزؤه ثلاثة

أجزاء كان الثلث الاوسط أفضل .

مسألة - ٢٦٩ - « ح » : الوتر سنة مؤكدة ، وبه قال جميع الفقهاء الا ح ،

فبه قال : فرس ، وأصحابه يقولون : واجب عده .

مسألة - ٢٧٠ - « ح » : صلاة الضحى بدعة ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك

وقالوا : انها سنة .

وقال ش : أقل ما يكون^(١) منها ركعتان ، وأصله اثنا عشرة ركعة . والمختار

ثمانى ركعات .

مسألة - ٢٧١ - « ح » : صلاة الليل عندنا احدى عشرة ركعة ، كن ركعتين

بشهاد ، وتسليم بعده ، والوتر ركعة مفردة بشهاد وتسليم .

وقال ش : أفضل الوتر احدى عشرة ركعة يسلم في كل اثنتين ، وأقل الافضل

(١) سقط من م « ما يكون » .

ثلاث بتسليمتين، فالثلاث أفضل من واحدة، وكلما زاد كان أفضل، والوتر بالواحدة جائز، والركعة الواحدة صلاة صحيحة، وبه قال في الصحابة أبو بكر، وعمر، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وفي الفقهاء ك، ود، و ق .

وقال ح : ثلاث ركعات بتسليمه واحدة، من زاد عليها أو نقص منها لم يكن وترأ، قال : والركعة الواحدة لا يكون صلاة صحيحة .

وقال د : لا يوتر بواحدة .

وأما عندما في كون الواحدة صلاة صحيحة، فالأولى أن يقول : لا يجوز، لانه لا دليل في لشرع على ذلك، والركعتان بجمع^(١) على كونهما صلاة شرعية وروى ابن مسعود أن النبي ﷺ نهى عن البتراء . يعني الركعة الواحدة .

مسألة - ٢٧٢ - « ج » : لا يجوز أن يوتر أول الليل مع الاحتيار، ويجوز مع الاضطرار في لسم^(٢) وخوف الفوات وترك القضاء .

وقال ش : هو بالبحار بين أول الليل وآخره، وإن كان ممن يريد القيام بالليل لصلاة الليل، فالوتر آخر الليل أفضل .

مسألة - ٢٧٣ - « ح » : من أوتر أول الليل وقام آخره لا يعتد بما فعله أولاً بل يوتر، وبه قال علي وابن عباس .

وقال ش : إذا أوتر أول الليل، ثم نام وقام للصلاة صلى ما أحب ولم يتفص وتره الذي صلاه^(٣) [وه قال طلق بن علي في الصحابة]^(٤) وهو قول ك، و ر، وابن المبارك .

مسألة - ٢٧٤ - « ح » : يستحب أن يقرأ في المفردة من الوتر قل هو الله أحد والمعوذتين، وفي الشفع يقرأ ماشاء .

(١) ٢ : مجمع .

(٢) ٢ : أو في السفر .

(٣) سقط من ح و د .

وقال ش : يقرأ في الاولى « سبح اسم ربك الاعلى » وفي الثانية « قل يا أيها الكافرون » وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين . وقال ح مثل ذلك إلا المعوذتين . مسألة - ٢٧٥ - : دعاء قنوت الوتر ليس بمعين ، بل يدعو بما شاء . وقد روي في ذلك أدعية معينة لا تحصى .

وقال ش : يدعو بما رواه الحسن بن علي قال : علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر « اللهم اعدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولي فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، انك تقضي ولا يقضي عليك ، وانه لا بدل من واليت (و) لا يعز من عاديت ، تباركت ربنا ، وتعاليت » هذا هو المنقول وراد أصحابه « ولا يعز من عاديت ، فلت الحمد على ما قضيت » .

(مسائل الجماعة)

مسألة - ٢٧٦ - « ح » : الجماعة في الخمس صلوات سمة مؤكدة وليست واجبة ، وهو المختار من مذهب ش عند أصحابه ، وبه قال ح ، وأصحابه ، وع ، وك . وقال أبو العباس بن سريج وأبو اسحاق : هي من فروض الكفايات ، كصلاة الجنزة . وقال داود وأهل الظاهر وقوم من أصحاب الحديث : انها من فروض الاعيان .

ويدل على مذهنا - بعد اجماع الفرق - ما روى نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد^(١) بسبع وعشرين درجة . وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم

وحده بخمس وعشرين جزءاً . وابن مسعود يضيع وعشرين درجة .
 لأنه عليه السلام فاضل بين صلاة الجماعة وصلاة الفرد^(١) ، والتفاضل انما يصح في
 المشتركين في الشيء ، فلو كانت صلاة الفرد غير محزنة^(٢) لما وقعت المفاضلة فيها .
 مسألة - ٢٧٧ - « ح » : اذا صلى في مسجد جماعة وجاء قوم آخرون يسغي
 أن يصلوا مرادى ، وهو مذهب ش إلا أنه قال : هذا إذا كان المسجد له امام راتب
 يصلي بالناس ، فأما اذا لم يكن امام راتب ، أو يكون مسجد على قرعة الطريق ،
 أو في محلة لا يمكن أن يجمع أهله دفعة واحدة ، فإنه يجوز أن يصلوا جماعة بعد
 جماعة .

وقد روى أصحابنا أنهم اذا صلوا جماعة ، وجاء قوم جاز لهم أن يصلوا دفعة
 أخرى ، غير أنهم لا يؤذون ولا يقيمون ، ويحتزون بالاذان الاول .
 مسألة - ٢٧٨ - « ح » : لا يجوز للجالس أن يؤم بالقيام ، وبه قال ك .
 وقال ش : الافضل أن لا يصلي خلفه ، فان فعل أحرأه ، غير أنهم يصابون من
 قيام ، وبه قال ح وأصحابه .

وقال د : اذا صلى الامام قاعداً صلوا حابه فعوداً مع القدرة على القيام ،
 ولا يجوز أن يصلوا قياماً خلف قاعد ، فان صلوا قياماً لم يصح صلاتهم .
 مسألة - ٢٧٩ - : يجوز للقاعد أن يأتهم بالمؤمي ، ويجوز للمكسي أن يأتهم
 بالبريان ، ويكره للمتطهر أن يأتهم بالمتيهم . وليس يفسد ذلك الصلاة ولا يفسد
 صلاة لقارئ حلف الامي . ويجوز صلاة الطاهرة حلف المستحاضة .

ويدل على جواز ما اخترناه من ذلك ماورد من الاختار في فصل الجماعة
 وعمومها . فأما صلاة القارئ حلف الامي ، فانما منعنا من ذلك لقوله عليه السلام يؤمكم

(١) م ، ن - القذ (وكذا بعده) .

(٢) م ، مجبرة .

أفروكم . وأما كراهة ما ذكرناه ، فللاخبار التي رواها أصحابنا .

وقال ش في هذه المسائل : انه يجوز الا أنه قال في القاري خلف الامي ،
والظاهر خلف المستحاضة على وجهين .

وقال ح وأصحابه : لا يجوز للقاري أن يأثم بالامي ، ولا القائم بالمزمس^(١) ،
ولا المكسي بالعريان ، ولا الطاهرة^(٢) بالمستحاضة .

وأما القائم بالقاعد ، فقال محمد وأبو يوسف : يجوز استحساناً .

وأجمعوا على أنه لا يجوز للعاسل رجله أن يأثم من « ح على خفيه .

مسألة - ٢٨٠ - « ج » : يجوز للمفترض أن يقتدي بالمتنقل ، والمشغل أن
يقتدي بالمفترض مع اختلاف بينهما ، وبه قال الحسن ، وطاووس ، وعطاء ، وع
وش ، ود ، و ق .

وقال قوم : ان اختلاف النية يمنع الابتسام على كل حال ، ذهب اليه الزهري ،
وربيعة ، وك ، وح ، وقالوا^(٣) : يجوز أن يأثم المتنقل بالمفترض ، ولا يجوز أن يأثم
المفترض بالمتنقل مع اختلاف فرضيهما .

بدل على مذهبا - مصافاً الى اجماع العروة - ما روى جابر قل : كان معاذ
يصلي مع رسول الله المشاء ثم ينصرف الى موضعه في بني سلمة^(٤) ، فيصلبها بهم
وهي له تطوع ولهم مكتوبة .

مسألة - ٢٨١ - « ح » : اذا أحس الامام بداحل ، وقد قارب ركوعه أو
هو راكع ، يستحب له أن يطول حتى يلحق الداحل الركوع .

ولش فيه قولان ، أحدهما : بكره ، وبه قال أهل العراق والمزني^(٥) ،

(١) ٢ ، ف : بالمؤمى .

(٢) ٢ ، ف : الطاهر (وكذا غيرها) .

(٣) ٢ ، ف : قال : في .

(٤) ٢ ، ف : بنى سلم .

(٥) ٢ ، ف : من دوح : « والمزني » .

والثاني : لا يكره . وعلى ذلك أصحاب ش .

مسألة - ٢٨٢ - : يجوز امامة العبد اذا كان من أهلها ، وبه قال ش .

وقال ح : هي مكروهة ، وروى في بعض رواياتنا أن العبد لا يؤم الامولاه

مسألة - ٢٨٣ - «ح» : لا يجوز امامة ولد الزنا .

وقال ك وش : يكره ذلك وقال ح : لا بأس بها .

مسألة - ٢٨٤ - : لا يجوز أن يأتى الرجل بالمرأة ولا حتى وبه قال جميع

الفقهاء الاثنا عشر ، فانه قال : يجوز ذلك .

مسألة - ٢٨٥ - : لا بأس أن يؤم الرجل جماعة من النساء ليس فيهن رجل

لان كراهية ^(١) ذلك يحتاج الى دليل ولادليل عليه .

وقال ش : ذلك مكروه .

مسألة - ٢٨٦ - «ح» : لا يجوز الصلاة خلف من خالف الحق من الاعتقادات

الباطلة ، ولا خلف الفاسق وان وافق فيها .

وقال ش : أكره امامة الفاسق والمطهر للبدع ، فان صلى خلفه جار .

وقال أصحابه : المختلفون في المذاهب على ضروب :

ضرب لا يكره ولا يفسقه مثل أصحاب أبي حنيفة وكه المختلفين في الفروع ،

فهؤلاء لا يكره الايتنام بهم ، ولكن ان كان فيهم من يعلم أنه يعتقد ترك بعض الاركان

فيكره الايتنام به .

وضرب نكمره مثل المعتزلة وغيرهم ، فلا يجوز الايتنام بهم .

وضرب نفسه ولا يكرهه ، وهم الذين يسون السلف والخطا ، وحكم هؤلاء

حكم من يفسق بالرنا وشرب الخمر وعير ذلك ، فالايتمام بهم مكروه ، ولكنه

يجوز ، وبهذا قال جماعة من أهل العلم .

وحكي عن ك أسه قال : لا يؤثم يديعي . وحكى المرتضى عن أبي عبد الله البصري أنه كان يذهب الى أن الصلاة لا يجوز حلف الغاسق ، ويحتج في ذلك باجماع أهل البيت ، ويقول : ان اجماعهم حجة .

مسألة - ٢٨٧ - . لا يجوز أن يؤم أنبي قاريء ، فان فعل أعاد القارئ الصلاة وحده الامي لذي لا يحسن فاتحة الكتاب ، أو لا يحسن بعضها ، فهذا يجوز أن يأتي بمثله . فاما أن يأتي به قارئ^(١) فلا يجوز ، سواء فيما جهر بالقراءة أو خافت . وقال أبو العباس وأبو اسحاق . تحرج على قول ش في الحريد ثلاثة أقوال ، أحدها : أنه يجوز على كل حال ، لان على قوله يلزم المأموم القراءة ويصح صلاته وبه قال المزني . والثاني : أنه لا يجوز بكل حال ، وبه قول ح والثالث : ان كانت مما يجهر فيها لا يجوز ، وان كانت مما يسر فيها جاز ، وبه قال ز وأبو ثور ، لان ما لا يجهر فيها يلزم المأموم القراءة .

وقال ح : اذا اتسم قراء بامي بطلت صلاة الكل ، وعند ش تعطيل صلاة القارئ ، وبه يقول ، لانه قد وجبت الصلاة في الذمة بيقين ، فلا يجوز اسقاطها الا بدليل .

مسألة - ٢٨٨ - : اذا اتسم بكافر على طاهر الاسلام ، ثم تبين أنه كان كافراً ، لا يجب عليه لاعادة ، ولا يحكم على الكافر بالاسلام بمجرد الصلاة . سواء صلى في جماعة أو فرادى ، وانما يحكم بالاسلام اذا سمع منه الشهادتان . وقال ش : يجب الاعادة^(٢) ، وقال : يحكم عليه في الطاهر بالاسلام ، لكن لا يلزمه حكم الاسلام ، فان قال بعد ذلك : ما كنت أسلمت ثم يحكم برده . وقال ح : اذا صلى في جماعة لزمه بذلك حكم الاسلام ، فان رجع بعد ذلك

(١) م : القارئ .

(٢) م ، د : يجب عليه .

حكم برده، فإذا صلى منفرداً، فانه لا يحكم بإسلامه .

وقد محمد: اذا صلى في المسجد منفرداً أو في جماعة، حكم بإسلامه، وان صلى منفرداً في بيته لم يحكم بإسلامه .

مسألة - ٢٨٩ - : فيها ثلاث مسائل :

أولها : من صلى يقوم بعصر الصلاة ، ثم سبقه الحدث فاستحلف اماماً فأنتم الصلاة، جاز ذلك، وبه قال ش في الجديد. وكذلك ان صلى يقوم وهو محدث أوجنب، ولا يعلم حال نفسه ولا يعلمه المأموم، ثم علم في أثناء الصلاة حال نفسه نحرع وتوضأ واغتسل واستأنف الصلاة .

وقال ش: اذا عاد أنتم الصلاة، فانعقدت الصلاة في الابتداء جماعة بغير امام ثم صارت جماعة بامام .

والثانية : نقل نية الجماعة الى الافراد قل أن تتم المأموم يحوز ذلك ، وينتقل الصلاة من حال الجماعة الى حال الافراد، وبه قال ش . وقال ح: تبطل صلاته .

الثالثة : أن ينقل صلاة افراد الى صلاة جماعة ، فعندما يجوز ذلك، وللش فيه قولان، أحدهما لا يجوز، وبه قال ح وصحابه. والثاني: يجوز، وهو الأصح عندهم .

مسألة - ٢٩٠ - «ح»: اذا صلى الرجل يقوم على غير طهارة، عالمًا كان بحاله أو جاهلاً، وجب عليه الاعادة بلا خلاف فأما المأموم ، فان كان عالمًا بحال الامام واقتدى به، وجب أيضاً عليه الاعادة بلا خلاف، وان لم يكن عالمًا بحاله، فالمعول عليه عدد أصحابها والاطهر في رواياتهم أنه لا اعادة على المأموم، سواء كان حدث الامام جنابة أو غيرها، وسواء كان الامام عالمًا بحدثه أو جاهلاً، وسواء علم المأموم

بذلك في الوقت أو بعد ^(١) الوقت .

وبه قال ش، وع، ور، ود، وفي التابعين السخمي، والحسن الصري، وسعيد ابن جبير .

وقال قوم من أصحابنا برواية ضعيفة ان عليه الاعادة على كل حال ، وبه قال ح، وأصحابه والشعبي وابن سيرين .

ولابي حنيفة تفصيل يعرف به مذهبه، قال: صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام فان كان محدثاً فأحرم بهم لم يتعقد لهم صلاة ، ولو كانوا كلهم متطهرين وأحدث الإمام طأت صلاتهم . لبطالان صلاة الإمام .

وقال ك : «ان كان الإمام عالماً بالحدث بطلت صلاتهم ، لانه مفرط ، وان كان جاهلاً بحدثه لم يبطل صلاتهم لانهم معدرون .

والكلام مع ح في فصلين : أحدهما هل يتعقد الصلاة خلف محدث أم لا ؟ فعدنا بتعقد ، وعنده لا يتعقد . والثاني : اذا دخلوا على طهر ثم أحدث الإمام ، فهل تبطل صلاتهم ؟ عندنا لا تبطل ، وعنده تبطل .

مسألة - ٢٩١ - «ح» . اذا صلى حلف كافر مستر مكفره ولا اشارة على كمره مثل الرمادقة ، ثم عام بعد ذلك لم تجب عليه الاعادة .

وقال أصحاب ش : تجب الاعادة .

مسألة - ٢٩٢ - «ح» : اذا أحرم حلف الإمام ، ثم أخرج نفسه من صلاته وأتمها منفرداً صح ذلك .

وقال ش : ان كان لعذر صححت صلاته ، وان كان لغير عذر فعلى قولين .

وقال ح : يبطل صلاته ، سواء كان لعذر أو لغير عذر .

مسألة - ٢٩٣ - «ح» : يجوز للمراهق المميز ^(٢) العقل أن يكون اماماً في

(١) م : بعد خروج الوقت .

(٢) د : بصابة و تمير .

الغرائض والوافى التي يجوز أن يصلي جماعة، كصلاة الاستسقاء، وبه قال ش .
وعن ح روايتان: أحدهما - لأصلاة له، ولا يجوز الإتيان به لافي^(١) فرض
ولا في نفل . الثانية - لأصلاة له ، لكنها نفل يجوز الإتيان به في النفل دون
الفرض .

مسألة - ٢٩٤ - « ح » : إذا أم رجل رجلاً، قام المأموم من يمين الإمام ،
وبه قال جميع الفقهاء .

وقال سعيد بن المسيب: يقف المأموم على^(٢) يساره وقال البخاري: يقف وراءه
إلى أن يحنيء مأموم ويصلي معه، فإن ركع الإمام قل أن يحنيء مأموم آخر تقدم
ووقف على يمينه .

مسألة - ٢٩٥ - « ح » : إذا وقف اثنان عن يمين الإمام ويساره ، فالسنة أن
يتأخرا عنه حتى يقفا خلفه ، وبه قال ش .

وحكي عن ح أنه قال : يتقدم الإمام .

مسألة - ٢٩٦ - « اد » : دخل المسجد وقد ركع الإمام، وخاف أن يموت تلك
الركعة، جاز أن يحرم ويركع ويمشي في ركوعه حتى يلحق بالصف إن لم يحنيء
مأموم آخر ، فإن جاء مأموم آخر وقف في موضعه ، وبه قال د ، و ق .
وقال ش : إن وجد فرجة في الصف دخل فيه ، والا جنّب واحداً إلى خلفه
ووقف معه، وإن لم يفعل وأحرم وحده كره له ذلك وانقضت صلاته، وبه قال ك و ح
وأصحابه .

وقال البخاري ودارد وابن أبي ليلى : إن صلاته لا ينعقد .

مسألة - ٢٩٧ - « ان » : وقف المأموم قدام الإمام لم يصح صلاته، وبه قال ح ،

(١) د: (في النفل دون الفرض) .

(٢) ع : يساره .

و ش في الجديد . وقال في القديم : يصح صلاته .

مسألة - ٢٩٨ - « ح » : اذا صلى في مسجد جماعة ، وحال بينه وبين الصفوف حائل لا يصح صلاته .

وقال ش : اذا بون في مسجد واحد صح ، وان حال حائل .

مسألة - ٢٩٩ - « ح » : يكره أن يكون الإمام أعلى من المأموم على مثل سطح ودكان وما أشبه ذلك ، وبه قال ح .

وقال ش : لا بأس به ، وحكى الطبري أنه الانفصل .

مسألة - ٣٠٠ - : من صلى خارج المسجد ، وليس بينه وبين الإمام حائل وهو قريب من الإمام ، أو الصفوف المنصلة به ، صححت صلاته ، وان كان على بعد لم يصح ، وان علم بصلاة الإمام .

وبه قال جميع الفقهاء الاعطاء ، فانه قال : اذا كان عالماً بصلاته صححت صلاته وان كان على بعد من المسجد .

مسألة - ٣٠١ - : الطريق ليس بحائل ، فان صلى من بينه وبين الصف طريق مقتدياً بالإمام صححت صلاته ، لان الاصل حوازه والمنع من ذلك يحتاج الى دليل ، وبه قال ش .

وقال ح : الطريق حائل ، فان صلى وبينهما طريق لم يصح ، الا أن يكون الصفوف متصلة .

مسألة - ٣٠٢ - « ح » : اذا كان بين المأموم والصف حائل يمنع الاستطراق والمشاركة لم يصح صلاته ، سواء كان الحائل حائط لمسجد أو حائط دار مشتركة^(١) بين الدار والمسجد ، وبه قال ش .

وقال ح : كل هذا ليس بحائل ، فان صلى في داره بصلاة الإمام في المسجد

(١) م أو مشتركاً .

صححت صلاته اذا علم صلاة الامام .

مسألة - ٣٠٣ :- من صلى وراء الشايك لا يصح صلاته مقتدياً بصلاة لمام الذي يصلي داخلها .

ولش فيه قولان ، أحدهما : وهو الاظهر عندهم مثل قولنا ، والآخر أنه يجوز .

مسألة - ٣٠٤ :- كون الماء بين الامام والمأمومين ليس بعائز اذا لم يكن بينهما ساتر من حائط وما أشبه ذلك ، لان كون ذلك مانعاً محتاج^(١) الى دليل ، ولادليل عليه في الشرع ، وبه قال ش .

وقال ح : الماء حائل ، وبه قال أبو سعيد الاصطخري من أصحاب ش .
مسألة - ٣٠٥ :- لايجوز أن يكون سفينة المأموم قدام سفينة الامام ، فان تقدمت في حال الصلاة لانطل الصلاة^(٢) ، لان ابطال ذلك الصلاة محتاج الى دليل ، ولادليل في الشرع عليه .

وقال في القديم : يصح . وفي الجديد : لا يصح .

مسألة - ٣٠٦ :- اذا قلنا ان الماء ليس بعائز ، فلاحد في ذلك اذا انتهى اليه يمنع من الالتئام به الا ما يمنع من مشاهدته والاقتداء بأعماله .

وقال ش : يجوز ذلك الى ثلاثمائة ذراع ، فان زاد على ذلك لايجوز .

مسألة - ٣٠٧ :- من سبق الامام في ركوعه أو سجوده وتسم صلاته ونوى مفارقتها صححت صلاته ، سواء كان لعذر أو لعسر عذر ، لان ابطال صلاته بذلك يحتاج الى دليل ، ولادليل عليه في الشرع .

وقال ح : تبطل صلاته على كل حال . وقال ش : ان خرج لعذر لم يبطل ،

(١) م ، ف : يحتاج .

(٢) م ، ه : الصلاة .

وان حرج لغيره على قولين .

قال أبو سعيد: لا تبطل صلاته قولاً واحداً كما قلناه، ومنهم من قال على قولين: أحدهما هذا، والثاني تبطل صلاته، وسنص ش بأن قال: كرهته ولم يبين أن عليه الإعادة .

مسألة - ٣٠٨ - « ح »: يكره أن يؤم المسافر المقيم، والمقيم المسافر، وليس بمعصية للصلاة، وبه قال ح .

وقال ش: يجوز للمسافر أن يقتدي بالمقيم، لانه يلزمه^(١) التمام إذا صلى حقه ويكره أن يصلي المقيم خلف المسافر .

مسألة - ٣٠٩ - « ح »: سبعة لا يؤموا الناس على حال: المحدث، والأبرص والمجنون، وولد الرنا، والأعرابي بالمهاجرين، والمقيد بالمطلقين، وصاحب الدلج بالأصحاء. وقد ذكرنا الخلاف في ولد الرنا، والمجنون لأخلاف أنه لا يؤم والباقي لم أجد لاحد من الفقهاء كراهة ذلك .

مسألة - ٣١٠ - « ح »: يستحب^(٢) للمرأة أن تؤم بالنساء، ويصلين جماعة في المرائض والمواعل . وروي أيضاً أنها تصلين بهن في النافلة خاصة، وبالأول قال ش، وع، ود، وق، وروي ذلك عن عائشة وام سلمة .
وقال المحمدي: يكره في العريضة دون النافلة، وحكى الطحاوي عن ح أنه جائز غير أنه مكروه .

مسألة - ٣١١ - « ح »: لا يبني للإمام أن يكون موضعه أعلى من موضع المأموم إلا بما لا يتدبه، وأما المأموم فيجوز أن يكون أعلى منه .
وقال ش: في الإمام إذا أراد تعليم الصلاة له أن يصلي على الموضع المرتفع ليراه من وراءه فيقتدي به وإن لم يكن بهم حاجة، فالمستحب أن يكونوا على مستو

(١) د: لزم

(٢) م: مستحب، و: يستحب .

من الأرض.

وقال ع : متى فعل هذا بطلت صلاته .

وقال ح : ان كان الامام في موضع منخفض والمأموم أعلى منه جاز ، وان كان الامام على الموضع العالي ، فان كان أعلى من القامة منع ، وان كان قامة فما دونه لم يمنع .

مسألة - ٣١٢ :- وقت القيام الى الصلاة عند فراع المؤذن من كمال الادان لان ذلك مجمع على جوازه ، وبه قال ش .

وقال ح : يجوز اذا قل المؤذن حي على الصلاة ان كان حاضراً ، وان كان غائباً بمثل قولنا .

مسألة - ٣١٣ :- وقت الاحرام بالصلاة اذ فرغ المؤذن من كمال الاقامة ، اما ذكرناه في المسألة الاولى ، وبه قال ش .

وقال ح : اذ بلغ المؤذن قد قامت الصلاة أحرم الامام حينئذ .

مسألة - ٣١٤ :- ليس من شرط صلاة المأموم أن ينوي الامام امامته ، رجلاً كان المأموم أو امرأة ، وبه قال ش .

وقال ع : عليه أن ينوي امامة من يأتيه ، رجلاً كان أو امرأة .

وقال ح : ينوي امامة النساء ، ولا يحتاج أن ينوي امامة الرجال .

بدل على مذهبنا أن الاصل براءة اللمعة ، وكون هذه النية واجبة يحتاج الى دليل ولا دليل عليه .

وروي عن ابن عباس قال : بت عند حالي ميمونة ، فقام رسول الله ﷺ فنوضاً ووقف يصلي ، فقممت وتوضأت ، ثم جثت فوفقت على يساره ، فأحديدي فأدارني من ورائه الى يمينه . ومعلوم من النبي ﷺ أنه ما كان يوى امامته .

مسألة - ٣١٥ :- اذا ابتدأ الانسان بصلاة نافلة ، ثم أحرم الامام بالفرض ، فان علم أنه لا يعوته الفرض معه تمم نافلته ، وان علم أنه تفوته الجماعة قطعها

ودخل في الفرض معه ، وإن أحرم الإمام بالفريضة قبل أن يحرم بالنافلة ، فإنه^(١) يتيمه بكل حال ، ويصلي النافلة بعد الفريضة ، سواء كان الإمام في المسجد أو خارجاً منه ، وبه قال ش .

وقال ح : إذا كان في المسجد مثل قولنا ، وإن كان خارجاً منه ، فإن حاف فوت الثانية دخل معه كما قلناه ، وإن لم يحف فواتها نعم ركعتين نافلة ، ثم دخل المسجد يصلي^(٢) معه .
ويدل على ما قلناه أنه لا خلاف أن ذلك جائز ، وليس على ما جاره دليل .

(مسائل صلاة المسافرين)

مسألة - ٣١٦ - وح : سفر الطاعة واجبة كانت أو مندوبة فيه التقصير بلا خلاف ، والمأخوذ من غيري مجراه في حوار التقصير . وأما اللهو فلا تقصير فيه عندها .

وقال ش : يقصر في هذين السفرين . وقال ابن مودود : لا يجوز القصير في هذين .

مسألة - ٣١٧ - : حد السفر الذي فيه التقصير مرحلة ، وهي ثمانية فراسخ يريدان أربعة وعشرون ميلاً ، وبه قال ع .

وقال ش : مرحلتان ستة عشر فرسحاً ثمانية وأربعون ميلاً ، نص عليه في البوطي ، ومنهم من قال : ستة وأربعون ميلاً . ومنهم من قال زيادة^(٣) على الأربعين ، ذكره في القديم ، وقال أصحابه : بين كل ميلين اثنا عشر ألف قدم ، وبمذهبه قال

(١) سقط من د (فاته) .

(٢) ق : صلى .

(٣) م : زائدة .

ابن عمر ، وابن عباس ، وك ، واللبث ، ود ، وق .

وقال ح وأصحابه ور : السفر الذي يقصر فيه ثلاث مراحل أربعة وعشرون فرسحاً ثيس وسبعين ميلاً . وروى ذلك ابن مسعود وقال داود : أحكام السفر تتعلق بالسفر الطويل والقصير .

مسألة - ٣١٨ - « ح » : التقصير في السفر فرض وعزيمة ، فان صلى أربعاً مع العلم وجب عليه الاعادة ، وانه قال ح إلا أنه قال : ان راد على الركعتين ، فان كان تشهد في الثانية صحت صلاته ، وماراد على التنتين بكون بائلة ، إلا أن يأتي بمقيم فيصلي أربعاً ، فيكون الكل فريضة أسقط بها العرض والقول " بأن التقصير عزيمة مذهب علي عليه السلام وعمر وفي الفقهاء ح وأصحابه وك .

وقال ش : هو بالحيار بين الانتمام والتقصير ، والتقصير فصل .

وقال المزني : الانتمام أفضل ، ويمدحه قل في الصحابة عثمان ، وعبدالله بن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وعائشة ، وفي الفقهاء ع ، وأبو ثور .

مسألة - ٣١٩ - : صلاة السفر لا يسمى فصراً ، لان فرض السفر محائف لمرض الحضر ، وانه قال ح ، وكل من وافى في وجوب القصر . وقال ش : تسمى فصراً .

مسألة - ٣٢٠ - « ح » : من صام في السفر الذي يجب فيه التقصير ، لم يجزه وعليه لاعادة . وقال به ستة من الصحابة منهم عمر وأبو هريرة .

وقال داود : يصح صيامه ، ولكن^(١) عليه القضاء .

وقال ح وش : ان شاء صام ، وان شاء أفطر ، فان صام أجزاء .

مسألة - ٣٢١ - « ح » : ادانوى السفر لا يجوز له أن يقصر حتى يغيب عنه

(١) ح : والعرض .

(٢) م - وليس

البيان ويحفي عليه أدان مصره أو جذران بلده ، وبه قال جميع الفقهاء .

وقال عطاء : إذا نوى السفر جاز له القصر وإن لم يفارق موضعه .

مسألة - ٣٢٢ - « ح » : إذا فارق بيان البلد جاز له التخصير ، وبه قال

جميع الفقهاء .

وقال مجاهد : إن سافر نهراً لم يقصر حتى يمشي ، فإن سافر كلاً لم يقصر

حتى يصبح .

مسألة - ٣٢٣ - « ح » . إذا نوى المسافر في بلد مقام عشرة أيام وجب عليه

التمام ، وإن نوى أقل من ذلك وجب عليه التخصير ، وبه قال علي عليه السلام ، وابن

عباس ، وإليه ذهب الحسن بن صالح بن حي .

وقال سعيد بن جبير : إن نوى مقام أكثر من خمسة عشر يوماً أتم .

وعن ابن عمر ثلاث روايات : أحدها إن نوى مقام خمسة عشر يوماً أتم ،

وبه قال ر ، وح . والثانية : إن نوى مقام ثلاثة عشر يوماً أتم ولم يقل به أحد .

والثالثة : إن نوى مقام اثني عشر يوماً أتم وعليه استقر مذهبه ، وبه قال ع .

وقال ش : إن نوى مقام أربعة سوى يوم دخوله وخروجه أتم ، وإن كان أقل

قصر ، وبه قال ك ، وسعيد بن المسيب ، والليث ، ود ، وق ، وأبو ثور .

وقال ربيعة : إن نوى مقام يوم أتم . وقال الحسن البصري : إن دخل بلداً ووضع ^(١)

رحله أتم .

مسألة - ٣٢٤ - « ح » : إذا قام في بلد ولا يدري كم يقيم ، فله أن يقصر ما بينه

وبين شهر ، فإذا زاد عليه وجب عليه التمام .

وقال ش : له أن يقصر إذا لم يعزم على مقام شيء بعينه ما بينه وبين سبعة عشر

يوماً ، فان راد على ذلك كان على قولين : أحدهما أنه يقصر أبدأ ، والثاني أنه يتم .

وقال أبو اسحاق : يقصر ما بينه وبين أربعة أيام ، فان زاد كان على قولين .
١ - يتم ٢٠ - يقصر أبدأ الى أن يعزم أربعة أيام .

وقد ح : له أن يقصر أبدأ الى أن يعزم ما يجب^(٢) معه التمام .

مسألة - ٣٢٥ - «ح» : اذا حاصر^(٣) الامام لبدأ وعزم^(٤) على أن يقيم عشرة ، وجب عليه وعلى من عاق عزمه بعزمه التمام .

ولش قولان ، أحدهما : مثل^(٥) ما قلناه ، والثاني : أن عليه التقصير أبدأ ، وبه قال ح ، واحتاره المرني .

مسألة - ٣٢٦ - «ح» : الدوي الذي ليس له دار مقام وانما هو سيار ينتقل من موضع الى موضع بطلب^(٦) المرعى والحصب ويتبع مواقع الطار ، يجب عليه التمام .

وقد ش : اذا سافر سهراً يقصر في مثله قصر .

مسألة - ٣٢٧ - «ح» : يستحب الاتمام في أربعة مواضع : مكة ، والمدينة ومسجد الكوفة ، والحائر على ساكنه السلام . ولم يحص أحد من الفقهاء موضعاً باستحباب الاتمام فيه .

(١) م : أحدهما يتم والاخر يقصر .

(٢) يجب عليه .

(٣) م ، د : حاصر .

(٤) ح ، د : عزم .

(٥) م : بقط (مثل) .

(٦) م ، د ، ف ، د : سبأ .

مسألة - ٣٢٨ - «ح» : الوالي الذي يدور في ولايته، يجب عليه الاتمام^(١).
وقال ش : إذا احتاز بموضع ولايته ، وجب عليه التقصير ، وإذا دخل بلد
ولايته بنية الاستيطان بها والمقام أنم .

مسألة - ٣٢٩ - : إذا خرج إلى السفر وقد دخل الوقت إلا أنه مضى مقدار
ما يصلي الفرض أربع ركعات ، حاز له التقصير، ويستحب له الاتمام .
وقال ش : ان كان مضى مقدار ما يمكنه أن يصلي به أربعاً كان له التقصير
قال : وقد قولنا وقول الجماعة إلا الشري فانه قال : عليه الاتمام ، ولا يجوز له
التقصير .

وانما قسا بجوار التقصير لقوله تعالى « وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم
جناح أن تقصروا من الصلاة »^(٢) ولم يحص .

وروى اسماعيل بن جابر ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال قلت له : يدخل هلي
وقت لصلاة وأما في السفر ، فلا أصلي حتى أدخل أهلي ، قال : صل وأتم الصلاة
قلت : يدخل وقت الصلاة وأما في أهلي أريد السفر ، فلا أصلي حتى أخرج ،
قال : صل وقصر ، فان لم تعمل فقد والله خالفت رسول الله .

وأما لاستحباب الذي قلناه ، فلما رواه بشر السال قال : خرجت مع أبي
عبدالله عليه السلام حتى أتينا السحر^(٣) ، فقال لي أبو عبدالله : يا ببال ؟ قلت : لبيك ،
قال : انه لم يحب على أحد من أهل هذا المعسكر أن يصلي أربعاً غبري وغيرك ،
وذلك أنه دخل وقت الصلاة قبل أن تخرج .

فلما اختلفت الاخبار حملنا الاول على الاجزاء ، والثاني على الاستحباب .

(١) م ، ف ، وعليه التمام .

(٢) الباء ، ١٠٢ .

(٣) م ، ف ، ذة الشجر .

مسألة - ٣٣٠ - : اذا سافر وقد بقي من الوقت مقدار ما يصلي فيه أربعاً ،
فالحكم فيه مثل الحكم في المسألة الاولى ، وبه قال الجميع .
وقال المزملي : ليس له التفصير . ودليلنا ما تقدم في المسألة الاولى .

مسألة - ٣٣١ - : اذا سافر وقد بقي من الوقت ما يمكن^(١) أن يصلي فيه ركعة
أو ركعتين ، فيه خلاف بين أصحابنا ، فمهم من يقول : يكون الصلاة أداء ،
ومنهم من يقول : بعضها أداء وبعضها قضاء ، والاول أظهر .

فعلى هذا اذا سافر في هذا الوقت ، وجب عليه التفصير ، لانه لحق الوقت
وهو مسافر . وعلى الوجه الآخر لا يجوز له التفصير ، لانه غير مؤد لجميع لصلاة
في الوقت .

وختلف أصحاب ش مثل ما قلناه ، فقال ابن خيران^(٢) . ان الكن أداء ، فعلى
هذا قالوا : له التفصير .

وقال أسوأ سحاق وغيره : بعضها قضاء وبعضها أداء ، فعلى هذا لا يجوز له
التفصير .

مسألة - ٣٣٢ - : القصر لا يحتاج الى نية القصر ، بل كفي نية فرض الوقت
لان الاصل براءة الذمة ، فمن أوجب هذه النية فعليه الدلالة ، وبه قال ح .
وقال ش : لا يجوز القصر الا بثلاثة شروط : أن يكون سفر يقصر فيه الصلاة
وأن ينوي القصر مع الاحرام ، وأن تكون الصلاة أداء لا قضاء ، فان لم يسو
القصر مع الاحرام لم يجز له القصر .

وقال المزملي : ان نوى القصر قبل السلام حاز له القصر .

مسألة - ٣٣٣ - « ح » : اذا أحرم المسافر بالظهر بنية مطلقة أو بنية التمام

(١) م : بمقدار ما يمكن . ف : مقدار ما يمكنه .

(٢) د : ح : ابن خيران .

من غير أن يبوي المقام عشرة ، لم يلزمه التمام فوجب ^(١) عليه القصر . وقال ش .
يلزمه التمام .

مسألة - ٣٣٤ - : اد ^(٢) صلى نية التمام أو نية مطلقه من غير أن يعزم للمقام
عشرة أيام ثم أقام صلاته ، لم يجب عليه إعادتها على التمام .
وقال جميع أصحاب ش : يلزمه إعادتها على التمام . وقال لمرني . هـ .
بالحيار بين القصر والتمام . وهذه المسألة فرع التي قبلها ، فإذا ثبت أنك ثبتت
هذه ، لأن أحداً لم يفرق بينهما .

مسألة - ٣٣٥ - : إذا أحرم المسافر حلق المقيم ، لا يلزمه لتمام بل عليه
التقصير ، وإذا صلى لنفسه فرسه صام ^(٣) ، سواء أدركه في أول الصلاة أو في آخرها .
وقال : كل من جعل المسافر بالحيار بين القصر والتمام ومن أوجب عليه التقصير
أنه يلزمه التمام ، سواء أدركه في أول الصلاة أو في آخرها ، إلا الشعبي وصدوق وس
فأبهما قالاً : له القصر وإن كان إمامه متماً .

وقال ك : إن أدرك معه ركعة أنتم ، وإن كان أقل منها كان له القصر .

مسألة - ٣٣٦ - «ح» : من ترك صلاة السفر ^(٤) ثم ذكرها في الحضر ، قصاها
صلاة المسافر .

والش قولان ، قال في الام . عليه الانتمام ، وبه قال ع . وقال في الاملاء : له
القصر وبه قال ك وح ، غير أنهما قالاً : القصر حتم وعزيمة مثل قولنا .

مسألة - ٣٣٧ - : إذا دخل المسافر قسي صلاة ^(٥) نية القصر ، ثم عن له

(١) ح . د . لم يلزمه فوجب .

(٢) لم يذكر هذه المسألة في م .

(٣) سقط (سلم) من ، د .

(٤) م ، د ، و في السفر .

(٥) م ، و في الصلاة .

نية المقام وقد صلى ركعة تمت صلاة المقيم، ولا يبطل ما صلى بل ينشئ عليه لقولهم عليهم السلام^(١) : من نوى المقام عشرين يوماً، ولم يفرقوا فوجب حملها على عمومها، وبه قال ش .

وقال ك: ان كان قد صلى ركعة أضاف إليها أخرى وصارت الصلاة نافلة .

مسألة - ٣٣٨ - : اذا نوى في خلال الصلاة المقام وكان اماماً أتم، لما قلناه في المسألة المتقدمة، والمأمومون ان كانوا مسافرين كان عليهم التقصير، ولا يلزمهم التمام، وبه قال ك وقال ش: يلزمهم التمام .

مسألة - ٣٣٩ - : من صلى في السفينة وأمكنه أن يصلي فائداً وجب عليه اتيام، وافعة كانت السفينة أوسائرة، وبه قال ش، وأبو يوسف، ومحمد .

وقل ح: هو بالحجاريين أن يصلي قائماً أو قاعداً .

مسألة - ٣٤٠ - : اذا أحرم المسافر حلف المقيم عالماً به أو طاماً أو لا يعلم حاله، نوى لنفسه التقصير. وقال ش: يلزمه التمام .

مسألة - ٣٤١ - : اذا سافر الى بلد له طريقان: أحدهما يجب^(٢) فيه التقصير والآخر لا يجب، فقصداً لا يبعد لغرض أو لغير غرض، كان عليه التقصير، لدلالة عموم الآية والاختبار .

وقال ش: ان سلك الأبعد لغرض صحيح ديني أو دنيوي كان له التقصير، وان كان لغير غرض فيه قولان، أحدهما: له القصر، وبه قال ح. والآخر: ليس له القصر .

مسألة - ٣٤٢ - «ح»: اذا صلى المسافر بنية تقصير فصلّى أربعاً، وان كان الوقت باقياً كان عليه الإعادة، وان خرج الوقت فلا إعادة عليه .

(١) د: لقوله عليه السلام .

(٢) د: لا يجب فيه التقصير .

وقال ش هو كمن صلى الفجر أرباعاً ساهياً، ان ذكر قبل التسليم يسجد سجدتين السهو ، وان لم يذكر إلا بعد السلام (١) ، فان تناول فعلى قولين، وان لم يتناول سجد للسهو .

مسألة - ٣٤٣ - «ح» : المسافر يسقط عنه نوافل النهار، ولا يسقط عنه نوافل الليل .

وقال ش: يجوز أن لا يتنفل ولم يميز، وفي الناس من قال: ليس له أن يتنفل أصلاً .

مسألة - ٣٤٤ - «ح» : المسافر في معصية لا يحوز له أن يفصر ، مثل أن يخرج لقطع طريق، أو سعاية بمسلم، أو فاصد الفجور، أو آثماً من مولاه، أو هارياً من غريمه مع القدرة على أداء حقه ، ولا يجوز له أن يعطر، ولأن يأكل الميتة، وبه قال ش، ود، وك، وق .

وزادوا المنع من الصلاة على الراحلة، والمسح على العنق ثلاثاً، والجمع بين الصلاتين . وقال قوم: ممر المعصية كفر الطاعة في جواز التقصير، ذهب إليه ر، وع، وح، وأصحابه .

مسألة - ٣٤٥ - «ح» : اذا سافر للصيد بطراً ولهواً لا يجوز له التقصير، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٣٤٦ - «ح» : يجوز الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء الأحرى في السمر والحضر وعلى كل حال، ولا فرق بين أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما أو الثانية، لأن الوقت مشترك بعد الروال وبعد الغروب على ما يباه .

وقال ش: كل من جاز له القصر جاز له الجمع بين الصلاتين، وهو الخيار

بين أن يصلي الظهر والعصر في وقت الظهر أو في وقت العصر، وكذلك في المغرب والعشاء لآخره، هذا هو الجائر .

والأفضل للمسافر قبل الزوال أن يؤخر الظهر إلى وقت العصر يجمع بينهما في وقت العصر، وإن زالت الشمس وهو في المنزل يجمع بينهما وبين العصر^(١) في وقت الظهر، وبه قال لك، ود، وق.

وقال ح: لا يجوز الجمع بينهما بحال لأجل السفر، لكن يجب الجمع بينهما بحق النسيك، وكل من أحرم بالجمع قبل الزوال من يوم عرفه، فإذا زالت الشمس جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر، ولا يجوز أن يجمع بينهما في وقت العصر، وجمع بين المغرب والعشاء الآخرة بالمزدلفة في وقت العشاء، فإن صلى لمغرب في وقتها المعتاد أعاد، سواء كان الحاج مقيماً من أهل مكة أو مسافراً من غيرهم، من تلك المواحي، فلا جمع إلا بحق النسيك .

[دليلنا إجماع العروة فابهم لأبغثهمون في ذلك]^(٢) وقد روى الجمع بين الصلاتين عن علي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي موسى، وجابر، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة، وغيرهم .

مسألة ٣٤٧- «ح» : إذا جمع بين الظهر والعصر لا يبدء إلا بالظهر. وقال ش : يجوز أن يبدء بالعصر .

مسألة ٣٤٨- «ج» : يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر أيضاً، سواء كان في المسجد أو في البيت .

وقال ش : يجمع بينهما في المساجد^(٣) بحسب، وبه قال لك، إلا أنه قال :

(١) سقط «وبين العصر» من م .

(٢) سقط ما بينهما من م، د .

(٣) م، د : في المطر .

يجمع بين العشائين ، ولا يجمع بين الظهر والعصر ، وأجار ذلك ش ، وعنده أما
يجوز الجمع في المساجد قولاً واحداً .
وفي البيت قولان ، قال في الاملاء : يجوز . وقال في الجديد : لا يجوز . وهكذا
إذا كان الطريق إلى المسجد تحت سباط لا يناله المطر إذا حرق إلى المسجد ،
فعلى قولين أيضاً .

(مسائل الجمعة)

مسألة - ٣٤٩ - من كان مفيداً في بلد من تاجر أو طالب علم وغير ذلك ،
وفي عزه الخروج متى انقضت حاجته يجب عليه الجمعة بلا خلاف ، وعندنا
ينعقد به الجمعة أيضاً ، بدلالة عموم الاخبار الواردة بوجوب الجمعة ، ومن وجب
عليه ينعقد به الا من أخرجه الدليل .

واختلف أصحاب ش في صحة انعقادها به ، فذهب ابن أبي هريرة إلى أنه
ينعقد . وقال أبو اسحاق : لا ينعقد ، لأنه غير مستوطن .

مسألة - ٣٥٠ - د ج : إذا كان العدد الذي ينعقد بهم الجمعة في قرية وهم
سعة أحدهم الامام ، أو خمسة على الاختلاف بين أصحابنا ، وجب عليهم الجمعة
وانعقدت بهم .

وقال ش : ان كانوا أربعين انعقدت بهم ووجب عليهم اقامتها في موضعها .
وقال ح : لا الجمعة ^(١) على أهل السواد .

مسألة - ٣٥١ - د ج : من كان على رأس فرسخين منادونه ، يجب عليه حضور
الجمعة إذا لم يكن فيهم العدد الذي ينعقد بهم الجمعة ، فان كان على أكثر من

(١) د: وقال لا الجمعة .

ذلك لا يجب عليه .

ولو كان على قرب ، قال محمد : قلت لح يجب الجمعة على أهل زمارا بأهل الكوفة؟ فقال : لا ، وبين زمارا وبين الكوفة الحديق ، وهي قرية بقرب الكوفة . وقال ش : اذا كانوا بحيث يلعبهم الداء من طرف البلد الذي يليهم ، وكان المؤذن صيئاً والأصوات هادية والريح ساكنة ومن ليس بأصم مستمعا ، وجب عليهم الحضور ، والا لم يجب الحضور ، لكن لو تكلفوها وحصروها في المصر جار ذلك ، وبه قال عبد الله بن عمر ، وسعيد بن المسيب ، ود .

وقال ع : ان كانوا على مسافة يحضرون البلد ويرجعون الى وطنهم ، الليل لرمهم لحضور ، وان كانوا أبعد لم يجب عليهم الحضور ، وبه قال في لصحابة ابن عمر ، وأنس ، وأبو هريرة^(١) .

وقال عطاء : ان كانوا على عشرة أميال وجب عليهم الحضور ، وان كان أكثر لم يجب عليهم . وقال الرهري : ان كانوا على ستة أميال حصروا ، وان كانوا على أكثر لم يجب عليهم . وهذا مثل مذهبننا .
وقال ربيعة : ان كانوا على أربعة أميال حضروا ، وان كانوا على أكثر من ذلك لم يجب عليهم .

وقال الليث وك : ان كانوا على ثلاثة أميال حصروا ، وان كانوا على أكثر لم يحضروا .

مسألة - ٣٥٢ - « ج » : الجمعة واجبة على أهل السواد والقرى ، كما يجب على أهل الأمصار اذا حصل العدد الذي يتعقد بهم الجمعة ، وبه قال ش ، وان خالفنا في العدد ، وبه قال عمر ، وابن عباس ، وفي الفقهاء ك ، ود ، وق .

وقد ك : كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلون الجمعة في هذه القرى التي

(١) سقط (أبو هريرة وقال عطاء) من م ، م .

بين مكة والمدينة .

وقال ح : لا يجب على أهل السواد ، وإنما يجب على أهل الامصار .

وقال أبو يوسف : المصر مساكن فيه سوق وقاص يستوفي الحقوق ووالى يستوفي الحدود ، قال : فان سافر الامام قد حل قرية ، فان كان أهلها يقيمون الجمعة صلى الجمعة ، والا لم يصل .

وتحقيق الخلاف معهم هل يصح الجمعة من أهل السواد أم لا ؟ فان تحقيق مذهبهم في الوجوب أنها لا يجب الا على أهل المصر ، لانهم قالوا : ان صلى الامام يوم الجمعة بعد الزوال طهرأ أربعا أساء وأحرأه ، فلامس للكلام معهم في الوجوب على أهل القرى والسواد .

مسألة - ٣٥٣ - « ح » : يعقد الجمعة بحمسة نفر حواراً وسبعة وجوباً . وقال ش : لا يعقد بأقل من أربعين من أهل الجمعة ، وبه قال د ، وق وقال ربيعة : يعقد بأثنى عشر نفساً ، ولا يعقد بأقل منهم .

وقال ح ، و ر ، وم : يعقد بأربعة ، امام وثلاثة معه ولا يعقد بأقل منهم . وقال أبو يوسف والليث : يعقد بثلاثة ثالثهما الامام ، ولا يعقد بأقل منهم ، لانه أقل الجماعة .

وقال الحسن بن صالح بن حي : يعقد بأثنى . قال الساجي : ولم يقدر ك في هذا شيئاً .

مسألة - ٣٥٤ - : اذا انعقدت الجمعة بالعدد المراعى في ذلك ، وكبر الامام تكبيرة الاحرام ثم انفضوا ، فلانص فيه لاصحابها ، والذي يقتضي مذهبهم أنه لا يبطل الجمعة سواء انفض بعضهم أو جميعهم حتى لا يبقى الا الامام ، فانه يتم الجمعة ركعتين ، لانه قد دخل في صلاة الجمعة وانعقدت^(١) بطريقة معاومة ، فلا يجوز ابطالها الا بيقين .

والشئ فيه خمسة أقوال :

أحدها : العدد شرط في الانتداء والاستدعاء ، فمتى نقص منهم شيء أتمها طهوراً ، وهو الأصح عندهم ، وبه قال وهو .

والثاني : ان بقي وحده أتمها الجمعة كما قلناه ، وأومى الجرجاني الى أنه مذهب أبي يوسف ، ومحمد .

والثالث : ان بقي معه واحد أتمها الجمعة .

والرابع : ان بقي معه اثنان أتمها الجمعة .

والخامس : ينتظر ، فان انقضا^(١) بعد أن صلى ركعة أتمها الجمعة ، وان كان قبل ذلك أتمها طهوراً ، وبه قال ح ، والمزني .

مسألة ٣٥٥ :- اذا دخل في الجمعة وخرج الوقت قبل الفراغ منها لا يلزمه الظهر ، لما قلناه في المسألة المتقدمة ، وبه قال ك .

وقال ح وش : بقاء الوقت شرط في صحة الجمعة ، فاذا خرج الوقت أتم الظهر أربعاً عند ش ، ويبطل عند ح .

مسألة ٣٥٦ :- اذا صلى المأموم خلف الامام يوم الجمعة فقرأ الامام وركع وركع المأموم ، فلما رفع الامام رأسه وسجد زوحم^(٢) المأموم ، فلم يقدر على السجود على الارض وأمكنه أن يسجد على طهر غيره ، فلا يسجد على ظهره وبصر حتى يتمكن من السجود على الارض ، لانه مأمور بالسجود على الارض ، فمن أجاز له أو أوجب^(٣) عليه السجود على طهر الغير فله الدلالة ، وبه قال عطاء ، والزهري ، وك . وقال ش في الام : عليه أن يسجد على طهر غيره . وقال في القديم : ان

(١) : تعصرا .

(٢) : دوح جمع .

(٣) : د : وأوجب .

وقال ربيعة وكود : اذا زالت الشمس من يوم الجمعة حرم البيع .
مسألة - ٣٩٥ - : لا يحرم البيع على من لا يحب عليه الجمعة، وبه قال من ،
لان الله تعالى اما حرم البيع على من أوجب عليه السعي .
وقال ك : يمنع العبد من ذلك كالأحرار .

مسألة - ٣٩٦ - : البيع في الوقت المهي عنه لا يصح، لان الهي يدل على
فساد المهي عنه ، وبه قال ربيعة، وك، ود. وقال ح وش : يصح بيعه .
مسألة - ٣٩٧ - « ح » : صلاة الجمعة فيها ^(١) قوتان : أحدهما في الركعة،
الاولى قبل الركوع، والآخر في الثانية بعد الركوع، وحالف جميع الفقهاء في
ذلك .

مسألة - ٣٩٨ - « ح » : يستحب يوم الجمعة تقديم نوافل الظهر قبل الزوال
ولم أعرف لاحد من الفقهاء وفاقاً في ذلك .

ويدل عليه اجماع الفرقة ، فانهم بين فرقتين : فرقة يستحب تقديم جميع
النوافل، وفرقة يستحب تقديم أكثرها. ورويت رواية شاذة في جوار تأخير النوافل
الى بعد العصر، وروى علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عن النافلة التي يصلي
يوم الجمعة قبل الجمعة أفصل أو بعدها؟ قال : قبل الصلاة .

مسألة - ٣٩٩ - : من صلى الظهر مفرداً يوم الجمعة أو المسافر ، يستحب له
الجهر بالقراءة، ولم أعرف لاحد من الفقهاء وفاقاً به .

(مسائل صلاة الخوف)

مسألة - ٤٠٠ - « ح » : صلاة الخوف جائزة غير مسووحة ، وبه قال جميع

حاضر لها .

مسألة - ٣٦١ - : اذا حدث^(١) الامام في الصلاة ، فاستحلف من لم يحرم معه في أول صلاته ، وان لحقه في الركعة الثانية قل أن يركع فيها ، غير الثانية أوله لنفسه وأتم بهم وبنفسه الجمعة .

وقال ش : اذا لم يلحقه التحريم واستحلف صلى لنفسه الظهر وكان للمؤمنين الجمعة يتم بهم الجمعة ونفسه الظهر .

مسألة - ٣٦٢ - « ح » : اذا سبقه حدث ، فاستحلف غيره ممن سقه بركعة أو أقل أو أكثر في غير الجمعة ، صبح ذلك ، سواء وافق ترتيب صلاة المأمومين أو خالف ، مثلاً أن يحدث في الركعة الأولى قل الركوع فيصبح الترتيب ، وان أحدث في الركعة الثانية ، فاستحلف من دخل فيها وهي أوله له ، فانه يحتلف الترتيب ، لانها أوله لهذا الامام وهي ثاية للمأمومين ، ويحتاج أن يقوم في التي بعدها والمأمومون يتشهدون ، فهذه تحالف الترتيب .

وقال ش : ان استحلف فيما يوافق الترتيب صبح ، وان استحلف فيما يخالف لم يصح .

مسألة - ٣٦٣ - : من سقط عنه فرض الجمعة لعذر من العليل والمسافر^(٢) والمرأة والعذر وغير ذلك ، جاز له أن يصلي في أول الوقت ، وجاز أن يصليه جماعة ، يعموم الاحبار في فصل الجماعة ، وله قال ش ، الا أنه استحب تأخيرها الى آخر الوقت . وقال ح : يكره لهم أن يصلوها جماعة .

مسألة - ٣٦٤ - : الواجب يوم الجمعة عند الزوال الجمعة ، فان صلى الظهر لم يحزه عن الجمعة ووجب عليه السعي ، لقوله تعالى « اذا بودى للصلاة من

(١) م : أحدث ، ن : إن أحدث .

(٢) م : يحذف (والسافر) .

يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله^(١) فان سعى وصلى الجمعة برأت ذمته ، وان لم يفعل حتى فاتته الجمعة ، وجب عليه اقامة الظهر .

وللش فيه قولان ، أحدهما : مثل ماقلناه ، وبه قال رفر . وقال في القديم : الواجب هو الظهر ، ولكن كلف^(٢) اسقاطها بفعل الجمعة ، وبه قال ح ، وأبو يوسف ، وقالوا : اذا صلى الظهر في داره يوم الجمعة قبل أن يقام الجمعة صحته . ثم ينظر فيه فان سعى الى الجمعة ، قال ح : يطل ما فعله من الظهر بالسعي الى الجمعة ، لانه تشاغل بعدها بما يحتضن بالجمعة ، وقال أبو يوسف : لا يطل بالسعي الى الجمعة ، ولكنه اذا وافى الجامع فأحرم حلف الامام بطلت^(٣) الان ظهره وكانت الجمعة فرضه . وقال محمد : اذا صلى الظهر كان مراعى ، فان لم يحضر الجمعة صحته ظهره ، وان حصر^(٤) صلى الجمعة بطل لان ظهره .

مسألة - ٣٦٥ - : المقيم اذا زالت الشمس لا يجوز أن يشيء سفراً حتى يصلي الجمعة ، وبه قال ش . وقال محمد بن الحسن : يجوز له ذلك ، وبه قال باقي أصحاب ح .

مسألة - ٣٦٦ - « ح » : من طلع عليه الفجر يوم الجمعة وهو مقيم يكره أن يسافر الا بعد أن يصلي الجمعة ، وليس ذلك بمحذور .

ولللش فيه قولان ، أحدهما : لا يجوز ، وبه قال ابن عمر ، وعائشة ، والآخر : أنه يجوز ، وبه قال عمر ، والزهرى وأبو عبيدة بن الحراح ، واليه ذهب ح ،

(١) - سورة ٦٢ آية ٩ .

(٢) د : تحلف .

(٣) د : يحذف (بطلت) .

(٤) د : فان يحضر .

(٥) ح ، د : محذور .

وأصحابه. وروي أن عمر أنصر رجلاً عليه هيئة السفر وهو يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت ، فقال له عمر . أخرج فان الجمعة لا تحبس مسافراً .

مسألة - ٣٦٧ - . العدد شرط في المحطبة ، كما هو شرط في نفس الصلاة ، فان خطب وحده ثم حصر العدد فأحرم بالجمعة لم يصح ، وبه قال ش .
وقال ح : العدد ليس بشرط في صحة المحطبة . وطريقة الاحتياط يقتضي ما قساه .

مسألة - ٣٦٨ - . المعدور من المريض والمسافر والعد إذا صلوا في دورهم طهراً وراحوا إلى الجمعة لم يبطل طهرهم ، لانهم صلوا فرصهم ، وبه قال ش .

وقال ح : يبطل طهرهم بالسعي إلى الجمعة .

مسألة - ٣٦٩ - : هل ينعقد بالعد والمسافر الجمعة دون غيرهم إذا حصروا ؟
عندنا ينعقد بهم الجمعة إذا تم لعد ، لان اعتبار العدد عام ليس فيه تخصيص^(١) ،
وايس إذا لم يجب عليهم لا ينعقد بهم ، فان المريض لا يجب عليه بالاحلاف ، ولو حضر انعقدت به ، وبه قال ح .

وقال ش : لا ينعقد بهم الجمعة إذا انعدوا أو تم بهم العدد .

مسألة - ٣٧٠ - « ح » : غسل يوم الجمعة سنة مؤكدة ، وبه قال الفقهاء .
وقال داود والحنن المصري : واجب .

مسألة - ٣٧١ - « ح » : من اغتسل يوم الجمعة قبل الفجر ، لم يجزه عن غسل الجمعة الا اذا كان آيساً من وجود الماء ، فيجوز حينئذ تقديمه . ولو كان يوم المحميس ، ولو اغتسل بعد طلوع الفجر أخره ، وبه قال جميع الفقهاء .
وقال ع : يجوز قبل الفجر .

مسألة - ٣٧٢ - « ح » : وقت غسل يوم الجمعة ما بين طلوع الفجر الثاني الى أن يصلي الجمعة ، وقد مضى خلاف ك فيه ^(١) .

مسألة - ٣٧٣ - « ح » : من دخل المسجد والامام يحط ، فلا يصلي أن يصلي نافلة ولا تحية المسجد ولا غيرها بل يستمع للخطبة ، وبه قال ح ، وأصحابه ، وك ، والليث بن سعد .

وقال ش : يصلي ركعتين تحية المسجد ثم يجلس يستمع للخطبة ، وبه قال الحسن المصري ، ور ، ود ، وق .

وقال ع : إذا كان صلى تحية المسجد في داره لم يصل ، والاصلاح ^(٢) .

مسألة - ٣٧٤ - : يكره لمن أتى الجمعة أن يتخطى رقاب الناس ، سواء ظهر لامام أو لم يظهر ، وسواء كانت له عادة بالصلاة في موضع أو لم يكن . لقول النبي ﷺ للرجل الذي يتخطى رقاب الناس وهو ^{عليه} يحط : اجلس فقد اذيت ، وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب ، وش ، ود .

وقال ك : ان لم يكن الامام ظهر لم يكره ، وان كان ظهر الامام كره ان لم يكن له مجلس عادته أن يصلي فيه ، وان كان له مجلس عادته أن يصلي فيه لم يكره .

مسألة - ٣٧٥ - « ح » : الخطبة شرط في صحة الجمعة ، وبه قال سعيد بن جبير ، وع ، ور ، وح ، وش . وقال الحسن المصري : يجوز بعير خطبة .

مسألة - ٣٧٦ - « ح » : على الامام أن يخطب قائماً الا من عذر ، وبه قال ش . وقال ح : المستحب أن يخطب قائماً ، فان خطب جالساً من غير عذر جار .

مسألة - ٣٧٧ - « ح » : اذا أحد الامام في الخطبة ، حرم الكلام على

(١) د : ما فيه .

(٢) د : صلواتها .

المستمعين حتى يفرغ من الخطبتين ، وبه قال أبو يوسف ، وش ، وأصحابه .
وقال ح ومحمد: الكلام مباح ما لم يظهر الإمام، فإذا ظهر حرم حتى يفرغ
من الخطبتين^(١) والصلاة .

مسألة - ٣٧٨ - « ح » : أقل ما يكون الخطبة أن يحمد الله تعالى وبشيء عليه
وبصلي^(٢) على النبي ﷺ ، وقرأ شيئاً من القرآن ويعظ الناس ، وهذه أربعة
أجاس لا بد منها ، فإن أحسن بشيء منها لم يجزه وما راد عليه مستحب ، وبه قال ش .
وقال ح : يجري من الخطبة كلمة واحدة « الحمد لله » أو « الله أكبر » أو
« سبحان الله » أو « لا إله إلا الله » وهو هذا .

وقال أبو يوسف ومحمد : لانجزيه حتى يأتي بما يقع عليه اسم الخطبة .
مسألة - ٣٧٩ - : الوقت الذي يرحى استجابة الدعوة فيه ما بين فراغ الإمام
من الخطبة إلى أن يستوي^(٣) الصفوف بالناس ، بدلالة الأخبار الواردة في ذلك .
وقال ش : هو آخر النهار عند غروب الشمس .

مسألة - ٣٨٠ - . من شرط الخطبة الطهارة ، وطريقة الاحتياط يقتضيه ، وهو
قول ش في الجديد ، وقال في القديم : يحوز بقبر طهارة ، وبه قال ح .
مسألة - ٣٨١ - : يستحب أن يقرأ في الأولى من ركعتي الجمعة الحمد
وسورة الجمعة ، وفي ثانياً الحمد والماعقون ، وبه قال ش .
وقال ك : يقرأ في الأولى بالجمعة ، وفي الثانية بـ « هل أتاك حديث العاشية^(٤) »
وقال ح : ليس في القرآن شيء معين قرء ما شاء .

(١) ٢: سقط من (الخطبتين) إلى (الخطبتين) .

(٢) د: والصلاة على النبي .

(٣) م: أن يستوي .

(٤) سورة العاشية آية (١) .

مسألة - ٣٨٢ - « ح » : يستحب قراءة الجمعة في صلاة المغرب والعشاء
الاحرة وصلاة العداة والعصر رائداً على ما قدمناه ، ولم يقل أحد من الفقهاء
ذلك .

مسألة - ٣٨٣ - « ح » : يستحب أن يقرأ^(١) يوم الجمعة في صلاة المغرب
الجمعة وقل هو الله أحد .

وقال ش : يستحب أن يقرأ في الاولى الحمد والم تزيل^(٢) ، وفي الثانية
الحمد وهل أتى على الانسان^(٣) .

مسألة - ٣٨٤ - « ح » : وللإمام أن يحطب عند وقوف الشمس [فادارأت
صلى العريضة ، وفي أصحابنا من قال : انه يجوز أن يصلي العرض عند قيام الشمس]^(٤)
يوم الجمعة ، وهو اختيار المرتضى رحمه الله .

وقال د : ان أدن وخطب وصلى قبل الزوال أجره . وأول وقتها عند « د »
حين يرتفع النهار .

وقال ش : لا يجوز الادان والخطبة الا بعد الزوال ، فان قدمها أو قدم الخطبة
لم يجزه ، وان أدن قبل الزوال وخطب وصلى بعد الزوال أجره الجمعة ولم يجزه
الادان ، وكان كمن صلى الجمعة بغير أدان ، وبه قال ح ، وأصحابه .

وقال ك : ان حطب قبل الزوال وصلى بعده أجره .

مسألة - ٣٨٥ - : اذا دخل في الجمعة وهو فيها ، فدخل العصر قبل فراغه
منها تمها جمعة ، وهو مذهب عطاء ، وك ، ود .

(١) د: يقرأ .

(٢) سورة البقرة وهي سورة ٣٢ .

(٣) سورة الانسان ويسمى أيضاً سورة النحر .

(٤) هـ . سقط منها .

وقال ش : تممها ظهراً اذا دخل عليه وقت العصر قبل الفراع وقال ح : تبطل صلاته .

دليل : أنه لاختلاف أنه انعقدت صلاته الجمعة ، فمن أبطلها فعليه الدليل .
مسألة - ٣٨٦ - « ح » : من أدرك مع الإمام ركعة من طريقة المشاهدة أو الحكم ، فقد أدرك الجمعة ، فالمشاهدة أن يدركها معه من أولها أعني أول الثانية والحكم أن يدركه راكعاً في الثانية فكرر ركع مع الإمام ، وانرفع الإمام رأسه من الركوع صلى الظهر أربعاً ، وبه قال ش ، وك ، وع ، و ر ، ود ، ومحمد بن الحسن .

وقال قوم : ان أدرك الحطين والركعتين صلى الجمعة ، وان أدرك دون هذا صلى الظهر أربعاً ، ذهب إليه عمر بن الخطاب ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد .
وقال قوم : ان من^(١) أدرك معه اليسر منها ، فقد أدرك الجمعة ، ذهب إليه ح وأبو يوسف ، والسخفي ، وداد .

وقال ح : ان أدركه في سحود السهو بعد السلام كان مدركاً لها ، لانه اذا سجد للسهو عاد الى حكم الصلاة .

مسألة - ٣٨٧ - : اذا أدرك مع الإمام ركعة ، فصلاها معه ثم سلم^(٢) لا امام وقام وصلى ركعة أخرى ، ثم ذكر أنه ترك سجدة ، فلم يدرك هل هي من التي صلاها مع الإمام أو من الأخرى ؟ فليسجد تلك السجدة وسجد سجدة نسي السهو وتعت جمعته .

وقال ش : يحسبها ركعة واحدة ، وأكملها الظهر أربعاً .

مسألة - ٣٨٨ - : اذا جلس الإمام على المنبر ، لا يارمه أن يسلم على الناس ،

(١) د : قوم من أدرك .

(٢) د : حكم .

لان الاصل براءة الذمة ، وشعلها بواجب أو نلب يحتاج الى دلالة ، وبه قال ح ، و لك .

وقال ش : يستحب له أن يجلس ويسلم على الناس ، وكذلك ليس على الامام أن يلتفت يمينا ولا شمالا في خطبته ^(١) ، وبه قال ش وقال ح : يلتفت يمينا وشمالا كالمؤذن .

مسألة - ٣٨٩ - : يكره الكلام للحطيب والسامع وليس يفسد الصلاة ، وللش فيه قولان ، أحدهما : يحرم على السامع والحطيب معاً ، وبه قال ك ، وع ، وح ، وأصحابه ، ود . والثاني قل في الام : لاصوات مستحب غير واجب ، وبه قال التلخمي ، والحكم ، وحامد ، و ر .

مسألة - ٣٩٠ - : من شروط ^(٢) انعقاد الجمعة الامام ، أو من يأمره لامام بذلك من قاض أو أمير ونحو ذلك ^(٣) ، ومتى أقيمت بغير أمره لم يصح ، وبه قال ع ، وح .

وقال محمد . اذا مرض الامام أو سافر أو مات ، فقدت الرغبة من يصلي بهم الجمعة صححت ، لانه موضع ضرورة ، وكذا صلاة العيدين .

وقال ش : يجوز أن يجتمع ^(٤) جماعة من غير أمر الامام ، فيقيموا الجمعة بغير اذنه ، وليس من شرط الجمعة الامام ولا أمر الامام .

مسألة - ٣٩١ - : يجوز أن يكون العد اماماً في صلاة الجمعة وان كان فرصها ساقطاً عنه ، وبه قال ح ، و ش . وقال ك : لا يجوز .

(١) م . في الخطبة .

(٢) م ، د ، و . من شرط .

(٣) د : يجوز ذلك .

(٤) م ، د ، ان يجتمع .

مسألة - ٣٩٢ - : الصبي الذي لم يبلغ لا يعقد به الجمعة ^(١) وإن كان يصح منه صلاة التطوع ، لانه لا دليل عليه .

وقال ش في الاملاء: يجوز ذلك ، وقال في الام: لا يجوز .

مسألة - ٣٩٣ - «ح» : لا يجمع في مصر واحد وان عظم وكثرت مساجده الا في مسجد واحد، الا أن يكون البلد أكثر من ثلاثة أميال ، فيكون بين الجمعيتين ثلاثة أميال فيصح الجمعتان، وبه قال ش، وك، وهو الظاهر من قول ح .
وقال أبو يوسف: اذا كان البلد ذا جانب واحد فمثل ذلك، وإن كان ذا جانبين نظرت فان كان بينهما جسر فمثل ذلك ، وإن كان جانباً واحداً وإن لم يكن بينهما جسر، فكل جانب منه بلد مفرد .

وقال محمد بن الحسن : القياس أنه لا يقام فيه الا جمعة واحدة ، فان أقيمت في موضعين جار استحساناً، وعنه رواية أخرى ان أقيمت في ثلاثة مواضع جار استحساناً ^(٢)، وحكى الساجي عن ح مثل قول محمد في أنه يجوز في موضعين استحساناً إلا أنه لم يعتبر أحدهم ثلاثة أميال على ما قلناه .

مسألة - ٣٩٤ - : الوقت الذي يحرم فيه البيع يوم الجمعة اذا جلس الامام على المنبر بعد الاذان، ويكره بعد الروال قبل الاذان على كل حال، لقوله تعالى « اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع » ^(٣) فنهى عن البيع اذا نودي لها، فدل على أنه غير مهيى عنه قبل النداء ، وبه قال ش ، وعمر بن عبد العزيز ^(٤)، وعطاء، والرهري وغيرهم .

(١) د: ليس لفظه (الجمعة) .

(٢) م: سقط من (ان اقيمت) الى (استحساناً) .

(٣) سورة الجمعة آية ٩ .

(٤) سقط من نسخة م .

يسجد على ظهر غيره أجره ، وبه قال عمر بن الخطاب ، ومن الفقهاء ، و ح وأصحابه ، ود ، وق .

وقال الحسن البصري : هو بالخيار بين أن يسجد على ظهر غيره ، وبين أن يصبر حتى يقدر على السجود على الأرض .

مسألة - ٣٥٧ - : إذا تحلص المأموم بعد أن ركع الإمام في الركعة الثانية فليسجد معه في الثانية ولا يركع ، وينوي أهما للركعة الأولى ، ثم يقضي بعد ذلك ركعة حرى وقد تمت جمعته ، فان نوى أهما للركعة الثانية لا يجزي عن واحد منهما .

وقال ش : عبه أن يتابع الإمام في سجوده ولم يعصل ، وتحصل له ركعة منفقة ركوع في الأولى وسجود في الثانية ، فإذا سلم الإمام فهل ينمها جمعة ؟ على وجهين : أحدهما - قال أبو اسحاق ، ينمها جمعة ، وقال غيره : ينمها طهراً . وقال ح : يتشاغل بقضاء ما عليه .

مسألة - ٣٥٨ - : إذا تحلص والإمام راكع في الثانية ان أمكنه أن يتشاغل بالقضاء ويلحق بالإمام قبل ، والا يصبر حتى يسجد مع الإمام .

وقال ح : يتشاغل بقضاء ما عليه . وللش قولان . أحدهما : يتشاغل بالقضاء ، والثاني : يتابع الإمام .

مسألة - ٣٥٩ - « ح » : إذا سبق الإمام حدث في الصلاة ، جاز له أن يستناب من يتم بهم الصلاة ، وبه قال ح ، وش في الأم . وقال في القديم والإملاء : لا يجوز .

مسألة - ٣٦٠ - : إذا سبق الإمام لحدث أو تعدد الحدث في الجمعة . جاز له أن يستخلف من لم يحرم معه بها ، بدلالة عموم الأحبار الواردة في هذا المعنى . وقال ش : لا يستخلف من لم يحرم معه بها ، سواء كان حاضراً للحظية أو غير

الفتهاء ، الا أبابوسف والعربي فانهما قالا : انها منسوخة ، ثم رجع أبويوسف عنه .

مسألة - ٤٠١ - : من أصحابنا من يقول : صلاة الخوف مقصورة ركعتين ركعتين ، الا المغرب في السفر والحضر ، وبه قال ابن عباس ، وقال الامام : يصلي بكل طائفة ركعة ، وبه قال طاووس ، والحسن البصري ، الا انهم قالوا : فرض المأموم ركعة .

ومن أصحابنا من يقول : لا يقصر أعدادها الا في السر ، وانما يقصر هباتها ، وبه قال جميع الفتهاء . والمذهب الاول أظهر .

مسألة - ٤٠٢ - « ح » : كيفية صلاة الخوف أن يفرق الناس فرقتين ، يحرم الامام بطائفة والطائفة الاخرى تقف^(١) تجاه العدو ، فيصلّي بالذين معه ركعة ثم يثبت^٢ قائماً ويتمون الركعة الثانية لانفسهم ، وينصرفون الى تجاه العدو ، ويجيء الطائفة الاخرى ، فيصلّي الامام بهم الركعة الثانية ، وهي أولة لهم ، ثم يثبت جداساً ، فيقوم هذه الطائفة فيصلّي الركعة الثانية^(٣) عليها ، ويجلس معه ثم يسلم بهم الامام ، وبه قال ش ، ود .

وقال ح : يفرقهم فرقتين على ما قلناه ، فيحرم بطائفة فيصلّي بهم ركعة ، ثم يثبت قائماً وينصرف هذه الطائفة وهو في الصلاة ، فيقف تجاه العدو ثم يأتي الطائفة الاخرى فيصلّي بهم الامام الركعة التي بقيت من صلاته ، ويسلم الامام ولا يسلمون ، بل ينصرف هذه الطائفة وهي في الصلاة الى تجاه العدو ويأتي الطائفة الاولى الى الموضع ، فيصلّي الركعة الثانية عليها ، ثم ينصرف الى تجاه العدو ،

(١) ح ، د تقف .

(٢) م : يثبت .

(٣) م ، د : الثانية .

وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي الركعة الباقية عليها وقد تمت صلاتهم .

مسألة - ٤٠٣ - : صلاة المغرب الافضل أن يصلي بالفرقة الاولى ركعة ، وبالفرقة الثانية ^(١) ركعتين ، وإن صلى بالأولى ثنتين وبالأخرى ركعة كان أيضاً جائزاً ، والاوّل ^(٢) رواية للحلي ، والثاني رواية زرارة ، وبه قال ش سواء إلا أن أصحابه اختاروا أن يصلي بالأولى ركعتين ، وبالثانية واحدة .

مسألة - ٤٠٤ - : صلاة الخوف جائزة في الحصر ، كما يجوز في السر ، وبه قال ش وح . وقال ك : لا يجوز في الحضر .

مسألة - ٤٠٥ - : إذا فرغهم في الحصر أربع فرق وصلى بكل فريق منهم ^(٣) ركعة ، بطلت صلاة الجميع الامام والمأموم ، لما سبق أن صلاة الخوف مقصورة فإذا صلى أربعا لا يجزئ ، وهكذا على القول الشاذ من أصحابنا يبطل صلاتهم ، لانه لم يثبت لنا في الشرع هذا الترتيب ، فوجب أن يكون باطلا ، لانه غير مشروع . وقال ح ^(٤) : يصح صلاة الامام ، ويبطل صلاة الطوائف .

وللش قولان ، أحدهما : يصح صلاة الامام والمأموم الثاني بطلت صلاته ، وصححت صلاة الطائفة الاولى والثانية وبطلت صلاة [الأفراد] ^(٥) الثالثة والرابعة لانهما دخلتا في صلاة بعد فسادها ، وفسادها يكون عند الفراغ من الركعتين .

مسألة - ٤٠٦ - : أخذ السلاح واجب على الطائفة المصلية ، وبه قال داود ،

(١) م : أخرى .

(٢) ح : والاوّل .

(٣) ليس فيها لفظ (منهم) .

(٤) م : سقط منها من (المأموم) الى هنا وقد ذكر في آخر المسئلة مفادها يبطل

آخر .

(٥) ليس في نسخة م و د .

وش في أحد قوله، لقوله تعالى «ولياخذوا أسلحتهم»^(١) والقول الآخر أن أحذه مستحب، وبه قال ح .

مسألة - ٤٠٧ - : صلاة شدة الخوف وهي حال المسابقة والنحام القتال يصلي بحسب الامكان ايماء، وغير ذلك من الانحاء قائماً وقاعداً وماشياً، ومستقل المقلّة أو غير مستقلها، ولا يجب عليه الاعادة ، وبه قال ش إلا أنه قال: ان ضارب فيه، وطاعن بطلت صلاته ومضى^(٢) فيها وبعيدها. وقال أبو العباس: مضى فيها ولا يعيدها كما قلناه .

وقال ح: يصلي كما قلناه ايماءً وسائر أحواله إلا أنه لم تحصل^(٣) الصلاة ماشياً وقان . ذا لم يتمكن الا الطعن والصرع فلا يصح^(٤) ويبقى أن يؤخرها حتى يزول القتال ثم يقصها .

مسألة - ٤٠٨ - « ح » : اذا رأى سواداً فظن أنه عدو ، فصلّى صلاة شدة الخوف ايماءً ، ثم تبين أنه لم يكن عدو وانما كان وحشاً أو ابلاً أو غيرها ، لم يجب عليه الاعادة ، لقوله تعالى « فان خفتم فرجالاً أو ركبانا »^(٥) وهذا حائث . وللش فيه قولان ، أحدهما : ما قلناه ، والثاني : عليه الاعادة .

مسألة - ٤٠٩ - : اذا رأى العدو وصلّى صلاة شدة الخوف ، ثم بان لهم أن بينهم حدثاً أو بهراً كبيراً لا يصلون اليهم لا يجب عليهم الاعادة ، وبه قال ش في

(١) سورة ٤ آية ١٠٣ .

(٢) م ، د ، ف ، يمضى .

(٣) م : تعل ، ف : لم يجوز .

(٤) م : فلا يصح صلاته .

(٥) م ٢ ي ٢٤٠ .

أحد قوله ، والآخرى^(١) يجب عليه الإعادة ، ومن أصحابه من قال : يجب عليه الإعادة قولاً واحداً .

مسألة - ٤١٠ - : يجوز صلاة الجمعة على هيئة صلاة الحوف ، في مصر كان أو في الصحراء إذا تم العدد والشرط ، وعلى مذهب ح لا يقيم الجمعة إلا في مصر أو لمصر الذي يصلي فيه العيد ، وعدش لا يقيم إلا حوف مصر ، ولا يقيم في الصحراء على حال .

مسألة - ٤١١ - : إذا صلى صلاة الحوف في غير الخوف ، فإن صلاة الإمام صحيحة بلا خلاف وصلاة المؤمنين عندنا أيضاً صحيحة ، سواء كان على الوجه الذي صلى النبي ﷺ بعمان ، أو بطن النحل ، أو ذات الرقاع^(٢) ، لانه لا دليل على بطلانها من حيث فارق لإمام ، فمن أبطلها فعليه الدليل .

وقال ش : ان صلى بهم صلاة النبي بطن النحل فصلاة الجميع صحيحة ، وان صلى بهم صلته بذات الرقاع فصلاة المأمومين على قولين ، والمختار أنها تبطل ، وان صلى بهم صلاة النبي بعمان ، فصلاة الإمام وصلاة الذين لم يحرموه صحيحة . وأما صلاة من حرمه ، فعلى قولين ، والمختار أنها لا تنال .

مسألة - ٤١٢ - : ليس الحرير المحض محرم على الرجال ، وكذلك التدثر به وفرشه والقفود عليه ، وبه قال ش .

وقال ح : فرشه والجلوس عليه غير محرم .

دليلاً : عموم الاحبار الواردة في تحريم الحرير المحض للرجال ، وأيضاً روى علي بن الحسين قال : خرج النبي ﷺ يوماً ويديه قطعة ذهب وبشماله قطعة حرير ، فقال : ان هذين حرام على دكور أمتي حل لائثتهما .

(١) ٢ : والآخر .

(٢) السفان : بطن النحل ذات الرقاع .

وروى ك عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر أنه رأى حلة في المسجد تناع ،
فقال : يا رسول الله لاشتريها لك تلبسها يوم الجمعة اذا قدم عليك الوفد ، فقال ﷺ
هذا لباس من لاحلاق له في الآخرة .

مسألة - ٤١٣ - « ح » : الثياب المنسوجة من الأبريسم اذا خالطها شيء ممن
كتمان أو قطن أو خز سداه أولحمته أو شيء منسوج فيه ، زال عنه التحريم ، سواء
كان مثله أو غالباً عليه أو أقل منه .

وقال ش : ان كان الغالب الأبريسم فهو حرام ، وان كان الغالب غيره لم يحرم ،
وان كانا يصفين معه وجهان .

وقال ح : اذا خالط غيره لم يحرم مثل ما قلناه .

دليلنا - مضافا الى إجماع الفرق - ما رواه ابن عباس أن النبي ﷺ قال :
« ما حرم الديباغ اذا كان مصدراً سداه ولحمته ، فأما أحدهما فلا بأس . »

(مسائل صلاة العيدين)

مسألة - ٤١٤ - « ح » : صلاة العيدين فرض على الأعيان ، ولا يسقط الا
عن يسقط عنه الجمعة ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، وقالوا : هي سنة مؤكدة
الا الاصطحري ، فانه قال : هي من فروض الكفايات .

مسألة - ٤١٥ - « ج » : يستحب التكبير ليلة الفطر ، وبه قال جميع الفقهاء .
وقال السجسي : ذاك عمل الحوالمين^(١) يعني من كبر حين يفتدوا الى المصلى ،
وروي عن ابن عباس انه مثل من رجل كبر يوم الفطر ، فقال : كبر امامه ؟ قالوا :
لا ، قال ذاك رجل أحمق .

وقال ح : يكبر في ذهابه الى الاضحية^(١) ، ولا يكبر يوم العطر .

مسألة - ٤١٦ - « ج » : أول وقت التكبير عقب صلاة المغرب ، وأحمره عقب صلاة العيد ، فيكون التكبير عقب أربع صلوات المغرب والعشاء الأخيرة والصبح وصلاة العيدين .

وقال ش : له وقتان أول وآخر ، فالأول حين تغيب الشمس من ليلة العطر ، وبه قال سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن النحاس بن هشام ، هؤلاء من الفقهاء السبعة ، وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وزيد بن أسلم ، وذهب ك ، وع ، وح الى أن أول وقت التكبير عقب صلاة الفجر .

وأما آخر وقته ، فاحتاف أصحاب ش فيه ، فقال أبو العباس وأبو اسحاق : المسألة على قول واحد ، وهو أن لا ينقطع التكبير حتى يفتتح صلاة العيد ، وقال . المسألة على ثلاثة أقوال : أحدها اذا خرج الإمام ، والثاني : حين يفتتح الصلاة ، والثالث : حين يفرغ من الخطبتين .

ولاختلاف بينهم أن من سنة الإمام التكبير حتى تنقضي الخطبتان .

مسألة - ٤١٧ - « ج » : كيفية التكبير أن يكبر عقب الصلوات الأربع التي ذكرناها .

وقال ش : التكبير مطلق ومقيد ، فالمطلق أن يكبر على كل حال ماشياً أو راكباً وجائاً في الأسواق والطرقات ، والمقيد عقب الصلوات التي ذكرناها ، وفيه وجهان : أحدهما أنه مسنون وهو الأطهر ، والآخر : ليس بمسنون .

مسألة - ٤١٨ - « ج » : صلاة العيدين في المصلى أفضل منه في المساجد

الا يمكة، فإن الصلاة^(١) في المسجد الحرام أفضل .

وقال ش: إن كان المسجد ضيقاً كره له الصلاة فيه وكان المصلي أفضل ، وإن كان واسعاً فالصلاة فيه أفضل ، ويحوز أيضاً في المصلي وليس بمكروه .

مسألة - ٤١٩ - « ح » : تقدم صلاة الاضحى ويؤخر قليلاً صلاة لفطار ، لأن من السنة أن يأكل الإنسان في الفطر قبل الصلاة ، وفي الاضحى بعد الصلاة .

وقال ش : تقدم الفطر ويؤخر الاضحى .

مسألة - ٤٢٠ - « ج » : الاذان في صلاة العيدين بدعة ، وبه قال جميع الفقهاء

وقال سعيد بن المسيب : أول من أحدث الاذان لصلاة العيدين معاوية .

وقال ابن سيرين : أول من أحدث^(٢) بؤامية وأحداه الحجاج منهم . وقال أبو

قلاية : أول من أحدثه ابن الزبير .

مسألة - ٤٢١ - « ج » : التكبير في صلاة العيدين اثنتا عشرة تكبيرة ، في

الاولى سبع منها تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع ، وفي الثانية خمس منها تكبيرة

الركوع ، ومن أصحابنا من قال : فيها تكبيرة القيام وموضع التكبيرات في

الركعتين بعد القراءة .

وقال ش: الرائد اثنا عشرة تكبيرة منها في الاولى سبع ، وفي الثانية خمس

ليس منها تكبيرة الافتتاح ولا تكبيرة الركوع ، وموضعها قبل القراءة في الركعتين

معاً ، وبه قال أبو بكر ، وعمر ، وحكوه عن علي ، وعبد الله بن عمر ، وريد بن

ثابت [أبوهريرة]^(٣) عائشة ، وبه قال في الفقهاء ع ، ود ، وق ، وك إلا أنه خالفهم

في موضعه ، فقال : يكبر في الاولى سبعاً مع تكبيرة الاحرام .

(١) م - فانه في المسجد .

(٢) م : أحدثه بؤامية .

(٣) بن المقرئتين ليس في (ح ود) .

فيكون الزائد على الراتب على مذهبن تسعة ، وعلى مذهب ش اثنا عشر ،
وعلى مذهب ك أحد عشر .

وقال ح : يكبر في الأولى ثلاثاً بعد تكبيرة الاحرام ، وفي الثانية ثلاثة بعد^(١)
تكبيرة القيام ، والزائد على مذهبه ست تكبيرات .

وقال ش : يكبر تكبيرة الافتتاح ويدعو بدعاء الافتتاح^(٢) ، ثم يكبر سبعاً ثم
يأتي بالتعوذ بعدها ثم يقرأ ، وبه قال محمد بن الحسن .

وقال ح وأبو يوسف : يأتي بدعاء الاستفتاح ، والتعوذ عقبه ثم يكبر ثلاثاً ثم
يقرأ .

مسألة - ٤٢٢ - « ح » : يستحب أن يرفع يديه مع كل تكبيرة ، وبه قال ش
وح خلاف ما قاله في سائر الصلوات ، وك يقول : يرفع يديه من كل تكبيرة
لا غير .

مسألة - ٤٢٣ - « ح » : يستحب أن يدعو بين التكبيرات^(٣) بما يسح له .
وقال ش : يقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة ، يقول :
لا اله الا الله والحمد لله .

وقال ك : يقف بقدر ذلك ساكناً لا يقول شيئاً ، وبه قال^(٤) ح وقال : يوالي
بين التكبيرات ولا يفصل بينها .

مسألة - ٤٢٤ - « ح » . يستحب أن يقرأ في الركعة [بعد الحمد]^(٥)

(١) م : سوى .

(٢) م : الاستفتاح .

(٣) م : بين كل التكبيرات .

(٤) م : يقول .

(٥) ليس في نسخة الاصل .

الاولى « والشمس وضحاها » وفي الثانية « هل أتاك حديث الغاشية »^(١) وقال ش:
يقرأ في الاولى سورة ق^(٢) وفي الثانية سورة القمر^(٣).

مسألة - ٤٢٥ - : اذا نسي التكبيرات حتى يركع مضى في صلاته ولا شيء عليه
وبه قال ش .

وقد ح : اذا ذكرها في حال الركوع كبر وهو راكع .
مسألة - ٤٢٦ - « ج » : الحطبة في العيدين بعد الصلاة ، وبه قال جميع
الفقهاء ، وروي أن مروان بن الحكم كان خطب^(٤) قبل الصلاة .

مسألة - ٤٢٧ - « ح » : العدد شرط في وجوب صلاة العيدين ، وكذلك
جميع شرائط الجمعة ، وبه قال ح .

وقال ش : لا يراعى فيه شرائط الجمعة ، ويجوز للمفرد والمسافر والعبد اقامتها .
مسألة - ٤٢٨ - « ج » : يكره التنفل يوم العيد قبل صلاة العيد وبعدها الى بعد
الروال للامام والمأموم ، وهو المروي عن علي عليه السلام .

وقال ش : يكره مثل ذلك للامام ، فأما المأموم فلا يكره له ذلك اذا لم يقصد
التنفل لصلاة العيد .

وقال ع ، ور ، وح : يكره قلها ، ولا يكره بعدها .
مسألة - ٤٢٩ - « ح » : المسافر والمرأة والعبد لا يجب عليهم صلاة العيد
ويجوز لهم أن يقيموها سنة .

وقال ح : لا يصح منهم اقامتها وللش فيه قولان ، أحدهما : يصح ، والاخر :

(١) سورة غاشية م ٨٨ ي ١٠ .

(٢) سورة ق .

(٣) سورة قمر .

(٤) ٢ . يحطبه .

لا يصح .

مسألة - ٤٣٠ - : روت العامة عن علي عليه السلام أنه خلف من صلى ^(١) بضعفة الناس في مصر ، وانه قال ش ، وقال : انه يجوز ذلك اذا كان المصلي بعيداً من البلد والمسجد يصيق عن الصلاة بجميعهم ^(٢) .

والذي نعرفه من روايات أصحابنا أنه لا يجوز ذلك ، وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال الناس لامير المؤمنين : ألا تخلف رجلاً يصلي في العيدين ؟ فقال : لأحالف السنة .

مسألة - ٤٣١ - : اذا دخل الانسان والامام يحطّب فقد فاته الصلاة ولا قضاء عليه .

وقال ش : يسمع الحطبة ثم يقوم فيقضي صلاة العيد .

مسألة - ٤٣٢ - : التكبير عقيب خمس عشرة صلاة في الاصحى ، فمن ^(٣) كان يمني أولها بعد الظهر يوم النحر وآخرها صلاة الصبح آخر يوم التشريق ، ومن كان يغيرها من أهل الامصار عقيب عشر صلوات أولها الظهر يوم النحر وآخرها الصبح يوم النحر الاول ، وهو الثاني من أيام التشريق .

واختلف الناس في هذه المسألة على أربعة مذاهب :

فذهب طائفة الى أنه يكبر بعد الصبح من يوم عرفة الى آخر التشريق ، ذهب اليه أبو يوسف ، ومحمد ، ود ، وق ، والمزني .

وذهب طائفة الى أنه يكبر بعد الصبح من يوم عرفة الى بعد العصر من يوم النحر خلف ثمان صلوات ، ذهب اليه ح ، وهو المروي عن ابن مسعود .

(١) د : صلى .

(٢) د : بجميعهم .

(٣) م : لمن .

وذهبت طائفة الى أنه يكبر خلف الظهر من يوم النحر الى بعد الصبح من آخر التشريق ، وهو المعروف من مذهب ش ، وبه قال عمر^(١) ، وابن عمر ، وابن عباس .

وقال ع : يكبر خلف الظهر يوم النحر الى بعد العصر من آخر التشريق وما فرقا بين أهل منى وأهل الامصار .

مسألة - ٤٣٣ - « ح » : صفة التكبير أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله والله أكبر ، الله أكبر لله الحمد . وهو احدى الروایتين عن علي^(عليه السلام) ، وبه قال ابن مسعود ، ور ، وح ، ود .

وقال ش : المسنون أن يكبر ثلاثاً نفساً ، فان راد على ذلك كان حسناً ، وبه قال ابن عمر ، وابن عباس ، ومالك بن أنس .

مسألة - ٤٣٤ - « ح » : التكبير عقب الصلوات التي ذكرناها ، جماعة كانت أو فردى على كل حال ، ورويت رواية أنه يكبر أيضاً عقب الوافل ، والاطهر لاول ، وبه قال ش الأئمة قطع على التكبير عقب الوافل .
وقال ح : لا يكبر الا خلف الفرائض في جماعة في مصر ، فأما من عدا هؤلاء فلا يكبر في قرية ولا على سفر ولا خلف نافذة ولا في صفة منرداً .

وأما الرواية التي قلناها ، فرواية حفص بن عياث ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي قال . على الرجال والنساء أن يكبروا أيام التشريق في دبر الصلوات وعلى من صلى وحده ومن صلى تطوعاً .

مسألة - ٤٣٥ - : إذ صلى وحده كبر ، وان صلى خلف الإمام وكبر امامه كبر معه ، وان ترك الإمام التكبير كبره ، فان نسي التكبير في مجلسه كبر حيث

ذكر^(١)، لأن طريقة الاحتياط تفتضيه ، وبه قال ش .

وقال ح : إذا سلم من الصلاة فإن تحدث قبل التكبير لم يكبر ، وإن لم يتحدث وقام بطر ، فإن لم يذكر حتى خرج من المسجد لم يكبر ، وإن ذكر قبل أن يخرج منه عاد إلى مكانه وحلّس فيه كما يجلس للشهد وكبر فيه .

قال : وإن لم يكبر حتى أحدث بطر ، فإن كان عامداً لم يكبر ، وإن سبقه الحدث فإن العمد يقطع الصلاة ولا يقطعها إذا سبقه الحدث .

مسألة - ٤٣٦ - : من نسي صلاة من الصلوات التي يكبر عقبها ، ثم ذكر بعد انقضاء الأيام قضائها وكبر بعدها .

وقال ش : ليس عليه إعادة التكبير .

مسألة - ٤٣٧ - : فيها أربع مسائل :

إذا أصبح الناس صياماً يوم الثلاثاء ، فشهد شاهدان أن الهلال كان بالأمس وأن ليوم يوم عيد ، وعدلا قبل الزوال ، أو شهدا ليلة الثلاثاء وعدلا يوم الثلاثاء قبل الزوال ، من الإمام يحرج ويصلي بهم العيد ، صغيراً كان البلد أو كبيراً ، بلا خلاف فيه .

الثانية : أن يشهدا يوم الحادي والثلاثين أن الهلال كانت ليلة الثلاثاء أو شهدا بعد غروب الشمس ليلة الحادي والثلاثين أن الهلال كان ليلة الثلاثاء وعدلا ، فقدفات العيد وفات وقتها ولا قضاء في ذلك . وقال ش : يخرج بهم الإمام ويصلي بهم ويكون أداء لا قضاء .

الثالثة : أن يشهدا قبل الزوال يوم الثلاثاء أن الهلال كان البارحة وعدلا بعد الزوال ، أو شهدا بعد الزوال وعدلا بعد الزوال ، فلا قضاء في ذلك وقدفات الوقت .

وللش قولان ، أحدهما : مثل قولنا ، وبه قال ح ، وقال في الام : يقصرون ، وقال أصحابه : ثم ينظر^(١) فان كان البلد صغيراً ويمكن اجتماع الناس خرج وصلى بهم في الحال ، وان لم يمكن ذلك أحر الى العد ثم قصاه .

والرابعة : أن يشهدا يوم الثلاثين قبل الزوال أو بعده أن الهلال كان البارحة وعدلا يوم الحادي والثلاثين ، أو ليلة الحادي والثلاثين لا يقضى الصلاة ، وبه قال ش في الام ، وقال أصحابه : المسألة على قولين ، لأن الاعتبار بالشهادة إذا عدلا بحال اقامتها لا بحال التعديل .

مسألة - ٤٣٨ - « ح » : اذا اجتمع عيد وجمعة في يوم واحد سقط فرض الجمعة ، فمن صلى العيد كان محبراً في حضور الجمعة وان لا يحضرها ، وقال ابن عباس وابن الزبير .

وقال ح وش وك : لا يسقط فرض الجمعة بحال .

مسألة - ٤٣٩ - « ح » : وقت الحروح الى صلاة العيد بعد طلوع الشمس . وقال ش : يستحب له أن يكبر لياخذ الموضع .

(مسائل صلاة الكسوف)

مسألة - ٤٤٠ - « ح » : صلاة الكسوف فريضة . وقال جميع الفقهاء انها سنة .

مسألة - ٤٤١ - « ح » : صلاة الكسوف يصلى اذا واحد سبها أية ساعة كانت من ليل أو نهار ، وبه قال ش .

وقال ح وك : لا تصلى في الاوقات المنهي عنها .

(١) م : أصحابه ينظر .

مسألة - ٤٤٢ - « ج » : من ترك صلاة الكسوف كان عليه قصاؤها، وإن كان قد احترق القرص كله وتركها متعمداً كان عليه الفسل وقضاء الصلاة ولم يوافق فيه أحد .

مسألة - ٤٤٣ - « ج » : صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات يقرأ فيها^(١) السور الطوال ، مثل الكهف ولأنبياء وما أشبههما ، وإن رفع رأسه من الركوع وقد حتم السورة وأراد استئناف الأخرى^(٢) أقرأ الحمد وقرأ بعدها سورة أخرى ثم ركع ويسبح في ركوعه مقدار قراءته .

وقال ش : يصلي أربع ركعات بأربع سجعات كل ركعتين بعدهما سجستان وعين في القراءة على سورة البقرة أو عدد آياتها ، وفي الثانية أقل من ذلك ، وفي الثالثة أقل^(٣) ، وفي الرابعة أقل ، وفي الركوع الأول من مائة آية ، وفي الثاني^(٤) أقل ، وفي الثالث^(٥) أقل ، وفي الرابع^(٦) أقل ، وبه قال ك ، ودوق ، وروي ذلك عن عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عباس .

وقال ح : يصلي ركعتين كصلاة العجر ، فإن صلى في كل ركعة ركوعين بطلت صلاته ، وبه قال ر ، والنحوي .

مسألة - ٤٤٤ - : يستحب أن يكون صلاة الكسوف تحت السماء ، بدلالة الخبر في ذلك .

وقال ش : يستحب أن يكون في المساجد .

مسألة - ٤٤٥ - « ح » : السنة في صلاة الكسوف أن يجهر بالقراءة فيها ،

وبه قال ك ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ودوق . وقال ح وش : لا يجهر .

(١) د : فيه .

(٢) م : سورة أخرى .

(٣) م : قل من ذلك .

(٤، ٥، ٦) م : الثانية ، الثالثة ، الرابعة .

مسألة - ٤٤٦ - : ليس بعد صلاة الكسوف خطبة ، لانه لا دليل عليه ، وبه قال ح وك .

وقال ش : يصعد بعدها المنبر ، ويخطب كما يخطب في العيدين والاستسقاء .

مسألة - ٤٤٧ - : صلاة كسوف القمر مثل صلاة كسوف لشمس سواء ، وبه قال ش ، وان خالف في كيفية أعداد الركعات .

وقال ك : لا يصلى لكسوف^(١) القمر . وقال ح : يصلى ولكن فرادى لاجتماع .

مسألة - ٤٤٨ - « ح » : صلاة الكسوف واجبة عند الرلزل ، والرياح العظيمة ، والطلم العارضة ، والحمرة الشديدة ، وعبر ذلك من الايات التي تظهر في السماء ، وروي ذلك عن ابن عباس ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ٤٤٩ - « ح » : صلاة الكسوف تصلى فرادى وجماعة في السفر والحضر وعلى كل حال ، وبه قال ش .

وقال ر ومحمد : ان صلى الامام صلوا معه ، والا لم يصلوا .

(مسائل صلاة الاستسقاء)

مسألة - ٤٥٠ - « ح » : صلاة الاستسقاء ركعتان كصلاة العيدين على أحد واحد ، وبه قال ش ومحمد .

وقال الزهري وك وع وأبو يوسف : يصلى ركعتين كصلاة الفجر ، والمشهور ص ح أنه لأصلاة للاستسقاء ، ولكن السنة الدعاء ، وروى عنه محمد بن شعاع أنه يصلى ركعتين فرادى .

مسألة - ٤٥١ - « ج » : يستحب أن يصام للاستسقاء ثلاثة أيام ويخرج يوم

الثالث والناس صيام .

وقال ش : يصام^(١) ثلاثة أيام ويخرج الرابع .

مسألة - ٤٥٢ - « ج » : الحطبة في صلاة الاستسقاء بعد الصلاة ، وبه قال

ش وأبو بكر وعمر وقال ابن الزبير : الحطبة قبل الصلاة ، وبه قال الليث .

مسألة - ٤٥٣ - « ح » : تحويل الرداء بسحب للامام ، سواء كان مقوراً^(٢)

أو مربعاً ، وبه قال ك ود .

وقال ش : ان كان مقوراً حوله ، وان كان مربعاً فقيه قولان : أحدهما نحوله ، والاخر

يقلبه ويفعل مثل ذلك المأموم .

وقال محمد : يعمل وحده دون المأموم . وقال ح . لأعرف تحويل الرداء .

(١) م : يصوم .

(٢) المقور الثوب المستدير .

كتاب الجنائز^(١)

(مسائل غسل الاموات)

مسألة - ٤٥٤ - « ح » : اذا حصر الانسان الوفاة يستحب أن يستقبل به القبلة ، فيجعل وجهه الى القبلة وباطن رجليه اليها ، وكذلك يفعل به في حال الغسل .
وقال ش : ان كان الموضع واسعاً أضجعه على جنبه الايمن وجعل وجهه الى القبلة ، كما يعمل عند الصلاة وعند الدعاء ، وان كان ضيقاً فعل به كما قلناه .
مسألة - ٤٥٥ - « ح » : يكره أن يوضع على بطن الميت حديد . وقال ش : ذلك مستحب .

مسألة - ٤٥٦ - « ج » : يستحب لغاسل الميت أن يلبس أصابعه اذا تركه على المغتسل ، وبه قال المرني ، وقال غيره : غلط المزني في هذا ، وقال : ينبغي أن يكون تلبين الأصابع عند موته فقط .

مسألة - ٤٥٧ - « ح » : يستحب أن يغسل الميت عرياناً مستور العورة :
اما بأن^(٢) يترك قميصه على عورته ، أو ينزع القميص ويترك على عورته خرقه .

(١) م : ليس فيه .

(٢) م : ان يترك .

وقال ش : يمسح في قميصه . وقال ح : يترع قميصه ويترك على عورتهم خرقه .
مسألة - ٤٥٨ - « ح » : يكره أن يسخن الماء لغسل الميت الأفي حال برد
لا يتمكن العاسل فيها من استعمال الماء البارد ، أو يكون على بدن الميت نجاسة
لا يقلعها إلا الماء^(١) الحار ، فأما مع عدم ذلك فلا يحسن الماء ، وبه قال ش . وقال
ح : استحاه أولى .

مسألة - ٤٥٩ - : يستحب للعاسل أن يلع على يده^(٢) خرقه يسجبه بها ويغسل
باقي جسده بلا خرقه .

وقال ش : يستعمل في العسلين خرقتين في سائر جسده . وقال أبو اسحاق :
يغسل واحداهما فرجه ، والآخرى سائر يده .

مسألة - ٤٦٠ - « ج » : غسل الميت كغسل الجنب ليس فيه وضوء ، وفي
أصحابنا من قال : يستحب^(٣) الوضوء قبله ، غير أنه لا خلاف بينهم أنه لا يجوز
المصمصة والاستنشاق فيه .

وقال ش : يستحب أن يوضأ ويمصض ويستشق . وقال ح : يوضأ ولا يمصض
ولا يستشق .

مسألة - ٤٦١ - « ح » : لا يجلس الميت في حال غسله وهو مكروه . وقال
جميع الفقهاء : يستحب ذلك .

مسألة - ٤٦٢ - « ح » : يبدأ بغسل رأسه ، ثم بالجانب الأيمن ، ثم لايسر
ووافق جميعهم في البداية بغسل الرأس ، وإن خالفوا في الترتيب . وقال النحوي :
يبدأ بغسل لحيته .

(١) د بالماء

(٢) م يديه .

(٣) م ، و : يستحب فيه

مسألة - ٤٦٣ - « ح » : لا يجوز تسريح لجنته ، وبه قال ح . وقال ش : ان كانت كثيفة يستحب تسريحها .

مسألة - ٤٦٤ - « ح » : يغسل الميت ثلاث غسلات : الاولى بماء الصدر ، والثانية بماء الحلال ، الكافور ، والثالثة بالماء القراح ، وبه قال ش .

وقال أبو إسحاق : لاواي يعتد بها والاحرياء مذنب^(١) . وقال باقي أصحابه : الاحيرة هي لمعتد بها ، لانها بالماء القراح ، والاواي والثانية الماء المضاف فلا يعتد بهما . وقال ح : ماء الكافور لأخرفه .

مسألة - ٤٦٥ - « ح » : لا يراد في غسله على ثلاث غسلات ، وبه قال ح وش . لأنهما قالا : الفرض الواحدة^(٢) والثتان سنة ، ولا يفصل أصحاحا ذلك . وقال ش : ان لم يبق بالثلاث فحمدس . وقال ك : ليس لذلك حد يغسل حتى يبقى .

مسألة - ٤٦٦ - « ح » : لا يجوز تغليم أطافير الميت ولا تنطيمها من الوسخ ، والشر فيه قولان ، أحدهما : مسح ، والآخر : مكروه . وإذا قال مكروه استحب تحليل الأطافير بأحلة يطف ماتحتها .

مسألة - ٤٦٧ - « ح » : يستحب أن يمر يده على رطبه قبل العسلتين الاوليين ويكره ذلك في الثالثة ، فان خرج منه شيء بعد الثالثة يستحب غسل الموضع ولا يجب إعادة الغسل .

وقال ش : يستحب ذلك في العسلات الثلاث ويجلس ، فان خرج منه شيء بعد ذلك فيه ثلاثة أقوال ، أحدها يعيد غسل الموضع فقط ولا يجب وضوءه ولا

(١) م ، ق : جلال .

(٢) م : سنة .

(٣) م ، ق : واحدة .

اعادة غسله ، وبه قال ك ، ور ، وح ، والمزني .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : يوضأ وضوء الصلاة ، ومنهم من قال : تجب اعادة غسله .

مسألة - ٤٦٨ - « ح » : لا يستحب تليين أصابعه بعد الغسل . وقال ش : مستحب^(١) ذلك .

مسألة - ٤٦٩ - « ح » : حلق شعر العانة والابط وحف^(٢) الشارب وتقليم الاظافر مكروه للميت ، وبه قال ك ، وح ، والمربي .

وقال ش في الاملاء : انه مباح .

مسألة - ٤٧٠ - « ح » : حلق رأس الميت مكروه وبدعة ، وبه قال جميع الفقهاء ، لا ش فان أحد قوليّه أنه يجوز .

مسألة - ٤٧١ - « ح » : اذا مات محرم غسل كسمل الحلال ، الا أنه لا يقرب شيء من الكافور ، وبه قال ك ، وع ، وح ، الا أنهم لم يستثوا الكافور .

وقد ش : يحسب بعد وفاته ما كان يجتنبه في حال حياته ، وبه قال عثمان^(٣) ، وحكوه^(٤) عن علي وابن عباس .

مسألة - ٤٧٢ - « ح » : يكره أن يكون عند غسل الميت محبرة يخرفيها ، واستحب ذلك الفقهاء كلهم .

مسألة - ٤٧٣ - « ح » : اذا ماتت امرأة بين الرجال لانساء معهم ولا زوجها ولا أحد من ذوي أرحامها ، دفنت بغير غسل ولا تبسم ، وبه قال ع . وقد روي أنه يفصل منها ما يحل النظر اليه في حال الحياة من الوجه واليدين .

(١) م : يستحب .

(٢) د : ويحف .

(٣) م : عمر .

(٤) د : ح : حكيمه .

وقال ك وح : تيمم ولا تغسل وتقدس ، وبه قال أصحاب ش . وقال النحوي :
تغسل في ثيابها ، وبه قال بعض أصحاب ش .

مسألة - ٤٧٤ - « ح » : يحوز أن يغسل الرجل امرأته والمرأة زوجها ، أما غسل
المرأة زوجها فيه ^(١) إجماع إذا لم يكن رجال قرابات أو ساء قرابات ، وعند وجود
واحد منهم للش قولان ، أحدهما : الزوجة أولى ، والثاني : رجال القرابات أولى
قالوا والمذهب الأول ^(٢) .

وأما غسل الرجل زوجته ، فإنه يجوز عندنا ، وعند ش ، وع ، وك ، ود ، وق ،
وزفر ، وحماد بن أبي سليمان ^(٣) . قال ر ، وح ^(٤) وأبو يوسف ومحمد : ليس
له ذلك .

مسألة - ٤٧٥ - « ج » : لا يحوز للمسلم أن يغسل المشرك ، قريباً كان منه
أو بعيداً على كل حال ، وبه قال ك ، وقال : إن خاف ضياعه وأراه .
قال ش : إذا كان قرابة مسلمون وقرابة مشركون فتشاحوا في غسله ،
فالمشركون أولى ، وإن لم يكن قرابة مشركون ، أو لم يتشاحوا جاز للمسلم أن
يغسله .

مسألة - ٤٧٦ - « ج » : الميت نجس ، وللش فيه قولان : أحدهما - ما قلناه ،
وهو قول ح ، والثاني : أنه طاهر .

مسألة - ٤٧٧ - « ح » : من مس ميتاً بعد يردّه بالموت وقبل تطهيره بالغسل
وجب عليه الغسل ، وكذلك إن مس قطعة من ميت ، أو قطعة قطعت من حي وكان

(١) م : فقيه .

(٢) م : هو الأول .

(٣) م : حماد بن سليمان . د ، ح : حماد بن أبي سليم .

(٤) حماد بن أبي سليمان ، أحدهما فقهاء الكوفة (ميزان الاعتدال) .

فيها عظم وجب عليه العمل ، وخالف باقي الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٤٧٨ - : غسل الميت يحتاج الى نية ، بدلالة طريقة الاحتياط ، ولقواه « الأعمال بالنيات » ومن أوجب النية في غسل الحنابة من شمس ومن واقفه لهم في هذه المسألة قولان .

مسألة - ٤٧٩ - : غسل المرأة كغسل الرجل اجماعاً ، ولا يشرح شعورها ، وبه قال ح .

وقال ش : يشرح شعرها ثلاث قرون وبلقي وراهما .

مسألة - ٤٨٠ - : غسل السقط اذا ولد وفيه حياة واحب . فأما الصلاة عليه ، فعمداً لا تحب الا بعد ما يصير له ست سنين ويعقد الصلاة . وقال سعيد بن جببر : لا يصلي عليه حتى يبلح . وقال باقي الفقهاء : يجب عليه الصلاة .

مسألة - ٤٨١ - « ح » : اذا ولد لدون أربعة أشهر لا يجب ^(١) غسله فيدفن بدمه ، وان كان لأربعة أشهر فصاعداً غسل ، وبه قال ش في الام .

وقال في الموطأ : لا يغسل ولا يصلى عليه ، وبه قال ح ، وقال في القديم : يغسل ويصلى عليه .

مسألة - ٤٨٢ - « ح » : الشهيد الذي يقتل في المعركة يدفن بشيابه ولا يسرع منه الا لجلود ولا يغسل ويصلى عليه ، وبه قال ح ، ود .

وقال ش : لا يغسل ولا يصلى عليه ويسرع منه الجلود والحديد ، فأما الشيب فالاولياء مخبرون بيس أن يترعوه ويدفنوه في غيرها ، ويبين أن يدفنوه فيها ، وبه قال ك ، وع ، ود . وقال ابن المسيب والحسن البصري : يغسل ويصلى عليه .

مسألة - ٤٨٣ - : حكم الصغير والكبير والذكر والانثى سواء اذا استشهدوا في المعركة ، لعموم الاحبار في أن الشهيد يدفن بدمه ، وبه قال ش . وقال ح :

يجب غسلهم والصلاة عليهم .

مسألة - ٤٨٤ - : النجس إذا استشهد في المعركة دفن كما هو ولا يغسل ،
لعموم الاحبار أيضاً ، ولكن يصلى عليه .

وقال ش : لا يغسل ولا يصلى عليه . وقال أبو العباس من أصحابه : يغسل ولا
يصلى عليه .

مسألة - ٤٨٥ - : إذا وجد ميت في المعركة وليس به أثر قتل ، فحكمه حكم
الشهيد ، لأن ظاهر الحال أنه شهيد ، فان القتل قد يحصل بما ليس له أثر ، وبه
قال ش .

وقال ح : ان لم يكن به أثر غسل وصلي عليه ، وان كان به أثر فان حرق الدم
من عينيه أو أذنيه لم يغسل ويصلى عليه ^(١) ، وان حرق الدم من أنفه أو قله أو دبره
غسل وصلي عليه .

مسألة - ٤٨٦ - : اذا خرج في المعركة ، ثم مات بعده بساعة أو ساعتين قبل
تقصي الحرب ، فحكمه حكم الشهيد ، لعموم الاحبار فيمن قتل بين الصفين وهي
متناولة له ، وبه قال ش .

وقال ح : ان أكل في الحرب ، أو شرب ، أو نكح غسل وصلي عليه .
مسألة - ٤٨٧ - : اذا مات بعد تقصي الحرب غسل وكفن وصلي عليه ، وبه
قال ش .

وقال ح : ان لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ، فهو كالشهيد لا يغسل ولا يصلى
عليه .

مسألة - ٤٨٨ - : كل من قتل في غير المعركة يجب غسله و لصلاة عليه ، سواء
قتل بسلاح أو بغير سلاح ، شوهة أو لم يشاهد ، عمداً كان أو خطأ ، لأن الأصل في

الاموات وجوب الغسل والصلاة عليه ، وليس علي سقوط الغسل هاهنا دليل ،
وبه قال ش .

وقال ح : ان شوهد قتله عمداً لم يغسل ويصلى عليه كالشهيد ، فان لم يشاهد أو
قتل خطأ أو عمداً بمقتل ، فانه يغسل ويصلى عليه .

مسألة - ٤٨٩ - «ح» : المرجوم والمرجومة يؤمران بالاعتسال ، ثم يقام عليهما
الحدد ، ولا يغسلان بعد ذلك ، ويصلي عليهما الامام وغيره . وكذا ^(١) حكم المقتول
قوداً .

وقال ش : يغسلان بعد الموت ويصلي عليهما الامام وغيره . وقال الرهري :
لا يغسل على المرجومة . وقال ك : لا يغسل الامام عليهما ويصلي غيره ، وكذا كل
من ^(٢) مات في حد .

مسألة - ٤٩٠ - «ح» : ولد الرنا يغسل ويصلى عليه . وقال قتادة : لا يغسل ولا
يغسل عليه .

مسألة - ٤٩١ - «ح» : النساء تغسل ويصلى عليهن ، وبه قال جميع الفقهاء .
وقال الحسن المصري : لا تغسل ولا تغسل عليهن .

مسألة - ٤٩٢ - : اذا قتل أهل العدل رجلاً من أهل النعمي ، فانه لا يغسل ولا يغسل
عليه ، وبه قال ح . وقال ش : يغسل ويصلى عليه .

مسألة - ٤٩٣ - : اذا قتل أهل البغي رجلاً من أهل العدل لا يغسل ويصلى عليه ،
لإجماع العرفة على أنه شهيد ، وبه قال ح .
وقال ش : انه يغسل ويصلى عليه .

مسألة - ٤٩٤ - «ح» : اذا وجد قطعة من ميت فيه عظم وجب غسله ، وان

(١) م : كذلك .

(٢) م : كذلك من .

كان صدره ومفيه قلبه وحب الصلاة عليه ، واد لم يكن فيه عظم لايجب غسله .
وقال ش : يغسل ويصلى عليه ، سواء كان الاقل أو الاكثر .
وقال ح وك . ان وجد الاكثر صلى عليه ، وان وجد لاقل لم يصل عليه ، قال :
وان وجد بضعه ، ونقطع عرضاً بعمل النصف الذي فيه الرأس وصلى عليه ، وان
وجد النصف الآخر لم يعمل ولم يصل عليه ، وان شق بالطول لم يعمل واحداً منهما
ولم يصل عليه .

مسألة - ٤٩٥ - : اذا احتلظ قتلى المشركين بقتلى المسلمين ، روي عن
أمير المؤمنين أنه أمر بدفن من كان معهم صعب الذكر ، فعلى هذه الرواية هذه اماراة
لكونه مؤمناً يتميز بها ، ويصلى عليه ويدفن . وان قلنا يصلى على كل واحد ^(١)
منهم وينوي شرط أن يكون مؤمناً كان احتياطاً ، وه قال ش .
وقال ح : ان كان المسلمون أكثر ، فمثل ذلك ، وان كانوا أقل لم يصل على أحد
منهم ، ولو قل انه يصلى عليهم صلاة واحدة وينوي بها ^(٢) الصلاة على المؤمنين معهم
كان أيضاً جائزاً قوياً .

مسألة - ٤٩٦ - « ح » : اذا احترق انسان ولا يمكن غسله يعم بالتراب ، وحكي
عن ع أنه قال : يدفن من غير غسل ، ولم يذكر التيمم .

(مسائل التكفين)

مسألة - ٤٩٧ - « ح » : الكفن المفروض ثلاثة أتراب مع الامكان : ازار ،
وقميص ، وميزر . والمسنون خمسة : ازاران أحدهما حبرة ، وقميص ، وميزر وحرقة

(١) د: مبي واحد .

(٢) م: به .

و. صاف الى ذلك العمامة، والمرأة تراءد ازارين آخرين. وصفتهما: أن يكون من قطن محصر^(١)، لا من كتان، ولا من ابريسم، ولا أسود.

وقال ش في الام: لواجب ما يوارى عورته، وبه قال باقي الفقهاء.

وقال ش: والمستحب ثلاثة أثواب بلاربادة ولا نقصان، وبه قال باقي الفقهاء، قال^(٢): و (ما)ح خمسة أثواب، والمكروه ما راد على خمسة. فأما صنعتها ثلاثة أرر يدرج فيها ادراجاً ليس فيها قميص ولا عمامة.

وقال ح ازار وقميص ولقافة، وقال ش: ان قمص^(٣) تحت ثياب أو عمام لم يضيق هذا لكه ترك السنة. وأما الالون، فمستحب البياض بالاحلاف.

مسألة - ٤٩٨ - «ح»: بكره أن يحمر الاكفان بالعود. وقال ش: ذلك مستحب.

مسألة - ٤٩٩ - «ح»: مستحب^(٤) أن يدخل في سفل الميت شيء من القطن لكيلا يرح منه شيء، وبه قال المزني. وقال أصحاب ش: ذلك غلط، واسما يجعل بين أليتيه.

مسألة - ٥٠٠ - «ح»: يوضع الكافور على مساجد الميت بلا قطن، ولا يترك على أنفه ولا أذنه ولا عييه ولا فيه شيء من ذلك.

وقال ش: يوضع على هذا الموضع^(٥) كلها شيء من القطن مع لحنوط و بكافور.

مسألة - ٥٠١ - «ح»: ما يفصل من الكافور عن مساحده فيترك على صدره

(١) م: محصر بيض.

(٢) م: قلوا.

(٣) د: قميص.

(٤) م: يستحب.

(٥) م: هذه المواضع.

وقال ش: مستحب أن يمسح على جميع بدنه .

مسألة - ٥٠٢ - «ح»: يكره أن يكون مع الكافور شيء من المسك والعمبر ،
وبه قال محمد وعطاء وش في الأم ، وقال أصحابه : ذلك مستحب ، وبه قال
جميع الفقهاء .

مسألة - ٥٠٣ - «ح» : المسنون السنة الكاملة من الكافور ثلاثة عشر درهماً
وثلاث ، والوسط أربعة دراهم ، وأتفه وزن مثقال ، ولم أحد لأحد من الفقهاء في ذلك
تحديداً .

مسألة - ٥٠٤ - «ح» : يستحب أن يوضع مع الميت حريدتان حصر او ان
من المحل أو غيرها من لشجر ، وحانف جميع الفقهاء في ذلك .
وبدل على مذهبنا مضافاً إلى إجماع فرقة وأخبارهم - مارووه عن أبي عبد الله
أنه اجاز بقبرين ، فقال : بهما ليدفنا وما بعدان بكبران : أحدهما كان بعماماً ، والآخر
ما كان بسنرى من الدول ، ثم استدعا بحريد وشقه بصفيين^١ ، وعرس في كل قبر
واحد ، وقال : انهما ليدفنا عن العذاب مادامتا رطنتين .

مسألة - ٥٠٥ - «ح» : ينبغي أن يبدأ بشق ثوب الأيسر على جانب لميت
الأيمن ، وبه قال أصحاب ش وقال المريني «للعكس من ذلك» .

مسألة - ٥٠٦ - «ح» : اذا مات لميت في مركب في البحر^٢ ، فعل به مايفعل
به اذا كان في البر من الغسل والتكفين ، ثم يجعل في حاية ان وجدت ، فان لم
يوجد ينقل بشيء ثم يطرح في البحر .

وقال ش : يجعل بين لوحين ويطرح في البحر . قال المريني : هذا اذا كان

(١) م: يحذف (مستحب) .

(٢) د: يحذف (بصفيين) .

(٣) يحذف (في البحر) .

بأنقرب من لمسلمين، فانه ربما وقع اليهم فأخذوه ودموه، فأما إذا كان في بلد الشرك ينقل كما قلناه .

مسألة - ٥٠٧ - «ح»: الكتابة بالشهادة والإقرار بالنبي والائمة ووضع التربة في حال الدفن والجريدة انفراد محض لأبواقها عليه أحد منهم .

مسألة - ٥٠٨ - «ح»: يؤخذ الكف ومثوثة المبت من أصل التركة ، وبه قول عامة الفقهاء . وقال طاروس: إن كان موسراً فمن رأس ماله، وإن كان معسراً فمن الثلث . وقال بعضهم: من ثلث على كل حال .

مسألة - ٥٠٩ - «ح»: الحوط فرض مع القدرة، وللش فيه قولان، أحدهما: فرض، والآخر: مستحب .

مسألة - ٥١٠ - «ح»: كمن المرأة على زوجها في ماله دون مالها ، وللش فيه قولان . قال ابن أبي هريرة : في مالها . وقال ق: على زوجها ، قالوا : وهو الأصح .

مسألة - ٥١١ - : من عصب ثوباً فكف به ميتاً جاز لصاحبه نزع منه، قرب العهد أم بعد، والأفضل تركه وأخذ قيمته^(١)، بدلالة أن المغصوب لصاحبه أحذه حيث وجدته ، وعموم الأحبار في ذلك وقال أصحاب [ش]^(٢) له قيمته وليس له نزع .

مسألة - ٥١٢ - «ج». الترييع أفضل في حمل الجنائز، وبه قول ح، ور ، وقل ش الأفضل الجمع بين الترييع والحمل بين العمودين، فإن أراد لاقتصار على أحدهما، فالأفضل الحمل بين العمودين، وبه قال د، وقال ك: هما سواء .

مسألة - ٥١٣ - «ح»: صفة الترييع أن يبدء يسرة الجنائز ويأخذها بيمينه،

(١) م يحذف ولافضل تركه وأخذ قيمته .

(٢) م: يحذف (ش) .

ويتركها على عاتقه، ويربع الحنارة يمشي الى رجلها ، ويدور دور الرحي الى أن يرجع الى يمين الحنارة ، فيأخذ يامس الحنارة بمياسره ، وبه قال سعيد بن جبير ، ور ، وق .

وقال ش وح : بيده بمياسر مقدم السرير فيضعها على عاتقه الايمن، ثم يتأخر فيأخذ مياسره، فيضعها على عاتقه الايمن، ثم يعود الى مقدمه فيأخذ بمياسر مقدمه فيضعها على عاتقه الايسر، ثم يتأخر فيأخذ بمياسره فيأخذ يسره فيضعها على عاتقه الايسر وأما للحمل بين العمودين، فهو أن يضع جابه على عاتقه ويكون طرف السرير على كاهله .

مسألة - ٥١٤ - «ح» : يكره الاسراع بالحجارة . وقال ش : يستحب ذلك ويكون فوق المشي بالعادة ودون الحث^(١) .

مسألة - ٥١٥ - «ح» : المشي حلف الجازاة أفضل، وبه قال ح . وقال ش : قدامها أفضل، وبه قال الزهري وك، ود .

مسألة - ٥١٦ - : يحوز أن يحاس الاسان الى أن يفرغ من دفن الميت ، لانه لا مانع من ذلك والاصل الاياحة، وبه قال ش . وقال ح . لا يجلس حتى يوضع في اللحد .

(مسائل الصلاة على الاموات)

مسألة - ٥١٧ - «ح» : أولى الناس بالصلاة على الميت^(٢) وليه، أو من قدمه الولي، فان حضر الامام كان أولى من الولي، ويجب عليه تقديمه .

وقال ش : الولي أولى على كل حال ، وبه قال مالك بن أنس، وقال قوم :

(١) ح، د، الجب م: الجنب، ولكن في الحلق الحث ومعناه السريع .

(٢) د، ح: بالصلاة الميت .

الوالي أحق من الولي، [دوي ذلك عن علي عليه السلام وجماعة من التابعين وبه قول
 دوش في القديم وقال ح الوالي العام أولى] ^(١) وكذلك امام المحي والمحنة .
 مسألة ٥١٨ - : أحق القرابة لاب ثم الولد، وحملته عن كاه أولى بميراثه
 فهو أولى بالصلاة عليه، وبه قول ش الأمام قدم العvisة كما قدمهم في الميراث .
 دليسا ^(٢) : قوله تعالى « وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض » ^(٣) .
 مسألة ٥١٩ - : اذا اختلف جماعة أولياء في درج يقدم لاقراء ^(٤) ، لقواه
 عليه السلام « يؤمكم أفروكم » وذلك عام ، ثم الاقفة ، ثم الاسن .
 وللش فيه قولان ، أحدهما : يقدم الاسن في صلاة الخنارة ، وفي غيرها يقدم
 الاقفة ولاقراء .

مسألة ٥٢٠ - « ح » : يكره أن يصلى على الجارة في المساحد الامكة
 وبه قال ح ، وك . ولم يستنبأ مكة . وقال ش : ذلك حائر في كل موضع .
 مسألة ٥٢١ - . المستحب أن يدفن الميت بهاراً ، فان دون ليلا لم يكن
 به بأس ، لان كل خير في الدفن ليس فيه تخصيص بوقت ، وبه قال جميع الفقهاء .
 وقال الحسن : يكره الدفن ليلا .

مسألة ٥٢٢ - « ح » : الصلاة على الخنارة بحوز في الاوقات الخمسة
 المكروه ابتداء لصلاة فيها ، وبه قول ش ، وأبو يوسف ، ود .
 وقال ع : لايجوز فعلها في هذه الاوقات . وقال ك وح : لايجوز أن يفعل في
 الثلاثة اوقات التي نهى عنها للوقت .

(١) سقط من (ج) .

(٢) دله .

(٣) سورة ٨ آية ٧٦ .

(٤) ح : الاقراء .

مسألة - ٥٢٣ - «ح» : اذا اجتمع جنازة رجل وصبي ممن يصلي عليه وحثا وامرأة ، قدمت المرأة الى القفلة ثم الحثي ثم الصبي ثم الرجل ، ووقف الامام عند الرجل ، وان كان الصبي لا يصلي عليه قدم أولا الصبي ثم المرأة ثم الحثي ثم الرجل ، وبه قال ش لا أنه لم يقدم الصبي على حال من الاحوال .

وبه قال جميع الفقهاء الا الحسن وابن المسيب ، فانهم قالوا : يقدم الرجل الى القفلة ، ثم الصبيان ، ثم الحثاني ، ثم النساء ، ويقف الامام عند النساء ، روى عمار بن ياسر قال : أخرجت جنازة أم كنوم بنت علي واسها ريد بن عمر ، وفي الجنازة الحسن والحسين وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وأبو هريرة ، فوضعوا جنازة العلام مما يلي الامام والمرأة وراه ، وقالوا : هذا هو السنة .

مسألة - ٥٢٤ - «ح» : يكره القراءة في صلاة الجنازة ، وبه قال ح وأصحابه وك ، و ر ، و ع ، بل يحمد الله ويمجده ، وروي ذلك عن أبي هريرة عن عمر . وقال ش : لا بد فيها من قراءة الحمد ، وهي شرط في صحتها ، فان أحل بها لم يحز ويسر بقراءتها نهاراً ويحضر ليلاً ، وبه قال ابن عباس وابن مسعود ، وابن الزبير ، وفي الفقهاء د .

مسألة - ٥٢٥ - «ح» : يكرر أولاً ويشهد الشهادتين ، ثم يكرر ثانياً ويصلي على النبي ، ويكرر ثالثاً ويدعو المؤمنين ، ويكرر رابعاً ويدعو للميت ، ويكرر خامساً وينصرف بها .

وقل ش : يكرر أولاً ويقرء ، ويكرر ثانياً ويشهد الشهادتين ويصلي على النبي ويدعو للمؤمنين ، ويكرر الثالثة ويدعو للميت ، ويكرر رابعة ويسلم بعدها .

مسألة - ٥٢٦ - «ح» : التكبيرات على الجنازة خمس ، وبه قال ابن أبي ليلى ، وروي ذلك عن حذيفة بن يمان وزيد بن أرقم أن تكبيرات الجنازة خمس وخائف جميع الفقهاء في ذلك ، وقالوا : هي أربع .

مسألة - ٥٢٧ - «ح»: ليس في صلاة لجبازة تسليم، وحالف جميع الفقهاء في ذلك على اختلافهم في كونه فرضاً أو سنة .

مسألة - ٥٢٨ - «ح»: تحوز الصلاة على الجبازة بغير طهارة مع وجود الماء والطهارة أفضل ، وإن لم يفعل يتيمم ، وبه قال ابن جرير .

وقال ش : يفتقر إلى الطهارة ، ولا يحوز التيمم مع القدرة على الماء . وقال ح : يفتقر إلى الطهارة ويحوز إن يتيمم .

مسألة - ٥٢٩ - «ح»: يستفاد العرض بصلاة واحد . وقال ش : لا يسقط العرض بأقل من الثلاثة .

مسألة - ٥٣٠ - «ح»: النسبة أديف الإمام عند رأس الركن وصدر المرأة وقيل : للرجل عند الوسط والمرأة عند الصدر .

وقال ش : عند رأس الرجل وعجبة المرأة . وقال ح : يقف في الوسط .

مسألة - ٥٣١ - «ح»: إذا أدرك الإمام في أثناء الصلاة على الجبازة ، فإنه يكبر ويدخل في الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الإمام ، فإذا فرغ الإمام قضى ما فاتته سواء رفعت الجبازة أو لم ترفع ، وبه قال أبو يوسف ، ومحمد ، وش .

وقال ح : يأتي ما أدرك مع الإمام ، فإذا سلم معه ولا يقضي ما فاتته .

وقال ح : إذا أدرك بعض صلاة فلا يدخل حتى يكبر الإمام ، فإن فرغ من الصلاة ، نظر فإن رفعت الجبازة بطلت صلاته ولا يقضي ما فاتته ، وإن لم ترفع قضى ما فاتته .

مسألة - ٥٣٢ - «ح»: من صلى على جبازة يكون^(١) له أن يصلي عليها ثانياً ، ومن فاتته الصلاة جاز أن يصلي على القبر يوماً وليلة ، وقد روي ثلاثة أيام .

قال ش : يحوز أن يصلي عليه ثانياً وثالثاً ، وكذلك يجوز أن يصلي على القبر

ولم يجد إلا أنه قل : إذا صلى دفعة يادر بدفته إلا أن يكون الولي لم يصل عليه فيحسن لاجله ، لا أن يحاف عليه الأسفار، وبه قل ابن سيرين ، وع ، ود ، وادعى إجماع الصحابة .

وذهب لك وح إلى أنه لا يجوز إعادة الصلاة بعد سقوط فرضها ، قال : إلا أن يكون العامة صلت عليه من غير وال ولا إمام محقة .

قال أبو يوسف : يجوز للولي الصلاة عليه إلى أيام . قال محمد : أراد به إلى ثلاثة أيام .

مسألة - ٥٣٣ - : قد حددنا الصلاة على القبر يوماً وإية ، وأكثره ثلاثة أيام .

وليس فيه ثلاثة أقوال . أحدها - يجوز الصلاة على القبر أبدأ ، وهو أصعبها والثاني : يجوز الصلاة عليه مادام يعلم أنه باق في القبر أو شيء منه ، ويختلف ذلك باختلاف البلاد . والثالث يجوز أن يصلي عليه من كان من أهل الصلاة في وقته لا بعده ^(١) ، وكان هذا الأشبه عندهم .

وقال : الصلاة على قبر النبي مسي على هذه الأوجه فإذا قاوا مادام يعلم أنه بقي منه شيء لا يجوز الصلاة عليه ، لأنه روي أنه قال : إنا لا نترك في القبر وإذا قلوبا يجوز لمن هو من أهل الصلاة في وقته كان ذلك جائزاً للصحابة الذين كانوا من أهل الصلاة عليه ، وقد روي أنه قال : لا تتخذوا قبوري وثناً ، ولعن الله ليهود لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

مسألة - ٥٣٤ - : القيام شرط في الصلاة على الجنازة مع القدرة ، وبه قال ش . وقال ح : تجوز الصلاة قاعداً مع القدرة .

مسألة - ٥٣٥ - : لا يجوز الصلاة على الغائب بالنية ، وبه قال ح . وقال ش :

(١) م : في وقته ولا يجوز أن يحدث بعده . د : في وقته وكان

يجوز .

دليلاً: أن جواز ذلك يحتاج الى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه ، وأما صلاة النبي ﷺ على النجاشي فانما دعا له ، والدعاء يسمى صلاة .

(مسائل الدفن)

مسألة - ٥٣٦ - «ح» : يستحب أن يحفر القبر قدر قامه ، وأقله الى الترقوة .
وقال ش : قدر قامه ويسطه ثلاثة أذرع ونصف ، وقال ك : لا حد فيه بل يحفر حتى تغيب عن الناس .

مسألة - ٥٣٧ - «ح» : للحد أفصل من الشق اذا كانت الأرض صلبة ، وقدر اللحد ما يقع فيه الرجل ، وبه قال ش لأنه حده بمقدار ما يوضع فيه الرجل .
مسألة - ٥٣٨ - «ح» : يجوز أن يتولى انزال المرأة في القبر امرأة أخرى
وقال ش : لا يتولى ذلك الا الرجال .

مسألة - ٥٣٩ - : اذا نُزل الميت القبر يستحب أن يغطى القبر بثوب ، لانه لاحلاف أنه جائز ، وطريقة الاحتياط بقتضيه ، وبه قال ش .
وقال ح : ان كان امرأة غطي ، وان كان رجلاً لا يغطى .

مسألة - ٥٤٠ - «ح» : لا بأس أن ينزل القبر ما لشفع أو الوتر وهما سواء ، وقال ش : الوتر الافضل .

مسألة - ٥٤١ - «ح» : يؤخذ الرجل من ناحية رجالي القبر ، يؤخذ أولاً رأسه ويبل سلا ، ويبرل المرأة عرضاً من قدام القبر .
وقال ش : يؤخذ من عند الرجلين ولم يفصل . وقال ح : يؤخذ عرضاً ولم يفصل .

مسألة - ٥٤٢ - «ح» : تستطيع القبر هو السنة ، وتسميه غير مستنود ، وبه قال ش وأصحابه ، وقالوا . هو المذهب الا ابن أبي هريرة قال : التسميم أحب الي ، وكذلك ترك الحجر بسم الله الرحمن الرحيم ، لانه صار شعار أهل البدع ، وقال ح ، ور : التسميم هو السنة .

مسألة - ٥٤٣ - : يجوز العرية قبل الدفن ، وبعد الدفن أفضل ، لان التعمية مأمور بها للاختلاف ولم يخصص بوقت . وقال ش : بعد الدفن . وقال ر : قبل الدفن .

مسألة - ٥٤٤ - : يكره أن يجلس على قبر أو ينكس عليه أو يمشي عليه ، وبه قال ح ، وش .

وقال ك : ان فعل ذلك للعائط والسول مكروه ، وان فعل بغير ذلك لم يكن به بأس .

بدل على ماقلناه قول السيوطي ، لان يجلس أحدكم على حجر فتحرق ثيابه ويصل النار الى بدنه أحب الي من أن يجلس على قبر .

مسألة - ٥٤٥ - «ح» : اذا مات امرأة وفي جوفها ولد يتحرك شق جوفها وأخرج الولد منه . قال ابن سريج . ولأعرف فيه خلافاً ، فان مات الحنين ولم يخرج والام حية جاز للقاتلة أو من يقوم مقامها أن تدخل يدها ويقطع الجبين ويحرقه ويدخل ويدفن ، ولأعرف للفقهاء نصاً في هذه المسألة .

مسألة - ٥٤٦ - «ح» : اذا ماتت مشركة حامل من مسلم وولدها ميت معها دفنت في مقابر المسلمين وجعل طهرها الى القبلة ليكون الولد متوجهاً الى القبلة ولأعرف للفقهاء في هذه المسألة نصاً .

مسألة - ٥٤٧ - : اذا بلغ الحي جوهراً ومات ، فان كان ملكاً لعيره قال ش : يشق جوفه ويخرج ، وان كان ملكاً له فيه قولان : أحدهما يشق جوفه ، لانه ملك

للورثة، والثاني : لا يشق لانه بمنزلة ما أكل من ماله ، وليس لنا في هذه المسألة نص .

والاولى أن تقول : لا يشق جوفه على كل حال ، لما روي عنهم عليهم السلام أنهم قالوا : حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً .

مسألة - ٥٤٨ - : اذا دفن الميت من غير غسل ، لا يجوز نبشه ولا إبعاد عليه الفضل ، قرب العهد أو بعد ، لأن كل خبر ينصص اللهي عن نبش القبور عمومه يقتضي المنع من ذلك .

وقال ح : اذا أهبل عليه التراب لا نبش . وقال ش : ان لم يخبش عليه الفساد نبش وغسل وان حيف ترك ، وكذلك في ترك توجيهه الى القبلة .

مسألة - ٥٤٩ - « ح » : يستحب أن يعرف المؤمنون لموت الميت لينتفروا على الصلاة عليه ، وبه قال د . وأما النداء ، فلا عرف فيه نصاً . وقال ش : يكره النداء . وقال ح : لا بأس .

كتاب الزكاة

مسألة ١- «ح»: يجب في المال حق سوى الزكاة المعروضة، وهو ما يخرج من يوم الحصاد^(١) من الصنث بعد الصنث، والجمعة بعد الجمعة يوم الجذاد، وبه قال ش، والجمهور، ومجاهد، وخالف باقي الفقهاء في ذلك.

مسألة ٢- «ح»: في خمس وعشرين من الأبل خمس شاة^(٢)، وفي ست وعشرين بنت مخاض، ورووا ذلك عن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وخالف^(٣) جميع الفقهاء في ذلك، قالوا في خمس وعشرين بنت مخاض، فأما ما راد على ذلك فليس في النصب خلاف إلى عشرين ومائة.

مسألة ٣- : إذا بلغت الأبل مائة وعشرين ففيها حقتان بلا خلاف فإذا زادت واحدة، فالذي يقتضيه المذهب أن يكون فيها ثلاث بات لبون إلى مائة وثلاثين ففيها حقة، وبتا لبون إلى مائة وأربعين ففيها حقتان، وبتا لبون إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقا إلى مائة وستين، ففيها أربع بات لبون إلى مائة وسبعين ففيها حقة وثلاث بات لبون إلى مائة وثمانين ففيها حقتان، وبتا لبون إلى مائة وتسعين

(١) ٢ : يخرج يوم الحصاد. د: يخرج من الحصاد.

(٢) د: شاة.

(٣) م: خالفه.

ففيها ثلاث حقائق، وست لبون الى مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس نأت لبون ثم على هد الحساب بالعلم مايلع، وبه قال ش، وأبو ثور، وابن عمر .

وقال ح وأصحابه : إذا بلغت مائة واحد عشر استوفيت العريضة في كل خمس ، شاة الى مائة وأربعين ، ففيها حقتان وأربع شياة الى مائة وخمس وأربعين ، ففيها حقتان وبنت محاص الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقائق ، ثم يستأنف^(١) العريضة أيضاً بالعلم ، ثم ست محاص ، ثم بنت لبون ، ثم حقة فيكون هي كل خمس شاة الى مائة وسبعين ففيها^(٢) ثلاث حقائق وأربع شياة فاذا بلغت خمسا وسبعين ففيها ثلاث حقائق وبنت محاص الى مائة وخمسة وثمانين ، فاذا صارت ستا وثمانين ففيها ثلاث حقائق وبنت لبون الى خمس وتسعين ، فاذا صارت ستا وتسعين ففيها أربع حقائق الى مائتين ، ثم يعمل في كل خمسين ما عمل في الخمسين الذي يعد مائة وخمسين الى أن ينتهي الى الحقائق ، فاذا انتهى اليها انتقل الى النعم ، ثم بنت محاص ، ثم بنت لبون ، ثم حقة على هذا أبداً .

وقال ك ود : في مائة وعشرين حقتان ، ثم لاشيء فيها حتى يلع مائة وثلاثين ويكون فيها بنتا لبون وحقة وجعلا^٣ ما بينهما وقصاً . وقال ابن جرير : هو بالحيارين أن يأخذ بمنهج ح أو ش .

مسألة - ٤ - : من وجب عليه بنت محاص ، ولا يكون عنده الا ابن لبون ذكر أحد منه ويكون بدلا مقدراً لاهل وجه القيمة ، وبه قال ش ، وأبو يوسف . وقال ح ومحمد : احراجهم على سبيل القيمة .

مسألة - ٥ - : اذا فقد بنت محاص وابن لبون معاً كان مخيراً بين أن يشتري

(١) د : استأنف .

(٢) م : فيكون فيها .

(٣) د - جملة .

أيهما شاء ويعطي ، بدلالة ما جاء في الخبر أنه ان لم يكن عنده بنت محاض واس لبون ذكر وهذا ليس عنده بنت محاض ، وبه قال ش .

وقال ك : يتعين عليه شري بنت محاض .

مسألة ٦- « ح » : زكاة الابل والقر والغنم والدراهم^(١) والدنانير لا يجب حتى يعول على المال الحول ، وبه قال جميع الفقهاء ، وهو المروي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وأبي بكر وعمر وابن عمر .

وقال ابن عباس : اذا استعاد مالا زكاة لسته كالركاز^(٢) ، وكان ابن مسعود اذا قبض لعطاء زكاة لوقته ثم استقبل به الحول .

مسألة ٧- : اذا بلغت الابل خمساً ففيها شاة ، ثم ليس فيها شيء الى تسع صبيها أيضاً شاة ، فمادون الصاب وقص ، ومافسوق الخمس الى تسع وقص ، والشاة واجبة في الخمس وما راد عليه وقص ، ويسمى ذلك شتاً ، وبه قال ح وأهل العراق وأكثر الفقهاء ، وقالوا لا فرق بين ما قص من النصاب ولما بين القريضتين . وللش فيه قولان ، أحدهما : مثل ما قلناه ، وهو اختيار المزي . وقد في الاملاء : ان الشاة وجبت في التسع كلها .

مسألة ٨- : اذا بلغت الابل مائتين ، كان الساعي مخيراً بين أربع حقائق وخمس بنات لبون ، وبه قال ش في أحد قوليه ، والآخر أربع حقائق لا غير ، وبه قال ح .

دليلاً : ما ورد في الأحبار أنه اذا رادت على مائة وعشرين ففي كل خمسين^(٣) حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وهذا^(٤) عدد اجتمع فيها خمس بنات وأربعينات

(١) د - درهم .

(٢) م . كالركاة

(٣) د : خمس .

(٤) ح - سقط منها حرق المطف .

فيجب أن يكون مخيراً .

مسألة - ٩ - « ج » : إذا كانت الأبل كلها مراصاً لم يكلف شراء صحيحة ،
وبه قال ش . وقال ك : يكلف شراء صحيحة .

مسألة - ١٠ - . من وجب عليه جذعة وعده ماخص وهي التي تكون حاملاً
لم يجب عليه إعطؤها ، فان تسرع بها رب المال جاز أخذها ، وبه قال الفقهاء
أجمع .

وقال داود ، ود ، وأهل الطاهر : لا يقبل ماخصاً مكان حائل ولا ساءاً هي أعلا مكان
ما هو دونها .

مسألة - ١١ - « ح » : من وحبث عليه شاة أو هانداً أو أكثر من ذلك وكانت
الأبل مهابيل يساوي كل بعير شاة ، جاز أن يؤخذ مكان الشاة بعير بالقيمة^(١) إذا
رضي صاحب المال .

وقال ش : ان كان عنده خمس من الأبل مراص ، كان بالخيار بين أن يعطي
شاة أو واحداً منها ، وكذلك ان كانت عنده عشر كان بالخيار بين شاتين أو بعير
منها ، وان كان عنده عشرون فهو بالخيار بين أربع شاة أو بعير منها الباب واحد .
وقال ك وداود : لا يجوز في كل هذا غير العم ، ووافق ك ش في أنه يقبض منه
بنت لونه حقة وجذعة مكان بنت مخاص ، وتخالف داود فيها جميعاً لأنهم انفقوا
أن^(٢) ذلك لأعلى جهة القيمة والدل ، لأن الدل عندهم لا يجوز .

مسألة - ١٢ - : ^(٣) من وجب عليه شاة في خمس من الأبل أخذت منه من
غالب غنم أهل البلد ، سواء كانت غنم أهل البلد شامية أو معربية أو ببطية أو بعصه

(١) م : بعير القيمة .

(٢) ق : ن .

(٣) هذه المسألة سقطت من ح و . رأساً .

ضاماً أو ماعزاً ، وبه قال ش .

وقال ك : نظر الى غالب ذلك ، فان كان الصان هو الغالب أحد مه ، وان كان الماعز الاغلب أخذ منه .

مسألة - ١٣ :- اذ احال الحول وأمكنه الاداء لزمه الاداء ، فان لم يقص مع القدرة لزمه الضمان ، لأن القرص تعلق بدمته ووجب عليه أدائه [لانه مأمور به ولاسر يقتضى الحرب ، والدليل على أنه واجب قوله تعالى : « وآتوا الركاة »] ^(١) مع الامكان ، فاذا لم يهرح ارمه الضمان ، وبه قال ش .

وقال ح : اذ أمكنه الاداء لم يلزمه لاداء الا بالمطالبة بها ^(٢) ، ولا مطالبة عنده في الاموال لباطلة ، واما بثوجه المطالبة الى الظاهرة ، فاذا أمكنه الاداء فلم يفعل حتى هلك فلا ضمان عليه .

مسألة - ١٤ - « ح » : لاشيء في الفر حتى يلعب ثلاثين ، فاذا بلغت فيها تسبع أو تسعة ، وهو مذهب جميع الفقهاء ، الاسعيد بن المسيب ، والرهري ، فنهما قالا : فريضتها ^(٣) في الاستداء كفريضة الابل في كل خمس شاة الى ثلاثين ، فاذا بلغت ثلاثين ففيها تسبع .

مسألة - ١٥ - : ليس بعد الأربعين فيها ^(٤) شيء حتى يلعب ستين ، فاذا بلغت فيها سبعان أو ثمانين ، ثم على هذا الحساب في كل ثلاثين تسبع أو تسعة ، وفي كل أربعين مئة ، وبه قال ك ، وش ، وع ، ور ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ود ، وق . ومن ح ثلاث روايات : المشهور عنه أن ما رادت وجبت الركاة بحسابه ،

(١) سقطت هذه العبارة من نسخة ح ود .

(٢) م : يأسقاط (بها) .

(٣) د - فريضتها .

(٤) ح ود - وبه .

فإذا بلغت إحدى وأربعين بقرة ، فيها مئة وربع عشر مئة وعليها المساقرة
والشادي : رواها الحسن بن زياد لأشيء عليه في ريادتها حتى تلح حمسين ، فإذا
بلغت فيها مئة وربع مئة . والثالثة : رواها أسد بن عمر مثل قولنا .

مسألة - ١٦ - « ح » : إذا بلغت البقرة مئة وعشرين كان فيها ثلاث مسات
أو أربع تنابيع مخبر في ذلك ، وللش قولان : أحدهما هذا ، والآخر أن عليه
ثلاث مسات لأعير .

مسألة - ١٧ - : ركعة العم في كل أربعين شاة إلى مئة وعشرين ، فإذا زادت
واحدة فيها شاتان إلى مائتين ، فإذا رادت واحدة فيها ثلاث شياة إلى ثلاثمائة ،
فإذا ردت واحدة فيها أربع شياة إلى أربعمائة ، فإذا بلغت ذلك ففي كل مئة
شاة ، وبهذا التفصيل قال الشعبي ، والحسن بن صالح بن حي .

وقال جميع الفقهاء مثل ذلك لا مهم لم يجعلوا بعد المائتين وواحدة أكثر
من ثلاثة إلى أربعمائة ولم يجعلوا في الثلاثمائة وواحدة أربعاً كما جعلناه ، وفي
أصحابنا من ذهب إلى هذا على رواية شاذة ، وهو اختيار الرنصي .

مسألة - ١٨ - « ح » : السحال لا يتبع الامهات في شيء من الحيوان الذي
يجب فيه الركاة ، بل لكل شيء منها حول نفسه ، وبه قال الشعبي ، والحسن
البصري ، وحالف باقي الفقهاء في ذلك .

فقال ش : السحال يتبع الامهات بثلاث شرائط أن يكون الامهات نصاباً ،
وأن يكون السحال من عيها لأم غيرها ، وأن يكون التلاح في أثناء الحول
لا بعده .

وقال ش في الشرط^(١) الاول إذا ملك عشرين شاة بسنة أشهر فزادت حتى
بلغت أربعين كان ابتداء الحول من حين كملت نصاباً ، سواء كانت العائدة من

(١) د : لشرائط .

عينها أو من غيرها ، وبه قال ح وأصحابه .

وقيل ك : ينظر فيه فان كانت العائدة من غيرها فكما قال ش ، وان كانت من عينها كان حولها . حول الامهات ، فذاحال الحول من حين ملك الامهات أحد لزكاة من الكل .

وقال في الشرط الثاني : وهو اذا كان الاصل نصيباً فاستعاد مالا من غيرها وكانت العائدة من غير عينها لم يضم اليها ، وكان حول العائدة معتبراً بنفسها ، ومسواء كانت العائدة من جنسها أو من غير جنسها .

وقيل ك و ح . ان كانت العائدة من غير جنسها مثل قول ش ، وان كانت من جنسها كان حول العائدة حول الاصل حتى لو كان عنده خمس من الابل حول الا يوماً فمشت حمساً من الابل ثم مضى اليوم ركنى المالين معاً .

فانفرد ح فقال : هذا اذا لم يكن ركنى بدلها ، فأما اذا كان ركنى د لها مثل أن كان عنده مائة درهم حولاً فأخرج ركانها ثم اشترى بالمائتين حمساً من الابل وعنده خمس ، فابها لانضم الي التي كانت عنده في الحول كما قال ش وقال ان كان له عبد وأخرج زكاة الفطر عنه ثم اشترى به خمساً من الابل مثل قول ش ، وهذا الخلاف قد سقط عما قدمناه من أنه لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول سخلاً كانت أو مستعاداً أو نقلاً من جنس الى جنس .

مسألة - ١٩ - « ح » : المأخوذ من العنم الجذع من الضأن والشي من المعز ولا يؤخذ منه دون الجذعة ، ولا يلزمه أكثر من لثية ، وبه قال ش .

وقال ح : لا يؤخذ الا اللثية فيهما ، وقال ك : الواجب الجذعة فيهما .

مسألة - ٢٠ - « ح » : يفرق المال فرقتين ويخير رب المال ، ويعرق الاخر كذلك ويخير رب المال الى أن يبقى مقدار ما فيه كمال ما يجب عليه فيه فيؤخذ

منه .

وقال عمر : يفرق لئال ثلاث فرق ، ويختار رب المال واحدة منها ، ويختار الساعي الفرقة من الفرقتين الباقيتين^(١) ، وبه قال الرهري . وقال عطاء ور : يفرق فرقتين ، ثم يعزل رب المال واحدة ، ويختار الساعي الفريضة من لآخرى . وقال ش لا يفرق ذكر ذلك في القديم .

مسألة - ٢١ - : من كان عنده أربعون شاة أنشأ أخذ منه أنشئ ، وإن كانت ذكوراً كان محبراً بين إعطاء الذكر والأنثى ، لأن اسم الشاة يقع على الذكر والأنثى على حد واحد ، فيجب أن يكون محبراً وإن كان أربعين^(٢) من البقر ذكراً كانت أو أنثى صبيها مسنة ، ولا يؤخذ الذكر لقولهم ~~لا يؤخذ~~ فيها مسنة والذكر لا يسمى بذلك .

وقال ش : إن كان أربعون أنثى أو ذكوراً وأنثى صبيها أنثى قولاً واحداً ، وإن كانت ذكوراً فعلى قولين^(٣) أقال أبو اسحاق وأبو الطيب بن سلمة : لا يؤخذ الأنثى . وقال ابن حيران : يؤخذ منها ذكر ، وهو قول ش .

مسألة - ٢٢ - : وح : إذا كان عنده نصاب من الماشية إبل أو بقراً وعنم فتوالدت ثم ماتت الأمهات لم يكن حولها حول الأمهات ، فإن تماوتت الأمهات كلها لا يجب فيها شيء ويستأبف الحول .

وقال ش : إذا كانت عنده أربعون شاة مثلاً فولدت أربعين سخلة ، كان حولها حول الأمهات ، فأما إذا حال على الأمهات الحول وجب فيها الزكاة من السخال . هذا منصوص ش ، وقال : إذا تماوتت الأمهات لا ينقطع حولها ، فإذا حال

(١) د : لفرقة من العوص من الباقيتين .

(٢) د : مسألة .

(٣) م : وجهين .

على الامهات الحول أحدهما من السحال الزكاة والقرض واحد منها ولا يكلف شراء كبيرة .

وقال ك : يكلف شراء كبيرة . وقال ح : ان ماتت الامهات انقطع الحول ، وان بقي من الامهات شيء ولو واحدة كان الحول بحاله .

مسألة - ٢٣ - « ح » : لا يجوز نقل مال الزكاة من بلد الى بلد مع وجود مستحقه وان نقله كان ضاماً له ان هلك ، وان لم يجد له مستحقاً جاز له نقله ولا ضمان عليه أصلاً . وللش فيه قولان ، أحدهما يحزبه ، والآخر أنه لا يعتد به .

مسألة - ٢٤ - « ح » : اذا كان له ثمانون شاة في بلدين ، فطالبه الساعي في كل بلد من البلدين بشاة لم يلزمه أكثر من شاة ، وكان بالخيار بين أن يخرجها في أي بلد شاء وعلى الساعي أن يقل قوله اذا قال أخرجت في البلد الآخر ولا يطالب باليمين .

يدل على ذلك اجماع العروة على قول أمير المؤمنين عليه السلام لعامله حبس ولاء الصدقات^(١) : أنزل ماعهم من غير أن تحالط أموالهم ثم قل هل لله في أموالكم من حق؟ فان أجابك مجيب فامض معه وان لم يجزك فلا تراجع ، فأمر عليه السلام بقول قول رب المال ولم يأمره بالاستظهار ولا باليمين .

وقال ش : يجب عليه شاة واحدة يخرجها في البلدين في كل بلدة نعتها ، فان قال أخرجتها في بلد واحد أجرأه ، فان صدقه الساعي مضى ، وان اتهمه كان عليه اليمين ، وهل اليمين على الوجوب أو الاستحباب؟ فيه قولان هذا على قوله في جواز نقل المال من بلد الى بلد ، فان لم يحز ذلك أخذ في كل واحد من البلدين نصف شاة ، ولا يلتصق الى ما أعطاه .

مسألة - ٢٥ - « ح » اد قال رب المال: المال عدي وديعة أولم يحل^(١) عليه الحول، قبل قوله ولا يطالب باليمين، سواء كان حلفاً للظاهر أولم يكن، لما سبقت في المسألة الأولى .

وقال ش : إذا اختلفا^(٢)، فالقول قول رب المال فيما لا يحالف الظاهر وعيه اليمين استحباباً، وإن حالف الظاهر، فعلى وجهين وما يحالف الظاهر هو أن يقول هذا وديعة، لأن الظاهر أنه ملكه إذا كان في يده، فهذا اليمين على وجهين وإذا كان الخلاف في الحول، فإنه لا يحالف الظاهر، فيكون اليمين استحباباً، فكل موضع يقول اليمين استحباباً فإن حلف ولا ترك، وكل موضع يقول يلزمه اليمين، فإن حلف والا أخذ منه، فذلك يظهر الأول لا بالكل^(٣) .

مسألة - ٢٦ - « ح » اد حال على المال الحول، فالزكاة تحب في عين المال، ولرب المال أن يعين ذلك في أي جزء شاء، وله أن يعطي من غير ذلك أيضاً مخير فيه .

ومثال ذلك: أن يملك أربعين شاة وحل عليها الحول، استحق أهل الصدقة منها شاة غير معينة، وله أن يعين ما شاء منها، وبه قال ش في الجديد، وهو لأصح عندهم، وبه قال ح، والقول الثاني بحب في ذمة رب المال والعين مرتبة بما في الذمة، فكان جميع المال رهناً بما في الذمة .

مسألة - ٢٧ - « ح » : من كان له مال دراهم أو دنانير، فعصبت أو سرفت أو جمعدت أو غرقت أو دفنها في موضع ثم سبها وحال عليه الحول، فلا خلاف أنه لا يجب عليه الزكاة منها، لكن في وجوب الزكاة فيها خلاف، فعندنا لا يجب فيه

(١) كذا في الخلاف وهو الظاهر د، في جميع النسخ ولم يحل .

(٢) كذا في الخلاف وهو الصحيح وفي ح ود: إذا اختلفا .

(٣) هذه المسألة سقطت رأساً من م .

الزكاة ، وبه قال ح ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وش في القديم . وقال في الجديد :
يجب فيه الزكاة ، وبه قال زفر .

مسألة - ٢٨ - : من عل ماله حتى لا يؤخذ منه الصدقة ، أو عل بعضه فان كان
جاهلاً بذلك عني عنه وأخذ منه الصدقة ، وان كان عالماً بوجوبه عليه ثم فعله عزره
الامام وأخذ منه الصدقة ، وبه قال ش إلا أنه قال : ان كان لامام عادلاً عزره ، وهو
مذهب ح ، ور .

وقال د وطائفة من أصحاب الحديث يؤخذ منه الزكاة ، ويؤخذ منها نصف
ماله ، وروي ذلك عن ك أيضاً .

مسألة - ٢٩ - : المتعلب اذا أخذ الزكاة لم يبرء بذلك ذمته من وجوب الزكاة
عليه ، لان ذلك ظلم ظلم به والصدقة لاهلها يحب عليه اخراجها ، وقد روي أن
ذلك محرز عنه ، والاول أحوط .

وقال ش : اذا أخذ الزكاة امام غير عادل أحرأت عنه ، لان امامته لم تزل بنفسه
وذكر أكثر الفقهاء من المحققين وأكثر أصحاب ش الى أنه اذا فسق زالت
امامته .

وقال د وعامة أصحاب الحديث : لا يزول امامته بنفسه .

مسألة - ٣٠ - : المتولد بين الظلي والنعيم سواء كانت الامهات ظباء أو المعولة
نظر فيه ، فان كان يسمى غنماً كان فيها زكاة وأجرأت في الاصحبة ، وان لم يسمى
غنماً فلا يحور في الاصحبة وليس فيها زكاة ، لما روي عن النبي ﷺ في سائمة لغير
الزكاة ، وفي أربعين شاة شاة . وهذا تسمى غنماً وشاة .

وقد قيل : ان النعم المكية آباؤها الطعاء ، وتسمى ما يتولد بين الطعاء والغنم
رقل ، وجمعه رقال ، لا يمنع من تناول اسم الغنم له ، فمن أسقط عنها الزكاة ، فعليه
الدلالة . فأما اذا كان ماشية وحشية على حديثها ، فلا زكاة فيها بلا خلاف .

وقال ش : ادكالت الامهات طباء والمحولة أهلية ، فهي كالطاء لاركاة فيها ، ولا تجزىء في الاصلية وعلى من قلها الحراء اذا كان محرماً ، وهذا لاختلاف (١) فيه وان كانت الامهات أهلية والمحولة طباء .

قال ش : لاركاة فيها ولا تجزىء اصلية (٢) وعلى من قلها لحزاء أيضاً .
وقال ح : هذه حكمها حكم أمهاتها فيها الركاة ويجزىء في الاصلية ، ولا جزء على من قلها .

مسألة - ٣١ - « ح » : لاركاة في السعال والفصلات والمجاهيل حتى يحول عليها الحول .

وقال ش وأصحابه : هذه الاجناس كالكبار من ملث منها نصاباً جرت في لحول من حين ملكها ، فاذا حال عليها الحول أخذت الزكاة منها ، وبه قال أبو يوسف .
وقال ك ورفر مثل ذلك لكنهما قالا . تجب الركاة ولا يؤخذ ، ولكن يكلف من الصغار كبيرة .

وقال ح ومحمد بن الحسن : لا يجزي في الحول حتى يصير ثانياً ، فاذا صارت ثانياً جرت في حول الركاة (٣) .

مسألة - ٣٢ - « ح » : لاناير للحلطة في الركاة ، سواء كانت حلطة أعين أو حلطة أوصاف ، وأن ماير كي كن واحد منهما ركاة الامراد ، فيطر في ملكه ، فان كان فيه الركاة على الامراد ، ففيه الركاة في الحلطة ، وان لم يكن فيه الركاة على الامراد ، فلا ركاة فيه مع الحلطة وحلطة الاعيان هي الشركة المشاعة بينهما ، مثل أن يكون بينهما أرعون شاة أو ثمانين شاة ، فان كان بينهما أرعون ، فلا ركاة

(١) ح : لاختلاف . د : الاختلاف .

(٢) م : عن اصلية . د : اصلية .

(٣) هذه المسألة سقطت من م رأساً .

عليهما ، وان كانت ثمانون بينهما كان عليهما شاتان ، وان كان لواحد كان عليه شاة واحد .

وحلطة الاوصاف أن يشتركا في الرعي والفحولة ، ويكون مال كل واحد منهما معيأ معروفاً ، وأي الحلطين ^(١) كانت ، فالحكم مذكرناه ، وبه قال ح وأصحابه .

وقال ش وأصحابه : انهما يزكيان ركاة الرجل الواحد ، فان كان بينهما أربعون شاة كان فيها شاة ، كما لو كانت لواحد ، وان كانا خليطين في ثمانين ففيها شاة ، كما لو كانت لواحد ، فالركاة مائة وعشرين لثلاثة ففيها شاة واحدة ، ولو لم يكن المال حلطة كان فيها ثلاث شاة على كل واحدة شاة ، وبه قال الليث ، وع .
وقال عطاء وطاووس : ان كانت حلطة أعيان ، فكما قال ش ، وان كانت حلطة أوصاف لم يؤثر الخلطة .

وقال ك : انما يزكيان ركاة الواحد اذا كان مال كل واحد منهما في الحلطة نصيباً ، من أن يكون بينهما ثمانون ، وأما ما روي من قوله ^(٢) « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع » محمله على أنه لا يجمع بين متفرق في الملك لئلا يفرق منه ركاة رجل واحد ، ولا يفرق بين مجتمع في الملك ، لانه اذا كان ملكاً لواحد وان كان في مواضع متفرقة لم يفرق به .

مسألة - ٣٣ - « ح » : لانحب الزكاة في النصاب الواحد اذا كان بين الشريكين ^(٣) من الدراهم والدنانير وأموال التجارات والمعاملات ، وبه قال ح ، وك ، وش في القديم ، وقال في الجديد . يصح الخلطة في ذلك ، ويجب فيها الزكاة .

مسألة - ٣٤ - « ح » : مال الصبي والمجنون اذا كان صامئاً لا يجب فيه الركاة

(١) م : الحلطين .

(٢) م : شريكين

وان كان غلات أو مواشي يجب على وليه أن يخرج عنه .

وقال ش: مالهما مثل مال الناح العاقل يجب فيه الزكاة ولم يفصل، ورووه عن علي وحسن بن علي عليهما السلام وعمر، وابن عمر، وعائشة، وبه قال الزهري، والريضة، وهو المشهور عن ك، والليث، وابن أبي ليلى، ود، وق .
وقال ع، ور: تحب الزكاة في مالهما، لكن لا يحب إحراجه بل يحصن حتى إذا بلغ الصبي عرفه مبلغ ذلك فيخرجه بنفسه، وبه قال ابن مسعود .

وقال ^(١) ح وأصحابه وابن شبرمة: انه لا يحب مي ملكيهما الزكاة ولم يفصلوا .
مسألة - ٣٥ - « ح » : المكاتب على ضربين : مشروط ومطلق ، فإذا كان مشروطاً عليه فهو بحكم الرق ^(٢) بملك شيئاً ، فإذا حصل معه مال في مثله الزكاة لم يلزمه زكاته ، ولا يجب على المولى أبصاً ، لانه ما ملك ملكاً له التصرف فيه على كل حال ، وان كان عبر مشروط عليه ، فانه يتحرر بمقدار ما أدى ، فلو كان معه مال حصته من الحرية قدرأ يجب فيه الزكاة وجب عليه فيه الزكاة لانه ملكه ولا يلزمه فيما عداه ، ولا على سيده اما قلناه .

وقال ش : لازكاة في مال المكاتب على كل حال ، وبه قال جميع الفقهاء الا أبا ثور ، فانه قال : تحب فيه الزكاة ، وح يقول : يجب العشر في مال المكاتب من الثمار والزرع ^(٣) ، لان عنده العشر ليس بزكاة ، ولم يخالف في أن مال المكاتب لازكاة فيه .

مسألة - ٣٦ - : المكاتب ان كان مشروطاً عليه وهو في عبولة مولاه لزمه فطرته ، وان لم يكن في عبولة يمكن أن يقال : يلزمه ، لعموم الاتجار بوجوب إخراج

(١) ح ، د : كان

(٢) د : ولا .

(٣) م : الزرع

العمرة عن المملوك ، ويسكن أن يقال : لا يلزمه ، لأنه ليس في عيئته ،
وإن كان عبر مشروط عليه وتحرر منه جزء ، فإن كان في عيئته لزمته فطرته ،
وإن لم يكن في عيئته لا يلزمه ، لأنه ليس بمملوك على الإطلاق ولا حر بالاطلاق ،
ويكون له حكم نفسه ، ولا يلزمه مثل ذلك ، لأن الأصل البراءة .

وقال ش : لا يلزمه واحد منهما ، ولم يفصل ، ومن أصحابه من قال : يجب
عليه أن يحرح العمرة عن نفسه ، لأن الفطرة تتبع النفقة .

مسألة - ٣٧ - « ح » : لا يجوز تقديم الزكاة قبل حوّل الحول ، إلا على وجه
انقراض ، فإذا حلّ الحول حار له أن يحتسب به من الزكاة إذا كان المقرض ^(١)
مستحقاً والمقرض يجب عليه الزكاة .

وأما الكفارة ، فلا يجوز تقديمها على الحنث .

وقال ش : يجوز تقديم الزكاة قبل الحول ، وتقديم الكفارة قبل الحنث .
وقال د ود وأهـ الطاهر وريعة : لا يجوز تقديم شيء منها قبل وجوبه بحال .
وقال ح : يجوز تقديم الزكاة قبل وجوبها ، ولا يجوز تقديم الكفارة قبل
وجوبها .

وقال ك : يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث ، ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل
الوجوب ، وبه قال أبو عبيد بن خريويه من أصحاب ش ، وح ، وك في طرفي
نقيض .

مسألة - ٣٨ - : ما يتعجله الوالي من الصدقة متردد بين أن يقع موقعها أو
يسترد ، لأنها قد بينا أنه لا يجوز تقديم الزكاة إلا على وجه انقراض ، فإذا تغيرت حال
الفقير إلى الغنى لم يسقط عنه الدين بل يتأكد قضاؤه عليه ، وبه قال ش .
وقال ح : ليس له أن يسترد بل هو متردد بين أن يقع موقعها أو يقع تطوعاً .

مسألة - ٣٩ - : إذا عجل ركاته لغيره ، ثم حال الحول وقد أيسر المعطى ، فإن كان أيسر بذلك المال ، فقد وقعت موقعها ولا يسترد ، وإن أيسر بغيره يسترد أو يقام عوضه ، لما ذكرناه في المسألة الأولى ، وهو مذهب ش .

وقال ح : لا يسترد على حال أيسر به أو بغيره .

مسألة - ٤٠ - : إذا عجل له وهو محتاج ، ثم أيسر ، ثم افتقر وقت حؤول الحول ، جاز له أن يحسب له بذلك ، وليس قولان ، وكذا إذا دفع إليه وهو موسر ، ثم افتقر وقت حؤول الحول ، جاز أن يحسب به .

وقال ش : لا يحسب .

وانما قلنا ذلك ، لأن المراءى في استحقاق الركاة عند الاعطاء ، وفي هذه الحال هو مستحق لها فجاز الاحتساب به .

مسألة - ٤١ - « ح » : إذا عجل ركاته ومات المدفوع إليه ، ثم حال الحول جاز أن يحسب به . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٤٢ - « ح » : إذا مات المالك في أثناء الحول وانتقل ماله إلى الورثة ، انقطع الحول واستأنف الورثة لحول ، لأن من شرط وجوب الزكاة حؤول الحول في الملك .

وقال ش في تقديم : لا يقطع حوله وينى الورثة على حول مورثهم . وقال في الجديد مثل قولنا ، وعلى هذا إذا كان عجل ركاته ، كان للورثة استرجاعه .

مسألة - ٤٣ - : الية شرط في الزكاة ، لقوله تعالى « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » إلى قوله « ويؤتوا الزكاة »^(١) والاحلاص لا يكون إلا بالنية^(٢) ، وقوله **إِلَّا** « الأعمال بالنيات » وهو مذهب جميع الفقهاء . وقال ع : لا

(١) سورة البقرة آية ١١٠

(٢) ٢ . بيته .

يفتقر الى البية .

مسألة - ٤٤ - : محل نية الزكاة حال الاعطاء ، لان طريقة الاحتياط تقتضيه ، ولئش فيه وجهان : أحدهما مثل ما قلناه ، والثاني أنه يجوز أن يتقدمها .

مسألة - ٤٥ - « ج » : يجوز اخراج القيمة في الزكوات كلها ، وفي العطرة أي شيء كانت القيمة ، ويكون القيمة على وجه الدل لاهل أنه أصل .

وبه قال ح ، إلا أن أصحابه اختلفوا على وجهين ، مهم من قال : الواجب هو المنصوص عليه والقيمة بدل ، ومنهم من قال : الواجب أحد الشئين إما المنصوص عليه أو لقيمة ، فأيهما أخرج فهو الأصل ، ولم يجبروا في القيمة سكنى دار ولا نصف^(١) صاع تمر حيد بصاع دون قيمته .

وقال ش : اخراج القيمة في الزكاة لا يجوز وإنما يجرى لمنصوص عليه ، وكذلك يجرى المنصوص عليه فيما يخرج فيه على ميبين التقدير لا على ميبين التقويم ، وكذلك قال في الادل في الكفارات ، وبه قال لا أنه خالاه في الاعيان ، فقال : يجوز ورق من ذهب ، وذهب عن ورق .

مسألة - ٤٦ - : يجوز أن يتولى الامان اخراج زكاته بنفسه من أمواله الظاهرة والباطنة ، والأفضل في الظاهرة أن يعطيها الامام ، فان فرقها بنفسه أجزاء ، لان الامر بابتاء الزكاة يتناول ذلك ، لانها عامة ، فلا يجوز تخصيصها إلا بدليل .

وقل ش : يجوز ذلك في الاموال الباطنة ، وفي الاموال الظاهرة قولان ، أحدهما يجوز ، وقال في التقديم : لا يجوز ، وبه قال ح .

مسألة - ٤٧ - « ح » : لا تحب الزكاة في الماشية حتى تكون سائمة للدار والنسل ،

(١) كذا في م و ف وفي ح و د : نفق ،

فإن كانت سائمة للانتفاع^(١) يظهرها وعملها أو كانت معلوفة الدر والنسل فلا ركة ،
وبه قال ش ، ور ، وح [وبه قال في الصحابة علي ، وجابر ، ومعاذ ، وفي الفقهاء
الليث بن سعد]^(٢).

وقال ك : يجب في العنم الركة ، سائمة كانت أو غير سائمة . وقال داود : لا
ركة في معلوفة العنم ، فأما عوامل البقر والأبل ومعلوفتهما ففيهما الركة .

مسألة - ٤٨ - : إذا كانت الماشية سائمة في بعض الحول معلوفة في بعض الحول ،
حكم بالأغلب والأكثر ، وبه قال ح ، وعند ش يسقط الركة [وأما مقدار العلف ،
فإن فيه وجهين : أحدهما يعلفها الزمان الذي لا يعرم فيها السوم ، والآخر : الذي
يثبت به حكم العلف أن يوي العلف ويعلف ، فإذا حصل الفعل والبسة انقطع
الحول ، وإن كان العلف بعض يوم . ومن أصحابه من قال بذهب ح]^(٣).
وأما قلنا ذلك ، لأن حكم السوم لا يجوز إسقاطه إذا كان معلوفاً لا بدليل ، ولا
دليل على ما اعتبره ش .

مسألة - ٤٩ - « ح » : لا زكاة في شيء من الحيوان غير الأبل والبقر والعنم
وجوباً ، وقد روى أصحابنا أن في الحيل العتاق على كل فرس دينارين ، وفي عبر
العتاق ديناراً على وجه الاستحباب .

وقال ش : لا ركة في شيء من الحيوان إلا الأجناس الثلاثة ، وبه قال ك وح ،
والليث ، ور ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وعامة الفقهاء .

وقال ح : إن كانت الخيل ذكوراً ، فلا زكاة فيها ، وإن كان أنثى ففيه روايتان :
أصحهما أن فيها الركة ، وإن كانت ذكوراً وأنثى ففيها الزكاة ولا يعترف بها لصاب ،

(١) كذا في ف وم وفي ح و د : الانتفاع .

(٢) منقطت هذه العبارة من نسخة م .

(٣) سقطت هذه السطور من ح و د .

فان ملك واحدا كان بالحيار بين أن يحرج عن كل فرس ديناراً وبين أن يقومه، فيخرج منه ربع عشر قيمته كزكاة التجارة^(١).

مسألة - ٥٠ - : من كان معه نصاب قبائل بعيره ، فلا يحلوا أن يبادل بجنس مثله ، مثل أن يبادل ابلاً بابل أو فرساً بفر أو ذهباً بذهب ، فإنه لا يتقاع الحول ويتني ، وان كان بعيره مثل أن يبادل ابلاً بغنم أو ذهباً بقصة انقطع حوله واستأنف الحول في البدل الثاني ، وبه قال لك .

وقال ش : يستأنف الحول في جميع ذلك وهو قوي [والإجماع فيه ، وانما خصصنا بقوله ^(٢) إلا وفي الرقة ربع العشر] ولم يفصل ما يكون بدلاً من عبده أو غير بدل^(٣) إلا أنه إذا بادل لم يحل عليه الحول .

وقال ح : فيما عدا الاثنان بقول ش ، وقولنا في الاثنان ان بادل قصة بفصة ، أو ذهباً بذهب بنى كما قلنا ، ويجبيء على قوله ان بادل ذهباً بفصة أن ينس .

مسألة - ٥١ - «ح» : يكره للانسان أن ينقص نصاب ماله قبل حؤول الحول فراراً من الركة ، فان فعل وحال عليه وهو أقل من النصاب فلا ركة عليه ، وبه قال ح ، وش . وقال بعض التابعين : لا ينعمه الفرار منها ويؤخذ الزكاة منه ، وبه قال لك .

مسألة - ٥٢ - : اذا كان معه نصاب من جنس واحد ، ففرقه في أجناس مختلفة فراراً من الركة ، لزمته الزكاة اذا حال عليه الحول على أشهر الروايات ، وقد روي أن ما أدخله على نفسه أكثر . وقال الفقهاء في هذه المسألة ما قالوه في الأولى أعني مسألة التنقيص .

مسألة - ٥٣ - «ح» : اذا رهن جارية أو شاة فحملت بعد الرهن ، كان الحمل

(١) م : باسقاط (التجارة) .

(٢) سقطت من ح و د .

حارحاً عن الرهن ، وكذلك لو رهنه نخلة فأثمرت ، وبه قال ش .

وقال ح : نماء الرهن يكون رهناً مثل الرهن ، وعلى هذا كانت الركاة لازمة له ^(١).

مسألة - ٥٤ - «ح» : لا ركاة في شيء من العلات حتى يبلع حمصة أو سق ، والوسق سنون صاعاً ، كل صاع أربعة أمداد ، والمد رطلان وربيع بالعمراقي ، يكون ألفي وسبعمائة رطل ، فان نقص عن ذلك فلا ركاة فيه ، وبه قال ش إلا أنه حائف في وزن المد والصاع ، فحعل وزن كل مد رطلاً وثلاثاً يكون على مذهبه ألفاً وستمائة رطل بالعمدادي ، وبه قال ابن عمر ، وحابر وك واليث بن سعد وع ور وأبو يوسف ومحمد ^(٢).

وقال ح : لا يعتبر فيه الصاب بل يجب في قبله وكثيره حتى لو حملت النخلة رطبة واحدة كان فيها عشرها ، وعند ح المد رطلان .

مسألة - ٥٥ - : وإذا نقص عن الصاب شيء لم يجب فيه الركاة ، وهو المختار لأصحاب ش ، قالوا : لو نقص أوقية لم يجب فيه الركاة ، وفيه قول آخر وهو أن ذلك على التقريب فلو ^(٣) نقص رطل أو رطلان وجب فيه ركاة .

مسألة - ٥٦ - «ح» : يجوز الحرص على أرباب العلات وتصيبتهم حصّة المساكين ، وبه قال ش ، وعطاء ، والرهري ، وك ، وأبو ثور ، وذكروا أنه إجماع الصحابة .

وقال ر ، وح : لا يحوز الحرص في الشرع ، وهو من الرجم بالقيط والتحمين وأصحابه اليوم يقولون : الحرص حائز ، لكن إذا اتهم رب المال في الركاة حرص

(١) م : باسقاط (له) .

(٢) قدمت هذه الاسماء واخرت في ، ح ود وما في المتن موافق للخلاف

(٣) ح ، د : ولو .

عليه وتركها في يده «الحرص» ، فان كان على «احرص فذلك» ، وان اختلفا فدعى رب المال النقصان ، فان كان ما يذكره قريباً قبل منه وان تفاوت لم يقل منه ، واما تضمين الزكاة فلم يجوزوه أصلاً .

مسألة - ٥٧ - «ح» : لاتحب الزكاة في شيء مما يحرج من الارض ، سوى الاجناس الاربعه لحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .
وقد ش : لاتحب لزكاة الا فيما أسسته الادميون وبقتت حال الادحر ، وهو البر والشعير و لدحن والذرة والناقلا والحمص والعدس وما ينبت من قبل نفسه كبذر لقطون وبحره ، أو أسسته الادميون لكنه لايفتات كالحضراوات كلها القناء و لطبخ والحبار والبقول لاركاة فيه ، ومايفتات منه مما لايسسه الادميون مثل البلوط فلا زكاة فيه .

وأما الثمار فلا يحتلف قوله في العنب والرطب ، واحتلف قوله في الزيتون فقال في القديم : فيه الزكاة ، وقال في الجديد : لاركاة فيه^(١) ، وعلى القول في الورس ولرعران ، وبه قال ك ، ور ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، ومحمد ، لكن محمداً قال : ليس في الورس زكاة .

وقال ح ورعر والحسن بن زياد : كل نبت يعى به ثماء الارض فيه العشر [سواء كان قوتاً أو غير قوت ، فأوجب في المحصرواات العشر]^(٢) وفي القول كلها ، وفي كل الثمار ، وقال : الذي لايجب فيه الزكاة هو القصب الفارسي والحشيش والمطبخ والسعف والتين -

وقال في الريحان العشر ، وقال في حب الحنظل الثابت في البرية لاعشر فيه ، لانه لا مالك له ، وهذا يدل على أنه لو كان له مالك لكان فيه عشر .

(١) م . سقط (فيه) .

(٢) م ، سقطت من هـ وأحرث بعد قوله «والمطبخ» .

مسألة - ٥٨ - : لاركة في العمل، وبه قال ش، وعمر بن عبدالعزيز .
وقال ح : ان كان في أرض الخراج فلا شيء فيه ، وان كان في غير أرض
الخراج ففيه العشر . وقال أبو يوسف : فيه العشر في كل عشرة قرب قربة ،
وحكي عنهم أيضاً في كل عشرة أرطال رطل .

مسألة - ٥٩ - : الحنطة والشعير جنان لا يضم أحدهما إلى صاحبه^(١) ، فإذا
بلغ كل واحد منهما نصيباً ففيه الركة . وأما السلت فهو نوع من أنواع الشعير
يقال انه بلون الحنطة وطعمه طعم الشعير بارد مثله ، فإذا كان كذلك ضم إليه وحكم
فيه بحكمه ، وما عداهما من الحبوب فلا ركة فيه .

وقال ش: كل ما يقتات ويدحر مثل الحنطة والشعير والملت والذرة والدحن
وكذلك القطناني كلها وهي الحمص والعدس والدجر وهو اللوبيا والبول والارز
والماش والهرطمان والحلجان ، كل هذا فيه الركة ، ولا يضم بعضها إلى بعض ،
وجعل السلت جنساً مفرداً لم يضم إلى الشعير .

قال: ولا ركة في القث^(٢) . وقيل انه بذر الاشنان ، ذكر ذلك المعري . وقال
غيره : هو حب سود يقرشياً كله أعراب طي ، ولا حب الحنظل ، ولا حب شجرة
توتة وهو البلوط وحبه الحصراء ، ولا في حب الرشال وهو الخرف ، ولا ثفاء ،
ولا بذر القطونا ، ولا بذر القثاء والطبخ ، ولا في الحزر ، ولا بذر الكتان ، ولا
حب الفج ، ولا في الترمس لانه ادم ، ولا حبوب البقول ، ولا في الجلبجلان وهو
السسم ، ولا في بذور القدر ، مثل الكزبرة^(٣) والكمون والكروياء والدارصيني
والثوم والبصل .

(١) د: بإسقاط « صاحبه » .

(٢) م ، د: القث .

(٣) ح: الكوفة .

وقال ح : الزكاة واجبة في جميع ذلك ولم يعتبر النصاب .

وقال ك : الحنطة والشعير حنس واحد ، والفطية كلها صنف واحد ، فإذا بلغ خمسة أوسق ففيها الزكاة .

مسألة - ٦٠ - . كل مؤونة يلحق العلات الى وقت اخراج الزكاة ، فهو على رب المال ، وبه قل جميع الفقهاء لا عطاء فانه قل : المؤونة على رب المال والمساكين بالحصة .

مسألة - ٦١ - « ح » : اذا سقى الارض مبيعاً وغير مبيع معاً ، فان كان نصفين أخذ نصفين ، وان كانا متفاضلين غلب الاكثر ، وللش فيه قولان .

مسألة - ٦٢ - « ح » : اذا أخذ العشر من الثمار والحبوب مرة لم يتكرر وجوبه فيها بعد ذلك ولو حال عليه أحوال ، وبه قال جميع الفقهاء ، الا الحسن البصري قال : كل ما حال عليه الحول ففيه العشر اذا كان عبده نصاب منه .

مسألة - ٦٣ - : اذا استأجر أرضاً من غير أرض الحراج ، كان العشر على مالك الزرع دون مالك الأرض ، وبه قال ش ، وأبو يوسف ، ومحمد .

وقال ح : يجب على مالك الأرض دون مالك الزرع .

دليلاً : قوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » فأوجب الزكاة في نفس الزرع واد كان ذلك للمستأجر^(١) وجب عليه فيه الزكاة ، ومالك الأرض انما يأخذ الاجرة والاجرة لا تجب فيه الزكاة بلا خلاف .

مسألة - ٦٤ - « ح » : كل أرض فتحت عنوة بالسيف فهي أرض لجميع المسلمين المقتلة وغيرهم ، وللإمام تقييدها^(٢) من يراه بما يراه من نصف أو ثلث ، وعلى المتقبل بعد اخراج حق القبالة العشر أو نصف العشر فيما يفضل في يده وبلغ

(١) م ، ف ، واذا كان مالكة المستأجر .

(٢) د : تقييدها .

حمسة أوسق .

وقال ش : الحراج والعشر يجتمعان في أرض واحدة يكون الحراج في رقبتهما والعشر في علتها ، قل : وأرض الحراج سواد العراق وحده من تحوم الموصل إلى عبادان طولا ، ومن القادسية إلى حلوان عرضاً ، وبه قل الرهري ، وك ، وع ، وربعة ، والليث ، ود ، وق .

وقال ح وأصحابه : العشر والحراج لا يجتمعان ، بل يسقط العشر ويثبت الحراج .

قل أبو حامد : وظاهر هذا أن المسألة خلاف ، وإذا شرح المذهبين انكشف أن المسألة وفاق ، وذلك أن الإمام ادّفع أرضاً عبوة ، فعليه أن يقسمها عندنا بين الغائبين ، ولا يجوز أن يقرها في أيدي المشركين .

ولاحلاف أن عمر فتح السواد عبوة ، ثم احتلفوا فيما صنع ، فعندنا أنه قسمها بين الغائبين واستغلوها سنتين أو ثلاثاً ، ثم رأى أنه إن أقرهم على القسمة تشاعلوا بالعمارة عن الجهاد وتعطلوا للجهاد وإن تشاعلوا بالجهاد حرب السواد ، فرأى لمصلحة في نقض القسمة ، فاستنزل المسلمين عنها ، فمهم من تركه حقه بعوض ، ومنهم من تركه بغير عوض .

فلما جعلت الأرض لبيت المال ، عمد ش أنه وقفها على المسلمين ، ثم آجرها منهم بقدر معلوم يؤخذ في كل سنة عن كل جريب من الكرم عشرة دراهم ، ومن النخل ثمانية دراهم ، ومن الرطبة ستة ، ومن الحنطة أربعة ، ومن الشعير درهمين ، فأرض السواد عنده وقف لا يباع ولا يورث .

وقال أبو العباس : ما وقفها ولكن^(١) باعها من المسلمين بثمن معلوم يجب في كل سنة عن كل جريب وهو ما قبلناه ، فالواجب فيها في كل سنة ثمن أو أجرة ،

(١) م : لكنه ، بدون حرف العطف .

وأيهما كان فإن العشر يجتمع معه بلا خلاف .

وأما مذهب ح ، فإن الامام إذا فتح أرضاً عدوة ، فعليه قسمة ما يقبض ويحول كقولنا ، فأما لأرض فهو الحيار بين ثلاثة أشياء : أن يقسمها بين الغائبين ، أو يوقعها على المسلمين ، أو يقرها في يد أهلها المشركين ويضرب عليهم الجزية بقدر ما يجب على رؤوسهم ، فإذا فعل هذا تعاق الحراج بها إلى يوم القيامة ، ولا يجب العشر في غلتها إلى يوم القيامة ، متى أسلم واحد منهم أخذت تلك الجزية منهم باسم الحراج ولا يجب العشر في غلتها^(١) ، وهو الذي فعله عمر في سواد العراق . فعلى تفصيل مذهبهم لا يجتمع العشر والحراج اجماعاً ، لأنه إذا أسلم واحد منهم سقط الحراج عندما ووجب العشر في غلتها ، وعندهم استقرار الحراج متى رقتنا وسقط العشر عن غلتها ، فلا يجتمع العشر والحراج أبداً على هذا .

وأصحابنا اعتقدوا أن ح يقول إن العشر والحراج الذي هو الثمن أو لأجرة لا يجتمعان ، وأصحاب ح اعتقدوا أن قولنا العشر والحراج الذي هو الجزية يجتمعان ، وقد بينا ما فيه وعاد الكلام إلى فصلين^(٢) : أحدهما إذا انتح أرضاً عدوة ما الذي يصنع ؟ عندما تقسم^(٣) ، وعندهم الحيار . والثاني : إذا صرب عليهم هذه الجزية هل يسقط بالاسلام أم لا ؟ .

مسألة - ٦٥ - « ح » : إذا اشترى الذمي^(٤) أرضاً عشريّة وحب عليه فيها الخمس ، وبه قال أبو يوسف ، فإنه قال : عليه فيها عشرا ، وقال محمد : عليه عشر واحد .

(١) م : متى عليها إلى يوم القيامة . وليس في الخلاف أيضاً

(٢) د : في فصلين .

(٣) كذا في الخلاف وهو الصحيح ظهراً وفي جميع النسخ : والذي يصنع عندما

ويقسم .

(٤) م : من لذي .

وقال ح : ينقلب خراجية . وقال ش : لا عشر عليه ولا خراج .

مسألة - ٦٦ - : اذا باع ثقلبي وهم بضاري العرب أرضه من مسلم ، وجب على المسلم فيها العشر أو نصف العشر ولا خراج عليه .

وقال ش : عليه العشر . وقال ح : يؤخذ منه عشرين .

مسألة - ٦٧ - : لا ركاة في سبائك الذهب والعصا ، ومتى اجتمع معه درهم أو دنانير ومعه سبائك أو نقاراً ، أخرج الركاة من الدراهم والدنانير اذا باها النصاب .

ولم تصم السبائك والنقار اليها ، بدلالة الاحاراثي رواها أصحابنا في ذلك ولأن الاصل براءة الذمة ، ومن أوجب الزكاة فيها يحتج الى دليل ، ولا دليل في الشرع عليه .

وقد جميع لهتهاء : يضم بعضها الى بعض ، وعدنا أن ذلك يلزمه اذا قصد القرار به^(١) من الزكاة .

مسألة - ٦٨ - : اذا كان معه دراهم محمول^(٢) عليها ، لا ركاة فيها حتى يبيعها فيها من العصة مائتي درهم ، لقوله ^(٣) « ليس فيما دون خمس أوق من الورق صدقة » والعش ليس بورق ، وبه قال ش .

وقال ح : ان كان العش النصف أو أكثر فمثل ما قلناه ، وإن كان العش النصف ، فالصف سقط حكم العش وكانت^(٤) كالعصة الحالصة ، فإن كان مائتي درهم حالصة ، فأخرج منها خمسة^(٥) معشوشة أحرأه ، ولو كان عليه دين مائتا درهم فصاة حالصة ،

(١) م : يسقاط (به) .

(٢) خ - ح : معشوش .

(٣) د : كان .

(٤) م : حمسور .

وأعطى مائتين من هذه أجزاء ، وكل هذا لا يحوز عندنا ولا عند ش .

مسألة - ٦٩ - : من كان له سيوف محررة^(١) بقصة أو ذهب أو أواني مستهلكاً أو غير مستهلك لأوجب فيه الزكاة ، لما بيناه أن السائك والمصاع لاركة فيها .

وقد جميع الفقهاء : أن كان ذلك مستهلكاً بحيث إذا حرد واحد وسك لم يتحصل منه شيء فلا زكاة فيه ، لأنه مستهلك وإن لم يكن مستهلكاً ، وإذا جمع وسبك يحصل منه شيء يلحق نصاً أو بالإضافة إلى ما معه نصاً بغير الزكاة .

مسألة - ٧٠ - : إذا كان له لجام لفرسه محلاة بذهب أو فضة لم يلزمه زكاته ، واستعمال ذلك حرام ، لأنه من الصرف ، لما قدمناه أن ما عدى الدراهم والدنانير لا زكاة فيه .

وقال ش : أن لطحه بذهب فهو حرام بلا خلاف وبإزمه زكاته ، وإذا كان بالقصة فعلى وجهين ، أحدهما : مباح لأنه من حلي الرجال ، كالسكين والسيوف والخاتم ، فلا يلزمه زكاته . والآخر : أنه حرام ، لأنه من حلي الفرس ، فعلى هذا يلزمه زكاته .

مسألة - ٧١ - : إذا كان معه حلحال وزنه مائتا درهم وقيمته لأجل الصنعة ثلاثمائة درهم ، لا تجب فيه الزكاة .

وقال ح : أن أخرج خمسة دراهم أحراه . وقال محمد بن الحسن : لا يجزئ به وبه قال أصحاب ش . وأما على قول من قال من أصحابنا أن مال التجارة فيه زكاة ينبني أن يقول : تجب فيه زكاة ثلاثمائة ، لأن الزكاة تجب في القيمة .

مسألة - ٧٢ - «ح» : لأزكاة فيما زاد على المائتين حتى يلحق أربعين درهماً

(١) كذا في الخلاف وم وقى ، ح ، ود . سقوف وأما المجرة بمعنى المزيات

ومى جميع السخ المجرة بالخير .

وعلى هذا في كل أربعين درهماً درهم بالعماء مائة ، وما نقص عنه^(١) لشيء فيه ،
والذهب ما زاد على عشرين ليس فيه شيء حتى يبلغ أربعة دنائير ففيها عشر دينار ،
وكذلك كلما زاد أربعة دنائير ففيها عشر دينار بالعماء مائة ، وبه قال ح .

وقال ش : ما زاد على العشرين وعلى المائتين ففيه ربع العشر ولو كان قيراطاً
بالعماء مائة ، وبه قال ر ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ومحمد ، وك .

مسألة - ٧٣ - : لأركاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً ففيها نصف دينار
وإن نقص منه ولو قيراطاً لا يجب فيه الركاة .

وقال ك : إن نقص منه^(٢) أجرة وحتين وحرار حوازل الوابية فهي كالواقية . وقال
عطاء الزهرري وع : لا تصاب في الذهب وإنما يقوم بأوراق ، فإن كان ذهباً فيسته
مائتي درهم ، وفيه الزكاة إن كان دون العشرين مثقالاً ، وإن لم يبيع مائتي درهم ،
فلا زكاة فيه وإن زاد على عشرين مثقالاً .

وقال الحسن البصري : لأركاة في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً ففيه دينار
والبه ذهب قوم من أصحابنا .

دليلاً : الروايات المجمع عليها عند الصائفة ، وروى عن علي^(٣) عن النبي
عليه السلام أنه قال : ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة ، وإذا بلغ
عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال .

مسألة - ٧٤ - «ح» : إذا كان معه ذهب وقصة ، فنقص كل واحد منهما من
النصاب ، لم يصم أحدهما إلى آخر^(٤) ، وبه قال ش وابن أبي ليلى وشريك ،
والحسن بن صالح بن حي وأحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام . وذهب ك وع

(١) م : عند الوزن .

(٢) م : باستقاط (إن نقص منه) .

(٣) م : الآخر

وأبو يوسف ومحمد^(١) إلى أنه متى قصرا عن نصاب يضم أحدهما إلى الآخر ، ثم احتسبوا في كيفية الصم على مذهبين ، وكلهم قال لا ح أصم بالأجراء ودون القيمة وهو أن اجعل^(٢) كل دينار براء عشرة دراهم ، سواء كانت قيمة الذهب أكثر أو أقل .

وقال ح : أصم على ما هو الاحوط للمساكين بالقيمة أو الاجراء .

مسألة - ٧٥ - « ح » . كل مال تجب الزكاة في عيه بالنصاب والحوول ، فلا زكاة فيه حتى يكون النصاب موجوداً من أول الحول إلى آخره ، وبه قال ش .
وقل ح : إذا كان النصاب موجوداً في طرفي الحول لم يضر نقصان بعضه في وسطه ، وانما ينقطع الحول بذهاب كله .

وقال د : لو ملك عشرين شاة شهراً ، ثم توالدت وبلغت أربعين ، كان حولها حول الاصل .

وقال ح : لو ملك أربعين شاة ساعة ، ثم هلكت الواحدة وملك تمام النصاب في لشهر الحادي عشر أخرج زكاة الكل .

مسألة - ٧٦ - « ح » : الحلي على ضربين : مباح وغير مباح ، فغير المباح أن يتخذ الرجل لنفسه حلي النساء ، كالسوار والخلخال والطورق ، وأن يتخذ المرأة لنفسها حلي الرجال ، كالمنطقة وحلية السيف ، فهذا عندنا لا زكاة فيه ، لانه مصاغ لأمس حيث كان حلياً .

وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، وقالوا : فيها زكاة .

وأما المباح ، فان تتخذ المرأة لنفسها حلي النساء ، أو يتخذ الرجل لنفسه حلي الرجال كالسكين والمنطقة ، وعندنا لا زكاة فيه ، ولش في قولان ، أحدهما :

(١) كذا في الحلاي وم وفي ح ود . مقطع عن اسماء .

(٢) كذا في الحلاي وفي جميع النسخ ويحتمل أن يكون : اذا جعل .

ماقلناه ، وبه قال ابن عمر ، وجابر ، وأنس ، وعائشة وأسماء ، وفي التابعين سعيد ابن المسيب ، والحسن والشعبي ، وقلوا : زكاته اعارته كما يقول أصحابنا ، وفي الفقهاء ك ، و د ، وق ، وعليه أصحابنا ، وبه يفتون . والقول الآخر : فيه الزكاة ، وبه قال في الصحاح ابن مسعود ، وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص^(١) وفي التابعين الرهري ، وفي الفقهاء ر ، وح .

مسألة - ٧٧ - : ذهب ش إلى أن لحام الدابة لا يجوز أن يكون محل بقصة وهو حرام . وقال أبو الطيب بن سلمة من أصحابنا : إنه مباح ، والمسألة عندهم على قولين .

والذهب كله حرام بلا خلاف الا عند الضرورة ، وذلك^(٢) مثل أن يحدغ أنف اسنان فينحد أنفا من ذهب ، أو يربط به أسنانه . ولصاحبنا لا يجوز تحليله بقصة على قولين ، ولذهب لا يجوز أصلاً ، وفي أصحابنا^٣ من أجازه .

فأما تذهيب المحاريب وتقصيضها ، فقال أبو العباس : ممنوع منه ، وكذا قناديل الفضة والذهب . قال : والكعبة وسائر المساجد في ذلك سوء ، فما^(٤) أجازه وأباحه لا تنجب فيه الزكاة عنده ، وما حرمه ففيه الزكاة ، ولا نص لأصحابنا في هذه المسائل غير أن الأصل الإباحة ، فيبغى أن يكون ذلك مباحاً ، لأنه لا تنجب فيه الزكاة على حال لأنها مباحة .

مسألة - ٧٨ - : أواني الذهب والعصا محرم اتحاذها واستعمالها ، لأن النبي عليه السلام نهى عن استعمال آنية الذهب والفضة ، غير أنه لا تنجب فيها الزكاة .

(١) كذا في لختات وفي م : وعبد الله بن عمر . وسقط هذا الاسم عن بقية نسخ.

(٢) د : وفي ذلك .

(٣) م : الصحاح

(٤) ح : دفين .

وقال ش : حرام استعمالها ، وأما اتخاذها على قولين ، أحدهما : مباح ، والآخر محظور ، وعلى كل حال تجب فيها الزكاة .
مسألة - ٧٩ - « ح » : لا زكاة في مال الدين إلا أن يكون تأخيرها من قبل صاحبه .

وقال ح وش في القديم : لا زكاة في الدين ولم يفصلا . وقال ش في عامة كتبه : إن فيه لزكاة . وقال أصحابه : إن كان الدين حالا فله ثلاثة أحوال : إما أن يكون على ملي « بدل » ، أو ملي جاحد في الظاهر بادل في الباطن ، أو ملي جاحد في الظاهر والباطن ، فإن كان على ملي بادل ففيه الزكاة كالوديعة ، وهذا مثل قولنا .

وإن كان على ملي بادل في الباطن دون الظاهر وبحاف إن طال به أن يجده ويمتنعه ، فلا زكاة عليه في الحال ، فإذا قبضه ركاه لما مضى قولاً واحداً ، وإن كان على ملي جاحد في الظاهر والباطن ، فالحكم فيه وفي المعسر^(١) واحد لا يجب عليه إخراج الزكاة منه في الحال .

ولكن إذا قبضه هل يركيه أم لا ؟ فيه قولان كالمعصوب سواء ، أحدهما يركيه لما مضى ، والثاني يستأنف الحول كأنه الآن ملئ ، وإن كان الدين إلى أجل فهل يملكه أم لا ؟ فيه وجهان قال أبو إسحاق : يملكه ، فعلى قوله لا زكاة في الحال عليه .

فإذا قبضه فهل يستأنف أم لا ؟ على قولين كالمعصوب سواء . وقال أبو هلي بن أبي هريرة : لا يملكه ، فعلى قوله لا زكاة عليه أصلاً ، والمال العتيق إذا كان متمكناً منه يعبه الزكاة في البلد الذي فيه المال .

(١) كذا في الخلاف وح ل ح وفي م ، د ، ح العشرة .

فإن أخرج في غيره فعلى قولين، وإن كان مموعاً لم يجب عليه أن يخرج الزكاة، فإذا عاد إليه فهل يخرج الزكاة لمأمضى؟ على قولين كالمنصوب سواء.

مسألة - ٨٠ - : لازكاة في مال التجارة عند المحصلين من أصحابها، وإذا باع استأنف به الحول، بدلالة الانحار المأثورة عن الأئمة عليهم السلام في ذلك، ولأن الأصل براءة الذمة، ولادليل على ذلك.

وفي أصحابها من قال: فيه الزكاة إذا طلب برأس المال أو بالربح، ومنهم من قال: إذا باعه زكاة لسنة واحدة، ووفقاً ابن عباس في أنه لازكاة فيه، وبه قال أهل الظاهر كداود وأصحابه.

وقال ش: هو القياس وذهب قوم إلى أنه مادامت عروضاً وسلعاً، فلا زكاة فيه فإذا قبض ثمنها زكاة لحول واحد، وبه قال عطاء، وك، وذهب قوم إلى أن الزكاة تجب فيه يقوم كل حول ويؤخذ منه الزكاة، وبه قال ش، وع، ورو، وح وأصحابه.

مسألة - ٨١ - : على قول من قال من أصحابها إن مال التجارة فيه الزكاة إذا اشترى مثلاً سلعة بمائتين ثم ظهر فيها الربح، ففيها ثلاث مسائل:

أحداها: اشترى سلعة بمائتين فبقيت عنده حولاً، فباعها مع الحول بألف لا يلزمه أكثر من زكاة المائتين، لأن الربح لم يحل عليه الحول وقال ش: حول الفائدة حول الأصل قولاً واحداً، ظهرت الفائدة قبل الحول يوم أو مع أول الحول.

الثانية: حال الحول على السلعة، ثم باعها بزيادة بعد الحول، فلا يلزمه أكثر من زكاة المائتين، لأن الفائدة لم يحل عليها الحول. وقال ش: زكاه مع الأصل وقال أصحابه بهذا إذا كانت الزيادة حادثة قبل الحول.

الثانية: اشترى ما يماثلين فلما كان بعد ستة أشهر باعها بثلاثمائة ، فصت (١)
العائدة منها مائة ، وحول العائدة من حين نصت ولا يصم الى الاصل وبه قال ش.
وقال المزني وأبو اسحاق: المسألة على قولين، أحدهما: حول العائدة حول
الاصل، وبه قال ح، والآخر: حولها من حين نصت .

مسألة - ٨٢ - : على مذهب من أوجب الزكاة في مال التجارة يتعلق الزكاة
بالقيمة ونجب فيها، لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: كل عرض فمردود الى
الدرهم والدنانير. وهذا يدل على أن الزكاة متعلقة بالقيمة، وبه قال ش .

وقال ح: يتعلق بالسلعة، ونجب فيها لا بالقيمة، فان أخرج العرض فقد أخرج
الاصل الواجب، وان عدل^٢عه الى القيمة، فقد عدل الى بدل الزكاة .

مسألة - ٨٣ - : وعلى هذا المذهب اذا اشترى عرضاً للتجارة بدرهم أو
دنانير، كان حول السلعة حول الاصل ، وان اشترى عرض التجارة بعرض، كان
عنده لبقية كأثاث البيت ، فان حول السلعة حين ملكها للتجارة، وبه قال ش .

وقال ك : لا يدور في حول التجارة ، الا بأن يشتريها بمال يجب فيه الزكاة ،
كالذهب والورق ، أما اذا اشترى بعرض كان للبقية ، فلا يجري في حوله الزكاة .

مسألة - ٨٤ - : اذا ملك سلعة للتجارة في أول الحول ، ثم ملك أخرى
للتجارة بعد شهر آخر ، ثم أخرى بعدها لشهر ، ثم حال الحول ، نظرت فان كان
حول الاولى وقيمتها نصاباً ، وحول الثانية وقيمتها نصاباً ، وحول الثالثة كذلك ،
زكى كل سلعة لحولها، وان كانت الاولى نصاباً محال حول الاولى وقيمتها نصاباً
وحال حول الثانية والثالثة وقيمة كل واحد منهما أقل من نصاب ، أحد من
الاولى (٢) الزكاة خمسة دراهم ، ومن الثانية والثالثة من كل أربعين درهماً

(١) نفس ماله : صار حيناً بعد ان كان متاعاً .

(٢) م، د، ح: الاول .

درهم .

وقال ش : في النصاب الاول مثل ماقتناه، وفيما زاد عليه ربع العشر .

مسألة - ٨٥ - : اذا اشترى عرضاً للتجارة، ففيه ثلاث مسائل .

اولها أن يكون الذي يشتري به ^(١) نصيباً من الدراهم والدنانير ، فانه على

مذهب من قال من أصحابنا : ان مال التجارة ليس فيه ركة تنقطع حول لاصل،

وعلى مذهب من أوجب، فان حول العرض حول الاصل، وبه قال ش .

وان كان الذي اشترى بها عرضاً للقبية مثل شيء من متاع البيت من العرش

وغيره كان حول السلعة من حين اشتراها وبه قال ش وان كان الذي اشترى بها

نصباً يجب فيه الركة من الماشية فانه يستأنف وبه قال أبو العباس وأبو اسحاق

وقال الاصطخري بنى ولا يستأنف المحول ^(٢) وهو طاهر كلام ش .

مسألة - ٨٦ - : اذا اشترى سلعة للتجارة سحاب من جنس الاثمان مثلاً بمائتي

درهم أو بعشرين ديناراً، ثم حال المحول فومت السلعة بما اشتراها به، ولا يعتبر نقد

البلد ، فان لم يكن نصيباً لا يلزمه ركانه ، الا أن يصير مع الربح نصيباً ويحول

عليه المحول، لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : ان طلب برأس المال فصاعداً

ففيه الزكاة ، وان طلب بالخسران فليس فيه ركة ، وبه قال ش الا أنه قال : ان كان

الشمس أقل من نصاب فعبه وجهان ، أحدهما : يقوم بما اشتراه .

وقال أبو اسحاق : يقوم بغالب ^(٣) نقد البلد، ووافقا أبو يوسف في أنه يقوم

بالنقد الذي اشتراه . وقال محمد : يقوم بغالب نقد البلد، وبه قال ابن الحداد ^(٤) .

وقال ح : يقوم على ما هو أحوط للمساكين .

(١) م : بها وقد سقط من، د .

(٢) م : سقط (الحول) .

(٣) د : الغايب .

(٤) د : ابن الجزار - م : بإسقاط هذا اللفظ .

مسألة - ٨٧ - : اذا اشترى عرصاً للتجارة، جرى في الحول من حين اشتراه وبه قال ش .

وقال ك: اذا اشتراه بالائتمان كقولنا، وان كان بغيرها لم يجر في حوله الزكاة.
مسألة - ٨٨ - ١٠ : اذا ملك سلعة للقيمة ، ثم نوى بها التجارة لم يصير للتجارة بمجرد البية، وبه قال ش، وح، وك. وقال الحسين الكرايسي من أصحاب ش: يصير للتجارة بمجرد البية ، وبه قال د، وق .

مسألة - ٨٩ - : النصاب يراعى من أول الحول الى آخره، سواء كان ذلك في الماشية أو الائتمان أو التجارات .

وقال ح: النصاب يراعى في طرفي الحول وان قص فيما بينهما جاز في جميع الاشياء، وبه قال ر .

وقال ش وأصحابه : فيه قولان ، قال أبو العباس : لا بد من النصاب طول الحول في المواشي والائتمان والتجارات، وقال باقي أصحابه : مال التجارة يراعى فيه النصاب حين حوول الحول، فان كان في أول الحول أقل من نصاب لم يصير ذلك، فأما الائتمان والمواشي ، فلا بد فيها من النصاب في أوله وآخره .

مسألة - ٩٠ - : من كان له ممالك للتجارة ، يلزمه زكاة العطرة دون زكاة المال، اذا قلنا لا تجب الزكاة في مال التجارة ، واذا قلنا فيه الزكاة أو فسأله مستحب ، ففي قيمتها الزكاة ، ويلزمه زكاة العطرة عن رؤوسهم، وبه قال ش ، وك ، وأكثر أهل العلم .

وقال ح ور : تجب زكاة التجارة ، دون صدقة العطرة .

مسألة - ٩١ - : اذا ملك مالا ، فتوالى عليه الزكائن : زكاة العين ، وزكاة التجارة ، مثل أن يشتري أربعين شاة سائمة للتجارة ، أو حملاً من الابل، أو اشترى نحلاً للتجارة فأثمرت ، ووجب زكاة الثمار، أو أرضاً فزرعها واشتد السنبل، فلا

خلاف أنه لا تجب فيه الزكاة ما .

وأما الخلاف في أيهما تجب ، فعدنا أنه تجب زكاة العين دون زكاة التجارة ،
وبه قال ش في الجديد ، وقال في القديم : يجب زكاة التجارة ، ويسقط زكاة
العين ، وبه قال أهل العراق .

مسألة - ٩٢ - : إذا اشترى مائتي قنبر طعام مائتي درهم للتجارة وحال
الحول وهو يساوي مائتي درهم ، ثم نقص قبل إمكان الأداء ، فصار يساوي مائة
درهم ، كان بالخيار بين أن يحرح خمسة أقدرة من ذلك الطعام ، أو درهمين ونصف ،
لأن الزكاة تتعلق بالقيمة ، والقيمة إما يرعى وقت الإخراج ، والإمكان شرط في
الصمان ، فإذا نقص قبل الإمكان فقد نقص من مال المساكين ، فلم يلزمه
أكثر من خمسة أقدرة ، أو قيمتها درهمين ونصف ، وبه قال ش ، وأبو يوسف ،
ومحمد .

وقال ح : هو بالخيار بين أن يحرح خمسة دراهم ، أو خمسة أقدرة .
مسألة - ٩٣ - : المسألة بعينها يرض أن الطعام زاد ، فصار كل قنبر بدرهمين ،
فلا يلزمه أكثر من خمسة دراهم ، أو قيمة قنبرين ونصف .
وقال ح : هو بالخيار بين أن يحرح خمسة دراهم ، أو خمسة أقدرة ، لأنه
يعتبر القيمة عند حوّل الحول ، وقال أبو يوسف ومحمد : هو بالخيار بين أن يحرح
عشرة دراهم ، أو خمسة أقدرة ، لانهما يعتبران القيمة حين الإخراج .
ولش ثلاثة أقوال ، أولها : أن يخرج خمسة دراهم ، ولاخر : إخراج خمسة
أقدرة ، والثالثة : أنه بالخيار بينهما .

مسألة - ٩٤ - : إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها
متاعاً والربح بينهما ، فاشترى سلعة بألف وحال الحول وهي تساوي ألفين ، فأنما
تجب الزكاة في الألف ، لأنه قد حال الحول عليها ، وأما الربح فإن فيها الزكاة من

حين ظهر الى أن يحول عليه الحول ، وزكاة الاصل على رب المال .
وأما زكاة الربح ، فمن قال من أصحابنا : ان للمصارب أجرة المثل ، فزكاة الربح^(١) على صاحب المال ، ومنهم من قال : له من الربح بمقدار ما وقع الشرط عليه ، فعلى هذا يلزم المصارب من الربح الزكاة بمقدار ما يصبه منه ، وزكاة الباقي من الربح على صاحب المال .

وقال ش : اذ حال الحول والسلعة تساوي ألفين وجت الزكاة في الكل ، لان الربح في مال التجارة يتبع الاصل في الحول ، وعلى من تجب فيه قولان ، أحدهما : زكاة الكل على رب المال ، ولثاني : عليه زكاة الاصل وزكاة حصته من الربح ، وعلى العامل زكاة حصته من الربح .

مسألة - ٩٥ - : اما يملك المصارب الربح من حين يظهر في السلعة الربح ، لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : من أعطى مالا للمضاربة فاشترى به أباه ، قال : يقوم من راد على ما اشتراه بذهبهم انفق منه بصيبه ، ويستفي فيما بقى لرب المال ، فلولاً أنه يملك قبل المقاسمة لما صح هذا القول .

ولش قولان أحدهما : ما قلناه ، وبه قال ح ، فعلى هذا يكون عليه الزكاة من حين ظهر له الربح ، والآخر : أنه يملك بالمقاسمة^(٢) ، وهو اختيار المزني ، فعلى هذا يكون على رب المال الزكاة في الكل الى أن يقاسم .

مسألة - ٩٦ - : اذا ملك نصيباً من الاموال الزكائية الذهب والفضة ، أو المواشي ، أو الثمار ، أو الحرث ، أو التجارة وعليه دين يحيط به ، فان كان له مال غير هذا بقدر الدين ، كان الدين في مقابلة ما عدا مال الزكاة ، سواء كان ذلك عقاراً أو أرضاً أو أثاثاً ، وأي شيء كان ، وعليه الزكاة في النصاب .

(١) د : ربح لزكاة .

(٢) د : لمقاسمة .

وان لم يكن له مال غير المصاب الذي فيه الزكاة، فعندنا أن الدين لا يمنع من وجوب الزكاة، لعموم الاحبار التي جاءت في أن الزكاة هي الاجناس المخصوصة ولم يفرقوا بين من عليه الدين ومن لم يكن عليه دين .

واختلف الناس فيه على أربعة مذاهب، فقال ش في الحديد من الام: الدين لا يمنع وجوب الزكاة، وبه قال ربيعة، وابن أبي ليلى. وقال في القديم واختلف العريقين في الجديد: الدين يصح وجوب الزكاة، فان كان الدين بقدر ماعنده يمنع^(١) وجوب الزكاة، وان كان أقل مع الزكاة فيما قبله، فان بقي بعده نصاب فيه زكاة زكاة والا فلا زكاة فيه، وبه قال الحسن المصري، والليث، ود، وق، وسليمان بن يسار .

وقال ك وع: ان كان ماعى يده من الائمان أو التجارة منع الدين من وجوب الزكاة وبها، وان كان من^(٢) الماشية أو الثمار والحرق لم يمنع .

وقال ح وأصحابه: الدين يمنع من وجوب الزكاة في الماشية والتجارة والائمان، فأما الاموال العشرية من الحرث والثمار، فالتدين لا يمنع من وجوب العشر، فكأنه يقول: الدين يمنع وجوب الزكاة، والعشر ليس بزكاة عندهم، فلا يمنع الدين منه .

مسألة - ٩٧ - : اذا ملك مائتين لا يملك غيرها، فقال : لله علي أن أتصدق بمائة منها، ثم حال الحول، لا يجب عليه الزكاة^(٣)، لانه علق الذر بالمال لا بالدية، فزال بذلك ملكه عنه، واذا لم يبق معه نصاب عند حؤول الحول، لا يجب عليه الزكاة .

(١) : منع .

(٢) كذا في، ف وم، وفي، ح ود: عن .

(٣) ف وم زكاتها .

وللش فيه قولان، أحدهما: أن قال^(١) الدين يمسح فيها ما يمتنع، والآخر: لا يمتنع ففي هذا وجهان: أحدهما يمسح، والآخر لا يمتنع، وإذا قل لا يمتنع أخرج خمسة دراهم، وتصدق بمائة.

وقال محمد بن الحسن: الذر لا يمتنع وجوب الزكاة عليه زكاة مائتين خمسة دراهم درهمين ونصف من هذه المائة ودرهمين ونصف من المائة الأخرى، وعليه أن يتصدق سبعة وتسعين درهماً ونصف.

مسألة ٩٨:- إذا ملك مائتين وحال عليها الحول ووجبت الزكاة فيها فتصدق بها كلها وليس له مال غيرها، لم يسقط بذلك فرض الزكاة، لأن إخراج الزكاة عبادة والعادة متى تحدرت عن النية للوجوب لم يجز، ولو قلنا إنها تجزئ عنه إذا أخرج إلى مستحقها، لأن ذلك يجري مجرى الوديعة إذا لم يدو^(٢)، فإنها يقع رداً للوديعة لكان قوياً، والأول أحوط.

وللش فيه قولان أحدهما: مثل ما قلناه، والآخر: أن الخمسة يفع عن العرص والباقي نفل.

مسألة ٩٩:- إذا كان له ألف واستقرض ألفاً غيرها، ورهن هذه عند المقرض فإنه يلزمه زكاة الألف التي في يده إذا حال الحول، دون الألف التي هي رهن، والمقرض لا يلزمه شيء، لأن مال المقرض زكاته على المستقرض دون القارض، ولو قلنا أنه يلزم المقرض زكاة الألفين، كان قوياً، لأن الألف المرهون هو قادر أيضاً على التصرف فيها بأن يترك رهنها والمال الغائب يلزمه زكاة إذا كان متمكناً منه بلا خلاف بين الطائفة.

وقال ش: هذا قد ملكت ألفين وعليه ألف دين، فإذا قلنا الدين لا يمسح وجوب

(١) م: أحدهما قال .

(٢) م: لم يدو .

الزكاة ركني الألفين، وإذا قلنا يمنع زكاة الألف، وأما المقرض ففي يده رهن بألف والرهن لا يمنع وجوب الزكاة على الراهن، وله دين على الراهن ألف، فهل يجب الزكاة في الدين؟ فيه قولان .

مسألة - ١٠٠ - : إذا وجد نصاباً من الأثمان، أو غيرها من المواشي عرفها سنة، ثم هو كسبل ماله، فإذا حال بعد ذلك عليه حول وأحوال لزمته زكاته، لأنه مالك وإن كان صاماً له، وأما صاحبه فلا زكاة عليه، لأن المال العذب الذي لا يتمكن منه لاركاة فيه .

وقال ش: إذا كان عدسة هل يدخل في ملكه بغير اختياره؟ فيه قولان، أحدهما: وهو المذهب أنه لا يملكها إلا باختياره، والثاني يدخل بغير اختياره، فإذا قال: لا يملكها إلا باختياره فإذا ملكها فإن كان من الأثمان يجب مثلها في ذمته، وإن كانت ماشية وجب قيمتها في ذمته، فأما الركاة فإذا حال الحول من حين التفتت فلا زكاة فيها لأنه أمين، وأما صاحب المال فله مال لا يعلم موضعه على قولين مثل الغصب .

وأما الحول الثاني، فإن لم يملكها فهي أمانة أبداً في يده، ورب المال على قولين، مثل الصالة . وإذا ملكها الملقط وحال الحول، فهو كرجل له ألف، وعليه ألف، فإن قلنا، لدين يمنع فهاها يمنع، وإن قلنا لا يمنع فهاها لا يمنع إذا لم يكن له مال سواه بقدره، فإن كان له مال - وله لزمه زكاته ورب المال على قولين كالصالة والمعصوب .

مسألة - ١٠١ - : إذا أكرى داراً أربع سنين بمائة دينار، معجلة أو مطلقة فإنها يكون أبصاً معجلة ثم حال الحول لزمته زكاة الكل إذا كان متمكناً من أخذه وكلاً حال عليه الحول لزمه زكاة الكل، إلا أنه لا يجب عليه إخراجها إلا بعد مضي المدة التي يستقر فيها ملكه نصيباً، فإذا مضت تلك المدة زكاه لما مضى،

ولا يستأنف الحول، لأن عندنا أن الاجرة تستحق بنفس العقد باجماع امرقة على ذلك إذا كانت مطلقة أو معجلة، وإذا كان هذا ملكاً صحيحاً أرمنه زكاته داخل الحول.

وللش فيه قولان، فاختار الحزني والويعطي وأكثر أصحابه مثل ماقلناه، ولذي^١ نص ش عليه أنه إذا حال الحول ركي لحمسة وعشرين، وفي الثانية يركي لحمسين.

وقال ك: كلما مضى شهر ملك الشهر.

وقال ح: إذا مضت خمس المدة ملك عشرين ديناراً، وعندهما ما حيثند يستأنف الحول.

مسألة - ١٠٢ - : من ملك نصيباً، فباعه قبل حؤول الحول بغير المجلس أو بغير ثلاث، أو ما راد على مذهبها، أو كان له عبد فباعه قبل أن يهل شوال بشرط، ثم أهل شوال في مدة الشرط، فإن كان الشرط للبايع أو لهما، فإن زكاة الثمال وزكاة الفطرة على البايع، وإن كان الشرط للمشتري دون البايع فركاته على المشتري زكاة الفطرة في الحال، وزكاة المال يستأنف الحول.

وانما قلنا ذلك لما روي عن النبي^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال: المؤمنون عند شروطهم. فإذا ثبت هذا، فإن كان الشرط للبايع أو لهما فالملك ثبت للبايع فعليه زكاته، وإن كان الشرط للمشتري استأنف، لأن ملك البايع قد رال.

وللش في انتقال الملك ثلاثة أقوال، أحدها: أنه ينتقل بالعقد^(٢)، وعلى هذا زكاة الفطرة على المشتري. والآخر: أنه بشرطين العقد وإقصاء الخيار، فالعطرة على البايع. والثالث: أنه مراعى فإن تم العقد فالعطرة على المشتري

(١) د: بإسقاط (والذي).

(٢) خ ل - ح: بنفس العقد.

وان تسح فالفطرة على البايع ، لان به تبين انتقال الملك بالعقد .

وركاة الاموال مثل ذلك بسبه على الاقوال الثلاثة ، اذا قال ينتقل بفس العقد فلا ركاة عليه ، وان قال بشرط فالركاة على البايع ، وان قل مراعى فان صح البيع استأنف المشتري الحول ، وان افسح فالركاة على البايع .

مسألة - ١٠٣ - : من باع ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع ، كان البيع صحيحاً وان قطع فذاك ، وان توافي عنه حتى بدا صلاح الثمرة ، فلا يحل : ما أن يطالب المشتري بالقطع ، أو البايع بالقطع ، أو يتفقا على القطع ، فان لهم ذلك ، ولا ركاة على واحد منهم ، وان اتفقا على التثنية ، أو احتار البايع تركه ، كان له تركه وكانت الزكاة على المشتري .

وقال ش : ان طالب البايع بالقطع فسخا العقد بينهما وعاد الملك الى صاحبه وكانت ركاته عليه ، وكذلك ان اتفقا على القطع ، وان اتفقا على التثنية جاز ، وكانت الزكاة على المشتري .

وقال أبو اسحاق : ان اتفقا على التثنية فسخنا البيع ، فاذا رضي البايع بالتثنية واحتار لمشتري القطع معه قولان ، أحدهما : يحرق^(١) لمشتري على التثنية ، والآخر : يفسح البيع .

مسألة - ١٠٤ - : يكره للامان أن يشتري ما أخرجه في الصدقة وليس بمحظور ، لقوله تعالى « وأحل الله البيع^(٢) » وبه قال ح ، وش . وقال ك : البيع مفسوخ .

مسألة - ١٠٥ - : يجوز قسمة الغنمة في دار الحرب ، وبه قال ش . وقال ح : يكره أن يقسمها في دار الحرب ، وإنما قلنا ذلك لانه لا مانع منه في الشرع .

(١) د : تحرق .

(٢) سورة ٢ ، ي ، ٢٧٦ .

مسألة - ١٠٦ - : إذا حصلت أموال المشركين في يد المسلمين فقدملكوها سواء كانت الحرب قائمة أو تقصت ، لقوله ^(١) « أن من سرق من مال المعتم بمقدار ما يصيبه ^(١) فلا تقطع عليه » فلولم يكن مالاً لو حجب عليه القطع .

وقال ش : وكانت الحرب قائمة فلا يملك ، ولا يملك أن يملك ومعه أنه يقول : أخذت حفي ونصبي منها ، وإن كانت الحرب تقصت ، فإنه لا يملكها ولكنه يملك أن يملكها .

مسألة - ١٠٧ - : إذا ملك من مال العنبة نصيباً يجب فيه الزكاة ، جرى في الحول ولزمته ركائمه ، سواء كانت العنبة أجاساً مختلفة ، مثل الذهب والفضة والمواشي ، أو جنساً واحداً .

وقال ش : إن احتار أن يملك ملك وكانت العنبة أجاساً لأبامه الزكاة ، وإن كانت جنساً واحداً لزمه .

وإنما قلنا ما قلناه ، لأن ما روي من وجوب قسمة العتائم وأنه يخرج منه الخمس والباقي يقسم بين المقاتلة يقتضي أنه يملك من كل جنس ما يخصه ، فوجب أن يجب عليه فيه الزكاة ، ولو قلنا لا يجب عليه الزكاة ، لأنه غير متمكن من التصرف فيه قبل القسمة لكان قوياً .

مسألة - ١٠٨ - : كلما يخرج من البحر من لؤلؤ ومرجان ، أو زبرجد ، أو در ، أو غير ، أو ذهب ، أو فضة فيه الخمس إلا السمك وما يجري مجراه ، وكذلك الحكم في الفيروز والياقوت والعقيق ، وغيره من الأحجار والمعادن ، وبه قال أبو يوسف .

وقال ش : كل ذلك لأشياء فيه ، إلا الذهب والفضة ، فإن فيه الزكاة ، وبه قال لك ، وح ، ومحمد بن الحسن .

مسألة - ١٠٩ - «ح»: المعادن كلها تحب فيها الخمس من الذهب والفضة والحديد والصقر والنحاس والرصاص ونحوه ، ما ينطع وما لا ينطع ، كاليفوت والبرجد والفيروزج ونحوها ، وكذلك القبر والموميا والملح والرجاح وغيره .

وقال ش: لا يجب في المعادن شيء الا في الذهب والفضة ، فان فيهما ^(١) الزكاة وما عداهما ليس فيه شيء ، انطع أو لم ينطع .

وقال ح: كلما ينطع ، مثل الحديد والرصاص والذهب والفضة ففيه الخمس وما لا ينطع فليس فيه شيء ، مثل اليافوت والزمرد والفيروزج ، فلا زكاة فيه لانه حجارة .

وقال ح ومحمد: وفي الزيت الخمس . وقال أبو يوسف: لا شيء فيه ، ورواه عن ح . وقال أبو يوسف: قلت لح هو كالرصاص ؟ فقال: فيه الخمس ، قال أبو يوسف: وصالت عن الزيت بعد ذلك ، فقبل . انه يحالف الرصاص ، فلم أرويه شيئاً ، فروايته عن ح ومذهبه الذي مات عليه أنه بخمس .

مسألة - ١١٠ - «ح»: يجب الخمس في جميع المستفاد من أرباح التجارات والملاط والثمار على اختلاف أحاسنها بعد إخراج حقوقها ومؤونها ، وإخراج مؤونة الرجل لنفسه ومؤونة عياله سنة ، ولم يوافقنا على ذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ١١١ - : وقت وجوب الخمس في المعادن حين الإخذ ، ووقت الإخراج حين التصفية والقراغ منه ، ويكون المؤونة وما يلزم عليه من أصله والخمس فيما يبقى ، وبه قال ح ، وع .

ولش فيه قولان ، أحدهما : أنه ^(٢) يراعى فيه حقول الحول ، والآخر : أنه

(١) ح ، د : فيها .

(٢) ٢ ، ح : بإسقاط (انه) .

يجب عليه حين تناول ، وعليه احراجه حين التصفية ، فان أخرجه قبل التصفية لم يجزه .

مسألة - ١١٢ - : لا بأس ببيع تراب المعدن و تراب الصاعه ، لقوله تعالى « وأحل الله البيع^(١) » لا أن تراب الصاعه يتصدق شتمه .
وقال ك: يجوز بيع تراب المعدن دون تراب الصاعه . وقال ح وش: لا يجوز بيعه .

مسألة - ١١٣ - « ح » : قد بينا أن المعادن فيها الخمس ، ولا يراعى فيها لصاب ، وبه قال الزهري وح كالركاز ، الا أن الكور لا يجب فيها الخمس الا اذا بلغت المعد الذي يجب فيه الزكاة .

وقال ش في الام و لاملأ : ان الواجب ربع العشر ، وبه قاله وق ، وأومى في الزكاة الى اعشار الصاب مائتي درهم ، وذهب غيرهم الى أن المعادن الركاز وفيها الخمس .

وقال ك وع : ما وجد مدرة^(٢) مجتمعة أو كان في أثر سيل في بطحاء وغيرها فعليه الخمس .

دليلا - بعد اجماع العروة واحبارهم - ما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ سئل^(٣) عن رجل وجد كنزاً في قرية خربة ، فقال : ما وجدته في قرية غير مسكونة ، أو في خربة جاهلية ، ففيه وفي الركاز الخمس . وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : في الركاز الخمس ، قلت : يا رسول الله وما الركاز ؟ فقال : الذهب والفضة اللذان خلقهما الله تعالى في الأرض يوم خلقها ، وهذه صفة

(١) سورة ٢ ، ي ٢٧٦ .

(٢) أي القطعة . وفي ، م قلدة .

(٣) د : باسقاط (سئل) .

المعادن .

مسألة - ١١٤ - : اذا كان المعدن لمكانب أحد منه الخمس ، سواء كان مشروطاً عليه أو لم يكن ، لان الخمس لا يختص بالاحرار دون العبيد والمكاتبين ، وبه قال ح . وقال ش : لاشيء عليه .

مسألة - ١١٥ - : الدمي اذا عمل في المعدن يمنع منه ، فان خالف وأحرج شيئاً ملكه ويؤخذ منه الخمس ، لما قلناه في لمسألة المتقدمة ، وبه قال ح . وقال ش : لا يؤخذ منه شيء ، لانه ركعة^(١) ، ولا يؤخذ منه ركعة .

مسألة - ١١٦ - : حق الخمس بملكه مستحقه مع الذي يخرج من المعدن شيئاً ، وبه قال ح .

وقال ش : المخرج بملكه كله ، ويجب عليه حق الساكنين .

مسألة - ١١٧ - «ح» : الركا هو الكثر المدفون يجب به الخمس باختلاف وبراى فيه عندنا أن يطلع بصاباً يجب في مثله الركعة ، وهو قول ش في الجديد وقال في القديم : بخمس قليلة وكثيرة ، وبه قال ك ، وح .

مسألة - ١١٨ - : النعقة التي تلزم على المعادن والركاز من أصل ما يبحر . وقال ش : تلزم رب المال .

مسألة - ١١٩ - : اذا وجد دراهم مضروبة في الجاهلية فهو ركاز ويجب فيه الخمس ، سواء كان ذلك في دار الاسلام ، أو في دار الحرب ، وبه قال ش . وقال ح : يجب فيه ان كان في دار الاسلام ، وان كان في دار الحرب فلا شيء فيه .

مسألة - ١٢٠ - : اذا وجد كنزاً عليه أثر الاسلام ، بأن يكون الدراهم أو الدنانير مصرولين في دار الاسلام وليس عليه أثر ملك يؤخذ منه الخمس ، بدلالة

(١) ح ، د : لانه زكاة عنه وسقط منها ، بله ، وفي المعنى موافق للخلاف .

عموم ظاهر القرآن والاحار الواردة في هذا المعنى .

وقد ش : هو بمرلة النقطة اذا كان عليها أثر الاسلام ، قال : ان كان مبهمه لاسكسة عليها و لاواني فعلى قولين أحدهما بمنزلة النقطة ، والثاني : أنه ركاز وعلب عليه المكان، فان كان في دار الحرب خمس ، وان كان في دار الاسلام فهي لقطة .

مسألة - ١٢١ - : اذا وجد ركاز في ملك مسلم ، أودمي في دار الاسلام لا يتعرض له اجماعاً ، وان كان ملكاً لحربي في دار الحرب فهو ركاز ، وبه قال أبو يوسف وأبو ثور ، وقد ش : هو غيبة . وفائدة الخلاف التصرف فيه ، لان وحبوب الخمس فيه مجمع عليه .

مسألة - ١٢٢ - «ح» : مصرف الخمس من الركاز والمعادن مصرف لقيء وبه قال ح .

وقد ش وأكثر أصحابه : مصرفهما مصرف الركوات ، وبه قال ك ، والليث . وقال المرني وابن الوكيل من أصحابه : مصرف الواجب في المعدن مصرف الصدقات ، ومصرف حق الركاز^(١) مصرف القمى .

مسألة - ١٢٣ - : على من وجد الركاز اظهاره واحراج الخمس منه ، وبه قال ش ، وحكى عن ح أنه قال : انه بالخيار بين كتمانها ولاشيء عليه ، وبين اظهاره واحراج الخمس منه .

مسألة - ١٢٤ - : على الامام اذا أخذ الزكاة أن يدعو لصاحبها ، لقوله تعالى « حدمس أموالهم صدقة » الى قوله « وصل عليهم »^(٢) وطاهر الامر يقتضي الوجوب وبه قال داود . وقال جميع الفقهاء : ان ذلك مستحب غير واجب .

(١) م : الزكاة.

(٢) سورة ٩ آية ١٠٤ .

كتاب زكاة الفطرة^(١)

مسألة - ١٢٥ - « ح » : زكاة الفطرة فرض ، وبه قال ش . وقال ح : هي واجبة طهر مفروضة .

مسألة - ١٢٦ - « ح » : زكاة الفطرة على كل كامل العقل حر يخرج منه نفسه وجميع من يعوله من العبيد والأماء وغيرهم ، مسلمين كانوا أو كفاراً . فأما المشرك فلا يصح منه إخراج الفطرة ، لأن من شرطه الإسلام .
وقال ش : يجب على كل مسلم حر يخرج منه نفسه وغيره من عبيده وغيرهم إذا كانوا مسلمين ، فأما إخراجها عن المشرك فلا يجوز .

مسألة - ١٢٧ - : زكاة الفطرة واجبة على المسلمين من أهل الحضر والبادية .
وقال عمر بن عبدالعزيز وعطاء وربيعة : لا فطرة على أهل البادية .

مسألة - ١٢٨ - « ح » : العبد لا يجب عليه الفطرة ، وإنما يجب على مولاه أن يخرجها عنه ، وبه قال جميع الفقهاء . وقال داود : يجب على العبد ويلزم المولى إطلاقه ليكتسب ويخرجها عن نفسه .

مسألة - ١٢٩ - : إذا ملك عبده عبداً وجب على السيد الفطرة عنهما ، لأنه

قد ثبت أن العبد لا يملك شيئاً وإن ملك .

ولش فيه قولان ، أحدهما : مثل قولنا ، وهو قوله في الجديد ، لأنه يقول :
إذا ملك لا يملك . وقال قديماً : إذا ملك ملك ، وعلى هذا لا يجب على واحد منهما
الفطرة .

مسألة - ١٣٠ - : المكاتب لا يجب عليه الفطرة إذا تحرر منه شيء ، ويجب
على سيده بمقدار ما بقي عنه ، وإن كان مشروطاً عليه وجب على مولاه الفطرة
عنه .

وقال ش : لا يجب الفطرة عليه ولا على سيده .

دليلاً : على المشروط أنه عبده ، وفي المطلق أنه ليس يملك ^(١) له ، لأن
بعضه حر ولا هو حر كله فيلزمه ، فوجب أن يسقط الفطرة بمقدار ما تحرر منه .
مسألة - ١٣١ - «ج» : يجب على الروح إحراج الفطرة عن زوجته ، وبه
قال ش ، وك ، وأبو ثور ، وذهب ر ، وح إلى أنه لا يتحمل بالزوجية .

مسألة - ١٣٢ - «ح» : روى أصحابنا أن من أضاف انساناً طول شهر رمضان
وتكفل بعيلوته لرمته فطرته ، وحالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ١٣٣ - : الولد الصغير إذا كان معراً يكون فطرته على والده ،
وهو داخل تحت العموم مما روي أنه يجب عليه الفطرة بخرجها عن نفسه وولده
وبه قال ح ، وش إلا أن ح قال : يجب عليه فطرته ، لأن له عليه ولاية ، وعندنا
يلزمه لأنه في عياله .

مسألة - ١٣٤ - : إذا كان الولد الصغير موسراً لزم أباه نفقته وعليه فطرته
وبه قال محمد بن الحسن . وقال ح ، وك ، وف وش نفقته وفطرته من مال

نفسه (١) .

دليلنا : كل حبر روي في أمه يجب الفطرة على الرجل يحرجها عن نفسه وعن ولده .

مسألة - ١٣٥ - : ولد الولد مثل الولد للصلب على ماضى القول فيه .
وقال شى مثل ذلك الآمه قال : ان كان موسراً فنفته وفطرته من ماله ، وان كان معسراً فنفته وفطرته على جده .

وقال ح : نفته على جده دون فطرته . قال الساجي قال محمد بن الحسن : قلت لح : لم لا يجب فطرته على جده ؟ فقال : لانها لا يجب على جده ، فسألته عن العلة فأعاد المذهب .

مسألة - ١٣٦ - : الوالد ان كان معسراً فنفته وفطرته على ولده ، زماً كان أو صحيحاً ، بدلالة عموم الاخبار التي رويت في أن الانسان يجبر على نفقة الوالدين والولد .

وقال شى : ان كان زماً فنفته وفطرته على ولده . وقال ح : يلزمه النفقة دون الفطرة ، وان كان صحيحاً فيها قولان ، قال في الركاة : نفته على ولده ، وقال في النفقات : لا نفقة له عليه . وقال أبو حنيفة : عليه نفقة .

مسألة - ١٣٧ - : الولد الكبير ان كان موسراً ، فنفته وفطرته عليه بالاحلاف وان كان معسراً ، فنفته وفطرته (٢) على أبيه ، صحيحاً كان أو زماً ، لما قلناه في المسألة المتقدمة .

وقال شى : ان كان زماً فنفته وفطرته على أبيه . وقال ح : عليه النفقة دون الفطرة

(١) م من نفسه بسقاط (مد)

(٢) م : باسقاط (وفطرته) .

وإن كان^(١) مقترأ صحيحاً فعلى طريقين منهم من قل على قولين، ومنهم من قال :
لائقة على والده قولاً واحداً .

مسألة - ١٣٨ - : إذا كان له مملوك غائب يعلم حياته وجب عليه فطرته، رجاء
عوده أو لم يرج، لأن النبي ﷺ قال: يحرحه عن نفسه وعن مملوكه وإن لم يعلم
حياته لا يلزمه فطرته، لأنه لا يعلم أن له مملوكاً .

وقال ش في الأول مثل ما قلناه ، وفي الثاني على قولين .

مسألة - ١٣٩ - : المملوك المصوب^(٢) وهو المقعد خفية لا يلزمه بفقته ،
وبه قل ح وما قلنا ذلك، لأنه عندما يعتق عليه، فلا يلزمه بفقته إلا أن يشكّل بفقته
فيلزمه حينئذ فطرته. وقال ش: يلزمه .

مسألة - ١٤٠ - : إذا كان له مملوك كافر أو زوجة كافرة ، وجب عليه إخراج
الفطرة عنهما لعموم الأخبار .

وقال ش: لا يجب . وقال ح: يلزمه عن المملوك ولا يلزمه عن الزوجة بناءً
منه على أن الفطرة لا يجب بالزوجية .

مسألة - ١٤١ - : قد بينا أن زكاة الفطرة تتحمل بالزوجية ، وإن أخرجت
المرأة عن نفسها ، إذاً الروح أحراً عنها بإلحلاف ، وإن أخرجت بغير إذنه ،
فإنه لا يحزى عنها ، لأنه لا دليل على ذلك، وقد ثبت أن فطرتها على زوجها .

ولش في وجهان، أحدهما: يحزى، والآخر: لا يحزى .

مسألة - ١٤٢ - : اختلف روايات أصحابنا فيمن ولد له مولود ليلة العيد ،
فروي أنه يلزمه فطرته ، وروي أنه لا يلزمه فطرته إذا أهل شوال .

وقال ش في القديم: يجب الفطرة بطلوع العجر الثاني من يوم الفطر، فإن

(١) د: باسقاط (وإن كان) .

(٢) عطية الرض: أقصد عن الحركة .

تزوج امرأة أو ملك عبداً أو ولد له ولد ، أو أسلم كافر قبل طلوع الفجر بلحظة ثم طلع فعليه فطرته ، وإن ماتوا قبل طلوعه فلا شيء عليه ، وبه قال ح وأصحابه .
وقال في الجديد : يجب مغروب الشمس في آخر يوم رمضان ، وإن ماتوا قبل المغرب فلا فطرة ، فأما إذا وجدت الروحانية وملك العبد ، أو ولد المولود بعد المغرب ودلوا قبل طلوع الفجر فلا فطرة بل خلاف .

وقال ك في العبد بقوله في الجديد ، وفي الولد بقوله في القديم .
فأما الرواية في أنه لا يلزمه ، فرواية معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عن مولود ولد ليلة الفطر علي فطرته ؟ قال : لا قد حرق الشهر ، وسألته عن أسام ليلة الفطر عليه فطرته ؟ قال : لا .

والرواية الأخرى رواها العيص بن القاسم ، قال : سألت أبا عبد الله عن الفطرة متى هي ؟ قال : قبل الصلاة يوم الفطر . والنوحي في الجمع بينهما أن يحمل الحر الأول على سقوط العرس بحروح الشهر ، والثاني على الاستحباب .
وروي عن ابن عباس قال : فرض رسول الله ﷺ ركعة الفطرة في رمضان طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين .

مسألة - ١٤٣ - : إذا كان العبد بين شريكين ، فعليهما فطرته بالحصص ، وكذلك إن كان بينهما ألف عبد ، أو كان ألف عبد لآل ف بعض مشاعاً ، لعموم الخبر في وجوب إخراج الفطرة عن العبد ، وبه قال ح .

وقال ح : إذا كان العبد بين شريكين سقطت الفطرة ، ولو كان بينهما ألف عبد مشاعاً فلا فطرة .

مسألة - ١٤٤ - : إذا كان عبد بين شريكين ، فقد قلما عليهما فطرته ، وإن أخرج كل واحد منهما جنساً بخالف الجنس الآخر كان جائزاً ، وبه قال أبو سحاق .

وقال أبو العباس : لا يجوز .

دليلاً : عموم الاحكام في التحجير بين الاجناس ولم يفرقوا^(١) .

مسألة - ١٤٥ - : اذ كان بعض المملوك حراً وبعضه مملوكاً ، لزمه فطرته بمقدار ما يملكه منه ، وبه قال ش .

وقال ح . لا فطرة في هذا ، وقال لك : على سيده بمقدار ما يملك ولا شيء على العبد بالحرية . وقال الماجشوني : يلزمه زكاة تامة ولا شيء على العبد ، وعندنا فيما بقي منه اذ كان يملك نصاً واجب عليه فطرته والا فلا شيء عليه .

وقال ش : اذ كان معه ما يفصل عن قوت يومه لزمه والا فلا شيء عليه .

دليلاً : ما دللنا به على العبد بين الشريكين .

مسألة - ١٤٦ - : اذ اهل شوال وله رقيق وعليه دين ثم مات ، فان الدين لا يمنع وجوب لفطرة ، فان كانت التركة^(٢) تنفي ما عليه من الصدقة والدين قضى دينه وأحرحت فطرته وما بقي للورثة ، وان لم يبق كانت التركة بالحصص بين الدين والعقارة ، لانهما حقان وما عليه ، فليس بتقديم أحدهما أولى من الآخر .

وليس فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : يقدم حق الله ، والثاني : يقدم حق الادمي ، والثالث : يقسم فيهما .

مسألة - ١٤٧ - : ادامات قبل هلال شوال وله عيد وعليه دين ، ثم اهل شوال بيع العبد في الدين ولم يلزم أحداً فطرته ، وبه قال أبو سعيد الاصطخري من أصحاب ش .

وقال باقي أصحابه : انه يلزم الفطرة الوارث ، لان التركة لهم وان كانت مرهونة بالدين .

(١) م : هذه المسألة قدمت على التي قبلها فيها .

(٢) م : ح ، ل ، ح : تركته .

دليلاً : قوله تعالى في آية الميراث « من بعد وصية يوصي بها أو دين »^(١)
 فبين أن الميراث يستحق بعد قضاء الدين والوصية ، فلا يحوز نقلها اليهم مع بقاء
 الدين .

مسألة - ١٤٨ - : اذا وصي له بعبد ومات الموصي قبل أن يهل شوال ، ثم
 قبل الموصي له الوصية ، لم يخرج من أحد أمرين : إما أن يقبل قبل أن يهل شوال ،
 أو بعده . فان قبل قبله كانت الفطرة عليه ، لانه حصل في ملكه بالاحلاف ، وان قبل
 بعد أن يهل شوال ، فلا يلزم أحداً فطرته [لأنه لا دليل عليه]^(٢) .

ولم يمس فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : يملك حين قبل ، فعلى هذا لا يلزم أحداً فطرته
 [وفيه وجه آخر أن فطرته في تركة الميت]^(٣) .

والثاني : يراعى ، فان قبل تبيين^(٤) أنه ملك بالوصية واُزِمته فطرته ، وان رد
 تبين أنه انتقل الى الوارث بالوفاة فعليهم فطرته .

والثالث : يزول^(٥) ملكه عنه بالموت الى الموصي له به كالميراث ودخل في
 ملكه بميراثه ، فان قبل استقر ملكه ، وان رد نزع الان من ملكه الى ورثة
 الميت لا من الميت ، فعلى هذا يلزم الموصي له فطرته وأبى أكثر أصحابه هذا
 القول .

مسألة - ١٤٩ - : من وهب لغيره عبداً قبل أن يهل شوال قبله الموهوب له
 ولم يقبضه حتى يهل شوال ثم قبضه ، فالعبرة على الموهوب له ، لان الهبة مسعفة
 بالايجاب والقبول ، وليس من شرط انعقادها القبض ، وبه قال ش في الام ، وهو

(١) سورة ٤ آية ١٢ و ١٥ .

(٢) سقطت من ، د .

(٣) سقطت من ، م .

(٤) في جميع نسخ روح ل ف : تبيناً في الموضعين

(٥) م : انه يزول .

قولك .

وقال أبو إسحاق : الفطرة على الواهب ، لأن الهبة تملك بالقبض . وفي أصحابنا من قال : القبض من شرط صحة الهبة ، فعلى هذا لا فطرة عليه ، ويؤزم الفطرة الواهب .

مسألة - ١٥٠ - : يجب زكاة الفطرة على من ملك نصيباً يجب فيه الزكاة أو قيمة نصيب ، وبه قال ح ، وأصحابه .

وقال ش : إذا فصل صاع عن قوته وقوت عياله ومن يهونه يوماً وليلة وجب عليه ذلك ، وبه قال الرهري ، ومالك ، وعطاء ، وذهب إليه كثير من أصحابنا .
دليل : أن الأصل براءة الذمة ، وقد أجمعنا على أن من ذكرناه يلزمه الفطرة ولا دليل على وجوبها على من قالوه .

مسألة - ١٥١ - : إذا كان عادماً وقت الوجوب ، ثم وجد بعد خروج الوقت لا يجب عليه بل يستحب لأن الأصل براءة الذمة ، وليس فسي الشرع ما يدل على وجوبه ، وبه قال ش . وقال ك : يجب عليه .

مسألة - ١٥٢ - : المرأة الموصرة إذا كانت تحت معسر ، أو تحت مملوك ، أو الأمة تكون تحت مملوك أو معسر ، فالفطرة على الزوج بالزوجة ، فإذا كان لا يملك لا يلزمه شيء ولا يلزم الزوجة ولا مولى الأمة شيء ، لأنه لا دليل على ذلك . وللش قولان ، أحدهما : ما ذكرناه ، والثاني يجب عليها أن تخرج عن نفسها ، وعلى السيد أن يخرجها عن أمته .

مسألة - ١٥٣ - « ح » : وقت زكاة الفطرة^(١) قبل صلاة العيد ، فإن أخرجه بعده كان صدقة ، وإن أخرجها من أول الشهر كان جائزاً ، ومن أخرج بعد ذلك أقسم ويكون قصاء ، وبه قال ش .

وقال ح : يجوز أن يخرج قبله ولو يستين .

مسألة - ١٥٤ - : اذا أخرج الفقير الفطرة تمرأ وهو ممن يحل له أخذ الفطرة ، فرد عليه فطرته بعينها كره له أخذها لقولهم وَالْفَقِيرُ : اذا أخرجت شيئاً في الصدقة ولا ترده في ملكك . وقال ش : لا بأس به .

مسألة - ١٥٥ - « ح » : زكاة الفطرة صاع من أي جنس يجوز أخراجه ، وهو المروي عن علي عليه السلام وعائشة وأبي سعيد الخدري ، وبه قال البخاري ، وك ، وش ود ، وق .

وذهب ح الى أنه ان أخرج تمرأ أو شعيراً فصاع ، وان أخرج البز فصاع صاع . وعنه في الربيب روايتان ، وروى ذلك عن أبي بكر وابن عباس وجابر . وقال لثوري بقوله في البز .

دليلاً - مضافاً الى اجماع الفرق - ما روى مافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطرة صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من بر على كل حر وعبد ذكر أو أنثى . وروى عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه سئل عن صدقة الفطرة ، فقال : صاعاً من طعام ، فقبل : أو نصف صاع ، فقال : « تشن الاسم السوق بعد لايمان »^(١) يعني^(٢) اقامة معاوية .

مسألة - ١٥٦ - « ح » : يجوز أخراج صاع من الاجناس السبعة : للتمر ، أو الزبيب ، أو الحنطة ، أو الشعير ، أو الارز ، أو الاقط ، أو اللبن . ويجوز أخراج قيمته بسعر الوقت .

وقال ش : يجوز أخراج صاع مما كان قوتاً حال الاحتيار ، كالبر و الشعير والذرة واللحم والثلث يعني ماله ثقل من الحبوب دون ما لا ثقل له من الادهان ، وقال : لا

(١) سورة ٤٩ ، آية ١١ .

(٢) د : باسقاط (يعني) .

يجوز اخراج القيمة ، وحكى بونس بن بكير عن ح أنه ان أخرج صاع اهللج
أجزأه ، فان كان هذا منه على سبيل القيمة فهو وفاق ، وان كان منه على سبيل أنه أصل
فهو خلاف .

مسألة - ١٥٧ - « ح » : المستحب ما كان غالباً على قوت البلد ، وللش قولان
أحدهما : الغالب على قوت نفسه ، والاخر مثل قولنا .

مسألة - ١٥٨ - « ح » : اذا اعتزنا حال قوت البلد ، فلامرق بين أن يخرج
من أعلاه أو من أدونه ، فانه يجزئه ، ولم يوافق فيه من أصحاب ش قولان أحدهما
ما قلناه ، والثاني ان كان الغالب الاعلى فاحراج الادنى لم يجزه .

مسألة - ١٥٩ - : لا يجزئ في الفطرة الدقيق والسويق الاعلى وجه القيمة ،
بدلالة أن الاحبار تضمنت الحب^(١) ، ولم يتضمن الدقيق والسويق ، مما خالفها
وجب اطراحه . وعند ش لا يجزبان أصلاً ، وعند ح^(٢) كل واحد منهما يجزئ أصلاً
كالبر . وقال الانباطي من أصحاب ش : يجوز اخراج الدقيق .

مسألة - ١٦٠ - « ح » : يجوز لاهل النادية أن يخرجوا أقطاً أو لثاً . وقال
ش : يجوز اخراج الاقط ، فان لم يكن فصاعاً من لبن . وقيل : المسألة على
قولين .

مسألة - ١٦١ - : اذا كان قوته مثلاً حطة ، أو يكون قوت البلد الغالب حنطة ،
فان لم يكن الغالب حطة جاز أن يخرج شعيراً ، بدلالة أن الاحبار الواردة
يتضمن التخبير ، وللش فيه قولان ، أحدهما : ما قلناه ، والثاني لا يجزئه .

مسألة - ١٦٢ - « ح » : مصرف زكاة الفطرة مصرف زكاة الاموال اذا كان
مستحقه فقيراً مؤمناً ، والاصناف الموحود في الزكاة اليوم خمسة : الفقير والمسكين

(١) م ل ح : الحطة .

(٢) د : باسقاط (ح) .

و لغارم، وفي سبيل الله، وابن السبيل. ويجوز أن يحصى فريق^(١) منهم دون فريق ولا يعطى الواحد أقل من صاع .

وقال ش: مصرفه هؤلاء الحمسة، وأقل ما يعطى من كل فريق ثلاثة^(٢)، بقسم كل صاع حمسة عشر سهماً لكل إنسان سهم .

وقال ك: يحصى بها الفقراء والمساكين، وبه قال لاصطحري، فإذا أحرعها إلى ثلاثة أحرأه .

وقال ح: له أن يضعها في أي صنف شاء كما يشاء، وهكذا الخلاف في زكاة المال وزد بأن قال: أن يخص بها أهل الدمة جاز .

مسألة - ١٦٣ - «ح» . الصاع المعتبر في الفطرة أربعة أمداد، والمد رطلان ورمع بالعر في يكون تسعة أرطال .

وقال ش: المد رطل وثلاث يكون حمسة أرطال وثنت، وبه قال ك، وإليه رجع أبو يوسف وإليه ذهب د . وذهب ر، وح، ومحمد إلى أن المد رطلان، والصاع ثمانية أرطال .

مسألة - ١٦٤ - «ح» : يستحب حمل الزكاة الباطة والماهرة وركاة افطرة إلى الإمام ليفرقها على مستحفيها، فإن فرقها بنفسه حار .

قلش: الباطة هو فيها بالبحار والفطرة مثلها، وفي الطاهرة قولان، أحدهما: يتولاه نفسه، والآخر: يحملها إلى الإمام، ومنهم من قال: الأفضل أن يلي ذلك نفسه إذا كان الإمام عادلاً، فإن كان جائراً يلبها بنفسه قولاً واحداً، فإن حملها إليه سقط عنه فرضها .

مسألة - ١٦٥ - «ح» : الزكاة إذا وجدت بحول الحول وتمكن من

(١) د: باسقاط (فريق) .

(٢) د: باسقاط (ثلاثة) .

أحراجها لم يسقط بوفاته ، سواء كانت زكاة الأموال أو زكاة الفطرة ، ويستوفى من صلب ماله كالدين وكذلك العشر والكمارات والحج ، وبه قال ش .

وقال ح : يسقط ذلك بوفاته ، فإن أوصى بها كانت صدقة تطوع يعتبر من الثلث ، وهكذا زكاة الفطرة والكمارات والحج وفي الجزية والعشر عنه رو يشن قال في الأصول ونقله أبو يوسف ومحمد : أنه لا يسقط بالوفاة كالحراج ، وروى ابن المبارك أنهما يستطآن بالموت .

دليلنا - بعد إجماع الفرق - أن هذه حقوق واجبة تعلقت بدمته أو ساله ، فلا يجوز إسقاطها بالموت إلا بدليل ، ولادليل يدل عليه .

كتاب الصيام

مسألة - ١ - : قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات »^(١) الآية من أصحابنا من قال : انما عسى به عشرة أيام من المحرم وكان القرض التحجير بين الصوم والاطعام ، ثم نسخ بقوله « شهر رمضان الذي أُنزل فيه القرآن » إلى قوله « من شهد منكم الشهر فليصمه »^(٢) فحتم على الصوم لاغير .

وقال ش : المراد بالآية شهر رمضان ، الا أنه نسخ فرص التحجير إلى التضييق وقبل معاذ : المراد به غير شهر رمضان ، وهو ثلاثة أيام في كل شهر ، هذا فرص الناس حين قدم النبي ﷺ المدينة ثم نسخ شهر رمضان .
والذي قال ش أقرب إلى الصواب ، لأن الظاهر الامر ، وليس فيه أنه كان عبر شهر رمضان ، فأما التحجير الذي فيها فهو منسوخ بلا خلاف .

مسألة - ٢ - : الصوم لايجزى من غير نية ، فرضاً كان أو نفلاً ، شهر رمضان كان أو غيره ، سواء كان في النعمة أو متعلقاً بزمان بعينه ، بدلالة قوله تعالى « وما لاحد

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨١ .

عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى»^(١) وابتغاء وجهه هو النية، وقوله عليه السلام «الأعمال بالنيات» .

وبه قال جميع الفقهاء إلا زفر فإنه قال: إذا تعين عليه شهر رمضان على وجه لا يحرر له لعلم، وهو إذا كان صحيحاً مقيماً أجره بعيرنية، فإن لم يتعين عليه بأن يكون مريضاً أو مسافراً أو كان الصوم في ذمته كالنذر والقضاء والكفارات، فلا بد فيه من نية، وروى هذا عن مجاهد .

مسألة ٣- ح: الصوم على ضربين: معروض ومسنون، والمفروض على ضربين: ضرب يتعين يوم، كصوم شهر رمضان والنذر المتعين يوم مخصوص وما هذا حكمه يجرى فيه تحديد النية إلى قبل الزوال، وبه قال ح ويجزى في شهر رمضان بنية واحدة من أول الشهر إلى آخره، وبه قال ك .
وما لا يتعين بل يجب في الدمة، مثل النذر الواجب في الدمة والكفارات، أو قضاء شهر رمضان، وما أشبه ذلك، فلا بد فيه من تحديد النية لكل يوم، ويجوز ذلك إلى قبل الزوال .

وقال ش لا بد أن ينوي بكل يوم من ليلته، سواء وجب ذلك شرعاً أو نذراً وسواء تعلق بزمان معينه أو كان في الدمة، وبه قال د، وك، إلا أن ك قال: إذا نوى^(٢) شهر رمضان في أول ليلة للشهر كله أجره كما قلناه .

وقال ح: إن كان متعلقاً بالدمة كقول ش، وإن كان متعلقاً بزمان معين أجره أن ينوي لكل يوم قبل الزوال .

مسألة ٤ - : الصوم المعين على ضربين: أحدهما شهر رمضان، فيجزى

(١) سورة ٩٢، آية ١٩ .

(٢) د: نوى .

فيه نية القرية ، ولا يجب فيه نية التعيين ^(١) ، ولو نوى صوماً آخر بعد أو قضاء وقع عن شهر رمضان ، وإن كان المتعين يوم مثل النذر يحتاج إلى نية متعينة .
وأما لصوم الواجب في الذمة ، مثل قضاء رمضان ، أو الصوم في النذر غير المعين ، أو غيره من أنواع الصوم الواجب ، وكذلك صوم البعل ، فلا بد في جميع ذلك من نية التعيين .

ونية القرية يكفي أن ينوي أنه يصوم متقرباً به إلى الله تعالى ، وإذا ^(٢) أراد الفضل بوى أنه يصوم غداً صوم شهر رمضان . ونية التعيين ^(٣) أن ينوي الصوم الذي يريد به ويعينه بالنية .

وقال ش في جميع ذلك لابد من نية التعيين ، وهو أن ينوي أنه يصوم غداً من رمضان وريضة ، ومتى أطلق النية ولم يعين أو نوى من غيره ، كالنذر والكفارات و لتطوع ، لم يقع عن رمضان ولا عما بوى ، سواء كان في الحصر أو في السفر .

وقال ح : إن كان الصوم في الذمة مثل قولنا ، وإن كان متعلقاً بزمان بعينه ، كالنذر وشهر رمضان ، لم يخل حاله في رمضان من أحد أمرين : إما أن يكون حاضراً أو مسافراً ، فإن كان حاضراً لم يفتقر إلى تعيين النية ، فإن نوى مطلقاً أو تطوعاً أو نذراً أو كفارة وقع عن رمضان وعن أي شيء نوى انصرف إلى رمضان .

وإن كان في السفر نظرت : فإن نوى مطلقاً وقع عن رمضان وإن نوى نذراً أو كفارة وقع عما نوى له ، وإن نوى نفلاً ، ففيه روايتان ، أحدهما : يقع عما نوى له كما لو نوى نذراً ، والثاني : عن رمضان كما لو أطلق .

وقال ف ومحمد عن أي شيء بوى في رمضان وقع عن رمضان في سفر كان

(١) د : التعيين .

(٢) م . د : وإن

(٣) د : التعيين .

أو في حضر وأجروه في السفر على ما أحراه ح في الحضر .

دليلاً : قوله تعالى «من شهد منكم الشهر فليصمه»^(١) وأمر بالامساك ، وهذا قد أمست بإخلاف ، فوجب أن يحزبه . وأيضاً قال تعين^(٢) النية إنما يحتاج إليه في الموضع الذي يجوز أن يقع الصوم على وجهين ، وإذا لم يصح أن يقع إلا عن^(٣) أشهر رمضان ، فلا يحتاج إلى تعيين النية كرد الوديمة .

فأما حال السفر ، فعندنا لا يجوز أن يصومه على حال بل مرضه الإفطار ، فإن نوى رافعة أو نذراً كان عليه أو كفارة ، محتاج إلى تعيين النية ويقع عما يتوبه ، لأن هذا زمان يستحق فيه الإفطار ، فجاز أن يوي فيه صيام يوم يريده ، لأنه لا مانع منه هذا على قول من أجاز صوم النافلة في السفر على ما يختاره ، فأما إذا معاً منه ، فلا يصح هذا الصوم على حال .

مسألة - هـ : وقت النية من أول الليل إلى طلوع الفجر أي وقت بوي أجزاءه ويتصيق عند طلوع الفجر ، هذا مع الذكر . فأما إذا فاتت ناسياً ، جار تجديدها إلى عند الزوال كما يساه ، وأجاز أصحابنا في نية القرية في شهر رمضان خاصة أن يقدم على الشهر بيوم وأيام فأما نية التعيين ، فعلى ما بيناه أولاً .

وقال ش : وقت الوحوب قبل طلوع الفجر الثاني لا يجوز أن يتأخر عنه ، فإذا بقي من الليل قدر النية فقط فقد تضيق عليه ، كما إذا بقي من وقت الظهر قدر أربع ركعات تعينت عليه .

قال : فإن وافق انتهاء النية مع انتهاء الليل أحراه ، وإن ابتداء مائتة قبل طلوعه فطلع الفجر قبل اكتمالها لم تجزه ، وأما وقت الجواز فيه ثلاثة أوجه : ظاهر

(١) سورة . البقرة : ١٨١ .

(٢) ح . د . تعين .

(٣) ح . د . في .

المذهب أن وقتها ما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر ، الثاني : أي وقت أنى بها فيه فقد أجرأه ، وبه قال أبو العباس ، وأبو سعيد وغيرهما . ومنهم من قال : وقتها بعد نصف الليل ، فان نوى قبل النصف لم يجزه .
وقال أبو اسحاق : وقت النية أي وقت شاء من الليل ، ولكن بعد أن لا يعمل بعدها ما ينافيها مثل أن ينام بعدها^(١) ولا يبتغي حتى يطلع الفجر ، فان ابتغى قبل طلوع الفجر ، أو أكل أو شرب أو جامع ، فعليه تجديد النية . وحكى أن أبا سعيد الاصطخري لما بلغه هذه المقالة ، قال : يستتاب من قال هداً ، ون تاب والقتل ، لانه خالف اجماع المسلمين .

مسألة - ٦ - « ح » : يجوز أن ينوي لصيام النافذة نهاراً ، ومن أصحابنا من أجازها الى عند الزوال ، وهو الظاهر في الروايات ، ومنهم من أجازها الى آخر النهار ، وبه قال ر ، وأنت أعرف به بصاً .
وقال ش : يجوز ذلك قبل الزوال وبعد الزوال فيه قولان . وقال ج : لا يجوز بعد الزوال ، وبه قال د .

وقال ك : لا يجوز حتى ينوي له ليلاً كالعرض ، وبه قال المزني ، وروى ذلك عن ابن مسعود ، وحذيفة وأبي طلحة ، وأبي الدرداء ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعن جابر بن زيد في التابعين .

مسألة - ٧ - « ح » : اذا نوى بالنهار يكون صائماً من أوله لامن وقت النية وبه قال أكثر أصحاب ش . وقال أبو اسحاق : يكون صائماً من وقت تجديد النية وما قبله يكون امسكاً لا صوماً يثاب عليه .

مسألة - ٨ - « ح » : اذا أصبح يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان بنية الاطوار يعتقد أنه من شعبان ، ثم بان أنه من رمضان لقيام نية عليه قبل الزوال ، جدد النية وصام وقد أجرأه ، وان بان بعد الزوال أمسك بقية النهار وكان عليه

القضاء ، وبه قال ح .

وقال ش : يمسك وعليه القضاء على كل حال ، واختلفوا إذا أمسك هل يكون صائماً أم لا ؟ قال الأكثر : يجب عليه الإمساك ولا يكون صائماً . وقال أبو إسحاق : يكون صائماً من الوقت الذي أمسك صوماً شرعياً .

مسألة - ٩ - « ح » : إذا نوى أن يصوم عدداً من رمضان ، فريضة أو نافلة ، أو قال : إن كان من رمضان فهو فرض ، وإن لم يكن من رمضان فهو نافلة أحرأه ، ولا يلزمه القضاء لما قلناه من أن شهر رمضان يحرق فيه نية القرية ، ونية التعيين ليست شرطاً في صحة الصوم . وقال ش : لا يحزبه وعليه القضاء .

مسألة - ١٠ - : إذا كان ليلة الثلاثاء ، فنوى أن كان عدداً من رمضان فهو صائم فرضاً أو نفلاً ، أو نوى أنه إن كان من رمضان فهو فرضه ، وإن لم يكن منه فهو نفل أجزأه لما قلناه . وقال ش : لا يحزبه في الموصفين .

مسألة - ١١ - : إذا عقد النية ليلة الشك على أنه يصوم من رمضان من غير اشارة ولا رؤية ، أو أخبر من طاهره العدالة ، فوافق شهر رمضان أجزأه ، وقد روي أنه لا يحزبه وإن صامه بأمانة من قول من طاهره العدالة من الرجال أو المراهقين دون المنجمين ، فإنه يحزبه أيضاً .

وقال أصحاب ش في الأولى أنه لا يحزبه ، وفي الثانية يحزبه . وقال ابن سريج : إن صام بقول بعض المنجمين وأهل الحساب أجزأه .

ويدل على ما قلناه إجماع الطائفة على أن من صام يوم الشك أحرأه من رمضان ولم يفرقوا ، ومن قال من أصحابنا لا يحزبه تعلق بقولهم وَالَّذِينَ آمَنُوا بأن نصوص يوم الشك بنية أنه من شعبان ، ونهيا عن أن نصوصه من رمضان ، وهذا صامه بنية رمضان ، فوجب أن لا يحزبه ، لأن النهي يدل على فساد المنهي عنه .

مسألة - ١٢ - : إذا نوى الصوم من الليل ، فأصبح مضمي عليه يوماً أو

يومين وما زاد عليه ، كان صومه صحيحاً ، وكذلك ان بقي نائماً يوماً أو أياماً ، وكذلك ان أصبح صائماً ثم جن في بعضه ، أو مجنوناً فأفاق في بعضه ونوى فلا قضاء عليه .

وقال ش : اذا نوى الصيام من الليل وأصبح مغماً عليه واتصل الاعماء يومين وأكثر ، فلا صيام له بعد اليوم الاول ، لانه ما نوى من ليلته ، وحرح النهار من عبرية . وأما اليوم الاول ، فان لم يبق في شيء منه فلا صيام .

وقال ح والمرني : يصح صيامه وان أفاق في شيء منه ، ففح المرني اذا أدق في شيء منه صح صومه . وقال في التويطي : والظاهر ان كان مغماً عند طلوع الفجر صح صومه ، وأما اليوم فانه اذا نوى ليلاً وأصبح نائماً واشه بعد الغروب صح صومه قولاً واحداً ، وقال الاصطحري وغيره : لا يصح صومه .

وأما ان جن في أول^(١) النهار وأصبح^(٢) مجنوناً ، ثم أفاق أو أصبح معيائاً ثم جن ، قل في القديم : لا يبطل صومه ، ومن أصحابه من قال : يبطل صومه ، وقال المرني : اذا نوى الصوم من الليل ثم أصي عليه جمع النهار أجره ، كما يحريه اذا نام في جميع النهار .

مسألة - ١٣ - « ج » : اذا نوى ليلاً وأصبح معي عليه حتى ذهب اليوم صح صومه ، ولا فرق بين الجنون والاعماء ، وبه قال ح والمرني . وقال ش وباقي أصحابه : لا يصح صومه .

مسألة - ١٤ - « ح » : اذا أصبح يوم الشك مفطراً ، ثم صح أنه كان من رمضان ، وجب عليه امساك باقيه ، وبه قال ح . وللش قولان .

مسألة - ١٥ - « ج » : من كان أسيراً في بلد الشرك ، أو كان محبوساً في بيت ،

(١) م : بعض النهار وكذلك في الحلوى .

(٢) م ، د : اذا أصبح .

أو كان في طرف من البلاد، ولا طريق له إلى معرفة شهر رمضان ولا إلى طه بأماره صحيحة، فليتوحد به شهراً فيصومه، فان وافق شهر رمضان أو بعده أجره، وان وافق قبله لم يجزه وعليه القضاء.

وقال ش: ان علب على طه شهر ولم يكن معه دليل، فانه يصومه غير أنه لا يعتد به، وافق الشهر أولم يوافق، وان كان معه ضرب من الدليل والامارات، مثل أن يعلم أنه صام في شدة الحر أو شدة البرد، أو ذكر هذا في بعض الشهر عرفه بعينه صام حيثنذ، فله ثلاثة أحوال:

حالة يوافق فانه يجزيه، وهو قول الجماعة الا الكرخي، فانه قال: لا يجزيه، وان وافقه وان وافق ما بعده، فانه يجزيه أيضاً ويكون قضاء اذا كان شهراً يجوز صيامه كله مثل المحرم أو صفر ونحوهما، وان وافق شهراً لا يصح صومه كله مثل شوال أو ذي الحجة، فان صومه كله صحيح الا يوم الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق، فيقصي ما لا يصح صيامه، ويسقط ما هما الاعتناء بالهلال ويكون المعتبر العدد.

هذا ان صام شهراً بين هلالين، فاما ان صام ثلاثين يوماً من شهرين أجزاء اذا كانت أديماً يصح صوم جميعها، فان كان فيها ما لا يصح صيامه قصا ما لا يصح صيامه، ومتى وافق ما قبله ثم بان له الخطاء قل خروج رمضان صامه، وان كان قد خرح^(١) بعضه صام ما أدرك منه وقصى ما فات.

وان كان خرح كله فلمهم فيه طريقتان: احدهما عليه القضاء قولاً واحداً، وذهب شيوخ أصحابه مثل الربيع والمزني وأبي العباس إلى أن المسألة على قولين. أحدهما، لا قضاء عليه ذكره المزني، قال: ولا أعلم أحداً قال به، والثاني

(١) م - فان .

(٢) م: باستقاط (قد) .

وهو الصحيح عليه القضاء ، وبه قال ح وغيره من الفقهاء .

مسألة - ١٦ - : اذا نوى في أثناء النهار أنه قد ترك الصوم ، أو عزم على أن يفعل ما يبطل الصوم لم يبطل صومه ، وكذلك الصلاة ان نوى أن يخرج منها ، أو فكر هل يخرج منها أم لا ؟ لم يبطل صلاته ، وبه قال ح ، لأن الواقف للصوم ولصلاة مخصوص عليها ، وليس في حملتها هذه ^(١) البتة .

وقال أبو حامد الأسفرائيني . يبطل صومه وصلاته ، وقال : ولأعرفها مصوضة الشافعي . وأما الصلاة ، فنص ش على أنها تبطل .

مسألة - ١٧ - « ح » : صوم يوم الشك مستحب نية شعبان ، ويحرم صومه بنية رمضان ، وصومه من غير نية أصلاً لا يجري عن شيء . وذهب ش إلى أنه يكره أفراد الصوم التطوع من شعبان ، أو صيامه احتياطاً لرمضان ، ولا يكره اذا كان متصلاً بما قبله من صيام الايام .

وكذلك لا يكره أن يصومه اذا وافق عادة له في مثل ذلك اليوم أو يوم نذر أو غيره ، وحكى أن به قال في الصحاح علي ^(٢) وعمر ، وابن مسعود ، وعمر ابن ياسر ، وفي لتابعين الشعبي ، والسهلي ، وفي الفقهاء ك ، وع . وقالت عائشة وأختها أسماء : لا يكره بحال .

وقال الحسن وابن سيرين : ان صام امامه صام ، وان لم يصم امامه لم يصم وقال ابن عمر : ان كان صحواً كره ، وان كان غيماً لم يكره ، وبه قال د . وقال ح : ان صام تطوعاً لم يكره ، وان صام على سبيل التحرر لرمضان حذراً أن يكون منه فهذا مكروه .

مسألة - ١٨ - : علامة شهر رمضان أحد الشبثين : امارؤية الهلال ، أو شهادة شاهدين ، فان غم عد من شعبان ثلاثين يوماً ، ويصام بعد ذاك نية الفرض .

فأما العدد والحساب ، فلا يلتفت إليهما ولا يعمل بهما ، وبه قالت الفقهاء أجمع . وحكي عن قوم شداد أنهم قالوا : ثبت^(١) بهذين وبالعدد ، فإذا أحبر ثقتان من أهل الحساب والعلم بالمعوم بدخول الشهر وجب قول قولهم ، وذهب قوم من أصحابنا إلى القول بالعدد ، وذهب شاذ منهم إلى القول بالجدول .
 دليلا لأخبار المتواترة عن النبي ، وعن الأئمة عليهم السلام ، وقوله تعالى « يسألوك عن الأهنة قل هي مواقيت للناس والحج »^(٢) .

مسألة - ١٩ - : إذا رأى الهلال قبل الروال أو بعده ، فهي ليلة المستقلة دون لماضية ، وبه قال جميع الفقهاء ، وذهب قوم من أصحابنا إلى أنه إن رأى قبل الروال فهو ليلة الماضية ، وإن رأى بعده فهو ليلة المستقلة ، وبه قال ف .
 دليلا : قول النبي ﷺ : « إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا . وهذا رآه نالهار ، فينفي أن يكون صومه وفطره من العدد ، لأنه إن صام ذلك يوم يكون قد صام قبل رؤية الهلال .

مسألة - ٢٠ - « ح » : لا يقل في رؤية الهلال في رمضان ، لا شهادة شاهدين فأما الواحد فلا يقل منه . هذا مع العيم ، فأما مع الصحو فلا يقل الا خمسون قسامة^(٣) ، أو اثنتان من خارج البلد .

وللس فيه قولان ، أحدهما : مثل ما قلده من اعتبار لشاهدين ، وبه قال ك ، وع ، والبيهقي ، وسوء كان صحو أو غيما . والآخر : أنه يقل شهادة واحد ، وعليه أكثر أصحابه ، وبه قال في الصحابة عمر ، وابن عمر ، وحكوه عن علي عليه السلام وفي الفقهاء د .

(١) د - ثبت .

(٢) سورة البقرة ، ١٨٥ .

(٣) ٢ - باسقاط (قسامة)

وقال ح : ان كان يوم غيم قلت شاهداً واحداً ، وان كان صحواً لم يقبل
الا التواتر فيه والحلق العظيم .

مسألة - ٢١ - « ج » : لا يقبل في هلال شوال الا شاهدان . وقال أبو ثور :
ثبت^(١) بشاهد واحد .

مسألة - ٢٢ - : اذا رأى هلال رمضان وحده ، لزمه صومه ، قبل الحاكم
شهادته أو لم يقبل . وكذلك اذا رأى هلال شوال أفطر ، لقوله عليه السلام : صوموا
لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته . وهذا قد رأى ، وبه قال ح وش .

وقال ك ود : يلزمه الصيام في أول الشهر ، ولا يملك الفطر في آخره . وقال
الحسن وعطاء وشريك : ان صام الامام صام معه ، وان أفطر أفطر معه .

مسألة - ٢٣ - : اذا وطئ في هذا اليوم الذي رأى الهلال وحده ، كان
عليه القضاء والكفارة ، لعدم الاحار المنظمة لوجوب الكفارة على من أفطر
يوماً من رمضان وهذا منه ، وبه قال ش ، وك . وقال ح : عليه القضاء بلاكفارة .
مسألة - ٢٤ - « ج » : من أصبح جساً في شهر رمضان ناسياً تمت صومه
ولاشيء عليه ، وان أصبح كذلك متعمداً من غير عذر بطل صومه وعليه فضاؤه وعليه
الكفارة .

وقال جميع الفقهاء : يتم صومه ، ولا شيء عليه لاقضاء ولا كفارة . وقال أبو
هريرة : لا يصح صومه ، وبه قال الحسن بن صالح بن حي . ولا أعلم هل يوجبان
الكفارة أم لا ؟ . وما يروي عن أبي هريرة أنه قال : من أصبح جساً فلا صوم له ،
ما أدقلته قاله محمد ورب الكعبة .

مسألة - ٢٥ - : من جامع في نهار رمضان متعمداً من غير عذر ، وحسب عليه
القضاء والكفارة ، وبه قال جميع الفقهاء . وقال الليث والنخعي : لا كفارة عليه .

مسألة - ٢٦ - « ح » : يجب بالجماع كفارتان : أحدهما ، على الرجل ،
والأخرى : على المرأة إذا كانت مطاوعة له ، فإن أكرهها كان عليه كفارتان .
وقال ش في القديم والام : عليه كفارة واحدة ، وعليه أصحاه ، وهل هي عليه
أو عليهما ويتحملها الروح ؟ على وجهين . وقال في الاملاء : كفارتان على كل
واحد منهما كفارة كاملة ، وبه قال ك وح .

مسألة - ٢٧ - : إذا وطئها دثمة ، أو أكرهها فقرأ على الجماع ، لم تطهر هي
وعليه كفارتان . وللش فيه قولان في لزوم كفارة واحدة أو كفارتين ، وإن كان
أكراه تمكين من أن يصرفها فتمككه فقد اطمرت ، غير أنه لا يلزمها الكفارة . وللش
في اطوارها وجهين ، ولا يحتج بقوله في أنه ليس عليها كفارة .

مسألة - ٢٨ - : إذا رما امرأة في رمضان ، كان عليه كفارة وعليها كفارة ، وبه
قال ش ، وفي أصحابنا من قل : يرمه ثلاث كفارات ، روى ذلك عن الرضا عليه السلام .
مسألة - ٢٩ - « ح » : إذا شئت في طلوع الفجر ، وحب عليه الانشاع من
لاكل ، فإن أكل ثم تبين أنه كان طائعا كان عليه القضاء ، وكذلك إن شك في
دحول الليل ، فأكل ثم تبين أنه كان ماعات الشمس كان عليه القضاء ، وبه قال
جميع الفقهاء . وقال الحسن وعطاء : لا قضاء عليه .

مسألة - ٣٠ - « ح » : يحرم الجماع إلا إذا بقي إلى طلوع الفجر مقدار ما
يعتس به من حانة ، فإن لم يعلم ذلك وظن أن الوقت باق ، فجامع فطلع الفجر
برع ، وكان عليه القضاء دون الكفارة ، فإن لم يبرع وأولج كان عليه القضاء والكفارة
فأما إن كان عاماً بقرب الفجر فجامع فطلع الفجر عليه كان عليه القضاء والكفارة .
وقال ش : إذا أولج قبل طلوع الفجر ، فواته الفجر محاماً ، فيه مسألتان :
أحدهما ، أن يقع النزع والطنوع معاً ، والثانية : إذا لم يبرع . فالأولى أنه إذا
جعل يبرع وحمل الفجر بطلع لم يفسد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة ، وبه قال ح .

وقال زفر والمعنوي : أفسد صومه وعليه القضاء بالكفارة .

وأما الثانية ، فهو أن يتحرك لغير إخراج أو يمكث ، فلا فرق بين وبين من وافاه العجر واشتد بالايلاج مع انتهاء طلوع ، فإن كان جاهلاً بالعجر ، فعليه القضاء بالكفارة ، وإن كان عالماً به أفسد صومه وعليه الكفارة .

وقال ح : عليه لقضاء بالكفارة ، قال : لأن صومه ما تعتقد بعد وقال أصحابنا من المذهب إن الصوم لم يتعد ، وإنما الكفارة وجب بجماع يمنع الانعقاد .

مسألة - ٣٩ - : إذا أخرج من بين أسنانه ما يمكنه استعرز منه ويمكنه أن يرميه فانتلعه عامداً كان عليه القضاء ، لأنه قد اشبع ما يفطره فوجب أن يفطره وأيضاً فإن هذا أكل وهو ممنوع من الأكل ، وبه قال ش . وقال ح : لا شيء عليه ولا قضاء .

مسألة - ٣٢ - : عار العليط والتمص ، تدقن حتى يصل إلى الحلق ، يفطر ويحب منه لقضاء والكفارة متى تعمد ، بدلالة الأحبار الواردة في ذلك ، وطريقة الاحتياط . ولم يوافق فيه أحد من الفقهاء ، بل أسقطوا كلهم القضاء والكفارة معاً .

مسألة - ٣٣ - : إذا بلع الريق قبل أن يتفصل من فيه لا يفطر بإحلاف ، وكذلك إن حممه فيه ثم بلعه لا يفطر ، وإن انفصل من فيه ثم أعاد إليه أفطر ، ووافقنا ش في الأول والآخر .

فإن الذي يجمع في به ثم يلمه ، له فيه وجهان ، أحدهما : يفطر ، والآخر : لا يفطر . وكذا القول في السحابة .

ولما : هو أن الشرع لا يدل على أن ما ذكره يفطر ، ولا يحكم بإفساد الصوم إلا بدليل .

مسألة - ٣٤ - د ج : إذا تقيأ متعمداً وجب عليه القضاء بالكفارة ، فإن

ذره الفسىء فلاقضاء عليه أيضاً ، وبه قال ح ، وك ، وش ، ود ، وق .
وقال ابن مسعود وابن عباس : لا يفطره^(١) على حال وان تعمد . وقال عطاء
وأبو ثور : ان تعمد القبيء أفطر وعليه القضاء والكفارة ، فان ذره لم يفطره
وأجرياه مجرى الاكل هامداً .

مسألة - ٣٥ - : اذا كان شاكراً في المعجر وأكل وبقي على شكه لا يلزمه القضاء ،
لقوله تعالى « كلوا و شربوا حتى يتبين لكم الحيط الابيض »^(٢) وبه قال ش وقال
ك : يلزمه القضاء .

مسألة - ٣٦ - « ح » : الكفارة لا تسقط قضاء الصوم الذي أفسد بالجماع
سواء كفر بالعتق أو بالصوم . وللش فيه قولان ، أحدهما : يسقط عنه القضاء ،
والآخر : لا يسقط ، وعليه أكثر أصحابه ، سواء كفر بعتق أو صيام .
وقال ع : ان كفر بصيام فلاقضاء عليه .

مسألة - ٣٧ - « ح » : اذا عجز عن الكفارة بكل حال سقط عنه فرضها واستغفر
الله ولا شيء عليه . وللش فيه قولان ، أحدهما : ما قلناه ، والثاني : لا يسقط عنه ويكون
في ذمته أبداً لئى أن يخرج ، وهو الذي احتاره أصحابه .

مسألة - ٣٨ - « ح » : اذا أكل أو شرب ناسياً لم يفطر ، وكذلك الجماع ،
وهو المروي عن علي عليه السلام وابن عمر ، وأبي هريرة ، وبه قال ش وأصحابه ، وع ،
ور ، وح ، وأصحابه الا^(٣) أن ح قال : القياس أنه يفطر غير أسي لم أفطره
استحساناً ، فعنده ان العمد والسهو قيسها بقصد العبادات سواء الا الصوم ، فانه
« بخصوص بالخبر » .

(١) د : لا يفطر .

(٢) سورة البقرة : ١٨٣ .

(٣) م ، ن ، د : باسقاط الكلمة رأساً .

وقال ربيعة وك: أظطر وعليه القضاء ولا كفارة. وقال ك: هذ في صوم الفريص
فأما التطوع فلا يفطر الناسي . وقال د : ان أكل ناسياً ممثلاً ماقلده ، فان جامع
ناسياً فعليه القضاء والكفارة .

مسألة ٣٩ :- لأصحابنا في كفارة من فطر من شهر رمضان رويتان : أحدهما
أنها على الترتيب مثل كفارة الصهار : العتق أولاً ، ثم الصوم ، ثم الاطعام ، وبه قال
ح ، وش ، وع ، واليث والأخرى : انه محبر فيها ، وبه قال ك .
فان رجحنا لترتيب فطريقة الاحتياط ، وان رجحنا التحجير فلان لأصل براءة
الذمة ، ولما رواه أبوهريرة أن رجلاً أظطر في شهر رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ
بعتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً . ونحو الأعرابي
يقوي الترتيب .

مسألة ٤٠ :- كل موضع يحب فيه كفارة عتق رقبة ، فانه يحريء أي رقبة
كانت الا في قتل المحتطأ ، فانه لا يحريء الا المؤمنة ، بدلالة الطواهر لتي وردت
في وجوب عتق رقبة غير مقبدة بالإيمان ، والأصل براءة الذمة ، وبه قال ح .
وقال ش : لا يحريء الا مؤمنة في جميع الكفارات .

مسألة ٤١ :- يستحب أن يكون الرقبة سليمة من الاعداء ، وليس ذلك
بواجب ، بدلالة ماقلناه في المسألة الاولى ، وبه قال ح . وقال ش : لا يحريء الا
سليمة .

مسألة ٤٢ :- « ج » : الصوم في الشهرين يحب أن يكون متتابعاً ، وبه قال
جميع الفقهاء . وقال ابن أبي ليلى : ان شاء تابع ، وان شاء فرق .

مسألة ٤٣ :- « ج » : اذا أظطم فليظطم كل مسكين نصف صاع وروى مداء
سواء كفر بالثمر أو مائل أو غير ذلك .

وقال ح : ان كفر بالثمر أو الشعير ، فعليه لكل مسكين صاع ، وان كان بالبر

نصف صاع ، وعنه في الزيب^(١) اروايتان .

مسألة - ٤٤ - « ح » : اذا عملنا بالرواية التي يتضمن الترتيب ، فليس بالصوم ثم وجد الرقبة ، لا يجب عليه الانتقال اليها ، فان فعل كان أفضل ، وبه قال ش . وكذلك في سائر الكفارات المرتبة .

وقال ح : فيها كلها بوجوب الانتقال ، الا في الممنوع اذا تلس بصوم تسعة أيام ، فانه قال : لا يرجع الى الهدى .

مسألة - ٤٥ - « هـ » : اذا أوسد الصوم بالوطىء ، ثم وطىء بعد ذلك مرة ومرات ، لا يكرر عليه الكفارات ، لان الاصل براءة الذمة ، ولا عرف فيه خلافاً بين الفقهاء بل نصوا على ما قلناه ، وربما قال المرتضى من أصحابنا . انه يجب عليه بكل مرة كفارة .

مسألة - ٤٦ - « ز » : اذا أكل ناسياً ، فاعتقد أنه أفطر فجامع ، وجب عليه الكفارة بدلالة عموم الاحبار الواردة في لزوم الكفارة للواطىء في الصوم . وقال ش في الام : لا كفارة عليه .

مسألة - ٤٧ - « ح » : اذا باشر امرأته فيمادون الفرج فأمنى لرمته الكفارة ، سواء كان عند قبلة أو ملامسة ، أو أي شيء كان ، وبه قال ك . وقال ح وش : عليه القضاء بالكفارة .

مسألة - ٤٨ - « ج » : اذا أدخل في دبر امرأة أو غلام ، كان عليه القضاء والكفارة ، وبه قال ش .

ودليلنا : اجماع الفرقة ، وطريقة الاحتياط ، ولانا بنى^(٢) هذه المسألة على

(١) ح ، م ، الترتيب . د : باسقاط (عنه) .

(٢) م : بين .

وجوب الحد^(١) عليه بالقتل على كل حال .

يدل عليه اجماع العروة ، ورواية ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه . وروى عن أبي بكر أنه يرمى به من شاق ، وعن علي عليه السلام أنه يرمى عليه حائط . وكل من أوجب عليه الحد أوجب عليه لقضاء والكفارة .
وقال ح : عليه القضاء بالكفارة .

مسألة - ٤٩ - : اذا أتى بهيمة فأمسى ، كان عليه لقضاء والكفارة ، فان أولج ولم يرل ، فليس لأصحابها فيه نص ، لكن يقتضي المذهب أن عليه القضاء ، لانه لأخلاف فيه . فأما الكفارة ، فلا يلزمه لأن الأصل براءة الذمة ، وليس في وجوبها دلالة . وأما الحد فلا يجب عليه ويجب عليه التعزير .

وقال ح : لأحد ولا عمل ولا كفارة . وكذلك اذا وطئ بالطفلة^(٢) الصغيرة .
وقال ش وأصحابه : فيها قولان ، أحدهما : يجب عليه الحد ان كان محصياً الرجم ، وان كان غير محصن ولحد . والآخر : عليه الضل عاصي كل حال ، مثل اللواط . ومنهم من ألحقه ثالثاً ، وهو أنه لا حد عليه وعليه التعزير مثل ما قبله ، فاذ أوجبوا الحد الرموه الكفارة ، واد قالوا بالتعزير هي الكفارة وجهان .

مسألة - ٥٠ - «ح» . اذا وطئ في يوم من شهر رمضان فوجبت الكفارة . فان وطئ في اليوم الثاني ، فعليه كفارة أخرى ، سوء كفر عن لأول أولم يكفر ، فان وطئ ثلاثين يوماً لرمه ثلاثون كفارة ، وبه قالك ، وش ، وجميع الفقهاء لا ح ، فانه قال : ان لم يكفر عن الاول فلا كفارة في الثاني ، وان كفر عن الاول ففي الثاني روايتان ، رواية الاصول أن عليه الكفارة ، وروى عنه زفر أنه لا كفارة عليه .

(١) د : وجوب الحد أوجب عليه .

(٢) م - الطفلة .

مسألة - ٥١ - « ح » : اذا أكل أو شرب أو ابتلع ما يسمى به أكلاً ، أرمه القضاء والكفارة ، مثل ^(١) ما يلزم الوطى ، سواء كان ذلك في صوم رمضان أو صوم النذر .

وقال ش : لا يجب هذه الكفارة الا بالوطى في المرج اذا كان الصوم تاماً ، وهو أن يكون أدى شهر رمضان في الحضر ، وان وطى في غير الفرج ، أو عبره من الصيام من نذر أو كفارة أو قضاء فلا كفارة ، وعلى هذا جلي أصحابه .

وقال أبو علي بن أبي مريزة : يجب الكفارة الصغرى ، وهي مد من طعام ، كالاكل والشرب وما بحري ، محرهما ، وبه قال سعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وحسب ابن أبي سليمان .

وقال ك : من أفطر بمعصية فعليه الكفارة بأي شيء أفطر من جاع وغيره حتى أنه لو كرر الفطر فأمس فعليه الكفارة .

وقال قوم . اذا أفطر بأكل ، فعليه الكفارة ذهب إليه ر ، وح ، وأصحابه ، واسحاق .

وقال ح : يكفر بأعلى ما يقع به الفطر من جنسه ، فأعلى جنس الجماع الوطى في الفرج ، وبه يجب الكفارة ، وأعلى جنس المأكولات ما يقصده صلاح البدن من طعام أو دواء ، فأما ما لا يقصد به صلاح البدن مثل أن يتلعب جوهرة أو جوزة أو لوزة يابسة ، فلا كفارة بلى ان ابتلع لوزة رطبة ، فعليه الكفارة ، لانه يقصده صلاح البدن .

مسألة - ٥٢ - « ح » : من أفطر يوماً من شهر رمضان على وجه يرمه الكفارة المجمع عليها أو الكفارة على الحلاف ، فانه يقضي يوماً آخر مدله لا بد منه ، وبه قال جميع الفقهاء .

وقال ربيعة : يقضي اثنا عشر يوماً ، لأن الله رضي من عباده شهراً من اثني عشر شهراً ، فوجب أن يكون كل يوم نازاء اثني عشر يوماً .

وقال سعيد بن المسيب : يقضي عن كل يوم بشهر ، وروى ذلك أنس بن النسي رضي الله عنه . وقال الشعبي : يقضي كل يوم ثلاثة آلاف يوم وروى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود لاقضاء عليه لعظيم الجرم ولا يفتن القضاء عنه بصوم الدهر ، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أفطر يوماً من رمضان بعير رخصة لم يفصل صوم الدهر .

مسألة - ٥٣ - : من أكره على الإفطار ^(١) لم يفطر ولم يلزمه شيء ، سواء كان إكراه فهر أو إكراهاً على أن يفعل باختياره ، لأن الأصل براءة الذمة ، ولا دلالة على ذلك ، ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : رفع عن أثني ثلاث : الخطاء ، والنسيان ، وما استكروهوا عليه .

وقد ش : أن أكره إكراه فهر ^(٢) ، مثل أن يصب الماء في حلقه لم يفطر ، وإن أكره حتى أكل بنفسه ، فعلى قولين . وكذلك إن أكره حتى يتقيأ بنفسه فعلى قولين . وكذلك إن أكرهها على الجماع بالفهر لم تعار ^(٣) هي ، وإن كان إكراه تمكين فعلى قولين .

مسألة - ٥٤ - : من ارتس في الداء متعمداً ، أو كذب على الله ، أو على رسوله ، أو على الأئمة متعمداً أفطر ، ولزمه القضاء والكفارة ، وخالف الفقهاء في ذلك في الإفطار ولزوم الكفارة معاً ، وبه قال المرتضى من أصحابنا ولاكثر

(١) د : من أكره الإفطار .

(٢) د : إكراه فهر .

(٣) د : لم يفطر .

على ما قلناه^(١).

مسألة - ٥٥ - « ح » : من تعهد البقاء على الجنابة الى طلوع الفجر متعمداً ، أو نام بعد انتباهتين وبقي الى طلوع الفجر نائماً ، كان عليه القضاء والكفارة معاً ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٥٦ - « ح » : اذا أجب في أول الليل ونام عارفاً أن يقوم في الليل ويعتسل ، بقي نائماً الى طلوع الفجر لم يلزمه شيء بخلاف ، فان انتبه دفعة ثم نام وبقي الى طلوع الفجر ، كان عليه القضاء بالكفارة ، فان انتبه دفعتين أزمه انقضاء والكفارة على ما قلناه ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٥٧ - « ح » : من أفطريوماً بمرصومه من غير عذر ، أزمته الكفارة ، وخالف جميعهم في ذلك .

مسألة - ٥٨ - : لا يكره السواك للصائم على كل حال . لعدم الإيجاب في فضل السواك وبه قال ح . وقال ش : يكره بعد الروال

مسألة - ٥٩ - :^(٢) اذا أكل ما لا يؤكل باختيار ، كالخرق والحزف والحشب والجوهر ، أو شرب غير مشروب ، كماء الشجر والورد والعرق ، كل هذا يفطر ، لانه يسمى بذلك أكلاً وشارباً ، وهو قول جميع الفقهاء الا الحسن بن صالح بن حي ، فانه قال : لا يفطر الا المأكول المعتد .

مسألة - ٦٠ - « ح » : أكل البرد المارل من السماء يفطر ، وحكي عن أبي طليحة الانصاري انه كان يقول : لا يفطر .

مسألة - ٦١ - : الحفنة بالمنايات يفطر ، وأما التقطير في الذكر فلا يفطر .

(١) د : باسقاط (على) م : باسقاط (على ما قلناه)

(٢) م : باسقاط مسألة .

وقال ش : الواصل^(١) مهما يفطر ، وهو الحقنة والتفطير في الذكر ، وبه قال
ف وم . وقال الحسن بن صالح بن حي : لا يفطر بهما . وقال ك : لا يفطر بقليل
الحقنة ويفطر كثيرها .

وقال ح : يفطر بالحقنة على ما قلناه ، فأما التطهير في الذكر فقد قال المعاصم
في المختصر يفطره ، وكان الجرجاني يقول لا يفطره .
ودللنا على الحقنة إجماع الفرق ، وأما التفطير ، فليس على كونه مفطراً
دليل ، والأصل بقاء الصوم وصحته .

مسألة - ٦٢ - : إذا داوى حرجه ، فوصل الدواء إلى جوفه لا يفطر ، رطباً
كان أو يابساً . وكذلك إذا طمس نفسه ، فوصلت الطمسة إلى جوفه أو طعن باختياره
وكذلك ما كان بغير اختياره ، وهو مثل أن يوجر ماء في حلقه وهو نائم ، كل
ذلك لا يفطر ، لأنه لا دلالة عليه في الشرع ، والأصل بقاء الصوم وصحته .

وقال ش : ما كان من ذلك باختياره يفطر ، وما كان منه بغير اختياره لا يفطر .
وقال ح : الدواء إن كان رطباً يفطر ، وإن كان يابساً لم يفطر . وقال أصحابه :
لأن اليابس لا يجري فلا يصل إلى الجوف ، والطمسة فإن وصل إلى جوفه لم
يفطر ، قال أصحابه : إذا لم يستقر فإن استقر أفطر ، وما عدا ذلك من المسائل
التي ذكرناها كلها يفطر عنده ، فاعتبر وصول ذلك إلى جوفه ، فعل آدمي كان
أو غير آدمي إلا الذباب وغبرة الطريق فإنه لا يفطر .

وقال ف وم : لا يفطر بدواء ولا طمسة ، والفطر حسهم أن يصل من المجاري
التي هي خلقة في البدن ، فأما من غيرها فلا يفطر .

مسألة - ٦٣ - : السعوط مكروه إلا أنه لا يفطر ، لأنه لا دليل عليه . وقال ش :
ما وصل منه إلى الدماغ يفطر .

مسألة - ٦٤ - «ح»: اذا كان تمتع للصلاة ، نافلة كانت أو فرضاً ، سبق الماء الى حلقه لم يفطر ، وان تمعصص ليشرب أفطر .

وقال ش : اذا تمعصص ذا كراً للصوم فبالع أفطر اذا وصل الى حلقه ، وان سبق الماء الى حلقه من المضمضة ، أو الى رأسه من الاستنشاق ومن غيرهما فيه قولان^(١) ، قال في القديم والام : يفطر ، وبه قال ك ، وح ، والمرني .

وقال في البويطي والاملاء : لا يفطر ، وهو الاصح ، وبه قال ع ، ود ، وق . وقال المحمي : ان كان نافلة أفطر ، وان كان لفريضة لم يفطر ، وبه قال ابن عباس .

مسألة - ٦٥ - «ج» : يكره القبلة للشاب اذا كان صائماً ولا يكره للشيخ ، وبه قال ابن عمر ، وابن عباس .

وقال ش : يكره لهما اذا حركت الشهوة وان لم تحرك لا يكره . وقال ك : يكره على كل حال . وقال ابن مسعود : لا يكره على كل حال .

مسألة - ٦٦ - «ح» : اذا وطئ فيما دون الفرج ، أو باشرها أو قلها بشهوة فانزل ، كان عليه القضاء والكفارة ، وبه قال ك . وقال ش : لا كفارة عليه ويلزمه القضاء .

مسألة - ٦٧ - «ح» : اذا كرر النظر فأبطل ثم ولا قضاء عليه ولا كفارة ، وان فاجأته النظر لم يأثم ، وبه قال ش . وقال ك : ان كرر أفطر وعليه القضاء .

مسألة - ٦٨ - «ح» : الحامل والمرضع اذا حافتا أفطرتا وتصدقتا بمدين أو مد من الطعام وعليهما القضاء ، وإليه ذهب ش في القديم والجديد ، وبه قال مجاهد ود . وقال في البويطي : على المرضع القضاء والكفارة وعلى الحامل القضاء دون الكفارة ، وبه قال ك ، وع . وقال الزهري ، ور ، وح ، والمزني : عليهما

القضاء ولا كفارة وقال ابن عباس وابن عمر : عليهما الكفارة دون القضاء ، كالشيخ الهم بكفر ولا يقضي .

مسألة - ٦٩ - « ح » : كل صوم يجب فيه التقصير في الصلاة يجب فيه الإفطار وقد بينا فيما تقدم الخلاف فيه ، ولا يجوز للمسافر أن يصوم ، فان صام كان عليه القضاء وبه قال أبو هريرة ، وستة من الصحابة .

وقال داود : هو بالخيار بين أن يصوم ويقضي ، أو يفطر ويقضي . وقال ح وش وله وعامة الفقهاء : هو بالخيار بين أن يصوم ولا يقضي ، وبين أن يفطر ويقضي ، وبه قال ابن عباس . وقال ابن عمر : يكره أن يصوم ، فان صامه فاقضاء عليه .

دليلنا - مضافاً الى إجماع المرفقة - قوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » ^(١) فأوجب القضاء بنفس السفر وليس في الطاهر ذكر الإفطار ، وروى جابر أن النبي ﷺ قال : ليس من البر الصيام في السفر ^(٢) ، وروى عنه ﷺ قال : الصائم في السفر كالمفطر في الحضر وروى جابر أن النبي ﷺ قال : بلغه أن ناساً صاموا ، فقال : أولئك العصاة ^(٣) .

مسألة - ٧٠ - « ح » : القادم من سفره وكان قد أفطر والمريض إذا برئ والحائض إذا طهرت والنفساء إذا انقطع دمها ، يمسكون بقية النهار تأدياً وكان عليهم القضاء .

وقال ح : عليهم أن يمسكوا بقية النهار على كل حال ، وقال ش : ليس عليهم الإمساك وإن أمسكوا كان أحب الي .

مسألة - ٧١ - « ح » : إذا نذر صوم يوم بعينه وحب عليه صومد ولا يجوز له تقديمه

(١) سورة البقرة - ١٨١ .

(٢) د : السنن في الموضعين .

(٣) م : فقال هم العصاة .

وبه قال ش . وقال ح : يجوز له أن يقدمه .

مسألة - ٧٢ - « ح » : الصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم والمريض إذا برء وقد أوطروا أول النهار، أمسكوا بقية النهار تأديباً ، ولا يجب ذلك بحال، فإن كان الصبي نوى الصوم من أوله وجب عليه الإمساك ، والمريض إن كان نوى ذلك لم يصح، لأن صوم المريض لا يصبح عندنا . وأما المسافر، فإن كان نوى الصوم لعلمه بدخوله إلى بلد، وجب عليه الإمساك بقية النهار ويعتد به .

وللش في هذه المسائل قولان ، أحدهما : لا يجب أن يمسك، وعليه أصحابه والآخر : عليه أن يمسك. وقال أبو إسحاق : إن كان الصبي والمسافر تلبساً^(١) بالصوم وجب عليهما إمساك بقبته. وقال الباقر : لا يجب ذلك .

مسألة - ٧٣ - « ح » : إذا نوى الصوم قبل الفجر، ثم سافر في النهار لم يجز له الاططار، وبه قال ش، وح. وقال د والمزني : له الاططار .

مسألة - ٧٤ - « ح » : من فاته رمضان بعد من مرض وغيره فعليه فصاؤه، ووقت القضاء ما بين رمضان الذي تركه والذي بعده، فإن أحرر القضاء إلى أن يدركه رمضان آخر صام الذي أدركه وقضى الذي فاته، وإن كان تأخره بعذر من سفر أو مرض استدام به فلا كفارة عليه، وإن تركه مع القدرة كفر عن كل يوم بمد من طعام، وبه قال الزهري وك، وش، وع، ور .

وقال ح وأصحابه : يقضي ولا كفارة . وقال الكرخي : وقت القضاء ما بين رمضانين. وقال أصحابه : ليس للقضاء وقت مخصوص .

مسألة - ٧٥ - « ح » : إذا أضر رمضان ولم يقصه ثم مات ، فإن كان تأخره لعذر مثل استمرار مرض أو سفر لم يجب القضاء عنه ولا الكفارة، وبه قال ش. وقال قتادة : يطعم عنه .

مسألة - ٧٦ - «ح»: فان آخر قضاءه^(١) لغير عذر ولم يصم ثم مات فانه يصام عنه . وقال ش في القديم والجديدة يطعم عنه ولا يصام عنه ، وبه قال لك ، وروى أصحابه .

وقال د ، وق : ان كان صومه بذراً صام عنه وليه ، وإن لم يكن بذراً أطعم عنه وليه . وقال أبو ثور : يصوم عنه بذراً كان أو غيره . وقال أصحاب ش : هذا قول ثان للش ، وهو أنه يصام عنه .

وبدل على مذهبننا - مضافاً الى اجماع الفرقة - ما رواه سعيد بن جببر ، عن ابن عباس ، قال : جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها قال : لو كان على أمك دين أكرت قاضيها صها؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى . وهذا الحديث في الصحيح .

مسألة - ٧٧ - «ح» : اذا أخر قضاءه^(٢) لغير عذر حتى يلحقه رمضان آخر ثم مات ، قضى عنه وليه الصوم وأطعم عنه لكل يوم مدين .

وقال ش : ان مات قبل أن يتركه آخر يصدق عنه بمدين ، وان مات بعد رمضان آخر بمدين . وقال ح : يطعم مدين من بر أو صاعاً من شعير أو تمر .

مسألة - ٧٨ - «ح» : يحكم ما زاد على عام^(٣) الواحد في تأخير القضاء يحكم العام الواحد ، وبه قال أكثر أصحاب ش . وقال بعضهم : عليه من كل عام كفارة .

مسألة - ٧٩ - «ح» : يجوز أن يقضي موثبات رمضان متفرقاً ، والتتابع أفضل ، وبه قال ش ، وح ، وك ، وع ، وروى وقال داود وأهل الطاهر : المتابعة واجبة ، وروا

(١) ح ، م . قضاء

(٢) ح ، م : قضاء .

(٣) د : علم في العوائد .

ذلك عن علي عليه السلام وعائشة والنخعي .

مسألة - ٨٠ - «ج» : لا يتعد صيام يوم العيدين ، فان نذره لم يتعد نذره ولم يصبح ولا يلزمه قضاؤه ، وبه قال ش .

وقال ح : يتعد الدر ، فان صام أجراً ، وان لم يصمه كان عليه قضاؤه .

مسألة - ٨١ - «ج» : من لم يجد الهدي لا يحوز أن يصوم أيام التشريق ، بدلالة الاحبار المروية في ذلك ، وبه قال ح ، وش في الحديث . وقال في القديم : يحوز وهو الاظهر ، وبه قال ك .

مسألة - ٨٢ - «ج» : اذا أفق المجنون في أثناء الشهر صام ما ذكره وام يلزمه قضاء ما فاتته في حال جنونه ، وبه قال ش .

وقال ح : متى أفق وبقي من الشهر جرع لزمه صوم جميعه .

مسألة - ٨٣ - «ح» : اذا وطئ في أول النهار ، ثم مرض أو جن في آخره لزمته الكفارة ولم يسقط عنه . وللش^(١) فيه قولان ، أحدهما : مقلناه ، والآخر : لا كفارة عليه ، وبه قال ح .

مسألة - ٨٤ - «ح» : اذا تلبس بالصوم أول النهار ثم سافر آخر النهار ، لم يكن له الإفطار ، وبه قال جميع الفقهاء الا دفاته قال : يحوز أن يفطر .

مسألة - ٨٥ - «ج» : ان وطئ هذا المسافر لزمته الكفارة ، لعموم^(٢) الاحبار لو ارادة في وجوب الكفارة على المفطر ، وبه قال ش . وقال ح : لا يلزمه .

مسألة - ٨٦ - «ج» : اذا تلبس بصوم تطوع ، كان بالخيار بين اتمامه والإفطار ، وبه قال ش ، ور ، ود ، غير أن عندنا اذا كان بعد الروال كره له الإفطار .

وقال ح وأصحابه : متى خرج فعليه قضاؤه ، وهل يلزمه بالتحول فيه ؟ فعلى

(١) د : وقال للشي .

(٢) د : بعموم .

قوليس ، المعروف من مذهبه أنه يلزمه وعليه المناطرة ، وقد يرتكبون أنه لا يلزمه .

مسألة - ٨٧ - « ح » : من أفطر يوماً يقصيه من شهر رمضان بعد الزوال لزمه قضاؤه وكان عليه الكفارة ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٨٨ - « ح » : من كان عليه شهران متتابعان ، فصام شهراً ويوماً ثم أفطر لعير عذر بني عليه ، ولا يجب عليه استنائه ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، وكذلك إذا نذر صوم شهر متتابعاً فصام خمسة عشر يوماً ، ثم أفطر بي ، وخالفوا في ذلك ، وقالوا ^(١) : استأنف ^(٢) في الموضعين .

(١) د : وقال .

(٢) م : استأنف .

كتاب الاعتكاف

مسألة - ١ - « ح » . لا يعتكف الاعتكاف لأحد ، رجلاً كان أو امرأة إلا في أحد المساجد الأربعة : المسجد الحرام ، ومسجد النبي ، ومسجد الكوفة ، ومسجد البصرة .

وقال ش وح : المستحب أن يعتكف في الجامع ، ويصح أن يعتكف في سائر المساجد . وقال في الجديد : لا يعتكف اعتكاف المرأة إلا في المسجد ، وقال في القديم والحديث معاً : يكره لها أن يعتكف في غير مسجد بيتها ، وهو الموضع المنفرد في المتارل للصلاة ، وبه قال ح . وقال الزهري : لا يصح الاعتكاف إلا في جامع أي جامع كلن ، وبه قالت عائشة .

مسألة - ٢ - « ج » : لا يصح الاعتكاف إلا بصوم أي صوم كان هو نذر أو رمضان أو تطوعاً ، ولا يصح أن يفرد الليل به ولا الميدين ولا أيام التشريق ، وبه قال ح وأصحابه ، وك ، ور ، وع ، وجماعة من الصحابة والتابعين .

وقال ش : يصح الاعتكاف بغير صوم ، ويصح أن يفرد الليل والميدين وأيام التشريق بالاعتكاف ، وبه قال د ، وق .

مسألة - ٣ - : إذا باشرا امرأة فسي حال اعتكافه فيما دون الفرج أو لمس

طاهرها بطل اعتكافه، أنزل أولم ينزل، لقوله تعالى « ولا تباشروهن وانتم عاكفون
فسي المساجد »^(١) وهذا عام في كل مباشرة ، وبه قال ش في الاملاء . وقال في
الام : لا يبطل اعتكافه ، أنزل أو لم ينزل .

وقال ح : ان أنزل بطل ، وإن لم ينزل لم يبطل .

مسألة - ٤ - « ح » : اذا وطئ المعتكف ناسياً لم يبطل اعتكافه ، وبه قال
ش . وقال ح : يبطل .

مسألة - ٥ - : اذا قال : لله علي أن أعتكف شهراً ، كان بالخيار بين أن يعتكف
متبرعاً أو متتابعاً ، والمستحب المتابعة ، لأن الاصل براءة الدمة ، ولم يذكر
المتابعة في اللفظ فيلزمه ، وبه قال ش .

وقال ح : عليه المتابعة ، إلا أن يسوي اعتكاف نهار شهر ، فانه لا يلزمه
المتابعة .

مسألة - ٦ - « ح » : اذا نذر اعتكاف يومين لا يسقط نذره ، لاجتماع الفرقة
على أنه لا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام .

وقال ش : يلزمه يومان وليلة . وقال محمد : يلزمه يومان وليلتان ، وحكي هذا
عن أبي حنيفة .

مسألة - ٧ - : اذا نفراعتكاف عشرة أيام متتابعة لزمه الوفاء به ، ولا يصح
منه اعتكافها ، لا في أحد المساجد الاربعة التي قدمنا ذكرها ، فيصح منه أداء
الجمعة فيها .

وقال ش : اذا اعتكف عشرة أيام متتابعة ، فاعتكف في غير الجامع خرج
يوم الجمعة وبطل اعتكافه . وقال ح : لا يبطل ويكون كأنه^(٢) استثناه لفظاً اذا كان

(١) سورة البقرة: ١٨٣ .

(٢) د : ويكون كانوا استثناه .

خروجه بمقدار ما يصلّى فيه أربعاً قبل الجمعة وأربعاً بعدها، وقيل: ستاً قبلها وأربعاً بعدها ثم يوالي موضعه ويبنى .

دليلاً : أنا بينا أن الاعتكاف لا يصح الا في المساجد الاربعة باجماع الفرقة على ذلك وبكسوف الاعتكاف صحيحاً فيها بلا خلاف ، وعدم الدليل على صحته في غيرها ، فاذا ثبت ذلك سقط هنا هذا التفريع .

مسألة - ٨ - « ح » : لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام وليلتين ، ومن وافقنا في اعتبار الصوم فيه قال : أقله يوم وليلة ، ومن لم يعتبر الصوم من ش وغيره قال : أقله ساعة ولحظة ، وقال في ستن حرمة : المستحب أن لا ينقص من يوم وليلة .

مسألة - ٩ - : إذا أدرك زوجته أو أمته في الاعتكاف عشرة أيام لم يكن له منعها بعد ذلك ، لأن جوار المنع بعد ثبوت الاعتكاف يحتاج الى دليل ، ولا دليل عليه في الشرع ، وبه قال ح ، في الروضة ، فأما الإمة فقال : لا يلزمه . وقال ش : له منعها من ذلك .

مسألة - ١٠ - : ان نذر أن يعتكف شهر رمضان لزمه ذلك ، فان فاتته قضا شهراً آخر يصوم فيه ، وان أخره الى رمضان آخر واعتكف فيه أجزاء .
وقال ش : اذا فاتته قضاء بقدر صوم ، وان شاء أخره الى رمضان آخر .
وقال ح : ان فاتته فعليه قضاء اعتكاف شهر يصوم ، فان أراد أن يعتكف الرمضان الثاني عما تركه لم يجزه .

دليلاً : أن ما اعتبرناه لاحلاف أنه يجزيه ، ومن قال : يجزيه بلاصوم أو قال : ان الرمضان الثاني لا يجزيه ، فعليه الدلالة .

مسألة - ١١ - : من أراد أن يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان لنذراً

غيره ينبغي أن يدخل فيه ليلة إحدى^(١) وعشرين منه مع غروب الشمس، وبه قول ش، وك، وح، وأصحابه، ور.

وقال ع ود، وق وأبو ثور: وقت الدخول فيه أول النهار الحادي والعشرين وطريقة الاحتياط تقتضي ما ذكرناه .

مسألة - ١٢ - : إذا نذر أن يصلي في مسجد معين لزمه إيفاء به والرجيل إليه ، سواء كان المسجد الحرام ، أو المسجد الأقصى ، أو مسجد الرسول ، أو غيرها من المساجد . وإذا نذر الاعتكاف في المساجد الأربعة ، لزمه إيفاء به ولا ينقذ نذره في غيرها .

وقال ش : إن كان المسجد الحرام مثل ما قلناه ووجب عليه أن يحرق حاجاً أو معتزلاً ، وإن كان غيره صلى واعتكف حيث شاء وفي مسجد الرسول ومسجد الأقصى قولان .

دليلنا : أن ذمته اشتعلت باليقين ، فوجب أن لا تبرأ ذمته الا بيقين ، وما قلناه مقطوع على براءة الذمة به ، وما قالوه ليس عليه دليل .

مسألة - ١٣ - : إذا خرج لقضاء حاجة ضرورية من المسجد لا يجوز له أن يأكل في منزله ولا في موضع آخر ، ويجوز أن يأكل في طريقه ماشياً ، وإنما قلنا ذلك لانه لأحلاف في جوارزه ، وللش قولان .

وقال أبو العباس : ليس له أن يأكل في منزله بل له أن يأكل ماشياً ، وقال أبو اسحاق : يجوز له ذلك ، وبه قال المزي .

مسألة - ١٤ - : يجوز للمعتكف أن يخرج لعيادة مريض ، أو زيارة الوالدین والصلاة على الأموات ، وهو منع الحسن بن صالح ، لأن ذلك مانع منه . وقال ش : ليس له ذلك ، فإن فعل بطل اعتكافه ، وبه قال باقي الفقهاء .

مسألة - ١٥ - : يحوز للمعتكف أن يحرق ويؤذن في منارة حارحة الجامع لعموم الاحرار في الحث على الادان . ولش فيه قولان .

مسألة - ١٦ - : من عرج لاقامة الشهادة ولم يتعيس عليه اقامتها لم يبطل اعتكافه ، لان الاصل جواز ذلك . وقال ش : يبطل اعتكافه ، وان تعين عليه لاداء دون التحمل فعليه أن يحرج ويقيم الشهادة ولا يبطل اعتكافه . ولش فيه قولان .

مسألة - ١٧ - : من نذر أن يعتكف عشرة أيام متتاعة مخرج لغير حاجة يبطل اعتكافه ، لانه ليس على صحته دليل ، وبه قال ش ، وك ، وح .

وقال ف وم : ان خرج أكثر النهار يبطل اعتكافه ، وان حرج أقله لم يبطل .

مسألة - ١٨ - : اذا نذر أن يعتكف عشرة أيام متتاعة ، لزمه أن ينفي به وبصوم فيها وان لم يذكر الصوم ، وان ذكر الصوم كان أبلغ ، فمضى أطر يوماً فيها استأنف الصوم والاعتكاف ، لانه ليس ينفصل الاعتكاف عن الصوم .

وقال ش : اذا نذر أن يعتكف عشرة أيام وبصوم فأفطر ، قال أصحابه : على وجهين ، أحدهما : استأنف الصوم دون الاعتكاف ، والآخر يستأنفهما .

مسألة - ١٩ - : «ح» : المعتكف اذا وطئه في المرح نهاراً أو استمنى بأي شيء كان ازمته كفارتان ، وان فعل ذلك ليلاً ازمته كمارة واحدة وبطل اعتكافه .

وقال ش ، وح ، وك ، وسائر الفقهاء : يبطل اعتكافه ولا كمارة عليه . وقال الزهري والحسن المصري : عليه الكمارة ولم يفصلوا الليل من النهار .

مسألة - ٢٠ - : اذا قال : لله علي أن أعتكف يوماً لم يصدق نذره ، لانه لا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام على ما بيناه ، فان نذر اعتكاف ثلاثة أيام وجب عليه الدخول فيه قبل طلوع الفجر من أول يوم الى غروب الشمس من اليوم الثالث ، لان الصوم لا ينعقد الا من عند طلوع الفجر الثاني الى بعد الغروب .

وقال ش : اذا قال : لله علي أن أعتكف يوماً وجب عليه ذلك ، وهل يجوز

له التفريق أم لا ؟ على قولين ، أحدهما أن له أن يتدبّر به قبل طلوع الفجر إلى بعد الغروب ، وإن دخل فيه نصف النهار اعتكف إلى مثل وقته من الغد . والقول الآخر وعليه أصحابه أن عليه أن يتابع ويدخل فيه قبل طلوع الشمس إلى بعد الغروب لأن اليوم عبارة عن ذلك .

مسألة - ٢١ - ١٠ : قال : لله علي أن اعتكف ثلاثة أيام . فإن قال متتابعاً لزمه بينهما ليلتان ، وإن لم يشترط المتابعة جاز أن يعتكف نهاراً ثلاثة أيام يلا ليلتين ، لأن الأصل براءة الذمة ، والذي وجب عليه بالنذر اعتكاف ثلاثة أيام ، واليوم عبارة عما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس والليل لم يجر له ذكر ، فوجب أن لا يلزمه .

ولأصحابش وجهان ، أحدهما يلزمه ثلاثة أيام بينهما ليلتان ، ولا يلزمه صيام ثلاثة أيام فحسب وعليه أصحابه وقيل محمد بن الحسن : يلزمه ثلاثة أيام بياليتها .
مسألة - ٢٢ - ٥ : لا يجوز للمعتكف استعمال شيء من الطب . وقال ش : يجوز ذلك .

كتاب الحج

مسألة - ١ :- ليس من شرط وجوب الحج الاسلام، لان الكافر عندنا يجب عليه جميع العبادات وقال ش الاسلام من شرط وجوبه دليلنا قوله تعالى « والله على لئاس حج البيت »^(١) ولم يفرق .

مسألة - ٢ :- « ح » : من شرط وجوب الحج الرجوع الى كفاية زائداً على الراد والراحلة، ولم يعتبر ذلك أحد من الفقهاء ، الا ما حكى عن ابن سريج أنه قال: لو كان له بصاعة يتحر فيها وبربح قدر كفايته اعتبرنا الراد والراحلة في الفاضل عنها ولا يصح بيضاوته^(٢).

مسألة - ٣ :- « ج » : من لم يجد الراد والراحلة لا يجب عليه الحج ، فان حج لم يحره وعليه الاعادة اذا وجدها . وقال باقي الفقهاء : أجرأه .

مسألة - ٤ :- : المستطيع بيدنه الذي يلزمه فعل الحج نفسه أن يكون قدراً على الكون على الراحلة ولا يلحقه مشقة غير محتملة في الكون عليها ، فانه كانت هذه ضرورته فلا يجب عليه فرض الحج الا بوجود الراد والراحلة، فان وجد أحدهما

(١) سورة آل عمران: ٩٦ .

(٢) د : بيضاة .

لا يجب عليه فرض الحج، وإن كان مستطيعاً للمشي قادراً عليه، وبه قال في الصحابة ابن عباس، وابن عمر، وفي التابعين الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وفي الفقهاء ر، وح، وأصحابه، وش، ود، و ق .

وقال ك : إذا كان قادراً على المشي لم تكن الراحلة شرطاً في حقه، بل من شرطه أن يكون قادراً على الراد والقدرة على الراد يختلف، فإن كان مالكاً له لزمه، وإن لم يكن مالكاً له وكان ذا صناعة، كالنجارة والحجامة والحجامة وما يكسب به الزاد في طريقه لزمه، وإن لم يكن ذا صناعة لكن من عاداته مسألة الناس فهو واجد، فعنده القدرة على المشي كالراحلة والقدرة على كسب الزاد بصنعة، أو مسألة الناس كوجود الراد، ومثله قال ابن الربر والأصحاك.

مسألة - ه - : إذا وجد الراد والراحلة ولزمه فرض الحج ولازوجة له بدء بالحج دون الكاح، سواء خشي العنت أو لم يخش، لانه لا يجوز العدول عن الفرض إلى النقل إلا بدليل .

وقال ع : إن خاف العنت فالكاح أولى، وإن لم يخف العنت فالهجر أولى وقال أصحاب ش : ليس لنا فيه نص، غير أن الذي قاله «ع» قريب .

مسألة - ٦ - «ح» : الذي لا يستطيع الحج بنفسه وأيس من ذلك؛ أما بأن لا يقدر على الكون على الراحلة، أو يكون به سبب لا يرحى رواله، وهو العصب^(١) والصعف الشديد من الكبر أو ضعف الحقة بأن يكون ضعيف الحلقة في يده لا يقدر أن يشت على مركب يلزمه فرض الحج في ماله بأن يكثر من بيعه فإذا فعل ذلك سقط الفرض عنه، وبه قال ر، وح، وأصحابه، وش، وابن التمارك، ود، و ق .

وقال ك : فرض الحج لا يتوجه على من لا يقدر عليه بنفسه، فإذا كان معضوباً لم يجب الحج عليه، ولا يجوز أن يكثر من بيعه عنه، فان أوصى أن يبيع

(١) عصب المرض : أفضه عن الحركة .

عنه حج عنه من الثلث وحكي عنه أنه قال : لو غضب بعد وحبوب الحج عليه سقط عنه فرضه .

يدل على مذهبا - مضافا الى اجماع الفرقة ، وطريقة الاحتياط - ما روى عن علي عليه السلام أنه قال لشبح كبير لم يحج : ان شئت فجهز رجلا يحج عنك . وروى سفيان بن عيينة عن الزهري ، عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس ان امرأة من حننم سألت رسول الله ، فقالت : ان فريضة الله في الحج على عباده أدر كنت أبي شيحا كبيرا لا يستطيع أن يمشي على راحلته ، فهل ترى أن أحج عنه ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : نعم .

وفي رواية عمر بن دينار عن الزهري مثله ، وراد فقالت : يا رسول الله فهل ينعمه ذلك ؟ فقال : نعم ، كما لو كان عليه دين فتفصيه بنعمه .

مسألة - ٧ - : اذا استطاع بمن يطعمه بالحج عنه لا يلزمه فرض الحج اذا لم يكن مستطيعا بنفسه ولا ماله ، لان الاصل براءة الذمة ، وليس في الشرع ما يدل على ذلك ، وبه قال ك ، وح . وقال ش : ولزمه فرض الحج .

مسألة - ٨ - : اذا كان لولده مال روى أصحاحنا أنه يجب عليه الحج ويأخذ منه قدر كفايته ويحج به ، وليس للابن الامتناع منه ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٩ - « ح » : اذا بذل له الاستطاعة لزمه فرض الحج ، ولش فيه قولان .

مسألة - ١٠ - « ح » : اذا كان به علة يرجى زوالها مثل الحمى وغيرها فأحج رجلا عن نفسه ثم مات ، أجزأه عن حجة الاسلام . ولش فيه قولان .

مسألة - ١١ - : المعضوب الذي لا يرجى زواله ، مثل أن يكون خلق نصوا ، يجب أن يحج رجلا عن نفسه ، فاذا فعل ذلك ، ثم سرى وجب عليه أن يحج

بنفسه حجة لاسلام، لقوله تعالى « وقفه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً » وهذا قد استطاع ، فوجب أن يحج عن نفسه ، وما فعله أولاً كان لزمه في ماله، واجراؤه عما يجب عليه في بدنه يحتاج الى دليل . ولش قولان مثل العليل الذي يوجب زواله .

مسألة - ١٢ - « ج » : اذا أوصى المريض بحجة تطوع ، أو استأجر من يحج عنه تطوعاً ، فانه جائز ، وبه قال ك ، وخ ، وش في أحد قوليه . والقول الآخر لأبجزى ولا الوصية به .

مسألة - ١٣ - : اذا أحرم بالحج عن غيره نيابة ، ثم نقل النيابة الى نفسه لا يصح فعلها ، فاذا أتم حجه لم يفسد أجره على من كان استأجره ، لأن الاجرة استحقها بنفس العقد ، والدخول في الاحرام انعقد الحج من المستأجر ونيته ما أثرت في الفعل ، فوجب أن يكون استحقاق الاجرة ثابتاً ، لأن إسقاطه يحتاج الى دليل .

ولش فيه قولان، أحدهما ما قلناه، والآخر لاشيء له ، وهو الذي يعتارونه . مسألة - ١٤ - : اذا استأجر الصحيح من يحج عنه الحجة الواجبة لا يجزيه بلاخلاف ، وان استأجر من يحج عنه تطوعاً أجزأه ، وبه قال ح . وقال ش : لايجوز أن يستأجر لانفلا ولا فرضاً .

مسألة - ١٥ - : الاعمى يتوجه عليه فرص الحج اذا كان له من يقوده^(١) ويهديه ووجد الزاد والراحلة لنفسه ولمن يقوده ، لعدم الابسة ولا يجب عليه الجمعة .

وقال ش : يجب عليه الجمعة والحج معاً . وقال ح : لايجب عليه الحج . مسألة - ١٦ - « ج » : من استقر عليه وجوب الحج ، فلم يفعل ومات ،

وجب أن يحج عنه من صلب ماله مثل الدين ، ولم يسقط بوفاته . هذا اذا حلف مالا ، فان لم يخلف شيئاً ، كان وليه بالخيار في القضاء عنه ، وله قال ش وعطاء ، وطاؤوس .

وقال ح وك : يسقط بوفاته ، بمعنى أنه لا يفعل عنه بعد وفاته وحسابه على الله بلفاه والحج في ذمته ، وان كان أوصى حج عنه من ثلثه ، ويكون تطوعاً لا يسقط العرض به عنه . وهكذا يقول في الزكوات والكفارات وحزاء الصيد كلها يسقط بوفاته ، فلا يفعل عنه بوجه .

مسألة - ١٧ - : مكان الجرائر والسواحل الدين لا طريق لهم غير البحر يلزمهم ركوبه الى الحج ، اذا غلب في طمأنينة السلامة ، وان غلب في ظمأنينة العطب لا يجب عليهم ذلك ، لان الاصل راءة الدمة ، ومع غلبة الظن قد حصلت التحلية ، فان القطع على السلامة عبر حاصل في موضع ، ولم يبق دليل على وجوبه مع ظل الهلاك . واحتلف قول ش في ذلك ، واختلف أصحابه على طريقتين ، منهم من قال : اذا كان لغالب الهلكة لم يلزمه ، كالبئر اذا كان مخوفاً . واذا كان الغائب السلامة يلزمه ، ومنهم من قال : اذا غلب في ظنه الهلكة لم يجب قولاً واحداً ، وان غلب في ظنه السلامة فعلى قولين .

مسألة - ١٨ - : من مات وقد وجب عليه الحج وعليه دين ، نظر : فان كانت الشركة يكفي للجميع أخرج عنه الحج ويقضي الدين من صلب المال ، لانهما ديان ليس أحدهما أولى من صاحبه ، فوجب أن يقسم فيهما ، وان لم يسع المال قسم بالسوية ، فالحج يجب إخراجاً من الميقات دون بلد الميت .

ولش فيه ثلاثة أقوال : أحدها - مثل ما قلناه ، والثاني : أنه يقدم دين الاديس والثالث : يقدم دين الله تعالى .

مسألة - ١٩ - ج : من قدر على الحج عن نفسه ، لا يجوز أن يحج عن

غيره . وان كان عاجزاً عن أن يحج عن نفسه لفقد الاستطاعة ، جاز له أن يحج عن غيره ، وبه قال ر .

وقال ك وح : يجوز له أن يحج عن غيره على كل حال ، وكذلك يجوز له أن يتطوع به وعليه فرض نفسه ، وبه نقول .

وقال ش : كل من لم يحج حجة الاسلام ، لا يصح أن يحج عن غيره ، فان حج عن غيره او تطوع بالحج انعقد احرامه عما يجب عليه ، سواء كانت حجة الاسلام أو واجباً عليه بالنذر ، وان كان عليه حجة الاسلام فنذر حجة فأحرم بالنذر انعقد عن حجة الاسلام ، وبه قال ابن عباس ، وع ، ود ، و ق .

مسألة - ٢٠ - : من نذر أن يحج ولم يحج حجة الاسلام وحج بنية النذر ، أجره عن حجة الاسلام ، على ما ورد به بعض الروايات ، وفي بعض الاخبار أن ذلك لا يجزئ عن حجة الاسلام ، وهو الأقوى عندي ، لانهما مرصان فأجرهما أحدهما عن الآخر يحتاج الى دليل ولادليل عليه .

وقال ش : لا يفتح الا عن حجة الاسلام .

مسألة - ٢١ - : يجوز للعبد أن يحج عن غيره من الاحرار اذا أذن له مولاه لانه لا مانع منه . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٢٢ - « ح » . الحج وجوبه على المور دون التراخي ، وبه قال ك ، وف ، والذني ، وليس لح فيه نص . وقال أصحابه : يجيء على قوله أنه على الفور ، كقول ف .

وقال ش : وجوبه على التراخي ، ومعناه أنه بالخيار ان شاء قدم ، وان شاء أخر ، والتقديم أفضل ، وبه قال ع ، ور ، وم .

مسألة - ٢٣ - « ح » : أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة الى طلوع الفجر من يوم السبت ، فاذا طلع فقد انقضت أشهر الحج ، وبه قال ش ، وابن

مسعود ، وابن الزبير .

وقال ح : شوال ودو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة ، فحمل يوم النحر آخرها ، فإذا غربت الشمس منه فقد حرجت أشهر الحج ، وقد روى ذلك أصحابنا .

وقال ك : شوال ودو القعدة وذو الحجة ثلاثة أشهر كاملة ، وقد روى ذلك في بعض رواياتنا ، وعن ابن عمر وابن عباس روايتان كقولنا وقول ك .
وبدل على ماذهبنا إليه إجماع الفرقة على أن أشهر الحج يصح أن يقع فيها الإحرام بالحج ، ولا يصح الإحرام بالحج إلا في المدة التي ذكرناها ، لأنه إذا طلع الفجر في يوم النحر فقد فات وقت الإحرام بالحج وبهذا رجعنا هذه الرواية على الروايات الباقية .

مسألة - ٢٤ - ح : لا يتعقد الإحرام بالحج ولا العمرة التي يتنوع بها إلى الحج إلا في أشهر الحج ، فإن أحرم في غيرها انعقد إحرامه بالعمرة ، وبه قال جابر ، وابن عباس ، وعطاء ، وهكرمة ، وع ، ود ، وق ، وك ، وش .
وقال ح و د : يتعقد^(١) في غيرها إلا أن الإحرام فيها فصل وهو المسنون فإذا أحرم في غيرها أساء وانعقد إحرامه .

[دليلنا : أن الإحرام بالحج يتعقد في الأشهر التي قدمنا ذكرها ، وليس على قول من قال بانعقادها في غيرها دليل]^(٢) .

مسألة - ٢٥ - ح : جميع السنة وقت العمرة المبنولة ، ولا يكره في شيء منها ، وبه قال ش . وقال ح : يكره في خمسة أيام ، وهي أيام أفعال الحج عرفة والنحر والتشريق . وقال ف : يكره يوم النحر والتشريق .

مسألة - ٢٦ - ح : يجوز أن يمتد في كل شهر بل في كل عشرة أيام .

(١) د : انعقد .

(٢) هذه المباداة تختص بسعة م

وقال ح وش : يجوز له أن يعتصر ماشاء . وقال لك : لا يجوز الا مرة ، وبه قال سعيد بن جبير ، والسخفي ، وابن سيرين .

مسألة - ٢٧ - « ح » : لا يجوز ادخال العمرة على الحج ، ولا ادخال الحج على العمرة ، بل كل واحد منهما له حكم نفسه ، فان أحرم بالعمرة التي يشتمع بها الى الحج ، فصاق عليه الوقت ، أو حاضت المرأة ، حملها حجة مفردة . وان أحرم بالحج مفرداً ، ثم أراد التمتع ، جاز له أن يتحلل ، ثم ينشئ الاحرام بعد ذلك بالحج فيصبر منتعماً . فأما أن يحرم بالحج قبل أن يفرغ من مناسك العمرة أو بالعمرة قبل أن يفرغ من مناسك الحج ، فلا يجوز على حال .

وقد جميع الفقهاء : يجوز ادخال الحج على العمرة بلا خلاف بينهم ، وأما ادخال العمرة على الحج اذا أحرم بالحج وحده فليس فيه قولان ، قال في القديم يجوز ، وبه قال ح . وقال في الجديد : لا يجوز وهو الاصح عندهم .

مسألة - ٢٨ - « ح » : العمرة فريضة مثل الحج ، وبه قال ش في الام ، وابن عمر ، وابن عباس ، وصائر الصحابة ، ومن التابعين سعيد بن جبير ، وابن المسيب وعطاء وفي الفقهاء ر ، ود ، و ق .

وقال في القديم : سنة مؤكدة ، وما علمت أحداً رخص في تركها ، وبه قال ابن مسعود من الصحابة ، وهو قول الشعبي ، وك ، و ح .

مسألة - ٢٩ - « ح » : القارن مثل المفرد سواء ، الا أنه يقرن باحرامه سياق الهدي ، فلذلك سمي قارناً ، ولا يجوز أن يجمع بين الحج والعمرة في حالة واحدة ، ولا يدخل أعمال العمرة قط في أعمال الحج ، وحالوا في ذلك فقالوا^(١) : ان القارن من قرن بين الحج والعمرة في احرامه ، فيدخل أعمال العمرة في أعمال الحج .

مسألة - ٣٠ - « ج » : اذا قرن بين الحج والعمرة في احرامه لم يعقد احرامه الا بالحج ، فان أتى بأفعال الحج لم يلزمه دم ، وان أراد أن يأتي بأفعال العمرة ويحل ويجعلها متعة جاز ذلك ويلزمه الدم وقد يبايريد الفقهاء بالقرن .

واحتتموا في لزوم الدم ، فقال ش ، وك ، وع ، ور ، وح : يلزمه دم . وقال الشعبي : عليه بدنة . وقال طاووس : لاشي عليه ، وبه قال داود ، وحكي أن محمد بن داود أستفتى عن هذا بمكة ، فأنتى بمذهب أبيه فجروا برجله .

مسألة - ٣١ - : اذا أراد المتمتع أن يحرم بالحج ، ينفي أن يشيء الاحرام من حواف مكة ، فان خالف وأحرم من غيرها وجب عليه أن يرجع الى مكة ويحرم منها ، سواء أحرم من الحل أو من الحرم ، وان لم يمكنه مضى على احرامه ونعم أفعال الحج ولا يلزمه دم .

وقال ش : ان أحرم من خارج مكة وعاد اليها ، فلاشيء عليه . وان لم يعد اليها ومضى على وجهه الى عرفات ، ون كان أنشأ الاحرام من الحل فعليه دم قولاً واحداً ، وان أنشأ من الحرم فعلى قولين ، أحدهما : عليه دم ، والاخر : لادم عليه .

مسألة - ٣٢ - : المردد اذا أراد أن يحرم بالعمرة بعد الحج ، وجب عليه أن يحرم من خارج الحرم ، فان خالف وأحرم من مكة وطاف وسعى وحلق لا يكون معتمراً ولا يلزمه دم ، لان كون ذلك عمرة يحتاج الى شرع ، وليس في الشرع ما يدل عليه .

وللس فيه قولان ، أحدهما : مثل ما قلناه . والثاني : يكون عمرته صحيحة .

مسألة - ٣٣ - « ج » : التمتع أفضل من القرائن والافراد ، وبه قال د ، وهو قول ش في اختلاف الحديث . وقال في عامة كتبه : الافراد أفضل ، وبه قل ك ، وقال : التمتع أفضل من القرائن .

وقال ر ، وح وأصحابه والمزني : القرائن أفضل ، وكره عمر المتعة . وكره

زيد بن صوحان اقران ، وكذلك سليمان بن ربيعة .

دليلاً - مصافاً الى اجماع العرقه - مارواه جابر بن السيوطي رحمته الله قال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة . فأنسب على فوات احرامه بالعمرة ، ولا يتأسف الا على ما هو أفضل .

مسألة ٣٤ - « ح » : عدنان النبي رحمته الله حج قارياً على ما فسرناه في القران . وقد ح وأصحابه : حج قارياً على ما يفسروه . وقال ش : حج رحمته الله مفرداً . مسألة ٣٥ - « ح » : دم التمتع بك ، وبه قال ح ، وأصحابه . وقال ش : هو دم جبران .

مسألة ٣٦ - « ح » : المتمتع اذا أحرم بالحج من مكة لزمه دم ملاحلاف ، فان أتى الميقات وأحرم منه لم يسقط عنه فرض الدم . وقال جميع الفقهاء : يسقط عنه الدم ، وطريقة الاحتياط يقتضي ما قلناه .

مسألة ٣٧ - « ح » : من أحرم بالحج ودخل مكة ، جاز أن يفسخه ويجعله عمرة ويتمتع ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، وقالوا : ان هذا منسوخ . مسألة ٣٨ - « ح » : اذا أتى بالاحرام في غير أشهر الحج وفعل نية أعمال العمرة في أشهر الحج لا يكون متمتعاً ولا يلزمه دم . وللش فيه قولان ، أحدهما : لا يجب عليه الدم كما قلناه . والثاني : يلزمه دم ^(١) التمتع ، وبه قال ح .

وقال ابن سراج : اذا حاور الميقات محرماً بعمرة في أشهر الحج لزمه دم وان جاوز في غير أشهر الحج فلا دم عليه .

مسألة ٣٩ - « ح » : اذا أحرم المتمتع من مكة بالحج ومضى الى الميقات ، ثم مضى منه الى عرفات ، لم يسقط عنه الدم ، لقوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة »

الى الحج فما استيسر من الهدي^(١) ولم يفرق .

وقال ش : ان مضى منها الى عرفات لرمه دم قولاً واحداً ، وان مضى الى الميقات ثم منه الى عرفات ، ففيه وجهان ، أحدهما : لا دم عليه ، والاخر : عليه دم .

مسألة - ٤٠ - : بية التمتع لا بد منها ، لقوله تعالى « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » ولا يكون العبادة على وجه الاخلاص الا بالية . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٤١ - : فرض المكي ومن كان من حاضري المسجد الحرام القران والافراد ، فان تسقط عنه الرص ولم يلزمه دم .

وقال ش : يصح تمتعه وقرانه ، وليس عليه دم . وقال ح : يكره له التمتع والقران ، فان حالف وتمتع فعليه دم المخالفة دون التمتع والقران .

دليلاً : قوله تعالى « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام^(٢) » وقوله « ذلك » راجع الى الهدي^(٣) الا الى التمتع ، لانه يجري مجرى قول القائل من دخل داري فله درهم ذلك لمن لم يكن عاصباً في أن ذلك يرجع الى الجراء دون لشرط ، ولو فسا انه راجع اليهما وقلنا انه لا يصح منهم التمتع أصلاً كان قوياً .

مسألة - ٤٢ - « ح » : من ليس من حاضري المسجد الحرام فرضه التمتع فان ورد أوفرن مع الاحتيار لم تبرأ ذمته ، ولم يسقط حجة الاسلام عنه ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

(١) سورة البقرة : ١٩٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٩٢ .

(٣) م : الهدي - اقلبي .

مسألة - ٤٣ - : إذا أحرم بالحج متمتعاً وجب عليه الدم إذا أهل بالحج ويستقر في ذمته ، لقوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي » فجعل الحج عاية لوجوب الهدي ، فالعاية وجود أول الحج دون اكماله ، كقوله تعالى « ثم أتموا الصيام الى الليل^(١) » فالعاية أول الليل دون اكماله ، وبه قال ح وش .

وقال عطاء : لا يجب حتى ينف بعمرة . وقال ك : لا يجب حتى يرمي جمرة العقبة .

مسألة - ٤٤ - : لا يجوز اخراج الهدي قبل الاحرام بالحج ، لانه لا يجب عليه قبل الاحرام بالحج ملاحاف بيناء ، فاحرام ما لم يجب عما يجب عليه فيه ؛ بمد يحتاج الى دليل .

وقال ش : اذا تحلل من العمرة^(٢) قبل الاحرام^(٣) بالحج على قولين ، أحدهما : لا يجوز ، والآخر : يجوز .

مسألة - ٤٥ - : اذا أحرم بالحج وجب الهدي على ما قلناه ولا يجوز له اخراجه الى يوم النحر ، لانه لا دليل على اجراءه قبل ذلك ، وبه قال ح . وقال ش : اذا أحرم بالحج يحور له اخراجه قولاً واحداً .

مسألة - ٤٦ - : لا يجوز الصيام بدل الهدي الا بعد عدم الهدي وعدم ثمنه فان عدمهما جار له الصوم ، وان لم يحرم بالحج بأن يصوم يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم حرفة . وقد روي^(٤) رخصة من أول العشر .

وقال ح : اذا أهل بالعمرة يجوز له الصيام اذا عدم الهدي ودخل وقته ، ولا

(١) سورة البقرة: ١٨٧ .

(٢) بالعمرة .

(٣) ح ، ود : وقبل الاحرام .

يزال كذلك الى يوم النحر .

وقال ش : لا يجوز الصوم الا بعد الاحرام بالحج وعدم الهدي ، ولا يجوز الصوم قبل الاحرام بالحج قولاً واحداً . ووقت الاستحباب أن يكون آخره يوم التروية ، ووقت الحوار أن يكون آخره يوم عرفة .

مسألة - ٤٧ - : لا يجوز صيام أيام التشريق في بدل الهدي في أكثر الروايات عند المحصلين من أصحابنا، وبه قال علي ^{عليه السلام} ، وأهل العراق، وش في العديد . وقال ش في القديم : يصومها، وبه قال ابن عمر ، وعائشة ، وك ، ود ، وق . وقد روي في بعض روايات أصحابنا ذلك .

مسألة - ٤٨ - « ح » : لا يصوم التطوع ولا صوماً واجباً عليه ولا صوماً نذره فيها بل يقصبه، ولا صوماً له به عادة في أيام التشريق، هذا اذا كان بمنى، فأما من كان في غيره من البلاد، فلا بأس أن يصومهن .

وقال أصحاب ش في غير صوم التمتع والتطوع : لا يجوز صومه بحال ، وماله سبب كالنذر والقضاء أو وافق صوم يوم له به عادة على وجهين .

مسألة - ٤٩ - « ج » : اذا تلبس بالصوم، ثم وجد الهدي لم يجب عليه أن يعود اليه وله المضي فيه، والافضل الرجوع الى الهدي، وبه قال ش .

وقال ح : ان وجده وهو في صوم السعة مثل قولنا، وان كان في الثلاثة بطل صومه، وان وجده بعد أن صام الثلاثة فان كان ما حل من احرامه بطل صومه أيضاً وان كان حل من حجه فقد مضى صومه ، وهكذا مذهبه في كل كفارة على الترتيب متى وجد الرقبة وهو في الصوم فعليه أن يعود الى الرقبة ، وهكذا المتيمم اذا وجد الماء بعد تلبسه بالصلاة، ووافقه المزنبي في كل هذا .

مسألة - ٥٠ - : اذا أحرم للحج ولم يصم ثم وجد الهدي، لم يجز له الصوم ووجب عليه الهدي، لانه اذا أهدي فقد برئت ذمته يقين .

وللش فيه ثلاثة أقوال مني على أقواله في الكفارات ، أحدها : أن الاعتبار بحال الوجوب ، فعلى هذا فرضه الصيام ، فإن أهدي كان أفصل والثاني : الاعتبار بحال الاداء . والثالث : بأعظ الأحوال ، فعلى الوجهين يحب عليه الهدي .

مسألة - ٥١ - « ج » : قد يبا أنه إذا لم يكن صام الثلاثة أيام التي قبل المحرم ، فلا يصوم أيام التشريق ويصوم غيرها ويكون أداءه إلى أن يهل المحرم ، فإذا أهل المحرم فإن وقت الصوم قد فات ووجب عليه الهدي واستقر في ذمته .

وقال ح : إذا لم يصم إلى أن يحیی ، يوم المحرم سقط الصوم فلا يعمل أداء ويستقر في ذمته . وقال ش في القديم : يصوم أيام التشريق ويكون أداء بعدها يصومها ويكون قضاء . وقال في الجديد : لا يصوم التشريق ويصوم بعدها ويكون قضاء .

مسألة - ٥٢ - « ح » : صوم السبعة أيام لا يجوز إلا بعد أن يرجع إلى أهله ، أو يصير بمقدار مسير الناس إلى أهله ، أو بمضي شهر ثم يصوم بعده .

وقال ح : إذا فرغ من أعمال الحج ، جاز له صوم السبعة أيام قبل أن يأخذ في السير . وللش فيه قولان ، أحدهما : أن المراد هو الرجوع إلى الأهل كما قلناه ، والآخر : أنه إذا أخذ في السير خارج مكة بعد فراغه من أعمال الحج ، وفي أصحابه من يجعل القول الثاني مثل قول ح .

مسألة - ٥٣ - « ح » : إذا لم يصم في مكة ولا في طريقه حتى عاد إلى وطنه صام الثلاثة متتابعة والسبعة مخير فيها ، ويجوز أن يصوم العشر متتابعة وللش فيه قولان ، أحدهما ما قلناه ، والثاني أنه يفصل بين الثلاثة والسبعة .

وكيف يفصل له فيه خمسة أقوال ، أحدها : أربعة أيام وقدر المسافة ، والثاني : أربعة أيام ، والثالث : قدر المسافة ، والرابع : لا يفصل بينهما ، والخامس : يفصل

بيهما يوم .

مسألة - ٥٤ - « ح » : يستحب للمتمتع أن يحرم بالحج يوم التروية بعد الزوال ، وبه قال ش. سواء كان واحداً للهدي أو عادماً له . وقال ك. : المستحب أن يحرم اذا أهل ذو الحجة .

مسألة - ٥٥ - : اذا أفرد الحج عن نفسه ، فاذا فرغ من لحج حرج الى أدنى الحرم فاعتمر لنفسه ولم يعد الى الميقات لادم عليه ، وكذلك من تمتع ثم اعتمر بعد ذلك من أدنى الحرم ، وكذا لو أفرد عن غيره أو تمتع أو قرن ثم اعتمر من أدنى الحل ، كل ذلك لادم عليه ، لتركه الاحرام من الميقات بالاخلاف . وأما ان أفرد عن غيره ، ثم اعتمر لنفسه من خارج الحرم دون الحل ، فعند ش في قوله في تقديم عليه دم ، وقال اصحابه على هذا لو عتمر عن غيره ثم حج من نفسه ، فأحرم بالحج من جوف مكة ، فعليه دم لتركه الاحرام من الميقات وعندنا انه لادم عليه ، لانه لا دليل عليه ، ولاصل براءة الذمة .

مسألة - ٥٦ - « ح » : اذا اكس المتمتع افعال العمرة تحلل منها ذ لم يكن ساق الهدي ، فان كان ساق الهدي لا يمكنه التحلل ، ولا يصح له التمتع ويكون قارباً على مذهبنا في القرآن .

وقال ش : اذا فعل افعال العمرة تحلل ، سواء ساق الهدي او لم يبق .
وقال ح : اذا لم يكن معه هدي مثل قولنا ، وان كان معه هدي لم يحل من العمرة ، لكنه يحرم بالحج ، ولا يحل حتى يحل منهما .

مسألة - ٥٧ - « ح » : المواقيت الاربعة لا خلاف فيها ، وهي . قرن ، ويلملم ، وقين : الملم . والجحفة ، وذوالحليفة فامادات عرق ، فهو آخر ميقات اهل العرق ، لان اوله المسلح ، واوسطه عمرة ، وآخره ذات عرق .

وعندنا ان ذلك منصوب عليه من النبي والائمة عليه وعليهم السلام للاجماع

من الفرقة ، واختبارهم^(١) .

وأما الفقهاء ، فقد اختلفوا فيه ، فذهب الطاووس وأبو الشعثاء جابر بن زيد ، وابن سيرين إلى أنه ثبت قياساً ، فقال طاووس : لم يوقت رسول الله ذات عرق ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق ووقت الناس ذات عرق . وأما أبو الشعثاء ، فقال : لم يوقت رسول الله لأهل المشرق شيئاً ، فانهض الناس بحيال قرن ذات عرق .

وابن سيرين قال : وقت عمر بن الخطاب ذات عرق لأهل العراق ، وقال عطية . ما ثبت ذات عرق إلا بالنص ، وقال : سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لأهل المشرق .

وقال ش في الام : لأحبه لا لما قال طاووس . وقال أصحابه : ثبت عن النبي نص في ذلك ، وروى محمد بن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق ، وروى ابن الزبير عن جابر أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق من العقيق . وقال ش : الأهل لأهل المشرق من العقيق كان أحب إلي ، وكذلك قال أصحابه .

مسألة - ٥٨ - « ح » : من جاوز الميقات مريداً لعب النسك ، ثم تجدد له إحرام بنسك رجع إلى الميقات مع الامكان ، والا أحرم من موضعه . وقال ش : يحرم من موضعه ولم يفصل .

مسألة - ٥٩ - « ج » : المجاور بمكة إذا أراد الحج أو العمرة ، خرج إلى ميقات أهله أن أمكه ، وإن لم يمكنه فخرج الحرم . وقال ش : يحرم من موضعه .

مسألة - ٦٠ - : من جاز الميقات محلاً ، فأحرم من موضعه وعاد إلى الميقات قبل التلّس بشيء من أفعال النسك أو بعده لادم عليه ، لأنه لا دليل عليه في الشرع .

وقال ش : ان كان عوده بعد التلّس بشيء من أعضائه ، مثل أن يكون طاف طواف التورود وجب عليه دم ، وان كان قبل التلّس لادم عليه ، وبه قال الحسن لبصري ، وسعيد بن جبير ، وف ، وم .

وقال ك ورفر : يستقر الدم عليه متى أحرم دونه ولا ينفذه رجوعه . وقال ح : ان عاد اليه ولبي فلام عليه ، وان لم يلب فعليه دم .

مسألة - ٦١ - « ح » : لايجوز الأحرام قبل الميقات ، فان أحرم لم ينعقد إحرامه الا أن يكون نذر ذلك .

وقال ح : الفصل أن يحرم قبل الميقات ، ولش قولان ، أحدهما : مثل قول ح ، والثاني : الفصل من الميقات الا أنه سجد قبله على كل حال .

مسألة - ٦٢ - « ج » : يستحب العسل عند الأحرام ، وعند دخول مكة ، وعند دخول مسجد الأحرام ، وعند دخول الكعبة ، وعند الطواف والوقوف بعرفة والوقوف بالمشعر .

ولش فيه قولان ، أحدهما في سبع مواضع للأحرام وللدخول مكة والوقوف والمبيت بالمزدلفة ولرمي الجمار الثلاث ولا يعتل لرمي حمرة العقبة . وقال في القديم لتسع مواضع هذه السبع مواضع ولطواف الزيارة وطواف الوداع . مسألة - ٦٣ - « ح » : يكره أن يتطيب للأحرام قبل الأحرام اذا كانت تبقى رائحته الى بعد الأحرام . وقال ش : يستحب أن يتطيب للأحرام ، سواء يبقى عليه ورائحته مثل العاية والمسك ، أو لا يبقى له عين وانما يبقى له رائحته كالبخور والعود والند ، وبه قال عبالله بن زير ، وابن عباس ، ومعاوية ، وسعد ابن أبي وقاص ، وأم حبيبة ، وعائشة ، وح ، وف ، وكان م معهما حتى حج الرشيد فرأى الناس منهم من تطيبين ، فقال : هذا بشع فامتنع منه .

وقال ك مثل قولنا انه يكره ، فان فعله فعليه أن يختل ، فان لم يعمل وأحرم على ما هو عليه فعليه الفدية ، وبه قال عطاء ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب .
مسألة - ٦٤ - : يجوز أن يلي عقب احرامه ، والافضل أن يلي اذا علت به راحلته البيداء ، وبه قال ك .

وللش فيه قولان ، قال في الام والاملاء : الافضل أن يحرم اذا نبتت به راحلته ان كان راكناً ، واذا أحد في السبر ان كان راجلاً . وقال في القديم : أن يهل خلف الصلاة ، فله كانت أو مرضاً ، وبه قال ح .
مسألة^(١) - ٦٥ - « ح » : لا يعمد الاحرام بمجرد النية ، بل لابد أن يضاف اليه التلبية أو السوق أو الاشارة أو التفليد . وقال ح : لا يعمد الا بالتلبية أو سوق الهدي . وقال ش : يكفي بمجرد^(٢) النية .

مسألة - ٦٦ - : اذا أحرم كاحرام فلان ونعى له ما عمل به عمل عليه وان لم يعلم صح تمتعاً ، لان طريقة الاحتياط يقتضيه . وقال ش : يحج قارناً على ما يقولونه في القران .

مسألة - ٦٧ - « ح » : التلبية فريضة ورفع الصوت بها سنة ، ولم أجد من ذكر كونها مرضاً . وقال ش : انها سنة ولم يدكروا خلافاً ، وكلهم قالوا : رفع الصوت بها سنة .

مسألة - ٦٨ - : لا يلي في مسجد عرفة ، وبه قال ك . وقال ش : يستحب ذلك .

دليلاً : أن الحاج يجب عليه أن يقطع التلبية يوم عرفة قبل الزوال ، فان حصل بعرفات بعده هناك لم يجز التلبية ، وان حصل قبل الزوال جاز له ذلك

(١) سقطت كلمة (مسألة) من - د - .

(٢) د - بمجرد - .

لعموم الاحبار .

مسألة - ٦٩ :- لا يلبي في حال الطواف لاحياً ولا معلناً ، لاجتماع الفرقة على أنه يحب على المتمتع أن يقطع التلبية عند مشاهدة بيوت مكة ، وما روي عنهم عليهم السلام من قولهم ان هؤلاء يطوفون ويومنون ويلبسون ، فكلما طافوا أحلوا وكلما لبوا عقدوا ، فيخرجون لالمحليين وللمحرمين .

وللش قولان ، أحدهما قال في الام : لا يلبي . وقال في غير الام : له ذلك ولكنه يحفض صوته ، وبه قال ابن عباس .

مسألة - ٧٠ :- « ح » : التلبية لاربعة لاحلاف في جوار فعلها على خلاف مبس وبهم في كونها فرصاً أو فعلاً وما راد عليها عدداً مستحب .
وقال ش : ما راد عليها صاحب وليس مستحب ، وحكى أصحاب ح أنه قال : انها مكروهة . وأما الالهة المخصوصة التي رواها أصحابنا من قوله « ليك ذا المعارج ليك » وما بعدها فلم يعرفها أحد من الفقهاء .

مسألة - ٧١ :- « ح » : لا يجوز للمرأة لبس القفارين ، وبه قال علي بن حمير وعائشة ، وعطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، والنخعي ، وك، ود ، و ق .
وامش فيه قولان ، أحدهما ما قلناه ، والآخر أن لها ذلك ، وبه قال ح ، وور وبه قال سعد بن أبي وقاص ، فانه أمر بناته أن يلبسن القفارين .

مسألة - ٧٢ :- « ح » : يكره للمرأة أن تختضب للاحرام قصداً به الرينة ، فان فصلت السنة لم يكن به بأس . وقال ش : يستحب ذلك ولم يفصل .
مسألة - ٧٣ :- من لا يجد الملين لبس الخفين وقطعهما حتى يكون أسفل من الكمين على جهتهما ، وبه قال ح ، وش ، وعليه أهل العلم .

وقال عطاء وسعيد بن مسلم : يلبسهما غير مقطوعين ولا شيء عليه ، وبه قال د وقد رواه أيضاً أصحابنا ، وهو الاظهر .

مسألة - ٧٤ - : من كان له ثعلبان لا يجوز له لبس الشمشك ، لأن طريقة الاحتياط يقتضيه . وقال ح : هو بالخيال يلبس أيهما شاء ، وبه قال بعض أصحاب ش وقال في الام : لا يلبسهما فان فعل اقتدى .

مسألة - ٧٥ - : ان لبس الحافين المقطوعين^(١) مع وجود النعلين لزمه الفداء لقولهم ﴿لَا يَحِلُّ لَهُمْ﴾ كل من لبس ما لا يحل لبسه فعليه التديية ، وبه قال ش . وفي أصحابه من قال : لا تديية عليه ، وبه قال ح .

مسألة - ٧٦ - : من لا يجد ثمرراً ووجد سراويلاً لبسه ولا تديية عليه ولا يلزمه فقه ، بدلالة الاخبار الواردة في أنه لا بأس بلبسه وعمومها^(٢) ، وبه قال ابن عباس ، وش ، و ، و ، و ، وأبو ثور .

وقال ك : لا يفعل ذلك فان فعل فعليه الفداء . وقال ح : لا يلبسه بحال ، فان عدم الاراز لسه مفتوقاً ، فان لبس غير مفتوق فعليه الفداء .

مسألة - ٧٧ - : من لبس القبا ، فان أدخل كتفيه فيه ولم يدخل يديه في كفيه ولا يلبسه مغلوباً فعليه الفداء ، لأن طريقة الاحتياط يقتضيه ، وبه قال ش . وقال ح : لا شيء عليه ، ومتى توسع كالرداء لا شيء عليه بخلاف .

مسألة - ٧٨ - ح : لا يجوز للمحرم لبس السواد ، ولم يكرهه أحد من الفقهاء .

مسألة - ٧٩ ح : يجب على المحرم كشف رأسه بخلاف ، وكشف وجهه غير واجب ، وبه قال [في الصحابة علي ﴿عليه السلام﴾ ، وعمر ، وعثمان ، وعبد الرحمن وسعد بن أبي وقاص ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وريدين ثابت ، وجابر ،

(١) ح : مقطوعين .

(٢) م : لواردة في ذلك وعمومها .

ومروان بن الحكم ، وبه قال [١] ش، ور، ود، وق . وقال ح وك : يجب عليه كشف وجهه .

مسألة - ٨٠ - : اذا حمل على رأسه مكتلاً أو غيره لرمه الفداء ، وبه قال ش . وقال ح وك وعطاء : لا يلزمه .

مسألة - ٨١ - : اذا لبس المحرم ثم صبر ساعة ثم لبس شيئاً آخر ، فعليه من كل لبسة كفارة ، سواء كفر عن الاولى أو لم يكفر ، وكذلك المحكم في الطيب لان طريقة الاحتياط يقتضيه .

وقال ش : ان كان كفر عن الاول لرمته كفارة ثانية ، وان لم يكفر فبها قولان . قال في القديم : يتداخل ، وبه قال ح . وقال في الام والاملاء مثل ما قلناه ، وبه قال ف .

مسألة - ٨٢ - «ح» : اذا وطئ المحرم ناسياً لم يلزمه كفارة ، وبه قال ش ، وعطاء ، ور ، ود ، وق . وقال ح وك : عليه القدية .

مسألة - ٨٣ - : اذا لبس ناسياً في حال احرامه ، وجب عليه نزعها في الحال اذا ذكره فان استدام ذلك لرمه الفداء ، فاذا أراد نزعها فلا يلزمه من رأسه بل يشقه من أسفلها . وقال ش : ينزعها من رأسه .

مسألة - ٨٤ - : اذا لبس أو تطيب مع الذكر ، فعليه القدية بنفس الفعل سواء استدامه أو لم يستدمه حتى لو لبس ثم نزع عقيبته أو تطيب ثم غسل عقيبته فعليه القدية ، لعموم الاخبار التي تضمنت القدية ، وبه قال ش .

وكان ح يقول في القديم : ان استدام اللباس أكثر النهار ففيه القدية ، وان كان دون ذلك فلا قدية فيه [وقال أحير : ان استدام طول النهار ففيه القدية ، وان كان

دون ذلك فلا فدية فيه [^(١)] ولكن فيه الصدقة . ووافقا في الطيب ، وعرف
روایتان .

مسألة - ٨٥ - : من طيب كل العصور أو بعضه فعليه الفداء ، وكذلك ان
سثر بعض رأسه وان وجد بعين جلد لبس الحفص المتطوعين وجب عليه برعهما
ولبس الثعلبين فان لم يعمل فعليه الفداء ، لعموم الاحبار وطريقة الاحتياط ، وبه
قال ش .

وقال ح : ان طيب جميع العصور أو لبس في العصور كله كالبند والرجل فيه
الفدية ، وان لبس في بعضه أو طيب بعضه فلا فدية ، ويجب فيه الصدقة الا في الرأس
فانه ان سثر بعضه ففيه الفدية .

مسألة - ٨٦ - « ح » : ما عدا المسك والكاور والعسر والزعفران والعود
والورس عندنا لا يتعلق به الكفارة اذا استعمله المحرم ، وحالف جميع الفقهاء في
ذلك وأوجبوا في استعمال ما عداها الكفارة .

وأما الريحان العارسي ، فاختلف أصحاب ش فيه ، فمنهم من قال مثل ما مضى
[وبه قال عطاء وعثمان وابن عباس] ^(٢) وقال آخرون : هو طيب [وبه قال
ابن عمر وجابر] ^(٣) وكذلك الحلاف في الترجس والمررنجوش والنفاح
والبنفسج .

مسألة - ٨٧ - : الدهن على ضربين : طيب وغير طيب ، فالطيب وهو
البنفسج والورد والزنبق والبحري والنيلوفر والبان وما في معناه ، لا حلاف أن
فيه الفدية على أي وجه استعمله . والصرب الثاني ما لبس بطيب ، مثل الشبرح

(١) سقطت هذه العبارة من ح ود .

(٢) سقطت هذه العبارة من ح ود .

(٣) سقطت هذه العبارة من ح ود وهي ، الخلاف (عسر) وجل (ابن عمر) نسخة .

والزيت والسليح من البان والرد والسمن لا يجوز به الادهان على وجه عندنا ، ويجوز أكله بلاخلاف .

وأما وجوب الكفارة بالادهان، فليست أعرف به نصاً، والاصل براءة الذمة . واختلف الناس فيه على أربعة مذاهب ، فقال ح : فيه العديبة على كل حال . وقال الحسن بن صالح بن حي : لا فدية فيه بحال . وقال ش : فيه العديبة في الرأس واللحية ولا فدية فيما عداهما . وكذلك : ان دهى به ظاهر بدنه فبِهِ العديبة ، وان كان في بواطن بدنه فلا فدية .

مسألة - ٨٨ - : كل من أكل طعاماً فيه شيء من الطيب، فعليه الفدية على كل حال .

وقال ك : ان مسته النار فلا فدية . وقال ش : ان كانت أوصاهه باقية من لون أو طعم أو رائحة فعليه العديبة ، وان بقي له لون ومعه رائحة فبِهِ الفدية قولاً واحداً وان لم يبق غير لونه وما بقي ربح ولا طعم فيه قولان .

مسألة - ٨٩ - : العصفور والحاء ليسا من الطيب ، فان لبس المعصفر كان مكروهاً وليس عليه فدية، وبه قال ش .

وقال ح : هما طيبان فمن لبس المعصفر وكان مقدماً مشعاً فعليه الفدية .

مسألة - ٩٠ - : اذا لمس طيباً ذا كراهة الاحرامه عائلاً بالتحريم رطباً ، كالبالية والمسك والكافور اذا كان مبلولاً بماء ورد أو دهن طيب، فعليه الفدية في أي موضع كان من بدنه ولو بعقبه ، وكذلك لو سقط به أو حرق به ، وظاهر البدن وباطنه سواء .

وكذلك ان حشا جرحه بطيب فداد ، لعموم الاخبار الواردة في أن من استعمل الطيب فعليه العديبة، وبه قال ش . وقال ح : ان ابتلع الطيب فلا فدية .

مسألة - ٩١ - «ج» : وان كان الطيب يابساً مسحوقاً، فان علق بيده شيء منه

فعليه الفدية، وإن لم يعلق بحال فلا فدية، وإن كان يابساً غير مسحوق كالعود والعبر والكافور، فإن علق رائحته ^(١) ففيه الفدية .

وقال ش: إن علق به رائحة، ففيها قولان .

مسألة - ٩٢ - «ح» : إذا مس حلق الكعبة، فلا فدية عليه، عالمأ كان أوجاعهلاً عامداً أو يابساً .

وقال ش : إن جهل أنه طيب فبان طيباً رطباً ، فإن غسله في الحال ولا فعلية الفدية، وإن علمها طيباً فوضع يده عليه يعتقده يابساً فبان رطباً ففيه قولان .

مسألة - ٩٣ - «ح» : يكره للمحرم التمسود عند العطار وإن جاز رفاق العطارين أمسك على نفسه .

وقال ش: لا بأس بذلك وأن يجلس إلى رجل مطيب وعند الكعبة وفي خوفها وهي تجمد إذا لم يقصد ذلك، فإن قصد الاشتمام كره ذلك إلا الجلوس عداليت وفي خوفه وإن شم هناك طيب فإنه لا يكرهه .

مسألة - ٩٤ - : يكره للمحرم أن يجعل الطيب في حرقه ويشمها ، فإن فعل فعليه النداء . وقال ش: لا كفارة عليه ولا بأس به .

مسألة - ٩٥ - : لا يحور للمحرم أن يخلق رأسه كله ولا بعضه مع الاحتيار بلاخلاف، فإن خلقه لعذر جاز وعليه الفدية، لقوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية » ^(٢) ومعناه فخلق فدية .

وحد ما يلزم به الفدية ما يقع عليه اسم الحلق، وحد «ش» ذلك بثلاث شعرات فصاعداً إلى جميع الرأس، وحد «ح» بخلق ربع الرأس فصاعداً، فإن كان أقل من الربع فعليه الصدقة .

(١) د . رائحة .

(٢) سورة البقرة ١٩٢ .

مسألة - ٩٦ - : اذا حلق أقل من ثلاث شعرات لا يلزمه العدة ويتصدق بما

استطاع .

وقال ش : يتصدق بشيء وربما قال مد من طعام عن كل شعرة ، وربما قال : ثلاث شاة^(١) ، وربما قال : درهم وهكذا قوله في ثلاث ليالي متى اذا بات بغيرها وهكذا في الاطعار الثلاثة ، وفي ثلاث حصيات ، فان في الثلاث دماً قولاً واحداً ، وملدونه فيه الأقوال الثلاثة .

وقد مجاهد : لأشياء عليه ، وعن مالك روايتان ، كقول ش ومجاهد .

دليلاً . أن الأصل براءة الذمة ولا يتناول اسم الحلق ، وأما الصدقة فطريق وجوبها الاحتياط ، وماروي عنهم ~~في ذلك~~ أن من مس شعر رأسه ولحيته فسقط شيء من شعره يتصدق بشيء يتناول هذا الموضع .

مسألة - ٩٧ - « ح » : من قلم أطاير يديه لرمته فدية ، فان قلم دون ذلك لرمته عن كل اصبع مد من طعام .

وقال ح : ان قلم خمس أصابع من يد واحدة لرمته الفدية ، ورواه أيضاً أصحابنا وان قلم أقل من ذلك من يد أو خمسة من اليدين فعليه الصدقة .

وقال ش : ان قلم ثلاث أصابع لرمته فدية ، سواء كانت من يد واحدة أو من اليدين ، فان قلم الاطعار كلها لزمته أيضاً فدية واحدة اذا كان في مجلس واحد ، وان كان في مجالس لرمته عن كل ثلاث فدية ، وهكذا قوله في شعر رأسه كلما حلق ثلاث شعرات لرمته فدية ، وان حلق جميع الرأس لزمته فدية واحدة .

مسألة - ٩٨ - « ح » : اذا قلم ظفراً واحداً تصدق بمد من طعام ، وللش فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : ما قلناه . والثاني : فيه درهم . والثالث : فيه ثلاث^(٢)

(١) ح . ثلث شاة . وفي الخلاف مثل ما في المتن .

(٢) ح ، م : شاة وكلمة ثلث في جميع النسخ محذوفة للوجهين .

شياة .

وان قلم ثلاث أظاير في ثلاثة أوقات، ففي كل واحدة ثلاثة أقوال، ولا يقول إذا تكلمت ثلاث ففيها دم، وفي أصحابه من قال : دم وليس هو المذهب عندهم .
مسألة - ٩٩ - « ح » : من حلق أو قلم ناسياً لم يلزمه الفداء، والصيد يلزمه فداؤه ناسياً كان أو عامداً ، فأما إذا فعل ذلك جاهلاً يلزمه الفداء على كل حال .
وقال ش : يلزمه الفداء، عالماً كان أو جاهلاً ، ناسياً أو ذاكرة ، فان زال عقله لجنون أو اغماء ففيه قولان .

مسألة - ١٠٠ - : يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحل ولا شيء عليه ، لأن الأصل براءة الدمة ، وبه قال ش . وقال ح : ان فعل فعلية صدقة .
مسألة - ١٠١ - : المحل لا يجوز له أن يحلق رأس المحرم بحال ، فان فعل ثم يلزمه الفداء ، لانه لا دليل عليه ، والأصل براءة الدمة .
وقال ش : ان حلق بأمره لزم الأمر العدية ولم يلزم الحائقي ، وان حلقه مكرهاً أو نائماً فيه قولان ، أحدهما : على الحائقي ، العدية ولا شيء على المحرم ، وبه قال ك . والآخر : أنه يلزم المحرم العدية ويرجع هو على الحائقي بها .
وقال ح : على المحرم فدية ، وعلى الحائقي صدقة ، والصدقة فيه نصف صاع .

مسألة - ١٠٢ - : اذا حلق محرم رأس محرم لا يلزمه شيء وان كان فعل قبيحاً لانه لا دليل عليه .

وقال ح : ان كان ياديه فعملي الاذن الفدية وعلى الحائقي الصدقة .
وقال ش : كالمحل يحلق رأس المحرم ان كان بأمره لزم الأمر الفداء^(١) ، وان كان مكرهاً على قولين ، وان كان سائتاً على وجهين . فأما المحرم عندنا ، فان

كان بأمره ثمره الفداء ، وإن كان يعبر أمره لم يلزمه شيء .

مسألة - ١٠٣ - « ح » : الاحتفال بالأنثى مكروه للنساء والرجال ، وللش [فيه]^(١) أفولان هذا إذا لم يكن فيه طيب ، فإن كان فيه طيب ، فلا يجوز ومن استعمله فعليه الفداء .

مسألة - ١٠٤ - « ح » : يجوز للمحرم أن يغتسل ، ولا يجوز له أن يرتس في الماء ، ويكره له أن يذلل جسده ورأسه بل يفيض الماء عليه ، فإن سقط شيء من شعره لم يلزمه شيء ، ومتى ارتس في الماء لزمه الفداء ، لأنه قد غطي رأسه بالماء وهو المماثلة والتماثل .

وقال ش ونافي الفقهاء : لا بأس بذلك ، إلا أنه قال : إن سقط شيء من شعره فلاحوط أن يفديه .

مسألة - ١٠٥ - : يجوز للمحرم أن يدخل الحمام ويزيل الوسخ عن بدنه لأن الأصل براءة الدمة والاباحة ، ويكره له ذلك بدنه ، وبه قال ش ، غير أنه لم يكره لذلك . وقال ك : عليه القدية .

مسألة - ١٠٦ - : يكره أن يغسل رأسه بالخطمي والسر ، فإن فعل لم يلزمه الفداء ، لأن الأصل براءة الدمة ، وبه قال ش . وقال ح : عليه العدية .

مسألة - ١٠٧ - : يكره للمحرم أن يحتجم ، لأن الأصل الاباحة^(٢) ، وعلي كراهته إجماع العرف . وقال ش : لا بأس به . وقال ك : لا يفعل .

مسألة - ١٠٨ - « ج » : إذا كان الولي أو وكيله أو الزوج أو وكيله في القبول أو المرأة محرمين أو واحد منهم محرماً ، فالنكاح باطل ، وبه قال في الصحابة علي عليه السلام وعمر ، وابن عمر ، وريد بن ثابت ، ولا مخالف لهم ، وفي التابعين

(١) ليست هذه الكلمة في ح و د .

(٢) م : براءة الدمة والاباحة .

سعيد بن المسيب ، والرهري . وفي الفقهاء ك ، وش ، وع ، ود ، وق ، وقال ح
ور : انه لا تأثير للاحرام في عقد النكاح بوجه .

مسألة - ١٠٩ - : اذا أشكل الامر ، فلا يلزم هل وقع العقد في حال الاحرام
أو قبله ؟ فلعقد صحيح ، لان الاصل الاباحة ، وبه قال ش ، والاحوط عندي تجديد
العقد .

مسألة - ١١٠ - : ان اختلفا ، فقال الزوج : وقع العقد قبل الاحرام ، وقالت :
وقع بعد الاحرام ، فالقول قول الزوج ، بلا خلاف بيننا وبين ش . وان كان بالصد
من ذلك ، فادعت أنه كان حلالا ، وقال : كنت حراما ، حكم عليه بتحريم الوطئ .
وازمه نصف المهر ، وهذا أيضا ينبغي أن يكون مذهبنا وسقط الخلاف فيهما ،
و لحكم في لامة والحرمة سواء اذا اختلفا أو اختلف السيد والزوج .

مسألة - ١١١ - « ح » : اذا عقد المحرم على نفسه عالما بتحريم ذلك ، أو
دخل بها وان لم يكن عالما ، فرق بينهما ولم يحل له أبدا ، ولم يوافقنا عليه أحد
من الفقهاء .

مسألة - ١١٢ - : لا يجوز للمحرم أن يشهد على النكاح . وقال ش : لا بأس
به . وقال أبو سعيد الاصطخري من أصحابه مثل ما قلناه .

مسألة - ١١٣ - « ج » . كل موضع حكمنا ببطالان العقد في المحرم يفرق
بينهما بلاطلاق ، وبه قال ش .

وقال ك : يفرق بينهما بطلقة ، وكذلك كل نكاح وقع فاسدا عنده يفرق بينهما
بطلقة .

مسألة - ١١٤ - : للمحرم أن يراجع زوجته ، سواء طلقها حلالا ثم أحرم
أو طلقها وهو محرم ، لقوله تعالى «ويموتنهن أحق يرمدن»^(١) ولم يفصل . وقوله :

« فامساك بمعروف »^(١) والامساك هو المراجعة ولم يعصل ، وبه قال ش . وقال د : لا يجوز ذلك .

مسألة - ١١٥ - « ج » : للمحرم أن يستظل بثوب يصبه مالم يكن فوق رأسه بلا خلاف ، وإذا كان فوق رأسه مثل الكيسة والهودج والعماريصة^(٢) فلا يجوز ذلك سائراً ، فأما إذا كان تارلاً فلا بأس به أن يقعد تحت الحيمة والحباء والبيوت وبه قال ك ، ود . وقال ش : يجوز ذلك كيف ماستر^(٣) .

مسألة - ١١٦ - « ج » : يكره للمحرم النظر في المرأة ، رحلاً كان أو امرأة ، وبه قال ش في سنن الحرملة . وقال في الام : لهم ، أن ينظروا في المرأة . مسألة - ١١٧ - « ح » : يجوز للمحرم أن يغسل ثيابه وثياب غيره ، وبه قال ش . وقال د : أكره له أن يغسل ثياب غيره .

مسألة - ١١٨ - : يجوز دخول مكة نهائراً بلا خلاف ، ويجوز عندئذ دخولها ليلاً ، وبه قال ش وجميع الفقهاء ، وحكى عن عطاء أنه قال : أكره دخولها ليلاً . مسألة - ١١٩ - : الادعية المحصورة ذكرناها عند دخول مكة والمسجد الحرام ومشاهدة الكعبة لا يعرفها أحد من الفقهاء ، ولهم أدعية غيرها .

مسألة - ١٢٠ - : رفع اليدين عند مشاهدة البيت لا يعرفها أصحابنا . وقال ش : ذلك مستحب .

مسألة - ١٢١ - « ح » : المستحب أن يستلم الحجر بجميع يديه^(٤) ، وإن لم يتمكن واستلمه ببعضه أجره . والش قولان ، أحدهما : هذا ، والثاني : أنه لا يجزئه .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٢) ح ، د : أو الهودج ، وليس بهما (العماريصة) .

(٣) ح : ما سلف ، د : بامقاط الكلفة رأساً .

(٤) خ ل د : يديه .

مسألة - ١٢٢ - « ج » : استلام الركن الذي فيه الحجر لأحلاف فيه وباقي الأركان مستحب استلامها ، وبه قال ابن عباس وابن زبير^(١) وجابر ، وقال ش . لا يستلمها يعني الشاميين ، وبه قال عمر ، وابن عمر ، ومعاوية .

مسألة - ١٢٣ - « ج » : يستحب استلام الركن اليماني ، وبه قال ش . قل : يضع يده عليه ويقبلها ولا يقبل الركن ، وبه قال ك إلا أنه قال : يضع يده على فيه ولا يقبلها . وقال ح : لا يستلمه أصلاً .

مسألة - ١٢٤ - : لا يكره قراءة القرآن في حال الطواف بل هو مستحب ، لعموم الأحبار الواردة في فصل قراءة القرآن ، وبه قال ش . وقال ك : أكره قراءة القرآن في الطواف .

مسألة - ١٢٥ - « ح » : لا يفصل أن يقول : طواف وطواف وثلاثة أطواف وإن قلت شوط وشوطان وثلاثة أشواط جار ، وش قال : أكره ذكر الشوط ، وبه قال مجاهد .

مسألة - ١٢٦ - « ح » : لا يجوز الطواف الأعلى الطهارة من حدث وجس وستر العورة ، فإن أحل شيء منه لم يصح طوافه ولا يعتد به ، وبه قال ك ، وش وع ، وعامة أهل العلم .

وقال ح : إن طاف على غير طهارة ، فإن أقام بمكة أعاد ، وإن عاد إلى يده وكان محدثاً فعليه دم شاة ، وإن كان جنباً فعليه بدنة .

مسألة - ١٢٧ - « ج » : من طاف على وضوء ، ثم أحدث في حاله ، انصرف وتوصاً وعاد ، فإن كان زاد على النصف بنى عليه ، وإن لم يزد أعاد الطواف . وقال ش : إن لم يطل الفصل بنى قولاً واحداً ولم يعصل ، وإن طال فعلى قولين ، قال في القديم : يستأنف . وقال في الجديد : ينسئ .

مسألة - ١٢٨ - « ج » : متى طاف على غير وضوء وعاد الى بلده ، رجع وأعاد الطواف مع الامكان ، فان لم يمكنه استناب من يطوف عنه . وقال ش : يرجع ويطوف ولم يفصل . وقال ح : جبره بدم .

مسألة - ١٢٩ - « ج » : الطواف يجب أن يكون حول البيت والحجر معاً فان سلك الحجر لم يعتد به ، وبه قال ش . وقال ح : اذا سلك الحجر أجزأه .
مسألة - ١٣٠ - : اذا تاعد من البيت حتى يطوف بإسقاطية وزمزم لم يجزه لانه ليس على جواره دليل . وقال ش : يجزيه .

مسألة - ١٣١ - « ح » : اذا طاف مكوساً ، وهو أن يحمل البيت على يمينه لا يجزيه وعليه الاعادة ، وبه قال ش . وقال ح : ان أقام بمكة أعاد ، وان عاد الى بلده جبره بدم .

مسألة - ١٣٢ - : كهيئة الطواف أن يتدب في السبع طوافات من الحجر حتى يأتي الى الموضع الذي بدء منه سبعا ، فان ترك ولو خطوة منها لم يجزه ، ولم يحل له النساء حتى يعود اليها فيأتي بها ، لان الاحتياط يقتضيه ، وظواهر الاوامر بسبع طوافات ، وبه قال ش .

وقال ح : عليه أن يطوف سبعا ، لكنه اذا أتى بمعظمه وهو أربع من سبع أجزأه ، فان عاد الى بلده جبره بدم ، وان أتى بأقل من أربع لم يجزه .
مسألة - ١٣٣ - « ح » : لا ينبغي أن يطوف بالبيت الا ماشياً مع القدرة ، وانما يطوف راكباً اذا كان عليلاً أو لا يقدر عليه فان خالف وطاف راكباً أجزأه ولم يلزمه دم .

وقال ش : الركوب مكروه ، فان فعله لم يكره^(١) عليه شيء ، مريضاً كان أو صحيحاً . وقال ح : لا يركب الا من مرض ، فان طاف راكباً فعليه دم .
مسألة - ١٣٤ - : اذا أتى المتمتع بأفعال العمرة والحج ، ثم ذكر أنه طاف

(١) ح ، د : هم يكن .

أحد طوافي العمرة والحج بغير طهارة ولا ينري أيهما هو ، فعليه أن يعيد لطواف
بوصوء ويعيد بعده السعي^(١) ولادم عليه .

وقال ش : يلزمه أعاط الامرين ، فنرض ان كان من طواف العمرة يعيد
الطواف والسعي وصار قارناً بأدجال الحج عليه وعليه دمان ، وان كان من طواف
الحج ، فعليه أن يعيد الطواف والسعي وعليه دم .

مسألة - ١٣٥ - : إذا طاف وظهره الى الكعبة لايجزيه ، لان طريقة الاحتياط
بقتضيه ، وبه قال ح ، ولا يصح للش فيه ، والذي يجيء على مذهبه أنه يجزئه .
مسألة - ١٣٦ - : ركعتا الطواف واجبتان عند أكثر أصحابنا ، لقوله تعالى
« واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى »^(٢) وبه قال عامة أهل العلم ح ، وكذا ، و ر ،
وع .

وللش فيه قولان ، أحدهما : ما قلناه ، والآخر : أنهما غير واجبتين [وهو
أصح القولين عندهم]^(٣) وبه قال قوم من أصحابنا ، وأخبارنا في هذا المعنى كثيرة
والوجه في الرواية المحالفة مذكور في الكتب .

مسألة - ١٣٧ - : يستحب أن يصلي ركعتين خلف المقام ، فان لم يفعل فعمل
في غيره أجزأه ، وبه قال ش . وقال ك : ان لم يصلهما خلف المقام فعليه دم . وقال
ر : يأتي بهما في الحرم .

مسألة - ١٣٨ - ح : السعي بين الصفا والمروة ركن لا يتم الحج الا به
فان تركه أو ترك بعضه ولو خطوة واحدة لم يحل له النساء حتى يأتي به ، وبه
قالت عائشة ، واليه ذهب ك ، وش ، ود ، وق .

(١) ح ، د : بعد السعي

(٢) سورة البقرة : ١٢٩ -

(٣) كذا ، في الخلاف ح ، د : يساقطه رأساً . م : يساقط (عندهم) .

وقال ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب : السعي سنة وليس بواجب .
وقال ح : واجب لكنه ليس بركن ، وهو بمنزلة الميت بالمزدلفة ، فإن تركه
فعليه دم .

مسألة - ١٣٩ - « ح » : السعي بين الصفا والمروة سبع يده بالصفا ويحتم
بالمروة بلاخلاف فيه ، وصفته أن يعد ذهابه الى المروة دفعة ورجوعه الى الصفا
أخرى ، وعليه جميع الفقهاء وأهل العلم ، إلا أهل الظاهر وابن جرير وأبو بكر
الصيرفي من أصحاب ش : فإنهم اعتبروا الذهاب الى المروة والرجوع الى الصفا
دفعة واحدة .

مسألة - ١٤٠ - « ح » : يكفي في السعي^(١) أن يطوف ما بين الصفا والمروة
وان لم يصعد عليهما ، وبه قال جميع الفقهاء . وقال ابن الوكيل من أصحاب
ش : لا بد أن يصعد عليهما ولو شيئاً يسيراً .

مسألة - ١٤١ - « ح » : إذا طاف بين الصفا والمروة سبعاً وهو عند الصفا أعاد
السعي من أوله ، لأنه بدء بالمروة . وقال الفقهاء : أنه يسقط الأول ويبنى على أنه
بدء بالصفا ، فيضيف اليه شوطاً آخر .

مسألة - ١٤٢ - « ح » : أفعال العمرة خمسة : الإحرام ، والتلبية ، والطواف
والسعي ، والتقصير ، وإن حلق جاز والتقصير أفضل ، وبعد الحح الحلق أفضل .
وقال ش : أربعة في أحد قولي ، ولم يذكر التلبية فيها ، وفي الآخر ثلاثة
ولم يذكر الحلق والتقصير أيضاً فيها .

مسألة - ١٤٣ - « ح » : هدي المتمتع لا يحوز نحره إلا بنتى . وقال ش :
منحره على المروة ، وإن نحره بمكة جاز أي موضع شاء .

مسألة - ١٤٤ - « ح » : من ليس على رأسه شيء من الشعر ، مثل أن يكون

(١) ح ، د : بإسقاط (فى) .

أصلح أو أفرغ، فعليه أن يمر موسى على رأسه استحباً، وبه قل ش. وقال ح: يجب عليه ذلك.

مسألة - ١٤٥ - « ح » : المحرم بالعمرة من الميقات يقطع النسيئة إذا دخل الحرم فإن كان متمتعاً قطعها إذا شاهد بيوت مكة .

وقال ش: لا يقطع المتمتع النسيئة حتى يأخذ في الطواف، وبه قال ابن عباس. وقال ك مثل ما قلناه إلا أنه قال : إذا أحرم وراء الميقات لا يقطع حتى يرى البيت.

مسألة - ١٤٦ - « ح » : أفعال العمرة لا يدخل في أفعال الحج عندنا، وبني فرغ من أفعال العمرة بكمالها حصل محلاً، وإذا أحرم بعد ذلك بالحج أتى بأفعال الحج على وجهها ويكون متمتعاً، وإن أحرم بالحج قبل استيفاء أفعال عمرته بطلت عمرته وكانت حجة مفردة .

وقال ش: د قرن بدخل أفعال العمرة في أفعال الحج واقتصر على أفعال الحج فقط بجزية طواف واحد وسعي واحد عهما، وبه قال جابر، وابن عمر، وعطاء، وطاووس، والحسن البصري، ومجاهد، وربيعة، وك، ود، وق، وقال بمثل ما قلناه من أن أفعال العمرة لا يدخل في أفعال الحج في الصحابة علي عليه السلام وابن مسعود وفي التابعين الشعبي والنخعي، وفي الفقهاء ح وأصحابه .

ولح تفصيل قال : من شرط ثمران تقديم العمرة على الحج وبدخل مكة ويطوف ويسمي بالعمرة، ويقيم على إحرامه حتى يكمل أفعال الحج، ثم يحل منها، فإن ترك الطواف للعمرة قبل الوقوف انتقصت عمرته وصار مفرداً بالحج وعليه قضاء العمرة .

مسألة - ١٤٧ - « ح » : إذا حاضت المتمتعة قبل أن يفرغ من أفعال العمرة جعلته حجة مفردة، وقال الفقهاء بأسرهم يحتاج إلى تجديد الإحرام .

مسألة - ١٤٨ - : يخطب الإمام بعرفة يوم عرفة قبل الأذان، وبه قال ش لما رواه جابر في حديثه فخطب الناس ثم أذن بلال وأقام . وقال ح بعد الأذان .

مسألة - ١٤٩ - « ح » : يصلي الإمام بالناس بعرفة الظهر والعصر يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وبه قال ش ، وح . وقال ك بأدائين وإقامتين . وقال د بإقامتين .

مسألة - ١٥٠ - : إذا كان الإمام مقيماً أتم وقصر من خلفه من المسافرين ، وإن كان مسافراً قصر وقصروا ومن كان من أهل مكة فلا يقصر ، لأن المسافة نقصت عما يجب فيه التقصير .

وقال ش : إن كان الإمام مقيماً أتم وأتم من خلفه من المقيمين والمسافرين وإن كان مسافراً قصر ومن خلفه من المسافرين وأتم المقيمين ، وبه قال ح . وقال ك : يقصر كما قالوا ، وزاد فقال يقصر أهل مكة وإن كانت المسافة قريبة مع قوله إن التقصير في أربعة برد .

مسألة - ١٥١ - « ح » : من صلى مع إمامه جمع ، وإن صلى منفرداً جمع أيضاً ، سواء كان من له التقصير أو من ليس له يقصر . وللش فيمن ليس له يقصر قولان . وقال ح : ليس له الجمع إلا مع إمامه .

مسألة - ١٥٢ - « ح » : طئ عربة ليس من الموقف ، فمن وقف فيه لم يجزه ، وبه قال ش . وقال ك : يجزيه .

مسألة - ١٥٣ - « ح » : يجوز الوقوف بعرفة راكباً وقائماً سواء ، وهو أحد قولي ش . وقال في القديم : الركوب أفضل .

مسألة - ١٥٤ - « ح » : وقت الوقوف من حين تروى الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، وبه قال جميع الفقهاء إلا أحمد بن حنبل ، فإنه خالف في الأول ، فقال : من بعد طلوع الفجر من يوم عرفة ، ووافق في الآخر روى في بعض أحوارنا إلى طلوع الشمس ، وفي شاذها إلى الزوال من يوم النحر ولم يقل به أحد .

مسألة - ١٥٤ - « ح » : الأفضل أن يقف الى غروب الشمس في النهار ، ويدفع من الموقف بعد عروبها ، فان دفع قبل الغروب لزمه دم ، فأما الليل اذا وقف ففي أي وقت دفع أجزاءه .

وقال ح وش : ان الافضل ماقلناه ، فأما الاجزاء بأن يقف ليلاً أو نهاراً أي شيء كان ولو كان بمقدار المرور فيه . وقال ح : يلزمه دم ان أفاض قبل الغروب . وقال ش في القديم والام : ان دفع قبل الغروب فعليه دم . وقال في الاملاء : يستحب أن يهدي ولا يجب عليه ، فضمن الدم على القولين . وقال : ان دفع قبل الروال أجرأه .

وقال ك : ان وقف نهاراً لم يجزه حتى يقيم الى الليل فيجمع الليل والنهار ، وان وقف ليلاً وحده أجزاءه [وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : من ترك نسكاً فعليه الدم . وهذا قد ترك نسكاً ، لانه لاحلاف أن الافضل الوقوف الى غروب الشمس] (١) . مسألة - ١٥٥ - : اذا عاد قبل عيونة الشمس وأقام حتى غابت سقط عنه الدم ، وان عاد بعد غروبها لم يسقط ، وبه قال ح . وقال ش : ان عاد قبل خروح وقت الوقوف سقط الدم .

مسألة - ١٥٦ - « ح » : يجمع بين المغرب والعشاء الاخرة بالمردفة بأذان واحد واقامتين .

وقال ح : يجمع بينهما بأذان واحد واقامة واحدة مثل صلاة واحدة . وقال ك : بأذنين واقامتين . وقال ش مثل ماقلناه اذا جمع بينهما في وقت الاول .

وان جمع بينهما في وقت الثانية ، فله ثلاثة أقوال ، قال في القديم : يجمع بينهما بأذان واحد واقامتين ، وهو الصحيح عندهم . وقال في الجديد : باقامتين بغير أذان . وقال في الاملاء : ان رجا اجتماع الناس أذن والا لم يؤذن ، وحكى

(١) هذه العبارة تختص م - وهي بعض ما في الخلاف من الدليل في هذه المسألة .

عن ك مثل قولنا سواء .

مسألة - ١٥٧ - « ح » : المغرب والعشاء لا يصليان الا بالمزدلفة الا لضرورة من خوف ، والخوف أن يحاف موتها ، وخوف العوت اذا مضى ربح الليل ، وروى الى نصف الليل ، وبه قال ح لا أنه قال بطلوع الفجر .

وقال ش : ان صلى المغرب في وقتها يعرفات والعشاء بالمزدلفة أجزأه ، وحدث أسامة بن زيد عن النبي ﷺ .

مسألة - ١٥٨ - « ح » : الوقوف بالمزدلفة ركن من تركه فلاحح له . وقال الشعبي والسلمي : الميت بها ركن ، وحالف باقي الفقهاء في ذلك ، وقالوا ليس بركن الا أن ش قال : ان ترك الميت بها لرمه دم في أحد قولي ، ولثاني لاشيء عليه .

مسألة - ١٥٩ - « ح » : من فاته عرفات وأدرك المشعر ووقف بها فقد أجزأه ، ولم يوافقنا عليه أحد من الفقهاء .

مسألة - ١٦٠ - « ح » : لا يجوز الرمي الا بالحجر وما كان من جسده من البرام والجواهر وأنواع الحجارة ، ولا يجوز نفيه كالمدر والاجر والكحل والرنيح وغير ذلك من الذهب والفضة ، وبه قال ش .

وقال ح : يجوز بالحجر وما كان من نفس الارض ، كالطين والمدر والكحل والرنيح ، ولا يجوز بالذهب ولا بالفضة . وقال أهل الظاهر : يجوز بكل شيء عني لو رمى بالخرق والعصاير المينة أجزأه . [وروى المصل بن العباس قال لما أفاض رسول الله من المزدلفة حيط بمكان محمر قال أيها الناس عليكم بحصى الحذف ، وهذا نص]^(١) .

مسألة - ١٦١ - « ج » : لا يجوز أن يرمي بحصاة قد رمى بها . وقال ش :

(١) هذه العبارة تختص م وهي بعض ما في لعلاب من الدليل في مسألة .

اكرهه فان فعل أجرأه سواء رماه هو^(١) أو غيره . وقال المرتني : ان رماها هو لا يجوز وان رماها غيره أحزأه وقيل^(٢) النبي ﷺ فانه لا خلاف أنه مرمى بما رمى بها غيره .

مسألة - ١٦٢ - : اذا رمى الحصاة ، فوقعت على عسق البعير ، فتحرك البعير فوقعت في المرمى ، أو على ثوب رجل فتحرك فوقعت في المرمى لا يجوز وللش فيه قولان .

وذا رمى فلا يعلم أصاب أم لا ؟ لا يجوز^(٣) ، وللش فيه وجهان . وادا وقعت على مكان ممال^(٤) أو تدحرجت^(٥) فوقعت عليه أحزأه ، وللش فيه وجهان ، وطريقة الاحتياط يقتضي ما قلناه .

مسألة - ١٦٣ - « ح » : قد قلنا ان وقت الوقوف بالمردفة من وقت حصوله بها الى طلوع الفجر الثاني ، وقد روي الى طلوع الشمس ، وان دفع قبل الفجر مع الاحتياط لم يجره ، سواء كان قبل نصف الليل أو بعده .

وقال ش : لوقت الكامل من عند الحصول الى ان يسفر الفجر ، والاخر الى أن يكون بها ما بين أول وقتها الى طلوع الشمس الا أنه ان حصل بها بعد نصف الليل أحزأه ولا شيء عليه وان حصل قبل نصف الليل ولم يلبث حتى ينتصف الليل ، فهل عليه دم أم لا ؟ فعلى قولين .

(١) د ، ح ، بإسقاط (هو) .

(٢) كذا في جميع النسخ - وفي الخلاف - دليلنا اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط

أو فعل النبي صلى الله عليه وآله .

(٣) م : لا يجوز .

(٤) م - ممال - ف - مهال - خ ل ف محال .

(٥) م ، د ، ف ، قد خرجت .

مسألة - ١٦٦ - « ح » : وقت الاستحباب لرمي جمرة العقبة بعد طلوع الشمس من يوم النحر بإحلاف ، ووقت الاجزاء من عند طلوع المحر مع الاختيار، فان رمى قبل ذلك لم يجزه، ويجوز للليل والنساء وصاحب الضرورة الرمي بالليل .

وقال ش : أول وقت الاجزاء اذا انتصف ليلة النحر، وبه قل عطاء وعكرمة .
وقال ك، و ح، و د، و ق : وقته اذا طلع المحر، فان رمى قبل ذلك لم يجزه
مثل ماقلناه .

وقال البخاري و ر : وقته اذا طلعت الشمس يوم لحر وقبل ذلك لا يحري ولا يعتمد به، وروي عن عائشة أن رسول الله ﷺ أرسل بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الحجر ثم مصت فأفاضت .

مسألة - ١٦٧ - : ينمي أن يبدء رمي جمرة العقبة، ثم ينحر ، ثم يحلق ثم يذهب الى مكة فيطوف طواف تلبية وهو طواف الحج الفرص بإحلاف ويسعى ان لم يكن قدم السعي حين كان بمكة قبل الحروج ، والترتيب في ذلك مستحب وليس بواجب ، فان قدم الحلق على الرمي أو على النحر أجزاءه ، وبه قال ش .

وقال ح : الترتيب مستحب ، فان قدم الحلق على النحر فعليه دم .
ودليلاً : أنه لإحلاف أنه اذا فعل ذلك لا يجب عليه لاعادة ، فأما لزوم الدم يحتاج الى دليل ، والاصل براءة الذمة .

وروي عبدالله بن عمرو قال : وقف رسول الله في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه ، فجاء رجل ، فقال : يا رسول الله لم أشعر فحلق قبل أن أذبح ، فقال : اذبح ولا حرج ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر فنحر قبل أن أرمي ، فقال : ارم ولا حرج ، قال : فما سئل رسول الله عن شيء يومئذ قدم أو أحر الا قال : اعمل

ولا حرج عليك . وهذا بعينه على هذا اللفظ مروى عن أئمتنا عليهم السلام .

مسألة - ١٦٧ - « ح » : لا يجوز أن يأكل من الهدي الواجب ومما يلزمه في حال الأحرام من الكفارات أو ما يلزمه بالنذر، وبه قال ش، وله في النذر وجهان .
وقد أبواسحاق : يحل لانه تطوع بإيجابه على نفسه .

وقال ح : يأكل من الكل الا من جزاء الصيد وحلق الشعر . وقال ك : يأكل من الكل الا من جزاء الصيد .

مسألة - ١٦٨ - « ح » : يجوز الاكل من الهدي المتطوع به بلا حلاف ، والمستحب أن يأكل ثلثه، ويتصدق بثلثه، ويهدي ثلثه. وليس فيه قولان أحدهما مثل ماقتناه ، والثاني يأكل النصف ويتصدق بالنصف . [وقواه تعالى « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » ^(١) تقسم ثلاثة أقسام ^(٢) .

مسألة - ١٦٩ - « ح » : يقع التحلل من احرام العمرة اذا طاف وسمى وقصر والتقصير نسك يثاب عليه، وبه قال ح، وهو أحد قولي ش اذا قال ان الحلق نسك والثاني أنه اطلاق محذور وليس بنسك ولا يثاب عليه .

مسألة - ١٧٠ - « ح » : التحلل في الحج ثلاثة، أولها: اذا رمى وحلق وذبح فانه يتحلل من كل شيء الا النساء والطيب، فاذا طاف طواف الزيارة وسعى حل له كل شيء الا النساء ، فأما الاصطياد فلا يحل له لكونه في الحرم ويجوز له أن يأكل منه ، فاذا طاف طواف النساء حلت له النساء .

وقال الفقهاء كلهم : انه يتحلل التحللين معاً بالرمي والحلق وطواف الزيارة فالتحلل الاول يحصل بشيئين رمي وحلاق ، أو رمى وطواف ، أو حلاق وطواف ويستبيح عند ذلك اللباس وترجيل الشعر والحلق وتقليم الاظافر .

(١) سورة الحج آية ٣٦ .

(٢) هذه الزيارة تختص م وفي الخلاف : دليلنا اجماع الفرقة وقوله تعالى .

قال ش: لا يحسن له الوطئ الا بعد التحلل الثاني قولاً واحداً، والطيب على قولين قال في القديم: لا يحل بالتحلل الاول، والاخر يحل قولاً واحداً، فأما عقد الكاح والوطئ فيما دون الفرح والاصطباذ وقتل الصيد على قولين: أحدهما لا يحسن والثاني يحل له كمن هذا، وبه قال ح ولم يعتبر أحد طواف النساء بحال . مسألة - ١٧١ - « ح » : يقطع المعتصر الملبية اذا دخل الحرم ، ونخالف جميع الفقهاء في ذلك، فقالوا: اذا استلم الحجر قطمها وقد مصت، والحاح يقطع التلبية يوم عرفة عند الزوال ، وقالوا : لا يزال يلبي حتى يرمى جمرة العقبة من يوم النحر ، لان ايجاب ذلك يحتاج الى دليل .

مسألة - ١٧٢ - : يستحب للامام أن يحطب الناس بمنى يوم النحر بعد الزول وبعد الظهر ، لما روي أن النبي ﷺ خطب يوم النحر ، وبه قال ش . وقال ح : لا يخطب بمنى يوم النحر .

مسألة - ١٧٣ - « ح » : روى أصحابنا رخصة في تقديم الطواف والسعي قبل الحروح الى منى وعرفات ، ولا فصل أن لا يطوف طواف الحج الى يوم النحر ان كان متمتعاً ولا يؤخره، فان أخر فلا يؤخر عن أيام التشريق . وأما المفرد والقارن ، فيجوز لهما أن يؤخرا الى أي وقت شاء ، ولا فصل التعجيل على كل حال .

وقال ش : وقت الفصل يوم النحر قبل الروال ، وأول وقت الاحراء النصف الاخير من ليلة النحر وأخره ، فلاغاية له ومتى أخره فلا شيء عليه . وقال ح : ان أخره عن أيام التشريق فعليه دم .

مسألة - ١٧٤ - « ج » : لا يجوز الرمي أيام التشريق الا بعد الزوال ، وقد روي رخصة قبل الروال في الأيام كلها ، وبالأول قال ش وح ، الا أن ح قال : وان رمى يوم الثالث قبل الروال جار استحساناً . وقال طاووس : يجوز قبل الروال

في الكل .

مسألة - ١٧٥ - « ح » : الترتيب واجب في رمي الحمار بإحلاف يرمي التي هي الى مى أقرب ، ويحتم ماآتي هي الى مكة أقرب ، ويقف عند الاولى والثانية ويكرر مع كل حصاة ، ولا يقف عند الثالثة ، كل ذلك لإحلاف فيه . فان نقص من الاولى شيئاً ورمى الحمرتين بعدها نظرت ، فان كان أقل من الثلاث أعدد على الجميع ، وان كان رساه أربعاً فصاعداً ، تمها ولا يعبد على التي بعدها .

وقال ش : من سبي واحدة من الاولى أعدد عليها وعلى ما بعدها ، وأيضاً فان ابحاب ذلك يحتاج الى دليل ، لانها عرض ثان .

مسألة - ١٧٦ - « ح » : اذا نسي واحدة من الحصيات ولا يدري من أي الحمار هي رمى كن حمرة حصاة وقد أحزاه . وقال ش : يجعلها من الاولى ويرميها بحصاة ويعبد على الجمرتين .

مسألة - ١٧٧ - « ح » : اذا رمى سبع حصيات دفعة واحدة ، لم يعتد بأكثر من واحدة ، سواء وقع عليها مجتمعة أو متفرقة ، وبه قول ش . وقال ح : اذا وقعت متفرقة أعند يمين كلهن ، وحديث عائشة أنها قالت : يكرر مع كل حصاة ، وذلك لا يتم الا مع التفرق .

مسألة - ١٧٨ - « ج » : ان أحمر الرمي حتى يمضي أيام الرمي ، وجب عليه أن يرميها في العام المقبل : اما نفسه ، أو بأمر من يرمي هه ولا يتره دم ، ويحرم اذا أمى بطواف الزيارة والسعي وطواف النساء .

وقال أصحاب ش : يجب عليه الهدى في ذمته ، وهل يحل قبل الذبح ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يصير حلالاً قبل الذبح ، والثاني : لا يصير حلالاً حتى يذبح .

مسألة ١٧٩ - « ح » : من فاته رمي يوم حتى غربت الشمس قضاءه من الغد بكرة ويرمى ليومه عند الزوال ، فإن فاته في الأيام كلها ، فقد فات الوقت ولا يرميها إلا من القابل على ما مضى في هذه الأيام : أما نفسه ، أو من يتوب عنه ، وليس عليه تأخيرها من يوم إلى يوم ولا تأخير الأيام .

وقد ش : فيه قولان ، أحدهما : أن الأربعة أيام كالיום الواحد ، فما فاته في يوم منها رمى عن الغد على الترتيب ويكون مؤدياً ، وهو الذي قاله في القديم ومختصر الحج ونقله المرني . والثاني كل يوم محدود للاول محدود للثاني ، فإذا غربت الشمس ، فقد فات الرمي هذا قوله في الثلاثة أيام .

فأما في يوم النحر ، فله طريقتان ، أحدهما : أنه قولين مثل الثلاثة ، والآخر أنه محدود الاول والآخر وهو بعيد عنهم ، فعلى هذا إذا فاته حتى غربت الشمس فيه ثلاثة أقوال : أحدها يقضي ، والثاني لا يقضي وعليه دم ، والثالث يرمي ويهريق دماً ، فأما إذا فات الثلاثة فعلى القولين معاً مضى وقت الرمي على كل حال .

مسألة - ١٨٠ - : يجوز للرعاة وأهل السقاية الميت بمكة ولا يبيتوا معنى بإحلاف ، وأما من له مريض يخاف عليه أو مال يخاف ضياعه ، فعندنا يجوز له ذلك ، لقوله تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج »^(١) والرام الميت والحل ما وصفناه حرج . ولش فيه وجهان .

مسألة ١٨١ - : يستحب للامام أن يحطب بمنى يوم النفر الاول بعد الزوال وهو أوسط أيام التشريق ، ويعلمهم أنهم بالخيار بين التعجيل والتأخير ، لما روي أن النبي ﷺ خطب هناك أوسط أيام التشريق ، وبه قال ش .

وقال ح : يحطب يوم القر^(١) ، وهو أول أيام التشريق ، فانفرد به ولم يقل به فيه ولا نقل فيه أثر .

مسألة - ١٨٢ - : يوم النفر الأول بالخيار أن ينفر أي وقت شاء إلى غروب الشمس ، فإذا غرمت فليس له أن ينفر ، فإن نفر أثم ، لقوله تعالى « فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه »^(٢) فعلق الرخصة باليوم الثاني ، وهذا عاته اليوم لثاني ، فلا يجوز له أن ينفر ، وبه قال ش .

وقال ح : له أن ينفر إلى طلوع الفجر ، فإن طلع الفجر يوم النفر الثاني فنفر أثم .

مسألة - ١٨٣ - « ح » : من دته رمى يوم رماه من العدد ، وكذلك الحكم في يومين ويده بالاول فالاول مرتين . وللش فيه قولان ، أحدهما : مثل ماقلناه ، والآخر سقط الترتيب ، فإن اجتمع الثلاثة أيام حاز أن يرمي كل جمرة بأحدى وعشرين حصاة .

مسألة - ١٨٤ - « ح » : إذا رمى ماقلناه نية يومه قبل أن يرمي ماقلناه ، لا يجزى ليومه ولا عن أمسه . وللش فيه وجهان ، أحدهما : ماقلناه ، والآخر : أنه يقع لامسه . هذا على قوله بالترتيب .

مسألة - ١٧٥ - : إذا رمى حمرة واحدة بأربع عشرة حصاة سبعا عن يومه وسبعا عن أمسه ، فلا قوة لأجزائه عن يومه ، لأنه ما رتب ، والثاني يجزى عن أمسه ويحتاج أن يرمي عن يومه ، لا با قد بينا أن ما يرميه بنية يومه لأجزائه عن أمسه فإذا بطلت الأولى لم يبق بعد ذلك لا الثانية فيجزى عن أمسه .

وقال ش : لا يجزى عن يومه بخلاف وأجره عن أمسه ، ولكن أي السبعين

(١) ٢ ف : النفر . والصحيح ما في المتن

(٢) سورة لقمة ١٧٩ .

يجزبه ؟ فيه وجهان ، أحدهما : الأولى ، والثاني : الثانية .

مسألة - ١٨٦ - : من فاته حصاة أو حصانان أو ثلاثة حتى حرح أمام الشرقي فلا شيء عليه ، لأن الأصل براءة الدمة ، وإن رماها في القابل كان أحوط .
وقال ش : إن ترك واحدة فعليه مد ، وإن ترك ثنتين فمدان ، وإن ترك ثلاثة فمد ، إذا كان ذلك في الجمرة الأخيرة ، وإن كان من الجمرة الأولى أو الثانية لا يصح ما بعدها على ما مضى .

مسألة - ١٨٧ - « ح » : من ترك الميت بلا عذر مسمى ليلة^(١) كان عليه دم فإن ترك ليلتين كان عليه دمان والثالثة لا شيء عليه ، لأن له أن يفر في لأول الأ أن تعيب الشمس ثم يفر قبله ثلاثة دماء .

وقال ش : إن ترك ليلة فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : عليه مد ، والآخر : عليه ثلث دم . وثالث قاله في مختصر الحج في ليلة درهم ، وفي ليلتين درهما ، وفي الثلاثة عليه دم على أحد قوليه ، والقول الآخر لا شيء عليه .

مسألة - ١٨٨ - : برؤى المحصب مستحب وهو نك ، وبه قال عمر بن الخطاب وقال جميع الفقهاء : هو مستحب وليس بنك .

فإن أرادوا بالنك ما يلزم شركه الدم ، فليس بنك عدنا ، لأن من تركه لا يلزمه دم ، وإنما يكون ترك الاتصال ويسقط الخلاف .

مسألة - ١٨٩ - : طواف الوداع مستحب بلا خلاف ، وقد قدمنا أن طواف النساء فرض لا يتحلل من النساء إلا به ، وإن ترك طواف الوداع لا يلزمه دم ، وإن ترك طواف النساء لم تحل له النساء حتى يعود ويطوف أو يأمر من يطوف عنه . وحالف جميع الفقهاء في طواف النساء ووافقوا في طواف الوداع ، فأما لزوم الدم بتركه ، فذهب إليه ح ، وهو أحد قولي ش ، والآخر أنه لا دم عليه .

مسألة - ١٩٠ - «ح» : يصح أن يحرم عن الصبي ويجنسه جميع ما يحقنه^(١) المحرم ، وكل ما يلزم المحرم البالغ يلزم في احرام الصبي مثله ، من الصيد والطيب واللباس وغير ذلك ، وبصح منه الطهارة والصلاة والصيام والحج ، غير أن الطهارة والصلاة والصيام لا يصح منه حتى يعقل ويعيز ، والحج يصح منه باذن وليه اذا كان مميراً ، وبصح له الحج باحرام وليه عنه ان لم يكن مميراً ، وبه قال ك ، وش .

وقل ح . لا يبعد له صلاة ولا صوم ولا حج ، فان أدن له وليه فأحرم لم يبعد احرامه ، وما يفعل ذلك ليمرن^(٢) عليه ، ويجنب ما يجنبه المحرم استحساناً^(٣) واذا قتل صيداً فلا حراء عليه [وأيضاً ما روي أن امرأة رفعت الى رسول الله ﷺ صيئاً من محففة فقالت : يا رسول الله الهدا حج؟ قال : نعم ولك أجر]^(٤) .

مسألة - ١٩١ - «ح» : اذا قتل الصبي الصيد لزم وليه الفداء عنه ، وبه قال ش ، وفي أصحابه من قال : يلزمه في ماله .

مسألة - ١٩٢ - : يجوز للام أن تحرم عن ولدها الصغير ، وبه قال أبو سعيد الاصبطحي من أصحاب ش وقال الباقر من أصحابه : لا يصح .

دليلاً : ما روي^(٥) أن امرأة رفعت الى رسول الله ﷺ صيئاً من محففة ، فقال : يا رسول الله الهدا حج ، قال : نعم ولك أجر .

مسألة - ١٩٣ - : اذا أحرم الولي بالصبي مفعنه الرئد على نفقته في الحضر

(١) كذا في الحلاى وهو لصحح . ح ، د : يجب جمع ، يجنبه م يجنب جمع ، يجنبه وكذا في آخر المسألة

(٢) : ليمرن .

(٣) ح ، د : استحساناً ، وفي الحلاى مثل ما في المتن .

(٤) هذه العبارة تختص م وهي موجودة في الحلاى .

(٥) ٢ - دليلاً الحبر الذي قد تقدم ذكره وفي الحلاى مثل ، في المتن .

على الولي دون ماله ، لأن الولي هو الذي أدخله في ذلك وليس بواجب عليه
فيجب أن يلزمه ، لأن الرامة في مال الصبي يحتاج الى دلالة ، وإن قل أكثر لعقهاء
قال قوم منهم : يلزمه في ماله .

مسألة - ١٩٤ - « ج » : إذا حمل الإنسان صبياً بطواف به وبوى بحمله
طواف الصبي وطواف نفسه أجرأه عليهما ، ولش قولان : أحدهما يقع الطواف
عن الولي ، والآخر يقع عن الصبي .

مسألة - ١٩٥ - : لصبي إذا وطئ في نكاح عمداً . فقد روى أصحابنا أن
عمد الصبي وخطاه سواء ، على هذا لا يفسد حججه ولا يتعلق به كفارة ، وإن قلنا أن
ذلك عمد يجب أن يفسد لحججه وتعلق به الكفارة ، للعموم لا خصوص وطئ
عامداً أنه يفسد حججه كان قوياً ، لا أنه لا يلزمه القضاء ، لأنه ليس بمكلف ، ووجوب
القضاء يتوجه الى المكلف .

ولش فيه قولان ، أحدهما : أن عمده وخطاه سواء ، فإن حكمه بأن عمده
خطأ فهو على قولين مثل البائع في نكاح الحرج ، وإن قال عمده عمد فقد أفسد
حججه وعليه بدنة .

وهل عليه القضاء بالافساد ؟ على قولين ، أحدهما : لا قضاء عليه ، فإنه غير
مكلف من ما قلناه ، والثاني : عليه القضاء ، فإذا قال بالقضاء ، فهو يصح منه
القضاء وهو صغير ؟ مخصوص للشأن أنه يصح ، ومن أصحابنا من قال لا يصح .

[فإذا قال يصح منه وهو صغير فعلى فلا كلام وإذا قال : لا يصح أو قال : يصح
ولم يعمل حتى يلع فحججه بعد بلوغه ، فهل يحزبه عن حجة الاسلام أم لا ؟ طرأت
في التي أفسدها ، فإن كانت لو سلمت من الفساد أحرأت عن حجة الاسلام ، وهو
أن يلع قبل قوائم وقت الوقوف ، وكذلك القضاء ، وإن كانت التي أفسدها لو
سلمت من الفساد لا تجزبه عن حجة الاسلام بأن لم يلع في وقت الوقوف ، وكذلك

القضاء] (١).

مسألة- ١٩٦ :- ضمان ما يملكه الصبي المحرم من الصيد على الولي ، بدلالة عموم الاحصار الواردة في أنه يلزمه جميع ما يلزم المحرم ، ولش فيه قولان أحدهما ما قلناه ، والآخر في ماله .

مسألة- ١٩٧ :- « ح » : من وطئ بعد الوقوف بعرفة فسد حجه بالاحلاف ويلزمه المصي فيها ، ويجب عليه الحج من قابل ، ويلزمه بدنة عندما وعند ش ، وعند ح شاة .

مسألة- ١٩٨ :- « ح » : اذا وطئ بعد الوقوف بعرفة وقبل الوقوف بالمشعر فسد حجه وعليه بدنة ، وان وطئ بعد الوقوف بالمشعر قبل التحلل لزمه بدنة ولم يفسد حجه .

وقال ش وك : ان وطئ بعد الوقوف بعرفة قبل التحلل أفسد حجه وعليه بدنة ، مثل الوطئ قبل الوقوف . وقال ح : لا يفسد حجة الواطئ بعد الوقوف بعرفة وعليه بدنة .

مسألة- ١٩٩ :- « ح » : من أفسد حجه ، وجب عليه المضي فيه واستيفاء أفعاله وبه قال جميع الفقهاء الا داود ، فانه قال : يحرج بالفساد منه .
[وقوله تعالى « واتموا الحج والعمرة » (٢) يتناول هذا الموضع ، ولم يفرق بين حجة أفسدها وبين ما لم يفسده ، وما قلناه مروى عن علي بن الحسين واس عباس ، وعمر ، وأبي هريرة ، ولا محالف لهم في الصحابة] (٣) .

(١) هذه لزيادة تختص م وهي موافقة لما في الخلاص وفيها الحلاط صحيحها من الخلاص .

(٢) سورة البقرة ١٩٢ .

(٣) ليست هذه الزيادة في د .

مسألة - ٢٠٠ - «ح» : اذا وطئ في المرح بعد التحلل الاول لم يفسد حججه وعليه بدنة . وقال ش مثل ذلك وله في لزوم الكفارة قولان ، أحدهما : بدنة ، والآخر شاة .

وقال ك: يعد ما بقي عليه، وعليه أن يأتي بالطواف والسعي، لانه يمضي في فاسده ثم يقضي ذلك بعمل عمرة يحرم من الحل فيأتي بذلك .

مسألة - ٢٠١ - : اذا وطئ بعد وطئ لرمه بكل وطئ كفارة، سواء كفر عن الاول أو لم يكفر، لظاهر الاوامر الواردة بأن من وطئ وهو محرم فعليه الكفارة . وقال ش : ان وطئ بعد أن كفر عن الاول، وجب عليه الكفارة ، وهل هي شاة أو بدنة؟ فعلى قولين ، وان كان قبل أن كفر عن الاول فهي ثلاثة أقوال، أحدها: لاشيء عليه . والثاني: شاة . والثالث: بدنة وان قلنا بما قاله ش كان قويا، لان الاصل براءة الذمة .

مسألة - ٢٠٢ - «ح» : من أود حججه، فعليه الحج من قابل، وكذا من فاته الحج وكانت حجة الاسلام ، فعليه قصاؤها على الفور . وقال ش مثل ذلك^(١) ، ولاصحابه قول آخر وهو أنه على التراخي .

مسألة - ٢٠٣ - «ح» : اذا وطئها وهي محرمة ، فالواجب كفارتان ، فان كان اكرها كانا جميعاً عليه، وان طأوعته لرمه واحدة ولزمها الاخرى .

وقال ش: كفارة واحدة يتحملها الروح ولم يفصل، وله قول آخر ان على كل واحد منهما كفارة، وقبيل يتحمله وجهان، أحدهما: عليه واحدة، والثاني: على كل واحد منهما كفارة، فان أخرجهما الزوج سقط عهما .

مسألة - ٢٠٤ - «ج» : اذا وجب عليهما الحج في المستقبل ، فاذا بلغا الى الموضع الذي واقعها فيه فرق بينهما ، وبه قال ش واختلف أصحابه على

(١) ر : وبه قال ش، يدل (وقال ش مثل ذلك) .

وجهين، أحدهما: هي واجبة، والآخر: مستحبة .

وقال ك: واجبة. وقال ح: لأعرف هذه التفرقة [وروي ذلك عن عمر، وابن عباس، ولأصحابهما] (١) .

مسألة - ٢٠٥ - «ح»: إذا وطئ المحرم ناسياً لا يفسد حججه. وقال ح: يفسد حججه مثل العمد، وللش قولان .

مسألة - ٢٠٦ - «ح»: إذا وطئ المحرم فيمادون الفرح لا يفسد حججه، أنزل أولم ينزل . وقال ك: إذا أنزل فسد الحج .

مسألة - ٢٠٧ - : من أصحأباً من قال : ان اتيان البهيمة واللواط بالرجال والنساء واتيانها في ذرهاكل ذلك يتعلق به فساد الحج ، وبه قالش، ومنهم من قال : لايتعلق الفساد الا بالوطئ في الفل من المرأة .
وقال ح: اتيان البهيمة لا يفسده، والوطئ في الذير فيه روايتان، المعروف أنه يفسده .

[دليلاً على الاول طريقة الاحتياط وعلى الثاني براءة الذمة] (٢) .

مسألة - ٢٠٨ - «ح»: من أسد عمرة كان عليه بدنة، وبه قالش. وقال ح: عليه شاة .

مسألة - ٢٠٩ - «ح»: القارن على تفسيرنا إذا أسد حججه أرمه بدنة وليس عليه دم القران .

وقلش: إذا وطئ القارن على تفسيرهم فيمن جمع بين الحج والعمرة في الاحرام ، لزمه بدنة واحدة بالوطئ ودم القران باق عليه . وقال ح : يسقط دم

(١) هذه الزيادة تختص -م- ، وهو يقضي ما في الحلان من الدليل وفيه : من ابن

عباس وابن عمر .

(٢) هذه الزيادة تختص .

القران، ويحب عليه شاتان: شاة بافساد الحج، وشاة بافساد العمرة .

مسألة - ٢١٠ - «ح» : من وجب عليه دم في افساد الحج فلم يجد، فعليه بقرة فان لم يجد فسح شياة على الترتيب، فان لم يجد فقيمة الدية دراهم وثمانها طعاماً يتصدق به ، فان لم يجد صام عن كل مد يوماً ، ونص ش على مثل ماقلناه، وفي أصحابه من قال هو محير .

مسألة - ٢١١ - : من نحر ما يحب عليه في الحل و فرق اللحم في الحرم لايجريه، وبه قلش . وقال بعض أصحابه: يجزيه .

[دليلاً قوله تعالى «ثم محلها إلى البيت العتيق» وهذا ماقلناه] (١) .

مسألة - ٢١٢ - : اذا نحر في الحرم و فرق في الحل لم يجزه، وبه قال ش قولاً واحداً . وكذلك الاطعام لايجريه عندنا الا لساكنين الحرم، بطريقة الاحتياط في الموضعين، وبه قال ش .

وقد ك في اللحم مثل قولنا ، والاطعام كيف شاء . وقال ح : يجزيه في الموضعين (٢) .

مسألة - ٢١٣ - «ح» : من وجب عليه الهدي في احرام الحج ، فلا ينحره الا بمى، وان وجب عليه في احرام العمرة فلا ينحره الا بمكة . وقال باقي الفقهاء: أي مكان شاء من الحرم يجزيه ، الا أن ش استحج مثل ماقلناه .

مسألة - ٢١٤ - «ح» : من أفسد الحج وأراد أن يقضيه أحرم من الميقات، وبه قلح . وقال: لا يازمه ان كان أحرم فيما أفسد من قبل الميقات . وقالش: يلزمه من الموضع الذي كان أحرم منه .

(١) هذه لزيادة تختص م وهذا بعض، في الخلاف .

(٢) وقال ح اذا فرق اللحم واطعم الساكنين في غير الحرم اجزئه دليلاً طريقة

الاحتياط في الموضعين .

مسألة - ٢١٥ - «ح» : اذا أراد قضاء العمرة التي أفسدها أحرم من الميقات وقال ش مثل قوله في الحج بأعظ الامرين، وقال ح: يحرم من أدنى الحل ولا يلزمه الميقات .

مسألة - ٢١٦ - «ح» : من فاته الحج سقط عنه توسع الحج الوقوف بعرفات والمشر ومنى والرمي، وعليه طواف وسعي، فيحصل له احرام وطواف وسعي، ثم يحلق بعد ذلك وعليه القضاء في القابل ولاهدي عليه، وفي أصحابنا من قال: عليه هدي، روي ذلك في بعض الروايات .

ومثله قال ش، الا في الحلاق^(١)، فانه على قولين، وقال: لا يصير حجه عمرة وان فعل أفضل العمرة وعليه القضاء وشاة، وبه قال ح وم الا في فصل، وهو أنه لاهدي عليه .

وقال ف: ينقلب حجه عمرة مثل ماقلناه، وعن ك ثلاث روايات، أولها: مثل قول ش، والثاني: يحل بعمل عمرة وعليه الهدي دون القضاء، والثالث لا يحل بل يقيم على احرامه حتى اذا كان من قابل أبى بالحج فوقف وأكمل الحج. وقال المزني: بمضي في فائسه، فيأني بكل ما يأتي به الحاج الا الوقوف، فخالف الباقيين في التوابع .

مسألة - ٢١٧ - : على الرواية التي ذكرناها من فاته الحج عليه الهدي لايجوز تأخيرها الى قابل، بدلالة طريقة الاحتياط، وهو أحد قولي ش، والثاني أن له ذلك^(٢) .

مسألة - ٢١٨ - «ج» : من دخل مكة لحاجة لايتكرر، كالتجارة والرسالة وزيارة الاهل، أو كان مكيًا خرج لتجارة، ثم عاد الى وطنه، أو دخلها للمقام بها،

(١) د: الحلاق .

(٢) هذه العبارة في م قلعت وأخرت .

ولا يجوز له أن يدخلها الا باحرام، وبه قال ابن عباس، وح، وش في الام. وقوله الآخر أن ذلك مستحب، وبه قال ك.

ولح تفصيل، فقال: هذا لمن كانت داره قبل المواقيت، فان كانت في لمواقيت أو دونها، فله دخولها بغير احرام.

مسألة - ٢١٩ - : من يتكرر دخوله مكة من الحطابة والرعاة، جاز له دخولها بغير احرام، لان الاصل براءة الذمة، ولادلالة على وجوبه، وبه قال ش وقيل بمض أصحابه: ان له قولاً آخر أنه يلزم هؤلاء في السنة مرة.

مسألة - ٢٢٠ - : من يجب عليه أن لا يدخل مكة الا محرماً فدخلها محلاً فلا قضاء عليه (لان الاصل براءة الذمة) ^(١) وبه قال ش ^(٢) وقال ح : عليه أن يدخلها محرماً، فان دخلها محلاً فعليه القضاء [استحساناً، وان لم يحج من سنته استقر عليه القضاء] ^(٣).

مسألة - ٢٢١ - : من أسلم وقد حاوز الميقات، فعليه الرجوع الى الميقات والاحرام منه، فان لم يفعل وأحرم من موضعه وحج ثم حجه ولا يلزمه دم (لان الاصل براءة الذمة) ^(١) وبه قال ح والمرسي. وقال ش : يلزمه دم قولاً واحداً. دليلنا ان الاصل براءة الذمة.

مسألة - ٢٢٢ - «ح» : احرام الصبي عندنا صحيح، واحرام العبد صحيح بلا خلاف، ووافقنا ش في احرام الصبي، فعلى هذا اذا بلغ الصبي واعتق العبد قبل التحلل فيه ثلاث مسائل: اما أن يكمل بعد فوات وقت الوقوف، أو بعد الوقوف

(١) م هذا الدليل الى آخر المسألة.

(٢) م: وبه قال ش على قوله انه واجب أو مستحب.

(٣) هذه الزيادة تختص م، وفي الخلاف: ثم ينظر فان حج حجة لاسلام من سنته

فالقياس ن عليه القضاء لكنه يسقط استحساناً.

(٤) م آخر الدليل الى آخر المسألة.

وقبل فوات وقته ، فان كملا بعد فوات وقت الوقوف مثل ان كملا بعد طلوع الفجر من يوم المحر مضيا على الاحرام وكان الحح تطوعاً ، ولايجريء عن حجة الاسلام بلاخلاف ، وان كملا قبل الوقوف تغير^(١) احرام كل واحد منهما بانقرض وأجرأه عن حجة الاسلام ، وبه قال ش .

وقال ح : الصبي يحتاج الى تجديد احرام ، لأن احرامه لايصح عنده ، والعبد يمضي على احرامه تطوعاً ولاينقلب فرضاً .

وقال ك : الصبي والعبد معاً بمضيائ في الحح ويكون تطوعاً .

مسألة - ٢٢٣ - « ح » : وان كان اللوع والعنق بعد الوقوف وقبل فوات وقته ، مثل أن كملا قبل طلوع لقهر رجعا الى عرفات والمشر ان أمكنهما ، فان لم يمكنهما رجعا الى المشر ووقفا وقد أحراهما ، فان لم يعودا اليهما أو السى أحدهما لايجزيهما عن حجة الاسلام .

وقال ش : ان عادا الى عرفات فوقفا قبل طلوع الفجر ، فالحكم فيه كمالو كملا قبل الوقوف ، فانه يجزيه وان لم يعودا الى عرفة لم يجزهما عن حجة الاسلام ، وحكي عن ابن عباس^(٢) أنه قال : يجزيهما عن حجة الاسلام .

مسألة - ٢٢٤ - : كل موضع قلنا انه يجزيهما عن حجة الاسلام ، فان كانا متمتعين لزمهما الدم للتمتع ، لقوله تعالى «فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى»^(٣) ولم يفرق ، وان لم يكونا متمتعين لم يلزمهما شيء . وقال ش : عليه دم . وقال أبو اسحاق : على قولين . وقال أبو سعيد الاصطخري وأبو لطيف

(١) كذا في الحلاف وهو لاظهر وفي م و ح تعين وفي د : بعين .

(٢) كذا في الحلاف وم لا ان في م : ابن عباس وفي ح ود أي العباس .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٢ م آخر الآية الى آخر المسألة .

ابن سلمة^(١) : لا دم قولاً واحداً .

مسألة - ٢٢٥ - : لا يعتقد احرام الدم الا باذن سيده ، وبه قال داود ومن تابعه . وقال باقي الفقهاء : يعتقد وله أن يفسخ عليه حجه .

مسألة - ٢٢٦ - : العمد اذا أفسد حجه وكان أحرم باذن مولاه ، لزمه ما يلزم الحر وتجب على مولاه اذنه فيه الا الفدية ، فانه بالخيار بين أن يقدي عنه أو يأمره بالنسيام ، وان كان بغير اذنه فاحرامه باطل لا يتصور معه الافساد .

وقال جميع الفقهاء : ان الافساد صحيح في الموضعين معاً . وقال أصحاب ش : المصنوع أن عليه القضاء وفيهم من قال : لأقضاء عليه ، ويدل على وجوب القضاء اذا كان باذن سيده عموم الاخبار فمن أفسد حجه أن عليه القضاء .

مسألة - ٢٢٧ - : اذا أذن له السيد في الاحرام وأفسد ، وجب عليه أن يأذن له في القضاء ، لانه اذا أذن له في ذلك لزمه جميع ما يتعلق به وقضاء ما أفسده مما يتعلق به ، ونلش فيه وجهان : أحدهما أن له منه من ذلك ، والآخر ليس له ذلك .

مسألة - ٢٢٨ - : اذا أفسد العبد حجه ولزمه القضاء على ما قلناه فأعتقه السيد كان عليه حجة الاسلام وحجة القضاء ، ويجب عليه البداية بحجة الاسلام وبعد ذلك بحجة القضاء ، وبه قال ش . وهكذا القول في الصبي اذا بلغ وعليه قضاء حجه ، فانه لا يقضى قبل حجة الاسلام ، فان أنى بحجة الاسلام كان القضاء باقياً وان أحرم بالقضاء انعقد بحجة الاسلام وكان القضاء باقياً في ذمته هذا اذا تحلل من كان أفسدها ثم أعتق .

وأما ان أعتق قبل التحلل منها ، فلا فصل بين أن يفسد بعد العتق أو قبل العتق ، فانه يمضي في فاسده ولا يجزيه الفاسد عن حجة الاسلام ، فاذا قصى فان كانت لو

(١) ح ، د : باسقاط (ابو سعيد) و(أبو الطيب بن سلمة) .

سلمت التي أصلها من الفساد وأجرأته عن حجة الاسلام ، فالقضاء يجزئه عنه ، مثل أن أعتق قبل فوات وقت الوقوف ووقف بعده . فان كانت لو سلمت لم يجزئه عن حجة الاسلام فالقضاء كذلك مثل أن أعتق بعد فوات وقت الوقوف ، فيكون عليه القضاء وحجة الاسلام معاً .

وهذا كله وفاق الاما قاله من أعتق قبل التحلل ، فاما نعتير قبل الوقوف بالمشعر ، فان كان بعده لا يتعلق به فساد الحج أصلاً ويكون حجه تامة ، إلا أنها لا تحريه عن حجة الاسلام على حال .

مسألة - ٢٢٩ - : اذا أدن المولى لعبده في الاحرام ، ثم بد له فأحرم لعبد قبل أن يعلم نهيهِ عن ذلك ، صح احرامه وليس له فسخه عليه ، لان هذا احرام صحيح انعقد باذن المولى والمنع من ذلك يحتاج الى دليل . وللش فيه قولان : أحدهما مثل ما قلناه ، والآخر أن له ذلك بقاءً على مسألة الوكيل اذا عرله قبل أن يعلم ، فان له فيه قولين .

مسألة - ٢٣٠ - : اذا أحرم العبد باذن سيده ثم يكنى لسيده أن يحلله منه ، لان هذا احرام صحيح وجوار تحليله يحتاج الى دلالة ، وبه قال ش . وقال ح : له أن يحلله منه^(١) .

مسألة - ٢٣١ - : من أهل بعجتيين انعقد احرامه بواحدة منهما ، وكان وجود الاخرى وعدمها سواء ، فلا يتعلق بها حكم فلا يجب قصوها ولا لعدي . وهكذا من أهل بعمرتين أو بحجة ، ثم أدخل عليها اخرى ، أو العمرة^(٢) ثم أدخل عليها اخرى ، وكذلك الحكم فيما زاد على ذلك ، وبه قال ش . وانما قلنا ذلك لان

(١) : اخر دليل لمسألة وأضف دليلنا طريقة الاحتياط

(٢) : أو بعمره .

(٣) : أخر الدليل الى آخر المسألة وقال دليلنا :

انعقاد واحدة مجمع عليه وماراد عليها فلا دلالة عليه والاصل براءة التهمة .
 وقال ح : بنعقد احرامه بحجتين وأكثر وعمرتين وأكثر ، لكنه لا يمكنه الهضي
 وبهما ، ثم احتلفوا فقال ح وم : يكون محرماً بهما ما لم يأخذ في السير ، فاذا أخذ
 فيه انتقضت احدهما وبقيت الأخرى وعليه قضاء التي انتقضت والهدى . وقال
 ف : ينتقض احدهما عقب الانعقاد وعليه قصاؤها وهدي ، وينفى الأخرى بدصى
 فيها .

مسألة - ٢٣٢ - « ج » : الاستيجار للحج جائز ، فاذا صار الرجل معصوماً
 جاز أن يستأجر من يحج عنه ويصنع الاجارة ، ويكون للاجير أجرته ، فاذا فعل
 المحج عن المكثري وقع عن المكثري وسقط العرض به عنه ، وكذلك اذا مات
 من وجب عليه الحج اكثري وليه عنه من يحج عنه ، فاذا فعل الاجير ذلك سقط
 الفرض عنه ، وبه قال ش .

وقال ح : لا يحوز الاجارة على الحج ، فاذا فعل كانت الاجارة باطلة ، فاذا
 فعل للاجير ولي عن المكثري وقع الحج عن الاجير ، ويكون للمكثري ثواب
 النفقة ، فان بقي مع الاجير شيء كان عليه رده ، فأما ان مات فان أوصى أن يحج
 عنه كان تطوعاً من الثلث وان لم يوصى كان لوليّه وحده أن يحج عنه ، فاذا فعل
 قال م : أجزأه ان شاء الله وأراد أجراً عنه الاضافة^(١) اليه ليس أن غير السولي
 لا يملك هذا^(٢) .

دلينا مصافاً الى اجماع الفرقة وأخبارهم ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ
 سمع رجلاً يقول ليبيك عن شبرمة فقال له : ويحك من شبرمة ؟ قال : أخ لي أو

(١) ف : أجرته عنه الاضافة ح ل ح : اضافة .

(٢) م : يدل (دلينا ..) ولأن الاصل جوار الاحارات في كل شيء خمس منع في
 شيء دون شيء عليه الدلالة ولاناقداً تعرضاً على وجوب الحج عليه من أسقط بالموت
 فليبه الدلالة وروى ابن عباس .

صديق ، فقال النبي ﷺ : حج عن نفسك ثم حج عن شرمه .

وروى ابن عباس ان امرأة من خثعم سألت النبي ﷺ فقالت : ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على راحلة ، فهل ترى أن أحج عنه ؟ فقال النبي ﷺ : نعم ، فقالت : يا رسول الله فهل يعمه ذلك ؟ فقال نعم أما لو كان عليه دين ففوضته فعمه .

مسألة - ٢٢٣ - : اذا صحت الاجارة فلا يحتاج الى تعيين^(١) الموضع الذي يحرم فيه ، لما يبين أن الاحرام قبل الميقات لا يحوز ، ولش فيه قولان أحدهما لا يصح حتى يمين^(٢) موضع الاحرام ، والآخر يحرم من ميقات بلد المستاجر ، وهذا الاصح عندهم .

مسألة - ٢٣٤ - : اذا قال الاسان : أول من يحج عني فله مائة ، فبادر رجل وحج عنه استحق المائة ، لقول النبي ﷺ : المؤمنون عند شروطهم . وبه قال ش وقال المرني : لا يستحق المسمى وله أجره لمثل .

مسألة - ٢٣٥ - : اذا أحرم الأخير عن المستاجر انعقد همن أحرم عنه ، فان أفسد الأخير الحج قلب عن المستاجر اليه وصار محرماً بحجة عن نفسه فاسدة ، فعليه قصوها عن نفسه والحج بق عليه ، للمستاجر يلزمه أن يحج عنه فيما بعد ان كانت الحجة هي الذمة ، ولم يكن له فسخ هذه الاجارة ، لانه لا دليل على ذلك . وبه كانت معية انفسخت الاحارة وكان على المستاجر أن يستاجر من ينوب عنه ، وبه قال ش الا أنه قل : ان كان المستاجر حياً وكانت الحجة في الذمة ، فله

(١) ح ، د تعيين .

(٢) م : بدل ذلك بكذا : لا يصح حتى يقول : يحرم عنه من موضع كذا ولذا . نقله المرني مس ، لام وقال في الاملاء يحرم عنه من ميقات بلد المستاجر وهو أصح القولين عندهم .

أن يفسخ عليه .

و نأقلنا انه ينقلب عن المستأجر اليه ، لانه استأجره على أن يحج عنه حجة صحيحة وهذه فسدة ، فوجب أن لا يجزئه . وقال المزي : اذ أفسدها لم ينقلب اليه بل أفسد حج غيره فبعضي في فاسدها عن المستأجر ، وعلى الاجير بدنة ولا قضاء على واحد منهما .

مسألة - ٢٣٦ - : اذا استأجر رجلان رجلاً لحج عنهما فأحرم عنهما لم يصح عنهما ولا عن واحد منهما بإلحلاف ، وعندنا لا يصح إحرامه عن نفسه ولا ينقلب اليه ، لانه لا دليل عليه . وقال ش : ينقلب الإحرام اليه .

مسألة - ٢٣٧ - : اذا أحرم الاجير عن نفسه وعن أسأجره ، لم يعقد الإحرام عنهما ولا عن واحد منهما ، لانه لا دليل عليه . وقال ش : يعتد به دون المستأجر .

مسألة - ٢٣٨ - : اذ أفسد الحج فعليه لقضاء ، فاذا تلبس بالقضاء فأفسده فانه يلزمه القضاء ثانياً ، لعدم الإحرام في ذلك . وقال ش : لا يلزمه القضاء ثانياً . مسألة - ٢٣٩ - : اذا مات الاجير أو حصر قبل الإحرام ، لا يستحق شيئاً من الأجرة ، لان لأجرة انما وقعت على أعمال . لحج ، وعدا لم يفعل شيئاً منها ، فوجب أن لا يستحق الأجرة ، وعليه جمهور أصحاب ش . وأقضى ، لا يصطخري والصيرفي في سنة القرامطة حين صدوا الناس عن الحج ورجعوا بأنه يستحق من الأجرة بقدر ما عمل .

وقال أصحاب ش : انهما أقتبا من قبل نفوسهما الا أنهما^(١) أخرجاه^(٢) على مذهب ش ، وان قلنا بما قلنا كان قوياً ، لانه كما استوجر في أعمال الحج استوجر

(١) خلح : لانهما .

(٢) أخرجاه .

على قطع المسافة ، فيجب أن يستحق الاجرة بحسه .

مسألة - ٢٤٠ - « ح » : اذا مات أو حصر بعد الاحرام ، سقطت عنه عهدة الحج ، ولا يلزمه رد شيء من الاجرة . وقال أصحاب ش : ان كان بعد الفراغ من الاركان كانه تحلل بالطواف ولم يقو على المييت بمنى والرمي منهم من قال يرد قولاً واحداً ، ومنهم من قال على قولين .

وان مات بعد أن فعل بعض الاركان وبقي البعض قال في الام : له من الاجرة بقدر ما عمن وعليه أصحابه ، وقد قيل لا يستحق شيئاً ، فالمسألة على قولين .
مسألة - ٢٤١ - . اذا أحرم لأجير ومات ، فقد قلده ^(١) سقطت الحجة عنه ، فان كان ^(٢) أحرم عن نفسه ، فلا يجوز أن ينقلها الى غيره ، لان ^(٣) احوار ذلك يحتاج الى دليل ولادليل عليه ، وللش فيه قولان : أحدهما ^(٤) يجوز له البناء عليه ويتم عن غيره ، والاخر لا يصح ^(٥) ذلك .

مسألة - ٢٤٢ - : اذا استأجر رجلاً على أن يحج عنه مثلاً عن اليمن ، فأتى الاجير الميقات ثم أحرم عن نفسه بالعمرة ، فلما تحلل منها حج عن المستاجر ، فان كانت العمرة حجها عن الميقات صحت ، وان حجها من مكة وهو متمكن من الرجوع الى الميقات لم يحزه ، وان لم يمكنه صحت حجته ^(٦) ولا يلزمه دم ، لانه

(١) ح ، د : باسقاط (انه) .

(٢) م : باسقاط (كان) .

(٣) م : آخر الدليل الى آخر المسألة .

(٤) م : قولان قال في القديم يجوز .

(٥) م : انه لا يصح ذلك دليلنا

(٦) ح ، د : لم يمكن صحت .

لادليل عليه^(١). وقال ش بمثله الا أنه قال : حجته صحيحة قدر على الرجوع أو لم يقدر، ويلزمه دم لاخلاله بالرجوع الى الميقات .

مسألة - ٢٤٣ - : اذا استأجر على أن يتمتع^(٢) عنه ، ففرد أو أنفرد لم يعز عنه ، لانه أتى بغير ما استأجر عليه، ولا دليل على أنه يعزى عنه . وقال ش : ن قرن عنه أجره على تفسيرهم في القرآن ، وهل يرد من الاجرة بقدر مترك منها من العمل ؟ فيه وجهان .

وان أفرد عنه ، فان أتى بالحج وحده دون العمرة ، فعليه أن يرد من الاجرة بقدر عمل العمرة ، وان حج واعتمر بعد الحج ، فان عاد الى الميقات فأحرم بها منه فلا شيء عليه وان أحرم بالعمرة من أدنى الحل فعليه دم ، وهل عليه أن يرد من الاجرة بقدر مترك من عمل العمرة؟ فيه^(٣) وجهان .

مسألة - ٢٤٤ - « ح » : اذا استأجره للأفراد فتمتع فقد أحزه^(٤)، لان هذه المسألة منصوطة وعليها اجماع الطائفة . وقال ش : ان كان في كلامه ما يوجب التخيير أجزأه ، ولا شيء عليه ، و ن لم يكن في كلامه ذلك وقعت العمرة عن الاجير و لحج عن^(٥) المستأجر ، وعليه دم لاخلاله بالاحرام بالحج من الميقات وفي وجوب رد الاجير الاجرة بقدر مترك من عمل الحج طريقتان .

(١) آخر الدليل الى آخر المسألة وقال دليلنا انه استأجره على ان يحج من ميقات بلده وذا حج من غيره فقد فعل غير ما أمره به واجزأؤه عنه يحتاج الى دليل فاما مع التمدد فلا خلاف في اجرائه . ويجاب الدم عليه يحتاج الى دليل .

(٢) استأجره ليمتع عنه

(٣) م : يأسقاط (فيه) .

(٤) د : فقد اجره .

(٥) ح ، د : من .

مسألة - ٢٤٥ - وح : اذا أوصى نأد يحج عنه تطوعاً صحت الوصية ، وللش فيه قولان [وأيضاً قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه . .]^(١) .

مسألة - ٢٤٦ - : اذا قال حج عني بفتك ، أو علي ما ينفق كانت لاجارة باطلة ، لان هذه اجارة مجهولة ومن شرط الاعتقاد أن يذكر العوض عنها ، فان حج عنه لزمه أجره المثل ، وبه قال ش . وقال ح : الاجارة صحيحة .

مسألة - ٢٤٧ - : اذا قال حج عني أو اعتمر ولك مائة كان صحيحاً ، لان هذا تعبير بين الحج والعمرة بأجرة معلومة ولا مانع منه ، فان حج أو اعتمر استحق المائة . وقال ش : الاجارة باطلة ، فان حج أو اعتمر استحق أجره لمثل .

مسألة - ٢٤٨ - : اذا قال من حج عني فله عيّد أو ديناراً وكذا درهماً^(٢) ، كان صحيحاً ويكون المستأجر مخيراً في اعطاءها أيها شاء ، لما قلناه في المسألة المتقدمة سواء وقال ش : العقد باطل ، فان حج استحق أجره المثل .

مسألة - ٢٤٩ - : من كان عليه حجة الاسلام وحجة لندر لم يجز أن يحج النذر قبل حجة الاسلام ، فان خالف وحج بنية النذر لم يقلب الى حجة الاسلام لقول النبي ﷺ : الأعمال بالنيات . وقال ش : يقلب الى حجة الاسلام . وهكذا الحلاف في الاجير اذا استأجره وكان معصوماً ليحج عنه حجة النذر لا يقلب الى حجة الاسلام ، وعند ش يقلب .

مسألة - ٢٥٠ - : اذا استأجره ليحج عنه فاعتمر أو ليعتمر فحج عنه ، لم يقع ذلك عن المحجوج عنه ، سواء كان حياً أو ميتاً ، ولا يستحق عليه شيئاً من الاجرة ، لانه^(٣) لم يفعل ما استأجره فيه بل خالف . وقال ش : ان كان المحجوج

(١) هذه الزيادة تختص : م وهي بعض ما في الخلاف من الدليل .

(٢) م : و عشرة دراهم .

(٣) م . آخر الدليل الى آخر المسألة في الموردين .

هذه حياً وقعت عن الاحير، وان كان ميتاً وقعت عن المحجوج عنه ولا يستحق شيئاً من الاحرة على حال .

مسألة - ٢٥١ - : اذا كان عليه حجتان : حجة الاسلام وحجة الله وهو معصوم جاز أن يتأجر رحلين ليحججا عنه في سنة واحدة، لأن المنع من ذلك يحتاج الى دليل ، وبه قال ش ، وفي أصحاه من قال : لا يجوز ذلك ، كما لا يحور أن يفعل المحبتين في سنة واحدة .

مسألة - ٢٥٢ - «ح» : اذا قتل لمحرماً صريعاً لزمه الجراء ، سواء كان ذا كراً للاحرام عامداً الى قتل الصيد ، أو كان ناسباً للاحرام محطئاً في قتل الصيد ، أو كان ذا كراً للاحرام محطئاً في قتل الصيد ، أو ناسباً للاحرام عامداً في قتل ، وبه قال ح وك وش وعامة أهل العلم .

وقال مجاهد : انما يجب الجراء على قتل الصيد اذا كان ناسباً للاحرام ، أو محطئاً في قتل الصيد ، أما اذا كان عامداً وبها فلا جراء عليه . وقال دود : انما يجب الجراء على العامد دون المحطئ .

[وأيضاً على داود ما روى عن النبي ﷺ انه قال في الصنع كش اذا اصابه المحرم ولم يفرق . وعلى مجاهد قوله تعالى ومن قتله منكم متعمداً فجاء مثل ما قتل من النعم ^(١) .

مسألة - ٢٥٣ - : اذا عاد الى قتل الصيد وجب عليه الجراء ثانياً ، وبه قال عامة أهل العلم ويدل عليه قوله تعالى « ومن قتله منكم متعمداً فجاء مثل ما قتل من النعم » ^(٢) ولم يفرق بين الاول والثاني ، وقوله تعالى « ومن عاد فينتقم الله منه » لا يوجب اسقاط الجراء منه ، لانه لا يمتنع أن يلزمه الجراء وان كان ممن ينتقم الله منه .

(١) هذه الزيادة تختص م ، وهو بعض ما في الخلاف من الدليل .

(٢) سورة الانعام : ٦٠ .

وروي في كثير من أخبارنا أنه إذا عاد لا يجب عليه الجزاء ، وهو ممن ينقم الله منه . وهذا هو المذكور في النهاية ، وله قال داود .

مسألة ٢٥٤ - : إذا قتل صيداً ، فهو مخير بين ثلاثة أشياء : بين أن يفرح مثله من النعم ، وبين أن يقوم مثله دراهم ويشتري به طعاماً ويتصدق به ، وبين أن يصوم عن كل مدبوماً .

وان كان الصيد لا مثله ، فهو مخير بين شيئين : بين أن يقوم الصيد ويشتري شمه طعاماً يتصدق به ، وبين أن يصوم عن كل مدبوماً ولا يجوز إخراج القيمة بحال وبه قول ش ، ووافق في جميع ذلك ك الأبي فصل واحد ، وهو أن عدنا إذا أراد شراء الطعام قوم المثل وعده يقوم الصيد ويشتري شمه طعاماً ، وفي أصحابنا من قال على الترتيب .

وقال ح : الصيد مضمون نفيته ، سواء كان له مثل أو لم يكن له مثل ، إلا أنه إذا قومه فهو مخير بين أن يشتري بالقيمة من النعم ويخرجه ولا يجوز أن يشتري من النعم إلا ما يجوز في الصحايا وهو الجذع من الصنّ والثني من كل شيء ، وبين أن يشتري بالقيمة طعاماً ويتصدق به ، وبين أن يصوم عن كل مدبوماً . وقال ف^(١) وم : يجوز أن يشتري بالقيمة من النعم ما يجوز في الصحايا وما لا يجوز .

[دليلاً قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ، فأوجب في الصيد مثلاً موصوفاً من النعم . وروي جابر أن النبي ﷺ قال في الصنع كش إذا أصابه المحرم وعليه إجماع الفرق [^(٢)] .

(١) أو يصوم .

(٢) ح . د : وقال ح وف وهو وهم ، ما في المتن موافق لما في الخلاف .

(٣) هذه الزيادة تحتص م .

مسألة - ٢٥٥ - « ح » : ماله مثل مصوص عليه عندنا على ما فصل في كتب أصحابنا ، فان فرضا أن يحدث ما لنص فيه رجعا فيه الى قول عدلين على ما يقتضيه ظاهر القرآن . وقال ش : ماقتضت عليه^(١) الصحابة المثل مثل البدنة في النعامة والمقرة في حمار الوحش والشاة في الطي والعزل ، فانه يرجع الى قولهم فيه ، وما لم يقتضوا فيه شيء فانه يرجع فيه الى قول عدلين ، وهن يجوز أن يكون القاتل أحدهما أو لا ؟ لأصحابه فيه قولان .

مسألة - ٢٥٦ - « ح » : في صغار أولاد الصيد صغار أولاد المثل ، وهو قول ش ، وبه قال ح ، الا أنه يوجب القيمة . وقال ك : يجب في الصغار الكبار .
مسألة - ٢٥٧ - : اذا قتل صيدا أعور أو مكسورا ، فالانص أب بحرر الصحيح من الحزاء وان أخرج مثله كان جائرا ، لقوله تعالى « فجزاء مثل ما قتل من النعم » وبه قال ش . وقال ك : يفديه بصحيح .

مسألة - ٢٥٨ - : اذا قتل ذكرا جار أن يفديه بأنثى ، وان قتل أنثى جار أن يفديه بذكر ، وان فدى كل واحد منهما بمثله كان أفضل ، وبه قال ش وأصحابه لا في فداء الأنثى بالذكر ، فان في أصحابه من قال : لا يجوز أن يفدي الأنثى بالذكر .

دليلا : عموم الاحبار الواردة في ذلك ، وقوله تعالى « فجزاء مثل ما قتل من النعم » ونحن نعلم أنه أراد المثل في الحلقة ، لان الصفات الاحر لا يرعى ، ألا ترى أن اللون وغيره من الصفات لا يرعى .

مسألة - ٢٥٩ - « ج » : اذا جرح المحرم صيدا ، فانه يضم ذلك الجرح على قدره ، وبه قال كافة العلماء وذهب داود وأهل الظاهر الى أنه لا يضم جرح الصيد ولا تلاف أعاصه .

مسألة - ٢٦٠ - : إذا لزمه أرض الجراح قوم الصيد صحيحاً ومعيباً ، فإن كان ما بينهما مثلاً عشر الزمه عشر مثله ، وبه قال المرئي ، ويدل عليه الآية . وقال ش : يلزمه عشر قيمة المثل .

مسألة - ٢٦١ - « ح » : إذا جرح صيداً فعاب عن عيه لزمه الجراء على الكمال وبه قال ك . وقال ش [لا يلزمه الجراء على الكمال و] ^(١) يقوم بين كونه مجروحاً والدم جار ، وبين كونه صحيحاً وألزم ما بينهما .

مسألة - ٢٦٢ - : جراء الصيد على التخيير بين إحراح المثل أو بيعه وشراء الطعام والتصدق به ، وبين الصوم عن كل مديوم ، وبه قال جميع الفقهاء ، ويدل عليه قوله تعالى « يحكم به دوا عدل » إلى قوله « أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً » وظاهر لفظ « أو » للتخيير .

وروي عن ابن عباس وابن سيرين أنهما قالاً بوجوب الجراء ^(٢) على الترتيب فلا يجوز أن يطعم مع القدرة على إحراح المثل ، ولا يجوز أن يصوم مع القدرة على الإطعام . وحكى أبو ثور عن ش أنه قال في القديم مثل هذا ، وذهب إليه قوم من أصحابنا .

مسألة - ٢٦٣ - : المثل الذي يقوم هو الجراء ، وبه قال ش ، ويدل عليه قوله تعالى « فجزاء مثل ما قتل من النعم » والقراءة بالمفصص توجب أن يكون الجزء دلاً على المثل من النعم ، لأن التقدير لمثل ما قتل من النعم . وقال ك : يقوم الصيد المقتول .

مسألة - ٢٦٤ - : ماله مثل يلزم قيمته وقت الإخراج دون حال الانلاف ، وما لا مثل له يلزم قيمته حال الانلاف دون حال الإحراح ، والذي يدل عليه أن حال

(١) هذه الريادة تختص م .

(٢) م : يوجب الجراء .

الاثلاف يجب عليه قيمته ، فالاعتبار بذلك دون حال الاحراح ، لان القبحة قد استقرت في ذمته ، وهذا هو الصحيح من مذهب ش ، ومهم من قال : مالا مثل له على قولين [أحدهما الاعتدال بحال الانحراح والثاني مثل ماقلناه]^(١).

مسألة - ٢٦٥ - « ح » . لحم الصيد حرام على المحرم ، سواء صاده هو^(٢) أو غيره ، قتله هو أو غيره ، أذن فيه أو لم يأذن ، أعان عليه أو لم يعن ، وعلى كل حال وهو مذهب جماعة من الفقهاء .

وقد ش : ما يقتله بنفسه ، أو يأمر به^(٣) ، أو يشير اليه ، أو يدل عليه ، أو يعطي سلاحاً لإنسان فقتله به يحرم عليه أكله ، وكذلك ما اصطيد له بعلمه أو بغير علمه فلا يحل أكله وما صاده غيره ولا أنزله فيه ، فباح له أكله .

وقال ح . انه يحرم عليه ما صاده بنفسه^(٤) وما له فيه أثر لا يستعي عنه بأن يدل عليه ولا يعلم مكانه ، أو دفع اليه سلاحاً يحتاج اليه ، وأما اذا دل عليه دلالة ظاهرة لا يحتاج اليها ، أو دفع اليه سلاحاً لا يحتاج اليه أو أشار اليه إشارة يستعي عنها ، فلا يحرم عليه ، وكذلك ما صيد لاحله لا يحرم عليه .

مسألة - ٢٦٦ - « ح » : المحرم^(٥) اذا ذبح صيداً ، فهو ميتة لا يجوز لاحد أكله ، وبه قول ح وش في الجديد ، وقال في القديم والاملاء : ليس بميتة [ولكن لا يجوز له أكله]^(٦) ويجوز لغيره أكله .

مسألة - ٢٦٧ - « ح » : المحرم أو الممحل اذا ذبح صيداً في الحرم كان

(١) هذه لزيادة مختص م .

(٢) ح ، د باسقاط (هو) .

(٣) ح ، د : يأمره .

(٤) ح ، د : باسقاط (بعضه) .

(٥) م : باسقاط (المحرم) .

(٦) هذه الجملة تختص م . وهي موجودة في الحلوى .

ميتة ، وفي أصحاب ش من قال فيه قولان ، وفيهم من قال انه ميتة قولاً واحداً .
مسألة - ٢٦٨ - « ح » : اد أكل المحرم من صيد قتله لزمه قيمته ، وبه قال ح .
وقال ش . اذا أكل من لحم الصيد الذي قتله لم يلزمه بذلك شيء .
مسألة - ٢٦٩ - « ح » : اذا دل على الصيد فقتله المدلول لزم الدال العداء ،
وكذلك المدلول ان كان محرماً أو في الحرم ، سواء كانت الدلالة^(١) ظاهرة أو
باطنة ، فان أعاره سلاحاً قتل به صيداً ، فلا يصح لأصحابنا فيه ، والأصل براءة
الذمة .

وقال ش : لا يصح جميع ذلك . وقال ح : يجب عليه الجزاء اذا دل على
صيد دلالة باطنة ، واذا أعاره سلاحاً [لا يستغنى عنه ، فاما اذا دل عليه دلالة ظاهرة
أو أعار سلاحاً] ^(٢) يستغنى عنه فلا جزاء عليه .

مسألة - ٢٧٠ - « ح » : اذا أمسك محرم صيداً ، فحاء محرم آخر فقتله ، لزم
كل واحد منهما العداء كاملاً . وقال ش : فيه جزاء واحد ، وعلى من يجب فيه
وجهان : أحدهما يجب^(٣) على الذابح ، والآخر يكون الجزاء بينهما .
مسألة - ٢٧١ - « ح » : صيد الحرم مضمون بلاحلاف بين الفقهاء ، إلا داود
فانه قال : لا يضمن .

مسألة - ٢٧٢ - « ح » : صيد الحرم اذا تجرد عن الاحرام يضمن ، وان كان
القاتل محرماً تضاعف الجزاء ، وان كان محلاً لزمه جزاء واحد .
وقال ش : صيد الحرم مثل صيد الاحرام محير بين ثلاثة أشياء : بين المثل^(٤)
والصوم والاطعام ، وفيما لا مثل له بين الاطعام والصيام .

(١) م : دلالة .

(٢) هذه الجملة تحتصر م .

(٣) ح ، د : باسقاط يجب .

(٤) م : من المثل .

وقال ح: لا مدح^(١) للصوم في ضمان صيد الحرم .

مسألة - ٢٧٣ - « ح » : المحل اذا صاد صيداً في المحل وأدخله الحرم ممنوع من قتله ، فإذا قتله لزمه الحراء ، وبه قال ح . وقال ش : هو ممنوع وإذا قتل لأجره عليه .

مسألة - ٢٧٤ - « ح » : اذا اشترك جماعة في قتل صيد ، لزم كل واحد منهم جزاء كامس ، وبه قول من التابعين الحسن البصري والشعبي والتخفي ، ومن الفقهاء ر ، وك ، وح ، وأصحابه ، وذهب قوم الى أنه يلزم الجميع جزاء واحد ، وروي ذلك عن عمر ، وابن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، وبه قال في التابعين عطاء ، والزهرى ، وحمام ، وفي الفقهاء ش ، ود ، وق .

مسألة - ٢٧٥ - : المحرم اذا قتل صيداً مملوكاً لميره ، لزمه الجزاء لله تعالى والقيمة لمالكه ، بدلالة قوله تعالى « ومن قتل منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم »^(٢) ولم يقص ، وبه قال ح ، وش ، وذهب ك ، والمروني الى أن الجزاء لا يجب بقتل الصيد المملوك بحال .

مسألة - ٢٧٦ - « ح » : يجب في قتل الحمام على المحرم شاة ، وفي فرخه ولد شاة صغير ، وبه قال ش . وقال ح : يجب قيمته بناءً على أصله في أن الصيد مضمون بالقيمة .

وقال ك : في حمامة الحرم شاة ، وفي حمامة المحل قيمتها .

مسألة - ٢٧٧ - : اذا رمى صيداً وهو في المحل ، فدخل السهم الحرم وخرج فأصاب الصيد في المحل فقتله ، لم يلزمه ضمانه ، لانه لا دليل عليه ، وفي أصحاب ش من قال : يلزمه ضمانه .

(١) م : لا مدح .

(٢) سورة الاسراء : ٩٦ .

- مسألة - ٢٧٨ - : اذا كان طير على غصن من شجرة أصلها في الحرم والمصن في الحل، فأصابه انسان فقتله، لرمه الصمان، وعقد ش لا يلزمه .
- مسألة - ٢٧٩ - : الدجاج الحبشي ليس بصيد، ولا يجب فيه الجزاء، وعند ش يجب فيه الجزاء ، فأما الاهلي فلا خلاف أنه غير مضمون .
- مسألة - ٢٨٠ - : اذا انتقل الصيد الى المحرم بالميراث لا يملكه ، لعموم الاخبار المانعة من تملك الصيد، وللش فيه قولان .
- مسألة - ٢٨١ - وح : اذا أحرم الانسان ومعه صيد زال ملكه عنه ولا يبرول ملكه عما يملكه في منزله وبلده، وللش فيه قولان: أحدهما يبرول ملكه، ولا فرق بين أن يكون في يده أولاده^(١)، والثاني لا يبرول ملكه .
- وقال ك وح: يزول عنه اليد المشاهدة، ولا يزول اليد الحكيمة .
- مسألة - ٢٨٢ - : الجراد مضمون الجراء ، واذا قتله المحرم لزمه جراؤه [وانه قال عمر وابن عباس وهو مذهب ش]^(٢) وروي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: الجراد من صيد البحر ولا يجب به الجزاء .
- [دليله قوله تعالى: وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما^(٣)، والجراد من صيد البر مشاهدة، فإذا ثبت أنه من صيد البر ثبت أنه مضمون اجماها^(٤)] .
- مسألة - ٢٨٣ - وح : في قتل جرادة تمره ، وروي ذلك عن عثمان، وروي كف من طعام ، وبه قال ابن عباس ، وروي عن عمر أنه قل لكعب وقد قتل جرادتين: ما جعلت على نفسك؟ فقال: درهمين، فقال: درهم خير من مائة جرادة .

(١) م: حل ح بيته .

(٢) هذه الزيادة تنحصر م، وهي موافقة لمدى الخلاف .

(٣) المائدة: ٩٦ .

(٤) هذه الزيادة تنحصر م وهي موافقة لما في الخلاف .

وقال ش: هو مضمون بالقيمة. وعندنا في الكثير منه دم .

مسألة - ٢٨٤ - : اذا اعرش الجراد في الطريق ولا يمكن سلوكه الا بقتله ووطئه، فلاجراء على قتله، لان الاصل براءة الذمة، ولقوله تعالى «ما جعل عليكم في الدين من حرج»^(١) [وهذا لا يمكنه التخلص منه الا بقتله فلا شيء عليه]^(٢) وبه قال عطاء، وهو أحد قولي ش .

مسألة - ٢٨٥ - «ح» : يبض النعام اذا كسره المحرم، فعليه أن يرسل^(٣) فحولة الابل في اناثها بعدد البيض، مما نتج كان هدياً لبيت الله وان كان يبض الحمام، فعليه أن يرسل فحولة النعم في الاناث بعدد البيض، فما حرج كان هدياً، فان لم يقدر على ذلك لزمه عن كل بيضة شاة أو اطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام، فاذا كسره في الحرم وهو محل لزمته قيمته. وقال داود وأهل الظاهر: لا شيء عليه في البيض . وقال ش : البيض اذا كان من صيد مضمون كان فيه قيمته . وقال ك: يجب في البيضة عشر قبعة الصيد .

مسألة - ٢٨٦ - «ح» : اذا كسر المحرم بيضة فيها فرخ، فان كان يبض بعامة كان عليه بكارة من الابل، وان كان يبض قطاة، فعليه بكارة من النعم^(٤). وقال ش : عليه قيمة بيضة فيها فرخها .

مسألة - ٢٨٧ - : اذا باض الطير على فراش محرم، فنقله الى موضعه، فنفر الطير فلم يحصه لزمه الجزاء، لعموم الاحبار الواردة في ذلك، وللش فيه قولان .

(١) الحج : ٧٨ .

(٢) هذه الآية تحتص م وهي موقفة لما في الخلاف .

(٣) م : سقط منه من هنا الى قوله فحولة النعم .

(٤) ٣ : النعم .

مسألة - ٢٨٨ - : إذا قتل السبع لرمه كبش، على ما رواه بعض أصحابنا، فأما الدئب وغيره من السباع ولا حراء عليه في ذلك، سواء صال أو لم يصل، لأنه لا دلالة عليه.

وقال ش: لأجزاء في ذلك نحال. وقال ح: إذا صال الصنع على المحرم فقتله لم يلزمه شيء، وإن قتله من غير وصول لرمه الجراء.

مسألة - ٢٨٩ - «ح»: الصنع لا كفارة في قتله، وكذلك السمع^(١) المنول بين الدئب والصنع. وقال ش: فيهما الجزاء.

مسألة - ٢٩٠ - : إذا أراد المحرم تحليص صيد من شبكة أو وقع فمات بالتحليص لزمه الحراء، لمعوم لأخبار في وجوب الجزاء في قتل الصيد. والش فيه قولان.

مسألة - ٢٩١ - «ح»: إذا نتف المحرم ريش طير أو جرحه، فإن بقي ممتعاً على ما كان بأن نحاس فأهلك نفسه، بأن أوقع نفسه في شر أو ماء أو صدم حائطاً، فعليه ضمان ما جرحه. وإن امتنع وعاب عن العين وحب عليه ضمانه كاملاً.

وقال ش مثل ما قلناه، إلا أنه قال: إذا غاب عن العين يقوم بين كونه صحيحاً ومعيباً، فإن كان له مثل ألزم ما بين فيمنى المثل، وإن لم يكن له^(٢) مثل^(٣) ألزم ما بين القيمتين.

مسألة - ٢٩٢ - «ج»: إذا جرح الصيد فحاء آخر فقتله، لزم كل واحد منهما الفداء. وقال ش: على الجارح قيمة ما بين كونه صحيحاً ومعيباً، وعلى الثاني الجزاء.

مسألة - ٢٩٣ - : إذا جرح الصيد، فصار غير ممتنع بعد الجرح أو النتف،

(١) السمع: ولد الدئب.

(٢) ح، د: باسقاط (ل).

ثم عاب عن العبي ، لزمه الحراء كملاً^١ ، وبه قال أبو اسحاق من أصحاب ش [وقال بقي أصحابه غلط في ذلك]^٢ والمنصوص للمش أنه لا يلزمه ضمان جميعه ، وأما يلزمه ضمان الحياية التي وجدت معه ، وهو الجرح و لتف .

مسألة - ٢٩٤ - : المتولد بين ما يجب فيه الجزاء وما لا يجب ، لا يلزمه الجراء بقتله ، لانه لا دلالة^٣ عليه ، وعد جميع الفقهاء يجب فيه الجزاء .

مسألة - ٢٩٥ - : الحوارح من الطير ، كالناري والعقور والشاهين والعقاب ونحو ذلك ، و لسباع من البهائم كالمر والعهد وغير ذلك ، لأجزاء في قتل شيء منها ، لانه لا دلالة عليه ، والاصل براءة الدمة ، وقد قدما أن في رواية أصحابنا أن في الاسد خاصة كبشاً .

وقال ش : لأجزاء في شيء منه . وقال ح : يجب الجراء في جميع ذلك إلا الدئب فلاجزاء فيه ، والحراء أهل الامرين : اما القيمة ، أو الشاة ، ولا يلزم أكثرهما .

مسألة - ٢٩٦ - : ح : « : اذا رمى حلال صيداً فوائمه في الحل ورأسه في الحرم من الحل ، فأصاب رأسه فقتله ، فعليه الحراء ، وبه قال ش . وقال ح : لأجزاء عليه .

مسألة - ٢٩٧ - : ان حلب لبن صيد صمنه ، وبه قال ش . وقال ح : ان نقص بالحلاب صمنه ، والا لم يضمن .

مسألة - ٢٩٨ - : ح : « : اذا كان الصيد قاصداً الى الحرم لم يجر صطياده ، ولم يعتبر ذلك أحد من الفقهاء .

(١) ح : د : باسقاط (كملاً) .

(٢) كذا في م وفي ح : د : يدل هذه الجملة قائل و المنصوص .

(٣) م . لا دليل .

مسألة - ٢٩٩ - « ح » : روى أصحابنا أن المحرم إذا أصاب صيداً فيما بين البريد والحرم لزمه القداء ، ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ٣٠٠ - « ج » : ما يجب فيه المثل أو القيمة إذا قتل المحرم في الحرم تصاعف ذلك عليه ، وإن قتل المحل في الحرم لزمه القيمة لا غير ، ولم يفصل أحد من الفقهاء ذلك .

مسألة - ٣٠١ - « ح » : إذا بلغ قيمة مثل الصيد^(١) أكثر من ستين مسكياً لكن مسكين نصف صاع ، لم يلزمه أكثر من ذلك ، وكذلك الصوم لا يلزمه أكثر من ستين يوماً ، هذا في العامة ، وفي البقرة ثلاثين مسكياً أو ثلاثين يوماً ، وفي نطلي عشرة مساكين أو ثلاثة أيام ، ولم يعتبر أحد من الفقهاء ذلك .

مسألة - ٣٠٢ - : إذا عجر عن صيام شهرين وعن الاطعام صام ثمانية عشر يوماً ، وفي البقرة تسعة أيام ، وفي الحمام ثلاثة أيام ، ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ٣٠٣ - « ح » : الشجر الذي ينبت الادميون في العادة إذ أنبت الله في الحرم يجب الضمان قطعه ، وإن أنبت الله في المحل فقطعه آدمي وأدخله في الحرم فأنبتته ، فلا ضمان عليه إذا قطعه .

وقد ش : شجر الحرم مصمون على المحل والمحرم إذا كان نامياً غير مود وأما لياس والموزي كالموسع وغيره فلا ضمان عليه في قطعه . وقال داود وأهل الطاهر : لا ضمان في قطعه لكنه ممنوع منه .

مسألة - ٣٠٤ - « ج » : في الشجرة الكبيرة بقرة ، وفي الصغيرة شاة ، وبه قال ش . وقال ح : هو مضمون بالقيمة .

يدل على مذهنا - مصافاً الى اجماع المروة - ما روي عن ابن عباس أنه قال :

(١) د : ح : من الصيد .

في الدوحة نقرة ، وفي الحزلة شاة .

مسألة - ٣٠٥ - « ح » : لأبأس بالمرعي في الحرم ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز .

مسألة - ٣٠٦ - : لأبأس باخراج حصي الحرم وترايه وأحجاره ، لانه لا ماع منه والاصل الاباحة ، وقال ش : لايجوز ذلك الا أنه اذا أخرج له لأضمان عليه ، وقال : الرام ليست من أحجار الحرم ، واما تحملي اليه فتعمل فيه .

مسألة - ٣٠٧ - « ح » : اذا قتل الفارس صيداً لرمه جزاء واحد ، وكذلك الحكم في اللباس والطيب وغير ذلك . وقال ش : يلزم الفارس والمفرد جزاء واحد على تفسيرهم في الفارس . وقال ح : يلزم الفارس جزائين في جميع ذلك .

مسألة - ٣٠٨ - : اذا جن بعد احرامه ، فقتل صيداً أرحلق أو وطئ ما يفسد المحرم ، لزمه الجزاء بقتل الصيد ، وليس عليه في ماعداه شيء ، لان الاصل برءة الدمة ، وحكم العمد والسبب في الصيد سواء على ما يشاء . وللش في جميع ذلك قولان .

مسألة - ٣٠٩ - « ح » : صيد المدينة حرام اصطباذه ، وبه قال ش . وقال ح : ليس بحرام .

مسألة - ٣١٠ - : اذا صاد في المدينة لايجب عليه الجزاء ، لانه لدلالة عليه وللش فيه قولان ، قال في القديم : عليه الجزاء ، والجزاء أن يسلب ما عليه يعني الصايد ، فيكون لمن سلبه ، وفيه قول آخر يكون للمساكين . وقال في الجديد : لا جزاء عليه .

مسألة - ٣١١ - : صيد وح وهو بلد باليمن غير محرم ولا مكروه لانه لدليل عليه وقال ش مكروه [وقال اصحابه فذهب هذا المنصب انه أراد بذلك كراهة

تحريم^(١).

مسألة - ٣١٢ - : لا يجوز للمحصور أن يتحلل إلا يهدي، لقوله تعالى «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي»^(٢) لما رَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَحْصَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ بِالْحَدِيثِ ، فَحَرَّنَا الْبُدَّةَ مِنْ سَعَةِ وَالْفَرَّةَ مِنْ صَبْعَةٍ . وَقَالَ كُ : لِأَهْدِي عَلَيْهِ .

مسألة - ٣١٣ - : إذا أحصره العدو جاز أن يذبح هديه مكانه ، والأفضل أن يئذنه إلى منى أو مكة ، وبه قال ش . وبذل على ذلك فعل النبي ﷺ بالحديبية والحديبية من الحل .

وقال ح : لا يجوز أن ينحر الأفي الحرم ، سواء أحصر في الحل أو الحرم فإن أحصر في الحرم نحر مكانه وإن أحصر في الحل أئذنه يديه ، ويقدر له مدة يئذ على طيه أنه يصل فيها وينحر ، فإذا مضت تلك المدة تحلل ، ثم نظر فإن وافق تحلله^(٣) بعد نحر هديه ، فقد صح تحلله ووقع موقعه طاهراً وباطلاً ، وإن كان تحلل قبل أن يذبح هديه لم يصح تحلله في الباطل إلى أن ينحر هديه ، فإن كان تطيب أو لبس لزمه بذلك دم .

مسألة - ٣١٤ - : إذا أحصره العدو جاز له التحلل ، سواء كان مفرداً أو قارباً أو متمتعاً ، لعموم الآية ، وفعل النبي ﷺ بالحديبية ، وبه قال جميع الفقهاء إلا ك فإنه قال : إن كان معتمراً لم يكن له التحلل .

مسألة - ٣١٥ - : إذا كان متمكناً من البيت ومصدوداً من الوقوف بعرفة ، جاز له التحلل أيضاً ، لعموم الآية ، وبه قال ش . وقال ح ، وك : ليس له ذلك .

(١) هذه زيادة تختص م . وهي موجودة في الخلاف .

(٢) لقرة آية ١٩٢ .

(٣) د : فعله .

مسألة - ٣١٦ :- المصدود عن الحج أو العمرة ان كانت حجة الاسلام أو عمرته لزمه نقضاء في القابل، وان كان تطوعاً لا يلزمه نقضاء، لانه لا دليل عليه، وأيضاً فان النبي ﷺ حرج في عام الحديبية في ألف وربع مائة من أصحابه محرمين بعمرة، فحصره لعدو فتحلوا، فلما كان في السنة الثانية عاد في نفر معدودين، فلو كان انقضاء واجباً على جماعتهم لأحرمهم ذلك ولعمروا، وأو فلو لنقل نقلاً عاماً أو خاصاً .

وقال ش . لا نقضاء عليه بالتحلل ، فان كانت حجة تطوع أو عمرة تطوع لم يلزمه قضاؤها بحال، وان كانت حجة الاسلام أو عمرة الاسلام وكانت قد استقرت في ذمته قبل هذه السنة ، فكأنه لم يعملها، فيكون نافياً في ذمته . وان كانت وجبت عليه في هذه السنة، سقط وجوبها ولم يستقر في ذمته .

وقال ح . ذا تحلل المحصر ^(١) لزمه النقضاء ، فان كان أحرم بعمرة تطوع قضاها، وان أحرم بحجة تطوع وأحصر تحال عنه، وعليه أن يأتي بحج وعمرة، وان كان قرب بينهما فأحصر تحلل ولزمته حجة وعمرتان : عمرة لأجل العمرة وحجة ^(٢) وعمرة لأجل الحج .

مسألة - ٣١٧ :- الحصر الحاص مثل الحصر العام سواء، لما قلناه ^(٣) في المسألة الأولى، وللش فيه قولان : أحدهما مثل ما قلناه، والثاني يحب عليه النقضاء في القابل .

مسألة - ٣١٨ :- المحصر بعدو اذا لم يجد الهدى ولا يقدر على شرائه ، لا يجوز له أن يتحلل ويبقى الهدى في ذمته ، ولا يتقل الى الاطعام ولا الصوم ،

(١) د : المحصور .

(٢) م : باسقاط (وحجة .

(٣) م : باسقاط (التعليل رأساً .

بدلالة ^(١) قوله تعالى «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي» ثم قال: «ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله» ^(٢) فضع من التحلل إلى أن يبلغ الهدي محله وهو يوم النحر ولم يذكر الدل، ولو كان له بدل لذكره، كما أن نسك الأدي لما كان له بدل لذكره.

ولش ^(٣) فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والثاني وهو الصحيح عندهم أنه ينتقل إلى الدل، وإذا قال سحوا بالانتقال قال ينتقل إلى الصيام، وفيه قول آخر ينتقل إلى الإطعام، وقول ثالث أنه محبر بين الإطعام والصيام.

مسألة - ٣١٩ - «ح»: المحصر بالمرض يجوز له التحلل، غير أنه لا يحل له النساء حتى يطوف في القابل، أو يأمر من يطوف عنه، وبه قال ح لأنه لم يعتبر طواف النساء، وبه قال ابن مسعود.

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز له التحلل بل يبقى على إحرامه أبداً إلى أن يأتي به، فإن فاتته الحج تحلل بعمره، وبه قال ^(٤) لك، وش، وده وروي ذلك عن ابن ^(٥) عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وهشبة.

بدل على مذهبن - بعد إجماع العروة - قوله تعالى «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي» ^(٦) وذلك عام في منع العدو والمنع بالمرض، فإنه يقال في التمتع: أحصره المرض وحصره العدو. وقال ^(٧) القراء: أحصره المرض لا غير

(١) ٢: آخر الدليل إلى آخر المسئلة.

(٢) البقرة: ١٩٢.

(٣) ٢: أورد على عبارة الخلاف بلانحصر فليراجع إلى الخلاف

(٤) د: وقاله، بدل وبه قال.

(٥) م عن جماعة من الصحابة كابن عباس وابن عمر. ابخ.

(٦) البقرة: ١٩٢.

(٧) ٢: بإسقاط قول القراء.

وحصره العدو أحصره معاً .

وروى عكرمة عن حجاج بن عمر الانصاري عن النبي ﷺ قال : من كسر أو عرح فقد حل وعليه حجة أخرى . وفي بعض الأحبار : وعليه الجمع من قبل .
مسألة - ٣٢٠ - «ح» : يجوز للمحرم أن يشترط في حال إحرامه أنه لا تعرض له عارض يجبره أن يدخله حيث حبسه، من مرض، أو عدو، أو انقطاع نفقة، أو دوات وقت ، وكان ذلك صحيحاً يجوز له أن يتحلل إذا عرض له ^(١) شيء من ذلك ، وروى ذلك عن عمر، وابن عمر، وابن مسعود، وبه قال ش .

[وقال بعض أصحابه أنه لا تأثير للشرط، وليس بصحيح عندهم ، ولمسألة على قول واحد في القديم، وفي الجديد على قولين وبه قال] ^(٢) د . وق .
وقال ك، والرهري، وابن عمر : الشرط لا يبعد شيئاً، ولا يتعلق به التحلل .
وقال ح . المريض له التحلل من غير شرط، وإن شرط سقط عنه الهدي .
وروت عائشة أن النبي دخل على صاعقة ^(٣) بنت الربيع فقالت : يا رسول الله انني أريد الحج وأنا شاكية، فقال النبي ﷺ : أحرمي واشترطي أن تحلني حيث حبستني، وهذا نص] ^(٤) .

مسألة - ٣٢١ - : إذا شرط على ربه في حال الإحرام ثم حصل الشرط وأراد التحلل فلا بد من نية التحلل ، ولا بد من الهدي ، لعدم الآية في وجوب الهدي على المحصر . ولش قولان في النية والهدي معاً .

مسألة - ٣٢٢ - : ليس للرجل أن يمسح زوجته الحرة من حجة الإسلام إذا

(١) ح، د : باسقاط (له) .

(٢) ح، د : باسقاط هذه الجملة .

(٣) م : صاعد ح ل ف صبعة .

(٤) هذه الجملة تحت م، وهي بعض ما في الخلاص من الدليل .

وجب عليها، بدلالة أن الحج يجب على الفور، وجوار منعها يحتاج إلى دلالة،
ولماروي عن النبي ﷺ من قوله : لا تمسوا أماء الله مساجد الله ، فإذا خرجن
فليخرجن ثملات^(١) . وهذا عام في سائر المساجد والمسجد الأعظم منها .
وبه قال ك ، وح ، وش في اختلاف الحديث ، وقال في القديم والجديد : له
منعها من ذلك .

مسألة - ٣٢٣ - : ليس للمرأة أن تعمر تطوعاً إلا بادن زوجها، وله معها منه
والش في حوار احرامها قولان ، وفي المسع منها قولان .

مسألة - ٣٢٤ - « ح » : شرائط وجوب الحج على المرأة والرجل سوء ،
وهي البلوغ ، والعقل ، والحرية ، والراد والراحلة ، والرجوع إلى كفاية ، وتحلية
الطريق ، وإمكان المسير ، وهي بعينها شروط الأداء ، وليس من شرط الوجوب ،
ولأن شرط الأداء في حجة الاسلام المحرم بل أمس لطريق ومصاحبة قوم ثقات
يكفي ، فأما حجة التطوع فلا يجوز لها إلا مسحرم .

وبه قول ش ، وراد فيه : أن من شرط الأداء محرماً أو ساء ثقات ، وأقل ذلك
امرأة واحدة ، وبه قال ك ، وح ، وحالف ك في فصل ، فقال : لا يحرىء امرأة
واحدة .

وقال ع بمثل ماقلناه ، وزاد أن كان الطريق مسلو كاً متصلاً بطريق السوق
فهذا أمر لا يقتصر معه إلى محرم ولا ساء^(٢) ، وبه قال بعض أصحاب ش .
وأما لتطوع فقال ش : لا يجوز لها أن تسافر إلا مع ذي محرم ، وهذا المتصوص
عليه ، ومن أصحابه من قال : يجوز ذلك بغير محرم كالعرض .

(١) ثملات جمع ثملة وهي المثة أنش ربحها ترك الطيب والادهان وفي الخلاف

ثملات ، ح ل - بملات ، ثملات .

(٢) م . باسقام (لا) .

وذهب ح لى أن المحرم شرط [في الرجوب وأبى أصحابه هذا وقالوا : ليس شرط في الرجوب ولكنه شرط في الأداء]^(١) والفرض والنفل عنده سواء .
مسألة - ٣٢٥ - « ح » : يجوز للمرأة أن تفرح في حجة الاسلام وان كانت معتدة أي حدة كانت ، ومنع الفقهاء كلهم من ذلك .

مسألة - ٣٢٦ - : ليس للابوين ولا لواحد منهما مع الولد^(٢) أي حجة الاسلام أمر بلاحلاف ، وعندنا أن الافضل ألا يحرم الا برصاهما في التطوع ، فإن بادر وأحرم لم يكن لهما ولا لواحد منهما منعه ، لانه لا دلالة عليه ، والاصل جواره .

وقال ش : لهما منعه من ابتداء الاحرام قولاً واحداً ، فإن بادر وأحرم كان لهما ولكن واحد منهما المصح على قولين .
مسألة - ٣٢٧ - « ح » : يجوز عندنا الذبح في اليوم الثالث من التشريق ، وبه قال ش .

وقال ح ، وك : لا يجوز ، لانه ليس من المعلومات .
مسألة - ٣٢٨ - « ح » : الأيام المعدودات أيام التشريق بلاحلاف ، والأيام المعلومات عشرة أيام من أول ذي الحجة آخرها غروب الشمس من يوم النحر ، وهو قول علي ، وإس عمر ، وإس عباس ، وبه قال ش .
وقال ك : ثلاثة أيام ، أولها يوم النحر ، فجعل أول التشريق ، وثانيها من المعدودات والمعلومات .

وقال ح : ثلاثة أيام ، أولها يوم عرفة ، وآخرها أول التشريق ، فجعل أول التشريق من المعدودات والمعلومات .

(١) ح ، د : يسقط هذه الجملة .

(٢) ٢ . منع الولد .

وقال ث : لا ذبح الا في المعلومات .

وقال ح : الذبح جائز في غير المعلومات ، وهو ثاني التثني . ورووا عن علي عليه السلام أربعة أيام أولها يوم عرفة . وقال سعيد بن جبير : المعدودات هي المعلومات .

مسألة - ٣٢٩ - : اذا قال : لله علي هدي ، فعليه أن يهدي : اما من الابل ، أو النقر ، وبه قول ح ، وأصح القولين للنس ، ويدل عليه اننا روينا أن الهدي لا يبيع الا على البدن والتعم .

وقال ش في القديم والاملاء : والتدب لرمه ما يبيع اسم الهدي عليه ، قل أو أكثر .

مسألة - ٣٣٠ - « ح » : الدماء المتعلقة بالاحرام ، كدم التمتع والقوان وجراء الصيد ، وما وجب بارتكاب المحظورات في الاحرام ، كاللباس والطيب وغير ذلك ان حصر جاز له أن تحرم مكانه في حل أو حرم اذا لم يتمكن من انفاذه بلاحلاف وان لم يحصر فعدنا ما يجب باحرام الحنح على اختلاف أنواعه لا يجوز ذبحه الا بمنى ، وما يجب باحرام العمرة المفردة لا يجوز ذبحه الا بمكة فاة الكعبة بالحزرة .

وقال ش : فيه ثلاث مسائل : ان تحرم في الحرم وقرق اللحم في الحرم أجزاء بلاحلاف بينهم ، وان تحرم في الحرم وقرق اللحم في الحل لم يحرم عنده خلافاً لح ، وان تحرم في الحل وقرق اللحم في الحرم ، فان كان تغير لم يحرم ، وان كان طرياً في الحرم فعلى وجهين .

مسألة - ٣٣١ - « ج » : ما يجب عليه من الدماء بالنذر ، فان قيده بولد أو بقعة لزمه في موضعه الذي عينه بلاحلاف ، وان أطلقه فلا يجوز عدنا الا بمكة

قبالة الكعبة بالحرورة^(١)، ولا يجزئ إلا من التعم .

وقال ش في المطلق كدعاء الحج ان كان محصراً بحيث يحل ، وان لم يكن محصراً ففيه المسائل الثلاث .

مسألة - ٣٣٢ - « ح » : اذا ساق الهدي من الابل والقر ، فمن السنة أن يقلدها تعلاً ويشمرها في صفحة ساعها ، لا يمين ، وهو أن يشق المكان الحديدية حتى يسيل الدم ويشاهد ويرى ، وروي ذلك عن ابن عباس ، وابن عمر ولا مخالف لهم ، وبه قال لك ، وف ، وم ، وش ، غير أن لك ، وف قلا : الاشعار من الجانب الايسر .
وقال ح : يقلدها ولا يشمرها ، فان الاشعار مثلة وبدعة .

دليلاً - بعد اجماع الفرق - ما روي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صلى بذى الحليفة ، ثم دعا بدنة فأشمرها من صفحة ساعها الايمن ، ثم سالت الدم عنها . وفي بعضها : ذلك^(٢) الدم عنها . وفي بعضها : يده . وفي بعضها : باصبعه ، ثم أتى برجلته ففقد عليها واستوت به على البيداء وأهل بالحج .

وروي عروة عن مسور بن محزمة ومروان أبهما قالا : خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية ، فلما كان بذى الحليفة قلد الهدي وأشمره . وهذا في الصحيح .
مسألة - ٣٣٣ - « ح » : الغنم يستحب تقليدها ، وبه قال ش . وقال لك ، وح : لا يقلد الغنم .

مسألة - ٣٣٤ - « ح » : عندنا يصير محرماً بأحد ثلاثة أشياء : التلبية ، والتقليد والاشعار . ولا بد في ذلك من النية .

وقال ش : يصير محرماً بمجرد النية ، وهو قول الجماعة ، وروي عن ابن عباس واس عمر أنه يصير محرماً بنفس التقليد .

(١) حرورة وراى قسوة موضع قبالة الكعبة بين الصفا والمروة .

(٢) هذه الضائير مذكرة .

وحكيثنا عن ح أنه لا يصير محرماً بمجرد الذئبة ، وإنما يعقد احرامه بتلبية ،
أو سوق هدي مثل ما قلناه ، وتدخل في الاشعار .

مسألة - ٣٣٥ - : عندنا أن من ينعذ من أفق من الافاق هدياً يواعد أصحابه
يوماً يقدونه فيه أو يشعرونه ، ويجتنب هو ما يجتنبه المحرم ، فإذا كان يوم واقفهم
على نحره أو ذبحه يحل مما أحرم منه . وروي ذلك عن ابن عباس ، وخالف جميع
الفهاء في ذلك .

مسألة - ٣٣٦ - : يجوز اشترائك سعة في بدنة واحدة ، أو بقرة واحدة ، إذا
كانوا متقربين ، وكانوا أهل خوان واحد ، سواء كانوا متمتعين ، أو فارنين ، أو
مفردين^(١) ، أو بعضهم مفرداً وبعضهم فارناً أو متمتعاً ، أو بعضهم مفرصين أو منطوعين
ولا يجوز أن يكون بعضهم يريد اللحم .

وبدل على ذلك خبر جابر ، قال : كنا نتمتع على عهد رسول الله ، ويشترك
السبعة في البقرة أو البدنة . ومارواه أصحابنا أكثر من أن يحصى .

وعند ح مثله إلا أنه لم يعتر أهل خوان واحد ، وعده ش مشه إلا أنه جاز
أن يكون بعضهم يريد اللحم . وقال ك : لا يجوز الاشتراك إلا في موضع واحد
وهو إذا كانوا منطوعين . وقد روى ذلك أصحابنا أيضاً ، وطريقة الاحتياط
يقويه .

مسألة - ٣٣٧ - « ح » : إذا ذبح الابل ، أو نحر البقر أو الغنم ، كان حراماً
أكله ولم يجزه .

وقال ش : حالف السة وأجراه . وقال ك : إن ذبح الابل لم يحل أكله مثل
ما قلناه .

مسألة - ٣٣٨ - « ح » : السنة في البدن أن ينحر وهي قائمة ، وبه قال جميع

الفقهاء . وقال عطاء : ينحرها باركة .

واجتماع العروة دليل على ماقلناه . وروى جابر أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها . وأيضاً قوله تعالى « فاذكروا اسم الله عليها صواف »^(١) قل ابن عباس : صواف أي معقولة إحدى يديها . وقوله « فاذا وجبت جنوبها » أي : سقطت على جنوبها . وقال مجاهد : سقطت على الأرض .

مسألة - ٣٣٩ - : محل الحر للحاح منى ، وللمعتز مكة ، فإن خالف لا يحزبه وبه قال ك .

وقال ش : السنة ماقلناه ، فإن خالف أجرأه .

مسألة - ٣٤٠ - « ج » : لهدى الواجب وهو ما يلزم المحرم بارتكاب محظور من اللباس والطيب والصيد وغير ذلك والسر ، لا يحل له أن يأكل منه ، ويحوز أن يأكل من هدى التمتع ، وبه قال ح .

وقال ش : لا يجوز الأكل من جميع ذلك ، وله في الذر تفصيل ، وظاهر مذهبه أنه مثل سائر الواجبات .

وقال ك : يأكل من الكل إلا من الدر وجزء الصيد والحلاق .

مسألة - ٣٤١ - : الهدى المنطوع به يستحب أن يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه ويهدى ثلثه ، وبه قال ش في أحد قوليه ، والآخر أنه يأكل نصفه ويتصدق بالنصف هذا في المستحب .

فأما الأجزاء ، فيكفي ما يقع عليه اسم الأكل قل أم كثر ، ولا ينبغي أن يأكل جميعه . وقال أبو العباس : له أن يأكل الكل وقال عامة أصحاب ش مثل ماقلناه . [دليلنا قوله تعالى : « واكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » فسمى ثلاثة أجناس

فاستحب التسوية بينهم في ذلك ، وهو اجماع العروة ^(١) .

مسألة - ٣٤٢ - : إذا أكل الكل لم يضمن شيئاً ، لانه لا دليل عليه ، وهو قول أبي العباس . وقال الناقود من أصحاب ش : يضمن ، وهو على وجهين أحدهما القدر الذي لو تصدق به أجزاءه ، والثاني قدر المستحب .

مسألة - ٣٤٣ - « ح » : قد ذكرنا أن ما يجب بالنذر لا يجوز له الأكل منه سواء كان على سبيل المحاربة أو واجباً بالنذر المطلق ، وهو مذهب قوم من أصحاب ش ، وفيهم من قال وعليه أكثرهم ان ماوجب بالنذر المطلق أنه يأكل منه .
وقيل : يأكل من الكل الا ماوجب بالنذر ، فلم يفصل بين ماوجب عن تلاف صيد أو حلق شعر .

وقال ح : لا يأكل من الكل الا من دم التمتع والقران مثل ما قلنا ، وأصل الخلاف أن دم التمتع عندنا وعند ح يسك : وعده ش جران .

مسألة - ٣٤٤ - : إذا ضل الهدي الواجب في الذمة ، فعليه إخراج بدله ، وإن عاد الصل يستحب له إخراجة أيضاً ، ويجوز له بيعه إن شاء أولاً وإن شاء أخيراً ، وبه قال ش الا أنه قال : إن عاد الصل أخرجته أيضاً .
وبدل ^(٢) على ما ذكرنا أن إيجاب ذلك يحتاج الى دلالة ، والواجب عليه أحدهما بالاتفاق .

مسألة - ٣٤٥ - : لا يجوز أن يتولى ذبح الهدي والأضحية أحد من الكفار للمجوس ولا اليهود والنصارى ، لأن ذبيحة أهل الكتاب عندنا غير مباحة ، ووافقنا ش في المجوس ، وكره في اليهود والنصارى وإجازه .

مسألة - ٣٤٦ - : إذا نذر هدياً بعينه زال ملكه عنه وانقطع تصرفه ، ولا يجوز

(١) هذه تختص م .

(٢) م : دليلنا ان إيجابه ذلك .

له يعمه وأحراج بذله ، لأن البذل يحتاج الى دليل ، ولادليل عليه ، وبه قال ش .
وقال ح : له إخراج بذله .

مسألة - ٣٤٧ - : إذا حج حجة الاسلام ، ثم ارتد ، ثم عاد الى الاسلام ، اعتد تلك
الحجة ولم يجب عليه غيرها ، وكذلك كل ما فعله من العبادات يعتد بها ، وعليه
أن يقضي جميع ما تركه قبل عوده الى الاسلام ، سواء تركه حال اسلامه أو حال
ردته .

ويدل على ما ذهبنا اليه أنه لا خلاف أن حجة الاسلام يجب في العمر مرة واحدة
فمن أوجبها ثانياً فعليه الدلالة . وأما وجوب القضاء فيما فات من العبادات ،
فطريقة الاحتياط تقتضيه . وعند ش مثل ذلك .

وقال ح ، وك : إذا أسلم حدث وحب حجة الاسلام عليه ، كأنه ما كان فعلها
وكن ما كان فعله قبل ذلك فقد حط عمله وبطل ، وما تركه فلا يقضيه ، سواء تركه
في حال اسلامه أو في حال ردته ويكون مثل كافر أصلي أسلم ، فاستأنف أحكام
المسلمين .

مسألة - ٣٤٨ - : إذا أحرم المسلم ثم ارتد لا يبطل إحرامه ، لانه لا دلالة عليه
فان عاد الى الاسلام ، جاز أن يسي عليه . ولش فيه وجهان : أحدهما يبطل
كالصلاة والصيام ، والآخر لا يبطل .

مسألة - ٣٤٩ - : المستحب للمكي والمتنعم ولمن يحرم من ديرة أهله
أن يحرم ويخرج الى منى ، ولا يقيم بعد إحرامه ، وبه قال ش .
وقال ح : المستحب أن يحرم ويقيم ، فإذا أراد الخروج الى منى خرج
محرمًا .

مسألة - ٣٥٠ - : قال ش : يكره أن يقال لمن لم يحج ضرورة ، لقوله ﷺ :
لا ضرورة في الاسلام . ويكره أن يقال لحجة الوداع : حجة الوداع ، لأن الوداع

المعارفة والعزم على أن لا يعود، ويكره أن يقال للمحرم وصفر: صفران بل يسمى كل واحد منهما باسمه . ويكره لمن طاف بالبيت أن يضع يده على فيه . ويكره أن يقال: شوط ودور، بل يقال: طواف وطوافان .

ولأعرف لأصحابنا في كراهية شيء من هذه المسائل، بل ورد في أخبارهم لفظ ضرورة، ولفظ شوط وأشواط . والاولى أن يكون على أصل الإباحة، لأن الكراهة تمسح إلى دليل .

مسألة - ٣٥١ - : قال ش: يستحب لمن حج أن يشرب من نبيذ السقاية الذي لم يشته ولم يتغير، لأن النبي ﷺ رخص لأهل سقاية العباس ترك المبيت بمنى من أجل سقايته، وأنه شرب من النبيذ. ولأعرف لأصحابنا فيه نصاً .

مسألة - ٣٥٢ - « ح » : مكة أفضل من المدينة، وبه قال ش، وأهل مكة، وأهل العلم أجمع، إلا أن قال: المدينة أفضل من مكة، وبه قال أهل المدينة . يدل على ذلك إجماع العروة، فابهم رويوا أن صلاة في المسجد الحرام بعشرة ألف صلاة، وصلاة في مسجد النبي بألف صلاة، فدل ذلك على أن مكة أفضل .

وروي عن ابن عباس قال: لما خرج رسول الله ﷺ من مكة التفت إليها، وقال: أمت أحب البلاد إلى الله، وأنت أحب البلاد إلي، ولولا أن قومك أحرجوني منك ما خرجت. وروي جابر أن النبي ﷺ قال: صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائتي صلاة في مسجدي .

مسألة - ٣٥٣ - « ح » : يستحب لمن أراد الخروج من مكة أن يشتري بدرهم تمرًا وينصدق به، ولم أعرف لأحد من الفقهاء ذلك .

مسألة - ٣٥٤ - « ح » : يكره للمحرم أن يلي غيره إذا ناداه . ولم أجد لأحد من الفقهاء كراهية ذلك .

كتاب البيوع

مسألة - ١ - : بيع خيار الرؤية صحيح ، وصورته أن يقول : بعثك هذا الثوب الذي في كمي ، أو في الصدوق ، بذكر جنسه وصفته . وبه قالك ، وهو أحد قولي ش ، والذي يحتارونه أنه لا يصح .

وقال ح : يصح ذلك وإن لم يذكر الجنس ، مثل أن يقول : بعثك ما في كمي ، أو صدوقي أو ما في الحراب وما أشبه ذلك ، فلا يقتصر عدده إلى ذكر الجنس ، وإنما يقتصر إلى تعيين المبيع من غيره ^(١) .

دليلاً قوله تعالى «واحل الله البيع» ^(٢) وهذا بيع . وأيضاً روي عنهم ^(٣) أنهم سئلوا ^(٤) عن بيع الحرب الهروبة ، فقالوا : لا بأس به إذا كان لها بار نامح ، فإن وجدها كما ذكرت والاردها . وروي عن النبي ^(٥) أنه قال : من اشترى شيئاً لم يره ، فهو بالخيار إذا رآه .

مسألة - ٢ - : إذا ثبت هذا العقد ، فمتى رأى المشتري المبيع لم يشت له

(١) د : من غير .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٧٦ .

(٣) ٢٢ ح : سئلوا .

الخيار، إلا أن يجده بحلاف الجنس أو الصفة .

وقال ش على قوله الأصح: أن له الخيار على كل حال .

دليلاً: أن جواز الخيار في ذلك يحتاج إلى دلالة، والعقد قد صح فمن أبطله
أو أجاز الخيار مطلقاً فعليه الدلالة .

مسألة - ٣ - : من باع شيئاً على أن يسلمه بعد شهر صح العقد، بدلالة الآية
وعند ش لا يصح .

مسألة - ٤ - : إذا اشترى شيئاً لم يره حال العقد، وكان قد رآه قبل العقد ،
صح (شراء، بدلالة الآية، وهو مذهب ش قولاً واحداً) وجميع الفقهاء .

وقال الأماطي من أصحاب ش: لا يصح حتى يشاهد المبيع حال العقد .

مسألة - ٥ - : إذا اشترى شيئاً كان رآه قبل العقد، ولم يره في حال العقد مما
يجوز أن يتلف ولا يبلع، صح بيعه . بدلالة الآية فإذا وحده ^(١) كما اشتراه مضي
وان حلقه كان بالخيار بين امضاء البيع وفسحه، وبه قال أصحاب ش، وفيهم من
قال: لا يصح البيع .

مسألة - ٦ - : البيع بعقد بوجود الإيجاب من البائع وقبول من المشتري
لكه لا يلزم المتبايعين بنفس العقد، بل يثبت لهما ولكن واحد، تنهما خيار الفسخ
ماداماً في المجلس إلى أن يفترقا، أو يتراصيا بالتنايع في المجلس .

وروا ذلك في الصحابة عن علي ^(٢)، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس
وأبي هريرة، وأبي برزة الأسلمي، وبه قال الحسن البصري، وسعيد بن المسيب ،
والزهري، وعطاء، وفي الفقهاء ح، ود، وق، وش .

وذهبت طائفة إلى أن البيع يلزم بمجرد العقد، ولا يثبت ^(٣) خيار المجلس

(١) د: أن يشترط .

(٢) ٢، د: ولا يثبت فيه .

بحال، ذهب إليه في التابعين شريح والنخعي، وفي الغنياء ك، روح، وأصحابه.
 دليلنا - بعد إجماع الفرقة - ما روي عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ
 قال: المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يفترقا إلا بيع الخيار.
 فأثبت للمتبايعين الخيار بعد تسميتهما متبايعين.

مسألة - ٧ - : بيع الخيار عندنا على ثلاثة أصرب :

أحدها خيار المجلس، وهو أن يكون لكل واحد منهما الخيار وفسخ العقد
 مالم يفترقا بالأبدان، فإن قال بعد انعقاد العقد أحدهما لصاحبه : احترام
 العقد، فإذا احتار ذلك لزم العقد ولم يفترق إلى التفريق بالأبدان عن المكان.

والثاني: أن يشترط^(١) حال العقد ألا يشت بينهما خيار المجلس بعد انعقاد
 البيع، فإذا تعاقدا بعد ذلك صح البيع ويكون على ما شرطنا.

و الثالث: أن يشترط في حال العقد مدة معلومة يكون لهما فيه الخيار ما شاء
 من الزمان ثلاثاً أو شهراً أو أكثر، فإنه يعقد البيع ويكون لهما الخيار^(٢) في تلك
 المدة، إلا أن يوجبا بعد ذلك على أنفسهما، كما قلناه في البيع المطلق.

ويدل على ما ذكرناه الآية «وأحل الله البيع»^(٣) ويدل على خيار المجلس
 قول النبي ﷺ : البيعان بالخيار مالم يفترقا إلا بيع الخيار. فأثبت لهما الخيار
 قبل التفريق^(٤)، ثم استثنى بيع الخيار الذي لم يثبت فيه الخيار، وهو ما أشرنا
 إليه من شرط ارتفاعه عند العقد أو إيجابه وإبطال الخيار بعد ثبوت العقد.

(١) د: ان يشترط

(٢) م: يعقد العقد.

(٣) سورة البقرة، ٢٧٦.

(٤) م: التفريق.

وأبصاراً روي^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: المسلمون عند شروطهم وهذا شرط صحيح في مدة الخيار .

وروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال : المتبايعان بالخيار مالم يفترقا ، أو يكون بيعهما عن خيار، فإن كان بيعهما عن خيار، فقد وجب لبيع. وهذا نص^(٢)، وروى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: المتبايعان بالخيار مالم يفترقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر .

وروى عطاء بن أبي رباح^(٣) عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : من اشترى بيعاً فوجب له فهو بالخيار إن شاء أحده وإن شاء تركه مالم يفترقه صاحبه ، فإن فترقه فلا خيار له .

وقال ح، وك: بيع الخيار هو ما شرط^(٤) فيه الخيار، فثبت فيه خيار الشرط عند ح ثلاثاً، وعندك ما تدعو الحاجة إليه، فعددهما بيع الخيار مائت فيه الخيار وعند ح بيع الخيار ما قطع فيه الخيار وأكثر أصحابه على ما اخترناه أولاً في القسم الأول ، وفي أصحابه من قال بالقسم الثاني أبصاراً ، وأما القسم الثالث فلم يقل به أحد منهم وهو ما راد على الثلاث .

مسألة - ٨ - ح : يثبت في الحيوان الشرط ثلاثة أيام، شرط ذلك أولم بشرط. وقد جميع الفقهاء : حكم الحيوان حكم سائر المبيعات .

مسألة - ٩ - : السلم يدخله خيار الشرط ، بدلالة عموم الاخبار الواردة في

(١) ٢: مروي .

(٢) ٢: وهذا نص .

(٣) قال في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٧٠ عطاء بن أبي رباح سيد تابعين عملاً وعملاً و قدماً في زمانه بمكة ولكن في جميع السبع أبي رباح .

(٤) ٢، غ: بشرط فيه الخيار فثبت .

جوار الشرط في العقود ، وعقد ش لا يدخله .

مسألة - ١٠ - : الصلح اذا كان معاوضة ، مثل ^(١) أن يقر له معين أو دين ثم صالحه على ذلك لم يكن له بعد ذلك الرجوع فيه ، لانه لا دليل عليه ، ولما روي عنهم عليهم السلام وانعقنا عليه من جوار الشرط في ذلك ومن ادعى دخول الخيار فيه فعليه الدليل .

وقال ش : هو مثل المبيع ^(٢) يدخله خيار الشرط وخيار المجلس ، وان كان صرفاً يدخله خيار المجلس وحده .

مسألة - ١١ - : اذا أحال بمال على غيره ، فقبس ^(٣) المحتال الحوالة ، جاز أن يدخلها خيار الشرط ، ولا خيار لمجلس ^(٤) فيه ، لقواهم عليهم السلام : كل شرط لا يحالف الكتاب والسنة ، فانه جائز . فأما خيار المجلس ، فلاسه يدخل ^(٥) في البيع ، وهذا ليس ببيع ، بل هو ابراء ^(٦) محض ، فليس أحراه محرى البيع فعليه الدلالة .

وقال ش : لا يدخله خيار الشرط ، وفي خيار المجلس وجهان .

مسألة - ١٢ - : الوكالة والعارية والقراض والجمالة والوديعة لأخبار فيها في المجلس ، ولا يمنع ^(٧) دخول خيار الشرط فيها ، بدلالة ما ذكرناه في المسألة المتقدمة .

وقال ش : لا يدخلها الخياران .

(١) د : سقط (مثل) .

(٢) ٢ ، ح : مثل المبيع .

(٣) ٢ : قبل .

(٤) د : م : للمجلس .

(٥) م : فلا يدخل .

(٦) ٢ : بل ابراء محض .

(٧) د : ولا يمنع .

مسألة - ١٣ - : إذا ملك الشقيق الشقص بالثمن وانتزع من يد المشتري، فليس له خيار المجلس، لأنه إما يأخذ الشقص بالشفعة لائيب، وخيار المجلس انما ثبت^(١) في البيع، فعلى من ألحقه بالبيع الدلالة، والقياس عندنا لا يجوز. ولش فيه وجهان.

مسألة - ١٤ - : المساقاة لا يدخلها خيار المجلس لمقتلها أولاً، ويدخلها خيار الشرط، لعموم الاحكام في جواز الشرط.

وقال أصحاب ش : لا يدخلها الخيار. وقال أبو حامد الاسمرائي: الذي يحبس على قوله انه يدخلها خيار المجلس.

مسألة - ١٥ - : الاجارة على ضربين : معيبة، وفي الذمة، وكلاهما لا يدخلها خيار المجلس، ولا يستتبع دخول خيار الشرط فيه، لما قلناه في المسائل المتقدمة. وقال ش : الاجارة المعيبة لا يدخلها خيار الشرط قولاً واحداً، وأما خيار المجلس فعلى وجهين. والاجارة في الذمة فيها ثلاثة أوجه : قال أبو اسحاق : لا يدخلها الخيار. وقال الاصطخري : يدخلها الخياران معاً. والمذهب أنه يدخلها^(٢) خيار المجلس دون خيار الشرط عكس ما قلناه.

مسألة - ١٦ - : «ح»^(٣) : الهبة للواهب الخيار والرجوع فيها قبل القبض وبعد القبض، إلا أن يتعوض^(٤) منها، أو يتصرف فيها الموهوب له، أو يكون الهبة لولده الصغار.

وقال ش : هو بالخيار قبل الاتصاص، فإذا أقبض فهو مبني على أن الهبة هل يقتضي الثواب أم لا؟ فيه قولان، فإذا قال يقتضي الثواب فعلى وجهين : أحدهما

(١) د: ثبت.

(٢) د: يدخلها.

(٣) د: سقط (ح).

(٤) م: سقط منه من هنا الى فهو مبني.

يدخلها الخياران معاً ، والثاني لا يدخلان معاً .

مسألة - ١٧ - : إذا أصدقها وشرط الخيار ثلاثاً ، أو ما رد عليه في الكاح بطل الكاح بالاحلاف ، وإن شرط في الصداق الخيار وحده كان بحسب ما شرط بدلالة ما روي عنهم عليه السلام كل شرط لا يخالف الكتاب والنسبة فهو حائز .

وقال شرفي الأم : قد أمهر وقال في الاملاء : فسد الكاح . واحتفتوا على طريقتين ، فمنهم من قال : المسألة على اختلاف حائز ، قوله في الأم فسد المهر إذا كان الشرط في المهر وقيل في الاملاء : بطل الكاح إذا كان الشرط في الكاح . ومنهم من قال : إذا كان الشرط في المهر وحده فهل يبطل الكاح على قولين : أحدهما يبطل ، والآخر لا يبطل . فإذا قال لا يبطل ، ففي الصداق ثلاثة أوجه : أحدها يصح الشرط والصداق قبهما مثل ما قلناه^(١) . والثاني : يبطلان معاً ولهما مهر المثل . والثالث : يبطل الشرط والصداق بحاله .

مسألة - ١٨ - : الخلع على ضريين : منحر ، وخلع بصفة . ولم يحرم قولها طلقني طلاقاً بألف ، فقال : طلقتك بها طلاقاً ، فليس له حيار المجلس في الامتناع من قص الألف ليكون الطلاق رجعيّاً ، لما بيناه أن حيار المجلس يختص بالبيع . وللش فيه وجهان .

مسألة - ١٩ - : الخلع المعلق بصفة : إما أن يكون عاجلاً ، أو آخراً ، وإما حلاً أن يقول : إن أعطيتني ألفاً طالق ، والآجل أن يقول : متى أعطيتني ألفاً طالق .

وعلى الوجهين جميعاً لا يصح الخلع ولا الشرط ، لاجتماع الفرقة على أن الخلع بصفة لا يقع ، سواء كان مبنياً بنفسه ، أو يحتاج إلى أن يتبع بطلاق .

وقال ش : العاجل على الفور ، فإن أعطته ألفاً وقع الطلاق ، وإن لم تعطه

(١) م : سقط (مثل ما قلناه) .

ارتفع العقد ولا خيار فيه، والمؤجل بالخيار إليها في الاعطاء والامتناع، وهل^(١) يثبت له خيار المجلس في رفع ما أوجبه لها؟ على وجهين: أحدهما لا خيار له وهو المذهب، والثاني له خيار المجلس وليس بشيء.

مسألة ٢٠ - : القسمة إذا كان فيها رد أو لم يكن فيها رد لا يدخله خيار المجلس إذا وقعت القرعة وعدلت السهام، سواء كان القاسم الحاكم أو الشريكين أو غيرهما ويدخله خيار الشرط، بدلالة ما قلناه في المسائل المتقدمة.

وقال ش: إن كان فيها رد فهو كالبيع، سواء يدخلها الخيار، وإن كانت^(٢) مما لا رد فيه عدلت السهام ووقعت^(٣) القرعة، فإن كان القاسم الحاكم ووقعت القرعة فلا خيار وإن كان القاسم الشريكين فإن قال: القسمة إقرار^(٤) فلا يدخلها خيار المجلس. فإن قال: بيع يدخله خيار المجلس، ولا يدخلها خيار الشرط.

مسألة ٢١ - : الكتابة إن كانت مشروطة، لا يثبت للمولى^(٥) خيار المجلس لأنه لا دليل عليه، ولا يمتنع من دخول خيار الشرط، لعموم الخيار في جواز الشرط، والعيذ له الخياران معاً، له أن يفسح أو يعجز نفسه فيفسخ العقد، وإن كانت مطلقة فمتى^(٦) أدى من مكاتبته شيئاً فقد انتفى بحسابه، ولا خيار لواحد منهما بحال.

(١) د: هل يثبت.

(٢) م: وإن كان.

(٣) د: فوجت أو يمكن أن يكون تصحيف (قرعت).

(٤) د: إقرار.

(٥) م: وإن قال.

(٦) م: للمولى.

(٧) د: فمن، م: فإن.

وقال ش، لاختيار^(١) للسيد في الكتابة ، والمبد له الخيار، لانه اذا امتنع كان الفسخ اليه .

مسألة - ٢٢ - « ح » - يجوز عندنا البيع بشرط ، مثل أن يقول : بعثك الى شهر ، فان رددت علي الثمن ، والا كان المبيع لي ، فان رد عليه وجب عليه رد الملك ، وان حازت المدة ملك بالعقد الاول وقال جميع الفقهاء : ان ذلك باطل يبطل به العقد .

مسألة - ٢٣ - : السبق والرماية لا يدخلهما خيار المجلس ، ولا يمتنع دخول خيار الشرط فيه ، لانه لا مانع منه . والمش فيه قولان : أحدهما أنه مثل الاجارة فحكمه حكمه ، والثاني : أنه جملة فحكمه حكمه .

مسألة - ٢٤ - « ج » : من ابتاع شيئاً معيناً بشئ معين ولم يقبضه ولا قبض ثمنه وفارقه البايع ، فالمبتاع أحق به ما يسه ويس ثلاثة أيام ، فان مضت ولم يحضر الثمن كان النايع بالخيار بين فسخ البيع وبين مطالته بالثمن ، وان هلك المبيع في مدة الثلاثة كان من مال المبتاع ، وان هلك بعدها كان من مال البايع . وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

مسألة - ٢٥ - « ح » : من ابتاع شيئاً بشرط الخيار ولم يسم وقتاً ولا أجلاً بل أطلقه ، كان له الخيار ثلاثة أيام ، ولأخيار له بعد ذلك .
وقال ح : ان البيع فاسد ، فان أجاره في الثلاثة جاز هذه حاصة ، وان لم يجز حتى مضت الثلاثة بطل البيع .

وقال أبو يوسف ومحمد : له أن يجيزه^(٢) بعد الثلاث .

وقال ك : ان لم يجعل للخيار وقتاً جار وجعل له من الخيار مثل ما يكون في

(١) م: وقال لاختيار .

(٢) د: ان يجيز .

تلك السعة . وقال الحسن بن صالح بن حي : اذا لم يعين أجل الخيار كان له الخيار أبداً .

مسألة - ٢٦ - : أقل ما ينقطع به خيار المجلس خطوة فصاعداً ، لأنه يقع عليه اسم الافتراق والزائد عليه يحتاج الى دليل .

وقال ش : يرجع في ذلك الى العادة وقسم أقساماً .

مسألة - ٢٧ - : اذا قال أحد المتبايعين لصاحبه في المجلس بعد العقد اختر فان اختار امضاء^(١) العقد انقطع الخيار بينهما ، وان مكث أو لم يحتر كان بالخيار كما كان ، لأنه لادالة على روال اختياره .

وقال ش : يثبت في حبر^(٢) الساكت ، وفي حيز الآخر وجهان : أحدهما يثبت والآخر [وهو المذهب^(٣)] أنه [ينقطع خياره وحده ولصاحبه الخيار .

مسألة - ٢٨ - : اذا شرط^(٤) قبل العقد أن لا يشتري بينهما خيار بعد العقد ، صح الشرط ولزمه العقد بنفس الإيجاب والقول ، لأنه لا مانع من هذا الشرط ، والاصل جوازه . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢٩ - : العقد يثبت بنفس الإيجاب والقول ، وإن كان مطلقاً فإنه يلزم بالافتراق بالابدان ، وإن كان مشروطاً يلزم بانقضاء الشرط ، وإن كان الشرط لهما أو للبائع فاذا انقضى الخيار ملك المشتري بالعقد المتقدم ، وإن كان الخيار للمشتري وحده زال ملك البائع عن الملك بنفس العقد ، لكنه لم ينتقل الى المشتري حتى مضى [بمضي خ] الخيار ، فاذا انقضى ملك المشتري بالعقد الاول .

(١) م : مضى العقد .

(٢) ح ، د : حبر .

(٣) ليس في م و د .

(٤) د : اذا شرط .

وبدل على لروحه بعد انقضاء الشرط والافتراق الاجماع، فانه لاجتلاف فيه بين العلماء. وأما الذي يدل على أن العقد يحصل بالإيجاب والقبول قوله **الإنشائي** :
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا. فأثبتهما يعيين مع ثبوت الخيار لهما .

وللش في انتقال الملك ثلاثة أقوال : أحدها ينتقل بنفس العقد . والثاني :
 ينتقل بشرطين ، العقد وقطع الخيار . والثالث : يراعى فان تم البيع تبين أن ملكه
 انتقل بنفس العقد ، وان مسح تبين أن ملكه مارال ، سواء كان الخيار لهما أو
 للبائع وحده أو للمشتري وخيار شرط فيه وخيار المجلس سواء .

فأما ح ، فلا يثبت هذه خيار المجلس ، ويثبت خيار الثلاث بالشرط ، فان
 كان البيع مطلقا انتقل بنفس العقد ، وان كان يختار الشرط ، فان كان الخيار لهما
 أو للبائع لم ينتقل الملك عن البائع ، فاذا انقضى الخيار ملك المشتري وكان
 بعقد متقدم ، وان كان الخيار للمشتري وحده زال ملك البائع عن الملك بالعقد،
 لكنه لم ينتقل الى المشتري ، فلا يكون له مالك حتى ينقضي الخيار، فاذا انقضى
 ملكه المشتري الآن ^(١).

مسألة - ٣٠ :- اذ أعقبت المشتري في مدة الخيار، ثم انقضت مدة الخيار
 وتم البيع ، فانه بعد عتقه . لما روي عنهم **عليه السلام** من أن المشتري اذا تصرف فيه
 لزمه البيع، وبه قال أبو العباس بن سريج .

وقد باقي أصحاب ش: لا بعد لان ^(٢) ملكه ما تم .

مسألة - ٣١ :- اذا وطئ المشتري في مدة الخيار لم يكن مأثوما ، ولحق
 به الولد وكان حرا، ولزم العقد من جهته ، لاجتماع ^(٣) الفرقة على أن المشتري

(١) ٢: بسقط (الآن) .

(٢) ٥: بحذف (لان) .

(٣) ٢: لاجتماع .

متى تصرف في المبيع بطل خياره .

وقال ش : لا يجوز له وطئه، فإن وطئها فلا حد عليه، وإن علفت وحملت خ^١ قالنسب لاحق والولد حر . وفي لزوم العقد من جهته وجهان قال الاصطحري : يكون ذلك رضاً بالبيع وقطعاً لخياره مثل ماقلناه ، وعليه أكثر أصحابه . وقال أبو اسحاق : لا يلزم ذلك بل الخيار باق بحاله .

مسألة - ٣٢ - : إذا وطئ المشتري الجارية في مدة الخيار، ثم مضت مدة الخيار ولم العقد وجاءت بولد ، كان لاحقاً به ، ولا يلزمه قيمته ولا مهر عليه ، فإن فسح البايع العقد لرمه قيمة الولد ، وكانت الجارية أم ولده إذا^(١) تنقلت إليه فيما بعد ، ويلزمه لأجل الوطئ عشر قيمتها إن كانت بكرأ وإن كانت ثيباً نصف عشر قيمتها .

وقال ش : إن أمضى البايع العقد، ففي لزوم المهر وقيمة الولد أقوال ثلاثة فإذا قال : ينتقل بالعقد، أو قال : إنه مراعى لانيمة عليه والامة أم ولده ولا يجب عليه مهر مثل ماقلناه، وإذا قال : ينتقل بشرطين، فعليه مهر المثل، والامة لاتصير في الحال أم ولده ، فإذا ملكها فيما بعد فعلى قولين .

وأما قيمة الولد ، فالمذهب أن عليه قيمته، وفيهم من قال : لانيمة عليه وإن اختار البايع الفسخ ، فإن قال : مراعى أوثبت بشرطين ، فعلى المشتري المهر ولا تصير أم ولده ، فإن ملكها فيما بعد فعلى قولين وعليه قيمة الولد قولاً واحداً مثل ماقلناه .

وأما قال : ينتقل بنفس العقد فعلى قول أبي العباس لا مهر عليه ، وهي أم ولده ولا يجب عليه قيمة الولد^(٢) . وعلى قول ش عليه المهر ولا تصير أم ولده

(١) م : وإذا .

(٢) م قيمة ولده .

في الحال، فإن ملكها فيما بعد تصير أم ولده قولاً واحداً .

دليلاً على أنه لا يلزمه مع نفوذ البيع تمامة ^(١) القيمة والمهر أن الأصل براءة الذمة ، وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل . وأما مع الفسخ ، فالدليل على وجوب ما قلناه من قيمة الولد والمهر أجماع القرقة، وطريقة الاحتياط .

مسألة - ٣٣ - : إذا وطئ المشتري في مدة الخيار ، لم يبطل خيار البائع علم بوطئه أو لم يعلم ، لأنه لا دليل عليه ^(٢) ، وبه قال ش وأصحابه ، ومي أصحابه من قال : إذا وطئ يعلمه بطل اختياره .

مسألة - ٣٤ - خيار المجلس يورث إذا مات المتبايعان أو أحدهما ، وكذلك خيار الشرط ، ويقوم الوارث مقام من مات منهما ، لأنه يجري مجرى سائر الحقوق التي تورث بظاهر التنزيل ، فإن كان أحد المتبايعين مكاناً قام سيده مقامه . وبه قال ش في خيار الشرط . وقال في خيار المجلس : إن كان البائع مكاناً فقد وجب البيع . ولأصحابه فيه ثلاث طرق ، منهم من قال : ينقطع الخيار ، ويلزم البيع بموت المكاتب ، ولا يلزم بموت الحر .

مسألة - ٣٥ - : إذا أكره المتبايعان أو أحدهما على الفرق بالابدان على وجه يتمكن من الفسخ واختار لم يفعل ، بطل خيارهما ، أو خيار من تمكن من ذلك ، لأنه إذا لم يفسخ مع التمكن دل على رضاه بالامضاء . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٣٦ - : خيار الثلاث يورث ، كان لهما أو لأحدهما ، ولا ينقطع الخيار بالموت ، لأنه مثل سائر الحقوق التي يورث ، لعموم الآية ، فمن أخرج شيئاً منها فعليه الدلالة . وكذلك إذا مات الشفيع قبل الاخذ بالشفعة قام وارثه مقامه .

(١) م : وتامة القيمة أو المهر .

(٢) م : على ذلك .

وهكذا في خيار الوصبة اذا أوصى له بشيء ومات الموصى كان الخيار في القبول اليه ، فان مات قام وارثه مقامه ، ولم ينقطع الخيار بوفاة ، وبه قال ك ، وش . وقال ح : كل هذا ينقطع بالموت ، ولا يقوم الوارث مقامه . وقال في البيع : يلزم البيع بموته ولأخيار لو ارثه فيه ، وبه قال ر ، ود .

مسألة - ٣٧ - : اذا جن من له الخيار أو أعمى عليه ، صار الخيار الى وليه لقوله عليه السلام : رفع القلم عن ثلاث : عن المجنون حتى يفيق . فدل على أن حكم اختياره قد زال ، وبه قال ش . وقال ح : لا ينقطع بالجنون .

مسألة - ٣٨ - : اذا ثبت أن خيار الشرط موروث ، فان كان قد مضى ماله ورث الوارث ما بقي اذا كان حاصراً عند موت مورثه ، وان كان عائباً فليعه الخبر وقد مضى مدة الخيار بطل خياره ، وان بقي منه ورث ما بقي . وانما قلنا بذلك لان هذا حق له ثبت في أيام معينة ، فاذا مضت وجب أن يبطل الخيار فيما بعدها .

ولش فيه وجهان : أحدهما يبطل خياره ، والثاني : له ما بقي من الخيار .

مسألة - ٣٩ - : اذا كان المبيع حاملاً ، فان الحمل لاحكم له ، ومعناه أن الثمن لا يتوسط عليه ، لان العقد انما وقع على الاصل ، فيجب أن يكون الثمن متعلقاً به .

ولش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والثاني : أن له حكماً والثمن يتوسط عليهما ، كأنه اشترى ناقة وفصلها .

مسألة - ٤٠ - : من باع بشرط شيء ماصح البيع والشرط معاً اذا لم يناف الكتاب والسنة ، لقوله عليه السلام : المؤمنون عند شروطهم . وهذا عام في كل شرط ، وبه قال ابن شبرمة .

وقال ابن أبي ليلى : صح البيع وبطل الشرط .

وقال ح ، وش : يطلان معاً .

وفي هذا حكاية رواها محمد بن سليمان^(١) الذهلي ، قال : حدثنا عبد الوارث ابن سعيد ، قال : دخلت مكة فوجدت بها ثلاثة فقهاء كوفيين أحدهم ح ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، فصررت إلى ح ، فقلت : ماتقول فيمن باع بيعاً وشرط شرطاً ؟ فقال : البيع فاسد والشرط فاسد ، فأنت ابن أبي ليلى ، فقلت : ماتقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً ؟ فقال : البيع حائر والشرط باطل . فأنت ابن شبرمة ، فقلت : ماتقول فيمن باع بيعاً وشرط شرطاً ؟ فقال : البيع حائر والشرط جائز . قال : فرجعت إلى ح ، فقلت ان صاحبك خالعاك في البيع ، فقال : لست أدري ما قال ، حدثني عمرو بن^(٢) شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط ، ثم أتيت ابن أبي ليلى ، فقلت : ان صاحبك خالعاك في بيع فقال : ما أدري ما قال حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : لما اشتريت برة حارثي شرطت على موالها أن أجعل ولاها لهم اذا أعتقتها فجاء النبي ﷺ ، فقال : الولاء لمن أعتق فأحار البيع وأفسد الشرط .

فأتيت ابن شبرمة ، فقلت : ان صاحبك خالعاك في البيع ، فقال : لا أدري ما قال حدثني مشعر^(٣) عن محارب بن ثار^(٤) عن جابر بن عبد الله ، قال : ابتاع النبي عليه السلام بغيراً بمكة ، فلما نفذني الثمن شرطت عليه أن يحملني على ظهره إلى المدينة ، فأجاز النبي ﷺ الشرط والبيع .

مسألة - ٤١ - : اذا تباعا مطلقاً ، فكان بينهما خيار المجلس أو تباعا شرط

(١) م : محمد بن سليمان .

(٢) ح : د : عمرو بن .

(٣) م : خ : مشعر وفي ، خ : مشعر بن محارب .

(٤) (٤) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٤٨ . محارب بن دينار ولكن في ح ، وثار وفي م :

ونار وفي خ ، زياد .

الخيار وكان يسهما خيار الشرط ، جار أن يتقابضا في مدة الخيار ، ويكون الشرط قائماً حتى ينقطع ، لان الاصل جوازه ، ولا مانع في الشرع منه ، وبه قال ش .

وقال ك : يكره قبض الثمن في مدة الخيار .

مسألة ٤٢ - « ح » : خيار الشرط يجوز^(١) بحسب ما يتفقان عليه من المدة وان كثر ، وبه قال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، وم .

وقال محمد ، وك : يجوز بحسب الحاجة ، فان كان السبع ثوباً وداراً ونحو هذا جار يوماً ولا يرداد^(٢) عليه ، وان كان قرية أو مالا يقلب الا في مدة جاز لشهر والشهران وقدر الحاجة .

وقال ح ، وش ، ور : لا يجوز الا بادة على ثلاثة أيام ، ويجوز أقل من ذلك قالوا : فان شرطاً أكثر من ذلك كان البيع فاسداً عند ش ، وزفر^(٣) ، وعند ح وحده اذا اتفقا على إسقاط ما راد على الثلاث قبل انقضاء الثلاث صح العقد ، وان سكنا حتى مضى بعد الثلاث حزم من الرمان بطل العقد .

مسألة ٤٣ - : مدة خيار الشرط من حين التفرق بالابدان ، لامن حين حصول العقد ، لان العقد لا يثبت الا بعد التفرق . وللش فيه وجهان .

مسألة ٤٤ - : اذا ثبت أنه من حين التفرق ، فشرط أن يكون من حين الإيجاب والقبول صح ، لان الاصل جوازه ، والمنع يحتاج الى دليل .

وقال ش على قوله انه من حين العقد متى شرطاً من حين التفرق بطل العقد

(١) يحذف « يجوز » .

(٢) م . د : يراد .

(٣) م : عند ش ور .

وعلى قوله انه من حين التفرق فشرطاً من حين العقد على وجهين : أحدهما يصح ، والآخر لا يصح .

مسألة - ٤٥ - : اذا تباعاً نهاراً وشرطاً^(١) الى الليل انقطع بدخول الليل ، وان تعاقد ليلاً وشرطاً الى النهار انقطع بطلوع المجر الثاني ، لان ما قلناه متفق عليه ، وبه قال ش .

وقال ح : ان كان البيع نهاراً فكما قلناه ، وان كان ليلاً لم ينقطع بوجود النهار ، وكان الخيار ساقياً الى عد أو غروب الشمس ، وهكذا ان قال الى الزوال أو الى وقت العصر اتصل الى الليل .

مسألة - ٤٦ - : اذا احتار من له الفسخ ، كادله ذلك ، ولم يفتر الى حضور صاحبه ، وهكذا فسخه بالعيب لا يفتر الى حضور صاحبه ، وقبل القبض وبعده سواء ، لان الاصل جواره ، ومن ادهى الحاجة الى حضور غيره فعليه الدلالة ، ولو قيل ليس له أن يفسخ بعير حضور موكله ، وكذلك الوصي ليس له أن يعزل نفسه ، لانه لادلالة على أن لهما الفسخ ، وبه قال ف ، وش الا أنهما قالاً في الوكيل والوصي : لهما ذلك بنفوسهما من غير حكم حاكم .

وقال ح ، وم : اد ، احتار فسخ البيع مدة خياره لم يصح الا بحضور صاحبه واذا كان حاضراً لم يفتر الى رضاه ، وهكذا فسخه بالعيب قبل القبض والفسخ بخيار الشرط ، فان كان ذلك بعد القبض فلا يفسخ الا بتراصيهما ، أو حكم الحاكم . وأما الوكيل ، فلا يصح حتى يفسخ موكله . وأما الوصي ، فلا يملك أن يعزل نفسه ، وأما يعزله^(٢) الحاكم بالحيانة ، أو بأن يقر بالعجز فيعزله الحاكم . مسألة - ٤٧ - : اذا باع عيناً بشرط الخيار لاجنبى صح ذلك ، لعموم الاخبار

(١) ٢ . شرطاً .

(٢) ح ، د ، يعزل .

في جواز الشرط .

وقد م في الجامع الصغير ، قال ح : لو قال بعثك على أن الخيار لفلان كان الخيار له ولفلان . وقال أبو عباس : جملة العتق في هذا أنه إذا باعه وشرط الخيار لفلان نظرت ، فإن جعل فلاناً وكيلاً في الامضاء والرد صحت قولاً واحداً وإن أطلق الخيار لفلان لو قل لفلان دوني فعلى قولين : أحدهما يصح ، والثاني لا يصح ، وهو اختيار المرني .

مسألة - ٤٨ - : إذا ثبت أن ذلك يصح ، فالخيار^(١) يكون لمن شرط ، أن شرط للاجنبي وحده كانه وإن شرط لهما كانهما وإن أطلق للاجنبي كانه دونه لما قناه في المسألة الأولى .

ولش فيه على قوله انه يصح أن ذلك للمعاقد على وجهين : أحدهما يكون له ، فيكون لهما الخيار ، وهو قول ح . والثاني : يكون على مشروطاً ، ولا يكون للموكل شيء من هذا .

مسألة - ٤٩ - : إذا باعه شرط أن يستأمر فلاناً ، فليس له الرد حتى يستأمره لما قلده في المسألة المتقدمة ولش فيه وجهان : أحدهما ما قلناه ، والثاني : له الرد من غير استئمار .

مسألة - ٥٠ - : إذا صح الاستئمار ، فليس له حد إلا أن يشترط^(٢) مدة معينة قلت أم كثرت ، لأن تقييده بزمان مخصوص يحتاج الى دلالة .

ولش فيه وجهان : أحدهما لا يصح حتى يشترط ، والثاني مثل ما قلناه به تد ذلك أبداً .

مسألة - ٥١ - : إذا باع عبيدين وشرط مدة من الخيار في أحدهما ، فإن

(١) الخيار يكون لمن شرط للاجنبي .

(٢) الا شرط .

أبهم ولم يعين من يباعه منهما بشرط الخيار، فالبيع باطل بلا خلاف، لانه مجهول.
وان عين ، فقال : علي أن لك^(١) الخيار في هذا العبد دون هذا ثبت الخيار فيما
عين فيه وبطل فيما لم يعين ، لعموم الخبر في جواز الشرط . وللش فيه قولان .
مسألة - ٥٢ - : اذا صح هذا البيع كان لكل واحد منهما بالقسط من الثمن
وسواء قدر ثمن كل واحد منهما ، فقال : هذا بألف وهذا بألف ، أو أطلق فقال :
بعثتهما بألفين ، لانه اذا ثبت صحة البيع^(٢) بما قدمناه ولم يتعين التقدير ، فلا بد
من القسط ، والا أدى الى بطلان العقد .

وقال الش الكل على قولين . وقال ح . ان قدر ثمن كل واحد منهما صح ، وان أطلق
يطل .

مسألة - ٥٣ - : روى أصحابنا أنه^(٣) اذا اشترى عبداً من عبيد علي أن
للمشتري أن يختار أيهما شاء أنه جائز ، ولم يروا من الثوبين شيئاً ، ولا فرق بينهما
لاجماع الفرقة . وقوله **إِنَّمَا** « المؤمنون عند شروطهم » .

وقال ش : اذا اشترى ثوباً من ثوبين علي أنه بالخيار ثلاثة أيام لم يصح
المبيع ، وكذلك اذا اشترى ثوباً من ثلاثة أثواب أو أكثر علي أنه بالخيار ثلاثاً
لم يصح البيع .

وقل ح : يصح أن يشتري ثوباً من ثوبين علي أنه بالخيار ثلاثاً ، والقياس
يدل عليه . ويجوز أن يشتري ثوباً من ثلاثة أثواب علي أنه بالخيار ثلاثاً والاستحسان
يدل عليه ، ولا يجوز أن يشتري ثوباً من أربعة أثواب ، والقياس يدل علي أنه
لا يجوز .

(١) م : ذلك .

(٢) صح لبيع .

(٣) م : انه اشترى .

وإذا باع بشئ من ثلاثة أثمان ، قال أبو بكر الرازي : لا يحفظ ذلك من ح ويسعي أن يجوز ، لانه لا فرق بين الثمن والمثمن .

مسألة - ٥٤ - : إذا هلك المبيع في مدة الخيار بعد القبض ، لم ينقطع الخيار ، لان الأصل ثبوته ، والانقطاع يحتاج الى دليل ، وبه قال ش . وقال ح : ينقطع .

مسألة - ٥٥ - ح : إذا اشترى سلعة من غيره ولم يقضها ، فهلك في يد البائع ، فانها ^(١) يهلك من ضمانه وينسخ البيع ، ولا يجب على المشتري تسليم ثمنها اليه ، وبه قال ح وش ^(٢) ، الا أن اشترط أن يكون البائع لم يمكنه من التسليم ولم أجد لهم نصاً في ذلك .

وقال ^(٣) ك : لا ينسخ البيع ، وينلف البيع من ضمان المشتري ، وعليه تسليم الثمن الى البائع ، ولا شيء على البائع الا أن يكون طالبه المشتري تسليمه اليه ، فلم يسلمه حتى تلف ، فيجب عليه قيمته للمشتري ، وبه قال د ، و ق .

مسألة - ٥٦ - . إذا قال بعته بألف ، فقال : بعثك لم يصح البيع حتى يقول المشتري بعد ذلك : اشتريت أو قلت ، لان ما اعتبرناه محمض على ثبوت العقد به .

وقال ش : يصح وان لم يقل ذلك . وقال ح : ان كان القبول بلفظ الخبر كقوله اشتريت منك أو ابتعت منك صح ، وان كان بلفظ الامر لم يصح ، فإذا قال : بعني ، فقل : بعثك لم يتعد البيع حتى يقول المشتري بعد هذا قلت .

مسألة - ٥٧ - : إذا قال بعثك على أن تنفدي الثمن الى ثلاث ، فان نقدتني

(١) م : فانه

(٢) م : بحدوث وش .

(٣) م : وقال له وش ينسخ .

الثمن إلى ثلاث، والأفلا بيع بيسا صحت البيع، لقوله ^(١) «المؤمنون عند شروطهم»
وبه قال ح . وقال ش : البيع باطل .

مسألة ٥٨- : إذا قال واحد لآخر : بعتكما هذا العبد بالعب، فقال أحدهما :
قبلت نصفه بخمس مائة دينار ورد الآخر لم ينعقد العقد، لأن قبوله غير مطابق للإيجاب
ولادليل على ثبوت هذا العقد، وبه قال ح .

وقال ش : ينعقد (لعقد ح) في حقه، سواء قبل صاحبه أو رده .

مسألة ٥٩ - : إذا دفع قطعة إلى البقلى، أو لى الشارب، وقال : أعطني
بقلا أو ماء فأعطاه، فإنه لا يكون بيعاً، وكذلك سائر المحقرات، وإنما يكون
إباحة ^(٢) له، فيتصرف كل واحد منهما فيما أحذه تصرفاً مباحاً من غير أن يكون
ملكه .

وفائدة ذلك أن البقلى إذا أراد أن يسترجع البقل أو أراد صاحب القطعة أن
يسترجع قطعته كان لهما ذلك، لأن الملك لم يحصل لهما، وبه قال ش .

وقال ح : يكون بيعاً صحيحاً وإن لم يوجد الإيجاب والقبول، قال ذلك في
المحقرات دون غيرها .

ويدل على ما قلناه أن العقد حكم شرعي، ولا دلالة في الشرع على وجوده
هائنا، فيجب أن لا يثبت، وأما الاستباحة بذلك فهو مجمع عليه لاختلاف العلماء
فيها .

مسألة ٦٠ - : إذا اشترى فيان له الفن فيه، كان له الخيار إذا كان مما
لم يجري العادة بمثله، إلا أن يكون عالماً بذلك، ويكون العقد ماصياً لأرجوع
فيه .

وقال ح، وش معاً : ليس له الخيار، سواء كان الفن قليلاً أو كثيراً .

وقال ك: إذا كان الغبن دون الثلاث، فلا خيار له . وإذا كان الثلاث ممدومة كان له الخيار، وبه قال ف، وزفر .

وبدل على ما قلناه قول النبي ﷺ «لا ضرر ولا ضرار» وهذا ضرر . وروي عنه حبه السلام أنه بهى عن تلقى الركبان ، فمن تلقاها فصاحبها بالخيار إذا دخل السوق . ومعلوم أنه إنما جعل له الخيار لأجل العبن .

مسألة - ٦١ - «ح» : يبيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين نسبة لاختلاف في تحريمه ويبيعه كذلك نقداً وموازية ربا محرم ، وبه قال جميع الفقهاء والعلماء . وقال مجاهد : سمعت ثلاثة ^(١) عشر نفساً من الصحابة يحرمون ذلك، وبه قال التابعون ، وجميع الفقهاء . وذهب أربعة من الصحابة إلى جوار التفاضل في الجنس نقداً ، وهم عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وأسامة بن زيد ، وزيد بن أرقم .

مسألة - ٦٢ - «ح» : إذا ثبت تحريم التفاضل في الجنس، فلا فصل بين المضروب بالمضروب، والثر بالثير، والمصوغ بالمصوغ ^(٢)، فإن التفاضل فيه نقداً رها .

وقال ك: إذا كان وزن الخلخال مائة وقيمته لأجل الصعقة مائة وعشرة، فبإيه بمائة وعشرة حاز، ويكون ^(٣) المائة بالمائة والعشرة بالصعقة .

بدل على ما ذكرناه . بعد إجماع الفرقة - ما روى أبو سعيد الحنفي عن النبي

(١) ثلاث عشر .

(٢) ج، والمصوغ بالمصوغ .

(٣) ج، ده جاز أن يكون .

عليه السلام أنه قال: لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل، ولا تشقوا^(١) بعضها^(٢) على بعض، ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل، ولا تشقوا بعضها^(٣) على بعض ولا تتبعوا غائباً منها بناجز .

مسألة - ٦٣ - «ح» : الربا عندنا في كل مكبل وموزون ، سواء كان مطعوماً أو غير مطعوم .

وقال داود وأهل الظاهر : الربا في الاجناس الستة : الذهب ، والفضة ، والحطة ، والشعير ، والتمر ، والملح ، وما عدا ذلك فلا ربا فيه وقال أهل القياس كلهم : لربا يثبت في غير الاجناس الستة على اختلاف بينهم أن لربا فيما ذا يثبت .

مسألة - ٦٤ - «ح» : ما ثبت فيه الربا انما يثبت بالعس لا لعنة من العس واختلف أهل القياس في علة الربا في الدراهم والدنانير ، فقال ش : علة الربا فيها أنها أثمان جنس وربما قالوا : جنس الاثمان ، وعلى القولين عبر متعددة الى غيرهما .

وقال ح : العلة موزون جنس ، فالعلة متعددة عنه الى كل موزون ، كالحديد والصفير والقطن والابرسم وغير ذلك .

واختلفوا فيما عدا الاثمان ، فقال ش في القديم : العلة أنها ذات أوصاف ثلاثة : مأكول ، ومكبل ، أو موزون جنس . وعلى هذا كل ما يؤكل مما لا يكال ولا يوزن ، كالقثاء ، والبطيخ ، والسكرجل ، والرمان ، والجوز ، والقول^(٤) لا ربا فيه .
وقيل : العلة ذات أوصاف ثلاثة : مأكول مقتات جنس ، فكل مأكول لا يقتات

(١) (في المنجد) اتم على فلان: فضله دفاقه .

(٢) (٣) م : بعضاً .

(٤) (٤) م ، ح : والموز واليقل لا ربا فيها .

مثل القثاء والطبخ وحب الرشاد لاربا فيه .

وقال ش في الجديد: العلة ذات وصفين مطعوم حسن، فكل ما كول فيه الربا سواء كان مما يكال^(١) أو يؤزن، كالحبوب والادهان واللحمان، أو لا يكال ولا يؤزن كالقثاء والطبخ والسفرجل، ونحو هذا فيه الربا .

وقال ح: العلة ذات وصفين أيضاً مكيل أو موزون جنس، فكل مكيل فيه الربا سواء أكل أو لم يؤكل .

وقال ربيعة : العلة ذات وصفين جنس يحب فيه الركاة وأجرى الرب في الحبوب التي فيها الركاة وفي النعم أيضاً^(٢) .

وقال ابن سيرين : العلة ذات وصف واحد وهو الجنس، فأجرى الربا في الثياب والحيوان والحشب وكل شيء هو جنس واحد .

وقال سعيد بن جبير : ذات وصف واحد، وهو تقارب المنفعة [فأجرى الربا في الجنس الواحد لانفاق المنفعة، وفي كل جنس يقارب]^(٣) فنعهما كالتمر والريبع والجاورس والدخن^(٤) .

مسألة - ٦٥ - : إذا باع ما فيه الربا من المكيل والموزون مختلف الجنس مثل الطعام والتمر، جاز بيع بعضه ببعض، متماثلاً ومتفاضلاً . ويحوز بيع الجنس بعضه ببعض متماثلاً بدءاً ويكره نسيئة ، فإن تفرقا قبل القبض لم يبطل البيع ، وبه قال ح وقال ش : يبطل البيع إذا اقترقا قبل القبض .

(١) م : مما يؤكل .

(٢) د : يحذف « أيضاً » .

(٣) سقط من م : ما بين المعقوفين .

(٤) الدخن نبات من صيلة البحيليات حبه صغير يقدم طعاماً للطيور الدجاج

زراعته منتشرة في القطر الجزائري

يندل على ماقلناه أن العقد صحيح بلا خلاف، فمن ادعى بطلانه بالتمرق قبل القبض فعليه الدلالة .

مسألة - ٦٦ - «ح» : الحطة والشعر جنس واحد في باب الربا، وبه قالك، والليث بن سعد، والحكم، وحماذ .

وقال ح، وش: هما جنسان يجوز بيعهما متفاضلا بدأ، ولا يجوز نسبة، وبه قال سفيان، ود، وق، وأبو ثور، والحمي، وعطاء .

وبدل عن مذهبنا - مصافاً إلى إجماع المرق - ما روي عن معمر بن عبد الله أنه بعث علامة ومعه صاع من قمح، فقال: بعه واشتر به شعيراً، فجاءه بصاع وبعض صاع، فقال: رده فإن السي ^(١) قال: الطعام بالطعام مثلاً بمنش وطعمنا يومئذ لشعير، ثبت أن الطعام يطلق ^(٢) عليهما فذلك رده، وبه قال عمر، وسعد ابن أبي وقاص .

مسألة - ٦٧ - الثياب بالثياب، والحيوان بالحيوان، لا يجوز بيع بعضه ببعض نسبة متماثلاً ولا متفاضلاً، ويجوز ذلك نقداً، وبه قال ح .

وقال ش: يجوز ذلك نقداً ونسبة، وقد روي أيضاً ذلك في أخبارنا . ويندل على ماقلناه أن ما أجمعنا على جوار ذلك نقداً، ولا دليل على جوازه نسبة، وطريقة الاحتياط يقتضي المنع منه، وروي عن ^(٣) سمرة أن النبي ^(صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة وروى جابر أن النبي ^(صلى الله عليه وسلم) قال: الحيوان بالحيوان واحد ثابت لا بأس به نقداً، ولا يجوز نسبة ولا يجوز إلى أجل .

مسألة - ٦٨ - : بيع الحيوان بالحيوان جائز متفاضلاً ومتماثلاً نقداً، سواء كانا صحيحين أو مكسورين، أو أحدهما صحيحاً والآخر كسيراً، بدلالة عموم

(١) م: غ - بطلان .

(٢) م: روى الحسن بن سمرة، غ عن سمرة .

الاخيار في جواز بيع الحيوان بعهه بعض، وبه قال ش وأجاز نقداً ونسيئة.
وقد ك : ان كانا كسيري وكان مما يؤكل لحمه كانتهم ولا يتفع به بتاج ولا
ركوب ولا يصلح لشيء غير اللحم لم يجوز بيع بعهه بعض، لانه بمنزلة اللحم،
ولانه لحم بلحم .

مسألة - ٦٩ - « ح » . الطين الذي يأكل الناس حرام ، لا يحل أكله ولا
بيعه .

وقال ش : يجوز ذلك ولا ربا فيه .

وبدل على مذهبا - مصافاً الى اجماع العروة وأخبارهم - ما روي عن النبي
عليه السلام أنه قال لعائشة: لانا كليه يا حبيرا، فانه يصغر اللون، وهذا بهي يقتضي
التحريم .

مسألة - ٧٠ - : الماء لا ربا فيه ، لانه ليس بمكبل ولا مورود . وللش فيه
وجهان .

مسألة - ٧١ - . يجوز بيع الحبر بعهه بعض مثلاً بمثل اذا كانا من جنس
واحد، وان كانا مختلفي الجنس جاز متفاضلا، سواء كان باساً أو لبياً، بدلالة قوله
تعالى «أحل الله البيع»^(١) .

وقد ش : ان كان لبياً لا يجوز بيع بعهه بعض لا مثلاً^(٢) بمثل ولا متفاضلا،
وأما اذا حنف ودق فالصحيح أنه لا يجوز. وقال في الحرملة^(٣) : يجوز .

(١) سورة البقرة : ٢٧٦

(٢) م : لا تماثلا .

(٣) في المتجدد : الحرمل نبات ورقه مصفوفة على جاني العنق وازهاره

مجمعة على مستوى واحد فيه بالسم وقال الزركلي في الاعلام ج ٢ - ص ١٨٥ :
حرمة النجيبى ابن يحيى مولا هم المصرى أبو عبد الله فيه من اصحاب الشافعى كان حافظا
للحديث له فيه المبسوط والمختصر .

مسألة - ٧٢ - «ح» : لا ربا في المعنودات ويحور بيع بعضها ببعض متماثلا ومتفاضلا نقداً ونسيئة .

وللس فيه قولان ^(١) ، قال في القديم مثل ماقلناه . وقال في الجديد : فيه الربا اذا كان مطعوماً ، مثل المرحل والرمان والبطيخ ، وما أشبه ذلك .

فعلى هذا يحور بيع حسن بجس غير متفاضل يداً بيد مثل رمانة سفرجلين وممرحلة بخوحتين وما أشبه ذلك ، لأن التفاضل لا يحرم في حسنين ، وإنما يحرم النسبة والتفرق قبل القبض . وأما الجنس الواحد ، فإنه لا يحور بيع بعضه ببعض متماثلين ، مثل رمانة برمانتين ، وخوخة بخوحتين .

وهل يحور بيع بعضه ببعض متساويين ؟ نظر فيه فان كان مما ليس ويبقى منفعتيه يأساً مثل الخوخ والكمثرى ، فإنه لا يحور بيع الرطب بالرطب حتى يس ، وان كان مما لا يس مثل الفناء وما أشبه ذلك ، أو كان رطباً لا يصير تمرأ ، أو هنأ لا يصير زبيباً ، ففيه قولان : أحدهما لا يحور بيع بعضه ببعض ، وإنما يباع بعيرجه ، وهو مذهبه المشهور . والقول الثاني يحور بيع بعضه ببعض .

مسألة - ٧٣ - : يحور بيع الطعام بالدقيق اذا كان من جنسه مثلاً بمثل ، ولا يجوز نسيئة . وان كان من غير جنسه يحور متفاضلاً ومتماثلاً ، لأن الأصل حوره ، والمع يحتاج الى دليل ، ولقوله تعالى « أحل الله البيع » وهذا بيع . وقال ش : لا يجوز بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل ولا متفاضلاً بالورن ولا بالكيل ، وبه قال حماد بن أبي سليمان ، والحكم ، والحسن البصري ، ومكحول ، وربي ، وح ، وأصحابه .

وقال أبو الطيب من مسلة من أصحاب ش بجواره ، وحكي عن الكرايسي أنه قال : قال أبو عبد الله : يحور بيع الحنطة بدقيقها ، فقال ابن الوكيل : أراد بذلك

ش، قصار ذلك قولاً آخر له وسائر^(١) أصحابه ذهبوا الى الاول، وقالوا: انه لم يرد بهش، وانما أراد به د، أو ك، لان كلاهما يكسب بأبي عبدالله وهما محالان في المسألة.

وذهب ك، وابي شرمه، وربيعة، والليث بن سعد، وقتادة، والنحعي الى أنه يجوز بيع الحنطة بدقيقها كيلاً بكيل متماثلاً.

وقال د، وق، وع: يجوز بيع الحنطة بدقيقها وزناً بورن، ولا يجوز كيلاً بكيل.

وقال أبو ثور: الحنطة والدقيق جسان يجوز بيع أحدهما بالآخر متماثلاً ومتفاضلاً.

مسألة - ٧٤ - : يجوز بيع الحنطة بالسويق منه وبالحز وبالفالودق^(٢) المنجد من الشام مثلاً بمش، لما قلناه في المسألة الاولى سواء.

وقال ش: لا يجوز ذلك، ولا بيع شيء منه بالآخر.

مسألة - ٧٥ - : يجوز بيع دقيق الحنطة بدقيق الشعير [ودقيق الشعير بدقيق الحنطة] مثلاً بمثل، لما قلناه في المسألة المتقدمة.

وقال ش: لا يجوز، وروى المربي في المستور أنه يجوز، وكذلك كل جنس من المطعومات التي فيها الربا. وقال ح: يجوز ذلك اذا تساوى في الكيل والحشوة.

مسألة - ٧٦ - : يجوز بيع الدقيق بالسويق مثلاً بمثل، لما قلناه في المسألة

(١) بحدوث «سائر».

(٢) في المنجد: الفالودق: حلواء تعمن من الدقيق، واسماء والعمل، والنشا: ما ارتفع أو ظهر من السات ولم يغلط بعد.

(٣) ليس في ح، د، ما بينهما.

الأولى، وبه قال ف، وك إلاهما قالاً: ويجوز أيضاً متفاضلاً .

وقال ش: لا يجوز ذلك، وبه قال ح إلا مارواه ف عنه من جوازه .

مسألة - ٧٧ - : يجوز بيع نخل الزبيب بحل الربيب، وحل التمر بمحل التمر بدلالة الآية «وأحل الله البيع» وقال ش: لا يجوز .

مسألة - ٧٨ - : يجوز بيع نخل الربيب بحل العنب مثلاً بمثل، ولا يجوز متفاضلاً بدلالة الآية، ولأن المنع يحتاج إلى دليل. وقال ش: لا يجوز .

مسألة - ٧٩ - : يجوز بيع نخل الربيب بحل التمر متفاضلاً ومتماثلاً، بدلالة الآية . ولش قولان: أحدهما لا يجوز إذا اعتبر الربا في الماء، والآخر يجوز إذا لم يعتبر الربا في الماء .

مسألة - ٨٠ - : لا يجوز بيع مكييل بمكييل جواً، سواء كان ذلك في الحضر والسفر، بدلالة الأحبار الواردة عن النبي والأئمة عليهم السلام في النهي عن بيع المرر وهذا غرر وفي النهي عن بيع الصبرة بالصبرة لا بدري ما كيل هذه من كيل هذه، وبه قال ش، وح .

وقال ك: إذا كان البيع في اليدر يجوز الصبرة بالصبرة بالهري و لحرز . مسألة - ٨١ - : يجوز بيع الشيرح بعصه ببعض متماثلاً بدأ بيد، بدلالة الآية والأصل، وبه قال جميع أصحاب ش، إلا ابن أبي هريرة ، فإنه منع .

مسألة - ٨٢ - : يجوز بيع ريت الزيتون بزيت الفحل متفاضلاً، بدلالة الآية والأصل . ولش قولان .

مسألة - ٨٣ - : دهن اليدر^(١) والسك فيه الربا ، لأن هذا : إما أن يكال أو يوزن بحسب عادة البلاد .

وقال ش : لا ربا فيه . وقال بعض أصحابه بما قلناه .

(١) د، ح: دهن ليزر واليزر حبة تحصل من قلع اليفيه

مسألة - ٨٤ - : عصير العنب والسفرجل والرمان والقصب وغير ذلك يجوز بيع جس واحد منه بعضه بعضاً مثلاً بمثل ، نياً كان أو مطوحاً ، بدلالة الآية ، ودلالة الاصل ، ولا يجوز متفاضلاً .

وقال ش : ان كان مطبوخاً لا يجوز .

مسألة - ٨٥ - : العسل الذي فيه الشمع وهو الشهد يجوز بيع بعضه ببعض مثلاً بمثل ، بدلالة الآية والاصل .

وقال ش : لا يجوز ذلك ، سواء كان الشمع قبهما أرمي أحدهما .

مسألة - ٨٦ - : العسل الذي صفي يحوز بيع بعضه بعضاً مثلاً ، سواء صفي بالنار أو بالشمس ، بدلالة الآية والاصل .

وقال ش : ان صفي بالشمس يحوز بيع بعضه بعضاً مثلاً بمثل ، وان صفي بالنار فان أحد أول ماداب قل أن يعتقد أجزؤه جار ذلك مثلاً بمثل ، وان ترك حتى ينعقد لم يجز .

مسألة - ٨٧ - : يباع العسل بالعمل ورثاً دون الكيل مثلاً بمثل ، بدلالة أنا قد أجمعنا على صحة بيعه ورثاً ، ولادليل على جوار بيعه كَيْلاً ، وأيضاً فهو معه وزناً أما فيه التفاضل واذا ساء كَيْلاً لم يأمن ذلك فيه ، وبه قال ش نصاً .

وقال أبو اسحاق المروزي : يباع كَيْلاً ، لان أصله الكيل .

مسألة - ٨٨ - : يجوز بيع مد من طعام بمد من طعام ، وان كان في أحدهما فضل ، وهو عقد النسيء ، أو زوان وهو حب أصفر منه دقيق الطربين ، أو شيلم وهو معروف ، بدلالة الآية والاصل . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٨٩ - : الألبان أجاس مختلفة ، فلين المسم الاهلي جس واحد وان اختلفت أنواعه [ولبن الوحشي وهي الطباء جس آخر ، وكذلك لبن البقر

الاهلبي جنس واحد وان اختلفت أنواعه ^(١) والحواميس منها وليس القر الوحشي جنس آخر ، ولبن الابل جنس باعراده وان اختلفت أنواعه وليس في الابل وحشي .

وانما قلنا ذلك لان الاصول أجناس مختلفة ، فوجب في ألانها مثله وللش قولان .

مسألة - ٩٠ - : يجوز بيع اللين بالزبد متماثلا ، بدلالة الآية والاصل ، ولا يجوز متفاضلا . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٩١ - : يحوز بيع اللبن الحليب بالدوغ وهو المحيض مثلا بمثل بدلالة الآية ، وقال ش : لا يحوز .

مسألة - ٩٢ - : يحوز بيع اللبن (الجنس ح) بالمصل ^(٢) والاقط مثلا بمثل بدلالة الآية والاصل ^(٣) . وعند ش لا يحوز .

مسألة - ٩٣ - : بيع الزبد بالزبد يجوز متماثلا ، بدلالة الآية . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٩٤ - : بيع الجبن بالجنس والاقط بالاقط والمصل بالمصل يحوز بدلالة ما تقدم . وعند ش لا يجوز .

مسألة - ٩٥ - : الجنس والاقط والسمن كل واحد منها بالآخر يجوز متماثلا بدلالة الآية والاصل . ولا يجوز متفاضلا ، لانا قد بينا أن كل مكيل وموزون ففيه الربا اذا كان الجنس واحداً ، وهذه جنس واحد .

(١) بين الموقوفين ليس في نسخة د .

(٢) مصل ترف وآب كه ار پسر برون بر آيمد بعد از پختن وشردن (منتهى

الارباب) .

(٣) م : يحدف « والاصل » .

وقال ش : لا يجوز بيع بعضه ببعض .

مسألة - ٩٦ - : بيع الرد بالسمن مثلاً بمثل يجوز ، بدلالة الآية والاصل .

وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٩٧ - : بيع المحيص بالزبد^(١) يجوز مثلاً بمثل ، بدلالة الآية

والاصل . ونص ش على جواره ، وقال أصحابه : الذي يجيء على قياس مذهبه

أنه لا يجوز .

مسألة - ٩٨ - « ح » : يجوز بيع مد من تمر ودرهم بمدى^(٢) تمر ، وبيع

مد من حنطة ودرهم بمدين حنطة ، وهكذا إذا كان بدل الدرهم في المسألة ثوب

أو خشبة ، أو غير ذلك مما فيه الربا ، أو مالاً ربا فيه ، وهكذا يجوز بيع درهم

وثوب بدرهمين ، وبيع دينار وثوب بدینارین ، وبيع دينار قاشاسي ودينار

بريزي^(٣) بدینارین نيسابورين ، وجملة أنه يجوز بيع ما يجري فيه الربا بجنسه

ومع أحدهما غيره مما فيه الربا أولاً ربا فيه ، وبه قال ح وقال ش : إن جميع

ذلك لا يجوز .

مسألة - ٩٩ - : إذا باع شاة في صرعها لس بلس كان جائراً ، بدلالة الآية

والاصل .

وقال ش : لا يجوز وكذا إذا باع شاة مذبوحة في صرعها لس بلس كان جائراً

وعند ش لا يجوز .

مسألة - ١٠٠ - : إذا باع شاة في صرعها لس بلس كان جائراً بدلالة الآية والاصل .

وقال جميع أصحاب ش : لا يجوز . وقال أبو الطيب بن سلمة مهم : يجوز .

(١) ح : بيع الرد بالمحيص .

(٢) في جميع النسخ : بمدين وكذا « بمدى حنطة » .

(٣) د : بزيدي . ح - ايزدي .

مسألة ١٠١-: القسمة تميز الحقيين وليس بيع، لانه لا يوجد فيه لفظ الايجاب والقبول، ولان القرعة يستعمل في ذلك ولا يستعمل في البيع. وللش فيه قولان. فاذا ثبت أنه تمييز الحقيين، فإذا كان المال المشترك مكيلاً أو موزوناً، فإنه يصح القسمة فيه، وهو أحد قولي ش إذا قال هو تمييز الحقيين. وإذا قال هو بيع، فإن كان المشترك مكيلاً أو موزوناً، لم يجر أن يقتسما الاكيلة فيما أصله الكيل، أو وزناً فيما أصله الوزن. وعلى القول الآخر يجوز القسمة كيلاً ووزناً، وعلى كل حال^(١)، وقد: ما لا يجوز بعضه^(٢)، ببعض مثل: لرطب والعنب وسائر الثمار، فإن قال: انه بيع لم يجر قسمته، وإذا قال: تمييز حق جاز ذلك.

مسألة ١٠٢-: إذا كان الثمرة على أصولها مشتركة يصح قسمتها بالحرص سواء كان فيها العشر أو لم يكن، لاما قد بين أن القسمة تميز حق، والأصل جواز القسمة.

وللش فيه قولان، فإذا قال: ان القسمة بيع لم يجر ذلك، وإذا قال: تمييز الحقيين فإن كان مما لا يجب فيه العشر لا يصح فيه القسمة، لان الحرص لا يجوز فيه، وإن كان مما يجب فيه العشر كالرطب والعنب يجوز، لانه يجوز فيه الحرص ليعرف مقدار حق الفقراء ويضمنه رب المال.

مسألة ١٠٣-: لا يجوز بيع الرطب بالتمر، بدلالة اجماع الفرق، فأما بيع العنب بالزبيب أو تمر رطبة يابسها، مثل التين الرطب بالجاف والحوح الرطب بالمقدد وما أشبه ذلك، فلا يصح لأصحابنا فيه، والأصل جواره، لأن حملها على الرطب قياس ونحن لا نقول به.

(١) على كل حال.

(٢) بيع بعضه.

وقال ش: ان جميع ذلك لا يجوز ، وبه قال سعيد بن المسيب ، وكذا واليثة
ود ، ورق ، وف ، وم .

وقال ح : يحوز ذلك كله ، وأطلق أبانور معه .

مسألة - ١٠٤ - : بيع الرطب بالرطب يجوز ، بدلالة الآية والأصل ، وبه
قل م ، وف ، وك ، والمرني . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ١٠٥ - : الرطب الذي لا يصبر تمراً يحوز بيع بعضه ببعض ، مثل
الدقن والقمري^(١) أو غيره ، بدلالة الآية .

وقال ش : لا يجوز ذلك ، وكذلك قال في الفواكه التي لا يجوز ادخارها ،
وفي أصحها من قال بجوازها .

مسألة - ١٠٦ - : اللحمان أحسان محبسة ، وبه قال ح ، وش في أصح قوليه
والقول الآخر أنها جنس واحد .

وبدل على ما قلده لحوم أجناس من الحيوان مختلفة ، مثل الأبل والقر والغنم
ويعرد كل جنس باسم وحكم في الزكاة .

مسألة - ١٠٧ - : قد بينا أن اللحمان أجناس مختلفة وسمك كل ما يحتمل
باسم ، فهو جنس يعالف الجنس الآخر ، وعلى قول ش الذي يقوله أنها جنس
واحد اختلف قول أصحابه في السمك ، فنص ش على أنها^(٢) من جنس سائر
اللحوم .

وقال أبو علي الطري في الاصحاح : من قال ان اللحمان صنف واحد استثنى
الحيات منها ، لأن نه ، اسماً أحص من اللحم وهو السمك ، فيكون الحيوان على
هذا القول جسماً واحداً ، أو يكون مثل الألبان جسماً واحداً ولا يدخل في اللحمان

(١) ح : و القمري .

(٢) م : فنص ش أنها .

وهو اختيار أبي حامد الأسفري في التعليق .

بدل على ما قلناه ما تقدم في المسألة الأولى^(١) .

مسألة - ١٠٨ - : بيع اللحم صنف منه بعضه بعض جائز مثلاً بمثل ، سواء كان رطباً أو يابساً ، بدلالة الآية والأصل .

وقال أصحاب ش : إذا قلنا إن اللحوم صنف واحد ، أو قلنا أصناف فباع من الصنف الواحد - منها بعضه بعضه : إما أن يكون في حال الرطوبة ، أو في حال اليابس والحفاف ، فإن كان في حال الرطوبة ، فنقص ش على أنه لا يجوز .

ودكر ابن سريج أن فيه قولاً آخر أنه يجوز ، وإن كان في حال اليابس ، فلا يحار : أن يكون تنأى يسه أو بقيت فيه رطوبة ، فإن كانت فيه رطوبة بنقص باليبس ، فلا يجوز بيع بعضه بعض .

وإن تنأى يسه ، فلا يحلو : إما أن يكون مروع العظم ، أو به عظم ، فإن كان مزروع العظم كان جائزاً ، وإن بيع مع العظم ، قال الأصطحري : يجوز ، وحكي عن أبي إسحاق أنه لا يجوز .

مسألة - ١٠٩ - : يجوز بيع لحم مطبوخ بعضه بعض ، وبيع المشوي بعضه بعض ، وبيع الشواء بالمطبوخ ، وبيع المطبوخ بالمشوي والي^(٢) ، بدلالة الآية والأصل ، وعند ش كل ذلك لا يجوز ، وقال : إذا ييس ثم أصابته البداحتى يتل لم يبع بعضه بعض .

مسألة - ١١٠ - « ج » : لا يجوز بيع اللحم بالحيوان إذا كان من جسده ، مثل لحم شاة وشاة وأحم بقر بقر ، فإن اختلف لم يكن نه بأس ، وهو مذهبك

(١) د، ح : الأولى سواء .

(٢) م : لنجد : إلى من اللحم الذي لم تنه النار ، ولم ينفع ويجوز أن يقال

« ي » بالابدال ولادعام .

وش، و لعقهاء السبعة من أهل المدينة، لا أن للش في بيعه بغير جنسه قولين .
 وقال ح ، وف : يحوز ، وهو اختيار المزني . وقال محمد بن الحسن :
 يحوز على اعتبار اللحم الذي في الحيوان ، فان كان أقل من اللحم الذي في
 مقابلته يحوز ، فيكون مبيعاً بقدره من اللحم ، والزيادة في مقابلة جلد الحيوان
 والسواقط ، كما قل ح في بيع الشيرح بالسهم والرث بالزيتون .

وبدل على مذهبا - مصفاً لى اجماع الفرقة وأخبارهم - ما رواه سعيد بن
 المسيب أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالشاء الحية . وفي بعض الاخبار أنه
 نهى عن بيع لحى بالميت . وروى هذا الحديث مسنداً عن سهل بن سعد الساعدي
 من جهة الرهري ، ومن جهة الحسن عن سمرة ، ومن جهة عبدالله بن عمر عن
 النبي ﷺ أنه نهى عن بيع اللحم بالحيوان .

مسألة - ١١١ - : اذا باع لحماً مذكى بحيوان لا يؤكل لحمه ، مثل الحمام
 والبلبل والبعير ، لم يكن به بأس ، بدلالة الآية والاصل . وللش فيه قولان .
 وكذا لو باع سمكة بلحم شاة ، أو بقرة ، أو جمل ، أو باع حيواناً بلحم
 سمك ، لم يكن به بأس . وللش فيه قولان .

مسألة - ١١٢ - « ح » : يجوز للمسلم أن يشتري من الحرابي درهمين
 بدرهم ، ولا يجوز أن يبيعه درهمين بدرهم ، بل ينفي أن يأخذ لفصل ولا يعطيه ،
 وكذلك جميع الاجناس التي فيها الربا .

وقال ش : لا يجوز ذلك . وقال ح : اذا اشترى حرابي من مسلم في دار الحرب
 درهمين بدرهم ، أو قفيزين من طعام بغير ، جاز ولم يكن ذلك ربا^(١) . وحكي
 عنه أنه قال : اذا أسلم رجلان في دار الحرب ولم يخرجوا الى دار الاصلام ، فتبايعا
 درهماً بدرهمين ، يجوز ذلك ولا يكون ربا .

مسألة - ١١٣ - : الدراهم والدنانير يتعيان بالعقد، فإذا اشترى سلعة بدراهم أو دنانير بعينها ، لم يجوز له أن يسلم غيرها ، وبه قال ش .
وقال ح : لا يتعيان^(١) ، ويحور أن يسلم غير ما وقع عليه العقد .
دليلاً : أن ما وقع عليه العقد مجتمع على جوازه ، واقامة بدله مقدمه يحتاج الى دليل أو تراخى ، وليس هاهنا واحد منهما . وأيضاً قد روي أن النبي ﷺ قال لا تبعوا الذهب بالذهب ، ولا لورق بالورق ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالمح الاسواء عيباً ببدأ بيد . ف قوله ﷺ « عينا بعين » يدل على أنهما يتعيان .

مسألة - ١١٤ - : إذا ثبت أنهما يتعيان ، فمتى باع دراهم بدنانير ، أو دنانير بدراهم ، ثم حرج أحدهما رايد بأن يكون الدراهم رصاصاً ، أو الدنانير نحاساً كان البيع باطلاً ، لأن العقد وقع على شيء بعينه ، فاد لم يصح بطل ، وبه قال ش .

وقد بعض أصحابه : البيع صحيح ، ويخير فيه .

مسألة - ١١٥ - : إذا وخذ بالدراهم عيباً من جسمه ، مثل أن يكون فصة خشنة ، أو ذهباً حشاً ، أو يكون سكة مضطربة مخالفة لسكة السلطان ، فهو بالخيار بين أن يرده ويسترجع الثمن ، وليس له بدله ، فإن كان العيب في الجميع كان بالخيار بين رد الجميع لو وجد العيب في الصفة^(٢) . وليس له أن يرد المعيب ويمسك الباقي ، لأن رد البعض دون الجميع يحتاج الى دلالة ، وليس في الشرع ما يدل عليه ، ولا خلاف في أن له رد الجميع ، وبه قال ش ، إلا أنه قال : إذا وجد العيب في البعض فله أن يرد المعيب دون الصحيح .

(١) د : يتعيان ا

(٢) د . في الصفة .

مسألة - ١١٦ - : إذا باع دراهم بدرهم أو ديناراً بدنانير بأعيانها فوجد بعضها عيباً من جنسها ، كان ذلك عيباً له رده وفسخ العقد وله الرضا به ، لأن بطلان البيع يحتاج إلى دليل ، وردّها بالعيب وفسخ العقد به لأخلاف فيه ، وإن كان العيب من غير جنسه كان البيع باطلاً .

وقال أبو الطيب الطبري من أصحاب ش : الأمر أن عدي سواء والبيع باطل ويكون مثل أن يبيع ديناراً جيداً وديناراً ردياً بدنانيرين .

مسألة - ١١٧ - : إذا باع دراهم بدنانير في الذمة وتفرقا بعد أن تقابضا ، ثم وجد أحدهما بما صار إليه عيباً من جنسه في الكل ، فله رده واسترجاع ثمنه وله الرضا به ، وإن أراد إبداله بغير معيب كان له ذلك ، بدلالة ما قلناه في المسألة الأولى ، وإن قال ف ، وم ، ود ، وهو أحد قولي ش ، ونقول الثاني ليس له ذلك ويبطل العقد .

مسألة - ١١٨ - : إذا باع مائة دينار حياً ومائة دينار رديّة بمائتي دينار وسطاً كان ذلك جائزاً ، بدلالة الآية ولأصل .

وقال ش : لا يجوز ذلك ، لأنه يؤدي إلى التعاضل ، كما قال في مدي عذوة .

مسألة - ١١٩ - : يجوز بيع دينار صحيح ودينار قراضة بدنانيرين صحيحين ودينارين قراضة ، ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم مكسور^(١) بدرهمين صحيحين أو مكسورين ، بدلالة الآية والخبر .

وقال ش : لا يجوز .

وأما إذا باع دينارين جديدين أو صحيحين بدنانيرين رديتين أو مكسورين حار ذلك بالأخلاف يشاويين ش ، قال : لأن أجراء الدينارين الجديدين متساوية الفية

(١) مكسر أو كذا في الثاني .

[وأجراء الديارين الرديين متساوية القيمة]^(١) فإذا قسم أحدهما على الآخر على قدر اجزاء المقسوم أخذ كل جزء مثل ما يأخذ الجزء الآخر من عوضه ، ولا يؤدي الى التفاضل .

مسألة - ١٢٠ - : اذا باع سبعا محلى بفصة بدراهم ، أو كان محلى بذهب فباعه بدنانير ، وكان ثمن أكثر مما فيه من الذهب أو الفضة جار ، بدلالة الآية والاصل ، وان كان مثله أو أقل منه لم يحز . وقال ش : لا يجوز على كل حال .

مسألة - ١٢١ - : فان باع السبف بغير جنس حلته ، مثل أن يكون محلى بفصة ، فباعه بدنانير أو محلى بذهب فباعه بدراهم ، كان ذلك صحيحاً على كل حال . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٢٢ - : اذا باع حائناً من فصة مع فصة بدراهم أكثر مما فيه من الفضة ، كان ذلك جائزاً ، بدلالة الآية والاصل . وقال ش : لا يجوز على كل حال .

مسألة - ١٢٣ - : فان بيع المعدن بذهب ، كان ذلك جائزاً . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٢٤ - : اذا كان مع ثمان دراهم صحاحاً يريد أن يشتري بها مكسورة أكثر منها ورأى ، فاشترى بالصحاح ذهباً ، ثم اشترى بالذهب مكسورة أكثر من الصحاح ، كان جائزاً بعد أن يتفحصا ويتعرفا بالادان ولا فرق بين أن يكون ذلك مرة ، أو متكرراً منه ، بدلالة الآية والاصل ، وبه قال ش .

وقال ك : ان كان مرة جاز وان تكرر ذلك لم يحز ، لأنه يصارع الربا .

مسألة - ١٢٥ - : معدن الذهب يحوز ببيع بالفضة ، ومعدن الفضة يحوز ببيع بالذهب ، بدلالة الآية والاصل . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٢٦ - «ح»: من باع نحلا مطعمة، فإن كان قد أبر الماطع، فالثمرة^(١) للبائع إلا أن يكون المشتري قد اشترطها، وإن لم يكن أبرها فالثمرة للمشتري إلا أن يشترط لبائع أن يكون له، وبه قال ش.

وقال ابن أبي ليلى: الثمرة للمشتري، سواء أبرها، أو لم يؤبرها.

وقال ح: الثمرة للبائع، سواء أبرها أو لم يؤبرها.

مسألة - ١٢٧ - . إذا أبر بعض ما في البستان مثل بحلة واحدة لم يصر الباقي في حكم المؤبر، فإذا باع نحل البستان كان ثمرة لنحل المؤبر للبائع، وما لم يؤبر يكون للمشتري، بدلالة الأحبار الواردة في أن من باع نحلا بعد أن يؤبر فثمرتها للبائع، وما لم يؤبره للمشتري^(٢).

وقال ش: إذا كانت واحدة مؤبرة صار الجميع للبائع. وقال أصحابه^(٣):

حكم جميع الثمار حكم النحل، إلا ابن خيران فإنه قال: التأبير لا يكون إلا في النخل.

مسألة - ١٢٨ - : إذا باع نحلا مؤبرة، فقد بينا أن الثمرة للبائع ولاصل للمشتري، فإذا ثبت هذا فلا يجب على البائع نقل هذه الثمرة حتى يبلع^(٤) إلا أن الجذاذ في العرف والعادة، وكذلك إذا باع ثمرة منفردة بعد بدو الصلاح فيها وجب على البائع تركها حتى يبلع أو أن الحداد، لقول النبي ﷺ «لا ضرر ولا ضرار» وبه قال ش.

وقال ح: يلزمه قطعها وتعريض النحل منها.

(١) ٢: الثمرة «وكذا في الاساط الثلاثة الآخر».

(٢) ٢: لمشتري

(٣) ٢: جميع أصحابه.

(٤) ٤: يبلع.

مسألة - ١٢٩ - : إذا قال بعت هذه الأرض ، ولم يقل بحقوقها وفيها بناء وشجر ، لم يدخل في البيع الماء والشجر . لأنه إذا أطلق البيع فإنه يتناول الأرض دون البناء والشجر .

وللش فيه ثلاثة أقوال : أحدها يدخل الماء والشجر في البيع وفي الرهن ، قال : لا يدخل فيه إلا إذا قل بحقوقها . والثاني : قال بعت أصحابه : لا فرق بين البيع والرهن [لا يدخل الماء والشجر فيهما إلا أن يقول بحقوقها ، ومهم من قال : لا يدخلان في الرهن إلا أن يقول بحقوقها ، ويدخلان في البيع مطلقاً المقدم^(١) .

مسألة - ١٣٠ - : إذا باع داراً وفيها رحن مئة وعلق مصوب دخل الرحن النحائي والعق في البيع بلا خلاف ، وعدنا أن الرحن الفوقي والمفتاح أيضاً يدخلان فيه ، لأن ذلك من حقوق الدار . وللش فيه وجهان .

مسألة - ١٣١ - : الماء الذي في النهر مملوك لصاحب النهر ، لأن له منع الغير منه ومن التصرف فيه .

ولللش فيه وجهان : أحدهما يملك ، وهو اختيار ابن أبي هريرة . والآخر لا يملك ، وهو اختيار المروزي أبي إسحاق .

مسألة - ١٣٢ - : إذا باع أرضاً وفيها حطة وشعير مطلقاً من غير اشتراط الررع ، فالررع للبايع ويلزم المشتري تقيته في الأرض إلى وقت الحصاد ، لقوله « لا ضرر ولا ضرار » وبه قال ش . وقال ح : يلزمه نقله وتفريغ الأرض .

مسألة - ١٣٣ - : يجوز بيع الحطة في منزلها مفرداً من الأرض ومع الأرض بدلالة الآية والأصل ، وبه قال ش في القديم . وقال في الجديد : لا يجوز .

مسألة - ١٣٤ - : إذا باع أرضاً فيها بذر مع البذر ، فالبيع صحيح ، بدلالة

(١) م : بين المعقوفين مشوشة مضطربة .

الاية ، وهو أحد قولي ش ، والاخر يطل البيع فيهما .

مسألة - ١٣٥ - : اذا باع ثمرة منفردة عن الاصل ، مثل ثمرة الذخل و لكرم وسائر الثمار ، فلا يحلو من أحد أمرين : اما أن يكون قبل بدو الصلاح ، أو بعده . فان كان الاول فلا يحلو البيع من أحد أمرين : اما أن يبيع سنتين فصاعداً ، أو سنة واحدة . فان كان الاول ، فانه يجوز عندنا خاصة ، بدلالة اجماع الفرقة وأخبارهم ، ومخالف جميع الفقهاء في ذلك .

وان باع سنة واحدة ، فلا يحلو البيع من ثلاثة أحوال : اما أن يبيع بشرط القطع ، أو مطلقاً ، أو بشرط النقية ، فان باع بشرط لقطع في الحال جاز بالاجماع وان باع مطلقاً ، أو بشرط النقية لم يصح ، وبه قال لك ، وش ، ود ، وق .

وقال ح : يجوز بشرط القطع ، ويجوز مطلقاً ويجب عليه القطع في الحال ، ولا يجوز بشرط لثنية ، فجعل الخلاف في البيع المطلق .

وبدل على مذهبا - مضافاً الى اجماع الفرقة وأخبارهم - ما روى عدا الله ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى بدو صلاحها نهى البائع والمشتري . وروى أيضاً عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يذهب الغاية ، فقبل لعبدالله بن عمر منى ذلك ، قال : اذا طاع الثريا .

وروى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يزهي ، قيل : يا رسول الله وما يزهي ؟ قال : حتى يحمر . وقال ﷺ : ارايت اذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ وروى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى يشق ، قال : وما يشق ؟^(١) قال يحمر ويصفر ويؤكل منها .

وروى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال : لا تبايعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها ، قيل : وما بدو صلاحها ؟ قال : يذهب عاهتها ويخلص طيبها . وروى ابن

(١) د : سقط منه « قال ما يشق » .

عند أن النبي ﷺ نهى عن بيع النمر حتى يطعم وروى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشند .

مسألة - ١٣٦ - : إذا كانت الأصول لرجل والثمرة لآخر ، فباع الثمرة من صاحب الأصول ، فلا يصح^(١) أيضاً قل بدو الصلاح ، بدلالة عموم الاختار . وللش فيه وجهان .

مسألة - ١٣٧ - «ح» : إذا باع الثمرة بعد بدو^(٢) الصلاح ، صح البيع إن كان مطلقاً ، أو بشرط التبقية ، أو بشرط القطع ، وبه قال ش .

وقال ح : إذا باع مطلقاً جار وأجر على القطع ، وإذا باع بشرط القطع جار وإذا باع بشرط التبقية لم يجوز .

مسألة - ١٣٨ - : لا اعتبار بطلوع الثريا في بدو الصلاح في الثمار ، بل المراهى صلاحها بأنفسها بالبلوغ أو اللون ، بدلالة الاحبار العروية في ذلك .

وقد بعض الناس - أن الاعتبار بطلوع الثريا ، لحبر ابن عمر ، وقول ابن عمر حتى يطلع الثريا ليس من قول النبي ﷺ واسأله من قوله ولا يبع أتباع قوله .

مسألة - ١٣٩ - «ح» : إذا بدأ الصلاح في بعض الجنس جار بيع جميع ما في البستان^(٣) من ذلك الجنس ، وإن لم يبدو صلاحه . وكذلك إذا بدأ صلاح بعض الثمار في بستان واحد ولم يبدو صلاح نوع آخر فيه ، فإنه يجوز بيع الجميع وإن كان ذلك في بستانين أو بساتين ، فلا يجوز إلا أن^(٤) يبدو الصلاح في كل بستان

(١) م : فلا يصح بيعها .

(٢) م : قبل بدو الصلاح .

(٣) م : حميه في البستان .

(٤) م : يحدف والا .

أما في جميعه أو بعضه .

وقال ش: يعتبر في بعض الثمرة وإن قل حتى لو وجد في سرّة واحدة كان
الذقي من ذلك النوع في ذلك البستان تابعاً لها ، وجاز بيع الجميع من غير
شرط القطع ، وهل يكون بدو الصلاح في نوع بدو الصلاح في نوع آخر من جنس
واحد في بستان واحد؟ فيه وجهان ولا يحلف مذهبهم في أن بدو الصلاح في
جنس لا يكون بدو الصلاح في جنس آخر ، هذا كله في بستان واحد ، وأما في
بساتين ولا يتبع أحدهما الآخر . وقال ك: يتبع أحدهما الآخر .

مسألة - ١٤٠ - «ح» : إذا باع من البطيخ والنادنجان والقثاء وما أشبه ذلك
الحمل الموجود وما يحدث بعده من الاحمال دون الاصول كان^(١) صحيحاً ، بدلالة
الآية ، ودلالة الاصل ، وبه قال ك . وقال ش: يبطل في الجميع .

مسألة - ١٤١ - : يجوز بيع باقلا الاحصر في القشر الاحصر العوقاني ،
وبجوز بيع الحور واللور وما أشبه ذلك في القشر العوقاني الاحصر على الارض
وعلى الشجر منفرداً عن الشجر ومع الشجر ، بدلالة الآية والاصل ، وبه قال ح .
وقال ش: كل ذلك لا يحور . وقال أبو العباس بن العاص ، وأبو سعيد
الاصطخري من أصحابه : يجوز ذلك إذا كان رطباً ، فإذا جف ذلك القشر لا
يجوز .

مسألة - ١٤٢ - : الحمل المعروف في الارض والشلجم والحرر إذا اشترى
ورقه بشرط القطع ، أو غير شرطه ، أو أصله بشرط القطع ، أو بشرط التبقية جاز ،
بدلالة الآية .

وقال ش: إذا اشترى ورقه بشرط القطع جاز ، وإن لم يشترط ذلك لم يصح
وأما بيع أصله فإنه لا يجوز على حال .

مسألة - ١٤٣ - : يجوز بيع الحطة في سنبلها ، بدلالة الآية ولاصل ، وبه
قال ح ، وكذا وش في القديم . وقال في الحديد : لايجوز .

مسألة - ١٤٤ - «ح» : اذا باع ثمرة بستان ، جار أن يستثنى أوطالا معلومة ،
لان الاصل جوازه وعليه اجماع الفرقة ^(١) ، وبه قال ك .

وقال ح ، وش : لايجوز ذلك ، لان الثمرة مقدارها مجهول .

مسألة - ١٤٥ - «ح» : يجوز أن يبيع شاة ويستثنى رأسها أوجلدها ، سواء
كان ذلك في سفر أوحضر وعلى كل حال ، ومتى باع كذلك كان شريكاً ^(٢) بمقدار
ما يستثنيه من الثمن .

وقال ح ، وش : لايجوز ذلك على كل حال .

وقال ك : ان كان في حصر لايجوز ، وان كان في سفر يجوز .

مسألة - ١٤٦ - : اذا باع ثمرة وسلمها الى المشتري ، والتسليم أن يحل
بينها وبينه ، ثم أصابها جائحة ^(٣) ، فهلك ، أوهلك بعضها ، فانه لاينفسخ البيع ،
لانه لا دلائل على الفسخ وقد ثبت العقد .

وقال ش في القديم : ينسخ السع . وقال في الام : لاينفسخ ، وبه قال ح .
وقال ك . ان كان ذلك فيما دون الثلاث ، فهو من ضمان المشتري ، وان كان الثلاث
فصاعداً ، فهو من ضمان البائع .

مسألة - ١٤٧ - : القبض في الثمرة على رؤوس الحقل هو التحلية بينها وبين
المشتري ، لان العادة في الشجرة أنها لا تنقل ولايحول ، والثمره مادامت متصلة
بها كانت بمنزلتها ، فيكون القبض فيها التحلية .

(١) م : سقط « عليه اجماع الفرقة » .

(٢) م : شريكاً له .

(٣) في النسخة جاح الله القوم : أهلكهم واستأصلهم .

وللشي فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، وهو قوله الجديد . والثاني وهو قوله القديم^(١) ان القبض فيها النقل مثل ما يكون على وجه الارض .

مسألة - ١٤٨ - : لا يجوز المحاقلة ، وهو بيع السائل التي انعقد فيها الحب واشتد بحب من جسده من ذلك السبل ، لاجماع الفرقة على ذلك ، وروى أصحابنا أنه ان باع بحب من جسده من غير ذلك السبل ، فإنه يجوز .

وقال ش : لا يجوز بيعها بحب من حننها على كل حال ، واليه ذهب قوم من أصحابنا . وحكى عن ك أنه قال : المحاقلة اكراء الارض للزرع بالحب .

مسألة - ١٤٩ - : المزاينة بيع التمر على رؤوس الشجر تمر موضوع على الارض ، وهو محرم بلا خلاف ، ومن أصحابنا من قال : ان المحرم أن يبيع ماعلى الرؤوس من المحل بتمر منه ، فأما بتمر آخر فلا بأس .

مسألة - ١٥٠ - « ح » : يجوز بيع العرايا ، وهو جمع عرية ، وهي أن يكون لرجل نحلة في بستان لعبره أو دار ، فشق دحوله في البستان ، فيشتريها منه بخرصها تمراً بتمر ويصغله له ، وبه قال ك .

وقال ش : يجوز بيع العرايا ، وهو بيع التمر على رؤوس النحل خرصاً بمثله من التمر كيلاً ، ويجوز فيما دون خمسة أوسق قولاً واحداً ، أو في خمسة أوسق على قولين ، وفيما راد على خمسة أوسق لا يجوز .

واختلف قوله ، فقال في الام : المبي والمقير المحتاج سواء . وقال في اختلاف الاحاديث والاملاء : لا يجوز الا للفقير وهو اختيار المزي .

وقال ح : لا يجوز ذلك في القليل والكثير وهو ربا .
وبدل على مذهبا - مضافاً الى اجماع العروة وأخبارهم - ما روى سهل بن أبي خيثمة أن النبي ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر الا أنه رخص في العرايا أن

يباع بفخرصها تمرأ بأكلها أهلها رطباً. وهذا نص ومادكرناه من تفسير^(١) العريّة قول أبي عبيدة من أهل اللغة .

مسألة - ١٥١ - : اذا كان للرجل نحلة عليها تمر، وللآخر نحلة عليها تمر، ففخرصاهما تمرين، فلايجوز بيع احدهما بالآخرى الا أن يكونا عريتين، لعموم الاخبار في النهي عن بيع المزبنة .

والشئ فيه ثلاثة أقوال : أحدها يجوز، والثاني ان كانا نوعاً واحداً لايجوز، وإن كانا نوعين يجوز. والثالث لايجوز بحال، وأما يجوز بيعه بالتمر الموضوع على الأرض كيلاً .

مسألة - ١٥٢ - : اذا فسرنا العريّة بما تقدم ذكره، فلايجوز لأحد أن يبيع ثمرة بسنده نحلة نحلة بيع العريّة، لأن ما ذكرناه في حقيقة العريّة لايتأتى في نخل البستان كلها .

وقد شئ : يجوز أن يبيع نحلة نحلة أو نحلتين اذا كان ذلك دون الخمسة أو سق .

مسألة - ١٥٣ - : العريّة لا يكون الا في النخل خاصة، فأما الكرم وشجر الفواكه فلاعريّة فيها، لانه لا دليل على ذلك .

وقال شئ في العنب عريّة مثل ما في السخل قولاً واحداً، وفي سائر الأشجار له فيها قولان .

مسألة - ١٥٤ - : يجوز بيع ما عدا الطعام قبل أن يقبض، وبه قال ك .
وقد شئ : لايجوز بيعه قبل القبض، ولا فرق بين الطعام وبين غيره، وبه قال هذا لله بن عباس .

وقال د : ان كان مكبلاً أو موروباً، لم يجز بيعه قبل القبض، ويجوز في غيرهما

وبه قال الحسن البصري ، وسعيد بن المسيب .

وقال ح ، و ف : ان كان مما ينقل ويحول لم يجوز بيعه قبل القبض ، وان كان مما لا ينقل ولا يحول من العقار حار بيعه قبل القبض .

يدل على ما قلناه ان الطعام مجمع عليه ، ولادليل على ما عده ، وظاهر الآية يقتضي جوازه . وأيضاً قول النبي ﷺ من اتباع طعاماً ، فلا يبعه حتى يستوفيه ، فخص الطعام بذلك ، فلو كان حكم غيره حكمه لبيته .

مسألة - ١٥٥ :- الفص فيما عدا العقار والارضين نقل المبيع الى مكان آخر لان ما عثرناه لاحلاف في أنه قبض ، ولادليل على ثبوت ما دعووه قبضاً ، وبه قال ش .

وقال ح : القبض هو التحل في جميع الاشياء .

مسألة - ١٥٦ :- يجوز بيع الصداق قبل القبض ، وكذلك بيع مال الحلع بدلالة الآية والاصل ، وبه قال ح ، وعد ش لا يجوز

مسألة - ١٥٧ :- الثمن اذا كان معيماً يجوز بيعه قبل قصه ما لم يكن صرفاً ، وان كان في الذمة فيجوز أيضاً ، بدلالة الآية والاصل .

وقال ش في المعين لا يجوز قولاً واحداً ، وفيما في الذمة قولان .

وروى سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه قال : كنت أبيع الابل بالمقيع ، فأبيع بالدينار وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدينار ، أخذ هذه من هذه ، وأعطي هذه من هذه ، فقال رسول الله ﷺ : لا بأس أن تأخذها ما لم تعترقا وينكما شيء .

مسألة - ١٥٨ - ج : اذا قال لمن أسلم اليه : أذهب الي من أسلمت اليه واكمل منه الطعام لمسك ، فذهب واكتاله ، لم يصح قبضه لاحلاف . واذا قال : احضر اكنيالي منه حتى أكتاله^(١) ، فحضر معه واكتاله ، لم يحر أيضاً بالاحلاف .

وان قل : احصر معي حتى أكتاله لنفسي ثم تأخذه أنت من غير كيل ، فان رضي باكتياله لنفسه كان عدناً جائراً ، ولا يجوز عدش . واذا اكتاله لنفسه ويتركه ولا يفرغه ، ويكون ما عليه مكيالاً واحداً فكاله عليه جوار عندنا . وللش فيه وجهان .

وان اكتاله المشتري منه وفرغه ، ثم كاله كيلاً مستأناً على من باع منه ، كان القبضان جميعاً صحيحين بلا خلاف .

مسألة - ١٥٩ - : اذا كان لرجل على غيره قعبر طعام من جهة السلم والذي عليه الطعام من جهة السلم له على غيره طعام من جهة القرص ، فعاء المسلم مطالب المسلم اليه بالطعام ، فأحاله على من له عليه من جهة القرص ، كان جائراً .

وكذلك ان كان الطعام الذي له فرضاً والذي عليه سلفاً كان جائراً ، لان الاصل جوار ذلك ، والمصح يحتاج الى دليل ، ولان هذه حوالة ليست ببيع ، فلا وجه للمصح منه . وقال ش في المسألتين لا يجوز .

مسألة - ١٦٠ - : اذا كان الطعامان قرصين يحوز لحوالة بلا خلاف ، وان كانا سلمين يجوز أيضاً عندنا ، بدلالة أن الاصل جوازه ، ولادليل على المنع منه وعدش لا يجوز .

مسألة - ١٦١ - : اذا انقطع السلم فيه ، لم يفسخ البيع ويبقى في الذمة لان العقد ثبت والعسخ يحتاج الى دليل ولادليل عليه .

وللش قولان : أحدهما يفسخ السلم ، والآخر له الخيار ان شاء رضي تأخيرته الى قابل وان شاء فسخته .

مسألة - ١٦٢ - « ح » : اذا باع طعاماً قعبراً بمشرة دراهم مؤجلة ، فلما حل الاجن أخذ بها طعاماً جار ذلك اذا أخذ مثله ، فان زاد عليه لم يجز .

وقال ش : يحوز ولم يفصل ، وبه قال بعض أصحابنا ، وهذا قوي لأن ذلك بيع طعام بدراهم في تعييزي معاً لا يبيع طعام بطعام ، فلا يحتاج إلى اعتبار المثلية وقال ك : لا يجوز ولم يفصل .

مسألة - ١٦٣ - : إذا باع عبداً أو سلعة وقص المشتري المبيع ولم يقص البائع الثمن ، يجوز للبائع أن يشتريه منه بأي ثمن شاء بقداً أو نسيئة وعلى كل حال ، وبه قال ش ، ومن الصحابة ابن عمر ، وريد بن أرقم ، وإليه ذهب أبو ثور وفي أصحابنا من روى أن ذلك لا يجوز وذهب إليه عائشة وابن عباس ، وفي الفقهاء ك ، وع ، وح ، وأصحابه .

وتفصيل مذبح ح أن له أن يشتريه منه بمثل ذلك الثمن أو أكثر منه ، فإن اشتراه بأقل منه لم يحل من أحد أمرين : إما أن يكون الثمن معاً مما فيه الربا أو مما لا ربا فيه ، فإن لم يكن فيهما الربا اشتراه كيف شاء ، فلو باعه بثوبين واشتراه بثوب واحد جاز .

وإن كان الثمن فيهما الربا بطرت ، فإن كان الثمنان جسماً واحداً كالطعامين أو دراهم أو دنانير ، لم يجوز أن يشتريه بأقل من ذلك الثمن كيلاً ولا وزناً ولا حكماً وإن كان الفص كيلاً مثل أن باعه بمائة قفيز واشتراه بخمسين قفيزاً لم يجوز . وإن كان النقص ورثاً مثل أن باعه بمائة درهم واشتراه بخمسين لم يجوز ، والمحكم أن يبيعه^(١) ويشتريه بذلك إلى سنة ، أو إلى سنة ويشتريه إلى سنتين ، كل هذا لا يجوز قال : وإن كانا جسدين جاز أن يشتريه بأقل الأقسى الذهب والورق فإن القياس يقتضي أنه جائز ، لكن لا يجوز استحساناً .

وهذا إنما يتصور في القيمة ، فإذا باعه بمائة درهم لم يجوز أن يشتريه^(٢) بدنانير

(١) م : خ أن يبيعه نقداً .

(٢) ح ، د : أو يشتريه .

قيمته أثن من مائة، قال^(١) : وكل موضع قلنا لا يجوز أن يشتريه البائع من المشتري وكذلك عنده البائع المأذون له في التجارة ، وكذلك مكاتبه ومديره ومصاربه ، وكذلك شريكه ، أن دفع الثمن من مال الشركة ، وبه قال ف ، وم .

وقل ح : وكذلك لا يجوز أن يشتريه أبوه البائع ولا ولده ، وحالهما ف ، وم هاهنا ، قال : فإن عاب العبد في يد المشتري جاز له أن يشتريه منه بأي ثمن شاء ، وإن خرج العبد عن ملك المشتري نظرت ، فإن خرج عن ملكه ببيع أو هبة جاز له أن يشتريه ممن انتقل الملك إليه كيف شاء ، وإن خرج عن ملكه بالموت لى وارثه ، لم يحز له أن يشتريه من وارثه .

والخلاف معه في فصل واحد ، وهو إذا كان الجنس واحداً ، فأراد أن يشتريه بأقل من ذلك لثمن كيلاً أو ورماً أو حكماً على ما فصلناه .

ويدل على مذهبنا قوله تعالى «وأحل الله البيع»^(٢) وهذا بيع ، وقوله «والآن يكون تجارة عن تراض منكم»^(٣) وهذه تجارة عن تراض ، ومن منع منه فعليه الدلالة ، وأكثر أخبارنا يدل على ما قلناه .

واحتجوا بما روي أن رجلاً باع من رجل حريرة^(٤) بمائة ثم اشتراها بخمسين ، فقال ابن عباس عن ذلك ، فقال : دراهم ينداهم متعاضلة دخلت بينهما حريرة .

وروي يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن أمه عالية^(٥) بت أبيه^(٦) قالت

(١) م : سقط « قال » .

(٢) سورة البقرة ٢٧٦ .

(٣) سورة النساء ٣٣ .

(٤) الحريرة واحدة الحرير وهو لا يرمى (مصباح المير) .

(٥) م : من أم عالية . د ، م : من أمة عالية .

(٦) في الخلاف : يضع دأبها .

خرجت الى الجمع أم وأم محبة ، فدخلنا على عائشة فلما عليها ، فقالت : من أين أنتي ؟ قلنا : من الكوفة ، فكانها أعرضت فقالت لها أم محبة يا أم المؤمنين كانت لي حارية فبعتها من زبديين أرقم بشماسانة درهم الى عطاءه ، فأر دأن يبيها فاشتريتها منه بستائة قدأ ، فقالت : شما شريت وبشما يمت ، أحجري زيد بن أرقم أنه أطل جهاده مع رسول الله ﷺ لا أن يتوب ، فقالت : أرأيت ان أحدث رأس مالي ، فقالت : قوله تعالى « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف » (١) .

ورواه أبو اسحاق السبعي عن امرأته قالت : حجت أنا وأم ولد زيد بن ثابت فدخلنا على عائشة الحديث .

الحوادث عن خبر عائشة أن رواية عالية (٢) بنت أبيع وأم محبة قال ش : وهما مجهولتان ، والمجهول أضعف من الضعيف المعروف وقال الطحاوي : عالية بنت أبيع زوجة أبي اسحاق السبعي امرأة معروفة ولها ولد فقيهان ، وجوابه أن للكلام عليها لا على أولادها ، وإذا كانت مجهولة لم تتعرف بأولادها .

قال ش : وأصل الخبر لا يصح من وجه آخر ، وذلك أنه لا يخلو ربه أن يكون قال ذلك اجتهداً أو سمع من النبي شيئاً وحافه ، فان كان الثاني فهذا طعن على الصحابي لا يقول به ، والقول الأول لا يحبط الجهاد مع رسول الله ، لأنه صادر عن اجتهد ، فلم بذلك بطلان الخبر على أنه أو سلم الخبر من كل طعن لم يكن فيه دلالة لان المرأة أخبرت أن زبداً اشترى الجارية الى العطاء ثم باعها والشراء الى

(١) م سقط « ش » .

(٢) سورة البقرة : ٢٧٦ .

(٣) قال في طبقات ج ٨ طبعه (سخر) ص ٣٥٧ : العالية بنت أبيع بن شراحيل

امرأة أبي اسحاق السبعي دخلت على عائشة وسألته وسمعت منها .

العتاء باطل، لانه أجل مجهول والشرء بعد البيع العاسد باطل، ويدل على ذلك قولها بشس ما شريت وشس ما بيعت .

مسألة - ١٦٤ - «ح» : التصرية تدليس يثبت به الخيار للمشتري بين ارد وفسخ البيع وبين الامساك وبه قال ك والميث ، وابن أبي ليلى ، وش ، ود ، وق ، وهو مذهب عبدالله بن مسعود ، ذكره البخاري في صحيحه ، وبه قال ابن عمر ، وأبو هريرة ، وأنس بن مالك . وقال ح : لأخبار له .

مسألة - ١٦٥ - «ح» : الخيار في المصرة ثلاثة أيام ، مثل الخيار في سائر الحيوان .

واختلف أصحاب ش فيها ، فقال أبو اسحاق : قدر الثلاثة للوقوف على التدليس ومعرفة عيب التصرية . وقال ابن أبي هريرة : الثلاثة ك شرط لخيار فيه ، وخيار التصرية على الفور . ومهم من قال : اذا وقف على خيار التصرية فيما دون الثلاث كان له الخيار في بقية الثلاث للنس ، وعليه من ش في اختلاف ح وابن أبي ليلى .

مسألة - ١٦٦ - «ح» : عوض اللب الذي يحلبه صاع من تمر أو صاع من بر على ما نص النبي ﷺ عليه ^(١) ، واختلف أصحاب ش فيه ، فذهب ابن سريج الى أنه يرد في كل بلد من غالب قوته . وقال أبو اسحاق : اصاع من التمر هو الاصل وان كانت الحطة أكثر ثماً منه جار ، وان كان دونه لم يحجز . ومهم من قال : التمر هو الواجب وان أنى على ثمن الشاة لسه وهو الصحيح أو الير الذي يشت أنه عوضه ^(٢) .

مسألة - ١٦٧ - «ح» : التصرية في القرة مثل التصرية في الباقة والشاة ، وبه

(١) م : وعليه اختلف .

(٢) م : عوض عنه .

قال ش . وقال داود : لأبجوز له رد البقرة .

مسألة - ١٦٨ - : إذا صرى جارية وباعها ، لم يثبت له الحير ، لمكان التصرية لانه لا دليل عليه .

والش فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن ذلك مثل التصرية في العم ، وهو لأصح عندهم . والثاني أنه يردها ولا يرد معها صاعاً من تمر . والثالث لا يرده أصلاً .
مسألة - ١٦٩ - : إذا صرى اثنان ، فلا يثبت فيه حكم التصرية ، لانه لا دليل عليه .

وقال أصحاب ش : له ردها . وأما رد التمر ، فمبني على طهارة لبها ، فقال الاصطخري : لبها طاهر ، وقال باقي أصحابه : لبها نجس ، فمن قل : طاهر رد بدله صاعاً من تمر ، ومن قال : نجس لا يرد شيئاً ، وعدب أن لبها طاهر ، وعليه اجماع الفرق .

مسألة - ١٧٠ - : إذا اشتراها مصراة ، ثم رال تصربتها وصار اللبن عادة لجودة المرمى لم يثبت الحيار ، لأن العيب قد رال ، وأما كان له الرد لمكان العيب .

ولأصحاب ش فيه قولان : أحدهما مثل ما قلناه ، والآخر أن الحيار لا يسقط ، لانه تدليس وعدي أن هذا الوجه قوي لمكان الخمر ، لانه لم يفصل من أن يزول التصرية أو لا يزول .

مسألة - ١٧١ - « ح » : إذا حصل من المبيع فائدة من نتاج أو ثمرة بعد القبض ، ثم ظهر به عيب كان فيه قبل العقد ، كان ذلك للمشتري ، وبه قال ش .
وقال ك : الولد يرده مع الام ، ولا يرد الثمرة مع الاصول . وقال ح : يسقط رد الاصل بالعيب .

مسألة - ١٧٢ - : إذا اشترى حيواناً حاملاً ، فولد في ملك المشتري بعد

القبض ، ثم وجد به عيباً كان به قبل البيع ردها و رد الولد معها ، لأن عقد البيع قد اشتمل على جارية حامل ، فالحمل داخل في الثمن .

وللش فيه قولان ، إذا قال : للولد قسط من الثمن ، قال : يرد ، وإذا قال : ليس له قسط من الثمن ، قال : لا يرد الولد .

مسألة - ١٧٣ - : إذا اشترى جارية حاملاً ، فولدت في ملك المشتري عبداً مملوكاً ، ثم وجد بالأم عيباً ، فانه يرد الأم دون الولد ، لعموم قوله ^{عليه السلام} « انصرح بالصمان » .

وقال ش : فيه قولان ، أحدهما مثل ما قلناه ، والثاني : يردهما جميعاً ، لانه لا يفرق بين الأم وولدها دون مسع سنين ، والاول أصح عندهم .

مسألة - ١٧٤ - « ح » : من اشترى جارية فوطئها ، ثم علم بعد الوطء أن بها عيباً ، لم يكن له ردها وله الأرض ، وبه قال ح ، وسفيان الثوري ، وهو روي عن علي ^{عليه السلام} .

وقال ش ، وأبو ثور ، وعثمان البني : له ردها ولا يحب عليه مهرها فكانت ثيباً ، وإن كانت بكرأ لم يكن له ردها . وقال ابن أبي ليلى : يردّها ويرد معها مهر مثلها .

مسألة - ١٧٥ - : إذا حدث بالمبيع عيب في بد الناع ، كان للمشتري الرد أو الامساك ، وليس له إحارة البيع مع الأرض ، ولا يجبر البائع على بدل الأرض بلاخلاف ، فإن تراضيا على الأرض كان جائزاً ، بقوله ^{عليه السلام} « الصلح جائز بين المسلمين إلا ما حرم حلالاً أو حلل حراماً » وظاهر مذهب ش أنه لا يجوز .

مسألة - ١٧٦ - : إذا اشترى فسان من انسان عبداً أو جارية وقصاها ، ثم وجدا بها عيباً ، كان لهما الرد بالعيب اجماعاً ، وإن أراد أحدهما أن يرد نصيبه والاخر أراد امساكه ، لم يكن لمن أراد الرد أن يرد نصيبه حتى يتفقا ، وبه

قال ح .

وقال ش : له أن يرد نصيبه .

واما قلنا ذلك ، لانا أجمعنا على أن لهما الخيار ، ولادلل على أن له الرد على الأفراد ، وان قلنا له الرد لعموم الاحبار في ذلك كان قوياً .

مسألة - ١٧٧ - « ح » : اذا اشترى عيدين صفقة واحدة ، فوجد بأحدهما عيباً ، لم يحز له أن يرد المعيب دون الصحيح ، وله أن يردهما ، وبه قال ش .
وقال ح . له أن يرد المعيب دون الآخر .

مسألة - ١٧٨ - : اذا اشترى جارية رأى شعرها جعداً ، ثم وجدته سبطاً (١) لم يكن له الخيار ، لانه لادلل عليه ، وبه قال ح . وقال ش : له الخيار .

مسألة - ١٧٩ - : اذا بيض وجهها ، ثم اسعر (٢) أو حمر خديها بالدمام (٣) وهو الكلكون ثم اصفر لم يكن له الخيار ، لانه لادلل عليه . وعنده ش : له الخيار .
مسألة - ١٨٠ - : اذا اشترى جارية على أنها بكر فكانت ثيباً ، روى أصحابنا أنه ليس له الرد . وقال ش : له الرد .

مسألة - ١٨١ - : اذا اشترى عبداً على أنه كافر فحرح مسلماً ، لم يكن له الخيار لانه لادلل عليه ، وبه قال المرتني . وقال باقي أصحاب ش : له الخيار .

مسألة - ١٨٢ - : اذا اشترى عبداً أو أمة فوجد (٤) رايماً أو زانية ، لم يكن له الخيار ، لانه لادلل عليه .

وقال ش : له الخيار . وقال ح : هي الحارية له الخيار ، وفي العبد لا خيار عليه .

(١) قال في «المسجد» سبط - الشعر : سهل واسنسل وهو ضد جعد فهو السبط .

(٢) م : اذا ابيض وجهها بالطلا .

(٣) قال في «المسجد» والدمام - كل ما طلى به .

(٤) م : وجدته .

مسألة - ١٨٣ - : إذا وجد العبد أحرأً أو جارياً كذلك ، لم يكن له الخيار ، لما قلناه في المسألة « المسائل ح » المتقدمة .

وقال ش : له الخيار . وقال ح : الخيار ^(١) في الجارية دون العبد .

مسألة - ١٨٤ - : إذا كان العبد يول في الفراش ، لا يثبت فيه الخيار ، سواء كان صغيراً أو كبيراً ، لما قلناه فيما تقدم .

وقال ش : يثبت الخيار في الكبير دون الصغير . وقال ح : يثبت في الجارية دون العبد .

مسألة - ١٨٥ - : إذا كان العبد غير محتون ولا خيار فيه ، صغيراً كان أو كبيراً ، لما قلناه في المسائل المتقدمة ^(٢) .

وقال ش : إن كان صغيراً فلا خيار له ، وإن كان كبيراً فله الخيار ، فأما الجارية فلا خلاف أنه لا خيار فيها .

مسألة - ١٨٦ - : إذا اشترى جارية فوجدها مقبلة ، لم يكن له الخيار ، لأنه لا دليل عليه ، وبه قال ش . وقال ك : له الخيار .

مسألة - ١٨٧ - : إذا اشترى عبداً فقتله ، ثم علم أنه كان به عيب ، كان له الرجوع بالأرش ، لأنه قد ثبت أنه له الرد بالعيب ، مما أسقطه فعليه الدلالة ، وبه قال ش . وقال ح : ليس له ذلك .

مسألة - ١٨٨ - : إذا اشترى شيئاً وقصه ، ثم وجد به عيباً ، كان عبد البائع وحده عيب آخر لم يكن له رده ، إلا أن يرضى البائع بأن يقبله ناقصاً ويكون له الأرش ، وبه قال ش .

وقال أبو ثور وحماة : إذا حدث عند المشتري عيب ووجد عبداً قديماً كان عبد

(١) م : في لجارية له الخيار .

(٢) م : فيما تقدم .

البائع رده ورد معه أرض العيب .

وقال ك ، ود : المشتري بالخيار بين أن يرده مع أرض العيب الحادث ، وبين أن يمسكه ويرجع على البائع بأرض العيب .

مسألة - ١٨٩ - « ح » : اذا اشترى رجل من غيره عديس ، أو ثوبين ، أو درهمين ، فوجد بأحدهما عيباً ، لم يكن له أن يرد المعيب منهما ، وكان بالخيار بين رد الجميع ، أو بأحد أرض المعيب ، وهو أحد قولي ش .
وقال ح : يحوز له رده وفسخ البيع في المعيب منهما .

مسألة - ١٩٠ - : اذا اشترى عديس ، ووجد بهما عيباً ، ثم مات أحدهما لم يثبت الخيار في الباقي ، وله الأرض ، لانا قد بينا أنه اذا حدث عند المشتري عيب آخر لم يكن له رده ، وله الأرض والموت في أحدهما من أكبر العيوب ، فوجب أن لا يثبت له الخيار .

وللس فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والآخر له رده اذا قال بتفريق الصمقة ، ويرده بحصته من الثمن . وقال يعض أهل خراسان : يفسخ العقد على هذا القول فيهما جميعاً ، ثم يرد الباقي بقيمة التالف ويسترجع الثمن .

مسألة - ١٩١ - : اذا أراد أن يرد المعيب « المبيع ح » بالعيب ، جاز له فسخ البيع في غيبة البائع وحضرته قبل القبض وبعده ، لان الرد اذا كان حقه فعل أي وقت شاء ، وبه قال ش .

وقال ح : اذا كان قبل القبض ، فلا يجوز أن يفسخه في غيبة البائع ، وان كان بعد القبض ، فلا يجوز الا بحضوره ورضاه أو بحكم الحاكم .

مسألة - ١٩٢ - : اذا باع ما يكون مأكولة في جوفه وبعد كسره مثل البيض والحوز واللوز وغير ذلك ، فليس للمشتري رده وله الأرض ما بين قيمته صحيحاً وقاسداً ، لانه قد تصرف في المبيع ، فليس له رده ، لعدم الاخبار الواردة في

ذلك .

وللش فيه ثلاثة أقوال: أحدها لا يردده والثاني يردده ولا يرد معه شيئاً . والثالث يردده ويؤدى معه أرش النقص الذي حدث في يده .

مسألة - ١٩٣ - : إذا اشترى ثوباً ونشره فوجد به عيباً ، وكان الشر ينقص من ثمنه ، مثل الشاهجاني المطوي على طاقين ، لم يكن له الرد ، لما قلناه في المسألة الأولى سواء .

وقال أصحاب ش : إن كان مما لا يمكن الوقوف عليه إلا بالنشر ، فعلى الحلاف الذي بينهم ، وفيه الأقول الثلاثة التي في المسألة الأولى .

مسألة - ١٩٤ - : إذا كان لرجل عد فجنى ، فباعه مولاة بعير اذن المجني ، وإن كانت حاية توجب القصاص ، فلا يصح بيعه ، لأنه يبيع ما لا يملكه ، فإنه حق للمجني عليه . وإن كانت حاية توجب الارش ، صح إذا التزم مولاة الارش ، لأنه لا وجه لفساد البيع ها هنا .

وللش فيه قولان : أحدهما يصح^(١) ، وهو اختبار المزني ، وح ، ولم يفصلوا والثاني لا يصح ، ولم يفصل .

مسألة - ١٩٥ - « ح » : إذا اشترى رجل من غيره عبداً ، فقبضه ثم ظهر به عيب ، فإنه يردده بكل عيب يظهر فيه في مدة الثلاثة^(٢) أيام من حين العقد ، وما يظهر بعد الثلاث فإنه لا يردده بعد الاثلاثة عيوب : الجوى ، والجدام ، والبرص فإنه يردده إلى سنة ولا يردده بعد السنة بشيء من العيوب .

وقال ش : لا يجوز له رده بشيء من العيوب التي يحدث بعد القبض .

مسألة - ١٩٦ - : من باع شيئاً وله عيب لم يبيعه ، فعلى محظوراً وكان للمشتري

(١) م : يصح بيعه

(٢) د : في هذه الثلاثة .

الخيار بين امضاء العقد والرصاص بالعيب وبين فسخه ، وبه قال ش . وقال داود :
البيع باطل .

مسألة - ١٩٧ - « ح » : اذا باع عبداً أو حيواناً أو غيرهما من المتاع
بالرأفة من العيوب، صح البيع وبرئ^(١) من كل عيب، ظاهر كان أو باطلاً، علمه
أو لم يعلمه ، وبه قال ح .

وللش فيه ثلاثة أقوال . أحدها « صح - خ » مثل ماقلناه . والثاني : لا ترفع من
عيب بحال، علمه أو لم يعلمه ، وبه قال د ، وق . والثالث : لا ترفع الا من عيب واحد
وهو عيب بياطل الحيوان لم يعلمه البايع ، فأما غير هذا فلا ترفع منه، وبه قال ك .
فان كان المبيع غير الحيوان ، كالثياب والخشب والعقار، فعليه قولان : أحدهما
يسرء بكل حال ، والثاني لا يسرء من عيب بحال . وقال ابن أبي ليلى : يسرء من
كل عيب بعده على المشتري ، فان وجد به عيباً غير الذي عده لبايع عليه كان
له رده ولا يردده بما عده عليه .

مسألة - ١٩٨ - : اذا اشترى ثوباً فصصه، ثم علم أن به عيباً كان له الرجوع
بأرض العيب ولم يكن له رده ، لانه قد تصرف فيه بالصص ، الا أن يشاء البايع
أن يقلبه مصبوغاً، ويصص فيه قيمة الصيص، فيكون المشتري بالخيار بين امساكه
بغير أرض ، أو يرد ويأخذ قيمة الصيص ، وبه قال ش .
وقال ح : المشتري بالخيار بين امساكه ويطالب بالأرض ، وبين دفعه الى
البايع ويأخذ قيمة الصص .

مسألة - ١٩٩ - : اذا اشترى ثوباً ، فقطعه وباعه أو صبغه ثم باعه ، ثم علم
بالعيب، فليس له الا المطالبة بالأرض . وهذه المسألة مبنية على الاولى ، وبه قال
ش .

وقال ح : ان كان قد قطع الثوب ثم باعه كما قلناه ، وان كان صبغه ثم باعه

كان له الرجوع .

مسألة - ٢٠٠ - : إذا وكل وكيلاً ببيع عبد له فباعه ، فظهر عيب عند المشتري فطالب الوكيل فأبى أن يكون العيب به قبل الفحص ، فالقول قوله فإن حلف سقط الرد ، فإن بكل ردداً لم يمس على المشتري ، فإن حلف رده على الوكيل ، فإذا رده عليه لم يكن له رده على الموكل ، لأنه عاد إليه باختياره ، وبه قال ش .
وقال ح : القول قول الوكيل ، فإن حلف سقط الرد ، فإن لم يحلف حكمنا عليه بالسكوت ورد عليه العبد بذلك ، فكان له رده على موكله .

مسألة - ٢٠١ - : إذا باع ذهباً بفضة ومع أحدهما عرص ، مثل أدباعه دراهم وثوباً بذهب أو ذهباً وثوباً بفضة ، فهو بيع وصرف ، فانهما بصحاح معاً ، بدلالة الآية ولاصر ، وبه قال ح . ولش قولان : أحدهما بصحاح ، والاخر يطلان .
مسألة - ٢٠٢ - : إذا باع ثوباً وذهباً بذهب ، أو ثوباً وفضة بدراهم ، فإن كان الثوب مع أقلهما وزناً صح ، بدلالة الآية والاصل ، وإن تساوى المقدان فسي الوزن لم يصح . وقال ش : يطلان .

مسألة - ٢٠٣ - : إذا قال بعثك عبيدي وأجرتك دائري هذه شهراً بألف ، فهما بيع وإجارة ، ويصحون عندنا بدلالة ما تقدم في المسألة (١) الأولى . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢٠٤ - : إذا قال (٢) لعمد : بعثك عبيدي هذا وكانتك بألف إلى نحمين فالبيع باطل باختلاف ، لأنه لا يصح بيع عبده من عبده ، وهل يصح الكتابة ؟ فعندنا يصح ، بدلالة الآية والاصل ، وقوله تعالى «فكانوهم ان علمتم فيهم خيراً» (٣)

(١) م : سقط «في المسألة الاولى» .

(٢) م : إذا قال لعمد .

(٣) سورة النور آية ٣٣ .

وللش فيه قولان بناءً على تعريق الصفة .

مسألة - ٢٠٥ - « ح » : إذا قال بعني هذا الثوب وتحيطه لي بألف ، أو قال : بعني هذه الحنطة وتطحنها بألف ، أو بعني هذه القلعة وتحذوها لي جميعاً بدينار ، فهو كالكتانة يصح جميع ذلك . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢٠٦ - : إذا قال زوجتك بنتي هذه وبعتك عبداً هذا جميعاً بألف ، فهذا بيع ونكاح ، فإنهما يصحان معاً بدلالة ما تقدم ، وقسطا العوض عليهما بالحصص . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢٠٧ - : إذا قال أبوها الزوجها : زوجتك بنتي هذه ولك هذا الألف بعبلك هذا ، فالعبد بعصه مبيع وعصه مهر ، فعبداً يصحان ، بدلالة ما قلناه فيما تقدم . وللش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ويقسط العبد على مهر المثل والألف بالحساب ، والآخر يطلان .

مسألة - ٢٠٨ - : إذا قال لرجل : زوجتك بنتي هذه ولك هذا الألف معاً بهذين الألفين من عندك ، صح البيع والمهر معاً ، لمثل ما قلناه فيما تقدم ويكون صرفاً ونكاحاً ، وعند الش يطل .

مسألة - ٢٠٩ - : إذا قال : زوجتك بنتي هذه ولك هذا الألف بهذا الألف دينار ، كان صحيحاً ، ويكون نكاحاً وصرفاً مع اختلاف الجنس ، بدلالة ما تقدم . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢١٠ - : إذا ملك العبد سيده شيئاً ملك التصرف فيه ولا يملكه ، بدلالة قوله تعالى « صرب الله مثلاً عبداً مماو كلاً لا يقدر على شيء »^(١) وقوله « هل لكم مما مملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقاكم »^(٢) فنفى عنه القدرة فهو مالا

(١) سورة نحل : ٧٧ .

(٢) سورة الروم : ٢٧ .

ما أخرجه الدليل، ونعى في الآية الأخرى أن يشاركه أحد في ملكه، وجعل الأصل
العبد مع مولاه، فقال: إذا لم يشارك عبيد أحدكم مولاه في ملكه فيساويه،
وكذلك لا يشارك في ملكي أحد فيساويني فيه، ثبت أن العبد لا يملك أبداً.

ولش فيه قولان قال في القديم: يملكه^(١) إذا ملكه سيده، وبه قال ك، وعثمان
التي، وداود، وأهل الظاهر، وراذك فقال: يملك وإن لم يملكه سيده. وقال في
الجديد: لا يملك، وبه قال أكثر أهل العراق، ود، وق.

واستدل من قال انه يملك بما روى سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: من باع
عبداً وله مال، فماله للبايع إلا أن يشترط المتاع. وروى هذا الخبر عن علي،
وعمر، وجابر، وعائشة. وبما روى مافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: من
أعتق عبداً وله مال، فماله للعبد إلا أن يستثنيه السيد.

وروي أن سلمان كان عبداً فأتى النبي ﷺ بشيء، فقال: هو صدقة فرده،
فأثابه ثابياً، فقال: هو هدية فقبله، فلولا أن كان^(٢) يملكه لما قبله. ويقول تعالى
«وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم إن يكونوا فقراً يغفرهم
الله من فضله»^(٣) فيس أنه يغفرهم بعد فقر، ولو لم يملك العبد لما تصور فيه الغفر.
والجواب عن الآية أن معناه يغفرهم بالعتق.

والجواب عن الحبر الأول: أن إضافة المال إلى العبد إضافة محل لا
إضافة ملك، أو إضافة جواز التصرف فيه، لا ما تميز ذلك، بدلالة أنه أضاف
المال إلى العبد بعد البيع، فقال: من باع عبداً وله مال، وأيضاً فإنه قال: فماله
للبايع، ولا يجوز أن يكون هذا المال لكل واحد منهما، ثبت أنه أضاف إلى

(١) م: يملك.

(٢) م: فلولا انه.

(٣) سورة النور: آية ٣٢.

العد مجاراً لاحقيقة . وأما الحديث الثاني ، فانه ضعيف .

وقال د : من أعتق عبداً وله مال ، فعالة لسيده إلا أن يصح حديث عبدالله ابن أبي حفص ، وقد رووا أنه قال : فقال العبد له . ورووا أيضاً أنه قال : فعالة لسيده لا أن يجعل له ، فتعارض الاخبار .

وأما حديث سلمان فيه جوابان : أحدهما أن سلمان لم يكن عبداً وإنما كان مغلوباً عليه مسترقاً بغير حق ، يدل عليه أن النبي ﷺ قال له : سلهم أن يكتبوك فلما فعلوا قال النبي ﷺ استنفدوه ، وإنما يقال هذا فيمن كان مقهوراً بغير حق . ولثاني أنه لو كان مملوكاً أيضاً فلا حجة فيه ، لانه لاحلاف أن هدايا المملوك لا يقبل بغير إذن سيده ، فلما قبلها النبي ﷺ ثبت أنه كان ماذن سيده .

مسألة - ٢١١ - : إذا كان مع العد مائة درهم ، فباعه بمائة درهم ودرهم صح البيع ، بدلالة الآية ، فإن باعه بمائة درهم لم يصح ، وبه قال ح . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢١٢ - : إذا كان ماله ديناً فباعه وماله صح المبيع بدلالة الآية^(١) ، ولأن المبيع^(٢) عندنا صحيح . وقال ش : لا يصح .

مسألة - ٢١٣ - : إذا باعه عبده ومالاً ، ثم علم بالعيب وما حدث به عنده^(٣) عيب ولا ينقص كان له رده والمال معه ، وبه قال ش . وقال داود : يرده دون المال .

مسألة - ٢١٤ - : من احتلظ ماله الحرام بالحلال ، فالشراء مكروه منه وليس بحرام إذا لم يكن الحرام بعينه ، سواء كان الحرام أقل أو أكثر أو متساوياً ،

(١) ٢ : بإضافة « وأحل الله البيع » .

(٢) ٢ : لأن بيع الدين .

(٣) ٢ : وما حدث عنده .

وبه قال ش .

وقال لك : ان كان الحرام أكثر حرم كله ، وان كان الحلال أكثر فهو حلال .
ويدل على ماقتضاه قوله تعالى « وأحل الله البيع »^(١) من حكم بتحريم الكل
فعليه لدليل . وأيضاً روي النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول
الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشبهات لا يدري كثير من الناس أمن الحلال
هي أم من الحرام ، فمن تركها استراء لعرصه ودينه فقد سلم ، ومن واقع شيئاً
مها يوشك أن يواقع الحرام ، كما أنه من برعى حول الحمى يوشك أن يواقعه ،
ألا وان لكل ملت حمى ، ألا وان حمى الله محارمه .

مسألة - ٢١٥ - : اذا ادعى عمرو عبداً في يد زيد ، وأقام البينة أنه له اشتراه
من زيد ، وأقام زيد لبينة أنه له وأنه اشتراه من عمرو ، فالبينة بينة المحارح وهو
عمرو ، بدلالة قول النبي ﷺ البينة على المدعي ، وبه قال م .
وقال ح ، وثى : البينة بينة لداحل .

مسألة - ٢١٦ - : اذا اشترى رجل عبداً صفقة واحدة ، ثم غاب
أحد المشتريين فنس البعض وقبل دفع الثمن ، فللحاظر أن يقبض قدر حقه ويعطى
ما يخصه من الثمن ، وله أن يدفع كل الثمن نصفه عنه ونصفه من شريكه .
فاذا فعل فاما له قبض^(٢) نصيبه دون نصيب شريكه ، لأنه حقه وقبض نصيب
لغير يحتاج الى دليل في صحته ، فاذا عاد شريكه كان له قبض نصيبه من البايع
وليس لشريكه الرجوع عليه بما قضى عنه من الثمن ، لأنه قضى دينه بغير أمره ،
فيحتاج الى دليل في صحة رجوعه عليه ، وبه قال ش وأصحابه .

(١) سورة البقرة ٢٧٦ .

(٢) م : فاما يقبض .

وخالف ح في المسائل الثلاثة ، فقال : ليس للحاضر أن يفرد بقبض^(١) نصيبه بدفع نصيبه من الثمن ، وقال : للحاصر أن يدفع جميع الثمن عن نفسه وعن شريكه . وإذا دفع كان له قبض كل العيد نصيبه ونصيب شريكه ، قال : فإذا حضر لعائب كان للحاصر أن يرجع عليه بما قضى عنه من الثمن .

مسألة - ٢١٧ - « ح » : الاستبراء واجب على البائع في الجارية وعلى المشتري معاً ، وبه قال ر ، والحسن المصري ، والمحمي ، وابن سيرين .
وقال ح ، وش ، وك : هو مستحب للبائع ، واجب على المشتري ، وبه قول أكثر الفقهاء . وقال عثمان لبني : الاستبراء واجب على البائع ، مستحب للمشتري .

مسألة - ٢١٨ - « ح » : إذا حاصت الجارية في مدة الحيار عد لمشتري حاز أن يعتد به في الاستبراء ويكفيه ذلك
وقال ش : ان كان الحيار للبائع أو لهما لا يعتد به ، وإن كان للمشتري وحده معنى على قوله ثلاثة في انتقال المثلث فإذا قل : ينتقل بنفس العقد أو مراعى فقد كفاه الاستبراء . وإذا قل : مجموعهما لم يعتد بذلك .
مسألة - ٢١٩ - : الاستبراء يكون عد لمشتري ، سواء كانت جميلة أو قبيحة .

وقال ك : ان كانت جميلة رابعة وجبت المواضعة عند عدل حتى يستبرئ ثم يقبضها المشتري .

مسألة - ٢٢٠ - « ح » : إذا اشترى حارية في حال حيضها احتسب بقية الحيض وكفاه .

وقال ح ، وش : لا يحتسب وعليه أن يستأنف الاستبراء حيضة أخرى . وقال ك :

أن مضي الأقل وبقي الأكثر يحتسب به .

مسألة- ٢٢١ - ج : يكره بيع المراجعة بالنسيئة الى أصل المال. وصورته أن يقول بعنك برأس مال وريح درهم على كل عشرة . وليس ذلك بمفسد للبيع وبه قال ابن عمر ، وابن عباس .

قال ابن عباس : أكره أن أبيع ده يازده وده دوازده ، لانه بيع الاعاجم .
وقال ح ، وش ، وك ، وأكثر الفقهاء : انه غير مكروه والبيع صحيح طلق
روي ذلك عن ابي مسعود ، وعمر . وقال د ، واسحاق بن راهويه : بيع
المراجعة باطل .

مسألة- ٢٢٢ - : اذا اشترى سلعة بمائة الى ستة ، ثم ماعها في الحال مراجعة
وأعير أن ثمنها مائة ، فالبيع صحيح بلا خلاف ، فاذا علم المشتري بذلك ، كان
بالخيار بين أن يقبضه الثمن حالا أو يرده بالعيب ، لانه قد ليس ، وبه قال أصحاب
ش ، وقالوا : لا نص لنا في المسألة .

وقال ح : يلزم البيع بما تعافدا عليه ، ويكون الثمن حالا ، لانه قد صدق
فيما أخبر .

وقال ع^(١) : يلزم العقد ويكون الثمن في ذمة المشتري على الوجه الذي هو
في ذمة البائع الى أجل .

مسألة- ٢٢٣ - : اذا قال هذا علي بمائة بعنك بربح كل عشرة درهم ، فقال
اشتريت ، ثم قال : غلطت اشتريته بتسعين كان البيع صحيحاً ، لان الأصل صحته
وبه قال ح ، وابن أبي ليلى ، وش . وقال ك : البيع باطل .

مسألة- ٢٢٤ - : اذا ثبت أن البيع صحيح ، فكيف يلزمه ؟ ههنا هو بالخيار
بين أن يأخذه بمائة وعشرة أو يرد والخيار اليه ، لان العقد وقع على مائة وعشرة

فاذا تبين نقصاناً في الثمن كان ذلك عيباً ، فالخيار اليه بين الرد والرضا به ، وبه قال ح ، وم ، وش في أحد قوليّه . والقول الثاني يلزمه تسعة وتسعون درهماً ، وبه قال ف ، وابن أبي ليلى ، وهو قوي لانه باعه مرا بحة .

مسألة - ٢٢٥ - : اذا باع سلعة ، ثم حط من ثمنه بعد لزوم العقد وأراد بيعه مرا بحة لم يلزمه حطه وكان الثمن ماعقد عليه قبل الحط ، لأن الثمن قد استقر بالعقد وكان لحط حبة للمشتري ، وبه قال ش .

وقال ح : يلحق ذلك بالعقد ويكون الثمن ماعقد العقد .

مسألة - ٢٢٦ - : اذا اشترى ثوباً بعشرة وباعه بحمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فقد ربيع خمسة ، فاذا أراد بيعه مرا بحة أحسب بالثمن الثاني وهو عشرة ، لانه إنما ملك بالثمن الثاني ولم يحب عليه أن يغير بدونه ، وبه قال ش .

وقال ح : عليه أن يخبر بما قد قام عليه ، وهو أن يعطى الخمسة التي ربيعها .

مسألة - ٢٢٧ - « ح » : اذا اشترى سلعتين بثمن واحد ، فانه لا يجوز أن يبيع أحدهما مرا بحة ويقسم لثمن عليهما على قدر قيمتهما ، وبه قال ح في السلعتين وأحار في الفيزيين . وقال ش : يجوز في الكل .

مسألة - ٢٢٨ - « ح » : اذا باع شيئين صفقة واحدة أحدهما ينعذ فيه البيع ، والآخر لا ينعذ ، بطل فيما لا ينعذ البيع فيه ، وصح فيما ينعذ فيه ، سواء كان أحدهما مالا والآخر ليس بمال ، مثل أن باع خلاً وخمراً أو حراً وعداً أو شاة وخنزيراً ، أو يكون أحدهما مالا والآخر في حكم المال ، مثل أن باع أمته وأم ولده أو عبده وعبداً موقوفاً ، أو يكون أحدهما ماله والآخر مال الغير الباب واحد .

وقال ش : يبطل فيما لا ينعذ فيه البيع قولاً واحداً . وهل يبطل في الآخر؟ على قولين أصحهما عندهم أن البيع يصح .

وقال ح : [ان كان أحدهما مالا والآخر ليس بمال ولا في حكم المال بطل

في المال وان كان أحدهما مالا والاخر في حكم المال صحح في المال [(١)] وان كان (٢) أحدهما مالا له والاخر مال غيره (٣) نقد في ماله وكان في مال الغير موقوفاً .
وقال ك ، ودأود : يبطل فيهما .

مسألة - ٢٢٩ - : اذا جمع لصفقة بين ما يصح بيعه وما لا يصح على مقلناه فالمشتري بالخيار بين أن يرد أو يمسك ما يصح فيه البيع بما يخصه من الثمن الذي يتقسط عليه ، لانه اذا بطل بيع أحدهما سقط عنه الثمن بحسابه . ونلش فيه قولان :
ذ قال يصح البيع أحدهما ما قلناه ، ولكنني أن له أن يمسك بجميع الثمن أو يرد .
مسألة - ٢٣٠ - : اذا احتار امساكه بكل الثمن ، فلاحيار للبائع . ون احتار امساكه بما يخصه من الثمن ، فلاحيار له أيضاً عندنا ، بدلالة ما قلناه في المسألة المتقدمة (٤) . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٢٣١ - ج : اذا احتلک المشابعان في قدر الثمن ، فقال البائع : عتكه بألف . وقال المشتري بحمسمائة ، فالقول قول المشتري مع يمينه ان كانت السلعة نالفة ، وان كانت سالمة ، فالقول قول البائع مع يمينه .

وقل ش : يتحالفان وينصح البيع بينهما أو يفسخ ، وسواء كانت السلعة قائمة أو نالفة ، وانما يتصور الخلاف اذا هلك في يد المشتري ، فاما اذا هلك في يد البائع بطل البيع باختلاف .

وقال ش : رجع محمد بن الحسن الى قولنا ، وخائف أصحابه .
وقال ح ، وف : ان كانت السلعة قائمة تحالفا ، وان كانت نالفة ، فالقول قول

(١) م : سقط ما بين المعقوفتين .

(٢) م : وان كان

(٣) م : والاخر لغيره .

(٤) م : في المسألة الاولى .

المشتري لأنه غارم .

وقال ك: ان كانت تالفة، فالقول قول المشتري. وان كانت قائمة، فعنه روايتان: احدهما القول قول المشتري، والاخرى القول قول من السلعة في يديه. والاخر مدعى عليه، فان كانت في يد البائع، فالقول قوله، وان كانت في يد المشتري فالقول قوله والبائع مدع .

وقال زهر ، وأبو ثور : القول قول المشتري ، سواء كانت السلعة سالمة أو تالفة .

مسألة - ٢٣٢ - : اذا احتلما في شرط يلحق بالعقد يختلف لأجله الثمن مثل ان قال بعتك بكذا، فقال: بل الى سنة، أو قال: الى سنة، فقال: الى سنتين، فلا فصل بين أن يختلفا في أصل الأجل أو في قدره .

وكذلك الجار اذا احتلما في أصله أو في قدره . وكذلك في الرهن اذا احتلما في أصله أو في قدره . وكذلك في العين اذا احتلما في أصله . وكذلك الشهادة . وكذلك في ضمان المهددة ، وهو أن يضمن من البائع الثمن متى وقع الاختلاف في شيء من هذا، فالقول قول البائع مع يمينه ، بدلالة عدم الاخبار الواردة في أنه متى اختلف المتبايعان، فالقول قول البائع والمبتاع باختيار وهو على عمومته في كل شيء .

وقال ش : يتحالفان . وقال ح : لا يتحالفان ويكون القول قول من ينفي الشرط .

مسألة - ٢٣٣ - : اذا اختلما في شرط يفسد البيع، فقال البائع: بعتك الى أجل معلوم . وقال المشتري: الى أجل مجهول، أو قال: بعتك بدراهم أو دنانير ، فقال اشترينته بخمر أو خنزير ، كان القول قول من يدعي الصحة، بدلالة أن الأصل في العقد الصحة ، وعلى من ادعى الفساد البينة، وبه قول ش .

وقال ابن أبي هريرة عن أصحابه : فيه وجهان .

مسألة - ٢٣٤ - : إذا باع شيئاً ثمن في الذمة ، فقال البائع : لأسلم المبيع حتى أقض الثمن ، وقال المشتري : لأسلم لثمن حتى أقض المبيع ، فعلى الحاكم أن يحجر البائع على تسليم المبيع أولاً ، ثم يحجر المشتري على تسليم الثمن بعد ذلك بعد أن يحضر المبيع والثمن ، لأن الثمن إنما يستحق على المبيع فيجب أولاً تسليم المبيع ليستحق الثمن ، فإذا سلم المبيع استحق الثمن ، فوجب حينئذ إجباره على تسليمه .

ولش فيه ثلاثة أقوال : أحدها يحجر البائع - والذي يحجر كل واحد منهما من مقلناه ، وهو الصحيح عندهم . والثالث لا يحجر واحد منهما .

وقال ح ، وك : يحجر المشتري على تسليم الثمن أولاً .

مسألة - ٢٣٥ - : إذا كان البيع عرباً بعين ، دلحك في كالحكم في المسألة الأولى سواء ، بدلالة ما ذكرناه هناك .

ولش فيه ثلاثة أقوال : أحدها يحجر كل واحد منهما على إحصار ما عليه . والثاني لا يحجر واحد منهما ، وأيهما تطوع بالدفع أجر الآخر على التسليم . والثالث يحجر الحاكم أيهما شاء على التسليم ، فإذا سلم أجر الآخر .

وقال ح : إن كان الثمن دراهم أو دنائير ، فالحاكم فيه كما لو كان في الذمة ، لأن الأثمان عنده لا يتعين . وإن كان من غيرها ، فالحاكم يحجر من شاء منهما أولاً .

مسألة - ٢٣٦ - : إذا احتلصا ، فقال : بعثك هذا العبد بألف درهم . وقال المشتري : بل بعثني هذه الجارية بألف ولم تعني العبد ، وليس ههنا بيع ، كان القول قول البائع مع بعثته أنه ما باع الجارية ، والقول قول المشتري مع بعثته أنه ما اشترى العبد .

لأن هاهنا دعويين يجب في كل واحد منهما البينة ، فإذا عدمت كان في مقلتها

اليمين، ولا يجب على واحد منهما الجمع بين اليمين والاثبات، ولا يكون هذا تحالفاً، وإنما يحتلف كل واحد منهما على النفي فإذا حلف البائع أنه مانع الحاربة بقيت الحاربة على ملكه كما كانت، وحاز له التصرف فيها.

وأما المشتري فإذا حلف أنه ما اشترى العبد ببطر، وإن كان العبد في يد المشتري لا يجوز للبائع مطالبة به، لأنه لا يدعيه، وإن كان في يد البائع، فإنه لا يجوز له التصرف فيه، لأنه معترف بأنه للمشتري وأن ثمنه في ذمته، ويجوز له بيعه بقدر الثمن، وبه قول أبو حامد الأسفرايني.

وقال أبو الطيب الطبري. ذكر أبو بكر بن الحداد في كتاب لصدق نظيره هذه المسألة، وقال: يتحالفان، قال: «فقال خ» إذا اختصما الروحانيان، فقال الزوج: مهرتك أناك، وقامت: مهرني أمي تحالفاً، وقال: وكذلك إذا قال: مهرتك أناك ونصف أمك، قالت: بل مهرني أبي وأمي تحالفاً، قال: ولا يحتلف أصحابنا في ذلك فسقط ما قال أبو حامد.

مسألة - ٢٣٧ - : إذا مات المتبايعان واحتلف ورثتهما في مقدار الثمن أو لئس، والقول قول ورثة المشتري مع يمينهم في مقدار الثمن، لأنهم مدعى عليهم أن الثمن أكثر مما يذكرونه، وعليهم اليمين والقول قول ورثة البائع في الثمن مع اليمين، لأن الأصل أن لا يبيع، فمن ادعى البيع في شيء يمينه، فعليه الدلالة، والأصل بقاء الملك.

وقال ش: يتحالفان. وقال ح: إن كان المبيع في يد وارث البائع تحالفاً، وإن كان في يد وارث المشتري كان القول قوله مع يمينه.

مسألة - ٢٣٨ - : إذا تلف المبيع قبل القبض بطل العقد، لأنه تعدر على البائع التسليم، فلا يستحق العوض، وبه قال ح، وش. وقال ك: لا يبطل.

مسألة - ٢٣٩ - : إذا كان الثمن معيماً، فتلف قبل القبض، سواء كان من الإثان

أو غيرها بطل العقد لما قلناه في المسألة المتقدمة ، وبه قال ش .
وقال ح : ان كان من الائمان لم يطل ، ساءاً على أصاه أن الثمن لا ينفع بالعقد
وذلك غير مسلم عندنا .

مسألة - ٢٤٠ - «ج» : اذا كان له أجمة يحبس فيها السمك ، فحبس فيها سمكا
وباعه ، لم يحل من أحد أمرين : اما أن يكون الماء صافياً يشاهد فيها السمك ويمكن
تناوله من غير مؤونة ، فالبيع جائز بلا خلاف ، لانه مبيع مقدور على تسليمه ، وان كان
الماء كدرأ بطل البيع ، لانه مجهول .

والامر الآخر أن يكون الماء كثيراً صافياً والسمك مشاهد ، الا انه لا يمكن
أخذه الا بمؤونة وتعب حتى يصطاد ، فعندنا أنه لا يصح بيعه الا بأن يبيعه معماً ^(١)
فيه من القصب أو يصطاد شيئاً منه ويبيعه مع ما بقي فيه ، فتنى لم يفعل ذلك ، بطل
البيع .

وقال ح ، وش ، والشمعي : البيع باطل ولم يوصلوا . وقال ابن أبي ابي : جائز
وبه قال عمر بن عبد العزيز .

مسألة - ٢٤١ - : اذا باع العبد ^(٢) بيعاً فاسداً وتقابض ، فأكل البايع الثمن
ولمس ، كان على المشتري رد العبد على البايع وكان أسوة للرماء ، وبه قال أبو
العباس ابن سريج .

وقال ح : المشتري أحق بعين العبد يعني له امساكه على قبض الثمن ، ويكون
ثمنه مقدماً على الرماء .

ويدل على ما قلناه انه انما قبضه على أنه ملكه ، واذا لم يكن ملكه فعليه رده
الى مالكه ، ومن قال له امساكه فعليه الدليل .

(١) هكذا في جميع النسخ والاصح : معماً .

(٢) م : عبداً .

مسألة - ٢٤٢ - : اذا قال لرجل : بيع عندك هذا من فلان خمسمائة على أن علي خمسمائة ، قال ابن سريج : فيه وجهان أحدهما البيع باطل ، والثاني يصح ويكون على الصام . والذي عندي أن هذا بيع صحيح ، لانه شرط لا ينافي الكتاب والسنة .

مسألة - ٢٤٣ - : اذا قال له : بع عندك منه بألف على أن علي فلان خمسمائة ، فيه مسألتان ان سبق الشرط العقد وعقد البيع مطلقا عن الشرط ، أزم البيع ولم يلزم الصام شيء ، وان قارن العقد ، فقال : معتك بألف على أن فلانا ضامن خمسمائة صح البيع بشرط الضمان ، فان ضمن فلان كان البيع ماصبا ، وان لم يضمن كان البيع بالخيار ، وبه قال أبو العباس وأبو الحسن .
ودليلنا ما قلناه في المسألة الاولى .

مسألة - ٢٤٤ - : اذا اشترى جارية بشرط ألا خسارة عليه اذا باعها ، أو بشرط ألا يبيعها ، أو لا يعتقها ، أو لا يئأها ونحو هذا ، كان العقد صحيحا والشرط باطلا ، بدلالة قوله تعالى «وأحل الله البيع»^(١) . وقوله **يُحِلُّ** : كل شرط ليس في كتاب الله باطلا ، وهذا الشرط مخالف الكتاب والسنة ، وهو مذهب أبي ليلى^(٢) ، والجمهور ، والحنن المصري .

وقال ح ، وش : البيع والشرط باطلان . وقال ابن شزمة : البيع جائز والشرط جائز .

مسألة - ٢٤٥ - : اذا اشترى جارية شري فاسدا ، ثم قبضها وأعتقها ، لم يملك بالقبض ولم ينفذ العتق ، ولا يصح شيء من تصرفه فيها ، ويجب عليه ردها على البايع بجميع ثمنائها المنفصل منها ، وبه قال ش .

(١) سورة لقرة: ٢٧٦ .

(٢) ابن أبي ليلى .

وقال ح : يملك بالقبض ويصح تصرفه فيها ، ويجب على كل واحد منهما فسخ الملك ورد المبيع على صاحبه .

ويدل على ما قلناه أنه إذا كان البيع فاسداً ، فملك الأول باق ، فيجب أن لا يصح تصرفه ، لأنه لا دليل على صحته .

مسألة - ٢٤٦ - « ج » : إذا اشترى جارية يماً فاسداً فوطئها فانه لا يملكها ووجب عليه ردّها ، وعليه ان كانت بكرًا ^(١) عشر قيمتها ، وان كانت ثيباً ف نصف عشر قيمتها ، وعند ش ان كانت ثيباً فمهر مثل الثيب ، وان كانت بكرًا فمهر البكر وأرش الانقضاء .

مسألة - ٢٤٧ - : إذا حملت وولدت كان الولد حراً بالاجماع ، وعلى الموطأ قيمة الولد يوم سقط حياً ، وبه قال ش .

وقال ح : يوم المحاكمة ، وما قلنا ذلك لأن أجمعنا على وجوب قيمته يوم سقط حياً ، ولأدليل على وجوب قيمته يوم المحاكمة ، فمن ادعى ذلك فعليه الدليل .

مسألة - ٢٤٨ - : إذا ملك هذه الحارية فيما بعد العقد صحيح ، وكانت ولدت منه بالعقد الفاسد فابها يكون أم ولده لأن ظاهر اللغة والشرع يقتضيه ، وللش فيه قولان .

مسألة - ٢٤٩ - : إذا اشترى من رجل عبداً وشرط البايع على المشتري أن يعتقه ، كان العقد صحيحاً والشرط صحيحاً ، وهو الذي نص عليه ش في كتبه ، ويدل عليه قوله ^(١) « والمؤمنون عد شروطهم » ولأنه لا مانع منه . وروى أبو نؤير عن ش أنه قال : البيع صحيح والشرط فاسد . وقال ح : الشرط فاسد والبيع فاسد .

(١) م : بإضافة «مهر البكر» .

مسألة - ٢٥٠ - : إذا باع داراً واستثنى سكانها لنفسه مدة معلومة، جاز البيع وثبت الشرط، لأنه لا مانع منه في الشرع. وكذلك إذا باع دابة واستثنى ركوبها مدة أو مسافة معلومة، فالبيع صحيح والشرط صحيح بمثل ما قلناه، وبه قال ع، ودوق، ومحمد بن اسحاق بن عزيمة .

وقال ك: يجوز في مدة بسيرة، كالיום واليومين . وقال ش، وح: لا يصح البيع في جميع ذلك .

مسألة - ٢٥١ - : إذا قال بعتك هذه الدار وآجرتك هذه الدار الأخرى، فجمع بين البيع والإجارة في صفقة واحدة، كان صحيحاً وثبت الإجارة والبيع لأنه لا مانع فيه ^(١) في الشرع، وهو أصح قولي ش. والقول الثاني أنهما يبطلان .

مسألة - ٢٥٢ - : إذا باع زرعاً بشرط أن يحصده، وكان الزرع مما يجوز بيعه، بأن يكون قصبلاً، أو يكون قد عقد الحب واشتد وهو شعر لأن بيع سبل الشعر جائز، ولا يجوز بيع مثل الحطة لأنه في خلاف، كان البيع صحيحاً ووجب عليه أن يحصده له، لأنه لا مانع منه في الشرع وقال أبو اسحاق المروزي: فيه قولان. وقال غيره: لا يصح قولاً واحداً .

مسألة - ٢٥٣ - «ح»: ما باع كلباً لا يصح بيعه جراً وان شوهه. وقال ش: إذا قال بعتك هذه الصبرة وقد شاهدتها بمن معلوم كان صحيحاً .

مسألة - ٢٥٤ - : إذا قال بعتك هذه الصبرة كل قنبر بدرهم صح البيع، لأنه لا مانع منه والأصل جواره، وبه قال ش. وعند ح لا يجوز .

مسألة - ٢٥٥ - : إذا قال بعتك عشرة أئفزة من هذه الصبرة نكذا صح البيع لأنه لا مانع منه. وقال داود: لا يصح .

مسألة - ٢٥٦ - : اذا قال بعثك من هذه الصبرة كل تغير بدرهم ، صح البيع اذا لم يرد ممن التبعض ، بدلالة أن الاصل حواره ، والمسح يحتاج الى دلالة^(١) . وان أراد التبعض لم يصح ، لأن البعض مجهول . وقال ش : لا يجوز ولم يحصل .

مسألة - ٢٥٧ - : اذا قال بعثك نصف هذه الصبرة أو ثلثها أو ربعها لا يصح لما قدمناه من أن ما يباع كيلاً لا يصح بيعه جراً . وقال ش : يصح^(٢) .

مسألة - ٢٥٨ - : اذا قال بعثك هذه الدار كل ذراع يدينار كان جائزاً ، لأنه لا مانع منه ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز .

مسألة - ٢٥٩ - : اذا قال هذه الدار مائة ذراع وقد بعثك عشر أذرع منها بكذا كان جائزاً ، بدلالة الآية و لاصل . وقال ح : لا يجوز .

مسألة - ٢٦٠ - : اذا قال بعثك من هذه الدار عشر أذرع في موضع^(٣) معين الى حيث ينتهي كل البيع صحيحاً ، لأنه لا مانع منه في الشرع . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٢٦١ - : اذا باع ذراعاً معيناً من ثوب ، كان صحيحاً بمثل^(٤) ما قلناه في الدار . وعند بعض أصحاب ش لا يجوز .

مسألة - ٢٦٢ - : اذا قال بعثك هذا الصبي^(٥) مع الطرف كل رطل بدرهم كان جائزاً ، بدلالة الآية وأن لا مانع منه . وقال ش : ان كان وزن كل واحد منهما معلوماً ، بأن يكون الطرف ربعاً أو سدساً أو غير ذلك جاز ، وان لم يكن كذلك بطل العقد .

(١) م : الى دليل .

(٢) لا توجد هذه المسألة في ح و د .

(٣) م : من موضع .

(٤) د - مثل ، م : كمثل .

(٥) م : بعثت (هذه) دوح هذا الثمن .

مسألة - ٢٦٣ - : اذا اشترى من رجل عشرة أفعة من صبرة ، فكالها على المشتري وقضها ، ثم ادعى المشتري أنه كان تسعة ، كان القول قول البائع مع يمينه ، لأنه المدعى عليه . ولش فيه قولان .

مسألة - ٢٦٤ - « ح » : اجارة الفحل للصراب مكروه وليس بمحظور ، لاجماع الفرقة وأحارهم . وعند الاجارة عليه غير فاسد ، لأن الاصل الاباحة . وقال ك : يجوز ، ولم يكرهه . وقال ح ، وش : ان الاجارة فاسدة ، والاحرة محظورة^(١) .

مسألة - ٢٦٥ - « ح » : يفس ما لا يؤكل لحمه لا يجوز أكله ولا يمينه ، وكذلك مني ما لا يؤكل لحمه . ولش فيه وجهان .

مسألة - ٢٦٦ - « ج » : يفس ما يؤكل لحمه اذا وجد في جوف الدجاجة الميتة واكتسى الجلد الفوقاني يجوز أكله ويمينه . ولش فيه وجهان .

مسألة - ٢٦٧ - : يجوز بيع دود القر وبيع الحبل اذا رآه ثم اجتمعت في بيتها وحبسها^(٢) حتى لا يمكنها أن يطير ثم يعقد البيع عليها ، لأنه لا مانع منه ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز بيع دود القر ولا يبيع الحبل .

مسألة - ٢٦٨ - : بذر^(٣) دود القز يجوز بيعه ، بدلالة الآية وأنه لا مانع منه . ولش فيه وجهان .

مسألة - ٢٦٩ - « ح » : لا يجوز بيع العبد الابن مفرداً ويجوز بيعه مع سلعة اخرى .

(١) ح : محظور .

(٢) م : حبسها فيه .

(٣) البذر : ائسل .

وقال الفقهاء بأسرهم : لا يجوز بيعه ولم يفصلوا . وحكي عن ابن عمر أنه أحاره ، وعن محمد بن سيرين أنه قال : إن لم يعلم موضعه لا يجوز ، وإن علم موضعه جاز .

مسألة - ٢٧٠ - « ح » : إذا باع انسان ملث غيره بغير ادته ، كان البيع باطلا ، وبه قال ش . وقال ح : يتعد البيع ويقف على اجازة صاحبه ، وبه قال قوم من أصحابنا .

دللنا اجماع العرفه ، وس حالف منهم لا يعتد بقوله ، وروى حكيم عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع ما ليس عنده .

مسألة - ٢٧١ - « ح » : لا يجوز بيع الصوف على ظهور الغنم معرداً ، وبه قال ح ، وش . وقال ك ، والبيهقي بن سعد : يجوز .

مسألة - ٢٧٢ - : المسك طاهر يجوز بيعه وشراؤه ، لانه لا خلاف أن النبي ﷺ كان يتطيب به ، وقال : أطيب الطيب المسك . وفي الناس من قال : انه نجس لا يجوز بيعه ، لانه دم .

مسألة - ٢٧٣ - : يجوز بيع المسك في فأره ، بدلالة الآية والاصل ، والاحوط أن يفتح ويشاهد ، وبه قال ابن سريج . وقال باقي أصحاب ش : لا يجوز بيعه في فأره حتى يفتح .

مسألة - ٢٧٤ - : يجوز بيع الأعمى وشراؤه ، سواء ولد أعمى أو عمي بعد صحة بدلالة الآية .

وقال ش : إن كان ولد أعمى ، فلا يجوز بيعه وشراؤه في الاعيان بل يوكل وإن كان بصيراً ثم عمي ، فان باع شيئاً أو اشتراه ولم يكن رآه ، فلا يجوز بيعه وشراؤه . وإن كان قد رآه ، فان كان الزمان يسيراً لا يتغير في العادة ، أو كان الشيء مما لا يفسد في الزمان الطويل مثل الحديد والرصاص حار بيعه ، فإن وجد على ما رآه فلا خيار له ، وإن وجدته متغيراً كان بالخيار . وإن كان الزمان تطاول والشيء

مما يتغير ، مثل أن يكون عدداً صغيراً فكبير ، أو شجرة صغيرة فكبرت ، فإن بيعه لايجوز ، لأن البيع مجهول الصفة .

هذا إذا قال ان بيع حبار الرؤية لايجوز ، وإذا قال : يحوز ، فببيع وجهان : أحدهما لايجوز ، لأن الرؤية لايصح في الأعمى . والثاني : يحوز ويؤكل من يصفه ، فإن رغبه قبضه وإن كرهه فصح البيع .

مسألة - ٢٧٥ - : إذا بعش بأمر البائع ومواطنته ، وهو أن يريد في السلعة ليقننني به المشتري فيشره ، يصح البيع بلا خلاف ، ولكن للمشتري الخيار لأنه تدليس وعيب . ولأصحاب ش فيه قولان . ولو قلنا لأخبار له فكان قريباً ، لأن العيب ما يكون بالمبيع ، وهذا ليس كذلك .

مسألة - ٢٧٦ - : لايجوز بيع حاصر لباد ، سواء كان بالإناس حاجة إلى ماعهم أو لم يكن بهم حاجة ، لظاهر قوله "حَصْرٌ" ولا يمين حاصر لباد ، فإن حالف أثم ، وهو الظاهر من مذهب ش . وفي أصحاه من قال : إذا لم يكن بهم حاجة إلى ماعهم جاز أن يبيع لهم .

مسألة - ٢٧٧ - « ج » : تلقى الركبان لايجوز ، فإن تلقى واشترى كان البائع بالخيار إذا ورد السوق ، إلا أن ذلك محدود^(١) بأربعة فراسخ ، فإن راد على ذلك كان جلياً ولم يكن به بأس . ولش فيه قولان : أحدهما لايجوز ولم يحده والثاني ليس له الخيار .

مسألة - ٢٧٨ - « ج » : يكره البيع والسلف في عقد واحد ، وليس ذلك بمحظور ولا فاسد ، وهو أن يبيع داراً على أن يقرض المشتري ألف درهم ، أو يقرضه البائع ألف درهم . وقال ش : ذلك حرام .

مسألة - ٢٧٩ - « ح » : من أقرض غيره مالا على أن يأخذه في بلد آخر

(١) ح ، د : - فقط - محدود .

ويكتب له به وثيقة^(١) كان جائزاً . وقال ش : إذا شرط ذلك كان حراماً .

مسألة - ٢٨٠ - « ح » : يجوز أن يقرض غيره مالا ويرد عليه حيزاً منه من غير شرط ، سواء كان ذلك عادة أو لم يكن . وفي أصحاب ش من قال : إن كان ذلك عادة لا يجوز .

مسألة - ٢٨١ - « ح » : إذا شرط في القرض أن يرد عليه أكثر منه ، أو أجود منه فيما لا يصح فيه الربا ، مثل أن يقول : أقرضتك ثوباً بثوبين كان حراماً ، بدلالة إجماع العروة^(٢) وقوله ^(٣) « كل قرض جر منعة فهو ربا » وقال أبو علي من أصحاب ش : يجوز ذلك كما يجوز له البيع .

مسألة - ٢٨٢ - « ح » : إذا لم يجد مال القرض بعينه وجب عليه مثله ، وعليه أكثر أصحاب ش ، وفيهم من قال : يجب عليه قيمته كالمختلف .

دليماً أنه إذا قضى مثله برأت ذمته ، وإذا رد قيمته فلا دلالة على براءة ذمته . مسألة - ٢٨٣ - : كل ما يوسط بالوصف أو يصح السلم فيه ، يجوز أقراضه من المكمل والمودون والمذروع^(٤) والحيوان وغيره ، بدلالة عموم الأخبار في جواز القرض ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز القرض في الثياب ولا في الحيوان ، ولا يجوز لا فيما له مثل من المكمل والموزون .

مسألة - ٢٨٤ - : يجوز استقراض المعسر ، بدلالة عموم الأخبار ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز . وقال م : يجوز ورناً . وقال م : يجوز عدداً .

مسألة - ٢٨٥ - : ليس لأصحابنا نص في جواز أقراض الحمواري ، ولا أعرف لهم في ذلك فتياً ، والذي يقتضيه الأصول أنه على الإباحة ويجوز ذلك ، سواء كان من أجنبي أو ذي رحم . ومتى أقرضها ملكها المستقرض بالقرض ، ويجوز له

(١) م : خ : سقجة .

(٢) م : يعلق « إجماع العروة » .

(٣) م : د : والمذروع .

وطئها ان لم تكن ذات رحم ، وبه قال داود ، ومحمد بن جرير الطبري .
وقال ش : يحوز أقرصها من ذي رحمها ، مثل أحيها أو أبيها أو عمها أو خالها
لانه لا يحوز لهم وطئها . فأما الأحني ومن يحوز له وطئها من القرابة ، فلا يحوز
قولا واحدا .

مسألة - ٢٨٦ - : المستقرض يملك القرض بالقص ، لانه يجوز له التصرف
فيه ، ولأصحاب ش فيه قولان : أحدهما ما قبلناه ، والآخر أنه يملك بالتصرف
فيه .

مسألة - ٢٨٧ - : يجوز للمستقرض أن يرد مال القرض على المقرض بلا خلاف ،
فأما المقرض فمدين أن له الرجوع فيه ، لانه عين ماله ولا مانع منه ، وهو أحد قواني
ش ، ولا حر ليس له الرجوع ان قلنا انه يملك بالقص ، وان قلنا يملك بالتصرف
فليس له الرجوع بعد التصرف .

مسألة - ٢٨٨ - : من كان له على غيره دين من ثمن متاع حالا أو أجرة أو
صدقا ، فحط منه شيئا ، أو حط جميعه كان جائزا ، وان أجله لم يصر موجلا ،
ويستحب له الوفاء به ، وسواء كان ذلك ثمنا ، أو أجرة ، أو صدقا ، أو كان قرضا
أو أرش جنابة .

وان اتفقا على الربادة لم يصح ولم يثبت ، لانه يحتاج الى دلالة ، والأصل
عدمها . وان حط من الثمن شيئا ، أو حط جميعه ، كان ذلك ابراء ولا يلحق بالعقد
ويكون ذلك ابراء في الوقت الذي أبرأ فيه ، وبه قال ش .

وقال ح : لتأجيل يثبت في الثمن والأجرة والصدقا ويلحق بالعقد ، وكذلك
الربادة . وأما الحط فينظر فيه ، فان كان لبعض الثمن لحق بالعقد وان كان لجميع
الثمن لم يلحق بالعقد ، وكان ابراء من الوقت الذي أبرأ منه . قال : وأما في الدين
من جهة لقرص أو أرش الجنابة ، فلا يثبت فيهما التأجيل ولا الزيادة بحال .

وقال ك: يشئت البأجيل في الجميع من النمس والأجرة والصداق والقرض وأرش الحباية . وقال في الرباة مثل قول ح .

مسألة - ٢٨٩ - : لا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ، سواء أذن له الولي منه أو لم يأذن ، لانه لأدليل عليه في الشرع ، وبه قال ش . وقال ح : ان كان نادن الولي صح ، وان كان بغير اذنه وقف على احارة الولي .

مسألة - ٢٩٠ - : لولي اذا كان فقيراً جاز له أن يأكل من مال اليتيم أقل الامرئ كما يشئت أو أجرة مثله ، ولا يجب عليه القضاء ، لقوله تعالى « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف^(١) » ولم يوجب القضاء . ولش فيه وجهان : أحدهما أن عليه القضاء .

مسألة - ٢٩١ - : لا يصح شراء العبد بغير اذن مولاه بثمن في ذمته ، لقوله تعالى « عبداً مملوكا لا يقدر على شيء » والبيع من جملة الاشياء . وقال ابن أبي هريرة : يصح .

مسألة - ٢٩٢ - « ح » : اذا أذن المولى للعبد في التجارة مركبه دين ، فان كان أذن له في الاستدانة قضى مما في يده من المال ، وان لم يكن في يده مال كان على مولاه القضاء عنه ، وان لم يكن أذن له في الاستدانة كان ذلك في ذمته يطالبه به اذا أعتق .

وقال ش : متى أذن له في التجارة مركبه دين ، فان كان في يده مال قضى عنه وان لم يكن كان في ذمته يتبع به اذا أعتق ولا يباع فيه .
وقال ح : يباع العبد فيه اذا طالبه الغرماء ببيعه .

مسألة - ٢٩٣ - « ج » : اذا أقر العبد على نفسه بجنائة يوجب القصاص عليه أو الحد ، لا يقبل اقراره في حق المولى ، ولا يقتضى منه مادام مملوكاً ، وبه قال

دفر ، والمزني، وداود ، وابن جرير . وقال ح ، وك ، وش : يقبل اقراره ويقبض منه .

مسألة - ٢٩٤ - « ح » : اذا أقر العبد سرقة يوجب القطع لا يقبل اقراره .
وقال ش : يقبل ويقطع به .

مسألة - ٢٩٥ - « ح » : اذا أقر العبد بمال وقد تلف المال لا يقبل اقراره .
وقال ش : فيه وجهان .

مسألة - ٢٩٦ - « ح » : اذا أقر العبد بمال في يده لغير سيده لا يقبل اقراره .
وقال ابن سريج : فيه قولان ، ومنهم من قال : يقبل قولاً واحداً .

مسألة - ٢٩٧ - « ح » : يجوز بيع كلاب لصيد ويجب على قائلها قيمتها
اذا كانت معلومة ، ولا يجوز بيع غير المعلم على حال .

وقال ح ، وك : يجوز بيع الكلاب مطلقاً الا أنه مكروه ، وإن أنلفه متلف
لزمته قيمته . وقال ش : لا يجوز بيع الكلاب ، معلومة كانت أو غير معلومة ، ولا يحب
على قائلها القيمة .

مسألة - ٢٩٨ - : يجوز احرارة كلب الصيد ، لأن كل من قد بجواز بيعه يجوز
اجارته ، فاحتلف أصحاب ش ، فمنهم من قال : لا يجوز اجارته مطلقاً وهو الصحيح
وذهب ابن العاص الى أنه يجوز اجارته .

مسألة - ٢٩٩ - : يجوز اقتناء الكلب لحفظ البيوت . ولاصحاب ش فيه
قولان .

مسألة - ٣٠٠ - : يجوز اقتناء الكلب لحفظ الحرث ، أو الماشية ، أو الصيد
إن احتاج اليه ، وإن لم يكن له في الحال ماشية ولا حرث ، لعموم ظواهر الاحكام .
ولاصحاب ش فيه قولان ، وفي تربية الجرو أيضاً وجهان .

مسألة - ٣٠١ - «ح»: القرد لايجوز بيعه ، لاجماع الطائفة على أنه مسخ نجس ، وما كان كذلك لايجوز بيعه . وقال ش : يجوز .

مسألة - ٣٠٢ - «ح» : لايجوز بيع الغراب الا بقرح اجماعا ، والسود عندما مثل ذلك ، سواء كانت كباراً أو صغيراً . وللش في الصغار منها وجهان .

مسألة - ٣٠٣ - «ح» : لايجوز بيع شيء من المسوخ ، مثل القرد والحزير والذب والثعلب والارنب والذب والبقل وغير ذلك مما سيبه . وقال ش : كلما ينتفع به بيجوز بيعه ، مثل القرد والبقل وغير ذلك .

مسألة - ٣٠٤ - : الربث النجس لا يمكن تطهيره بالعسل ، لانه لادلالة عليه .

وقال ابن سريج ، وأبو اسحاق الروزي : يمكن غسله وتطيقه ، وفي حواز بيعه وجهان ، والصحيح عندهم أنه لايجوز . وقال أبو علي بن أبي هريرة رضي الله عنه : من أصحبا من قال لا يصح غسله كالسمن .

مسألة - ٣٠٥ - : سرحين ما يؤكل لحمه بيجوز بيعه . وقال ح : يجوز بيع السراجين . وقال ش : لايجوز بيعها ولم يفصلا .

ويدل على جواز ذلك أنه طاهر عندما ، ومن منع منه لما منع له لحاسته . وأما النجس فلايجوز بيعه بدلالة اجماع الفرقة ، وروي عن النبي ﷺ أنه قال : ان الله تعالى اذا حرم شيئاً حرم ثمنه .

مسألة - ٣٠٦ - «ح» : لايجوز بيع الخمر ، وبه قال ش . وقال ح : يجوز أن يوكل ذمياً ببيعها وشراها .

ويدل على ذلك - مضافاً الى اجماع الفرقة - ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : ان الذي حرم شربها حرم بيعها . وروي ابن عباس أن رسول الله ﷺ أتاه جبرئيل ،

قال : يا محمد ان لله لمن الحمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه
وشاربها وبايعها ومتاعها وماقيها .

وروى جابر أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح بمكة يقول : ان الله ورسوله
حرم بيع الحمر والميتة والحزير والاصنام ، فقبل : يا رسول الله أفرأيت شحوم
الميتة ، فانه يطلّى بها السفن ويدعى بها الجلود ويستصبح بها الناس ، فقال . لا
هو حرام ، ثم قال : قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم شحومها حملوها ثم
باعوها فأكلوا ثمنها^(١).

مسألة - ٣٠٧ - « ح » : يجوز بيع الزيت المحس لمن يستصبح به تحت
السماء . وقال ح : يجوز بيعه مطلقا . وقال ش ، وك : لا يجوز بيعه بحال .

مسألة - ٣٠٨ - : يجوز بيع لمن الادميات ، بدلالة الآية والاصل ، وبه قال
ش ، ود . وقال ح ، وك : لا يجوز .

مسألة - ٣٠٩ - « ح » : يبيع لمن الاذن بجوز ، وحالف جميع الفقهاء في
ذلك .

مسألة - ٣١٠ - : اذا اشترى كافر عبدا مسلما لا يبعدد الشراء ولا يملكه
الكافر ، لقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا »^(٢) وهو قول
ش في الاملاء . وقال في الام : يصح الشراء ويملكه ويجوز على بيعه ، وبه قال
ح .

مسألة - ٣١١ - « ح » : لا يجوز بيع رباع مكة واجارتها ، وبه قال ح ، وك .
وقال ش : يجوز .

يلل على ما قلناه قوله تعالى « ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد

(١) في ح ، م ، د : جاءت الصائغ مذكرا .

(٢) سورة النساء . ١٤٠ .

الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد»^(١) . والمسجد اسم لجميع الحرم ، بذلالة قوله « مسجدان الذي أسرى بعينه ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد لأقصى»^(٢) وإنما أسرى به من بيت خديجة ، وروي من شعب أبي طالب فسماه مسجداً .

وروى عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: مكة حرام وحرام بيع رباعها وحرام أجر بيوتها . وهذا نص . وروي عن علقمة بن فضالة الكندي أنه قال: كانت يدعى بيوت مكة على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر السوء لاتباع من احتاج سكن ومن استغنى أسكن . وروي عن النبي ﷺ أنه قال: من سئ ماخ من سبق . وعليه اجماع الفرق وأخبارهم فيه كثيرة .

مسألة - ٣١٢ - : اذا وكل مسلم كافراً في شراء عبد مسلم لم يصح ذلك ، لعدم الآية «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً»^(٣) ولش فيه قولان . مسألة - ٣١٣ - : اذا قال كافر لمسلم . أعتق عبدك عن كفارتني فأعتقه لم يصح اذا كان مسلماً ، وان كان كافراً صح ، لا ما قد يبين أن الكافر لا يصح أن يملك المسلم^(٤) والعتق فرع على المثلث . وقال ش: يصح على كل حال .

مسألة - ٣١٤ - : اذا استأجر كافر مسلماً بعمل في الذمة صح بالاحلاف ، وان استأجره مدة من الزمان ليعمل له عملاً صح أيضاً عندنا ، لان لاصل جواره والمنع يحتاج الى دليل .

(١) سورة الحج : ٢٥ .

(٢) سورة الاسراء : ١ .

(٣) ح ٢ ، د : منا .

(٤) سورة النساء : ١٤٠ .

(٥) م : مسلماً

واختلف أصحاب ش فيهم من قال: فيه قولان كالشراء ، ومهم من قال: لا يصح قولاً واحداً .

مسألة - ٣١٥ - : إذا رهن المبيع قبل قبضه من البائع صبح رهنه ، لانا قد بينا أنه يملك بالعقد ولا مانع يمسح من رهنه . ولاصحاب ش فيه قولان .

كتاب الرهن

مسألة ١- «ح» : يجوز الرهن في السفر والحضر. وقال مجاهد: لا يجوز
الا في السفر، وحكي ذلك عن داود .

مسألة ٢- «ح» : يجوز أحد الرهن في كل حق ثابت في الدمة، وحكي
عن بعضهم ولم يذكر لشذوذه أنه قال : لا يجوز الرهن الا في السلم .

مسألة ٣- : اذا قال انسان لغيره : من رد عدي وله دينار لم يجز له أخذ
الرهن عليه الا بعد رد العبد ، وبه قال ابن ^(١) أبي هريرة ، واحتاره أبو الطيب
الطبري، لانه لم يستحق قبل الرد شيئاً، ولا يجوز له أخذ الرهن على ما لا يستحقه ،
وفي أصحاب ش من قال: يجوز ذلك .

مسألة ٤- : لا يجوز شرط الرهن ولا عقده قبل الحق، وبه قال ش. وقال ح:
يجوز عقده، وقال: اذا دفع اليه ثوباً وقال: رهنتك هذا الثوب على عشرة دراهم
تقرضنيها وسلم اليه ثم أقرضه من العد جاز ولم .

دلينا أن ما اعتبرناه مجمع على جوازه، وما قالوه ليس على جوازه دليل .

مسألة ٥- : يلزم الرهن بالايجاب والقبول، لقوله تعالى «أوفوا بالعقود»^(٢)

(١) خ: ابن أبي ليلى وابن أبي هريرة وفي م : أبو هريرة .

(٢) سورة المائدة : ١ .

من قال: من شرطه أن يقول حالا ويكون السلم^(١) في الموجود فأما إذا أسلم في المهدوم، فلا يجوز حالا ولا مؤحلاً إلى حين لا يوجد فيه وإنما يجوز إلى حين يوجد فيه غالباً، وبه قال عطاء، وأبو ثور.

وعني كروايتان: أحدهما مثل قولنا، والآخرى لا بد فيه من أيام يتعين فيه الأسواق وقال ع: إن سميت أجلاً ثلاثة أيام، فهو مع السلف، فحعل أقل الأجل ثلاثة أيام.

مسألة ٤ - : رأس المال إن كان معيناً في حال العقد وطار إليه، فإنه لا يكفي إلا بعد أن يذكر مقداره، سواء كان مكبلاً أو موزوناً أو مذكروماً، ولا يجوز جرافاً وإن كان مما يباع كذلك، مثل الجوهر واللؤلؤ، فإنه يقتضي المشاهدة عن وصفه، وهو أحد قولي ش. والقول الآخر لا يجب وهو الصحيح عند أصحابه.

وقال ح: إن كان رأس المال من جنس المكبل والموزون، فلا بد من بيان مقداره وضبطه بصعته، ولا يجوز أن يكون جرافاً. وإن كان من جنس المذروع مثل الثياب فلا يجب ذلك ويكفي تعيينه ومشاهدته. ولا يعرف لك في نص يدل على صحة ما اعتبرناه أنه لا خلاف^(٢) أنه يصح معه السلم^(٣) ولا دليل على صحة ما قلناه، فوجب اعتبار ما قلناه.

مسألة ٥ - : كل حيوان يجوز بيعه بجوز السلم فيه من الرقيق والابل والفر والغنم والحمر والدواب وغيرها، وبه قال ك، وش، ود، وق.
وقال ح: لا يجوز السلم في الحيوان، وبه قال ر، وع.

(١) بحذف « السلم »

(٢) فيه نفس دليلنا أنه لا خلاف.

(٣) يصح السلم مع ما اعتبرناه.

مسألة ٦- : من شرط صحة السلم قبض رأس المال قبل الفرق، وبه قول ح، وش . وقال ك . ان تعرقا قبل القبض من غير أن يكون تأخير القبض شرطاً كان جائزاً وان لم يقصه ابتداءً، وان كانا شرطاً تأخير القبض، فان كان ذلك اليوم واليومين جار وان كان أكثر من ذلك لا يحور .

وبدل على مذهبنا أما قد أحصينا على أنه متى قبض الثمن صح العقد ، وام يدل دليل على صحته قبل القبض، فوجب اعتبار ما قلناه .

مسألة ٧- «ج» : لا يجوز أن يؤجل السلم إلى الحصاد والدياس والجذال والصرام، وبه قول ح، وش . وقال ك: ذلك جائز .

مسألة ٨ - : اذا جعل محله في يوم كذا، أو في شهر كذا ، أو في سنة كذا جار وأزمه بدحول الشهر واليوم ، لأن هذا معلوم ليس بمجهول ، لانه اذا كان اليوم معلوماً وأوله معلوماً وهو طلوع الفجر ووجوب طلوعه، فصار الوقت والساعة معلومين، وكذا لشهر أوله معلوم ، وبه قال ابن أبي هريرة من أصحاب ش، وقاله ش نصاً .

وقد أصحابه النافون . لا يجوز لانه جعل اليوم طرفاً لحلولة ولم يبين ، فبصير تقديره بحل^(١) في ساعة من ساعاته، أو وقت من أوقاته، فيكون مجهولاً . مسألة ٩ - . اذا كان السلم مؤجلاً، فلا بد من ذكر موضع التسليم ، فان كان في محله مؤتة ، فلا بد من ذكره أيضاً . وللش في ذكر الموضع^(٢) قولان أحدهما يجب ذكره ، والثاني لا يجب . وأما المؤتة ، فيجب ذكرها ، ذكره ابن القاص .

دللتنا طريقة الاحتياط ، لانه اذا ذكرهما صح بلا خلاف .

(١) م محل .

(٢) م : في ذلك الموضع .

مسألة - ١٠ - : يجوز السلم في الاثمان ، مثل الدراهم والدينار إذا كان رأس المال من غير جسمها ، لعموم الاخبار المتضمنة لذكر السلم ، وبه قال ش .
وقال ح : لا يجوز السلم في الاثمان .

مسألة - ١١ - « ح » : ان أسلم دراهم في دراهم أو في دينار مطلقاً كان باطلاً . وقال ش : إذا أطلق كان حالاً ، فان قصه في المجلس وقصه رأس المال جاز ، وفي أصحابه من قال : لا يجوز .

مسألة - ١٢ - « ح » : لا يجوز السلم في اللحوم . وقال ش : يجوز إذا ذكر أوصافها .

مسألة - ١٣ - : الاقالة مسح في حق المتعاقدين ، سواء كان قبل القبض أو بعده وفي حق غيرهما ، وبه قال ش وقل ك : الاقالة بيع . وقال ح في حق المتعاقدين فسخ ، وفي حق غيرهما بيع .

وفائدة وجوب الشفعة بالاقالة ، عند ح يحب الشفعة بالاقالة ، وعندها لا يجب وقال ف : الاقالة مسح قبل القبض وبيع بعده الا في العقار ، فان الاقالة فيها بيع سوء كان قبل القبض أو بعده ، لان بيع العقار حائر قبل القبض وعنده .

دليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : من أقال نادماً بيعته أقاله الله نفسه يوم القيامة . واقالة نفسه هي العفو والترك ، فوجب أن يكون الاقالة في البيع هي العفو والترك وأيضاً فلو كانت الاقالة بيعاً لم يصح الاقالة في السلم ، لان البيع في السلم فيه لا يجوز قبل القبض ، فلما صححت الاقالة فيه اجماعاً دل على أنها ليست ببيع .

مسألة - ١٤ - : إذا أقاله بأكثر من الثمن أو بأقل أو بجنس غيره ، كان الاقالة فاسدة والمبيع على ملك المشتري كما كان ، وبه قال ش . وانما قلنا ذلك

لأن كل من قال بأن الأقالة فسخ على كل حال قال بهذه المسألة، فالحفرق بين الأمرين خارج عن الإجماع . وقال ح : يصح الأقالة وبطل الشرط .

مسألة - ١٥ - : يصح الأقالة في بعض السلم كما يصح في جميعه ، لعموم الخبر في جوار الأقالة، وبه قال ح ، وش ، و ر ، وفي الصحاحه عبدالله بن عباس قال : لا بأس به .

وقال ك ، وريضة ، والليث بن سعد : لا يجوز ذلك . وكره أحمد بن حنبل ذلك ، وهو قول ابن عمر ، والحسن المصري ، وابن سيرين ، والنخعي .

مسألة - ١٦ - : إذا أقال^١ جار أن يأخذ ما أعطاه من غير جنسه، مثل أن يكون أعطاه دنانير فأخذ دراهم، أو مرصاً فأخذ دراهم وما أشبه ذلك، بدلالة قوله تعالى «وأحل الله البيع» وقوله ﷺ إذا اختلف الجنسان فيبيعوا كيف شئتم ولم يفرق ، وبه قال ش .

وقال ح : لا يجوز أن يأخذ بدله شيئاً آخر استحساناً .

مسألة - ١٧ - : إذا أسلف في شيء ، فلا يجوز أن يشرك فيه غيره ، ولا أن يوليّه بالشركة، وهو أن يقول له رجل : شاركني في نصفه بنصف الثمن والتولية أن يقول : ولي جميعه بجميع الثمن ، أو ولي نصفه بنصف الثمن فلا يجوز ، لأن جوار ذلك يحتاج إلى دليل ولقوله ﷺ «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» ولأنه ﷺ نهى عن بيع مالم يقبض . وروى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال : من أسلف في شيء فلا يصره إلى غيره . وهو مذهب ح ، وش . وقال ك : يجوز ذلك .

مسألة - ١٨ - : إذا قال المسلم للمسلم إليه : عجل لي حقي وأخذ دون ما استحقه بطيبة من نفسه كان جائزاً ، لأن الصلح والتراضي بين المسلمين جائز ولا مانع منه ، وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ١٩ - : لا يجوز السلف في الحوز والبيص الاورياً ، لان ذلك يختلف بالصغر والكبر ولا يصط بالصفة ، وبه قال ش ، وعند ح يجوز عدداً . فأما البطح فلا يجوز فيه السلم اجماعاً .

مسألة - ٢٠ - : لا يصح السلف في الرؤوس ، سواء كانت مشوية أو نية ، لان ذلك لا يمكن ضبطة بالصفة ، أما المشوية فلاحلاف فيها ، مثل اللحم المطوخ فانه لاحلاف أنه لا يجوز السلم فيه ، وأما الية فلش فيها قولان أحدهما يجوز ورنأ^(١) ، وبه قال ك ، والثاني لا يجوز ، وبه قال ح .

مسألة - ٢١ - : اختلفت روايات أصحابنا في السلف في الحلود ، فروي أنه لأنس به اذا شاهد العم ، وروي أنه لا يجوز . وقال ش : لا يجوز ولم يفصل . ويدل على جوازه الآية ودلالة لاصل^(٢) .

مسألة - ٢٢ - : اذا أسلم مائة درهم في كرتعام وشرط حسين نقداً وحسين ديناً له في ذمة المسلم^(٣) ، صح السلم فيما يقده بحصته من المسلم فيه ، ولا يصح في الدين ، وبه قال ح . قال أصحاب ش : لا يصح في الدين ، وهل يصح في النقد ؟ فيه قولان .

دليلاً الآية « وأحل الله البيع » وقد أجمعنا على فساد العقد في الدين ، ولا دلالة على فساده في النقد .

مسألة - ٢٣ - : اذا أسلم في حسين مختلفين في حنطة وشعير صفقة واحدة أو أسلم في جنس واحد الى أجلين أو آجال ، فان السلم صحيح سلامة الآية ، وأنه لا مانع في الشرع منه ، وهو أظهر قولي ش . والقول الآخر أنه لا يصح .

(١) م : يحذف « ورنأ » .

(٢) م : الآية والاصل .

(٣) م : لمسلم اليه .

مسألة - ٢٤ - : إذا اختلفا في قدر المبيع أو قدر الاجل ، كان القول قول البايع مع يمينه ، وإن اختلفا في قدر الثمن كان القول قول المشتري مع يمينه إذا لم يكن مع أحدهما بينة ، بدلالة أن كل واحد منهما مدعى عليه فيما أوجسا فيه اليمين عليه ، وقال ش : يتحالفان .

مسألة - ٢٥ - : إذا خالف انسان أهل السوق بزيادة سعر أو نقصانه ، فلا اعترض لاحد عليه ، وبه قال الفقهاء أجمع ، الا كفايه قل : إما أن يبيع بسعر أهل السوق ، وإما أن يتعزل .

يدل على مذهبا^(١) أن النبي ﷺ امتنع من التسعير وأحبر أن ذلك من جهة الله تعالى . وأبصاً منه مالك ولا يجوز لاحد الاعتراض عليه الا بدليل ، ولادلالة في الشرع على ذلك .

مسألة - ٢٦ - : إذا أسلم في تمر فأنه بزيب ، أو أسلم في ثوب قص فأنه بكتن وتراضيا به ، كان حائراً ، بدلالة الاصل وقول النبي ﷺ : الصلح جائز بين المسلمين الا ما حرم حلالاً أو حلل حراماً . وقال ش : لا يجوز .

مسألة - ٢٧ - : إذا أسلم في زبيب^(٢) رارقي مثلاً ، فأنه بزيب خراساني وتراضيا به ، كان جائزاً ، بدلالة ما تقدم في المسألة الاولى^(٣) . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٢٨ - : ح : من كان له عند غيره سلم لا يحاف عليه ولا هو مما يحتاج إلى موضع كبير لحفظه فيه ، فأنه به قبل محله ، ثم يلزمه قبوله ولا يجبر عليه .

وقال ش : يجبر عليه ، وذلك مثل العديد والرضاص وما أشبه ذلك .

مسألة - ٢٩ - : إذا شرط عليه مكان التسليم وأعطاه في غيره وبذل له اجرة

(١) م . دليسا .

(٢) م : بزيب .

(٣) م : ما تقدم وللش

المحمل وتراضيا به ، كان جائزاً ، لانه لا مانع منه . وقال ش : لا يحوز أن يأخذ العوض عن ذلك .

مسألة - ٣٠ - : إذا أخذ المسلم السلم وحدث عنده فيه عيب ، ثم وجد به عيباً كان قبل القبض ، لم يكن له رده ، وكان له المطالبة بالارش ، وبه قال ش . وقال ح : ليس له الرجوع بالارش .

دليلنا أنه إذا ثبت أنه انما يستحقه ربياً من العيب ، فإذا أخذه معيباً كان له ارش عيبه ، فأما الرد فليس له اجماعاً .

مسألة - ٣١ - : إذا جاء المسلم اليه بالسلم فيه أجود مما شرطه من الصفة ، وقال : خذها ^(١) وأعطني بدل الجودة دراهم لم يحز ، وبه قال ش . وقال ح : يجوز .

دليلنا أن الجودة صفة لا يمكن افرادها بالبيع ، ولادليل على صحة ذلك .

مسألة - ٣٢ - : إذا أسلم جارية صغيرة في جارية كبيرة كان جائزاً ، لانه لا مانع منه ، والاصل جواره . وقال أبو اسحاق المروزي من أصحاب ش : لا يحوز .

مسألة - ٣٣ - : استصاع الحفاف والتمال والاوني من الحشب والصفو والرصاص والحديد لا يجوز ، وبه قال ش . وقال ح : يجوز لأن الناس قد اتفقوا على ذلك .

يدل على بطلانه أنا أجمعنا على أنه لا يجب تسليمه ، وانه بالخيار بين التسليم ورد الثمن ، والمشتري لا يلزمه قبضه ، فلو كان العقد صحيحاً لما جاز ذلك ، ولأن ذلك مجهول غير معلوم بالمعاينة ، ولا موصوف بالصفة في الذمة فيجب المنع منه .

مسألة - ٣٤ - «ح»: يجوز أن يشتري قلعة ^(١) بدراهم على أن يجعلها مشتركة وبه قال ح. وقال ش: لا يجوز .

مسألة - ٣٥ - : إذا قال اشتريت منك هذه القلعة واستأجرتك على أن تشاركها أو تحذوها كان جائراً، لأن البيع والاجارة جائران على الانفراد، فمن منع الجمع بينهما وحكم بفساده فعليه الدليل .

واختلف أصحاب ش، فقال بعضهم : فيه قولان ، لانه بيع في عقد احارة ، ومنهم من قال: لا يجوز قولاً واحداً، لانه استأجره في العمل فيما لا يملك .

مسألة - ٣٦ - : إذا أدن لملوك غيره أن يشتري نفسه له من موله بكذا فاشتراه ، فانه لا يصح ذلك. ولاصحاب ش فيه قولان .

دليلاً ما قد ثبت أن العبد لا يملك شيئاً، فلا يجوز أن يكون وكيلاً لغيره، الا إذا أدن له موله فيه .

مسألة - ٣٧ - : إذا اشترى العبد نفسه من موله لغيره، فصدقه ذلك العبد أولم يصدقه ، لم يكن البيع صحيحاً ولا يلزمه شيء ، لما قلناه في المسألة الاولى .

وقال ش على قوله بصحة ذلك : ان صدقه لزمه الشراء ، وان كذبه حلف وبريء وكان الشراء للعبد، فيملك نفسه وينعتق، ويكون الثمن في ذمته يتبعه السيد ويطالبه .

مسألة - ٣٨ - : إذا قال اشتريت منك أحد هذين العبدين بكذا أو أحد هؤلاء العبد الثلاثة بكذا لم يصح الشراء ، وبه قال ش . وقال ح: اذا شرط فيه الخيار ثلاثة أيام جار ، لان هذا غرر يسير . وأما في الاربعة فماراد عليها ، فلا يجوز .

دليلاً أن هذا يبيع مجهول فيجب أن لا يصح ، ولأنه ^(١) يبيع غرر لاختلاف
 قيمتي العبد ، وروى أصحابنا حوار ذلك في العديد ، فإن قلنا بذلك تبعنا به
 الرواية ، ولم نقس غيرها عليه .

كتاب السلم

مسألة - ١ - «ح»: يجوز السلم في المعدوم اذا كان مأوون الانقطاع في وقت المحل، وبه قال لك، وشي، وده، وقي،
وقال ح: لا يجوز لا أن يكون جسمه موجوداً في حال العقد والمحل وما بينهما وبه قول ر، وع .

مسألة - ٢ - : «دا» سلم في رطب الى أجل، فلما حل الاجل لم يتمكن من مطالبته، لعينة المسلم له، أو غيبته، أو هرب منه، أو تورى من سلطان وما أشبه ذلك، ثم قدر عليه وقد نقطع الرطب، كان المصلف بالخيار بين أن يفسخ العقد وبين أن يصير الى العام القابل، وهو أصح قولي ش . والقول الآخر ان العقد يفسخ .

ويدل على ما قلناه ان هذا العقد ثابت بلا خلاف، فمن حكم بافساخه فعليه الدليل .

مسألة - ٣ - : السلم لا يكون الا مؤجلاً، ولا يصح أن يكون حالاً، قصر الاجل أم طال، وبه قال ح .

وقل ش: يصح أن يكون حالاً اذا اشترط ذلك أو يطلق فيكون حالاً، ومنهم

وهذا عقد مأمور به والأمر يقتضي الوجوب، وهو مذهب أبي ثور، وك .

وقال ح، وش: عقد الرهن ليس بلازم، ولا يجبر الراهن على تسليم الرهن، فان سلم باختياره لزمه بالتسليم .

مسألة ٦- : اذا عقد الرهن وهو جائز النصرف ، ثم جن الراهن أو أغرم عليه أومات لم يطل الرهن، لانه لا دليل عليه، وبه قل أكثر أصحاب ش . وقال أبو اسحاق المروزي: يبطل الرهن .^(١)

مسألة ٧- «ح»: رهن المشاع جائز، وبه قال ش، وك، وع، وعثمان النقي، وابن أبي ليلى، وداود . وقال ح: غير جائز .

مسألة ٨- : استدامة القرض ليس بشرط في الرهن، وبه قل ش . وقال ح: ذلك شرط .

دليلنا قوله تعالى «فرهان مقبوضة»^(٢) فشرط القرض ولم يشرط الاستدامة وأنخبار العرقة دالة على ذلك .

مسألة ٩- : اذا مات الراهن لا يفسخ الرهن، لانه لا دلالة على أن الموت يبطله وقد ثبت^(٣) صحته، واليه ذهب أكثر أصحاب ش . وقال أبو اسحاق: يفسخ مثل الوكالة .

مسألة ١٠- : اذا علق على عقل المرتهن فولى الحاكم عليه رجلا لزم الراهن تسليم الرهن^(٤) اليه ولا يفسخ الرهن، لانا قد بينا أن الرهن يجب اقباضه بالإيجاب والقبول ، فمن قال بذلك قال بما قلنا^(٥) . وقال ش : يكون الراهن

(١) القرة . ٢٨٣ .

(٢) م: لانه لا دلالة على ذلك وقد ثبت .

(٣) م: الموهون .

(٤) م، ح: بما قلناه .

بالخيار .

مسألة - ١١ - : إذا أذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن، ثم رجع عن الأذن ومنعه لم يكن له ذلك، لما قلناه في المسألة الأولى . وقال ش: له ذلك .

مسألة - ١٢ - : إذا أذن له في قبض الرهن، ثم جن أو أغشى عليه جار للمرتهن قبضه، لانه قدئست أن ادنه صحيح قبل جنونه، فمن أبطله فعليه الدليل [وقال ش: لا يجوز له ذلك]^(١) .

مسألة - ١٣ - : إذا رهنه وديعة عنده في يده وأذن له في قبضه وجن^(٢)، فقد صار مقوضاً قلناه فيما تقدم .

وقال ش: إذا لم يأت عليه رمان يمكن قبضه^(٣) لم يصر مقوضاً بعد جنونه. إذا^(٤) رهنه شيئاً، ثم تصرف فيه الراهن بالبيع، أو الهبة، أو الرهن عند آخر قبضه، أو لم يقبضه أو قبضه البايع أو لم يقبضه، أو اصدقته امرأته^(٥) لم يصح جميع ذلك وكان باطلاً .

وقال ش: يكون ذلك فسخاً للرهن وإن زوجهما لم يفسخ الرهن .

دليلاً: أن القول يفسخ^(٦) الرهن بذلك يحتاج إلى دليل والاصل صحته.

مسألة - ١٤ - : لا يجوز للوصي أن يشتري من مال اليتيم لنفسه وإن اشتراه بزيادة، لأن جواز ذلك يحتاج إلى دليل وهو مذهب ش. وقال ح: يجوز ذلك .

(١) سقط ما بين المتوفتين من ح ود.

(٢) خ: في قبضه ثم جن .

(٣) خ: يمكن فيه قبضه .

(٤) خ: مسألة إذا رهنه .

(٥) ح مرته .

(٦) خ: يفسخ الرهن .

مسألة - ١٥ - إذا كان له في يد رجل مال وديعة أو اجرة أو غصباً ، فجعله رهناً عنده يدين له عليه ، كان الرهن صحيحاً بلا خلاف ، وبصير الرهن مقوصاً بده فيه ، لأنه إذا أدن له صار قصاً بالاجماع ، وإذا (١) لم يأذن فليس على كونه قصاً دليل ، وهو أحد قولي ش ، والقول الآخر بصير مقوصاً وإن لم يأذن له فيه .

مسألة - ١٦ - : إذا غصب رجل عن (٢) غيره شيئاً من الاعيان ، ثم جعله (٣) المعصوب منه رهناً في يد العاصب يدين له عليه قبل أن يقتضها منه ، فالرهن صحيح بالاجماع ، ولا يبرول ضمان الغصب ، لقوله "يُؤْتَى" : على اليد ما أخذت حتى تؤدي ، وبه قال ش ، ولك ، وأبو ثور .

وقال ح ، والمرني : ليس عليه ضمان الغصب .

مسألة - ١٧ - : إذا رهن جارية وقد أقر بوطنها ، فولدت ستة أشهر من وقت الوطى فصاعداً إلى تمام تسعة أشهر ، فالولد لاحق به ، وعقدش إلى أربع سنين ولا ينسخ الرهن في الام عندنا ، لأن أم الولد مملوكة يحوز بيعها بما على ماسئته (٤) فيما بعد .

وقال ش : في الحارية لها ثلاثة أحوال : إما أن يكون أقر بالوطى في حال العقد ، أو بعد العقد وقبل القبض ، أو بعد القبض ، فإن كان في حال العقد ، فإن المرتهن إذا علم باقراره ودخل به ، فقد رضي بحكم الوطى وما يؤدي اليه ، فعلى هد بخرج من الرهن ، ولا خيار للمرتهن ان كان ذلك شرطاً في عقد البيع .

(١) خ : وإن لم يأذن .

(٢) خ : من غيره .

(٣) خ : ثم جعلها .

(٤) خ : على ما استدلل عليه فيما بعد .

وان^(١) أقر بذلك بعد عقد الرهن وقبل القبض فكذلك ، لأنه لما علم باقرار الراهن بوطئها وقضها مع العلم بذلك كان راضياً به. وان كان أقر بذلك بعد القبض فهل يحرح من الرهن ؟ فيه قولان أحدهما يقبل اقراره، والثاني لا يصح اقراره . مسألة - ١٨ - : اذا وطئ الراهن الجارية^(٢) المرهونة وحملت وولدت فإنها تصير أم ولده ولا يبطل الرهن ، فان كان موسراً لرم^(٣) قيمة الرهن من غيرها، لحرمة ولدها يكون رهناً مكابها، وان كان معسراً كان الرهن^(٤) باقياً وجاز انقباضه^(٥) .

والمش فيه ثلاثة أقوال : أحدها يفصل^(٦) بين الموسر والمعسر ، فان كان موسراً صارت أم ولد له^(٧) و ن أعتقها عتقت ووجب عليه قيمتها يكون رهناً مكابها، أو قصاها من حقه. وان كان معسراً لم يخرج من الرهن ويتباع في حق المرتهن هذا نقله المزننى .

والثاني: نصير أم ولد وتمتق، سواء كان موسراً أو معسراً، ولكنه يوجب قيمتها على الموسر يكون رهناً مكانها .

والثالث: لا تحرح من الرهن وتباع مادن المرتهن^(٨)، سواء كان موسراً أو

(١) ح : وان كان أقر بذلك .

(٢) خ : وطئ الراهن جاريته المرهونة .

(٣) ح : موسراً لرم

(٤) ح : كان الدين باقياً .

(٥) ح ، م : وجاز بيعها به .

(٦) ح ، م : يفرق .

(٧) ح ، م : ولده .

(٨) خ : وتباع في دين المرتهن .

معسراً ، فان ^(١) كان موسراً لزمته ^(٢) قيمتها ويكون رهناً مكانها ، وان كان معسراً
تستعني الجارية في قيمتها ان كانت دون الحق ويرجع بها على الراهن .

مسألة - ١٩ - : لايجوز للراهن أن يطل الجارية المرهونة ، ولاصحاب ش
فيه قولان .

مسألة - ٢٠ - : اذا وطئ الراهن الجارية المرهونة باذن المرتهن ، لم
تفسخ الرهن ، سواء حملت أو لم تحمل ، لان عندما لايزول ملكه بالحمل ، فان
أعتقها باذنه انفسخ .

وقال ش : اذا وطئ الراهن الجارية المرهونة أو أعتقها باذن ^(٣) المرتهن
وأحلبها ، فانها تحرح من الرهن ، ولايجب على الواطئ قيمته ، لانه ^(٤) أذن
في فعل ينافي الرهن وبطل الرهن ، كما اذا أذن في البيع قباعها ، أو أذن في الاكل
فيما يؤكل .

مسألة - ٢١ - : اذا وطئ المرتهن الجارية المرهونة باذن الراهن مع العلم
بشريم ذلك لم يجب عليه المهر ، لانه لادلالة عليه في الشرع وللش فيه قولان .
مسألة - ٢٢ - : اذا أنت هذه الجارية الموطوءة باذن الراهن بولد ، كان حراً
لاحقاً بالمرتهن بالاحماع ، ولايلزمه عندما قيمته ، لانه لادلالة عليه والاصل براءة
الذمة .

ولللش فيه قولان : أحدهما يجب عليه قيمته ، والآخر لايجب .

مسألة - ٢٣ - : اذا بيعت هذه الجارية ، ثم اشتراها المرتهن ، فانها يكون

(١) خ - وقال أبوحنيفة تصير أم ولد وتعتق سواء كان موسراً أو معسراً فان كان .

(٢) ح لزمه .

(٣) خ : الجارية المرهونة باذن المرتهن

(٤) خ : قيمتها لانه .

ام ولده ، لان الاشتقاق يوجب ذلك^(١) . وللش فيه قولان .

مسألة - ٢٤ - : اذا أذن المرتهن للرهن في البيع الرهن بشرط أن يكون ثمن الرهن رهناً ، كان صحيحاً ، بدلالة قوله تعالى « وأحل الله البيع » وقوله ^{عليه السلام} :
المؤمنون عند شروطهم .

وللش فيه قولان .

اد^(٢) قال المرتهن للرهن بع الرهن بشرط أن تجعل ثمنه من ديني قبل محله
فاذا باع للرهن صح البيع ، ويكون الثمن رهناً لي وقت حلوله ، ولا يلزمه الوفاء
بتقديم الحق قبل الاجل ، لانه لادليل على ذلك .

وللش قولان : أحدهما البيع باطل . وقال المازني . ويكون ثمنه رهناً
مكانه .

مسألة - ٢٥ - : رهن أرض الحراح وهي أرض سواد العرق ، وحده من
القدسية الى حلوان عرضاً ، ومن الموصل الى عبادان طولاً باطل ، لاجتماع
الفرقة على أن أرض الحراح لا يجوز بيعها ولا هبتها ، لانها أرض المسلمين قطنة
لا يتعين ملاكها .

وللش فيه قولان ، أحدهما أن عمر قسم بين العاميين فاشتعلوا بها ستين أو
ثلاثاً ، ثم رأى من المصلحة أن يشتريها منه^(٣) ليبت المال فاسترلهم عنها ، فمنهم من
نزل عنها بعوض ، ومنهم من ترك حقه ، فلما حصلت لبيت المال ، فلما لك لها معين
وقفها على المسلمين ، ثم آجرها منهم باحرة صربها على الحريان ، فجعل على جريب^(٤)

(١) ح - يقتضى ذلك .

(٢) ح : مسألة اذا قال .

(٣) خ : منهم

(٤) ح : على كل جريب .

نحل عشرة دراهم ، وعلى جريب كرم ثمانية^(١) ، وعلى جريب شجر ستة ، وعلى^(٢) الحنطة أربعة وعلى الشجر درهمين ، وله قال الاصطحري ، والمأخوذ من القوم أجرة باسم الخراج .

وقال أبو العباس ما وقفها ولكن باعها من المسلمين ، فالمأخوذ^(٣) من القوم ثمن ، فعلى قول أبي عباس^(٤) الرهن والسبع فيهما صحيح ، وعلى قول ش والاصطحري باطل .

وقال ح : ان عمر أقر هذه الارض^(٥) في يد أربابها المشركين وصرب عليهم الجرية هذا القدر ، فمن باع منهم حقه على مسلم لو أسلم كال مأخوذ منه خراجاً ولا سقط^(٦) ذلك الحربة باسلامه فهي يباع^(٧) ويوهب ويورث ويوهب .

مسألة - ٢٦ - : اذ جنى العبد جناية ثم رهنه ، بطل الرهن ، سواء كانت الحناية عمداً أو خطأ ، أو يوجب القصاص أو لا يورثه ، لانه اذا كان عمداً فقد استحق المجني عليه العمد ، وان كان خطأ تعلق الارش برقبته ، فلا يصح رهنه .

ولا صاحب ش فيه ثلاث طرق مهم من قال : المسألة على قولين ، عمداً كان أو خطأ ، ومتهم من قال : ان كانت عمداً صح قولاً واحداً ، وان كانت خطأ فعلى قولين ، ومنهم من قال وهو المذهب : ان كانت خطأ بطات قولاً واحداً ، وان كانت عمداً فعلى قولين .

(١) خ : وعلى كل جريب كرم ثمانية دراهم .

(٢) ح : وعلى جريب شجر ستة دراهم وعلى جريب الحنطة أربعة .

(٣) خ : بثمن مضروب على الجريان فالمأخوذ .

(٤) خ : فعلى قول أبي العباس .

(٥) ح - الارصين .

(٦) ح - ولا سقط .

(٧) خ - فهي طلق يباع .

مسألة - ٢٧ - . إذا رهن عبده رهناً على ألف وقبضه الرهن ، ثم أقرص^(١) ألعاً آخر على ذلك لرهن بعينه ، كان ذلك صحيحاً ويكون الرهن بألف^(٢) ألف متقدمة ، وألف متأخرة ، بدلالة عموم الانخبار والآية في جواز الرهن ، وهو مذهب ش في القديم ، واختيار المازني ، وبه قال أبو يوسف .

وقال في الجديد : لا يجوز ، وبه قال ح ، وم .

مسألة - ٢٨ - : إذا أقر أن عبده جنى على غيره ، وأكبر المرتهن ذلك ، أو أقر أنه كان غصبه من فلان ثم رده ، أو باعه منه ثم رده ، أو أنه أعتقه ثم رده ، وأكبر ذلك المرتهن ، كان إقراره لمن أقر له به صحيحاً في حقه ويلزمه ، لأن إقرار العامل على نفسه حائر لامانع منه في الشرع ، ولا يلزم ذلك في حق المرتهن . ولنس قولان : أحدهما لا يبعد إقراره ، وبه قال ح . والثاني : يبعد^(٣) .

إذا دبر عبده ثم رده ، بطل التدبير وصح الرهن إن قصد بذلك فسخ التدبير وإن لم يقصد بذلك فسخ التدبير لم يصح الرهن .

ولنس فيه ثلاثة أقوال : أحدهما مثل ما قلناه إذا قال : إنه وصيته . والثاني : إن تدبير عتق بصفة فبعد التدبير وبطل الرهن ، ومنهم من قال : الرهن باطل ، سواء قبلنا لتدبير وصيته أو عتق بصفة .

يدل على مذهبا إجماع الفرق على أن التدبير بمرة الوصية ، والوصية الرجوع فيها بلا خلاف ، فإذا لم يقصد الرجوع فلا دلالة على بطلانه ، ولا دلالة على صحة الرهن ، فيسعي أن يكون باطلاً . وقلنا أنه يصح التدبير والرهن معاً ، لأنه لا دلالة على بطلان أحدهما^(٤) كان قوباً ، وبه قال قوم من أصحاب ش ، وهو المذهب عندهم

(١) ح : ثم أقرص .

(٢) ح : بألفين .

(٣) خ : والثاني ينفذ مسألة إذا دبر .

(٤) خ : على بطلان واحد منهما .

لأن ما جاز بيعه جاز رهته وبيع المدير حائز بلا خلاف وهذا قوي .

مسألة - ٢٩ - : إذا علق حتى عبده بصفة ثم رهته ، كان الرهن صحيحاً والعق باطلاً^(١) ، لاجتماع الفرقة على أن العتق بصفة لا يصح .
ولاش فيه ثلاثة مسائل :

أحداها : يحل الحق قبل العتق ، مثل أن علق عتقه بصفة إلى سنة ، ثم رهه بحق يعمل بعد شهرين ، فالرهن صحيح .

والثانية : يوجد الصفة قبل محل الحق ، مثل أن قال أنت حر بعد شهر ، ثم رهته بحق محل^(٢) إلى سنة ، فالرهن باطل .

الثالثة : إذا لم يعلم أيهما السابق ، مثل أن يقول إذا قدم زيد فأنت حر ، ثم رهه بحق إلى سنة ولا يعلم متى يقدم زيد ، فهذا على قولين .

مسألة - ٣٠ - : إذا رهه عبداً ثم دبره ، كان المدير باطلاً ، لاجتماع الفرقة على أن الراهن لا يجوز له التصرف في الرهن بغير إذن المرتهن والتدبير تصرف وبه قال ش وأصحابه ، وحكى الربيع قولاً^(٣) آخر أن الرهن صحيح والتدبير صحيح .

مسألة - ٣١ - : إذا كان الرهن شاة فمات^(٤) ، ملك الراهن عنها وانفسخ الرهن اجماعاً ، فإن أخذ الراهن جلده فدينه لم يعد ملكه ، لأنه لا يظهر

(١) خ : والعق باطل .

(٢) ح ٢٠ : يحل .

(٣) ح : فيها قولان .

(٤) خ : فماتت .

بالدباغ عندنا .

وقال ش : يعود ملكه قولاً واحداً ، وهل يعود الرهن ؟ فيه وجهان ^(١) .

مسألة - ٣٢ - : إذا اشترى عبداً بألف ورهن به عصيراً وقضه واحتلفا ، فقال الراهن : أقبضتك عصيراً ، وقال المرتهن : أقبضتيه حمراً فلي الجبار ، كان القول قول المرتهن مع يمينه ، لأن هذا اختلاف في القبض ، لأنه إذا ادعى المرتهن أنه قبضه حمراً وقبض الجبار كلاً قبض ، فصار كأنه اختلاف في القبض وفي اختلاف القبض القول قول المرتهن ، وهو مذهب ح وهو أحد قولي ش .
والثاني القول قول الراهن ، وهذا القول أيضاً قوي ، لأنهما اتفقا في لقبض وإنما يدعي المرتهن أنه قبض فاسد .

مسألة - ٣٣ - : المحرر ليست بمملوكة ويجوز امساكها للتحلل وللنخليل .
وقال ش : ليست بمملوكة ولا يحوز ^(٢) امساكها ويجب اراقتها .
وقال ح : هي مملوكة كالعصير ولا يجب عليه اراقتها ، ويحوز له امساكها للتحلل وللنخليل ^(٣) .

دليلاً : إجماع العروة على نجاسة المحرر وعلى تحريرها ، فعلى من ادعى أنها مملوكة الدلالة ، ولا خلاف بين الطائفة في جواز التحلل والتحليل .
مسألة - ٣٤ - : إذا رهن نحلماً مظلماً ولم بشرط أن يكون لطبع رهناً ، لم يدخل النخل في الرهن ، لأن الأصل عدم كونه رهناً ، فمن ادعى دخوله في الرهن بدخول النخل فيه فعليه الدلالة . وللشرفه قولان .

(١) ح : على وجهين .

(٢) ح : ليست بمملوكة ولا يحل امساكها .

(٣) ح : أو النخليل .

مسألة - ٣٥ - : اذا رهن ما يسرع اليه الفساد، ولم بشرط انه اذا حيف هلاكه يبيع^(١)، كان الرهن فاسداً ، لانه لا دليل على انه يحبر على بيعه .
ولش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والثاني : يصح الرهن ويحبر على بيعه .

مسألة - ٣٦ - : اذا رهن عند غيره شيئاً وشرط للمرتهن اذا حل الحق أن يبيعه صح شرطه ، ويجوز توكيل المرتهن في بيع الرهن ، لان الاصل جواز ذلك ، وبه قال ح .

وقال ش : لا يصح شرطه ولا توكيله ، لأن يحضره^(٢) الراهن ، ون حضره الراهن صح بيعه ، وفيهم من قل: لا يحوز بكل حال .

مسألة - ٣٧ - : اذا رهن عند غيره رهناً وشرط^(٣) أن يكون موضوعاً على يد عدل صح شرطه ، فاذا قصه العدل ارم الرهن ، وعابه اجماع الامة لا اس أبي ليلى ، فانه قال: لا يصح قبضه .

مسألة - ٣٨ - : اذا عزل الراهن العدل عن البيع لم يفسخ وكالته ، وجازاه يبيع الرهن ، لانه قد ثبتت وكالته بالاجماع ، فمن ادعى انفساحها، فعليه الدليل .
وقال ش : يفسخ وكالته ولا يحوز له بيعه .

مسألة - ٣٩ - : اذا عزل المرتهن العدل لم يفسح^(٤) أبصاً ، لان ثبوت العدل بعد صحة الوكالة يحتاج الى دلالة^(٥) . ولش فيه قولان .

(١) ح : به .

(٢) خ : الا يحضره الراهن .

(٣) خ : عند غيره شيئاً وشرط .

(٤) خ : لم ينزل .

(٥) خ - أن الاصل ثبوت الوكالة وثبوت عزل بعدها يحتاج الى دليل .

مسألة - ٤٠ - : إذا أراد العبد بيع الرهن فلابد من إذن المرتهن، ولا يلزم
إذن الراهن لأنه إذن له^(١) في حال التوكيل ، فلا يحتاج إلى تجديده ، لأنه لا
دلالة عليه ،

وللشئ في إذن الراهن وجهان .

مسألة - ٤١ - : لا يجوز للعبد أن يبيع الرهن إلا بمن مثله حالاً ويكون
من نقد البلد إذا أطلق له الإذن ، فإن شرط له جواز ذلك كان جائزاً ، وبه قال
ش .

وقال ح : يجوز له يبعه بأقل من ثمن مثله ونسيئة حتى قل : لو وكله في
بيع صبعة بساوي مائة ألف دينار فباعها بدينق نسيئة إلى ثلاثين سنة كان جائزاً .
دليلاً : أما قد انقضا على أنه إذا باع بما قلناه كان جائزاً ، ولادليل على صحة^(٢)
ما قاله .

مسألة - ٤٢ - : إذا باعه بشئ مثله ، ثم جاءه الريادة للراهن في حال خيار
المجلس أو خيار الشرط فاقبها^(٣) ، كان له فسخ العقد ، وإن لم يقلها لم يفسخ
البيع .

وللشئ فيه قولان : أحدهما يفسخ البيع على كل حال ، والثاني : لا يفسخ
لمكان الزيادة إذا لم يفسخ .

ويدل على ما قلناه أن العقد قد ثبت^(٤) بإحلاف وانفساحه على كل حال يحتاج
إلى دليل .

مسألة - ٤٣ - : إذا باع العبد الرهن وقبض ثمنه ، فهو من ضمان الراهن

(١) ح : أنه قد أدركه في يبعه في حال التوكيل .

(٢) خ : إذا باعه بما قلناه كان البيع ماضياً ولا دليل على أن ما قاله صحيح .

(٣) خ : فإن قبلها .

(٤) ح : أن العقد ثبت .

حتى يقصه المرتهن ، لانه بدل الرهن اذا تلف ^(١) الثمن لم يسقط من دين المرتهن شيء ، لما روى عن النبي ﷺ قال : الرهن من صاحبه الذي رهبه له عنه وعليه غرمه ، وهو مذهب ش .

وقال ح : يسقط ^(٢) الحق المرتهن اذا تلف ثمن الرهن .

مسألة - ٤٤ - : اذا باع العدل الرهن بوكيل الراهن وقض الثمن وضاع في يده واستحق البيع من يد المشتري ، فانه يرجع على الوكيل ، والوكيل يرجع على الراهن لدلت كل وكيل باع شيئاً فاستحق وضاع الثمن في يده الوكيل ، فان المشتري يرجع على الوكيل ، والوكيل يرجع على الموكل لان الوكيل اذا كان هو العاقد للبيع ، فيجب أن يكون هو الضامن للدرك ، وبه قال ح .

وقال ش : في جميع هذه المسائل يرجع على الموكل دون الوكيل ، فاما اذا كان الوكيل صياً ، أو باع الحاكم على التيمم ، أو أمين الحاكم ، فانه يرجع على الموكل اجمالاً .

مسألة - ٤٥ - : اذا غاب المترهنان وأراد العدل رد الرهن بعبر حذر به ، لم يحزنه رده الى الحاكم ، ومتى رده الى الحاكم كانا ضامنين ، لانه لا دليل على جوار دونه الى الحاكم وقد ثبت الرهن عنده بقوله باختياره .

وقال ش : ان كان سفرته ^(٣) بحيث يجب فيه التقصير وهي ستة عشر فرسخاً عنده جازله أن يرده الى الحاكم وان نقص عن هذا المقدار كانا يحكم الحاضرين .

مسألة - ٤٦ - : اذا شرط أن يكون الرهن عند عدلين ، فأراد أحدهما أن يسلم الى الآخر حتى ينفرد بحفظه ، لم يكن له ذلك ، لانه لا دلالة على جواره .

(١) ح : فاذا تلف . .

(٢) ح : أنه قال ...

(٣) خ : يسقط من حق المرتهن .

(٤) خ : ان كان سفرهما .

ولش فيه قولان .

مسألة - ٤٧ - : ولا يحوز للعدي أن يقتصم بالرهن ادا كان ما يصح قسمته من غير ضرر، مثل الطعام والشجر وغير ذلك ، لما قلناه في المسألة الاولى . ولش فيه وجهان .

مسألة - ٤٨ - : اذا استقرض ذمي من مسلم مالا ورهن عنده بذلك خمرًا ، يكون على يد ذمي آخر بيعها عند محل الحق ، فاعها وانى شمسها ، جاز له أخذه ولا يجبر عليه ، لانه لادليل على اجبار عليه ، وله أن يطالب بما لا يكون من محرم .

ولاصحاب ش في الاجبار عليه وجهان .

مسألة - ٤٩ - : اذا أقر العبد المرهون بحماية يوجب القصاص أو جناية الخطأ ، فاقراه باطل في الحالين .

وقل ش . اب أقر بما يوجب القصاص قبل اقراره ، لانه لا ينهم على نفسه ، ولو أقر بحماية خطأ لم يقبل اقراره ، لانه اقرار على المولى .

مسألة - ٥٠ - : ذا أكره عبده^(١) على حماية يوجب القصاص ، فلاقصاص على المكره ، واما القصاص على المكره ، لقوله تعالى « ان النفس بالنفس » وقد علمت^(٢) أنه أراد النفس القاتلة ، فمن أوجب القصاص على غير القاتلة فعليه الدلالة .

وقال ش : المكره يلزمه القصاص ، ونفي المكره قولان : أحدهما يجب القصاص ، والاخر لا يجب للشبهة.

مسألة - ٥١ - : اذا عفى على مال من هذا العبد المكره ، فان المال يتعلق

(١) ح : ذا أكره المولى عبده المرهون ...

(٢) خ . ونحن نعلم .

برقية العبد^١ ، لانه جاني ويجب أن يلزمه المال في رفته دون المولى ، لانه لا دليل عليه .

وقال ش : يتعلق نصفه برقة السيد ، ونصفه برقة العبد باع منه بقدر نصف الارش ، ويقوم^(٢) على حق المرتهن .

مسألة - ٥٢ - : اذا باع شيئاً ضمن معلوم الى أجل معلوم وشرط رها مجهولاً ، فان الرهن فاسد ، لانه لادلالة على صحته ، وبه قال ش .

وقال ك : يصح ويجبر^(٣) أن يأتي برهن قيمته بقدر الدين .

مسألة - ٥٣ - : اذا احتلف المراهنان في عيدين فقال المرتهن : رهنتي عيدين ، وقد راها : رهنتك أحدهما وكذلك ان احتلما في مقدار الحق ، فقال الراهن : رهنتك بخمسة ، وقال المرتهن : ألف ، كان لقول قول الراهن مع يمينه ، لان الاصل عدم الرهن ، وما أقوله الراهن فقد اتفقا عليه ، وما زاد عليه فالمرتهن مدع ، فعليه البينة والافعل الراهن اليمين ، وكذلك القول في مقدار الحق ، وبه قال ش .

وقد ك : لقول قول من شهد له قيمة الرهن ، فان كان الحق ألفاً وقيمة كل واحد من العيدين ألفاً ، كان لقول قول الراهن مع يمينه ، لان الظاهر ان أحد العيدين رهن ، وان كان قيمتهما جميعاً ألفاً وقيمة أحدهما خمسمائة كان القول قول المرتهن ، لان الظاهر أن العيدين رهن ، وكذلك ان كان الخلاف في قدر الحق الذي فيه الرهن اذا كانت قيمة الرهن تشهد لقول أحدهما ، كان لقول قوله .

مسألة - ٥٤ - : منفعة الرهن للراهن دون المرتهن ، وذلك مثل سكنى

(١) خ : جميعه .

(٢) ح : ويقدم .

(٣) خ : ويجبر على ان يأتي .

الدار ، وخدمة العبد ، وركوب الدابة ، و زراعة الارض ، وكذلك بناء الرهن المنفصل عن الرهن لا يدخل في الرهن ، مثل الثمرة والصوف والولد واللبس ، لانه لا دلالة على بطلان هذه المنفعة ، ولا على دخوله في الرهن ، فيجب أن يكون للرهن ، لأن الاصل له .

وروى أبوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال : الرهن محلوب ومركوب ، فائت للرهن منفعة الحلل والركوب ، ولا خلاف أنه ليس ذلك للمرتهن ، فثبت ^(١) أنه للرهن .

وعنه ﷺ أنه قال : الرهن من صاحبه الذي رهنه له عنه وعليه عرمة وبماء عنه . فيجب أن يكون له ، وهو مذهب ش .

وقال ح : منفعة الرهن يبطل ، فلا يحصل للرهن ولا للمرتهن ، وأما الماء المنفصل ، فانه يدخل في الرهن ويكرى حكمه حكم الاصل وقال ك : يدخل الولد ولا يدخل الثمرة ، لأن الولد يشبه الاصل والثمره لا يشبهها ^(٢) .

مسألة - ٥٥ - : ليس للرهن أن يكون داره المرهونة أو يسكنها غيره الا يذن المرتهن ، فان أكرها وحصلت أجرتها كانت له .

وقال ش : له أن يؤجرها ويسكنها غيره ، وهل أن يسكنها بنفسه ؟ لهم فيه وجهان .

مسألة - ٥٦ - : اذا زوج الراهن عبده المرهون ، أو جاريته المرهونة ، كان تزويجه صحيحاً ، بدلالة الآية «وأنكحوا الأباقي منكم والصالحين من عبادكم» ولم يفصل ، وبه قال ح .

(١) خ : ثبت .

(٢) خ : لا تشبهه .

وقال ش : لا يصح تزويجه .

مسألة - ٥٧ - : اذا شرط في حال عقد الرهن شروطاً فاسدة ، لم يطل الرهن ولا البيع الذي كان الرهن شرطاً فيه ، وكانت الشروط فاسدة ، لانه لا دليل على أن فساد الشرط يؤدي الى فساد الرهن ، ولا الى فساد البيع .

وقال ش : ان كان الشرط يفحص من حق المرتهن ، فانه يفسد الرهن قولاً واحداً . وان زاد في حق لمرتهن ، فبقي قولان : أحدهما يفسده والاخر لا يفسده .

فاد قل بفساد^(١) الرهن ، فهل يطل البيع ؟ فيه قولان ، فاذا^(٢) لبيع صحيح كان المبيع بالحيار بين بجزءه بالرهن ، وبين ان يفسخه ، لانه لا يسلم^(٣) له الرهن .

مسألة - ٥٨ - : اذا كان له على غيره ألف ، فقال : أقرصني ألها آخر حتى أرمي عندك هذه الصيغة بالالفين صح ذلك ، لانه لا مانع في الشرع منه .

وقال ش : لا يصح الرهن ولا القرض الثاني .

مسألة - ٥٩ - : اذا كانت المسألة بحالها الا ان من عليه الألف قال للذي له الألف بعني بذلك هذا بألف درهم على أن أرهنتك^(٤) دارتي^(٥) بهذا الألف بالألف الاخر الذي علي فاعه ، صح البيع ، لانه لا مانع في الشرع من صحته ، ولا خلاف أن لبيع والرهن^(٦) جائزان على الامراد ، فمن حكم بفسادهما عند اجتماع فعليه الدليل^(٧) .

(١) ح : يفسد الرهن

(٢) خ : واذا قال المبيع .

(٣) خ : لانه لم يسلم .

(٤) خ : ارهنتك .

(٥) ح : هذه .

(٦) خ : جميعا جائزان .

(٧) خ : فقلبه الدلالة .

وقال ش : لا يصح البيع^(١).

مسألة - ٦٠ - : إذا رهن نحلاً أو ماشية على أن مائنت أو نتحت يكون رهناً معه ، كان الشرط صحيحاً والرهن صحيحاً ، والبيع الذي يكون هذا شرطاً فيه صحيحاً ، لأنه لادلالة على فساد ذلك ، والاصل حوازه .

ولش فيه أربعة أقوال أحدها ما قلناه . والثاني : أن الثلاثة فاسدة . والثالث أن الشرط فاسد والرهن صحيح والبيع صحيح ، ويكون البايع بالخيار . والرابع : يكون الشرط والرهن فاسدين والبيع صحيحاً .

مسألة - ٦١ - : إذا قال : رهنتك هذا الحق بما فيه لا يصح الرهن فيما فيه بلا خلاف ، للجهل بما فيه ، ويصح عندما في الحق ، لأنه لا يمنع منه .
ولش فيه^(٢) قولان ساءاً على طريق الصفة .

مسألة - ٦٢ - . الرهن غير مصموم عندما ، فإن تلف من غير تعريض فلا ضمان على المرتهن ، ولا يسقط دية عن الراهن وبه قال علي عليه السلام فإنه روي عنه أنه قال الرهن أمانة وروي عنه أنه قل إذا تلف الرهن بالحوادث فلا ضمان على المرتهن ، وهو مذهب عطاء بن أبي رباح ، وإليه ذهب ش وأحمد بن حنبل ، وع وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وهو اختيار أبي بكر بن السدر .

وذهب ح وسفيان الثوري إلى أن الرهن مصموم باقل الأمرين من قبضته أو الدين ، وبه قال عمر بن الخطاب ، وذهب شريح ، والشعي ، والنخعي ، والحنف ، والمصري إلى أن الرهن مصموم بجميع الدين ، فإذا تلف الرهن في يد المرتهن سقط جميع الدين وإن كان أصعاف قيمته ، وقالوا : الرهن بما فيه .

يدل على مذهبا ماروي عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) خ : لا يصح مسألة .

(٢) ح : في الحق .

أنه قال : لا يعلق الرهن والرهن من صاحبه الذي رهنه له غممه وعليه غرمه .
 وفيه دليلان : أحدهما أنه قال : عليه غرمه . والثاني أنه قال الرهن من صاحبه
 يعني من ضمان صاحبه ومعنى قوله « لا يعلق الرهن » أي : لا يرهنه ^(١) المرتهن .
 وقول النبي ﷺ « الحراج بالصلح » يدل عليه أيضاً ، لأن حراجه للرهن بلا خلاف
 فيجب ^(٢) أن من ضمانه .

مسألة - ٦٣ - : إذا دعى المرتهن هلاك الرهن قبل قوله مع يمينه ، سواء
 ادعى هلاكه بأمر طاهر قبل قوله ، وإذا حلف فلا ضمان عليه ، وإذا ادعى هلاكه
 بأمر حفي لم يقبل قوله الأدبية ، والأدعية الصمان .
 مسألة - ٦٤ - : إذا كاتب عبده على تحمين وأخذ به رهناً صح الرهن ، لقوله
 تعالى « فرهاق مقوضه » ولم يفرق ، وبه قال ح . وقال ش : لا يصح .

(١) ح أي لا يسكنه المرتهن .

(٢) خ : الحراج بالصلح وغراجه للرهن بلا خلاف فوجبه

كتاب التفليس

مسألة ١ - : المفلس في الشرع من ركنه الديون وماله لا يفيء بفصائها، فإذا جاء عرماؤه الى الحاكم وسألوه الحجر عليه ، فانه يحجب على الحاكم أن يحجر عليه لا مقدار نفقته اذ ثبت عبده دينهم وأنه حال غير مؤجل وان صاحبه مفلس لا يفيء ماله بقضاء ديونهم، واذا ثبت جميع ذلك عبده فله وحجر عليه . ويتعلق بحجره ثلاثة أحكام : أحدها أنه يتعلق ديونهم يعني المال الذي في يده، والثاني: أنه يسمع من التصرف في ماله وان تصرف لم يصح^١ . والثالث: أن كل من وجد من غرمائه عين مال عبده كان أحق به من غيره، وقد روي أنه يكون أسوة للغرماء ويتعلق دينه بدمته، والصحيح الأول .

وان مات هذا المديون قبل أن يحجر الحاكم عليه ، فهو بمنزلة مالهو حجر عليه في حال الحياة يتعلق بماله الاحكام الثلاثة التي ذكرناها، وبه قال علي وعثمان ابن عفان وأبو هريرة، وفي الفقهاء أحمد، وإسحاق، وش .

وقال ح: لا يجوز للغرماء أن يستلوا الحاكم الحجر عليه، فان سألوه وأدى اجتهاده الى الحجر عليه، فان ديونهم لا يتعلق بعين ماله ، بل يكون في دمه ،

ويمنع من التصرف في ماله كما قلناه ، لأن حجر الحاكم صحيح عنده ، ولا يجوز لمن وجد من الغرماء عين ماله أن يفسخ البيع وإنما يكون أسوة بينهم كما روينا في بعض الروايات ، وكذلك الحاكم إذا مات ^(١) .

وقال مالك مثل قوائنا إذا حجر الحاكم عليه ، فاما بعد الموت فانه قال يكون أسوة للغرماء ولا يكون صاحب المبيع أحق بها من غيره .

مسألة - ٢ - إذا مات المديون عليه ، فكل من وجد من غرمائه عين ماله ، كان أحق بها إذا كان حلف وفاءً للباقيين ، وإذا لم يحلف لالشيء يعمه كان سواء ، ولم يكن واحد منهم أحق من غيره بعين ماله .

وقال أبو سعيد الاصطخري : كل من وجد من غرمائه عين ماله كان أحق بها ، سواء حلف وفاء أو لم يحلف . وقال الباقون من أصحابنا : إذا حلف وفاء للمديون لم يكن لأحد أن يأخذ عين ماله واسما له ذلك إذا لم يحلف غيره عكس ما قلناه .

مسألة - ٣ - إذا باع شقصاً من أرض أو دار ، ولم يعلم شريكه بالبيع حتى فليس المشتري ، فلما سمع جاء يطالبه بالشعة ، فانه يستحق الشعة ويؤخذ ثمن الشقص منه ، فيكون بينه وبين الغرماء الباقيين ، لأن المشتري إذا فسخ انتقل الملك عنه إلى حق الغرماء ، فلم يكن عين المسع قائماً ، فلا يكون البائع أحق به ، لأن حق الشفع ثابت على المشتري حين العقد ، يؤخذ ثمنه منه ، فيكون أسوة للغرماء ولا يكون أحق بالثمن ، لأن الحق ائتمن له في عين ماله ، فأما في ثمنه فلا دلالة على ذلك .

وللس فيه ثلاثة أقوال : أحدها ما قلناه ، وهو الصحيح عندهم . والثاني : أن البائع أحق بعين ماله ، ولاحق لشفيعه ولا سائر الغرماء . والثالث : أن لشفيع يأخذ

(١) خ: في بعض النسخ وكذا الحكم إذا مات .

الشقص بالشفعة ويؤخذ منه الثمن ، ويخص به شريكه البائع ولاحق للعرماء فيه .

مسألة - ٤ - : إذا اختار عين ماله في الموضوع ^(١) الذي له ذلك ، فقال له العرماء : نحن تعطيك ثمنه ونسقط حقك من العين ، لم يجب عليه قبوله ، وله الأخذ للعين ، بدلالة عموم الاحتمار في أنه أحق بعين ماله ويكون فائدته أن العين ربما كان ثمنها أكثر فيرتفق العرماء بذلك ، وبه قال ش .

وقال ك : يحزر على قصص الثمن ، وسقط حقه من العين .

مسألة - ٥ - : إذا باع ^٢ من رجل عديين قيمتهما سواء بثمن وأطلس المشتري بالثمن ، وكان قد قبض منه قبل الإفلاس نصف ثمنها ^٣ ، فإن حقه ثبتت في العين بدلالة عموم قوله ^٤ « فإشلاء » فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد به بعيه وهو قول ش في الجديد .

وقل في القديم : إذا قبض بعض ثمن العين لم يكن له فيها حق إذا وجدها وبه قال ك .

مسألة - ٦ - : إذا باع ربياً فخلطه المشتري بأجود منه ، ثم أطلس المشتري والتمس سقط حق البائع من عين الرتبة ، وبه قال ش وقال المزني : لا يسقط حقه من عيه .

دليلاً : أن عين رتبة تافئة بدلالة أنها ليست موجودة مشاهدة ، لانا لا نراها ، ولا من طريق الحكم ، لأنه ليس له أن يطالب بقسمته ، وإذا لم يكن موجودة من الوجهين كانت بمزلة التافئة وسقط حقه من عيه .

(١) ح : في الموضوع الذي .

(٢) خ : إذا باع رجل من رجل .

(٣) خ : نصف ثمنها .

مسألة - ٧ - : إذا باع رجل ثوباً من رجل وكان خاماً، فقصره أو قطعه قميصاً وخاطه بخيوطه ^(١)، أو ناعه حنطة فطحنها أو غرلاً فتسجه ، ثم أفلس بالتمس ، ثم وجد البايع حين ماله فالبايع أحق بعين ماله وشاركه ^(٢) المفلس فيها ويستحق أجره التمس في العمل عليه، وهو اختيار الشافعي .

وقال المري : لا يشاركه فيها ويحتص البايع بها .

دليلاً : أن هذه الصنایع إذا كانت لها أجرة والعمل غير منفصل من العين ، فيجب أن يشاركه صاحب العين بصنعتة، والا أدى إلى بطلان حقه .

مسألة - ٨ - : إذا قسم الحاكم مال المفلس بين عرماء ، ثم طهر غريم آخر فدل الحاكم بینه من القسمة ويشاركهم هذا الغريم فيما أخذوه، بدلالة عموم الاخبار التي وردت في أن رأس المال يقسم بين العرماء، وبه قال ش .

وقال ك : لا ينقص الحاكم القسمة ، وإنما يكون دين هذا الغريم فيما يظهر للمفلس من المال بعد ذلك .

مسألة - ٩ - : للحاكم أن يحجر على من هابه الدين عندنا وعند ش .

وقال ح : لا يحجر له الحجر عليه بحال، بل يحسه أدباً إلى أن يقضيه .

مسألة - ١٠ - : يجوز للحاكم أن يبيع مال المفلس ويقسمه على ^(٣) العرماء وبه قال ش .

وقال ح : ليس له بيعه ، وإنما يجزه على بيعه ، فإن ناعه والا حبسه إلى أن يبيعه ولا يتولاه نفسه من غير اختيار .

دليلاً : ما روى كعب بن مالك أن النبي ﷺ حجر على معاذ وباع ماله في دينه .

(١) ح : بخيوط منه .

(٢) خ : ويشاركه .

(٣) خ : بين العرما .

وروي عن عمر بن الخطاب أنه خطب الناس وقال : الآن اسبقع جهينة قد رضى من دينه وأمانته بأن يقل سبق الحاح فاذن معرضاً فأصبح قد دين به فمن كان له عليه مال^(١) ، فيحضر عدلاً منا يبيعوا ماله وقاسموه بين غرمائه .

مسألة - ١١ - : إذا فلس^(٢) الرجل وحجر عليه الحاكم ثم تصرف في ماله اما بالهبة أو البيع أو بالاجارة^(٣) أو العتق أو الكفارة أو الوقف ، كان تصرفه باطلاً بدلالة الحر^(٤) علياً ^{إلا} بفلس الرجل قد ثبت ذلك فمن خالف أمر الامام أو النائب عنه كان تصرفه باطلاً ، ولأنه تصرفه متى كان صحيحاً فلا فائدة للحجر^(٥) .
والش فيه قولان : أحدهما ما قلناه^(٦) ، وهو الصحيح عندهم . والثاني : أن تصرفه موقوف ويقسم ماله سوى ما تصرف فيه بين غرمائه ، فان وفى بهم نفذ تصرفه ، وان لم يف أبطل تصرفه^(٧) .

مسألة - ١٢ - : إذا أقر المحجور عليه بدين لغيره ، وزعم أنه كان عليه قبل الحجر ، قل إقراره وشارك الغرماء ، لأن إقراره صحيح ، والحر على عهده في قسمة ماله بين غرمائه ، وهو احتيارش ، وله قول آخر وهو أن يكون في ذمته يقضي من الفاضل من دين غرمائه .

مسألة - ١٣ - : من كان عليه ديون حالة ومؤجلة ، وحجر عليه الحاكم بسبب الديون الحالة ، لا نصير المؤجلة حالة ، لانه لا دلالة عليه ، وهو لصحيح من أحد قولي ش ، وقوله الآخر انها نصير حالة ، وبه قال ك .

(١) خ : عليه دين .

(٢) خ : إذا أفلس .

(٣) ح : أو الاجارة .

(٤) ح : ولأنه كان يؤدي اليه لا فائدة للحجر متى مرصاً أن تصرفه يكون صحيحاً .

(٥) ح : أحدهما .

(٦) خ : فان كان وفى لهم صح تصرفه وان لم يف بطل تصرفه .

مسألة - ١٤ - : من مات وعليه دين مؤجل حل عليه بموته، وبه قال ح، وشوك، وأكثر الفقهاء وقال الحسن البصري: لا تصير الموجلة حالة بالموت، فاما اذا كانت له ديون مؤجلة ، فلا تحل بموته بإلحلاف الا رواية شاذة رواها أصحابنا انها تصير حالة .

مسألة - ١٥ - : اذا فلس ^(١) من عليه الدين وكان مافي يده لا يقضي بفضاء ديونه ، فانه لا يؤاجر ليكتسب ويدفع الي الغرماء ، وبه قال ح ، وش وأكثر الفقهاء .

وقال د، وق، وعمر بن عبد العزيز، وعبد الله بن الحسن العنبري، وسوازين عبد الله ^(٢) القاضي : انه يؤاجر ويؤخذ أجرته فيقسم بين ^(٣) غرمائه .

دليلاً : أن الاصل براءة الذمة ، ولادلالة على ^(٤) وجوب اجارته ^(٥) ، وأيضاً قوله تعالى «وان كان ذو عسرة فقصره الى ميسرة» ولم يأمر بالكسب .

مسألة - ١٦ - : العاس اذا ماتت زوجته ، وجب أن يجهز من ^(٦) ماله . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٧ - : لا يحب على العاس بيع داره التي يسكنها، ولا خادمه الذي يخدمه . وقال ش: يجب عليه ذلك، وبه قال باقي الفقهاء .

مسألة - ١٨ - : الفلس اذا ادعى على غيره مالا ولم يقم له بينة ، فرد عليه اليمين فلم يحلف لا يرد على الغرماء اليمين، لانه لا دلالة عليه في الشرع .

(١) ح: اد فلس .

(٢) ح: سوار بن عبد الله .

(٣) ح: فتقسم .

(٤) غ : ولا دليل .

(٥) ح: اجارته وتكسبه .

(٦) غ: ان يجهزها .

وللش فيه قولان: أحدهما ما قلناه، وهو قوله في الجديد. وقيل في القديم :
يرد على الفرعاء، فإذا حللوا استحقوا المال وقسموه بينهم .

مسألة - ١٩ - : إذا باع الوكيل على رجل ماله، أو الولي من الأب والجدة
والحاكم وأمينه والوصي، ثم استحق المال على المشتري، فإن ضمان العهدة
يجب على من يبيع عليه ماله، فإن كان حياً كان في ذمته، وإن كان ميتاً كانت العهدة
في تركته وبه قال ش .

وقال ح : يجب على الوكيل، وقال في الحاكم وأمينه : انهما لا يضمنان.
يدل على ما قلناه أن الأصل براءة الذمة، ولادليل على لزوم ذلك للوكيل، أو
هؤلاء، فيجب أن يلزم من يباع عليه^(١)، ولا لم يكن من يستحق عليه .

مسألة - ٢٠ - : إذا كان للمفلس دار، فبيعت في ذمته وباعها أمين القاضي
وقبض الثمن وعلك^(٢) في يده واستحققت الدار، فإن العهدة تكون في مال المفلس
فيوفي المشتري جميع الثمن الذي ورده في ثمن الدار، لأن المال أحد منه سبيع
لم يسلم اليه^(٣)، فوجب أن يرد عليه الثمن، وليس هذا ديباله على المفلس، فيكون
كأحد الفرعاء، وهو قول ش في رواية المرتسي، وروي حرملة عنه أنه قال :
يكون المشتري كأحد الفرعاء .

مسألة - ٢١ - : تقبل البينة على إحصار الإنسان، وبه قال ح، وش .
وقال ك : لا تقبل الشهادة على الإحصار، سواء كان اليهود من أهل المعرفة
الطائفة به أو لم يكونوا .

دليلاً : أن هذه الشهادة ليست على مجرد النفي وإنما يتضمن إثبات صفة في

(١) خ: فيجب أن يلزم الموكل والا لم يكن .

(٢) ح: مهلك .

(٣) خ: لم يسلم له .

الحال وهي الاعسار ، فوجب أن يكون مقبولة مثل سائر الحقوق والصفات .
وروي عن النبي ﷺ أنه قال لقبيصة بن محارق^(١) المسألة حرمت الاقي
ثلاثة رجن يحمل جمالة^(٢) فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ، ورجل اصابته
فدقة وحاجة حتى يشهد ، أو يحكم ثلاثة من قومه من ذوي الحجى ان به حاجة
وفاقة ، فحلت له المسألة حتى يصيب سداداً من عيش ، أو فواماً من عيش . وهذا
نص في اثبات الفقر باليئنة .

مسألة - ٢٢ - : اذا قامت اليئنة على الاعسار وحب ساعها في لحال ، وبه
قال ش .

وقال ح : يحبس المقلس شهرين ، هذا رواية الاصل . وقال التحاوي^(٣) :
يحبس شهراً ، وروي أربعة أشهر ثم يسمع اليئنة .

مسألة - ٢٣ - : اذا أقام ليئنة من عليه الدين على اعساره وسئل العرماء بينه
كان لهم ذلك ، لان الاحتياط يقتضيه . ولش فيه قولان روي الربيع ان هذه ليئين
استظهار ، والظاهر من رواية حرملة أنها ايجاب .

مسألة - ٢٤ - : اذا ثبت اعساره وخلاه الحاكم لم يجز للعرماء ملازمته الى
أن يستفيد مالا ، لقوله تعالى « فنترة الى ميمنة » وبه قال ش .

وقال ح : يجوز لهم ملازمته ، يمشون معه ولا يمنعون من التكسب والتصرف
فاذا رجع الى بيته ، فان اذن لهم في السحول معه دخلوا ، وان لم يأذن لهم منعوه
من دخوله ويئنه برأ معهم .

ويدل على ما قلناه ما روى أبو سعيد الخدري أن رجلاً أصيب في ثمار

(١) خ: لقبيصة بن محارق .

(٢) خ: يحمل جمالة .

(٣) خ: انطحاوي .

ابتاعها فكثر دينه وقال النبي ﷺ : تصدقوا عليه فلم يلع وفاء دينه ، فقال النبي عليه السلام : حدثوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك . وهذا يدل على انه ليس لهم ملازمته .

مسألة - ٢٥ - : اذا فك حجره فادعى الغرماء أدله مالا سأله المحاكم ، فان اقربه ولم يكن المال وفاء لديونهم وحدث ديان آخر لديونهم بعد فك الحجر سواء في القسمة^(١) بين الغرماء الذين حدثوا بين فك الحجر عنه وبين الاولين ، لانه لادلالة على تخصيص قوم دون قوم و لدمة خالية من الحجر ، والمديون متساوية في الثبوت ، وبه قال ش .

وقال ك : يخص به^(٢) الغرماء الذين حدثوا بعد فك الحجر .

مسألة - ٢٦ - : من له^(٣) على غيره مال مؤجل الى شهر وأراد من عليه الدين السفر الى موضع بعيد مدة سنة لم يكن لصاحب الدين متعسه مه ولا مطالبة بالكفيل ، لانه لادلالة عليه ، وبه قال ش ، وح . وقال ك : له مطالبة بالكفيل .

مسألة - ٢٧ - : اذا كان سفره الى الجهاد ، فليس له ايضاً متعه مه لما قلنا فيما تقدم ، وهو ظاهر قول ش ، وفي أصحابه من قال له المطالبة بالوثيقة ، أو متعه من الجهاد .

(١) ح : وحدث ديان آخر بعد فك الحجر سوى في قسمة .

(٢) غ : يخص .

(٣) ح : من كان به .

كتاب الحجر

مسألة - ١ - : الامات دليل^(١) على بلوغ المسلمين والمشركيين. وقال ح :
ليس^(٢) بدلالة على بلوغ المسلمين ولا المشركيين ولا يحكم به^(٣).
وقال ش : هو دلالة على بلوغ المشركيين ، وفي دلالة على بلوغ المسلمين
قولان .

مسألة - ٢ - : يراعى في حد البلوغ في الذكور بالسن خمسة عشر سنة
وبه قال ش ، وفي الاناث تسع سنين .
وقد ح : الاثنى تبيع باستكمال تسع عشر سنة وللذكور^(٤) عنه روايتان :
احدهما أنه^(٥) يبلغ باستكمال تسع عشر سنة ، وهي رواية الاصل ، والاحرى ثمانين
عشر سنة ، وهي رواية الحسن بن رباب اللؤلؤي .

وحكي عن مالك أنه قال : البلوغ بان يعلط الصوت وان ينشق الفصروف

(١) ح: دلالة .

(٢) خ: قال ح الامات ليس .

(٣) ح: ولا يحكم به بحال .

(٤) ح: وفي الذكور عنه .

(٥) خ: احدهما يبلغ .

وهي رأس الانف ، وأما الس فلا يتعلق به البلوغ . قال داود : لا يحكم بالبلوغ بل بالس^(١) .

ويدل على مذهبننا ما روى أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه وأخذ منه الحدود . وروى عبدالله بن عمر قال : عرضت على رسول الله ﷺ عام بذر وأنا ابن ثلاثة عشر سنة^(٢) فردني ، وعرضت عام الحندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأحارني فسي المقاتلة ، فنقل الحكم وهو رد والأجارة وسه وهو السن .

مسألة - ٣ - : لا يدفع المال إلى النسي ولا يفك حجره حتى يبلغ بأحد ما قدماء ويكون رشيداً ، وحده أن يكون مصلحاً لماله عدلاً في دينه ، فإذا كان مصلحاً لماله غير عدل في دينه ، أو كان عدلاً في دينه غير مصلح لماله ، فإنه لا يدفع إليه ماله ، بدلالة قوله تعالى «فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم» ومن كان فاسقاً^(٣) كان موصوفاً بالعمي لا بالرشد .

وروي عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى «فإن آتستم منهم رشداً» هو أن يبلغ ذا وقار وحلم وعقل ، وقوله تعالى «ولا تؤنوا السفهاء أموالكم» والفاسق سعيه ، والاحار التي يتفرد بها كثيرة^(٤) في هذا المعنى ، وهو مذهب ش . وقال ح : إذا كان مصلحاً لماله مدبر له^(٥) وأوجب لك الحجر عنه ، سواء كان عدلاً

(١) خ : لا يحكم البلوغ بالسن .

(٢) خ : وأنا ابن ثلث عشرة سنة .

(٣) ح : وأنا ابن أربع عشرة سنة .

(٤) ح : من كان فاسقاً في دينه كان .

(٥) خ : الاخبار التي تفرد بروايتها كثيرة .

(٦) ح : ومدبر له .

في دينه^(١) أو لم يكن .

مسألة - ٤ - : اذا لمع أو وجد منه لرشد فك^(٢) حجره ، وان لم يونس منه الرشد لم يك حجره الى أن يصير شيخاً كبيراً ، لطاهر الآية بدلالة قوله تعالى « فان آنستم منهم رشداً » وهذا لم يونس منه الرشد ، وقوله تعالى « ولا تؤنوا السفهاء أموالكم » وهذا سفه ، وهو مذهب ش .

وقال ح : اذا لمع حملاً وعشرين سنة فك حجره على كل حال ، ولو تصرف في ماله قبل بلوغ خمس وعشرين سنة بصح صرفه^(٣) بالبيع والشراء والاقرار .

مسألة - ٥ - : اذا بلغت المرأة وهي رشيدة دفع اليها مالها وجار لها أن تتصرف فيه ، سواء كان لها روح أو لم يكن ، وبه قال ش .

وقال ك : ان لم يكن لها روح لم يدفع اليها ، وان كان لها روح دفع اليها ، لكن لا يجوز لها ان تتصرف فيه الا نادى زوجها .

مسألة - ٦ - : اذا كان لها زوج ، فتصرفها لا يحتاج الى^(٤) إذن زوجها ، لانه لا دلالة عليه ، وروي ان ذلك يستحب لها وبه قال ش .

وقال ك : لا يجوز لها التصرف الا بإذن زوجها ، وروي أم الفضل^(٥) أرسلت الى رسول الله قدحاً من لبن وهو واقف بعرفة فشربه ، ولم يسأل عن إذن الزوج .

وروي عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت^(٦) يا رسول الله أتنتني أمي راحة

(١) ح : في دينه مصلحاً له .

(٢) خ : اذا وجد فيه الرشد فك .

(٣) ح : صح صرفه .

(٤) ح : لا يفتر الى

(٥) خ : روي ان أم الفضل .

(٦) ح . إذن زوجها وروي ان أسماء بنت أبي بكر قالت .

أصلها فقال النبي ﷺ نعم ولم يعتبر اذن روجها الزبير .

مسألة - ٧ - اذا طلع الصبي وأونس منه الرشد ودفع له ^(١) ماله ، ثم صار مبدراً مضيقاً لماله في المعاصي ححر عليه ، وبه قال ك ، وش ، ود ، وق ، وع ، وأبو ثور ، وأبو عبيد وغيرهم ، وهو مذهب أبو يوسف ، ومحمد .

وقال ح ، وزفر : لا يححر عليه وتصرفه نفع في ملكه ^(٢) ، وحكي ذلك عن المخفي ، وابن سيرين .

دليلاً قوله تعالى « فان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل ليه بالعدل » ^(٣) وقيل : السفيه المبدر ، والضعيف الصغير أو الشيخ الكبير ^(٤) ، والذي لا يستطيع أن يمل المطلوب على عقله . وقوله تعالى « ولا تؤنوا السفهاء أموالكم » والسدر سفيه .

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : اقضوا على أيدي سفهائكم ، ولا يصح القبض إلا بالحجر . وروي عروة بن الزبير أن عبدالله بن جعفر ابتاع يماً فأتى الزبير ، فقال له : قد ابتعت يماً * وأن علياً يريد أن يأتي عثمان ويسأله الحجر علي فقال الزبير أنا شريكك في البيع ، ثم أتى علي عثمان ، فقال ^(٥) : ان ابن جعفر ابتاع بيع كذا فأحجر عليه ، فقال الزبير . أنا شريكه في البيع ، فقال عثمان : كيف أحجر علي رجل شريكه الزبير ، ولم يقل أن الحجر على العاقل لا يجوز .

(١) خ : ودفع اليه .

(٢) ح : في ماله .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٢

(٤) ح : والشيخ الكبير

(٥) ح : فقالت له اني قد ابتعت يماً .

(٦) ح : فقال له ان ابن جعفر .

- مسألة - ٨ - : اذا صار فاسقاً الا أنه غير منذر ، فالأحوط أن يحجر عليه ،
 بدلالة قوله تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » وروى عنهم عليهم السلام أنهم قالوا :
 شارب الخمر سفیه ، ولشئ فيه وجهان .
- مسألة - ٩ - : المحجور عليه اذا كان بالماً يقع طلاقه ، وبه قال جميع الفقهاء
 الا ابن أبي ليلى ، فانه قال : لا يملك طلاقه .

كتاب الصلح

مسألة - ١ - : الصلح على الإنكار جائز ، وبه قال ح ، وك ، وقالوا : لا يكون الصلح إلا مع الإنكار .

وقال ش : لا يجوز الصلح على الإنكار ، قال : وصورة المسألة أن يدمي رجل على غيره عيباً في يده أو ديباً في ذمته ، فأبكر المدعى عليه ثم صالحه منه على مال يتفقان عليه ، لم يصح الصلح ولم يملك المدعي المال الذي قبضه من المدعى عليه ، وله أن يرجع فيطالبه به ، فوجب على المدعي رده عليه ، وكان على دعواه كما كان قبل الصلح ، وإن كان قد صرح بأبرائه مما ادعاه وأستقط حقه عنه ، لأن إبراه ليسلم^(١) له ما قبضه فإذا لم يسلم ماله لم يلزمه ما عليه وعندما .

وعند ح وك يملك المدعي وليس^(٢) للمدعى عليه مطالبته به .

ويدل على مذهبا قوله تعالى « والصلح خير » ولم يفرق بين الإنكار والاقترار وقوله ^{الصلح} « الصلح حائري بين المسلمين » ولم يفرق وقوله ^{الصلح} « كل مال وفي الرجل به عرضه فهو صدقة » فيجب أن يكون ما بذله المدعى عليه جائزاً وأن يكون صدقة

(١) ح مما ادعاه عليه واستقط حقه عنه لانه أبراه ليسلم له .

(٢) خ : يملك المدعي المال .

لأنه قصد به وقاية عرضه .

مسألة ٢ - : إذا أخرج من داره رؤساً إلى طريق المسلمين ، وكان عالياً لا يصر بالمارة ترك ما لم يعارض فيه أحد^(١) من المسلمين ، فإن عارض فيه واحد منهم وحب قلعه ، لأن الطريق لجميع المسلمين ، فإذا طالبه واحد منهم كان له ذلك كسائر الحقوق ، وبه قال ح .

وقال س : لا يجب قلعه إذا لم يصر بالمارة وترك ، وبه قال ك ، وع ، وق وأبو يوسف ، ومحمد ، ولا خلاف أنه لو سقط ذلك فوقع على إنسان فقتله أو على مال فأنعمه لرمه الصمان ، ولو كان ذلك حائزاً لم يكن عليه ضمان^(٢) .

مسألة ٣ - : معاهد القمط وهي مساد الحيوط من الحص إذا كان إلى أحد الجاسين ، وكان لحلاف^(٣) أي الحص قدم دعوى من العقد إليه ، وبه قال أبو يوسف وزاد بحوارح الحائط وانصاف اللس ويقدم بهما .

وقال ح ، وش : لا يقدم بشي من ذلك .

مسألة ٤ - : إذا تارعا في حدار بين ملكيهما وهو غير متصل بينهما أحدهما^(٤) وأما هو مطلق ولا أحدهما عليه جذوع ، فإنه لا يحكم بالحائط لمن المدعوع له لانه لا دلالة عليه ، وبه قال ش .

وقال ح : يحكم بالحائط لصاحب المدعوع إذا كان أكثر من جذع واحد فإن كان واحداً فلا يقدم به بلا خلاف .

دليلاً : قوله إِلَّا : «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» ولم يفرق

(١) ح فيه واحد من المسلمين .

(٢) ح . لم يلزمه ضمان .

(٣) ح : وكان الحطب

(٤) ح . بيناه أحدهما .

وأيضاً فإن وضع الجذع يجوز أن يكون عارية ، فإن في الناس من أوجب^(١) إعادة ذلك وهو مالك ، فانه قال : يحبر على ذلك لقوله ﷺ « لا يمن أحدكم جاره أن يضع خشبته على جدار » .

مسألة ٥ - : اذا تنازع اثنان دابة أحدهما راكبتها والاخر أخذ بلحامها ، ولم يكن مع أحدهما بينة ، جعلت بينهما نصيبين ، لانه لادلالة على وجوب تقديم أحدهما على^(٢) الآخر ، وه قال المروزي أبراسحاق .
وقال ح وباقي الفقهاء : يحكم بذلك للراكب .

مسألة ٦ - : اذا كان حائط مشترك بين نفسيين ، لم يجز لأحدهما أن يدخل فيه خشبة حفية لاتصير بالحائط الا^(٣) باذن صاحبه ، لقول النبي ﷺ لا يدخل مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه ، وهذا الحائط بينهما فلا يجوز لأحدهما التصرف فيه لا باذن شريكه وطيب نفسه ، وه قال ش في الجديد . وقال في القديم . يجوز ذلك وه قال ك .

مسألة ٧ - : اذا كان حائط مشترك بين نفسيين فأذن أحدهما لصاحبه أن يصنع عليه خشباً يسي عليه ، فسي عليه ثم انهدم السقف أو قلع ، فليس له أن يعيد^(٤) لا باذن مجدد ، لان الاصل أنه لا يجوز وضعه الا باذن^(٥) ، وليس الاذن في الاول اذاً في الثاني وهو أحد قولي ش وك ، والقول الاخر انه يجوز ذلك له .
مسألة ٨ - : اذا كان لرجل بيت وعليه غرفة لآخر وتنازع في سقف البيت

(١) خ : لان في الناس من يوجب .

(٢) خ : على وجوب تقديمه على الآخر .

(٣) خ : بالحائط ضرراً كثيراً الا باذن صاحبه .

(٤) خ : فليس له أن يعيدها .

(٥) ح : الاصل أن لا يجوز له أن يضع الا باذنه .

الذي عليه الفرقة ، ولم يكن لاحد^(١) ينة أفرع بينهما ، فمن حرج اسمه حلف لصاحبه وحكم له ، بدلالة^(٢) اجماع الفرقة على أن كل مجهول فيه يستعمل القرعة^(٣) ، وإن قسا أنه يقسم بينهما نصفين ، كان جائزاً .

وقال ش : يحلف كل واحد منهما ، فإذا حلفا جعل بينهما نصفين .

وقال ح : القول قول صاحب السفل ، وعلى صاحب العلو النية .

وقال ك . القول قول صاحب العلو ، وعلى صاحب السفل نية .

مسألة ٩ - : إذا كان بين رحلين حائط مشترك وانهدم وأراد أحدهما أن يسيب وطالب الآخر بالأدق معه ، فإنه لا يجبر على ذلك ، وكذلك ن كان بينهما بهراً وش وطالب أحدهما بالثقة لا يجبر عليها ، وكذلك إن كان بينهما دولاب يحتاج إلى عمارة^(٤) وطالب شريكه بالثقة لا يجبر على ذلك^(٥) ، وكذلك إن كان السفل لواحد والعلو لآخر فإنهدم ولا يجبر لصاحب^(٦) السفلى على إعادة الحيطان التي عليها^(٧) الفرقة ، لأن الأصل براءة النعمة ، ولا دلالة على وجوب اجباره على الثقة .

ولشر في هذه المسائل قولان : أحدهما ما قلناه ، وهو قوله في الحديد ، وبه قال ح . والآخر قوله في القديم يحجر عليه ، وبه قال ك . وقد في مسألة العروة : أنه يجبر صاحب السفلى على الثقة منهدماً ولا يلزم صاحب العلو شيئاً والثاني لا يجبر عليه .

(١) خ : ولم يكن لاحدهما ينة .

(٢) خ : وحكم له به بدلالة .

(٣) ح : يستعمل فيه القرعة .

(٤) ح : إلى لسانه .

(٥) خ : فلا يجبر .

(٦) خ : فلا يجبر صاحب السفلى .

(٧) خ : التي تكون عليها الفرقة .

مسألة ١٠- : اذا أنلف رجل على غيره ثوباً يساوي ديناراً فأقر له به وصالحه على دينارين لم يصح ذلك ، وبه قل ش ، وقال ح : يحوز ذلك .
 دايماً . أنه اذا أنلف عليه الثوب وجب في ذمته قيمته ، بدلالة أن له مطالبة بقيمته ، ويحرم صاحب الثوب على أحدهما^(١) ، واد ثبث ان القيمة هي الواحدة في ذمته ، فالقيمة هاهنا دينار واحد ، فلو أقرنا أن يصالح^(٢) على أكثر من دينار كان سعيماً للدينار أكثر منه ، وذلك لا يجوز^(٣) ، هذا كلام الشيخ ولي في هذا ننظر .
 مسألة ١١- : اذا ادعى عليه مالا مجهولاً ، فأقر له به وصالحه^(٤) على مال معلوم ، صح الصلح ، بدلالة قوله **«يصلح جائر بين المسلمين إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً»** ولم يفرق ، وبه قل ح . وقال ش لا يصح .
 مسألة ١٢- : اذا كان لرجل داران في رقتين غير مائتين ، وطهر كل واحدة منهما إلى الأخرى ، فأراد أن يفتح مائتين^(٥) ندارين بأما حتى ينفذ كل واحدة منهما الأخرى^(٦) ، كان له ذلك ، وبه قال أبو الطيب الطبري من أصحاب ش .
 وقال بقي أصحابه : ليس له ذلك ، قال أبو الطيب^(٧) : لا أعرف خلافاً فيه .
 دليلنا : انه لا يمنع من التصرف في ملكه لا بدليل ، ولا دليل على ذلك ، وأيضاً ولا خلاف أنه يحوز أن يجعل الدارين داراً واحدة ، ويرفع الحاجز بينهما ، ويكون البابان في الرقتين على حالهما ، وهذا يدل على صحة ما قلناه .

(١) ح : على أحدهما .

(٢) خ : أن يصالحه .

(٣) ح : كان سعيماً للدينار بأكثر منه وذلك ريباً لا يجوز .

(٤) خ : وصالحه منه .

(٥) خ : فأراد أن يفتح بين المائتين باباً .

(٦) خ : مهم إلى الأخرى .

(٧) ح : ولا أعرف .

كتاب الحوالة

مسألة - ١ - : المحتال هو الذي يقل الحوالة ، ولا بد من اعتبار رضاه ،
 وبه قال جميع الفقهاء الا داود ، ومتى أحاله^(١) من عليه الحق على غيره لرمه ذلك .
 دليلنا : انا أجمعنا على أنه اذا رضي صحت الحوالة ، وليس على صحتها
 مع عدم رضاه دليل ، وقول النبي ﷺ : اللهم اذا أحيل احدكم على ملي فليحتل
 المراد به الاستحباب ، لانه اذا أراد أن يحيله على غيره أستحب له أن يجيبه اليه ،
 لما فيه من قضاء حاجة أحبه واجابته الى ما يتيحه^(٢) .

مسألة - ٢ - : المحال عليه يعتبر رضاه ، وبه قال المزني والاصطخري ،
 وذكر ابن سريج أن الشافعي ذكر ذلك في الاملاء ، والمشهور من مذهب ش أنه
 لا يعتبر رضاه .

دليلاً : ما تقدم في المسألة الاولى من اجماع^(٣) الامة على أنه اذا رضي صحت

الحوالة ، ولادليل^(٤) على صحتها من غير رضاه .

(١) ح : متى ما أحاله .

(٢) خ : الى ما يتيحه .

(٣) خ : ما فهمه في مسألة الاولى سواء من اجماع .

(٤) ح : ولم يدل .

مسألة - ٣ - : إذا أحاله على من ليس له عليه دين وقبل الحوالة صححت الحوالة ، لأنه لا مانع منه الأصل حواره . وقال^(١) الشافعي : إذا أحال على من ليس له عليه دين ، فالمذهب أن ذلك لا يصح .

مسألة - ٤ - : إذا أحال رجلاً على رجل بالحق وقبل الحوالة وصحت ، تحول الحق من ذمته المحيل إلى ذمة المحال عليه ، وبه قال جميع الفقهاء الأربعة بن الهدى ، فانه قال : لا يتحول الحق من ذمته .

دليلاً : ان الحوالة مشتقة من التحويل ، فيسفي أن يعطى اللفظ حقه من الاشتقاق والمعنى إذا حكم الشرع بصحته ، فإذا أعطيناه حقه وجب أن ينتقل الحق من المحيل إلى المحال عليه .

مسألة - ٥ - : إذا انتقل الحق من ذمة المحيل إلى المحال عليه بحوالة صحيحة ، فانه لا يعود عليه ، سواء بقي المحال عليه على عاه حتى أداه أو جحدته حقه وحلف عبد الحاكم ، أو مات مملوكاً ، أو أفلس وحجر عليه الحاكم ، وبه قال شافعي ، وهو المروي عن علي بن أبي طالب .

وقال ح : انه الرجوع عليه بالحق إذا جحدته المحال عليه ، أو مات مملوكاً . وقال أبو يوسف ، ومحمد : يرجع عايه في هذين الموضعين ، وبه قال عثمان ، وإذا أفلس وحجر عليه الحاكم .

دليلاً أنه قد ثبت انتقال الحق من ذمته ولا دليل على انتقاله إليه ثانياً فمعنى ادعى ذلك فعليه الدلالة ، ولأن الملاءة شرط في الحوالة^(٢) ، ولو كان له الرجوع عند الاعسار لم يكن لشرط الملاءة تأثير^(٣) .

(١) ح : ان الأصل جواز ذلك والمنع يحتاج إلى دليل وقال .

(٢) ح - ولأنه شرط للملاءة في الحوالة .

(٣) ح - فائدة

مسألة - ٦ - : اذا شرط المحتال في الحوالة ملاءة المحال عليه فحرم معسر^(١) لم يصح الحوالة . وقال ش : صح .
 واد^(٢) شرط المحتال ملاءة المحال فوجده معسراً أو لم يشرط فوجده معسراً صححت الحوالة . وقال ابن سريج : الذي يقتضيه أصول ش أن يكون له الرجوع اذا شرط الملاءة فوجده معسراً ، والاول^(٣) قول المزني ، وهو الذي صححه باقي أصحابه .

مسألة - ٧ - : اذا اشترى رجل من غيره عدداً بألف درهم ثم أحال البايع المشتري بالألف على رجل للمشتري عليه ألف درهم وقيل البايع الحوالة صححت^(٤) ، ثم ان المشتري وجد بالبعد عيباً فردده وفسخ البيع بطل الحوالة ، لان العقد اذا انفسح سقط ثمن العد ، وانما صححت هذه الحوالة عن ثمن العد ، وبه قال المزني وأبو اسحاق ،

وقال أبو علي الطبري : ذكر المزني في الجامع الكبير أن الحوالة صحيحة ، واختاره هو قال أبو حامد المروري : طلبت في عدة نسخ من الجامع فلم أجده .

مسألة - ٨ - : اذا أحال رجل على رجل بحق له عليه ، واختلفا فقل المحيل . أنت وكيلني في ذلك ، وقال المحتال : انما احلنني لاحد ذلك نفسي على وجه الحوالة بمالي عليك ، وانفق على أن القدر الذي جرى بينهما من اللفظ أنه قال :

(١) ح : فوجده معسراً .

(٢) خ : وقال ش اذا شرط .

(٣) ح : فوجده بخلافه والاول .

(٤) ح : صححت الحوالة

أحلت عليه بمالي عليه من الحق وقبل المحتمل ذلك ، كان القول قول المحيل ،
وبه قال المزني وأكثر أصحاب ش . وقال ابن سريج : أقول قول المحتمل .
دليلاً : أنهما قد اتفقا أن^(١) الحق كان للمحيل على المحال عليه ، وانتقاله إلى
المحتمل يحتاج إلى دليل ، لأنه ليس في إحالة المحيل بذلك دليل على أنه أقر
به^(٢) وإحاله بحق له عليه . وإن شئت قلت : الأصل بقاء حق المحيل على المحال
عليه ، وبقاء حق المحتمل على المحيل ، والمحتمل يدعي زوال ذلك ، والمحيل
ينكره ، فالقول قوله مع يمينه .

مسألة - ٩ - : الحوالة عند سبيع ، وليس لأصحابنا فيه^(٣) نص ، والذي
يفتضيه المذهب أن يقول : إنه عقد قائم بنفسه ، لأن لا دالة^(٤) على أنه بيع ،
والحاقة به قياس لا نقول به .

مسألة - ١٠ - : يحوز الحوالة بما لا مثل له من الثياب والحيوان إذا ثبت
في الدمة باقرض ، ويحوز إذا كان في ذمته حيوان وحسب عليه بالجباية ، مثل
ارش ، الموصحة وغيرها يصح الحوالة فيها ، وكذلك يصح أن يحملها صدقاً
لأمرائه ، لأن الأصل حوازه ولأمانع منه .

واختلف أصحاب ش فيه ، فقال بعضهم : لا يجوز الأقبالة مثل ، وقال ابن
سريج : يجوز فيما ثبت في الذمة وهو معلوم ، وإذا كان في ذمته حيوان ، فهل يصح
الحوالة بها ؟ فيه وجهان .

(١) ح : قد اتفقا على أن الحق .

(٢) خ : على أنه أقر له به .

(٣) خ : وليس لأصحابنا في ذلك نص .

(٤) خ : لأنه لا دليل على ...

مسألة - ١١ - : إذا أقال لريد على عمرو بألف درهم ثقبه عمرو صحت
 الحوالة في ذلك ، لأنه إذا قبله فقد أقر بلزوم ذلك المال في ذمته ، فيجب عليه
 الوفاء به ، ومن قال : لا يصح فعله الدلالة .
 وللش فيه وجهان : أحدهما ما قلناه ، والثاني لا يجوز ، لأن الحوالة بيع
 والمعلوم لا يجوز بيعه .

كتاب الضمان

مسألة - ١ - : ليس من شرط الصامن ^(١) أن يعرف المضمون له ^(٢) والمضمون عنه ، بدلالة أن علياً عليه السلام وأبا قتادة لما ضمما الدين عن الميت لم يسألها النبي عليه السلام عن معرفتهما بصاحب ^(٣) الدين ولا الميت .
وللش فيه ثلاثة أوجه : أحدهما ^(٤) ما قلناه ، والثاني أن من شرطه معرفتهما ، الثالث أن من شرطه معرفة المضمون له دون المضمون عنه .
مسألة - ٢ - : ليس من شرط صحة الضمان رضاها أيضا ، بدلالة ضمان علي وأبي قتادة ، فإن النبي صلى الله عليه وآله لم يسأل عن رضا المضمون له والمضمون عنه كان ميتا وإن قيل إن من شرطه رضا المضمون له كان أولى ، بدلالة أنه أثبت حق في النعمة ، فلا بد من اعتبار رضا كسائر الحقوق ، والاول ألبق بالمذهب ، لأن الثاني قياس .

(١) ح : ليس من شرط الضمان .

(٢) خ : أو المضمون عنه .

(٣) خ : لصاحب الدين .

(٤) خ : أحدهما مثل ما قلناه .

وقال ش : المضمون عنه لا يعتبر رهناه ، والمضمون له فيه قولان .

مسألة - ٣ - : اذا صح الصمان ، فانه ينتقل الدين من ذمة المضمون عنه الى ذمة الصامن ، ولا يكون له أن يطالب أبداً^(١) غير الصامن .

بدلالة قول السيوطي لعلي لما ضمن الدرهمين عن الميت : جزاك الله عن الاسلام خيراً وقت رهانك كما مككت رهان اخيخ ، وقال لابي قتادة : لما ضمن الدينارين هما عليك والميت منهما يرى قال نعم ، فدل على أن المضمون عنه تبرأ^(٢) من الدين بالصمان ، وهو مذهب أبي ثور واسم أبي ليلى واسم شبرمة وداود .
وقال ش ، وباقي الفقهاء : ان المضمون له محير في أن يطالب أيهما شاء ، والصمان لا ينتقل الدين من ذمة المضمون عنه الى ذمة الصامن .

مسألة - ٤ - : ليس للمضمون له أن يطالب الا الصامن ، لما قلناه فيما تقدم .
وقال ك : لا يجوز له أن يطالب الصامن الا بعد تعذر المطالبة من المضمون عنه : أما نفيته ، أو بافلاسه ، أو بحجوده .

وقال ش وباقي الفقهاء : هو بالخيار في مطالبة أيهما شاء .

مسألة - ٥ - : اذا ضمن بعير اذن المضمون عنه وأدى بعير أمره ، فانه يكون متبرعاً ولا يرجع به عليه ، بدلالة الخبر في ضمان علي وأبي قتادة ، وبه قال ش .
وقال ك ، ود : يرجع به عليه .

مسألة - ٦ - : اذا ضمن عنه باذنه وأدى بعير اذنه ، فانه يرجع عليه ، لاناقد بينا أنه ينتقل المال الى ذمته بنفس الصمان ، فلا اعتبار باستيذانه في القضاء ، وهو قول أبي هريرة وأبي علي والطبري^(٣) من أصحاب ش .

وقال أبو بوق : ان أدى عنه مع امكان الوصول اليه واستيذانه لم يرجع عليه ،

(١) ح : أحداً غير الصامن .

(٢) ح : ان المضمون عنه يبرأ من الدين .

(٣) ح : أبي الطيب للطبري .

وان أدى مع تغذر ذلك رجع عليه .

مسألة - ٧ - : يصح ضمان مال الجمالة اذا قبل ما شرط الجمالة به^(١) ،
بدلالة قوله تعالى « ولمن جاءه حمل بعير وأنا به زعيم » وقول النبي ﷺ الرعيم
غارم وهذا عام .

ولش فيه وجهان أحدهما ما قلناه ، والآخر^(٢) لا يصح ضمانه .

مسألة - ٨ - : يصح ضمان مال المساقاة بقوله ﷺ الرعيم غارم ، وهذا عام
وقد ش : ان جعلناه مثل الاحارة يصح^(٣) ضمان ذلك ، وان جعلناه مثل الجمالة
فعلی وجهين .

مسألة - ٩ - : اذا حتى على حر فاستحق بالحياة الاصح ضمانها ، بدلالة
عموم قوله « الرعيم غارم » ولش فيه قولان ساء أ على القولين في بيعها واحد قها .
مسألة - ١٠ - : نفقة الروحة اذا كانت مستقلة لا يصح ضمانها ، بدلالة أن
النفقة انما يلزم بالتمكين من الاستمتاع ، ومتى نشزت سقطت^(٤) نفقتها ، والتمكين لم
يحصل في المستقل ، فلا يجب^(٥) النفقة .

ولش فيه قولان : أحدهما يصح اذا قال النفقة نلزم بنفس العقد ، والآخر لا
يصح اذا قل يجب بالتمكين من الاستمتاع .

مسألة - ١١ - : يصح ضمان الثمن مدة لجبار ، بدلالة عموم المهر . ولش
فيه طريقان^(٦) : أحدهما^(٧) ما قلناه ، ولثاني لا يصح ، لانه مثل مال الجمالة وهو

(١) ح . الجمالة به .

(٢) غ : والثاني .

(٣) ح : صح .

(٤) ح : سقط .

(٥) غ : فلا يجب به النفقة .

(٦) غ : طريقان .

(٧) غ : أحدهما مثل ما قلناه .

على قولين .

مسألة - ١٢ - : يصح ضمان عهدة الثمن اذا خرج المبيع مستحقاً اذا كان قد سلم الثمن الى اليابيع ، بدلالة قوله **«إِنَّمَا»** الزعيم غارم » ولم يفصل ، ولان لاصل^(١) حوزة ، وبه قال أكثر الفقهاء والمشهور من مذهبنا . وقال ابن سريج وابن القاصي : لا يجوز ذلك .

مسألة - ١٢ - : لا يصح ضمان المجهول ، سواء كان واجباً أو غير واجب ، ولا يصح ضمان ما لا يجب سواء كان معلوماً أو مجهولاً ، بدلالة ما روي عن النبي عليه السلام أنه نهى عن ثمر ، وضمان المجهول حرر ، ولا به لدلالة^(٢) على صحته ، وهو قول ش ، والليث بن سعد ، وابن أبي ليلى ، ود . وقد لح وك : يصح ضمان ذلك .

مسألة - ١٣ - : يصح الضمان عن الميت ، سواء حلف وفاء أو لم يحلف ، بدلالة ضمان علي وأبي قتادة عن الميت واجرة النبي **«إِنَّمَا»** ذلك مطلقاً من غير فصل ، وبه قال ش وك وأبو يوسف وم .

وقد ح و ر لا يصح الضمان عن الميت اذا لم يحلف وفاء بمال أو ضمان صامن وان حلف وفاء ببدل وضمان صح الضمان منه .

دليلاً : ما روي عن أسن أنه قال : من استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ، فاني رأيت رسول الله **«صَلَّى»** وقد أتى بجائزة يصلى عليها ، فقل : هل عليه دين ؟ فقالوا : نعم ، فقال : ما بعته صلاتي وهو مرتين بدينه ، فلو قام أحدكم فصمن عنه وصليت عليه كانت تنفعه صلاتي وهذا صريح في جواز ابتلاء الضمان بعد موت المضمون عنه .

مسألة - ١٤ - : اذا صمن العبد الذي لم يؤذله في التجارة بغير اذن سيده

(١) خ : والاصل جواز ذلك .

(٢) خ : ولا دليل على صحة ذلك .

لم يصح ضمانه لقوله تعالى «عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء» وبه قال الاصطخري وابن سريج وقال ابن أبي هريرة : يصح ، وحكي ذلك عن ابن اسحاق المروزي .
مسألة - ١٥ - : كفاية الابدان يصح ، وبه قال من الفقهاء ح وغيره ، وهو المشهور من مذهب ش ، وله قول آخر انه لا يصح^(١) .

دليلاً قوله تعالى «لأنسي به الا ان يعاط بكم» فطلب يعقوب منهم كفيلة يبدنه ، وقالوا ليوسف^(٢) ان له أناسيحاً كبيراً فخذ أحدهم مكانه ، وذلك كفاية بالبدن .
مسألة - ١٦ - : اذا تكفل ببدن رجل فمات المكفول به بحيث يعرف^(٣) موضعه الرم الكفيل احضاره وبهمل مقدار زمان ذهابه ومحيطه لاحضاره ، فان لم يحضره بعد انقضاء هذه المدة حبس أبداً حتى يحضره أو يموت ، لان من شرط الكفالة مكان تسليمه والاعانة لا يمكن تسليمه في الحال ، فوجب أن يمهّل الى ان يمضي زمن الامكان ، وبه قال جميع من اجار الكفالة بالبدن .

وقال ابن شبرمة . يحبس في الحال ولا يمهّل ، لان الحق قد دخل عليه .
مسألة - ١٧ - : اذا تكفل بيد رجل ، فمات المكفول به ، زالت الكفالة وبريء الكفيل ، ولا يلزمه لئال الذي كان عليه ، لانه يكن يبدنه دون ما في ذمته ، فلا يلزمه تسليمه ما لم يتكفل به ، وبه قال جميع الفقهاء الذين اجاروا كفالة الابدان .
وقل ك : يلزمه ما عليه ، واليه ذهب ابن سريج .
مسألة - ١٨ - : اذا رهن شيئاً ولم يسلمه ، فنكس رجل بهذا التسليم صح .
وقال ش لا يصح .

دليلاً : انا قد رينا أن الراهن يجب عليه تسليم الرهن فيصح^(٤) لكفالة عنه وش بناء على انه لا يجب عليه تسليمه .

(١) ح : ايها لا تصح .

(٢) ح : وقال اخوة يوسف ليوسف .

(٣) خ : غيبة يعرف .

(٤) ح : فصحت الكفالة .

كتاب الشركة^(١)

مسألة - ١ - «ح» : شركة المسلم لليهود والنصارى وسائر الكفار مكروهة ،
وبه قال جميع الفقهاء . وقال الحسن البصري : ان كان المتصرف المسلم لا يكرهه ،
وان كان المتصرف الكافر أوهما كره .

مسألة - ٢ - : لا يعقد الشركة الا في ماليين متلين في جميع صفاتهما ويحفظان
ويأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في التصرف فيه ، وبه قال ش .
وقال ح : يعقد الشركة بالقول وان لم يحفظاهما بأن يعينا المال ويحضراه
ويقولا قد تشاركنا في ذلك صحعت الشركة . وقيل : هذا شركة العنان واد أخرج
أحدهما درهم والآخر دنانير انعقدت الشركة بينهما .
دليلا : أن ما اعتبرناه مجمع على انعقاده ، ولادليل على انعقاد الشركة بما قاله
فوجب بطلانها .

مسألة - ٣ - : العروص التي لها أمثال مثل المكيلات والموزونات يصح
الشركة فيها ، بدلالة أن الاصل جوازه ولا مانع منه . ولش فيه قولان .

مسألة - ٤ - : اذا أخرج أحدهما دراهم والآخر دنانير لم يصح الشركة

(١) سقط من ح ود ، مسائل من كتاب الرهن وكتاب التعليس والحجر والصبح
و لحوثة والصبح بأجمعها .

لأنه لادلالة على صحتها ، وبه قال ش . وقال ح : يصح .

مسألة - ٥ - : شركة المفاوضة باطلة ، لأنه لادلالة على صحتها ، وبه قال ش ، ولها حكم في اللغة دون الشرع . قال صاحب اصلاح المنطق : شركة المفاوضة أن يكون مالهما من كل شيء يملكاه بينهما ، ووافقه على ذلك ك ، وق ، ور . وقال ح : هي صحيحة إذا صحت شرائطها ووجباتها ، وشروطها أن يكون الشريكان مسلمين حريين ، فإذا كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً ، أو كان أحدهما حراً والآخر مكرهاً لم يجر الشركة . ومن شروطها أن يتفق قدر المال الذي يتعقد الشركة في جنسه ، وهو الدراهم والديناري ، فإذا كان مال أحدهما أكثر لم يصح الشركة ، أو أخرج أحدهما لشركة من ذلك لمال أكثر مما أخرج الآخر لم يصح . وأما موجباتها فهو أن يشارك كل واحد منهما صاحبه فيما يملكه من ذلك أم أكثر ، وفيما يلزمه من غراماته بعصب وكفالة بمال ، فهذه جملة ما يشترطه من الشرائط والوجبات ، وبه قال ر ، وع .

مسألة - ٦ - : شركة الابدان عندما باطلة ، وهي أن يشترك الصانعان على أن ما يرتفع لهما من كسبهما ، فهو بينهما على حسب شرطهما ، سواء كانا متعقي الصنعة كالحارين والحبارين ، أو محتضي الصنعة كالبحار والحجاز ، وبه قال ش . وقال ح : يجوز مع اتفاق الصنعة واختلافها ، ولا يجوز في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاعتنام . وقال ك : يجوز الاشتراك مع اتفاق الصنعة ولا يجوز مع اختلافها . وقال د : يجوز الشركة في جميع الصناعات وفي الاحتشاش والاحتطاب والاصطياد والاعتنام .

مسألة - ٧ - : شركة الوجوه باطلة ، وصورتها أن يكون رجلان وجهان في السوق وليس لهما مال ، فيعقدان الشركة على أن يتصرف كل واحد منهما بجاهه في ذمته ويكون ما يرتفع بينهما ، وبه قال ش . وقال ح : تصح فإذا عقدا كان ما يرتفع لهما على حسب ما شرطاه بينهما .

وبدل على بطلانه أنه لادلالة في الشرع عليه والنفوذ الشرعية يحث الى أدلة شرعية .

مسألة - ٨ - : لافرق بين أن يتفق المالان في المقدار أو يحتمل ، فيحرج أحدهما أكثر مما أحرجه الآخر ، فانه لادلالة على بطلان هذه الشركة والاصل جوارها وبه قال أكثر أصحاب ش . وقل أبو القاسم الاماطي من أصحابه : اذا اختلف مقدار المالين بطلت الشركة .

مسألة - ٩ - . لا يجوز أن يتفاضل الشريكان في الربح مع التساوي في المال ، ولأن يتساويا فيه مع التفاضل في المال ، ومنه شرط خلاف ذلك كانت الشركة باطلة ، لانه لادلالة على حوازه ، وبه قال ش . وقال ح : يجوز ذلك .
مسألة - ١٠ - : اذا اشترى الشريكان عبداً بمال الشركة ثم أصابا به عيباً ، فأراد أحدهما الرد والآخر الإمساك كان لهما ذلك ، لأن الاصل حوازه ولا مانع يمنع منه ، وبه قال ش .

وقال ح : اذا امتنع أحدهما من الرد لم يكن للآخر أن يرده .

مسألة - ١١ - : اذا باع أحد الشريكين عبداً بألف ، فأقر البائع على شريكه بالقبض وادعى ذلك المشتري وأنكره الشريك ، لانخرالدي لم يبع لم يبرء المشتري من الثمن ، وبه قال ش ، وله في اقرار الوكيل على موكله بقبض ما وكله فيه قولان : أحدهما يقبل ، وبه قال ح ، وم . والآخر لا يقبل .

وقال ح ، وم : ان اقرار الشريك مقبول على شريكه ، ساء أمنهما على أن اقرار الوكيل مقبول على موكله بقص ما وكله فيه .

دلينا على ذلك أن الخمسمائة التي للبائع لا يبرء منها ، لانه يقول : ما أعطيتي ولا أعطيت من وكلته في قبضها ، واسما أعطيت أجنبياً ولا تبرع عن حقني بذلك . وأما الخمسمائة التي للذي لم يبع فلا يبرء منها أيضاً ، لانه يبرع عنها على المشتري لم

يقبضها بعد، وإنما البايع هو الذي يقرقبضه وهو وكيل الذي لم يبع في قبض حقه. والوكيل إذا أقر على موكله بقبض الحق الذي وكله في استيمائه لم يقبل قوله عليه، إلا أنه إن شهد مع البايع شاهد آخر أو امرأتان أو يمين المشتري، فإنه يحكم على الشريك الذي لم يبع بقبض حقه وإن لم يكن ذلك توجهت عليه اليمين لا غير .

مسألة - ١٢ - : إذا كان مال بين شريكين ، فعصب أحدهما الشريكين نصيبه وباع مع ما لشريكه ، مضى العقد فيما للشريك ، وبطل فيما للعاصب ، لقوله تعالى « وأحل الله البيع » وهذا يبيح صادف ملكاً .

ولاصحاب ش فيه طريقان ، منهم من قال : المسألة مسية على تفرق الصفقة فيبطل البيع في القدر المعصوب ، وهل يبطل في حصة لشريك البايع ؟ على قولين إذا قال : لا تفرق الصفقة بطل في الجميع . وإذا قال : تفرق يصح في حصة الشريك البايع ويبطل في الثاني . ومهم من قال : المسألة على قول واحد ، كما قال ش ، لأن هذا البيع صفقتان ، لأن في طريقه عاقدين ، فإذا جمع بين الصفقتين في العقد ، فبطلت أحدهما لم يبطل الأخرى ، وإنما يسي المسألة على تعريق الصفقة إذا كانت الصفقة واحدة ، وهو الصحيح عندهم .

فأما إذا عصب أحد الشريكين من الآخر وباع الجميع ، يبطل في نصيب شريكه ، وفي نصيب قولان إذا^(١) وكل الشريك الذي لم يفصص العاصب في بيع حصته فباع العاصب جميع المال وأطلق البيع ، يبطل في القدر المعصوب ، وهل يبطل في حصته الموكل فيه ؟ قولان بناء على تعريق الصفقة .

مسألة - ١٣ - : إذا كان لرجلين عيذان لكل واحد منهما عهد بانهزاده ، فباعهما من رجل واحد شمن واحد لا يصح البيع ، لأن هذا العقد بمنزلة العقدتين

لأنه لعاقدين^(١) أو ثمن كل واحد منهما مجهول ، لأن ثمنها يتقسط على قدر قيمتهما وذلك مجهول ، والتمن إذا كان مجهولاً بطل العقد ، ولا يلزم إذا كانا جميعاً لو اختلفا قيمتهما ثمن معلوم ، لأن ذلك يكون عقداً واحداً ، وانما يبطل الأول من حيث كانا عقدين . ولشئ فيه قولان : الأصح عندهم أنه لا يصح .

مسألة - ١٤ - : إذا عقداً شركة فاسدة : إما بأن يتفاضل المالكان ويتساوي الربح ، أو يتساوي المالكان ويتفاضل الربح وتصرفاً وارتفع الربح ثم تفصلاً ، كان الربح بينهما على قدر المالين ، ويرجع كل واحد منهما على صاحبه بأجرة مثل عمله بعد إسقاط القدر الذي يقابل عمله في ماله ، وبه قال ش .
وقل ح : لا يرجع واحد منهما على صاحبه بأجرة عمله^(٢) ، لأن هذه الأجرة لعالم يثبت في الشركة الصحيحة ، وكذلك في الفاسدة .

دليلاً أن كل واحد منهما قد شرط في مقابلة عمله جزءاً من الربح ، ولم يسلم له لفساد العقد ، وقد تعذر له الرجوع إلى المبدل ، فكان له الرجوع إلى قيمته ، كما لو باع منه سلعة بيعاً فاسداً وتلفت في يد المشتري رجوع عليه بقيمتها ، لأن المسمى لم يسلم له وقد تعذر عليه الرجوع في السلعة تلفها ، فكان له الرجوع في قيمتها ، وبفارق ذلك الشركة الصحيحة ، لأن المسمى قد سلم له فيها ، وفي القاسدة لم يسلم له المسمى ، وقد تعذر عليه الرجوع إلى المبدل ، فيرجع إلى هوض المثل .

مسألة - ١٥ - « ح » : إذا كان بينهما شيء ، فباعاه ثمن معلوم ، كان لكل واحد منهما أن يطالب المشتري بحقه ، فإذا أخذ قدر حقه شاركه فيه صاحبه وهذه المسألة منصوبة لأصحابنا وعليه إجماعهم . ولشئ فيه قولان : الأظهر عندهم أنه لا يشاركه فيه .

(١) ح : بعاقدين .

(٢) : بأجرة مثل عمله

كتاب الوكالة

مسألة - ١ - : يجوز وكالة الحاضر وبلرم الخصم مخاصمة الوكيل ، وله أن يوكل أيضاً ذلك ، بدلالة عموم الاحار الواردة في جوار التوكيل في الحاضر والغائب ، وبه قال ش ، وابن أبي ليلى ، وف ، وم .

وقال ح : وكالة الحاضر يصح غير أنها لايلزم خصمه الآن برضي بها ، ومتى أبى ذلك كان على خصمه أن يخاصمه بنفسه وأجبر على ذلك ان امتنع .

مسألة - ٢ - : ليس من شرط سماع البينة على الوكالة من الوكيل احضار خصم من خصومه أو غريم من غرمائه ، وبه قال ش .

وقال ح : من شرطه ذلك ، فإذا أحصره وادعى حق الموكل^(١) على خصمه أو غريمه ويتوجه الجواب على المدعى عليه ، فحينئذ يسمع الحاكم بينة الوكيل ، فجوز سماع الدعوى قبل ثبوت الوكالة ، وألزم الخصم الجواب ، وجعل تقديم الدعوى^(٢) شرطاً في سماع البينة ، بناءً على أصله ، لان عنده لايلزم وكالة الحاضر الا برضى الخصم ، ولايجوز القضاء على الغائب . وهذا عندنا جائز على مايناه

(١) د: الوكيل .

(٢) م: تقدم الدعوى .

لأننا لا نعتبر رضى الحصم ويجوز القضاء على الغائب.

مسألة - ٣ - : إذا عزل الموكل وكيله من الوكالة في غيبة من الوكيل ، فإلصحابها فيه روايتان : أحدها أنه ينزل في الحال وإن لم يعلم الوكيل ، وكل تصرف للوكيل بعد ذلك يكون باطلا ، وهو أحد قولي ش . والثانية : أنه لا يعزل حتى يعلم الوكيل ذلك وكل ما يتصرف فيه يكون واقعاً موقعه إلى أن يعلم ، وهو قول ش الآخر ، وبه قال ح .

ويدل على صحة هذا القول أن الهسي لا يتعلق به حكم في حق المنهي إلا بعد حصول العلم منه به ، ولهذا لما بلغ أهل قنا أن القبله قد حولت إلى الكعبة وهم في الصلاة داروا ونوا على صلاتهم ، ولم يؤمروا بالاعادة ، وهذا القول أقوى^(١).

مسألة - ٤ - : إذا وكل رجلاً في الحصومة عنه ولم يأذن له في الإقرار ، فأقر على موكله بقبض الحق الذي وكل في المحاصمة فيه ، لم يارمه إقراره عليه بذلك ، سواء كان في مجلس المحكم أو في غيره ، لأنه لا دلالة عليه ، والأصل براءة الذمة ، وهو مذهب ك ، وش ، وإس أبي ليلى ، وزفر .

وقال ح ، وم : يصح [إقراره على موكله في مجلس المحكم ولا يصح في غيره . وقال ف : يصح في مجلس المحكم وغيره .

مسألة - ٥ - : إذا أذن له في الإقرار عنه صح [^(٢) إقراره ويلزم الموكل ما أقره ، فإذا كان معلوماً لزمه ذلك ، لأنه لا ماسع منه والأصل جوازه . وإن كان مجهولاً رجع في تفسيره إلى الموكل دون الوكيل . وللش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والآخر لا يصح من الوكيل الإقرار عن الموكل بحال ، ولا يصح الوكالة في ذلك .

(١) ٢ : قوى .

(٢) سقط من ، م ، بين المعرفتين .

مسألة - ٦ - : اذا وكل رجلاً في تثبيت حد القذف أو القصاص عند الحاكم واقامة البينة عليه ، فالتوكيل صحيح فيه ، بدلالة عموم الاخبار في جواز التوكيل والاصل أيضاً جوازه ، وبه قال جميع الفقهاء ، الا فحانه قال : لا يصح التوكيل في تثبيت الحد بحال .

مسألة - ٧ - : يصح التوكيل في استيفاء الحدود التي في الأدميين وان لم يحصر الموكل ، لان الاصل جوازه ولأمانع منه .

ولاصحاب ش ثلاث طرق : فذهب أبو إسحاق المروزي الى أن الصحيح ما ذكره في كتاب الختايات من أن التوكيل صحيح مع عية الموكل . ومنهم من قال : الصحيح ما ذكره هاهنا من أنه يعثر حضور الموكل . ومنهم من قال : المسألة على قولين .

وقال ح . لا يجوز استيفؤها مع عية الموكل . واستدل من اعتبر حضور الموكل بقوله عليه السلام « ادروا الحدود بالشبهات » وقال : في استيفاء هذا الحد شبهة ، لانه لا يدري الوكيل هل عى من هذا القصاص الموكل أو لم يعف ؟

مسألة - ٨ - : اذا وكله في تصرف شيء ساء له ، ثم قال : وقد أدنت لك أن تصنع ماشيت ، كان ذلك اذماً في التوكيل ، لان ذلك من جملة ما يشاء . وللش فيه قولان .

مسألة - ٩ - : جميع من يبيع مال غيره ، وهم ستة أنفس : الأب ، والجد ووصيهما ، والحاكم ، وأمين الحاكم ، والوكيل ، لا يصح لاحد منهم أن يبيع المال الذي في يده من نفسه الا اثنين الجد والأب ، ولا يصح لغيرهما ، وبه قال ك ، وش .

وقال ع : يجوز ذلك للجميع . وقال زفر : لا يجوز لاحد منهم أن يبيع من نفسه شيئاً . وقال ح : يجوز للأب والجد والوصي لأنه اعتبر في الوصي أن يشتره بزيادة طاهرة ، مثل أن يشتري ما يساوي عشرة بحمسة عشر ، فان اشتراه

زيادة درهم لم يعض البيع قاله استحسانا .

ويدل على مذهبنا اجماع الفرقة وأخبارهم ، أنه يجوز ثلاث أن يقوم جارية ابنة الصغير على نفسه ويستريح وطنها بعد ذلك وأيضاً روي أن رجلاً أوصى إلى رجل في بيع فرس ، فاشترى الوصي لنفسه فاستغنى عبد الله بن مسعود ، فقال : ليس له . ولا يعرف له مخالف .

مسألة - ١٠ - : إذا أطلق الوكالة في البيع ، فاطلاقها يقتضي أن يبيع بنقد ذلك البلد بشئ المثل حالاً ، لانه إذا باع على ما وصفناه فلاحلاف في صحة بيعه ، فإن حالف ذلك كان البيع باطلاً ، لانه لا دلالة على جواره ، وبه قال لك ، وش .

وقال ح : لا يقتضي الاطلاق الحلول ولا نقد البلد ولا عوض المثل ، فإذا باعه بخلاف ذلك صح ، حتى قال : لو أن السعة يساوي الوفاً ببيعها بدائق إلى أجل صح بيعه .

مسألة - ١١ - : إذا اختلف الخياط وصاحب الثوب ، فقال صاحب الثوب (١) أذنت لك في قطعه قميصاً . وقال الخياط : أذنت لي في قطعه قباءاً وقد فعلت ، فالقول قول الخياط ، لأن صاحب الثوب مدع بذلك أرش القطع على الخياط ، فعليه البيعة والأفعلى الخياط اليمين ، وهو أحد قولي ش . ولا حر القول قول صاحب الثوب ، وبه قال ابن أبي ليلى .

مسألة - ١٢ - : إذا كان لرجل على غيره دين ، فحاضراً فادعى أنه وكيله في المطالبة ، وأنكر ذلك الذي عليه الدين ، فإن كان عند الوكيل بيعة أقامها وحكم له بها ، وإن لم يكن له بيعة وطالب من عليه الدين باليمين لا يجب عليه ، فإن ادعى عليه علمه بذلك لم يلزمه أيضاً اليمين ، وبه قال ش .

وقال ح : يلزمه اليمين سواء على أصله أنه لو صدقه أجبر^(١) على التسليم إليه. ونحن تبني على أصلنا أنه لو صدقه لما أجبر على التسليم إليه .
مسألة - ١٣ - : إذا صدقه من عليه الدين في توكيله، لم يجبر على التسليم إليه، لانه لا دليل على ذلك، ولأن ذمته مرتبة ولا يقطع على براءتها بالذفع الى الوكيل ونصديقه اياه، لأن لصاحبه أن يكدهما، فيشفي أن لا يجب عليه التسليم، وهو مذعوب ش .

مسألة - ١٤ - : اذا وكل رجلا في كل قليل وكثير لم يصح ذلك ، لأن في ذلك غرراً، ولانه لا دلالة على صحة هذه الوكالة في الشرع، وبه قال جميع الفقهاء الا ابن أبي ليلى، فانه قال: يصح ذلك .

مسألة - ١٥ - «ح» : يكره أن يتوكل مسلم لكافر على مسلم، ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء .

مسألة - ١٦ - : اذا وكل رجلا في بيع ماله فباعه ، كان للوكيل والموكل المطالبة بالثمن ، لانه قد ثبت أن الثمن للموكل دون الوكيل ، وبدخل في ملكه في مقابلة المبيع ، فيبعي أن يكون له المطالبة ، وبه قال ش. وقال ح : للوكيل المطالبة دون الموكل .

مسألة - ١٧ - : لا يصح ابراء الوكيل من دون الموكل من الثمن الذي على المشتري ، لأن الأبراء تابع للملك ، والوكيل لا يملك الثمن ، لانه لا يملك هيته بلا خلاف، فلا يصح منه الأبراء، وبه قال ش. وقال ح : يصح ابراء الوكيل بغير إذن موكله .

مسألة - ١٨ - : اذا وكل رجلا في اشتراء سلعة، فاشترأها بثمان مثلاً، فإن ملكها يقع للموكل من غير أن يدخل في ملك الوكيل، بدلالة انه لو وكله في

شراء من يعتق عليه لم يعتق عليه، ولو كان يدخل في ملك الوكيل لوجب أن يعتق عليه، وقد أجمعنا أنه لا يعتق على الوكيل، وبه قال ش.

وقال ح: يدخل أولاً في ملك الوكيل، ثم ينتقل الملك إلى الموكل.

مسألة - ١٩ - : إذا وكل مسلم ذمياً في شراء حمر لم يصح الوكالة، فإن ابتاع لذمي له لم يصح البيع، لحاقها في المسألة الأولى أن شراء الوكيل يقع لموكله، ولاسه لادليل في الشرع على صحته، فوجب أن يكون باطلاً، وبه قال ش.

وقال ح: يصح التوكيل ويصح البيع، وعنده أن المسلم لا يملك الحمر إذا تولى الشراء بنفسه، ولا يصح ذلك وبملكه بشراء وكيله الذمي.

مسألة - ٢٠ - : إذا وكله في بيع فاسد، مثل أن يوكله في البيع والشراء إلى أجل مجهول، مثل قسوم الحاح وأدراك الثمار، لم يملك بذلك التوكيل البيع الصحيح، لأنه لم يوكله في هذا العقد، وإنما وكله في غيره، فيجب أن لا يصح، وبه قال ش.

وقال ح: يملك بذلك البيع الصحيح، فإذا باع واشترى إلى أجل معلوم صح البيع والشراء.

مسألة - ٢١ - : إذا وكل حياً في بيع أو شراء أو غيرهما لم يصح التوكيل، وإن تصرف لم يصح تصرفه، لأنه لادلالة على صحة هذه الوكالة، وبه قال ش. وقال ح: يصح توكيله، وإذا تصرف صح تصرفه إذا كان يفعل ما يقول، ولا يعتق ذلك إلى إذن وليه.

مسألة - ٢٢ - : إذا وكله في شراء شاة بدينار وأعطاه، فاشترى به شاتين يساوي كل واحد منهما ديناراً، فإن الشراء يلزم الموكل ويكون الشاتان له،

لماروي عن النبي ﷺ أنه عرض له جلب^(١) فأعطى عروة البارقي ديناراً ليشتري به شاة للصحية، فاشترى به شاتين، ثم باع أحدهما بدينار فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بشاة ودينار، فقال: هذه الشاة وهذا ديناركم، فقال له النبي ﷺ: كيف صنعت فذكر له ما صنع، فقال النبي ﷺ: بارك الله لك في صفقة يمينك. وبه قال أكثر أصحاب ش.

وقد نش في كتاب الأجازات: أن أحدهما يلزمه بنصف دينار، وهو بالخيار في الأخرى أن شاء أمسكها بالنصف الآخر، وأن شاء ردها، ويرجع على الوكيل بنصف دينار قال الطبري: والمنهوب الصحيح الأول.

وقال ح: يلزم الموكل البيع في إحدى الشاتين بنصف دينار ويلزم الوكيل في الأخرى نصف دينار، ويرجع الموكل عليه بنصف دينار.

مسألة - ٢٣ - : إذا قل أن قدم الحاح أوجاء رأس الشهر فقد وكلتك في البيع، فإن ذلك لا يصح، لأنه لا دليل على صحته، وبه قال ش. وقال ح: يصح.

(١) الجلب ج اجلاب. ما تجلبه من بلد إلى بلد.

كتاب الاقرار

مسألة - ١ - : اذا قال له عندي مال جليل ، أو عظيم ، أو نفيس ، أو خطير ، لم يتقدر ذلك بمقدار^(١) ، واي مقدار فسر به كان مقبولا ، قليلا كان أو كثيرا ، لانه لا دليل على مقدار مقطوع به ، والاصل براءة الذمة ، وما يفسره به مقطوع به ، فوجب الرجوع اليه ، وهو مذهب ش .

وان قال له عندي مال كثير ، فانه يكون اقراراً بشايب على الرواية التي تضمنت بأن الوصية بالمال الكثير وصية بثمانين ، ولم يعرف هذا التفسير أحد من الفقهاء .

واختلف أصحاب ح في الالفاظ الاولى ، فمهم من قال : لا يقبل منه بأقل من عشرة دراهم ، وهي مقدار نصاب القطع عندهم . ومهم من قال : لا يقبل منه أقل من مائتي درهم مقدار نصاب الركاة . وقد أبوعبدالله الجرجاني نص ح على ذلك ، وقال : اذا أقر بأموال عظيمة يلزمه ستمائة درهم .

وقال ك : يقبل منه ثلاثة دراهم فما فوقها ، وهو نصاب القطع عنده . وقد ألتىث بن سعد : يلزمه اثنان وسبعون درهماً . واستدل بقوله تعالى «لقد نصركم

(١) د : بذلك مقدار .

الله في مواضع كثيرة^(١) وقال كانت اثنتي وسبعين موطاً، وروى أصحابنا أنها كانت ثمانين موطاً .

مسألة - ٢ - : إذا قال لفلان علي مال أكثر من مال فلان ، أكرم مقداره مال الذي سماه ، وقبل تفسيره في الريادة ، قليلاً كان أو كثيراً . وإن فسر الكل بمثل ماله ، لم يقبل ذلك منه ، لأن لفظة أكثر موصوعة في اللغة للريادة .
وقال ش : يقبل منه إذا فسر بمثل ماله من غير ريادة .

مسألة - ٣ - : إذا قال له علي دراهم ، فإنه يلزمه ثلاثة دراهم ، لأن ألف الجمع ثلاثة ، وإن قال دراهم عظيمة أو كثيرة أو حظيرة ، فعلى مامضى من الحلاف فيه .

وقال ش : يلزمه ثلاثة على لأحوال كلها ، وفي الناس من قال : يلزمه درهمان .

مسألة - ٤ - : إذا قال له علي ألف ودرهم لزمه درهم ويرجع في تفسير الألف إليه ، وكذلك مائة ودرهم ، أو ألف ودار ، أو ألف وهد ، فإنه يرجع في تفسير الألف إليه ، لأنه مبهم ، فيجب أن يرجع إليه في تفسيره ، وإن قال ش .
وقال ح : إن عطف على الألف من المورون أو المكيل كان ذلك تفسيراً للآلف ، فإن عطف عليها عبر المكيل والموزون ثم يكرر تفسيراً لها .

فأما إذا قال : له عندي مائة وخمسون درهماً ، فإنه يكون الكل دراهم ، لأن الخمسين أفادت الريادة ولم يفد التمييز والتفسير ، وقوله « درهماً » في آخر الكلام يفيد تعبيراً وتمييزاً ، فيجب أن يكون تمييزاً وتفسيراً لجميع العدد .
وفي الناس من قال : إن المائة يكون مائة ، وقوله « وخمسون درهماً » يكون قوله « درهماً » مبيراً للخمسين دون المائة ، لأنها جملة أخرى . والصحيح

الاول وبه قال أكثر أصحاب ش . والثاني قول أبي علي بن خيران، وأبي سعيد الاصطخري .

مسألة - ٥ - : اذا قال ثفلان علي ألف ودرهمان، كان مثل قوله ألف ودرهم وقد مضى . واب قال: ألف وثلاثة دراهم ، كان ذلك مفسراً للآلف . وكذلك اذا قل: ألف وخمسون درهماً ، أو ألف ومائة درهم ، أو مائة وثلاثة دراهم ، أو مائة وخمسون درهماً ، أو مائة وخمسة عشر درهماً ، أو خمسون وألف درهم ، أو خمسون ومائة درهم . أو خمسة وعشرون درهماً .

في كل ذلك يكون مفسراً للجميع ، لأن الرابدة الثابتة معطوفة بالواو على الاول، فتصار مرة جملة واحدة، فإذا جاء بعد ذلك التفسير وجب أن يكون راجعاً الى الجميع ، وليس كذلك قوله ألف ودرهم ، أو ألف ودرهمان ، لأن ذلك زيادة وليس تفسير ، ولا يجوز أن يحمل زيادة في العدد تفسيراً ، ولأن لتفسير لا يكون بواو العطف ، وهذا مذهب أكثر أصحاب ش .

وقال ابن خيران والاصطخري : ان التفسير يرجع الى ما قبله ، والاول على ايهامه ، وعلى هذا قلنا : لو قال بعثت مائة وخمسين درهماً كان البيع باطلاً، لأن بعض الثمن مجهول .

مسألة - ٦ - : اذا قال ثفلان علي درهم ودرهم الا درهم ، فانه يلزمه درهم واحد ، لانه منزلة أن يقول : له علي درهمان الا درهم .

وقال ش بصا : انه يلزمه درهمان . وفي أصحابه من قال : يصح الاستثناء ، ويلزمه درهم واحد . وكذلك اذا قال : أنت طائفة طلاقة وطلقة الا طلاقة يقع طلاقة واحدة ، وعلى قول ش يقع طلفتان .

مسألة - ٧ - : اذا قال غصتك ثوباً في منديل ، كان اقراره بتغيب الثوب دون المتديل ، لانه يحتمل أن يكون أراد في منديل لي ، فلا يلزمه الا الثوب ،

كما لو قال : له عدي ثوب في مدبيل أو تمر في حراب ، أو قل : غصبتك دابة في اصطبل ، أو تحلا في سستان ، أو غنماً في ضيعة ، وبه قال ش . وقال ح : يكون اقراءً بهما .

مسألة - ٨ - : إذا قل لفلان عندي كذا درهماً ، فانه يكون اقراءً بعشرين درهماً ، لان ذلك أقل عدد انتصب الدرهم بعده ، فيجب حمله عليه ، وبه قال محمد بن الحسن . وقال ش : يكون اقراءً بدرهم واحد .

مسألة - ٩ - : إذا قال له عندي كذا كذا درهماً يلزمه أحد عشر درهماً ، لان ذلك أقل عددين ركبا ونصب بعدهما الدرهم ، فيجب حمله عليه ، وبه قال محمد بن الحسن . وقال ش : يلزمه درهم واحد .

مسألة - ١٠ - : إذا قال له عندي كذا وكذا درهماً يلزمه أحد وعشرون درهماً لان ذلك أقل عددين عطف أحدهما على صاحبه ونصب بعدهما الدرهم ، وبه قال محمد بن الحسن .

ولش فيه قولان : أحدهما يلزمه درهم واحد ، والثاني يلزمه درهما .
مسألة - ١١ - : إذا قال له عندي كذا درهم ، يلزمه مائة درهم ، لان ذلك أقل عدد يخص به الدرهم ، وبه قال محمد بن الحسن .

وقال ش : يلزمه أقل من درهم واحد ، ويصرف بما شاء . وفي أصحبه من قال : يلزمه درهم واحد .

مسألة - ١٢ - : إذا أقر بدين في حال الصحة ، ثم مرض فأقر بدين آخر في حال مرضه ، نظر فإن اتسع المال لهما استوفيا معاً ، وإن عجز المال قسم الموجود فيه على قدر الدينين ، وبه قال ش . ويدل عليه قوله تعالى « من بعد وصية يوصي بها أو دين »^(١) ولم يعصل أحد الدينين على الآخر ، فيجب أن يتساويا فيه .

وقال ح : اذا ضاق المال قدم دين الصحة على دين المرض ، فان فصل شيء صرف الى دين المرض .

مسألة - ١٣ - « ح » : يصح الاقرار للوارث في حال المرض ، وبه قال أبو عبيد^(١) ، وأبو ثور ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري ، وهو أحد قولي ش .
والقول الآخر أنه لا يصح ، وبه قال ح ، وك ، وسفيان ، ود . وقال أبو اسحاق المروزي : المسألة على قول واحد ، وهو أنه يصح قراره ، وعلى المسألة إجماع الفرق .

مسألة - ١٤ - « ح » : قد بيا أن الاقرار للوارث يصح ، وعلى هذا لا فرق بين حال لاقرار وبين حال الوفاة ، فإنه ثبت الاقرار ، وكل من قال : لا يصح الاقرار للوارث ، فاسم اعتبار حال الوفاة كونه وارثاً لأجل الاقراره حتى قالوا : لو أقر لاجيه وله ابن ثم مات الابن ومات هو بعده لا يصح قراره لاجيه .
ولو أقر لاجيه وليس له ولد ثم رفق ولداً ، صح اقراره له ، لان حال الموت ليس هو بوارث . وقال عثمان البني : الاعتناء بحال الاقرار ، وهذا الفرع يسقط عما ، لما قدمنا من أن الاقرار للوارث يصح على كل حال بل الوصية للوارث عندنا صحيحة .

مسألة - ١٥ - « ج » : اذا كانت له حارية ولها ولد ، فأقر في حال مرضه بأن ولدها ولده منها ، وليس له مال غيرها قبل اقراره فألحق الولد به ، سواء أطلق ذلك أو بين كيفية الاستيلاء لها في ملكه أو في ملك الغير بقصد أوشبهه .
وأما الحارية فإنها تصير أم ولده على كل حال أيضاً ، الا أنها تباع في الدين اذا لم يحلف غيرها شيئاً ، وان حلف غيرها شيئاً قصى منه الدين ، وانعتقت هي على لولد ، وان لم يعف بالدين استعصت فيما يبق من الدين .

(١) ح : ابو عبيدة (ابو عبيد خ) .

وقال ش : لا يخلو أن يبين كيفية الاستيلاء أو يطلق ، فإن بين فقيه ثلاثة أقول :
أحدها أن يقول استولدها في ملكي ، فعلى هذا يكون الولد حر لاصل ، ولا
يكون عليه ولاء ويثبت نسيه ، وبصير الجارية أم ولده ويعتق بموته من رأس
المال ، فإذ كان هناك دين قدم عليه ، لأنه لو ثبت بائنية لقدم عليه ، فكذلك إذا ثبت
بالاقرار .

وان قال استولدها في ملك العير يشبهه ، فإن الولد حر لاصل ، وهل نصبر
الجارية أم ولد ؟ على قولين . وان قال : استولدها بتكاح ، فإن الولد قد انعقد
مملوكاً وعتق عليه لمالك وثبت عليه الولاء والجارية لانتصير أم ولده ، خلافاً
لح . وان أطلق ولم يعين حتى مات ، فالولد حر في جميع الاحوال ولا ولاء عليه
والجارية فيه خلاف بين أصحابه ، منهم من قال : لاتصير أم ولد وتباع في ديون
الغرماء ، ومنهم من قال : نصبر أم ولده .

مسألة - ١٦ :- إذا أقر بحمل وأطلق ، فإن اقراره باطل على ما قاله ش في كتاب
الاقرار والمواهب ، وهو قول ف . وذكر في كتاب الاقرار بالحكم الطاهر أنه
صح ، وبه قال م ، وأصحاب ح يصرون قول ف ، فالمسألة على قولين على
مذهب ش .

والاولى أن تقول : يصح اقراره ، لأنه يحتمل أن يكون اقراره من جهة
صحيحة ، مثل ميراث أو وصية ، ويحتمل أن يكون من جهة فاسدة ، والظاهر من
الاقرار الصحة فوجب حمله عليه .

مسألة - ١٧ :- « ح » : إذا أقر العبد بما يجب عليه به المحدث ، مثل القصاص
والقطع والجلد لم يقبل اقراره . وقال جميع الفقهاء : يقبل اقراره .

مسألة - ١٨ :- « ح » : إذا أقر العبد بالسرقة ، لا يقبل اقراره ولا يقطع . وقد
الفقهاء يقبل ويقطع ، ولا يباع في المال المسروق . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٩ - : اذا قال فلان علي ألف درهم ، فحاء بألف ، فقال : هذه التي أقررت لك بها كانت لك عدي ودبمة ، كان القول قوله ، لان الاصل براءة الدمة^(١) ، ولا يعلق عليها شيء الا بدليل ، وبه قال ش .

وقال ح : يكون ذلك للمقر له ، وله أن يطالبه بالالف التي أقر بها .

مسألة - ٢٠ - : اذا قال فلان علي قمبر لا بل قفيز ، أو درهم لا بل درهمان ، لزمه قفيزان ودرهمان ، لان قوله لا بل للاصراب صس الاول والاقتصار على الثاني ، وبه قال ش .

وقال زمر ، وداود : يلزمه ثلاثة أقمزة وثلاثة دراهم . وأما اذا قال : له عندي قمبر حنطة لا بل قمبر شعير لم يسقط الذي أقر به أولاً ، لانه استدراك جنساً آخر .

مسألة - ٢١ - : اذا أقر لرجل يوم السبت بدرهم ، ثم قال : يوم الاحد له علي درهم ، لم يلزمه الادرهم واحد ، ويرجع اليه في التفسير ، لانه يحتمل أن يكون ذلك تكراراً واختباراً عن الدرهم المقدم ، والاصل براءة الدمة ، وهو مذهب ش . وقال ح : يلزمه درهمان .

مسألة - ٢٢ - : اذا قال له علي من درهم الى عشرة لزمه تسعة ، لان لفظة « من » للابتداء ، كما اذا قال سرت من الكوفة الى البصرة ، والحد هو العشرة فيحتمل أن يكون داخله فيه ، والا يكون كذلك فلا يلزم الا اليقين ، وبه قال بعض أصحاب ش .

وفيهم من قال : يلزمه ثمانية ، وبه قال زفر ، قالوا : لانه جعل الاول والعاشر حداً ، والحد لا يدخل في المحدود . وفيهم من قال : يلزمه العشرة ، لان « من » للابتداء ، وهو داخل والعاشر حد وهو داخل في المحدود .

(١) م : براءة ولا يعلق عليها الا بدليل .

مسألة - ٢٣ - : إذا قال له عندي ما بين الواحد الى العشرة يلزمه ثمانية ،
وبه قال أكثر أصحاب ش . وقد ابن القاص^(١) : يلزمه تسعة ، وبه قال محمد بن
الحسن ، لأن عندهما أن الحد يدخل في المحدود ، وقد قلنا إن ذلك يحتمل ولا
يلزم مع الاحتمال .

مسألة - ٢٤ - : إذا قال له علي ألف درهم من ثمن مبيع ، ثم قال : لم
أقضه لم يلزمه ، عين المبيع أو لم يعين ، لأن الأصل براءة الدمة ، ولادلالة على
أنه يلزمه ، وبه قال ش .

وقال ح : إذا عيه قبل منه وصل أو فصل ، وإن أطلقه لم يفضل منه ولزمه الألف
لأنه مبيع مجهول والمبيع إذا كان مجهولا لم يثبت الثمن في مفاسته ، كما
لا يثبت في مقابلة الخمر والتحرير ، فإذا ثبت ذلك ، فقد فسر إقراره بما لا يقبله
فلم يصح .

مسألة - ٢٥ - : إذا شهد عليه رجل بألف وشهد آخر بألفين ، ولم يصيباهما
إلى سببين مختلفين ، أو أضافاه إلى سبب متفق ، أو أضاف أحدهما إلى سبب
وأطلق الآخر ، مثل أن يقول أحدهما ألف من ثمن هـ ويقول الآخر بألفين ،
فهذه المسائل الثلاث يتفق الشهادتان على ألف ، فيحكم له بألف بشهادتهما ،
ويحصل له بالألف الآخر شهادة واحدة^(٢) ، فيحلف معه ويستحق ، وبه قال ش ، لأن
الألف الذي شهد به أحدهما داخلة في الألفين ، فلا اختلاف بينهما ، فيثبت الشاهدان
على ألف ، فوجب أن يحكم له به .

وقال ح : لا يكون ذلك اتفاق شهادة على شيء من الأسوف ، ولا يحكم
له بألف .

(١) م : ابن القاص .

(٢) م : واحدة .

مسألة - ٢٦ - : قد مضى أن شرط الحيار يصح في الكفالة والصمان، لانه لا مانع منه في الشرع .

وقال ح، وش : لا يصح، فان شرط، فعدش يبطل العقد والشرط ، وعد ح يبطل الشرط ويصح العقد^(١) .

مسألة - ٢٧ - : اذا أقر بكفالة أو ضمان شرط الحيار، صح اقراره ولا يقبل دعواه في شرط الحيار ، ويحتاج الى يسة ، لان على المدعي البينة .

ولش فيه قولان : أحدهما يقبل اقراره ولا يلزمه شيء . والآخر يبيض اقراره فيلزمه العقد ويسقط الشرط الذي ادعاه .

مسألة - ٢٨ - : اذا قال له علي ألف درهم الى وقت كذا لزمه الالف ، ويحتاج في سوت التأجيل الى يسة، لانه أقر بالالف وادعى التأجيل، فيجب عليه البينة ، وبه قال ح .

ولش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والآخر يثبت التأجيل ، فيلزمه الالف مؤجلا .

مسألة - ٢٩ - ح : اذا مات رجل وخلف ابنين، فأقر أحدهما بأح ثالث وأنكر الآخر ، فلا خلاف أنه لا يثبت نسيه ، وإنما الخلاف في أنه يشارك في المال أم لا ، فعندنا أنه يشاركه ، ويلزمه أن يرد عليه ثلث ما في يده ، وبه قال ك، وابن أبي ليلى .

وقال ح : يشاركه [بالنصف مما في يده، لانه يقر أنه يستحق من المال مثل ما يستحقه ، فيجب أن يقاسمه المال . وقال ش : لا يشاركه في شيء^(٢)] مما في يده .

(١) م : دون العقد .

(٢) م : مقط ما بين المقوتين .

قال أبو الطيب الطبري: هذا في الظاهر فأما فيما بينه وبين الله ، فإن كان سمع الأب بقره ، أو بابه ولد على فراشه ، فإنه يلزمه تسليم حقه إليه ، كما قال ك ، وحكي ذلك عن قوم من أصعابه ، وبه قال محمد بن سيرين .

مسألة - ٣٠ - : إذا كان للورثة جماعة ، فأقر ابن رجلا أو رجلا وامرأتان وكانوا عدولاً ثبت النسب ويقاسمهم الميراث ، وبه قال ح إلا أنه لم يعتز العدالة في المقربين .

وقال ش : إذا أقر جميع الورثة نسب ، مثل أن يكونوا بنين فبقروا بنسب أح ، فإنه يثبت نسبه ويثبت له المال ، ولا فرق بين أن يكون من يرث المال جماعة أو واحداً ، ذكر أكان أو أنثى ، وفي الناس من قال : لا يثبت النسب بأقرار الورثة .

مسألة - ٣١ - : إذا أقر سودة صبي لم يكن ذلك أقراراً بزوجة أمه ، سواء كانت مشهورة الحرية أو لم يكن ، لأنه يحتمل أن يكون الولد من نكاح صحيح وأن يكون من نكاح فسد ، أو من وطئ شهوة ، فلا يحتمل على الصحيح دون غيره ، وبه قال ش .

وقال ح : إذا كانت معروفة الحرية كان ذلك أقراراً بزوجيتها ، وإن لم تكن معروفة الحرية لم يثبت زوجيتها ، قال : لأن أسباب المسلمين وأحوالهم يسفي أن يحمل على الصحة ، فإذا أقر بنتوة الصبي فوجه الصحة أن يكون من نكاح ، وإذا كان كذلك وجب أن يثبت زوجية أمه .

مسألة - ٣٢ - : إذا دخلت امرأة من دار الحرب إلى دار الإسلام ومعها ولد فأقر رجل في دار الإسلام أنه ولده ، وبممكن أن يكون كما قال بأن يجوز دخوله إلى دار الحرب ، أو مجيء المرأة إلى بلد الإسلام الحق به ، وإن علم أنه لم يخرج إلى بلد الحرب ولا المرأة دخلت إلى بلد الإسلام لم يلحق به .

وقال ش: يلحق به إذا أمكن ذلك، وإن كان الظاهر أنه ما دخل إلى بلد الكفر، ولا المرأة دخلت بلد الإسلام، لأنه يحوز أن يكون أنقذ إليها بماءه في قارورة فاستدخلفخلق منه الولد وهذا بعيد .

وبدل على ما قلناه^(١) أن الذي اعترئناه لأحلاف أنه يلحق به الولد، وما دعوه لأدليل عليه .

مسألة - ٣٣ - « ح » : إذا كان لرجل حاريتان ولهما ولدان ، فأقر أن أحد الولدين ابنه ولم يعين ومات ، استخرجناه بالقرعة ، فمن خرج اسمه الحقنه به وورثناه^(٢) .

وقال ش: يعرض على اتفاقية كما يعرض الولد الواحد إذا تنازعه اثنان، غير أنه قال: يلحق السب لأجل الحرية ولا يورث عليه، وله في الميراث قولان: أحدهما يوقف الميراث، وبه قال المرني . وقال باقي أصحابه: لا يوقف ويقسم الورثة المال، لأنه لا طريق في نعيه. وقال ح: يعتق من كل واحد منهما نصفه .

مسألة - ٣٤ - « ح » : إذا كانت له جارية ولها ثلاثة أولاد ، فأقر أن أحدهم ابنه يسأل التعيين ، فإن عيى الحق به ويكون الاثنان مملوكين ، سواء كان الذي عيه الأكبر أو الأوسط أو الأصغر ، فإن لم يعين سئل الورثة فإن عيسوا كان مثل ذلك سواء، وإن لم يعين أولاً ورثة له ومات أقرع بينهم، فمن خرج اسمه الحق به وبشت حرثه وورث ويكون الاثنان مملوكين له ، سواء كان من خرج اسمه الأكبر أو الأوسط أو الأصغر على كل .

وقال ش: إن عين هو أو الورثة الأصغر ثبت حرثه، ويكون الأوسط والأكبر مملوكين . وإن عين الأوسط، كان حراً وكان الأكبر رقيقاً، وفي الصغير وجهان وإن عين الأكبر ، كان حراً والاثنان على الوجهين . وإن مات ولم يعين ولا عين

(١) م : دليلنا .

(٢) د : ورثناه به وورثناه .

الورثة عرض على القافة ، فان عينوا واحداً كان حكمه حكم من يعينه الورثة
أو لورثة ، وحكم الناقض مثل ذلك سواء .

فان لم يكن قسمة أو اختلفوا أفرع بينهم ، فمن خرج اسمه حر ولا يورث ،
وعلى يوقف أم لا ؟ على قولين ، قال المرني : يوقف . وقال الباقر : لا يوقف . قال
لمرني : قول ش يفرع بين ثلاثة خطأ ، لان الاصغر على كل حال حر ، لانه
ان خرج اسمه فهو حر ، وان خرج اسم الاوسط فالاصغر حر أبصاً ، لانها صارت
فراشا بالاوسط والحق الاصغر به ، وان خرج الاكبر الحق الاوسط والاصغر به ،
لانها صارت فراشاً بالاوسط .

وهذا لأرم ، غير أنه لا يصح على مذهبي ، لان الامة ليست فراشاً عندنا بحال ،
وانما القول قول المالك في الحق من يلحق به وانكار ما ينكره .

مسألة - ٣٥ - : اذا شهد شاهدان على سب لميت يستحق به ميراثاً ، وقالوا :
لانعرف له وارثاً غيره قلت شهادتهما ، وبه قول ش .

وقال ابن أبي ليلى : لا يحكم بها حتى يقولوا لاوارث له غيره ، لانه ' اذا
قالا : لا علم له وارثاً غيره . فماتب أن يكون له وارث ، فانه يجوز أن يكون له
وارث ولا يعلمانه .

ويدل على ما قلنا ان ذلك لا يمكن العلم به ، لانه لا طريق اليه ، وما لا طريق
اليه لا يجوز إقامة الشهادة عليه .

كتاب العارية

مسألة - ١ - «ح»: العارية أمانة غير مصمونة، إلا أن بشرط صاحبها الضمان فإن شرط ذلك كانت مصمونة والا فلا، إلا أن يتعدى فيها، فيجب حينئذ الضمان عليه، وبه قال قتادة، وعبدالله بن الحسن^(١)، «العصري»، وح، وك، والمحمي، ولشعبي، والحسن البصري لأنهم لم يصمونها بالشرط. وقال ربيعة: العواري مصمونة إلا موت الحيوان، فانه إذا استعاره ثم مات في يده لم يصمونه. قالش: هي مصمونة شرط ضمانها أو لم بشرط، تعدى فيها أو لم يتعد، وبه قال ابن عباس، وأبو هريرة، وعطاء، ود، وق.

ويدل على مذهبا - مصافاً الى اجماع الفرقة وأخبارهم - ما رواه عمر بن شعيب^(٢)، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: ليس على المستعير غير العمل^(٣) ضمان.

مسألة - ٢ - : إذا رد العارية الى صاحبها أو وكيله برىء من الضمان، وإن

(١) دا ح. يحدف « ابن » .

(٢) م: دلفنا ما رواه عمرو بن شعيب .

(٣) م: غير العمل « وكذا من نسخة خ » .

ردها الى ملكه مثل أن يكون دابة فردعا الى اصطبل صاحبها وشدها فيه لم يبرء من الضمان، لانه لا دليل عليه، والاصل أن ذمته مشغولة بالعارية، وبه قال ش .
وقد ح: براء لان العادة هكذا جرت في رد العواري الى الاملاك، فيكون بمنزلة الدأون من طريق العادة .

مسألة - ٣ - : اذا اختلف صاحب الدابة والراكب ، فقال الراكب : أعرتنيها، وقال صاحبها : أكريتكها بكذا، كان القول قول الراكب مع يمينه وعلى صاحبها اليمين، لانه مدعي الكرى. وللش فيه قولان: أحدهما ماقلناه، والثاني أن القول قول صاحبها .

مسألة - ٤ - : اذا اختلف الزارع وصاحب الارض، فقال الزارع: أعرتنيها وصاحبها يقول: أكريتكها، كان القول قول الزارع مع يمينه، لماقلناه في المسألة الاولى^(١). وللش فيه قولان، واختيار المرنى في المسألتين ماقلناه .

مسألة - ٥ - : اذا اختلفا، فقد صاحب الدابة: عصيتها. وقال الراكب : بل أعرتنيها، فالقول قول الراكب، لماقلناه في المسألة الاولى، وبه قال المرنى. وقال أصحاب ش: هذه المسألة والتي قبلها سواء على قولين .

مسألة - ٦ - : اذا تعدي المودع في اخراج الوديعة من حوزة فانتفع به، ثم رده الى موضعه، فإن الضمان لا يبرؤ بذلك، لان بالتعدي وحسب عليه الضمان بلا خلاف ، ولا دليل على أن الضمان يزول به بالرد الى موضعه ، وهو مذهب ش .

وقال ح: يزول لانه مأمور بالحفظ في جميع هذه الاوقات، فاذا حالف في جهة منها ثم رجع وعاد الى الحفظ، كان متمسكاً به على الوجه المأمور به ، فينبغي أن يزول عنه الضمان .

(١) ٢ يحدو (ولماقلناه في المسألة الاولى) .

مسألة ٧- : إذا أبرء من الوديعة صاحبها بعد تعديه فيها من غير أن يردها إليه أو إلى وكيله، فقد سقط عنه الصمان، لأن ذلك حقه، وله التصرف فيه بالإبراء أو المطالبة، فوجب أن يسقط ما سقاطه .

وللش فيه وجهان: أحدهما يبرء ، وهو ظاهر قوله . والثاني: لا يبرء، قال . لأن الإبراء لا يصح عن القيمة، لأنها لم تحب بعد، ولا يصح الإبراء من العين، لأنها في يده باقية .

مسألة ٨- : إذا أعاره أرضاً لبني فيها أوليفرس فيها، فلا يجوز له أن يحلف فيفرس في أرض البناء، ولأن يسي في أرض العراس ، لانه لأدلين على تحويل خلاف ذلك، وللش فيه وجهان .

مسألة ٩ - : إذا طالب المعير المستعير بقطع ما أذن له في غرسه^١ من غير أن يضمن له أرض النقصان وأبى ذلك صاحب العراس لم يجبر عليه ، وبه قال ش .

وقال ح: يجبر على ذلك وإن لم يضمن .

بدل على ما قلناه ماروي عن النبي ﷺ أنه قال: من بى في ربايع قوم بأذنه فله قيمته، ولأننا قد أجمعنا على أن له قلعه مع صمان النقصان، ولأدليل على جواز ذلك مع علمه .

كتاب الغصب

مسألة - ١ - : من غصب شيئاً بضمن بالمثلية، فإن أهور المشيخص بالقيمة، فإن لم يقص القيمة بعد الاعوار حتى مصت مدة يختلف فيها القيمة، كان له المطالبة بقيمته وقت القبض لا وقت الاعواز، وإن حكم الحاكم بالقيمة عند الاعوار لم يؤثر حكمه فيه، وكان له المطالبة بقيمته يوم القبض، ولا يلتفت إلى حكم الحاكم به، وبه قال ح، وش.

وقال م، وزفر: عليه قيمته يوم الاعواز.

دليل أن الذي يشت في ذمته هو المثل، وحكم الحاكم عليه بالقيمة لا ينقل المثل إلى القيمة، بدلالة أنه متى زال الاعوار قبل القبض طوّل بالمثل وإذا كان المثل هو انشأت في الذمة اعتبر بدل المثل حين قبض^(١) البذل.

مسألة - ٢ - : إذا غصب ما لا مثل له ومعناه لا يتساوى قيمة أجزائه من غير جسس الاثمان، كالتياب والحطب والخشب والحديد والرماس والصفر والعقار وغير ذلك من الاواني وغيرها، فإنها تكون مصمونة بالقيمة، وبه قال جميع الفقهاء. وقال هيبدا الله بن الحسن العبري البصري^(٢): يضمن كل هذا بالمثل.

(١) حتى قبض،

(٢) م: يحدف (البصري).

ويدل على المسألة مارواه ابن عمر أن النبي ﷺ قال : من أعتق شقصاً له
من عدد قوم عليه ، فأوجب عليه الصمان بالقيمة دون المثل .

مسألة - ٣ :- إذا جنى على حمار القاضي كان مثل حمايته على حمار الشوكي
في أنه يلزمه أرش العيب إذا لم يسر الجاية الى نفسه بدلالة الاصل ، وبه قال
ح ، وش .

وقال ك : ان كان حمار القاضي مقطوع ذنبه ففيه كمال قيمته ، لانه اذا قطع
ذنبه فقد أنفقه عليه ، لانه لا يمكنه ركوبه ، لان القاضي لا يركب حماراً مقطوع
الدنب ، والشوكي يمكنه حمل الشوك على حمار مقطوع الذنب ، ولم يقل هـ
في غير ما يركبه من بهائم القاضي ، مثل الثور وعبيره ، وكذلك لو قطع يد
حماره .

مسألة - ٤ :- اذا قلع عين دابة ، كان عليه نصف قيمتها ، وفي العيين جميع
القيمة ، وكذلك كل ما يكون في المدن من ائنان ، ففي الدابة جميع القيمة فيهما
وفي الواحد نصفها .

وقال ح : في العين الواحدة ربع القيمة ، وفي العيين نصف القيمة . وكذلك
كل ما ينتفع بظهوره ولحمه . وقال ش ، وك . عليه الارش ما بين قيمته صحيحاً
ومعيباً .

مسألة - ٥ - « ح » : اذا قتل عبداً ، كان عليه قيمته مالم يتجاوز قيمته دية
الحر عشرة آلاف درهم ، وكذلك ان كانت أمة مالم يتجاوز قيمتها خمسة آلاف
درهم دية الحرة ، وبه قال ح الا أنه قال : ان كان قيمته عشرة آلاف نقص عشرة
دراهم وكذلك في دية المملوكة . وقال ش : يلزمه قيمته بالعمى ما بلع .

مسألة - ٦ - « ج » : اذا مثل بمملوك غيره ، لزمه قيمته واعتق ، وبه قال

ك .

وقال ش : لا يمتق ، والتمثيل أن يقطع أنه أو أذنه .

مسألة - ٧ - « ح » : كل جناية مقدرة من الحر بحساب دينه ، فهي مقدرة من العبد بقيمته ، مثل اليد والرجل والالف والعين والموضحة والمنقلة وغير ذلك وبه قال ش .

وقال ك : في ذلك أرض ما يقص الا في أربعة : الموضحة ، والمنقلة ، والمأمومة ، والحائنة ، فإن فيها المقدركما قلناه .

مسألة - ٨ - « ح » : الحارصة و لناضعة مقدرة في الحر ، وكذلك في العبد بحساب قيمته . وقال جميع الفقهاء : فيها الأرض ، لأنها غير مقدرة في الحر .

مسألة - ٩ - « ح » : إذا جنى على ملك غيره جناية لها أرض ، فعد ش بمسك المالك ملكه ويطالب الحاني بأرضها ، قليلاً كان أرض الحاية أو كثيراً ، سواء ذهب بالحياة منفعة مقصودة أو غير مقصودة ، وسواء وجب بالمقصودة كمال قيمة لمجني أو دون ذلك .

وقال ح : تنظر فيه ان لم يذهب بالحياة منفعة مقصودة ، مثل أن يحرق يسيراً من الثوب ، أو يقطع اصصاً من العبد ، أو جنى عليه حارصة ، أو دامية ، أو باضعة فانه يمسكه ماله ويطالب بالأرض على ما قاله ش . وان ذهب بها منفعة مقصودة مثل أن يحرق الثوب بطوله أو يقطع يداً واحدة من العبد ، فالسيد بالخيار بين أن يمسك العبد ويطالب بأرض الحاية ، وبين أن يسلم العبد برمنه ويأخذ منه كمال قيمته ، قال : وان وجب بالحياة كمال قيمة المالك .

وهذا إما يكون في الرقيق خاصة ، مثل أن يقطع يديه ، أو رجله ، أو يقلع عينيه ، أو يقطع لسانه ، أو أذنه ، فالمالك بالخيار بين أن يمسكه ولا شيء له على الجاني وبين أن يسلمه إلى الجاني ويأخذ منه كمال قيمته .

وقال ف، وم : في هذا الفصل السيد بالخيار بين أن يسلمه ويأخذ كمال قيمته وبين أن يمسك ويأخذ من الجاني ما نقص بالقطع ويسقط لتقدير ، والذي يقتضيه أخبارنا ومذهبنا أنه إذا جنى على عهد جناية يحيط بقيمة العبد ، كان بالخيار بين أن يسلمه ويأخذ قيمته ، وبين أن يمسكه ولا شيء له ، وما عدا ذلك فله أرش : إما مقدار^(١) ، أو حكومة على ما مضى القول فيه ، وما عدا الممسوك من الاملاك إذا جنى عليه ، فليس لصاحبه الأرض الحثاية ، وعليه اجماع الفرق .

مسألة - ١٠ - : إذا غصب جارية ، فزادت في يده بسم أو صنعة أو تعليم قرآن ، فزاد بذلك ثمنها ، ثم ذهب عنها ذلك في يده حتى عادت إلى الصفة التي كانت عليها حين الغصب كان عليه ضمان ما نقص في يده ، وهكذا لو غصب حاملاً أو حائلاً فحملت في يديه صمها وصمن حملها في الموضعين ، لأن هذا الماء إنما حدث^(٢) في ملك المصوب منه ، فيلزم لعاصب صمائه إذا حال بينه وبينه ، وبه قال ش .

وقال ح : لا يصح شيئاً من هذا أصلاً ويكون ما حدث في يده أمارة ، فإن تلف بعير تفريط فلا ضمان ، وإن فرط في ذلك مثل أن يجحد ثم اعترف أو منع ثم بذل ، فعليه ضمان ذلك .

مسألة - ١١ - ح : الماصع بصمن بالعصب كالاعيان مثل منافع الدار والدابة والعبيد^(٣) والثياب ، وبه قال ش .

وقال ح : لا يصح الماصع بالعصب بحال ، فإن غصب أرضاً فزرعها بيده

(١) م: مقد .

(٢) ح: د: أحدث .

(٣) د: والعبد .

كان لمة له ولا أحرة عليه إلا أن ينقص الأرض بذلك ، فيكون عليه نقصان ما نقص ، وراد على هذا فقال : لو آجرها وأحد أجرتها ملك الأجرة دون مالكها .
مسألة - ١٢ - : المقصود ببيع فاسد لا يملك بالعقد ولا بالقبض ، لانه لا دلالة عليه ، وبه قال ش . وقال ح : يملك بالقبض .

مسألة - ١٣ - « ج » : اذا غصب جارية حاملا صمتها وصم ولدها ، وبه قال ش . وقال ح : صمها^١ لو حدها دون حملها .

مسألة - ١٤ - : اذا غصب ثوباً قيمته عشرة ، فباع عشرين لربادة السوق ثم عاد الى عشرة أو دونها ، ثم هلك قبل الرد ، كان عليه قيمته أكثر ما كانت من حين انغصب لي حين تلف ، لان طريقه الاحتياط يقتضيه ، وهو قول ش . وقال ح : عليه قيمته يوم الغصب .

مسألة - ١٥ - : اذا لم يتلف الثوب وكان قائماً بحاله رده ، ولا يرد ما نقص من القيمة ، لان الاصل براءة لدمة ولادلالة عليه ، وهو قول جميع الفقهاء ، الا أبا ثور فانه قال : يرده . وما نقص من لقيمة^٢ ، فان كانت قيمته يوم الغصب عشرة ثم بلغت عشرين ثم عاد الى عشرة رده ومعه عشرة .

مسألة - ١٦ - : اذا أكره امرأة على الربا ، وجب عليه الحد ولاحد عليها ولو كانت هي رانية وهو واطيء شبهة كان عليها الحد ولاحد عليه ولا يلزمه المهر في الموضعين ، لانه لا دليل عليه في الشرع .

وقال ش : متى وجب عليه الحد دونها لزمه المهر . وقال ح : متى سقط عنه الحد دونها لزمه المهر .

مسألة - ١٧ - : السارق يقطع ويعرم ماسرقه ، وبه قال ش . وقال ح : الغرم

(١) م : يضمن .

(٢) م : من قيمته .

والقطع لا يجتمعان ، فان غرم لم يقطع ، وان قطع لم يغم .
وبدل على المسألة قوله تعالى « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما^(١) » ولم
يفرق .

مسألة - ١٨ - : يصح غصب العقار ويضمن بالعصب ، لقوله تعالى « فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » والعقار مثل من طريق القيمة ،
وهو قول ش ، وم .

وقال ح ، وف : لا يصح غصب العقار ولا يضمن بالعصب .
مسألة - ١٩ - : اذ غصب ثوباً فصعده ، كان للعاصب قلع الصنع ، لانه عين
مائه بشرط أن يضمن ما ينقص من قيمة الثوب ، لانه بحايثه حصل ، وبه قال ش
وأصحابه .

قال المزمعي : ليس للعاصب قلع الصنع ، لانه لا تستعفه له فيه ، سواء كان الصنع
أسود أو أبيض ، وقال ح : ان كان مصوعاً بغير سواد ، قرب لثوب بالخيار بين
أن يسلمه الى العاصب ويأخذ منه قيمته أبيض ، وبين أن يأخذ هو ويعطيه قيمة
صنعه ، وان كان مصوعاً بالسواد ، قرب لثوب بالخيار بين أن يسلمه الى العاصب
ويأخذ منه قيمته أبيض ، وبين أن يمسكه مصوعاً ولا شيء عليه للعاصب . قال
الطحاوي^(٢) : والذي يحییء على قوله ان عليه ما ينقص وقال ف : الصنع بالسواد
وغيره سواء .

مسألة - ٢٠ - : اذا غصب شيئاً ، ثم غيره عن صفته التي هو عليها أولم يغيره

(١) المائدة / ٤٢ .

(٢) ٢ : فيه زيادة (قال الطحاوي قال نقص الثوب بالصنع قال ح لاضمار على

للعاصب) .

مثل أن كانت نفرة ^(١) فصر بها دراهم ، أو حططه فطحنها ، أو دقينا فحزبه ، أو شدة فذبحها وقطعها لحماً وشوها أو طبخها ، لم يملكه ، لأنه لا دليل عليه ، ولقول النبي عليه السلام « على اليد ما أخذت حتى تؤدي » ^(٢) وبه قال ش .

وقال ح : إذا غصب الغصب تعبيراً أزال به الاسم والمنفعة المقصودة بفعله ملكه ، فاعتبر ثلاث شرائط : أن يزول به الاسم والمنفعة المقصودة ، وأن يكون ذلك بفعله ، فإذا فعل هذا ملك ، ولكن يكره له التصرف فيه قبل دفع قيمة الشيء إليه .

وحكى ابن حريز عن ح قال : لو أن لصاً نقب قدح دكان رجل ، فوجد فيه بعلاً وطعاماً ورحاً ، فصعد البعل وطمحن الطعام ملك الدقيق ، فإن اتبه صاحب الدكان كن اللص ثماله ودفعه عن دقيقه ، فإن أتى أدفع عليه ^(٣) فإلزام على اللص .

مسألة - ٢١ - : إذا غصب عصيراً فاستحال خمرأ ، ثم صار خلأ ، رده على صاحبه ، لأنه عين ماله ، وإنما تغيرت صفته ، وبه قال ش .
وقال ح : إذا صار خلأ ملكه وعليه قيمته ، فأما إذا غصب منه خمرأ فاستحل خلأ ، رد الخل بلا خلاف .

مسألة - ٢٢ - : إذا غصب ساجدة فبنى عليها ، أو لوحاً فأدخله في سفينة ، كان عليه رده ، سواء كان فيه قطع ما يابى في ملكه أو لم يكن فيه قطع ما يابى في ملكه ، لقوله ^(٤) : ليس لغيرك ظالم حق . ولقوله ^(٥) : لا يأخذن أحدكم متاع أخيه حاداً ولا لاهياً ، من أخذ عصاً أحد فليردها . وقوله : على اليد ما أخذت حتى تؤدي . وبه قال ش .

(١) في المنجد: نفرة: القطعة المذاهب من ذهب أو فضة .

(٢) حتى تؤدي .

(٣) في المسند أنى عليه ثدر ، أملاكه .

وحكى م في الاصول أنه متى كان عليه ضرر في ردها لم يارمه ردها . وقال
الكرخي : مذهب ح أنه ان لم يكن في ردها قلع ما ياء في حقه ، مثل ان نسي على
بدن الساحة فقط لزمه ، وان كان في ردها قلع ما قد ناء في حقه مثل أن كان
الباء مع طرفيها ولا يمكنه ردها الا بقلع هذا لم يلزمه ردها ، والمطارة على
ما حكاه م .

وتحقيق الكلام معهم هل ملكها بذلك أم لا ؟ فعد أنه قد ملكها كما قال اذا
غصب شاة بذبحها وشواها ، أو حنطة فطحها ، وعد ما وعدش لم يملكها .
مسألة - ٢٣ - : اذا غصب طعاماً ، فأطعم ماله ، فأكله مع الحهر بأنه ملكه ،
فانه لا يبرء منه من الغصب بذلك ، لانه لا دليل عليه ، وهو المخصوص للش ، وبه
قول آخر ن دمه يبرء ، وهو قول أهل العراق .

مسألة - ٢٤ - : اذا حل ذابة أو فتح قعصاً ورقعاً ثم ذها كان عليه الصمان ،
لانه حل السب في ذهابها ، وبه قال ك . وقال ح ، وش : لا صمان عليه .
مسألة - ٢٥ - : اذا حل الدنة وفتح الهوس وذها عقيب الحل والفتح من
غير وقوف ، كان عليه الصمان ، لما قلناه في المسألة الاولى ، وبه قال ك ، وش في
أحد قولي ، والاصح عندهم أن لا صمان^(١) عليه ، وبه قال ح .

مسألة - ٢٦ - : اذا غصب ذابة أو عدداً أو مرساً ، فائق العد أو شرد العرس أو
ند البعير كان عليه القيمة ، فاذا أخذها صاحبها ملك القيمة بالاخلاف ولا يملك هو
المقوم ، فان رد أنفسح ملك المالك من القيمة وعليه ردها ، لى الغاصب ونساق
العين منه ، وبه قال ش .

وقال ح : اذا ملك صاحب العين قيمتها ، ملكها الغاصب بها وكانت القيمة
عوضاً عنها ، فان عادت العين الى يد الغاصب نظرت فان كان المالك أخذ القيمة

[يترضيها أو سبية يثبت عند الحاكم وحكم الحاكم بها لم يكن للمالك سبيل إلى العين ، وإن كان للمالك قد أخذ القيمة]^(١) يقول العاصب مع يمينه ، لأنه هو العارم بطرت فإن كانت القيمة قيمة مثلها أو أكثر ، فلا سبيل للمالك عليها ، وإن كان أدل من قيمتها ، فللمالك رد القيمة واسترجاع العين ، لأن العاصب طم المالك هي قدر ما أحبره به من القيمة .

فالحلاف في فصلين : أحدهما أن الغاصب يدفع القيمة ملكاً أم لا ، صدقاً ملكاً ، وعندهم قدم ملك . والثاني : إذا ظهرت العين فصاحبها أحق بها ويرد عليه ، وعنده ح لا ترد عليه .
دليلاً : أنه قد ثبت أن العين كان ملكاً للمالكها ، فمن ادعى زواله إلى ملك غيره فعليه الدلالة .

مسألة - ٢٧ - : إذا باع عبداً وقبضه المشتري أو لم يقبضه ، فادعى مدع أن العبد له وصدقه الباع أو كذبه ، فإنه لا يقبل إقرار الباع على المشتري ، لأنه قرار على العير ، والمدعي أن يرجع على الباع بقيمة العبد ، لأنه اد صدقه فقد أقر أنه باع مالا بملك وأتلف ملك العير ببيعته إياه ، فيلزمه قيمته .
وللش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والآخر أنه لا ضمان عليه ، ومنهم من قال : يلزمه القيمة قولاً واحداً كما قلناه .

مسألة - ٢٨ - « ح » : إذا كان في يد مسلم خمر أو حمزير فأتلفه متلف ، فلا ضمان عليه بالاحلاف ، مسلماً كان المتلف أو مشركاً . وإن كان ذلك في يد دمي ، فأتلفه متلف ، مسلماً كان أو دمي ، فعليه ضمانه وهو قيمته عند مستحليه ، وبه قال ح .

وقال ش : لا ضمان عليه ، ثم ينظر عدح ، فإن كان المتلف مسلماً فعليه قيمة

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة « م » .

ذلك ، حمراً كان أو خنزيراً ، ولا يصح المسلم الخمر بالمثل وان كان المثل دميماً ، فعليه قيمة الخنزير ومثل الخمر .

قال الطحاوي : وان أسلم المثل وكان ذميماً قبل أن يؤخذ منه مثل الخمر سقط عي دمه ، وان أسلم قبل أن يؤخذ منه قيمة الخنزير لم يسقط عي دمه باسلامه ، وعدنا بضم القيمة ، سواء كان خمرأ أو خنزيراً بدليل اجماع العروة وأخبارهم .

مسألة - ٢٩ - : اذا غصب ماله مثل ، مثل الحبوب والادهن ، فعليه مثل ما تلف في يده ، بشرطه بأي ثمن كان ملاحلاف ، وان كان المثل له كالشباب والحيوان ، فعليه أكثر ما كانت قيمته من يوم العصب الى حين التلف ، لانه مأمور برده الى مالكة في كل زمان يأتي عليه وكل حال كان مأموراً برد العصب فيها ارمه قيمته في تلك الحال مثل حال العصب ، وهو مذهب ش .

وقل ح : عليه قيمته يوم العصب ، ولا اعتبار بما راد عده أو نقص .

مسألة - ٣٠ - : اذا غصب ما لا يبقى كغواكه الرطبة ، تلف في يده وتأخرت المطالبة بقيمته ، فعليه أكثر ما كانت قيمته من حين العصب الى حين التلف . بدلالة ما قلناه في المسألة الاولى ، ولا يراعى ما وراء ذلك ، وبه قال ش .

وقال ح : عليه قيمته يوم المحاكمة . وقال م : عليه قيمته في الوقت الذي انقطع عن أيدي الناس .

مسألة - ٣١ - : اذا غصب ما يجري فيه الربا ، مثل الاثمان والمكبن والموزون ، فعلى عليه جناية استقر أرشها ، مش أن كان العصب دنانير فسبكها ، أو طعاماً فنه استقر نقصه ، فعليه رده بعينه وعليه ما نقص ، وبه قال ش .

وقال ح : المالك بالحيار بين أن يسلم العين المجني عليه الى الغاصب ويطالبه بالبدل ، وبين أن يسبكها ولا شيء له ، فان أراد الامساك والمطالبة بأرش النقصان

لم يكن له .

يبدل على ماقلناه ان الخيار الذي أثبتته ح يحتاج الى دليل، وليس في الشرع مايدل عليه ، والاصل بقاء عبي ملكه وحصول الجاية عليها .

مسألة - ٣٢ - : اذا غصبت^(١) حارية فأنت بولد مملوك ، ونقصت قيمتها بالولادة ، فعليه ردها وأرش نقصها ، وان كان الولد قائماً رده ، وان كان تالفاً رد قيمته ، وبه قال ش .

وقال ح : ان كان تالفاً فعليه أرش النقص ، وان كان الولد باقياً جبرت الارش بقيمة « قيمة خ » الولد ، فان كان قيمة الارش مائة وقيمة الولد مائة ، فلا شيء عليه وان كانت قيمة الولد أقل من مثل أن يكون قيمة الولد خمسين وأرش النقص مائة ، يرد الولد ويضمن خمسين درهماً لآتي الارش .

دليلاً : أن هذا نقص حصل في يد الغاصب ، فوجب عليه ضمانه ، كما لو مات الولد ، ولانه اذا ضمن ماقلناه برأت ذمته بيقين .

مسألة - ٣٣ - : اذا غصب مملوكاً أمرت بنبذ لحيته فنقص ثمنه ، أو حارية ناهداً وسقطت ثدياها ، أو رجلاً شاماً فابيضت لحيته ، فعليه ما نقص في كل هذا ، بدلالة ماقلناه في المسألة الاولى ، وبه قال ش .

وقال ح : في الناهد والشاب مثل قولنا ، وفي الصبي اذا نبذت لحيته فلا ضمان عليه .

مسألة - ٣٤ - : فان غصب عبداً ومات العبد واحتلنا ، فقال الغاصب : رددته حباً ومات في يديك أيها المالك ، وقال المالك : بل مات في يديك أيها الغاصب وأقام كل واحد منهما التينة بما ادعاه ، سقطنا وعدنا الى الاصل ، وهو بقاء العبد عند الغاصب حتى يعلم رده . لان كل واحد منهما مدع ولا ترجيح ، وبه قال ش .

وقال ف : يقدم يمين المالك ويأخذ الدل ، لان الاصل العصب . وقال م :
يقدم يمين العاصب ، لان الاصل براءة الذمة^(١) ، وان قلنا في هذه المسألة يستعمل
القرعة كان قويا أيضاً .

مسألة ٣٥- : اذا عصب ماله مثل ، مثل الادهان و لحبوب والائمن ونحوها
فجنى عليه حيازة استقر أرشها ، فعليه رد العين باقصة ، وعليه أرش المقصود لا غير
لما قباه فيما تقدم ، وبه قال ش .

وقال ح : ينظر فيه ، فان كان لارش في يد مالكة ، مثل أن كان في يده ريت
فصب غيره الماء فيه ، أو كان في يده دينار فكسره غيره وهو في يده ، فرب المال
بالخيار بين أن يملك ماله باقصة ولا شيء له ، وبين تسليمه الى الجاني وبأحد منه
كمال قيمته .

قال : فان غصب الريت أولاً وصب فيه الماء فنقص ، فالمالك بالخيار بين
أن يأخذ عين ماله ولا شيء له لاحتل النقص ، وبين أن يترك ماله على العاصب ويأخذ
منه مثل ريته ، ففرق بين أن يغصب أولاً فيصب فيه الماء عنده ، وبين أن يصب
فيه الماء وهو في يد مالكة ، فأوجب المثل اذا غصب و لقيمة اذا لم يغصب .

مسألة ٣٦- : اذا عصب عبداً قيمته ألف^(٢) ، فراد في يده بلع ألفين فقتله
قاتل في يد العاصب ، فللسيد أن يرجع الاربين على من شاء منهما ، فان رجع
على القاتل لم يرجع القاتل على العاصب ، لان الصمان استقر عليه ، وان رجع
على العاصب رجع العاصب على القاتل ، لان الصمان استقر عليه ، وبه قال ش .
وقال ح : ان رجع على القاتل فالحكم ما قلناه ، وان ضمن العاصب وليس
له أن يضعه أكثر من ألف وهو قيمة العبد حين النقص ، ثم يأخذ العاصب من

(١) م : براءة ذمته .

(٢) ح ، د : ألفاً .

القتل ألفين : ألفاً منهما لنفسه بثل ما أخذ السيد ، والألف الآخر يتصدق بها .
مسألة ٣٧ - : إذا عصب ألف درهم من رجل وألفاً من آخر ، فحلط الألفين
فاللذان شركة بين المالكيين يردهما عليهما ، لأن رول ذلك عن ملك المالك يحتج
إلى دلالة ، وبه قال ش .

وقال ح : بملك العاصب الألفين معاً ، وبضمن لكل واحد منهما بثل أبه
بـ ، أما على أصله في تعبير العصب في يد العاصب .

مسألة ٣٨ - : إذا عصب حراً ورعاً ، أو يصة واحتصتها الدجاجة ،
والزرع والعرواح لعاصب ، لأن عن العصب قد تمت ، فلا يلزم غير القيمة ، وبه
قال ح .

وقد ش . هما معاً للمغصوب منه . وقال لمصرني : العرواح للمغصوب منه
و لورع لعاصب .

مسألة ٣٩ - : فإن عصب هدياً ، فمات في يديه ، فعليه قيمته ، سواء كان
قراً أو مدبراً أو أم ولد ، وسواء مات بسبب أو مات حيفاً ، لأنه لا طريقة الاحتياط
يقتضيه ، وبه قال ش .

وقال ح في غير أم ولد بقولنا ، فأما أم لولد فإن مات بسبب مثل أن لدعتها
عقرب ، أو سقط عليها حائط فكما قلناه ، وإن مات حيفاً فبها فلاحصان عليه .

مسألة ٤٠ - : إن عصب حراً صغيراً ، فتل في يديه فلاحصان عليه ، وبه
قال ش . وقال ح : إن مات حيفاً فبقولنا ، وإن مات بسبب مثل أن لدعته
عقرب أو حية أو أكله سبع أو سقط عليه حائط فعليه الصمان .

دلينا : أن الأصل براءة الدمة ، فمن شحها فعليه الدليل ، وإن قلنا بقول ح
كان قوياً ، دليله طريقة الاحتياط .

كتاب الشفعة

مسألة ١ - : لاشفعة في المبيعة وكل ما يمكن تحويله من الثياب والحبوب والنسج والحيوان وغير ذلك ، عند أكثر أصحابنا على الطاهر من رواياتهم ، وبه قال ش ، وح .

وقال ك : اذا باع سهماً من سفينة كان لشريكه فيها الشفعة ، فأجراها مجرى الدار . وحكي عنه أن الشفعة في كل شيء من الاموال والثياب والطعام والحبوب والحيوان ، وفي أصحابها من قال بذلك ، وهو احتياط المرتضى .

مسألة ٢ - : اذا باع زرعاً أو ثمرة مع الاصل بالشرط ، كانت الشفعة ثابتة في الاصل دون الررع والثمرة ، لان ما قلناه مجمع عليه ، ولا دلالة على ثبوتها في الزرع والثمرة . وروي جابر أن النبي ﷺ قال : لاشفعة الا في ربع أو حائط وهو مذهب ش .

وقال ح : يجب في الزرع والثمار مع الاصل .

مسألة ٣ - « ح » : لانثبت الشفعة بالجوار ، وانما يثبت للشريك المخالط وبه قال في الصحابة عمر وعثمان ، وفي التابعين عمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، ويحيى بن سعيد الانصاري ، وفي الفقهاء ربيعة ،

وك، وش، وأهل الحجاز، وع، وأهل الشام، ود، وق، وأبو نؤر .
ويشت عدنا زائداً على الحلطة ،لاشتراك في الطريق ، وبه قال سواد بن
عبد الله القاضي^(١)، وعبد الله بن الحسن الغنيري، فابهما أوجبها بالشركة في الطريق
والمبيع دون الجوار كما نقوله نحن .

وذهب أهل الكوفة إلى أنها بثبت بالشركة والجوار، ولكن الشريك أحق
فمن ترك الجار أحق ، ذهب إليه ابن شبرمة ، ور، وح، وأصحابه ، وعبد الله بن
المبارك .

ولح تفصيل قال : الشفعة بحسب أحد أسباب ثلاثة : الشركة في المبيع ،
والشركة في الطريق ، وقال : الشريك في الطريق أولى من الجار اللارق ثم
بالجوار .

بيان هذا : قال : ان كان شريكاً في المبيع ، فهو أحق من الشريك في
الطريق ، وان كان شريكاً في الطريق فهو أحق ، وان لم يكن شريكاً في المبيع
مثل أن يكون الدرب لا ينقد وفيه دور كثيرة ، فان الطريق مشترك بين أهله .
فان باع صاحب الصلداره في آخر الدرب ، فالشفعة للذي يليه ، من ترك
فللذي يليه أبداً من الجانبيين كذلك إلى آخر الدرب ، فان لم يبق في أهل الدرب
من يريد الشفعة كانت للجار اللزيق الذي ليس بشريك في الطريق ، وهو الذي
ظهر داره إلى دار في غير هذا الدرب ، فان ترك هذا الشفع الشفعة ، فلا شفع
هناك .

وان كان الدرب^(٢) نافذاً ، فالشفعة للجار اللزيق فقط ، سواء كان باب داره في
هذا الدرب أو غيره ، فاذا كان محاذياً في درب نافذ وخرض الطريق ذراع فالشفعة

(١) م ، ح ، غ : سواد .

(٢) د : وان الدروب نافداً .

وهاهنا قال ش : سمعت من بينه وبينه دراع وأعطيته من هو منه على ألف دراع .

ويدل على مدهنا - معصفاً إلى اجماع الفرق وأحارهم - ما رواه جابر عن النبي ﷺ قال : الشععة فيما لم يقسم ، فاد وقعت الحدود فلا شفعة . وروى أبو هريرة قال : قضى رسول الله ﷺ بالشععة فيما لم يقسم ، وأي مال قسم وأرف عليه فلا شفعة به . ومعنى أرف عليه . أي : أعلم عليه وهي لغة أهل الحجاز .

مسألة - ٤ - « ح » : مطالعة الشمع على العور ، فان تركها مع القدرة عليها بطلت شفعته ، وبه قال ح ، وهو أصح أقوال ش . ولله ثلاثة أقوال آخر أحدها : أن الشمع بالحيار ثلاثاً ثم يبطل حياره ، وبه قال ابن أبي ليلى ، ور .

ونصر في القديم على قولين أحدهما : أن حياره على الراحي ولا يسقط لا بصريح العمود ، فيقول : عمود ، أو يلوح به بأن يقول للمشتري يعني الشقص أو هب لي ، فان فعل شيئاً من هذا ، ولا كان للمشتري أن يرافعه إلى الحاكم ، فيقول : اما أن يأخذ أو يدع ، وهو ظاهر قولك ، لانه قال : له الحيار ما لم يتناول الوقت ، ف قيل له : اذا مضت سنة ، فقد تناول الوقت ، فقال : ما طله تناول .

والثاني : أنه على التأيد ، كالقصاص حتى قال : لا يملك المشتري مرافعته إلى الحاكم ، من الحيار إليه ولا اعتراض عليه .

مسألة - ٥ - « ج » : الشععة لا تبطل بالعبوبة وبه دل جميع المصنفين ، وحكي عن النخعي أنه قال الشععة تبطل بالعبية .

مسألة - ٦ - : اذا اختلف المشتري والسميع في الثمن ، ومع كل واحد منهما يية ، قبلت يية المشتري ، لانه هو المدعي للثمن والسميع ينكره ، وبه قال ش ، وف .

وقال ح ، وم : البسة بيسة الشفيع ، لانه الحارج .

مسألة - ٧ - : اذا كان الشراء شمس له شمس ، كالحبوب والاثمان ، كان للشفيع الشععة بلا خلاف ، وان كان بشمس لأمثل له ، كاشياء والحيوان وبحود ذلك ، فلا شععة له ، وبه قال لحسن المصري ، وسوار نقاضي .

وقال ح ، وك ، وش : له الشععة وبأحد بقيمة الشمس ، والاعتبار بقيمته حين العقد لا حين الاحد بالشععة على قول ش ، وعلى قول ك بقيمته يوم للمحاكمة ^(١) .
مسألة - ٨ - «ح» : اد تزوج امرأة وأمهرها شقصاً لاستحق الشععة عيها وبه قال ح ، وأصحابه . وقال ش : الشععة تحب بمهر المثل ، وبه قال الحارث المعكبي . وقال ك وابن أبي ليلى : يحب الشععة لكبه بأحد بقيمة الشقص لا بمهر المثل .

مسألة - ٩ - : اذا اشترى شقصاً بمائة الى مئة ، كان للشفيع المطالبة بالشععة وهو محبر بين أن يأخذه في الحال ويعطي ثمنه حالا ، وبين أن يصبر الى مئة ، فيطالبه بالشمس الواجب عندها ، لان الشععة قد وحيث سفس الشراء ولذم لا يتساوى ، فوجب عليه الشمس حالا ، أو يصبر الى وقت الحلول ، فيطالبه بالشععة مع الثمن .

وللش فيه ثلاثة أقوال : أحدها ما قلناه . والثاني أنه يأخذه بمائة الى مئة كما اشتراه ، وبه قال ك ، غير أن ك قل : ان كان الشفيع غير ملي كان للمشتري مطالبة بضمين ثقة يضم من له الشمس الى محله ، وهذا قوي وإليه ذهب قوم من أصحابه ، وهو المذكور في النهاية . والثالث قاله في الشروط يأخذه بسلعة يساوي مائة الى مئة .

مسألة - ١٠ - : اذا مات وحلف ابنه وداراً ، فهي بينهما نصفين ، فان مات

(١) م : حين المحاكمة .

أحدهما وحلف ابني كان نصف أبيهما يسهما نصفين، ولهما النصف ولكل واحد منهما الربع، فان باع أحدهما نصيبه من أحثبي فلا شفعة لأحد، بدلالة الاختيار الواردة في ذلك عن ائمتنا عليهم السلام.

ولش فيه قولان: أحدهما الشفعة لأحيه وحده دون عمه، وبه قال ك. ولثاني لأحيه وعمه سواء وبه قال ح وأصحابه، وهو اختيار المزني، ومن قال من أصحابنا: ان الشفعة على عدد الرؤوس، فهكذا يجب أن نقول.

مسألة - ١١ - : عندما أن الشريك إذا كان أكثر من واحد بطلت الشفعة، بدلالة الاحار التي رواها أصحابنا، فلا يتصور الخلاف في أن شفعة على عدد الرؤوس، أو على قدر الانصاء وهو افراد، وذهب قوم من أصحابنا الى أنها تستحق وان كانوا أكثر من واحد، وقالوا على قدر لرؤوس، وبه قال أهل الكوفة النخعي، ور، والشمسي ^(١)، وح، وأصحابه، وهو أحد قولي ش، واختيار المزني.

والقول الآخر أنه على قدر الانصاء، وهو الأصح عندهم، واختاره أبو حامد الأسفرائني، وبه قال سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وعطاء، وك، وأهل الحجاز، ود، وق ومن نصر القول الآخر من أصحابنا، فلاحبار وردت في ذلك المعنى والافوى عندي ^(٢) الاول.

مسألة - ١٢ - : المنصوص لأصحابنا أن الشفعة لا يورث، وبه قال ح وأصحابه. وقال قوم من أصحابنا: أنها يورث مثل سائر الحقوق، وهو اختيار المرتضى رحمه الله، وبه قال ش، وك، وعبد الله بن الحسن العنبري البصري.

مسألة - ١٣ - : اذا اشترى داراً ووجب للشفيع فيها الشفعة، فأصابها هدم

(١) م: يحذف «والشمسي».

(٢) م: عندما.

أوحرق^(١) أو ما شبه ذلك ، فإن كان ذلك بأمر سماوي ، فالشفيع بالخيار بين أن يأخذها بجميع الثمن أو بتركها ، وإن كان بفعل آدمي كان له أن يأخذ العرصة بحصتها من الثمن .

بدلالة ما رواه جابر أن النبي ﷺ قال : الشفعة في كل مشترك ربع ، أو حائط ولا يصح له أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه ، فإن باعه وشريكه أحق بالثمن . ثبت أنه يأخذ به ذلك الثمن ، وهو مذهب ح .

وللس فيه قولان ، وأصحابه على خمس طرق : أحدها - ما قلناه وهو أصغفها عندهم . وثانيها : إذا انتقص الباء وانفصل ، فالشفع يأخذ العرصة بالشفعة وما اتصل بها من البناء دون المنفصل عنها على قولين : أحدهما يأخذ المتصل بكل الثمن أو بتركه ، والقول الآخر أنه يأخذ حصته من الثمن أو يدع وهو أصح القولين عندهم .

وثالثها إن كان البعص الذي لحقه عيب مثل شق الحيطان وتغير السقف وميل الحائط ، فإن المشتري بالخيار بين أن يأخذ بكل الثمن أو يردّه ، وإن كان لتقصان انتقاض البناء والآلة لم يدخل التقص في الشفعة ، وبكم يأخذ الشفيع ما عداه ؟ على القولين وما انفصل لا يدخل في الشفعة ، كما قال الأول ، ويأخذ ما عداه بالحصّة من الثمن قولاً واحداً .

ورابعها : أنه إذا انتقص البناء ، وكانت الأعيان المتهمة موجودة ، دخلت في الشفعة ، وإن كانت منفصلة عن العرصة ، لأنه^(٢) يقلها بالثمن الذي وقع البيع به ، والاستحقاق وجب له حين البيع ، وإن كانت الأعيان مفقودة يأخذ بحصته من الثمن .

(١) م : وعرق .

(٢) م : لأنها .

وحامسها : أنه اذا كانت العرصة دئمة بحالها أحده بجميع الثمن ، سواء
كان الأعيان لمصلحة ، ووجوده أو مفقوده ، وان كان بعض العرصة هلك بالعرق
أخذ بالحصصة من الثمن .

مسألة - ١٤ - : اذا اشترى شيئاً وقاسم وغرس فيه ونسي ، ثم طاب لشيع
بالشعة ولم يكن قل ذلك عديمًا بالشراء ، كان له احبارة على قلع الغرس والساء
اذا ر عابه ما ينقص من لعراس والساء بالطلع ، لان لمشتري انما عرس في ملكه
مدم يكن متعدياً ، فيجب عليه أن يرد ^١ ما ينقص من عرسه بالسبع ، ولانه اذا رد
عليه انقص ، فلا خلاف أنه له مطالبته بالفتح ، ولادلالة على وجوب نفع اذا
لم يرد ، وهو مذهب ش ، وك ، ولحمي ، وع ، ود ، وف .

وقال ر ، وح ، وأصحابه . له مطالبته بالفتح ، ولا يعطيه ما ينقص بالفتح .
مسألة - ١٥ - : اذا اشترى لبحل والارض وشرط لثمرة ، كان للشيع أن
يأخذ لكل الشعة ، بدلالة عموم لاحبار الواردة في وجوب الشعة في المسع
وبه قال ح ، وك وادعيان هذه مسألة جماع .

وقال ش له أن يأخذ لكل دون ثمرة ، وبه قال عبيد الله بن الحسن العسري .
مسألة - ١٦ - : اذا باع شقصاً من مشاع لايحسور قسمته شرعاً ، كالحمام
والارحية والدور لصيقة فلا شعة فيها ، وبه قال أهل لبحجار ربيعة ، وك ، وش ^٢ .
وقال ح ، ور ، وأصحابه ، وأنواعاس من سريح : يجب الشعة فيه .

ويدل على ما ذهبنا اليه ^٣ ما رواه أبو هريرة وجابر أن النبي ﷺ قال : الشعة
فيما لم يقسم ودا وقعت الحدود فلا شعة . وقد جاز : انما جعل رسول الله ﷺ

(١) م محجب أن يرد عليه

(٢) ح ، د بحدود وش

(٣) م ، ح . دليل ما رواه .

الشفعة في كل ما لم يقسم ، وإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق^(١) فلا شفعة .
وجه لدلالة : أنه ذكر الشفعة بالالف واللام وهما للجنس ، فكأنه قال : جنس
الشفعة فيما لم يقسم ، يعني : ما يصح قسمته ولا يجوز قسمته لا يدخل تحته ، ولأن
قوله « ما لم يقسم » يقيد ما يقسم إلا أنه لم يعمل فيه القسمة ، لأنه لا يقال فيما
لا يقسم ما لم يقسم ، وإنما يقال لا يقسم فلما قال لم يقسم دل على ما قلناه .

وروي عن عثمان أنه لا شفعة في بحر ولا شر ولا رف بقطع الشفعة وأراد
أبى لمحذر ، فإن اعتمادهم في السقي عليها ، ولا مخالف له في الصحابة .

مسألة - ١٧ - : إذا لم تنقص القيمة ولا الانتفاع بالقيمة قسم بالاخلاف
وإذا تنقص الانتفاع والقيمة ، فلا يقسم بالاخلاف ، وفيه الخلاف فمدح أن
كل قسمة لا ينفع الشرط بحصته أيها كان فهي قسمة ضرورية لا يقسم ، وهو ظاهر
مذهب ش ، وهو صحيح عدي . وقال أصحاب ش : إن القسمة إذا نقصت القيمة
دون الانتفاع ، فإنها غير جائزة .

ويدل على ما قلناه^(٢) أنه مجمع عليه ، ولادليل على أن نقصان القيمة يبيع من القيمة .
مسألة - ١٨ - « ح » : لصي و امحون والمحذور عليه لسمه يشت لهم
لشفعة ولوليتهم أن يأخذ لهم ، فالولي هو الأب ، أو الحد أو الوصي^(٣) من قبل
واحد منهما ، أو أمين الحاكم إذا لم يكن أب ، ولولي أن يأخذ بالشفعة ، ولا
يجب أن ينتظر بلوغ الصبي ورشاده ، وله قال جميع الفقهاء .

وقال ابن أبي ليلى : لا شفعة للمحذور عليه . وقال ع : ليس للولي الأخذ له
لكنه بصر حتى إذا بلغ ورشد كان له . لاخذ والترك .

(١) ده خ : صرف .

(٢) م : ذلك

(٣) د : والجد أو الوصي ، م : والجد والوصي .

مسألة - ١٩ - : اذا كان للصبي شعبة وله في أخذها الحظ ولم يأخذ الولي عنه بالشعبة لم يسقط حقه ، وكان له المطالبة لها أو تركها اذا بلغ ، لانه قد ثبت أنها حقه ، ولا يسقط ترك الولي ذلك ، كما لا يسقط ديونه وحقوقه ، وبه قال ش ومحمد بن الحسن ، وزفر .

وقال ح ، و ف : يسقط شبعته ، وليس له أخذها .

مسألة - ٢٠ - : اذا كان للصبي شعبة والحظ له في تركه ، وتركه الولي وبلغ الصبي ورشد ، فإن له المطالبة بالآخذ وله تركه لما قضاه في المسألة الاولى ، ولانه لا دلالة في سقوطه بترك الولي ، وهو مذهب م ، وزفر ، وش ، في أحد قوليّه ، والقول الآخر وعليه أكثر أصحابه انه ليس له المطالبة وسقط حقه ، وبه قول ح ، و ف .

مسألة - ٢١ - : اذا باع شقصاً شرط الخيار ، فإن كان الخيار للبايع أو لهما فلا شعبة ، وإن كان الخيار للمشتري ، فإنه يجب الشعبة للشبيع ، وله المطالبة بها قبل انقضاء الخيار ، لأن المثل قد ثبت بالعقد كما يباه في كتاب البيع ، فوجب للشعبة للشبيع على المشتري ، لانه ملكه ، وهو مذهب ح وعليه نص ش . وقال الربيع : فيه قول آخر انه ليس له الآخذ قبل انقضاء^(١) الخيار ، وبه قال ك .

مسألة - ٢٢ - : اذا اشترى شقصاً وسيماً ، أو شقصاً وعداً ، أو عرصاً من العروس ، كان للشبيع الشعبة بحصته من الثمن ، ولا حق له فيما يبيع معه ، لانه لا دليل عليه ، وهو قول ح ، وش .

ولح رواية شاذة أنه يأخذ الشقص والسيف معاً بالشعبة . وقال ك : لو باع شقصاً من أرض فيها علمان يملونه ، كان له أحد الشقص والعلمان معاً بالشعبة .

مسألة - ٢٣ - : اذا أخذ الشبيع الشقص من المشتري أو البائع قبض المشتري أو لم يقبض ، فإن دركه وعهده على المشتري دون البائع ، لأن الشبيع انما يأخذ

ملك المشتري بحق الشفعة ، فليرمه دركه كما لو باعه ، وهو مذهب ش ، وك .
 وقال ح : ان أحدهما من البايع ، فالعهد على البايع ، وان أحدهما من لمشتري
 فكما قلناه . وقال ابن أبي ليلى ، وعثمان الشبي : هبة المبيع على البايع دون
 المشتري ، سواء أحدهما من يد البايع أو يد المشتري ، لان المشتري كالمسافر .
 مسألة - ٢٤ - : لا يأخذ الشفيع الشفعة من البايع أبداً ، لانه انما يستحق
 الشفعة بعد تمام العقد ولرويه ، واذا كان كذلك فالملك [للمشتري ، فيجب أن
 يكون الاخذ من مالكة لاس غيرة ، وهذا مذهب ش . وقال ح : له أحدهما ^(١)]
 قبل القبض .

مسألة - ٢٥ - : اذا تبايعا شقصاً فصم الشفيع الدرك للبايع عن المستحق ^(٢) ، أو
 للمشتري عن البايع في نفس العقد ، أو تبايعا بشرط الخيار على أن الخيار للشفيع ،
 فانه يصح شرط ، لاحسن ، وأبها كان فلا يسقط شفيعته ، لانه لا دليل عليه ولا باع من
 جواز الشرط للاحسن ، وبه قال ش .

وقال أهل العراق : يسقط الشفعة ، لان العقد مائم الا به ، كما ذاع بعض
 حقه لم يجب له الشفعة على المشتري .

مسألة - ٢٦ - : اذا كان دار بين ثلاثة ، فباع أحدهم نصيبه واشتراه أحد
 الآخرين ، استحق الشفعة الذي لم يشتر على قول من يقول الشفعة على عدد
 الرؤوس ، وهو أحد وجهي ^(٣) ش ، لان الانسان لا يستحق الشفعة على نفسه ، وقد
 ثبت أن الشفعة يستحق على المشتري .

وقال ح ، وش في أحد وجهيه : يستحق الشفعة الذي اشتراه مع الذي لم

(١) ما بين المعقوفين مقط من نسخة « د » .

(٢) م : عن المشتري .

(٣) د : قولي .

يشتر بينهما بصقين .

مسألة - ٢٧ - : اذا كان الشبيع وكلا في بيع الشفع الذي يستحق باشفعة لم يسقط بذلك شفعة ، سواء كان وكيل النابع في البيع ، أو وكيل المشتري في الشراء ، لانه لا مابع من وكالة ، ولادلالة على سقوط حقه من الشفعة ، وبه قال ش .

وقال أهل العراق : ان كان وكيل النابع لم يسقط شفعة ، وان كان وكيل المشتري سقطت شفعه . ساء على أهله أن الوكيل في الشراء يتقل الطك عن النابع ايه ، ثم منه الى الموكل .

مسألة - ٢٨ - : اذا حط النابع من ثمن شيئاً بعد لزوم العقد واستقر له الثمن ، لم يحق ذلك بالعقد ولا يثبت لشبيع ، بل هو هبة محددة للمشتري من النابع ، ولانه لادلالة على لحوقه بالعقد ، وهو قول ش ، سواء كان الحط كل الثمن أو بعضه .

وقال ح : ان حط بعض الثمن لحق العقد وسقط عن الشفع ، وان حط كله لم يلحق العقد وقد مصت في البيوع .

مسألة - ٢٩ - : اذا راد في الثمن ردة بعد استقرار العقد ، فهو هبة من المشتري لسبيع ولا يلزم الشمع ، لانه لادلالة عليه ، وبه قال ش . وقال ح : هذه الزيادة يحق باعقد ولا يلحق بالشبيع .

مسألة - ٣٠ - : اذا كانت دار بين اثنين ، فادعى أحني على أحدهما ما في يده من الصنف ، فصالحه على ألف ، صح صالحه ، سواء صالحه على انكار أو على اقرار ، ولا يستحق به الشفعة ، لانه ليس ببيع .

وقال ش : ان كان الصلح على اقرار ، فهو بيع يستحق به الشفعة ، وان كان على انكار فالصلح باطل لا يستحق به الشفعة .

مسألة - ٣١ - : فان كان الدار بينهما نصفين ، فادعى أحسني على أحدهما ألف درهم ، فصالحه على نصفه من الدار لاستحقاقه الشفعة ، سواء كان صاحب قبر أو أوصلح ابتكار كما تقدم ذكره . وهل شيء مثل ما مر ذكره .

مسألة - ٣٢ - : إذا أحدهما اشترى ، فلا يشت للمشتري حيز المجلس بلا خلاف . وهل يشت للشفيع حيز المجلس أم لا ؟ عند أنه لا حيز له ، لأنه لا دليل عليه . ونلش فيه قولان .

مسألة - ٣٣ - : « ح » : إذا وهب شفعاً لغيره ، سواء كان هو أو غيره أو نظيره ، فإنه لا يستحق به الشفعة . وقال مشهور : كانت الهبة حرة ، فإنه أو غيره لا يستحق الشفعة ، لأن الهبة للتبذير تودد ، وليس هو دونه سبباً ، فلا يستحق بهما العوض .

وان كان لمن هو فوقه ، فهل يثاب عليه ؟ على قولين ، قال في الحدد : لا ثواب ، وبه قول ح . وقال في التقييد : يقتضي الثواب ، وهو قول ذ . وقد قال لا يقتضي الثواب ، فلا شفعة ، وإذا قل : يقتضي الثواب ، وبه ثبت فيها الشفعة .

مسألة - ٣٤ - : إذا كان دار بين نصفين ، فادعى أحدهما أنه باع نفسه من أحسني ، وأكره الإحسني أن يكون شراءه ، فإنه تشت شفعة لمنه لك لأن البايع أقر بعقوبته : حق للمشتري ، وحق للشفيع ، فإذا رد المشتري ثبت حق الشفيع ، وبه قال عامة أصحاب مشهور .

وقال أبو العباس : لا شفعة لأنها تشت بعد ثبوت للمشتري .

مسألة - ٣٥ - : على قول من قل من أصحابنا ، أن الشفعة على عدد الرؤوس إذا كانت دار بين ثلاثة شركاء ثلاثة ، واشترى أحدهم نصيب أحدهما لغيره ، استحق المشتري مع الآخر الشفعة بينهما نصفين ، وبه قول ح . وأصحابه ، ولك ، وعامة أصحاب مشهور ، وهو الذي نقله المزني .

ومن أصحابه من قال : يأخذ الشفيع بالشفعة ولاحق للمشتري فيه ، وبه قال عثمان البني ، والحن البصري ، قالوا : لأنه مشتر ولا يستحق الشفعة على نفسه ، وهو الذي بصرياء فيما تقدم ، غير أن هذا القول الآخر أقوى .

مسألة ٣٦ - : إذا شح غيره موضحة عمداً أو خطأ فصولح منها على شقص صح الصلح إذا كانا عالين بأرض الموضحة ولا يستحق الشفيع أحدها بالشفعة لأن الصلح ليس بشراء والشفعة إنما يستحق بعقد الشراء ، فمن أحقه به فعليه الدلالة .

وقال ش وأصحابه : إن كانت الأمل موجودة ، فهل يصح الصلح أم لا ؟ فيه قولان . وإن كانت معدومة ، فعلى قولين في انتقال الأرض إلى القيمة وإلى مقدار^(١) وعلى الوجهين جميعاً يصح الصلح إذا علما القيمة أو المقدار ، فكل موضع يصح الصلح يجب الشفعة ، وكل موضع لا يصح لا يجب الشفعة .

مسألة ٣٧ - : إذا باع ذمي شقصاً من ذمي بحمر أو حنبر وتفاضلوا استحق عليه الشفعة ، أخذ الشفيع بمثل ثمن الحمر وثنم الحنبر عند أهله ، لأن ذلك مال عندهم وقد أمرنا أن نقرهم على ما يرونه وهم يرون ذلك ثمناً ، فوجب إقرارهم عليه ، وبه قال ح .

وقال ش : لاشفعة هاهنا ، لأن الحمر ليس بمال .

مسألة ٣٨ - « ح » : لا يستحق الذمي الشفعة على المسلم ، سواء اشتراه من مسلم أو ذمي وعلى كل حال ، وبه قال الشعبي ، ود .

وقال ح ، وأصحابه ، وك ، وش ، وع : يستحق الذمي الشفعة على المسلم وقال ابن حبي : لاشفعة له عليه في الأمصار ، وله الشفعة في القرى .

مسألة ٣٩ - : إذا اشترى شقصاً من ذر وبنى مسجداً قبل أن يعلم الشفيع

كان للشفيع ابطال تصرفه ونقض المسعد وأخذ به بالشفعة ، لان حق الشفيع سابق لتصرفه ، لانه يستحقه حين العقد ، وهو قول ش وجميع الفقهاء . ولح روايتن احدهما ما قلده ، وبه قال ف . والآخرى لا ينقض المسعد .

مسألة - ٤٠ - : اذا باع في مرضه المحوف شقصاً وحاي فيه من وارث صح البيع ووجب به الشفعة بالثمن الذي وقع عليه البيع ، لان هذا بيع صحيح وعند الفقهاء يبطل البيع ، لان المحاماة هبة ووصية ، ولا وصية لو ارث عندهم ، ويبطل البيع في قدر المحاماة ، ويكون الشفيع بالخيار بين أن يأخذ أو يترك ، وارثاً كان أو غير وارث .

مسألة - ٤١ - : اذا وجب له الشفعة ، فصالحه المشتري على تركها يعوص صح وبطلت الشفعة ، لعموم الخبر^(١) امي جوار الصلح . وعقد ش لا يصح ، وهل يبطل الشفعة ؟ على وجهين .

مسألة - ٤٢ - : اذا وجبت الشفعة ، فسار الى المطالبة ، فلم يأت المشتري فيطالبه ولا الى الحاكم ، بل مضى الى الشهود فأشهد على نفسه بأنه مطالب للشفعة لم يبطل شفيعته ، لانه لا دلالة على بطلانه ، وبه قال ح . وقال ش : يبطل .

مسألة - ٤٣ - : اذا بلغ الشفيع ان الثمن دنائير ففكاك دراهم ، أو حطة فان^(٢) شعيراً ، لم يبطل شفيعته ، لانه لا دلالة على بطلانه ، وبه قال جميع الفقهاء الا زور فانه قيل : ان كان الثمن دنائير فيان دراهم سقطت شفيعته ، وان كان حطة فبان شعيراً لم يسقط كما قلناه .

(١) م لعموم الاخبار .

(٢) م ، د : فكاك .

كتاب القراض

مسألة - ١ - : لا يجوز القراض الا بالائتمان التي هي الدراهم والدنانير ،
وبه قال ح ، وش ، وك .

وقال ع ، وابن أبي ليلى : يجوز بكل شيء يتمول ، فان كان مما له مثل
كالحنوب والادهان رجع الى مثله حين المعاملة والريح بعده بينهما ، وان كان
مما لا مثل له ، كالثياب والناع والحجوان ، كان رأس المال قيمته والريح بعده بينهما
ويعدل على مذهبننا أن ما احترقاه مجتمع على جواره ، وليس على جوز ما قالوه
دليل .

مسألة - ٢ - : القراض بالفلوس لا يجوز ، لانه ليس على جواره دليل ، وبه
قال ح ، وف ، وش . وقال م : هو القياس الا أبي أجيره استحساناً ، لانها ثمن
الاشياء في بعض البلاد .

مسألة - ٣ - : لا يجوز القراض بالورق المنشوش ، سواء كان العش أقل
أو أكثر أو سواء ، لما قلناه في المسألة الاولى ، وبه قال ش .

وقال ح : يجوز ان كانا سواء أو كان العش أقل ، ولا يجوز ان كان العش أكثر
بناءً على أصله في الزكاة .

مسألة - ٤ - ٠ اذا كان القراض فاصداً استحق العامل أجره المثل على ما يعمل ، سواء كان في المال ربح أو لم يكن ، لانه انما عمل بادن صاحب المال ، وبه قال ش . وقال ذو . ن كان في المال ربح فله أجره مثله ، وان لم يكن له ربح فلا شيء له .

مسألة - ٥ - « ح » : ليس للعامل أن يسافر بمال القراض بغير اذن رب المال وبه قال ش . وقال ح ، وك : له ذلك . ونسب ح وك ذلك على الودیعة ، وأن له أن يسافر بها . وعدنا ليس له ذلك في الودیعة أبصاً .

مسألة - ٦ - « ح » : اذا سافر بادن رب المال ، كان نفقة السفر من المأكل والمشروب والملبوس من مال القراض .

وللمش فيه ثلاثة أوجه : أحدها لا ينفق كالنصر . والثاني : ينفق كمال نفقته كما قلناه . والثالث : ينفق القدر الرئد على نفقة الحضر لاجل السفر .

مسألة - ٧ - : اذا أعطاه ألفين وقال : ما رزق الله من الربح كان لي ربح ألف وذلك ربح ألف كان جائزاً ، لانه لا مبيع منه والاصل جوازه ، وبه قال ح ، وأبو ثور . وقال ابن مريح : هذا غلط ، لانه شرط لنفسه ربح ألف لا يشاركه العامل فيه وكذلك للعامل .

مسألة - ٨ - : اذا دفع اليه مالا قراضاً ، فقال له : انجر به ، أو قال : اصنع ما ترى ، أو تصرف كيف شئت ، فانه يقتضي أن يشتري شمن مثله نقداً بنقد البلد ، بدلالة طريقة الاحتياط ، لأن ما ذكرناه مجمع على جوازه ، وبه قال ش . وقال ح : له أن يشتري شمن مثله بأقل أو أكثر ونقداً ونسيئة وبغير نقد البلد .

مسألة - ٩ - « ح » : اذا اشترى العامل في القراض أباه بمال القراض ، فان كان في المال ربح انعتق منه بقدر نصيبه من الربح واستسمى في باقي ذلك لرب

المال، وينفسخ القراض اذا كان معسراً، وان كان موسراً قوم عليه بقيته لرب المال وسواء كان الربح طامراً أو محتاج الى أن يقوم ليعلم أن فيه ربحاً .
وللش فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه انه يتعق بمقدار نصيبه ، ويلزم شراء الباقي ان كان موسراً، وان كان معسراً قال: تبقى بقيته رقاً لرب المال. والقول الثاني ان الشراء باطل .

مسألة - ١٠ - : اذا فسخ رب المال القراض ، وكان في المال شيء باعه العامل ناذر رب المال سيئة، لزمه أن يجيبه، سواء كان فيه ربح أو لم يكن ، لان على العامل رد المال كما أحذه، واذا أحذه ناصباً وجب عليه أن يرده كذلك، وهو مذهب ش .

وقال ح: ان كان فيه ربح فكما قلناه، وان لم يكن فيه ربح لم يلزمه .
مسألة - ١١ - : اذا قال حذ هذا المال قراضاً على أن يكون الربح كله لي كان ذلك قراضاً فاسداً، ولا يكون بضاعة، لان لمعط القراض يقتضي أن يكون الربح بينهما، فاذا شرط الربح لنفسه كان فاسداً، كما لو شرط الربح للعامل، وبه قال ش .
وقال ح: يكون هذا بضاعة .

مسألة - ١٢ - : اذا كان العامل نصرانياً ، فاشترى بمال القراض خمراً أو خنزيراً ، أو باع خمراً مثل ان كان عصيراً فاستحال خمراً فباعه ، كان جميع ذلك باطلاً ، لانه لا دليل على جوازہ والتصرف في المحرمات محظور، وبه قال ش .
وقال ح : الشراء والبيع صحيحان . وقال ف ، وم: الشراء صحيح والبيع باطل .

مسألة - ١٣ - : اذا قال اثنان لواحد : خذ هذا المال قراضاً ولك النصف من الربح، ثلثه من مال هذا وثلثاه من مال الآخر، والنصف الاخر يبتنا نصفين ، قال ش: القراض فاسد . وقال ح، وأبو ثور: يصح ويكون على ما شرطنا ، لانهما

قد جعلنا له نصف جميع المال ، فكان الباقي بينهما على ما شرطنا .

وقال أصحاب ش : هذا علط ، لأن أحدهما إذا شرط الثلث والآخر الثلثين بقي نصف الربح لهما وهو تسعة مثلاً ، وكان من سبيله أن يكون لأحدهما منه ستة وللآخر ثلاثة ، فإذا شرطه نصفين أخذ أحدهما فصلاً عن شريكه بحق المال سهماً ونصف ، وذلك غير جائز . والذي يقتضيه مذهبنا أنه لا يمنع من صحة هذا الشرط مانع والأصل جوازه .

مسألة - ١٤ - : إذا دفع إليه ألعاً للقراض ، فاشترى به عبداً للقراض ، فهلك الألف قبل أن يدفعه في ثمنه احتلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب : فقال ح ، وم : يكون المبيع لرب المال ، وعليه أن يدفع إليه ألعاً غير الأول ليقضي به دينه ، ويكون لألف الأول والثاني قراضاً ، وهما معاً رأس المال . وقال ك : رب المال بالخيار بين أن يعطيه ألعاً غير الأول ليقضي به الدين ، ويكون لألف الثاني رأس المال دون الأول ، أو لا يدفع إليه شيئاً ويكون المبيع للعامل والثنى عليه .

وقيل الوبطي عن « ش » أن لمبيع للعامل والثنى عليه ولا شيء على رب المال ، وهو اختيار أبي العباس ، وهو الذي يقوى في مذهبنا .
لأنه لا يدخلو : أن يكون الألف تلف قبل الشراء أو بعده ، فإن كان قبل الشراء وقع الشراء للعامل ، لأنه اشتراه بعد زول القرض ، وإن كان التلف بعد الشراء وقع الشراء لرب المال ، وعليه أن يدفع الثمن من ماله الذي سلمه إليه ، فإذا هلك المال تحول المثلث إلى العامل ، وكان الثمن عليه ، لأن رب المال إنما فسح للعامل في التصرف في ألف : أما أن يشتريه به بعيه ، أو في الذمة وينقد منه ولم يدخل من ماله في القراض أكثر منه .

مسألة - ١٥ - : ليس للعامل أن يبيع بالدين إلا بأذن رب المال ، لأنه تصرف

- في مال الغير، وجواره يحتاج الى دلالة، وبه قال ش. وقال ح: له ذلك .
- مسألة - ١٦ - : لا يصح القراض اذا كان رأس المال جرافاً، لانه لا دليل على صحته ، وبه قال ش .
- وقال ح: يصح القراض ويكون القول قول العامل حين المعاملة . وان كان مع واحد منهما بينة ، قدم بينة رب المال .
- مسألة - ١٧ - : اذا قال حذ أئماً قراضاً على أن لك نصف ربحها ، صح بالخلاف . وان قال: على أن لك ربح نصفها كان باطلاً، لانه لا دليل على جواره، وبه قال ش .
- وقال أبو ثور: ذلك جائز، وحكي ذلك عن ح وان قلنا بهذا أيضاً كان قوياً لانه لا فرق بين اللفطين .

كتاب المساقاة

مسألة - ١ - « ح » : المساقاة جائزة وله قال في الصحاح أبو بكر، وعمر
وفي الثعنين سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وفي الفقهاء ك ،
وش ، وع ، وف ، وم ، ود ، و ق ، وانفرد ح بأن المساقاة لا يجوز قياساً على
المخابرة ^(١) .

دليلاً [مصافاً الى اجماع الفرقة واختبارهم] ^(٢) ما رواه محمد بن اسحاق، عن
نافع ، عن ابن عمر ، عن أبيه ، قال : ساقى رسول الله خير على تلك الاموال
بالشر وسهامهم معلومة ، قال : اذا شئنا أخرجناكم .

وروى ميمون بن مهران ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، قال : افتتح رسول الله
صلى الله عليه وآله حجير فاشتراط أن له الارض وكل صفراء ويضاء ، قل أهل
حجير : نحن أعلم بالارض منكم ، فأعطاهما ولكم نصف الثمرة ^(٣) ولنا النصف
فزعهم أنه أعطاهم على ذلك ، فلما كان حين تصرم النخل بعث اليهم عبدالله بن

(١) المخابرة : الزراعة على نصيب معين .

(٢) ما بين الحقوقيين منقطع من نسخة « م » .

(٣) د ، ح : الثمن .

رواحة فحرر^(١) عليهم النخل وهو الذي يسميه أهل المدينة الخرص فقال : في ده كذا وكذا ، قالوا : أكثرت عليا يابن رواحة ، قل : فأنا آتي جذاذ النخل وأعطيكم بصب الذي قلت ، قالوا : هذا الحق وبه يقوم الساء والارض قدر صيب أن تأخذه بالذي قلت .

وقال ابن الربيع : سمعت حابرأ يقول : خرصها ابن رواحة أربعين ألف وثنى ، ورعم أن اليهود لما خبرهم ابن رواحة أخذوا الثمر وعليهم عشرون ألف وسق .

مسألة - ٢ - « ح » : يحوز المسافة في النخل والكرم ، وبه قال كل من أجاز المسافة ، وحالف داود ، وقال : لا يحوز الا في النخل خاصة ، لأن الحبر به ورد .

مسألة - ٣ - « ح » : يحوز المسافة فيما عدا النخل والكرم من الاشجار . وليس فيه قولان ، قل في القديم : يحوز ذلك ، وبه قال أكثر من أجاز المسافة « ك » وأبو ثور ، وم ، وراد ف قال : يحوز المسافة على البقل الذي يحرق جزء بعد جزء وكذلك يقول . وقد في الجديد : لا يحوز المسافة على ما عدا النخل والكرم .

[بدل على مذهبا مصافاً الى اجماع الفرقة]^(٢) امارواه نافع عن ابن عمر ، قال : عامل رسول الله أهل خيبر بالشرط مما يخرج من النخل والشجر . وهذا عام في سائر الاشجار .

مسألة - ٤ - « ج » : يحوز أن يعطي الارض غيره ببعض ما يخرج منها ، بأن يكون منه الارض والبذر ومن المتفضل القيام بها من الزراعة والسقي ومراعاتها ،

(١) حرر الشيء : قلده بالجلس ونحوه . المنجد .

(٢) كأنه حذف ميبها « وأجارهم » .

وحالف جميع الفقهاء في ذلك . وأجازه في الأرض اليسير إذا كان بين ظهري نخل كثير ، فساقى على النخل ونخابر على الأرض .

[ويدل على المسألة مصافاً إلى إجماع الفرقة وُجَّاههم]^(١) ما رواه عبدالله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرح من تمر^(٢) أو زرع . وما روي من بهي السي^(٣) عن المحاربة بحمله على اجارة لأرض ببعض ما يخرح منها وذلك لا يجوز .

مسألة - ٥ - : إذا كانت نخل أنواع مختلفة معقلي وبرمي وسكر ، فساقى من المعقلي على النصف ، ومن البرمي على الثلث ، ومن السكر على الربع ، كان جائزاً ، بدلالة عموم إخبار في جواره ، وبه قال ش .

وقال ك : لا يصح حتى يكون الحصص سواء في الكل .

مسألة - ٦ - : إذا شرط في حال العقد على العامل ما يجب على رب النخل أو بعضه ، أو شرط على رب المال ما يجب على العامل عمله أو بعضه ، لم يمنع ذلك من صحته إذ بقي للعامل عمل ولو كان قليلاً ، بدلالة الأصل وأمه لأماع منه . وقال ش : يبطل ذلك العقد .

مسألة - ٧ - : إذا ساقاه بعد ظهور الثمرة ، كان جائزاً إذا كان قد بقي للعامل عمل وإن كان قليلاً ، بدلالة عموم الإخبار في حوار المساقفة . وللش فيه قولان .

مسألة - ٨ - : يحوز أن يشترط المساقى على رب المال أن يعمل معه علام لرب المال ، بدلالة [ما قلناه في المسألة الأولى]^(٤) وللش فيه قولان .

مسألة - ٩ - : إذا ثبت أن ذلك جائز ، فلا فرق بين أن يكون الغلام موسوماً

(١) ٢ دلتنا « وكذا في لثاني » .

(٢) ٢ : من تمر .

(٣) ٢ : بدلالة ما تقدم .

بعمل هذا الحادث ، أو بعمل غيره من حوائط صاحبه ، بدلالة ما قلناه في المسألة الأولى ، وبه قال ش في قوله الذي يحور ذلك .

وقال ك : لا يجوز إلا العلام الذي هو موسوم بهذا الحادث فحسب .

مسألة - ١٠ - : إذا شرط على المساقى نفقة للعلام ، جار ولا يلزم أن يكون مقدرة ، بل الكفاية على موجب العادة ، لأن الأصل جواره ، وبه قال ش . وقال م . لا بد أن يكون مقدرة ، لأنها كالاجرة .

مسألة - ١١ - : إذا اختلف رب المحل والعامل ، فقال رب المحل : شرطت على أن لك ثلث الثمرة . وقال العامل : على أن لي نصف الثمرة ، كان لقول قول رب المحل مع يمينه ، لأنه مدعى هبها والثمرة له وإنما يشت للعامل بالشرط ، فإذا دعى شرطاً فعليه البيئة ، فإذا هدمها فعلى رب المحل اليمين . وقال أصحاب ش : يتحالفان .

مسألة - ١٢ - : إذا كان مع كل واحد منهما مئة بما يدهيه ، قدمت^(١) بيئة العامل ، لما بيناه أنه هو المدعي ، فيجب تقديم بيئته .

وللش فيه قولان ، أحدهما : يسقطان . والآخر : يستعملان ، فإذا استعملهما فعليه ثلاثة أقوال : أحدها يوقف . والآخر : يقسم . والثالث : يفرع .

مسألة - ١٣ - : إذا ظهرت الثمرة وبلغت الأوسق التي يجب فيها الزكاة ، كان الزكاة على رب المال و لعامل معاً ، فإن بلغ نصيب كل واحد منهما خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة ، وإن نقص نصيب كل واحد منهما عن ذلك لم يجب على واحد منهما الزكاة ، وإن بلغ نصيب أحدهما النصاب ونقص نصيب الآخر ، كان على من تمت حصته الزكاة ، ولا يلزم الآخر .

وللش فيه قولان : أحدهما أن الزكاة يجب على رب المحل دون العامل .

و لثاني : أنه على كل واحد منهما ، فإذا قال على رب السخل وبلغ خمسة أوسق كان عليه الزكاة ، ومن أين يخرج له ؟ فيه وجهان : أحدهما في ماله وحده . والثاني في مالهما معاً . وإذا قل : يجب عليهما نظرت فإن كان نصيب كل واحد منهما النصاب وجبت الزكاة . وإن لم يبلغ نصيب كل واحد نصاباً ، بل بلغ الحقتان نصاباً ، فهل فيه الزكاة ؟ على قولين إن قال لا تخلط في غير الماشية فلا زكاة ، وإن قال : يصح الخلطة في غير الماشية وجبت الزكاة .

دليلاً : أنه إذا كانت الثمرة منكاً لهما ، فيشغى أن يجب الزكاة على كل واحد منهما ، ومن أوجب الزكاة على أحدهما دون الآخر فعليه الدليل .

كتاب الاجارات

مسألة - ١ - : كل ما حار أن يستأجر بالعارية، جاز أن يستأجر بعقد الاجارة،
وبه دل عامة الفقهاء ، الا ما حكى عن عبد الرحمن الاصم أنه قال : لا يجوز
الاجارة أصلاً .

مسألة - ٢ - : عقد الاجارة من العقود اللارزمة ، متى حصل لم يكن لاحدهما
فسخ الاجارة الا بعد وجود عيب باثمن ، مثل فليس المستأجر ، فحينئذ يملك
الموخر الفسخ . أو وجود عيب بالمستأجر ، مثل غرق الدار وانهدامها على
وجه يمنع من استيلاء المبيعة ، فانه يملك المستأجر الفسخ . فأما من غير ذلك فلا ،
لقوله تعالى « أو فوا بالعقود »^(١) ولا حارة عقد فوجب الوفاء به ، وهو مذهب
ش ، وأبي ثور ، وك ، وز .

وقال ح ، وأصحابه : ان الاجارة يجوز فسخها لغدر ، قالوا : اذا اكترى
الرجل جملاً ليصح به ، ثم بدا له من الحج أو مرض فلم يخرج ، كان له أن يفسخ
الاجارة ، وكذلك اذا اكترى دكاناً ليتجر فيه ويبيع ويشترى ، فذهب ماله وأفلس ،
فانه يجوز له أن يفسخ الاجارة ، قل : ومثل هذه الاعذار لا يكون للمكري الفسخ ،

فاذا أكرى جماله من انساى ليحج بها، ثم بدا له من ذلك لم يملك فسخ الاجارة .
وكذلك ان آجر داره أو ذكاه وأراد السهر، ثم بدا له من السفر لم يكن له
فسخ الاجارة ، الا أن أصحابه يقولون : للمكري فسخ الاجارة بمصدر كالمكثري
سواء ، ولا يبينون الموضع الذي يكون له الفسخ .

مسألة - ٣ - « ح » : من استأجر داراً أو دابة أو عبداً ، فإن المستأجر
يملك تلك المنفعة ، والموحر يملك لاجرة بنفس العقد، حتى أن المستأجر عبدا
أحق بملك المنفعة من مالكةا ، وبه قال ش .

وقال ح : الموحر يملك الاجرة بنفس العقد ، والمستأجر لا يملك المنفعة
وانما تحدث في ملك المكري ، ثم يملك المكثري من المكري حدوثاً في ملكه ،
فعنده المنفعة غير مملوكة ، وانما امكثري يملك حدوثها ، والمكثري يملك من
المكثري بعد ذلك . وعلى مذهب المكثري يملك المنفعة بنفس العقد .

مسألة - ٤ - « ح » : اذا أطلق عقد الاجارة ولم يشترط تمجيد لاجرة ولا
تأجيله ، فانه يلزم الاجرة عاجلاً ، وبه قال ش .

وقال ك : اما يلزمه أن يسلم اليه الاجرة جزءاً فجزءاً ، فكلما استوفى جزءاً
من المنفعة لزمه أن يوفيه ما في مقابلته من الاجرة .

وقال ح وأصحابه : القياس ما قال ك ، ولكن يشق ذلك ، فبهما استوفى منعة
يوم فعلية تسليم ما في مقابلته . وقال ر : لا يلزمه تسليم شيء من الاجرة ما لم ينقص
مدة الاجارة كلها .

مسألة - ٥ - : اذا قال آجرتك هذه الدار كل شهر نكذا ، كانت اجارة
صحيحة ، لان الاصل جواره ، ولادلالة على بطلانه ، وهو مذهب ح . وقال بعض
أصحاب ش : هذه اجارة باطلة .

مسألة - ٦ - : اذا استأجر داراً أو عبداً سنة ، فتلغ المعقود عليه بعد القيص

قبل استيفاء المنفعة، فإنه يفسخ الاجارة، لان المفقود عليه هو المنفعة وقد تعذر،
فوجب أن يفسخ الاجارة ، وهو مذهب ح ، وك ، وش .

وقال أبو ثور: لا يفسخ الاجارة والتلف من صمان المكثري، لان هذه المنفعة
صارت في حكم المفاوض كالعين .

مسألة - ٧ - « ح » : الموت يبطل الاجارة ، سواء كان موت الموجر أو
المستأجر ، بدلالة اجماع الفرق وأخبارهم ، وبه قول ح ، وأصحابه ، والبيه من
سعد ، ور .

وقال ش : الموت لا يفسخ الاجارة من أيهما كان ، وبه قول ك ، ود ، وق ،
وأبو ثور ، ومي أصحاب من قال: موت المستأجر يبطلها ، وموت الموجر لا يبطلها ،
وهذا القول شاذ لا معمول عليه .

مسألة - ٨ - « ح » : اذا اكثري دابة من بعدد الى حلوان ، فركبها لى همدان ،
فانه يلزمه أجرة المسمى من بعدد الى حلوان ، ومن حلوان الى همدان أجرة
المثل ، وبه قال ح .

وقال ش : لا يلزمه أجرة التي تعدي فيها ، بناءً على أصله أن المانع لا يصح
بالغصب . وقال ك : ان كان قد تجاوز بها شيئاً يسيراً ، فانه كما قلنا ، وان تعدي
فيها شيئاً كثيراً ، فان المكثري بالخيار ان شاء أخذ منه أجرة المثل لذلك التعدي ،
وان شاء أخذ منه قيمة الدابة .

مسألة - ٩ - « ح » : ويضمن الدابة بتعديه فيها من حلوان بلا خلاف اذا لم
يكن صاحبها معها ، فان ردها الى حلوان ، فانه لا يزول ضمانه عدنا ، وان ردها
الى بغداد الى يد صاحبها زال ضمانه ، وعليه أجرة المثل فيما تعدي على مسا
مضى ، ويكون عليه ضمانها من وقت التعدي الى حين التلف ، لا من يوم

اكثرها .

وقال ش أيضاً : لا يزول ضمانه اذا ردها الى حلوان ، وبه قال ف ، وح .
وقال ف : وكان ح يقول لا يزل الصمان بردها الى هذا المكان ثم رجع ، فقال :
يزول الصمان عنه ، وقال رقم ، وم . يزول لصمان عنه ، كما لو تعدي في الوديعة ،
ثم ردها الى مكانها . وعلى هذه المسألة اجماع الفرقة .
مسألة - ١٠ - : اجارة المحل لنصراب مكروه وليس بمحذور ، وعقد
الاجارة عليه غير فاسد ، لان الاصل الاباحة .

وقال ك : ليس بمكروه . وقال ح ، وش : الاجارة فاسدة والاحرة محظورة .
مسألة - ١١ - « ح » : يحوز الاحرة الى أي وقت شاء ، وبه قال أهل
العراق . ولش قولان : أحدهما لا يحوز المدة في الاجارة أكثر من ستة ،
والثاني مثل ما قلناه . وله قول آخر نه يجوز ثلاث سنين ، وقال : يحوز المدة
سنتين .

مسألة - ١٢ - : اذا استأجر داراً أو غيرها من الأشياء وأراد أن يوحرها بعد
القبض ، فإنه يحوز اذا أحدث فيها حدثاً أن يوحرها بأقل مما استأجرها أو أكثر
أو مثله ، وسواء أجزها من الموحر أو من غيره ، كل ذلك سوء ، وبه قالش الا
ان «ش» لم يراع احداث الحدث^(١) .

وقال ح : ان أجزها من المكري بمثل تلك^(٢) الاجرة أو أقل منها ، فإنه
يجوز . وان أجزها^(٣) بأكثر ، فإنه لا يجوز كما قال في البيع ، وان أجزها من
غير المكري فكما قلناه .

(١) د : احداث أو يحدث ، ح ، احداث يحدث .

(٢) ليس في نسخة م ، (نك)

(٣) في نسخة م ، (أجز) .

مسألة - ١٣ - : الاجارة لا يحلو من أحد أمرين : اما أن يكون معية ، أو في الذمة . فان كانت معية ، مثل أن قال : استأجرت منك هذه الدار وعند العبد سنة ، فانه لا يمتنع دخول خيار الشرط فيه . وان كانت في الذمة فكذلك ، لان الاصل جواره ولا مانع منه ، وهو مذهب ح ، لان عنده يجوز أن يستأجر أرضاً أو داراً بعد شهر .

وقال زر : ان كانت الاجارة معية ، لا يجوز أن يدخله خيار الشرط ، لان من شرط هذه الاجارة أن يكون المدة متصلة بالعقد ، فيقول : آجرتك سنة من هذا اليوم ، وان شرط خيار الثلاث بطلت . وأما خيار المجلس ، فهل ثبت له ؟ فيه وجهان ، وهذا أنه لا يمتنع ذلك اذا شرط ، وان لم يشترط فلا خيار للمجلس .

مسألة - ١٤ - : اذا قال آجرتك هذه الدار شهراً ، ولم يقل من هذا الوقت وأطلق ، فانه لا يجوز . وكذلك اذا آجره الدار في شهر مستقبل ما دخل بعد ، فانه لا يجوز لانه لا دلالة على جواره ، وبه قال ش .

وقال ح : اذا أطلق الشهر جار ، ويرجع الاطلاق الى الشهر الذي يلي العقد ويتعقبه ، واذا آجره شهراً مستقلاً جاز ذلك .

مسألة - ١٥ - : اذا آجره شهراً من وقت العقد ولم يسلمها اليه حتى مضت (١) أيام انقضت الاجارة في مقدار ماضى ، ويصح في الذي بقي ، بدلالة أن انفساحها فيما مضى مجمع عليه ، وفيما بعد يحتاج الى دلالة ، ولا دلالة عليه .

وقال ش : ينسخ فيما مضى ، وفيما بقي على طريقتين . ومهم من قال : على قولين . ومهم من قال : يصح قولاً واحداً .

مسألة - ١٦ - : اذا اكترى بهيمة ليركها الى الهروان مثلاً ، أو قطع بها

(١) ليس في نسخة ، م ، (مضت) .

مسافة معلومة ، فسلمها المكري اليه فأمسكها^(١) مدة يمكنه السير فيها فلم يفعل ،
استقرت عليه الاجرة^(٢) وأوجب بالعقد واذا لم يستوف المنفعة مع التمكن منها
فقد ضيع حقه ، وهو مذهب ش .

وقال ح : لا يستقر عليه الاجرة حتى يسيرها في بقاع تلك المسافة .

مسألة - ١٧ - : اذا استأجر مرسعة مدة من الزمان بنقبتها وكسوتها ولا يعين
المقدار لم يصح عليه العقد ، لانه لا دلالة عليه ، وهو مذهب ش . وقال ح :
يصح .

مسألة - ١٨ - : اذا استأجر امرأة لترضع ولده ، مات واحد من الثلاثة
بطلت الاجارة ، لعدم الاحار التي وردت بأن الاجارة تبطل بالموت .
وقد ش : ان ماتت المرأة بطلت الاجارة ، وان مات الاب لا يبطل ، وان مات
الصبي ففيه قولان .

مسألة - ١٩ - : اذا آجرت نفسها للرصاع أو لميره باذن زوجها ، صححت
الاجارة بلا خلاف ، وان آجرت به غير ادنه لم يصح الاجارة ، لانه لا دلالة عليه .
ولش فيه قولان : أحدهما ما قلناه ، والثاني يصح الاجارة ، غير أنه يثبت له
الخيار فله أن يفسخ .

مسألة - ٢٠ - « ح » : اذا وجد الاب من يرصع ولده بدون أجرة المثل ،
أو وجد من يتطوع برضاعه وأم الصبي لا يرضى الا بأجرة المثل كان له أن يتزع
الصبي منها ويسلمه الى غيرها ، وهو أحد قولي ش . والاخر ان الام أولى .

مسألة - ٢١ - « ح » : اذا باع الرقبة المستأجرة لم يبطل الاجارة ، سواء
باعها من المستأجر أو باعها من غيره ، ثم ينظر فان علم المشتري بالاجارة لم يكن

(١) ليس في نسخة م ، (فأمسكها) .

(٢) وفي نسخة م ، (لان الاجرة وجبت بالعقد) .

له خيار وعليه أن يمسك حتى تمضي مدة الاحارة ، وان لم يعلم كان له لردائيب والخيار اليه ، وهو أحد قولى ش . والثاني ، أن البيع باطل ادا كان من أحسن ، واذا باعها من المستأخر صح البيع قولاً واحداً

وقال ح : يكون السع موقوفاً على رأي المستأجر ، فان رضى به صح البيع وبطلت احارته ، وان لم يرض به ورده بطل البيع وبقيت الاجارة .

مسألة - ٢٢ - : اذا أحر الأب او الوصي الصبي أو شيئاً من ماله مدة ، صحت الاحارة بلا خلاف ، فان بلغ الصبي قبل انقضاء المدة ، كان له ما بقي ولم يكن للصبي فسخه ، لانه لا خلاف أن العقد وقع صحيحاً ، ولا دلالة على أن له الفسخ بعد البلوغ . ولش فيه قولان .

مسألة - ٢٣ - : اذا استأجر رجلاً لبيع له شيئاً بعه أو ليشترى له شيئاً موصوفاً ، فان ذلك يحوز عندما ، لانه لا مانع منه والاصل حواره ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز .

مسألة - ٢٤ - : يجوز اجارة الدفاتر ، سواء كان مصحفاً أو غيره مالم يكن فيه كفر ، لانه لا مانع منه ، وبه قال ش . وقال ح : لا يجوز اجارة شيء من ذلك .

مسألة - ٢٥ - : لا يجوز إحارة حائط مروق أو محكم لسطر اليه والتفوح به والتعلم منه ، وبه قال ح .

وقال ش : يجوز ذلك ادا كان فيه غرض من العروحة ^(١) أو التعلم منه . دليلنا : أن ذلك عبث والمنع « النفع خ » ^(٢) منه فيبيع واذا لم يجز المنع « النفع خ » منه فاجارته قبيحة .

(١) ح ١ ، م : من العروحة .

(٢) م : والمنع منه قبيح .

مسألة - ٢٦ - «ح» : اذا انفرد الاجير بالعمل في غير ملك المستاجر، ف تلف الشيء الذي استوجر فيه بتقصير منه ، أو شيء من أفعاله، أو نقصان من صاعته ، فانه يلزمه ويكون ضاماً، سواء كان الاجير مشتركاً أو منفرداً .

وقال ح في الاجير المشترك مثل ما قلنا ، وذلك مثل أن يدق القصار ثوب فيحرق أو يقتصره فيفترق، فيكون عليه الضمان، وبه قال د ، وق .

وقال ف، وم : ان تلف بأمر طاهر لا يمكن دفعه ، كالحريق المنشتر واللهب الغالبة، فانه لا يصحبه . وان تلف بأمر يمكن دفعه ضمه . وأما لاجير المنفرد، فلا ضمان عليه عندهم .

ولش فيه قولان : أحدهما أنه اذا انفرد بالعمل في غير ملك المستاجر ، فانه يكون ضاماً متى تلف بأي ثاب بالسرقة أو الحريق أو شيء من فعله أو غير فعله ، وهو قول ك وابن أبي ليلى والشمسي . والآخر أنه لا ضمان عليه ، سواء كان مشتركاً أو منفرداً ونقصه نقص أمانة ، وهو قول عطاء، وطاووس . وقال الربيع : كاش يعتقد أنه لا ضمان على الصانع .

مسألة - ٢٧ - «ح» : الحثان والبيطار والحجام يصنعون ما يجنون بأفعالهم ، ولم أجد أحداً من الفقهاء ضمنهم .

مسألة - ٢٨ - : اذا حرس حرّاً أو عيذاً مسلماً فسرق ثيابه ، لزمه ضمانها ، بدلالة أن الحرس كان سبب السرقة ، فيجب أن يلزمه الضمان .

وقال ش : ان كان حرّاً ، فلا ضمان على حارسه اذا سرق ثيابه ، وان كان عيذاً لزمه ضمانها .

مسألة - ٢٩ - : الراعي اذا أطلق له الرعي حيث شاء ، فلا ضمان على ما يتلف من العجم الا اذا كان هو السبب فيه ، لانه لا دلالة عليه . ولش فيه قولان ، مثل القول في الصناع سواء .

مسألة - ٣٠ - : إذا اكرى دابة فركبها، أو حمل عليها فضربها، أو كسحها^(١) باللعجاء ما جرت به العادة في التسيير فتلف، فلا ضمان عليه، لانه لادلالة عليه. وان كان ذلك خارجاً عن العادة، لزمه الضمان، وهو قول ش، وف، وم. وقال ح : عليه الضمان في الحالين .

مسألة - ٣١ - : إذا سلم مملوكاً الى معلم، فمات حتف أمه، أو وقع عليه شيء من السقف فمات من غير تعد من المعلم، فلا ضمان عليه، لانه لادلالة عليه. وللش فيه قولان ، مثل ما قال في الوديعة .

مسألة - ٣٢ - : إذا عزر الامام رجلاً، فأدى الى تلفة، لم يجب عليه الضمان لانه فعل ما أمره الله تعالى به ، فلا يلزمه الضمان كما في الحدود، وبه قال ح. وقال ش: يجب فيه الضمان .

مسألة - ٣٣ - : إذا سلم الثوب الى غسال، وقال له: اغسله ولم بشرط الاجرة ولا عرض له بها فغسله، لزمته الاجرة^(٢)، لان الاحتياط يقتضي ذلك، وان لم يأمره بفعله فغسله لم يكن له اجرة، وبه قال المزني .
ونص ش على أنه اذا لم بشرط ولم يعرض فلا اجرة، ومن أصحابه من قال: ان كان الرجل معروفاً بأحد الاجرة على الغسل وجبت له الاجرة ، وان لم يكن معروفاً به لم يجب له الاجرة .

ومنهم من قال: ان كان صاحب الثوب هو الذي سأل أن يغسله لزمته الاجرة. وان كان الغسال هو الذي طلب منه الثوب ليغسله ، فلا اجرة له ، ومذهبهم مانص ش عليه أنه لا اجرة له .

مسألة - ٣٤ - : اجارة المشاع جائزة ، لان الاصل جوازه، ولا مانع منه ، وهو مذهب ش. وقال ح: لا يجوز .

(١) كبح الدابة باللعجاء: جديها به لتقف ولا تجزى (المسجد) .

مسألة - ٣٥ - : اذا سلم الى خياط ثوباً ، فقطعه الخياط قباءً ، ثم احتلفا ، فقال رب الثوب : امرتك أن تقطع قميصاً فخالفت . وقال الخياط : بل قلت اقطع قباءً وقد فعلت ما أمرت ، قال قول قول صاحب الثوب مع يمينه ، وبه قال ح ، وهو الذي اختاره ش ، وقال ^١ : انه ذكر في موصح من كتبه أنهما يتحالفا .

بدل على ما قلناه ان المالك رب الثوب ، والخياط مدع للاذن في قطع القباء فعليه اليقنة ، فاذا فقدناها فعلى المالك اليقين ، ولوقلنا ان القول قول الخياط لانه غارم ورب الثوب مدعى عليه قطعاً لم يأمره به ليرمه ضمان الثوب ، فيكون عليه اليقنة ، فاذا فقدناها فعلى الخياط اليقين كان قوياً .

مسألة - ٣٦ - : اذا استأجر داراً على أن يتخذ مسجداً يصلي فيه صحت الاجارة ، لانه لا مانع منه ، وبه قال ش . وقال ح : لا يصح .

مسألة - ٣٧ - ج ٥ : اذا استأجر داراً ليتخذها مأخوراً يبيع فيه الحمر أو ليتخذها كنيسة أو بيت نار ، فان ذلك لا يجوز والعقد باطل .

وقال ح : العقد صحيح ويعمل فيه غير ذلك من الاشياء المباحة دون ما استأجر له ، وبه قال ش .

مسألة - ٣٨ - ح ٥ : اذا استأجر رجلاً لينقل له خمرأ من موصح الى موضع لم يصح الاجارة ، وبه قال ش .

وقال ح : يصح كما لو استأجر حرة لينقل بها الحمر الى الصحراء ليهرب به .

مسألة - ٣٩ - : اذا استأجره ليخيط له ثوباً بعينه ، وقال : ان خطت اليوم فلك درهم وان خطت غداً فلك نصف درهم صح العقد فيهما ، فان خطاه في اليوم الاول كان له الدرهم ، فان خطاه في المدكان له نصف درهم .

وقال ح : ان خطاه في اليوم مثل ما قلناه ، وان خطاه في المدكان له أجرة

المثل ، وهو ما بين المصنف المسمى الى الدرهم .

وقال ش : هذا عقد باطل في اليوم والغد .

وبدل على ما قلناه قوله **عَلَيْكَ** «المؤمنون عدد»^(١) شروطهم ، وفي أخبارهم ما يجري مثل هذه المسألة بعينها منصوصة ، وهو أن يستأجر منه دابة على أن يو في بها يوماً معيناً على أجرة معينة ، فان لم يو ف ذلك اليوم كان أحرثها أن من ذلك وإن هذا جائز ، وهذا مثل ما نحن فيه بعينه .

مسألة - ٤٠ - : إذا استأجره بحياطة ثوب ، وقال : إن حطته رومياً وهو الذي يكون بدرزين فلك درهم ، وإن حطته فارسياً وهو الذي يكون بدرر واحد فلك نصف درهم ، صح العقد لما قلناه في المسألة الأولى سواء ، وبه قال ح . وقال ش : لا يصح .

مسألة - ٤١ - : يجوز إحارة الدراهم والدنانير ، لأن لأصل حوارته ولا مانع منه ، ولأنه ينتفع بها مع بقاء عينها ، مثل أن يشرها أو يسترجمها أو يفضها بين يديه ليتجعل بها وغير ذلك . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٤٢ - : إذا استأجر دراهم أو دنانير ، وعين جهة الانتفاع بها ، كان على ما شرط وصحت الإحارة ، وإن لم يعين بطلت الإحارة وكانت قرصاً ، لأن العادة في دراهم الغير ودنانيره أن لا ينفع بها إلا على وجه القرص ، فإذا أطلق له الانتفاع رجع الإطلاق إلى ما يقتضيه الدرف ، وبه قال ح .

وقال ش : إن لم يعين جهة الانتفاع لم يصح العقد ولا يكون قرصاً .

مسألة - ٤٣ - : يصح إحارة كلب الصيد للصيد وحفظ الماشية والزروع ، لأنه لا مانع منه ، ولأن بيع هذا الكلاب يجوز عندنا ، وما صح بيعه صح إحارته بالأحلاف . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٤٤ - : اذا استأجره لينقل مئة على أن يكون له جلدها ، لم يصح ملاحقته . وان استأجره ليبلغ له مذكى على أن يكون جلده كان جائزاً عندنا لانه لامانع من جوازه . وقال ش : لا يجوز ذلك ، لانه مجهول .

مسألة - ٤٥ - : اذا استأجره ليطحن له دقيقاً على أن يكون له صاع منها صح لانه لامانع منه .

وقال ش : لا يصح لانه مجهول لا يدري هل يكون ناعماً أو خشباً .

مسألة - ٤٦ - : اذا استأجر رجلاً جملًا للعبية صحت الاجارة ، سواء كان في الدمة أو معبئاً ، لانه لامانع منه ، وبه قال ش .

وقال المزني : ان كان معبئاً لم يجز ، لانه اذا سلم الى أحدهما تأجر التسليم الى الآخر ، فيكون ذلك عقد قد شرط فيه تأجير التسليم وقد تناول شيئاً فلم يجز .

كتاب المزارعة

مسألة - ١ - « ح » : المزارعة بالثلث أو الربع أو النصف أو أقل أو أكثر بعد أن يكون بينهما مشاعاً جائزة، وبه قال في الصحاح علي، وعبدالله بن مسعود وعمار بن ياسر، وسعد بن أبي وقاص، وخباب بن الارت، وفي الفقهاء ابن أبي ليلى، وف، وم، ود، وق .

وقال ح، وك، وش، وأبو ثور : أنه لا يجوز، وهو قول ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة .

يدل على مذهبا - مضافاً إلى إجماع الفرقة وأخبارهم - ما روى عروة بن الربير، عن زيد بن ثابت أنه قال: يعرف الله لراعي بن خديج أما والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رحلان من الانصار اقتتلا ، فقال رسول الله : ان كان هذا شأنكم فلا تكرؤا المزارع . وهذا يدل على أن الهي ليس ينهي تحريم، لأنه قال على وجه المشورة وطلب الإصلاح .

مسألة - ٢ - « ج » : يجوز اجارة الأرضين للزراعة، وبه قال جميع الفقهاء وحكي عن الحسن، وطاووس أنهما قالاً: لا يجوز ذلك، وحكى أبو بكر بن المنذر ههما أنهما جوزا المزارعة .

مسألة - ٣ - « ح » : يجوز اجارة الأرض بكل ما يصح أن يكون ثمناً من ذهب أو فضة أو طعام ، وبه قال ش وغيره . وقال ك : لا يجوز اكراؤها بالطعام وبكل ما يخرج منها .

وفي المسألة اجماع العروة ، فانهم لا يختلفون فيه إلا أن يشترط الطعام منها ، فان ذلك لا يجوز فأما بطعام في الذمة فانه يجوز على كل حال .

مسألة - ٤ - : اذا أكره أرضاً ليزرع فيها طعاماً صح العقد ، ولا يجوز له أن يزرع غيره ، بدلالة قوله تعالى « أو مروا بالعقود »^(١) وقوله **بِإِذْنِ** « المؤمنون عند شروطهم » وهو قول داود .

وقال ح ، وش ، وعامة الفقهاء : اذا عين الطعام بطل الشرط والعقد . وللش في بطلان الشرط قول واحد ، وفي بطلان العقد وجهان .

مسألة - ٥ - : اذا أكرى^(٢) أرضاً للمزارعة ولم يعين ما يزرع صح العقد ، وله أن يزرع ماشاء ، وان كان أبلع ضرراً ، لان الأصل جوارره ولامانع منه ، وعليه أكثر أصحاب ش . وقال أبو العباس : لا يجوز ذلك ، لان أنواع الزرع يختلف وتباين ، فلا بد من التعيين .

مسألة - ٦ - : اذا أكرى أرضاً للعرائس وأطلق جاز ، لانه لا مانع منه ، وبه قال أكثر أصحاب ش . وقال أبو العباس : لا يجوز^(٣) لانه يختلف .

مسألة - ٧ - : اذا أكرى أرضاً على أن يزرع فيه ويفرس ، ولم يعين مقدار كل واحد منهما لم يجز ، لان ذلك مجهول ، وبه قال المزني وأكثر أصحاب ش .

(١) من المائدة: ٦ .

(٢) م . اكراه .

(٣) م : لا يجوز ذلك .

وقال أبو الطيب ابن سمة : يحوز ويزرع نصفه ويعرس^{١١} نصفه. وقال ش نصاً : انه يجوز قال أصحابه : انه أراد بذلك التخيير بين أن يزرع كلها أو يعرس كلها ، فأما من لموعين ولا تعيين فان ذلك لا يجوز .

مسألة ٨ - : اذا أكره أرضاً سنة للعراس ، فعرس في مدة السنة ، ثم خرجت السنة ، لم يكن للمكري المطالبة بقلع لعراس ، الا بشرط أن يفرم قيمته ، فاذا غرم قيمته أحرر على أحذه وصار الارض بها فيه ، له ، أو يحضره على القلع ويلزمه ما بين قيمتها ثابتة ومقموعة ، لما روت عائشة أن النبي ﷺ قال : من عرس في ربيع قوم ، ذنبهم فيه اقيمة . وقد روى أصحابنا مثل هذا ، وعليه اصحابهم ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة والمزني : له أن يحضره على القلع من غير أن يعرم له شيئاً . مسألة ٩ - : اذا استأجر داراً أو أرضاً اجارة صحيحة أو فاسدة مدة معلومة ومضت المدة ، استقرت الاحرة على المستأجر ، انتفع أو لم ينتفع ، لان هذه المنافع قد تمت في يده فيلزمه ضمها ، وان لم ينتفع كما لو انتفع بها ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : اذا كانت الاجارة فاسدة لم يستقر الاحرة عليه حتى ينتفع بالمستأجر ، وأما اذا مضت المدة ولم ينتفع به ، فان الاجرة لا يستقر عليه . مسألة ١٠ - : اذا اختلف لمكري والمكثري في قدر المنفعة أو قدر الاجرة ، فعند الشافعي يتحالفان ، مثل المتبايعين اذا احتلما في قدر الثمن والمئس ، فان كان لم يعص من المدة شيء ، رجع كل واحد منهما الى حقه ، وان كان بعد مضي المدة في يد المكثري ارمه اجرة المثل .

ويجيب على مذهب أبي حنيفة أنه اذا كان ذلك قبل مضي المدة ، فانهما

يتحالفان . وان كان بعد مضي المدة في يد المكتري، لم يتحالفا وكان القول قول المكتري .

والذي يليق بمذهبنا أن يستعمل فيه القرعة، فمن خرج اسمه حلف وحكم له به ، لاجتماع الفرقة على أن كل مشتبه يرد إلى القرعة .

مسألة - ١١ - إذا ربح أرض غيره ، ثم احتلها فقال الراعي : أعرتنيها . وقال رب الأرض . بل أكرمتكها ، وليس مع واحد منهما بيعة حكم بالقرعة [لاجتماع الفرقة على أن كل محمول يشته بهيه القرعة]^(١).

ولشافعي به قولان . أحدهما أن القول قول الراعي ، وكذلك الراكب^(٢) إذا ادعى أن صاحب الدابة أعاره إياه ، وهو الذي يقوى في نفسه . والقول الثاني أن القول قول رب الأرض ورب الدابة .

وحكى أبو علي النمري أن في أصحابه من حمل المسألين على ظاهرهما ، وفرق بينهما بأن العدة جارية بأعارة الدواب وأجارة الأرض .

(١) ما بين لمعقوتين سقط من نسخة م د كما قلنا فيما تقدم .

(٢) م د في الراكب .

كتاب احياء الموات

مسألة - ١ :- (١) الارضون العامرة (٢) في بلاد الاسلام التي لا يعرف لها صاحب معين للامام خاصة . وقال أبو حنيفة : انها يملك بالاحياء اذا أذن الامام في ذلك . وقال الشافعي : لا يملك .

مسألة - ٢ :- « ح » : الارضون العامرة في بلد الشرك التي لم تحرر عليها ملك أحد للامام خاصة . وقال الشافعي : كل من أحياء من مشرك ومسلم ، فانه يملك بذلك .

مسألة - ٣ :- : الارضون الموات للامام خاصة لا يملكها أحد بالاحياء الا أن يأذن له الامام .

وقال ش : من أحيائها ملكها ، أذن الامام أو لم يأذن . وقال ح : لا يملك الا بأذن الامام وهو قولك .

مسألة - ٤ :- : اذا أذن الامام للذمي في احياء أرض الموات في بلاد الاسلام فانه يملك بالاذن ، وبه قال ح . وقال ش : لا يجوز للامام أن يأذن له فيه ، فان

(١) د ، ح : سقط « مسألة » .

(٢) خ ، د : العامرة .

أذن له فيه فأحياءها لم يملك .

يدل^(١) على ما قلناه قوله عليه السلام : من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وقوله : من أحاط حائطاً على أرض فهي له . وهذا عام .

مسألة - ٥ - : إذا أحيا أرضاً ، واقعاً بقرب العامر الذي هو لغيره مآدٍ الإمام ملك بالأحياء ، بدلالة عموم قوله عليه السلام : من أحيا أرضاً ميتة فهي له « وبه قال ش غير أنه لم يعتبر إذن الإمام .

وقال ك : لا يملك ، لأن في ذلك ضرراً على هذا العامر .

مسألة - ٦ - : للإمام أن يحمي الكلا لنفسه وإمامة المسلمين ، لقيام الدلالة على عصمته ، وعلى أن أعماله حجة وصواب ، ونقله عليه السلام : لا يحمي إلا الله ورسوله ولأئمة المسلمين .

وقال ش : فإن أراد لنفسه لم يكن له ذلك ، وإن حماه للمسلمين فهو قولان : الصحيح أن له ذلك ، وبه قال ح .

مسألة - ٧ - : للإمام أن يحمي للحيل المعدة في سبيل الله ونعم الجرية ونعم الصدقة والصوال ، لأن في ذلك مصلحة للمسلمين ، ولأن الموات ملك للإمام^(٢) عندنا ، فله أن يحمي لما يشاء ، وهو قول ش إذا قال : له أن يحمي . وقال ك : لا يحمي إلا للحيل التي هي للمجاهدين .

مسألة - ٨ - : ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا يجوز حله ولا نقصه لاحد بعده لأن فعله حجة يقتداء به مثل قوله .

وقال ش : ينظر فإن كان سبب الذي حماه له باقياً لم يحز نقصه ، وإن كان السبب قد زال ففيه وجهان ، والصحيح عندهم أنه لا يجوز .

(١) م : دليلاً .

(٢) م : للإمام .

مسألة - ٩ - : ما حماء الامام بحري عندما مجرى ، احماء النبي ﷺ ، فان غيره هو أو غيره غيره من الائمة انقائمين مقامه أو غيره غير الامام باده جاز ذلك فأما غيرهم فلا يجوز ذلك بحال .

وقال ش ينظر ، فان غير ذلك هو أو غيره من الائمة ، أو أحباء^(١) رجل من الرعية ، يصنع ذلك وملكه بالاحياء ، فأما د أحباء رجل من الرعية بغير اذنه فهل يملك ؟ فيه قولان .

مسألة - ١٠ - : « ح » : حريم الشر أربعون ذراعاً ، وحريم لعين خمسة مائة ذراع ، وبه قال ح .

وقال ش : على قدر الحاجة اليه ولم يحده ، بل قال : على ما حرت به العادة .

مسألة - ١١ - : اد سبق بسان الشى المعدن الطاهرة أفرع بينهما الامام ، فمن خرع اسمه قدمه ليأخذ حاجته ، بدلالة اجماع الفرقة على أن كل أمر مجهول فيه القرعة وهذا من المشتبه .

ولش فيه أقوال ثلاثة ، الصحيح عددهم ما قلناه ، و لكنني أنه محير في تقديم أيهما شاء . والثالث يقيم غيرهما في أخذ ما فيه ويقسمه^(٢) بينهما .

مسألة - ١٢ - : لا يجوز للامام أن يقطع أحداً شيئاً من الشوارع والطرق وأرجاء^(٣) الحوامع ، لان هذه المواضع الناس فيها مشتركون ، ولا يملكها أحد بعينه ، ولا دلالة على أن للسلطان قطعها . وقال ش : للسلطان أن يقطع ذلك .

(١) اختاره .

(٢) م : وتقسيمه .

(٣) م : ولا رحاب ، ح : وارضاب خ والارضاب .

مسألة - ١٣ - ٠ اذا ملك الثمر بالاحياء وحرر ماؤها ، فانه أحق^(١) بها من غيره بقدر حاجته وحاجة ماشيته ، وما يفصل عن ذلك وجب عليه بذله لغيره لحاجته اليه للشرب له ولماشيته ، ولا يجب عليه بذله لسقي زرعه ، من يستحب له ذلك ، وبه قال ش .

وقال أبو عبيد بن جربود : يستحب له ذلك لسقي غيره وسقي مواشيه وسقي زرعه ولا يجب على حال ، وفي الناس من قال : يجب عليه بذله بلا عوض لشرب الماشية ولسقي الزرع . وفيهم من قل : يجب عليه بالعوض ، أما بلا عوض فلا .

دليلنا : ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : من مسع فصل الماء ليمنع به الكلاء معه الله فصل رحمته يوم القيامة .

وفيه أدلة : أحدها أنه توعد على المنع . والثاني أنه يجب عليه البذل بلا عوض . والثالث أن العاقل هو الذي يجب بذله دون ما يحتاج اليه لماشيته وزرعه .

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : الناس شركاء في الثلاث : الماء ، والذر والكلاء . وروى جابر أن النبي ﷺ نهى عن بيع فصل الماء . ولا يمكن حمله الا على هذا الموضع .

كتاب الوقوف والصدقات

مسألة - ١ - ح : « اذا تلفظ بالوقوف ، وقال : وقفت ، أو حبست ، أو تصدقت ، أو سبلت ، وقصص الموقوف عليه ، أو من يتولى عنه ، لزم الوقف ، وبه قال جميع الفقهاء الشافعي وغيره ، وهو قول ف ، وم ، غير أنه لم يعتبر أحد منهم القبح غيرنا وغير م .

وروى عيسى بن أبان أن أبا يوسف لما قدم بغداد كان على قول ح في بيع الوقف ، فحدثه اسماعيل بن ابراهيم بن علي بن عوف عن مافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب ملك مائة سهم من نخير اختراها ، فلما استجمعها قال : يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مالا قط مثله وقد اردت ان أنقرب به الى الله تعالى ، فقال النبي ﷺ : حبس الاصل وسبل الثمرة ، فقال : هذا لا يسع أحدا خلافة ، ولو تاهى الى ح لقال به ومنع حينئذ من بيعها .

وقال ح : ان حكم الحاكم بالوقف لزم ، وان لم يحكم لسم يلزم ، وكان الواقف بالعبارة ان شاء باعه ، وان شاء وهبه ، وانعادت ورثته وان أوصى بالوقف لزم في الثلث فتقص ، لانه جعل الوقف لازماً في ثلثه اذا أوصى به ، ولم يجعله لازماً في ثلثه في حال مرضه المحوف اذا نجزه ولم يؤخره ، ولا لازماً في جميع

ماله في حال صحته .

مسألة - ٢ - « ح » : من شرط لزوم الوقف عندما انقبض ، وبه قال محمد بن الحسن . وقال ش والباقون : ليس القبض من شرط لزومه .

مسألة - ٣ - « ح » : اذا وقف داراً أو أرضاً أو غيرهما ، فانه يزول ملك الوقف ، وعليه أكثر أصحابنا ، وخرج ابن سريج قولاً آخر أنه لا يزول ملكه لقول النبي ﷺ « حبس الأصل وصل الثمرة » ونحيس الأصل بدل على بقاء الملك . وليس ما ذكره بشيء ، لأن معنى التحبيس في الخبر أنها^(١) صدقة لا بيع ولا يوهب ولا يورث .

مسألة - ٤ - « ح » : يحرم الصدقة المفروضة على بني هاشم من ولد أبي طالب العقيلين ، والعمارة ، والعلوية ، وولد العباس بن عبد المطلب ، وولد أبي لهب ، ولا عتق لهاشم إلا من هؤلاء . ولا يحرم على ولد المطلب ، ونوفل ، وعبد شمس ، وولد حارث بن عبد المطلب أبي عبد مناف^(٢) .

وقال ش : يحرم الصدقة على هؤلاء كلهم ، وهم جميع ولد عبد مناف .
مسألة - ٥ - « ح » : لا يحرم صدقة بني هاشم بعضهم على بعض ، وإنما يحرم صدقة غيرهم عليهم . وأطلق ش تحريم الصدقة المفروضة عليهم من غير تفصيل ، فأما صدقة التطوع والاحلاف أنها يحل لهم .

مسألة - ٦ - . يجوز وقف الارض ، والعقار ، والدور ، والرقين ، والسلاح ، وكل عين يبقى بقاء متصلاً ويمكن الانتفاع بها ، « دلالة عموم الاحكام في جواز الوقف من قولهم ﷺ « الوقف على حسب ما بشرطه^(٣) » الوقف » .

وروي أن أم معقل جاءت الى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ان أبا معقل

(١) م : هو أنها .

(٢) م : وعبد شمس بن عبد مناف

(٣) م : ما شرطه .

جعل ناصحه في سبيل الله واتي أريد الحج فأركبه، فقال النبي ﷺ : اركبه فان الحج والعمره في سبيل الله . وبه قال ش . وقال ف : لا يجوز الا في الاراضي والدور والكراع والسلاح والعلمان تبعاً للصيغة الموقوفة ، فأما على الانفراد فلا .

مسألة ٧ - « ح » : وقف المشاع حائراً^(١) ، وبه قال ش . وقال م : لا يجوز .
مسألة ٨ - : ألقاؤا الوقف النبي^(٢) يحكم بصريحها قوله وقفت وحسبت وسبلت ، وما عداها يعلم بدليل ، أو باقراره أنه أراد به الوقف، وذلك مثل قوله تصدقت وحرمت وأبدت ، ولا بد في جميع ذلك من اعتبار القصد والنية .
وقال ش : ألقاؤا الوقف ستة : وقفت ، وتصدقته ، وسلت ، وحسبت ، وحرمت وأبدت ، فالوقف صريح ، وتصدقته مشترك ، وحسبت وسلت صريحان ، وحرمت وأبدت على أحد الوجهين صريحان والآخر أهما كبايتان .
وبدل على ما قلناه أن ذلك محتمل على أنه صريح في الوقف ، ولادلالة على ما ذكره .

مسألة ٩ - : اذا وقف على ما يصح انقراضه في العادة ، مثل أن يقف على ولده وولد ولده وسكنت على ذلك ، فمن أصحها من قال : لا يصح الوقف . ومنهم من قال : يصح ، فاذا انقضى الموقوف عليه رجع الى الواقف اذ كان حياً وان كان ميتاً رجع الى ورثته ، وبه قال ف .
وللش فيه قولان : أحدهما لا يصح . والآخر : يصح ، فاذا انقضى رجع الى أبواب الر ولا يعود اليه ولا الى ورثته .
دليلنا : أن عوده الى الر بعد انقراض الموقوف عليهم يحتاج الى دليل ،

(١) : يجوز وقف المشاع .

(٢) : دح : ابدى .

وليس في الشرع ما يدل عليه ، والاصل بقاء الملك عليه أو على ولده .
مسألة - ١٠ - : إذا وقف على من لا يصح الوقف عليه مثل العبد ، أو حبل لم يوجد ، أو رجل مملوك^(١) وما أشبه ذلك ثم بعد ذلك على أولاده الموجودين في الحال وبعدهم على الفقراء والمساكين ، بطل الوقف قيمته بدأ بذكره ، لأنه لا يصح الوقف عليهم وصح في حيز الناقص ، لأنه يصح الوقف عليهم ، ولادليل على إبطال الوقف ولا مانع يمنع من صحته . وللش فيه قولان بناءً على تفريق الصيغة .

مسألة - ١١ - : إذا وقف مطلقاً ولم يذكر الموقوف عليه ، مثل أن يقول : وقعت هذه الدار وهذه الصيغة^(٢) ، ثم سكوت ولا يبين على من^(٣) وقفها لا يصح الوقف لأنه مجهول ، ولوقف على المجهول باطل .
والش فيه قولان ، أحدهما : ما قلناه . والآخر : يصح وبصرفه إلى الفقراء أو المساكين ويبدأ بفقراء أقرابه لأنهم أولى .

مسألة - ١٢ - «ح» : إذا وقف وقفاً وشرط أن يصرف منفعته في سبيل الله ، جعل بعضه للعترة المطوعة دون العسكر المقاتل على باب السطاح ، ومعه في الحج والعمرة ، لأنهما من سبيل الله ، وبه قال د .

وقال ش : يصرف جميعه إلى العترة الذين ذكرناهم .

مسألة - ١٣ - «ح» : يجوز الوقف على أهل السنة إذا كانوا أقرابه .

وقال ش : يجوز ذلك مطلقاً^(٤) ولم يحصى .

مسألة - ١٤ - : إذا وقف على مولا وله موليان : مولى من فوق ، ومولى

(١) ح : رجل مجهول .

(٢) م : أدبه .

(٣) ح : م : على وقفها

(٤) م : وبه قال ش مصفاً .

من أسئل ولم يبين انصرف اليهما، لان اسم المولى يتناولهما .
 وللش فيه ثلاثة أوجه: أحدها ماقلناه، وهو الصحيح عندهم . والثاني: ينصرف
 الى المولى من فوق والثالث: يبطل، لانه مجهول .
 مسألة - ١٥ - : اذا وقف على أولاده وأولاد دحل أولاد البنات فيه
 ويشتركون فيه مع أولاد البسي الذكر والانثى فيه سواء كلهم، وبه قالش .
 وقال أصحاب ح : لا يدخل أولاد البنات فيه ، وحكي أن عيسى بن أبان كان
 قاضي البصرة، فأخرج من الوقف أولاد البنات، وبلغ ذلك أنما حازم وكان قاضياً
 بعدد، فقل: أصاب في ذلك. وقد نص محمد بن الحسن على أنه اذا عقد الامان
 لولده وولد ولده دحل فيه ولد امه دون ولد بنته .

بدل على ماذهب اليه اجماع المسلمين على أن عيسى عليه السلام من ولد آدم وهو
 ولد بنته . وقول السي عليه السلام لا تترحموا ابني حين يئال في حجره الحسن وهو ابن
 بنته، فأما استشهادهم بقول الشاعر :

توتنا نسو أبائنا وبساتنا سو هي أباء الرجال الياعد

فانه مخالف لقول النبي عليه السلام واجماع الأمة والمعتول، فوجب رده على أنه
 إنما أراد الشاعر بذلك الانتساب، لان أولاد البنت لا ينتسبون الى أمهم ، وإنما
 ينتسبون الى أبيهم ، وكلامنا في غير الانتساب ، وأما قولهم ان ولد الهاشمي من
 العامة هاشمي فالجواب عنه أن ذلك في الانتساب ، وكلامنا في الولادة وهي
 متحققة من جهة الأم .

مسألة - ١٦ - دح : اذا قال وقفت هذا على فلان سنة بطل الوقف .
 وللش فيه قولان، أحدهما: ماقلناه . والثاني: أنه يصح، فاذا مضت سنة صرف
 الى الفقراء والمساكين ويبدأ بقراماته ، لانهم أولى بصدقته .

مسألة - ١٧ - : اذا وقف على بني تميم أو بني هاشم، صح الوقف ، لانهم

متعيون مثل الفقراء والمساكين، ولا خلاف أن الوقف عليهم يصح .
وللش فيه قولان، أحدهما: ما نساءه . والثاني: لا يصح، لأنهم غير محصورين
فهو مجهول .

مسألة - ١٨ - : إذا وقف على نفسه ، ثم على أولاده ، ثم على الفقراء أو
المساكين ^(١) ، لم يصح الوقف على نفسه ، لأنه لا دلالة على أن وقفه على نفسه
صحيح ، وصحة الوقف حكم شرعي ، ولأن الوقف ^(٢) تملك ، ولا يصح أن يملك
الإنسان نفسه ما هو منك له كالبيع ، لأنه لا خلاف أنه لا يصح أن يبيع من نفسه ،
وبه قال ش .

وقال ف ، وابن أبي بليلى ، وابن شزمة ، والزهري : يصح وقفه على نفسه ،
وبه قال ابن مريج .

مسألة - ١٩ - : إذا حكم الحاكم بصحة الوقف على نفسه لم ينفذ حكمه ^(٣)
لأنه لا دليل عليه . وقد ش : ينفذ ^(٤) حكمه ولا يجوز نقضه ، لأنه مسألة اجتهاد .
مسألة - ٢٠ - : إذا بنى مسجداً وأذن للناس فصلوا فيه ، أو عمل مقبرة وأذن
في الدفن فيه فدفنوا فيه ، ولم يقل أنه وقف لم ير ملكه ، لأنه لا دلالة عليه ، والأصل
بقاء المثلث ، وبه قال ش .

وقال ح : إذا صلوا فيه أوقفوا فيه زال ملكه .

مسألة - ٢١ - : إذا وقف مسجداً ، ثم أنه حرب وحريت المحلة أو القرية
لم يعد إلى ملكه ، لأن ملكه قد زال بلا خلاف ، ولأدليل على عوده إلى ملكه ، وبه
قال ش .

(١) م داساكين .

(٢) م لا دلالة عليه ولأن الوقف

(٣ - ٤) م ، ح : لم ينفذ « وكذا الثاني » .

وقال م : يعود المسجد الى ملكه ، كالكفى اذا ذهب بالميت السبل أو أكله
السع .

مسألة - ٢٢ - : اذا خرب الوقف ولا يرجى عوده ، في أصحابها من قال
بجواز بيعه ، واذا لم يحتل لم يجر بيعه ، وبه قال د . وقال ش : لا يجوز بيعه
بحال .

مسألة - ٢٣ - : اذا اقلعت نخلة من ستان وقف أو انكسرت جار بيعها ،
لانه لا يمكن الانتفاع بهذه النخلة الا على هذا الوجه . وللش فيه وجهان .

مسألة - ٢٤ - . اذا وقف على بطون ، فأكرى البطل الاول الوقف عشر
سنيين واقترضوا لحمس سنين ، فان الاجارة تبطل في حق البطل الثاني ، ولا
يبطل في حق البطل الاول ، لأن عندنا الموت يبطل الاجارة . وللش فيه وجهان .

كتاب الهبات

مسألة ١- «ح» : الهبة لا يلزم الا بالقبض ، وقيل القبض للواهب الرجوع فيها ، وكذلك الرهن والغاربة ، وكذلك الدين الحال اذا أجله لا يعاجل^(١) وله المطالبة به في الحال ، وبه قال في الصحابة أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وابن عباس^(٢) ، ومعاذ ، وأُس ، وعائشة ، ولا يعرف لهم مخالف^(٣) ، وبه قال ش .

وقال ك : يلزم ذلك كله بنفس العقد ، ولا يفترق الى القبض ، ويتأجل الحق بالتأجيل ويلزم الاجل . وأما ح فقد وافقنا الآله قال : الاجل في النسي يلزم ويلحق بالعقد .

ويدل على مذهنا - مضافاً الى اجماع العروة وأحاديثهم - ما روى موسى بن عتبة عن أمه أم كلثوم أن النبي ﷺ قال لام سلمة : اني أهديت الى النجاشي أو اني من مسك وحلة ، وانني لاراه يموت قبل أديصل اليه ولا أرى الهدية الاسترد

(١) ح ٢ ، لا يتأجل

(٢) ح ١ ، د : « يحذف عمرو بن » .

(٣) ح ، د : تخالفهما .

علي، فان ردت الي قوي لي. وكان كما قال عليه السلام مات الجاشي قل أن يصل اليه، فردت الهدية اليه، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من ذلك المسك، وأعطى سائرهم أم سلمة وأعطاهما الحلة وهذا نص.

مسألة - ٢ - : إذا قبض الموهوب له الهبة بغير إذن الواهب، كان القبض فاسداً ووجب عليه رده، لانه لادلالة على صحة هذا القبض، وبه قال ش.

وقال ح: ان قصه في المجلس صح، وان كان يعبر اذنه، وان قام من مجلسه لم يكن له القبض، فان قبض كان فاسداً ووجب عليه رده.

مسألة - ٣ - : هبة المشاع جائزة، سواء كان ذلك مما يمكن قسمته أو لا يمكن قسمته، بدلالة عموم الاخبار الواردة في جواز الهبة، وبه قال ك، وش ود، وق، وأبو ثور، وداود، وسائر الفقهاء.

وقال ح: هبة المشاع فيما لا يمكن قسمته مثل الحيوان والجواهر والرحا والحمامات وغيرها يصح، أما ما ينقسم ولا يجوز هبته والهبة بهذا التفصيل يحتص على مذهبه، لانه سوى بين ما ينقسم وما لا ينقسم في المواضع التي يجمع فيها العقد على المشاع مثل الرهن وغيره.

وبدل على مذهبه ما روي عن النبي ﷺ أنه اشترى سراويل بأربعة دراهم، فقال للوران: زن وارحح. فقله عليه السلام «وارحح» هبة وهو مشاع.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال يوم حير: مالي مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود فيكم، فردوا الخيط والمحيط، فان العلول يكون على أمه عاراً يوم القيامة وساراً وشتاراً، فقام رجل في يده كبة من شعر، فقال: أحدث هذه لاصلاح برذعة بعيري، فقال: أما ما كان لي ولبنى عند المطلب فهو لك، فقال: أما اذا بلغت ما أرى فلا أرب لي فيها وننذاها وكانت حصه النبي ﷺ في الكبة مشاعاً. فدل على جواز الهبة مشاعاً.

مسألة - ٤ - « ح » . العمرى عندنا جائزة ، ومعناه أن يقول الرجل لغيره :
أعمرتك هذه الدار مدة حياتك أو مدة حياتي^(١) ، أو أسكنتك أو جعلت لك هذه
الدار في حياتك ، فانه إذا أتى بواحدة من هذه الالفاظ وأقصه ، فقد لزم العمرى
ولهذا سمي عمرى ، ويسمى أيضاً عندنا سكى ، وبه قال الفقهاء وحكى عن قوم
أنهم قالوا العمرى غير جائزة .

دليلاً - مضافاً الى اجماع الفرق وأخبارهم - ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ
قال : العمرى جائزة وروى جابر أن النبي ﷺ قال : من أ عمر عمرى فهو له ،
ولعنه يرثها من يرثه من عقبه . وعنه أن النبي ﷺ قال : العمرى لمن وهبت له .
مسألة - ٥ - « ح » : إذا قال أعمرتك ولعنتك ، فإن هذه عمرى صحيحة وبملك
المعمر له المنفعة دون الرقبة ، وإذا قال : أعمرتك فإذا مات يعود اليه ، وإن قال
ولعنتك فإذا مات عقبه عاد اليه ، وبه قال ك وش في القديم .

وعندنا ان قال : أعمرتك حياتي ، فابها له مدة حياته ، فإذا مات المعمر أولاً
كان لورثته الى أن يموت المعمر ، فإذا مات عاد الى ورثته ، وإن مات المعمر
أولاً بطل العمرى .

وقال ش في الجديد : إذا جعلها عمرى لا يعود اليه ولا الى ورثته بحال ، وبه
قال ح .

مسألة - ٦ - : إذا قال أعمرتك وأطلق ، لم يصح العمرى وكان باطلاً ، لان
هذه اللفظة محتملة ، ولا يعلم المراد بها ، فوجب بطلانها ، لان الاصل بقاء الملك .
وقال ش في الجديد : يكون عمرى صحيحة ، فيكون له ، فإذا مات يكون
لورثته . وقال في القديم : يكون باطلاً ، وبه قال ح . وقال ك : العمرى صحيحة
ويكون المنفعة له فإذا مات رجع .

(١) سقط « أو مدة حياتي » من نسخة « د » .

مسألة - ٧ - « ح » : ان قال أعمرتك على أنك ان مت أنت رجع الي كان هذا صحيحاً عندما ، فاذا مات عاد اليه . ولشئ فيه قولان مثل المسألة الاولى .

مسألة - ٨ - « ح » : الرقبي جائرة وهي والعمرى سواء ، وانما خالفهما^(١) هي اللفظ ، فانه يقول أرقتك هذه الدار مدة حياتك ، أو مدة حياتي .

وقد ش : حكمها حكم العمرى ، ومعناه اذا قل: أعمرتك على أن ان مت أنا فهي لك ولورثتك، وان مت أنت ترجع علي . وقال المزني : لرقبي اذا جعل لمن يتأخر موته ولهذا سمي الرقبي ، لأن كل واحد منهما يترقب موت صاحبه . وقال ح : العمرى جائرة و لرقبي باطلة، لان صورتها أن تقول : أرقتك هذه الدار، فان مت قبلك كانت لدارك ، وان مت فلي كان الدار راجعة الي وباقية على ملكي كما كانت وهذا تعليق بصفة، كما اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد وهبت لك داري ، فان ذلك لا يصح .

يدل على ما ذهب اليه - مصاباً الى اجماع العروة وأخبارهم - ما رواه جابر أن النبي ﷺ قال: يا معشر الانصار أمسكوا عليكم أموالكم لاتعمروها ولا ترقبوها فمن أعمار شيئاً أو أرقبه فهو له ولورثته. فجمع بين العمرى والرقبي وجوزهما معاً .

مسألة - ٩ - : اذا أعطى الانسان ولده ، يستحب له أن لا يفتن بعضهم على بعض ، سواء كانوا ذكورا أو إناثا وعلى كل حال ، وبه قال ح ، وك ، وش ، وف .

وقال د ، وق ، وم : يفصل الذكور على الإناث على حسب التفضيل في الميراث وبه قال شريح .

دليلاً : الاخبار المروية عن النبي والائمة عليهم السلام . وروى ابن عباس أن النبي

عليه السلام قل : سوا بين أولادكم في العتبة ، ولو كنت مفصلاً أحداً لفصلت
الآنث . وهذا نص .

وروي الشعبي عن العمان بن بشير ، قال : نحلني أبي نحلاً وروى هلاماً ،
فقلت أُمِّي عمرة ست راحة : أيت رسول الله فأتني النبي ﷺ فذكر ذلك له ،
وبال : اني نحلت اسي العمان بخلاً وان عمرة سألتني أن أشهدك على ذلك ، فقال :
ألك ولد سواه ؟ قال : نعم قل أكلهم^(١) أعطيته مثل ما أعطيت العمان ؟ فقال : لا ،
قال : هذا جور ، وروي فاشهد على هذا غيري .

وروي ألبس يسرك أن يكونوا لك في البر والطف سوا ؟ قل : نعم ، قال :
فاشهد على هذا غيري وروي أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما أن لك
عليهم من الحق أن يبروك . وفي رواية ش ألبس يسرك أن يكونوا في البر اليك
سواء ؟ قال : نعم ، قال : فارجه ، وروي فاردده .

مسألة - ١٠ - « ح » : اذا حالف المستحب فعصل بعضهم على بعض وتمت
العتبة موقعها ، وجاز له أن يسترجعها وبسوى بينهم اذا كانوا كباراً .

وقال ش : يصبح استرجاعها على كل حال ، وان لم يسترجعها فلا شيء عليه .
وقال طاووس ، وق ، ومجاهد : لا يصح تلك العتبة وتكون باطلة وتكون ميراثاً
بيهم على فرايض الله اذا مات . وقال د ، وداود : يجب عليه أن يسترجعها اذا
حالف المستحب .

مسألة - ١١ - « ج » : اذا وهب الوالد لولده وان هلا أو الام لولدها وان
علت وقضوا ان كانوا كباراً أو صغاراً ، لم يكن لهما الرجوع فيه ، وبه قال ح ،
وقال أيضاً مثل ذلك في كل ذي رحم محرم^(٢) بالسب ، وليس له الرجوع فيما

(١) د ، أوكلهم .

(٢) ح ، د : محرم ، م : ذي محرم .

وهب .

وكذلك في كل شخصين لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى ، لم يجز لأحدهما أن يتزوج بالآخر ، وذلك مثل عم الرجل ونخاله وأخيه وأبيه . وهذا عندنا مستحب ، والواجب الولد فقط .

وقال ش : للوالد والوالدة أن يسترحما هبتهما على كل حال من الولد وذوي الرحم ، ذكراً كان أو أنثى .

وقال ك : إن كان الولد قد انتفع بالهبة ، مثل أن يكون قد زوج الرجل بماله الذي هب له لم يحرم الرجوع فيه ، وإن كان لم ينتفع بعد كان له الرجوع فيه . مسألة - ١٢ - « ح » : إذا هب لاختي وقصه ، أو لذي رحم غير الولد ، كان له الرجوع فيه ، ويكره الرجوع في الهبة لذي الرحم .

وقال ح : يجوز له الرجوع فيما يهب للاختي ولكل قريب إذا لم يكن ذا رحم محرم منه بالسب على مامضى من نصيره ، وأجرى الروحة مجرى الرحم المحرم بالسب ، وقال : فإذا هب أحد الزوجين للآخر لم يكن للوهاب الرجوع فيها ، وقد روى ذلك قوم من أصحابنا في الزوجين .

وقال ش : إذا هب بغير الولد وقبض لزمه ، ولأرجوع له بعد ذلك .

دليلاً [مصافاً إلى إجماع الفرق وأخبارهم]^(١) ما رواه أبو هريرة عن النبي عليه السلام أنه قال : الواهب أحق بهبته مالم يشب منها ، وروي عن علي أنه قال : الرجل أحق بهبته مالم يشب منها .

مسألة - ١٣ - : الهبات على ثلاثة أصرب : هبة لمن فوقه ، وهبة لمن دونه ، وهبة لمن هو مثله ، وكلها يقتضي عندنا الثواب ، بدلالة عموم الأخبار التي رواها أصحابنا أن الهبة يقتضي الثواب ، ولم يحصوا منها نوعاً دون نوع .

(١) ما بين المقولتين مقتطع من نسخة « م » .

وقال جميع الفقهاء : انها اذا كانت لمن فوقه أو لمن هو مثله ، لا يقتضي الثواب . واذا كانت لمن دونه اختلفوا ، فقال ح : لا يقتضي الثواب ، وبه قال ش في قوله الجديد . وقال في قوله القديم : يقتضي الثواب ، وبه قال ك .

مسألة - ١٤ :- اذا ثبت أن الهبة يقتضي الثواب ، فلا يحلو . ان أن يطبق ، أو بشرط اثواب ، فان أطلق فانه يقتضي ثواب مثله على ما حرت به العادة . وللش فيه ثلاثة أقوال على قوله انها يقتضي الثواب : أحدها مثل ما قلناه . والثاني يثبه حتى يرصى الواهب . والثالث : يثبه بقدر قيمة الهبة أو مثلها . يدل على ما قلناه ان أصل الثواب اما أنساه في الهبة بالعادة ، فكذلك مقدارها وان قلنا انه لامقدارها أصلاً واما هي ما يثاب عنها ، قليلاً كان أو كثيراً كان قوياً لعموم الاخبار واطلاقها .

مسألة - ١٥ :- اذا شرط الثواب ، فان كان مجهولاً صح ، لانه وافق ما يقتضيه الاطلاق ، وان كان معلوماً كان ايضاً صحيحاً ، لانه لا مانع منه ، ونفوله عليه السلام « المؤمنين عند شروطهم » .

ولللش فيه قولان ، أحدهما : يصح ، لانه اذا صح مع المجهول صح مع العلم أولى . والثاني : لا يصح .

مسألة - ١٦ :- اذا تلف الموهوب في يد الموهوب له ، بطل الثواب ولا يرجع عليه بمثله ولا قيمته ، لأن الاصل براءة الدمة ، وايجاب القيمة يحتاج الى دليل .

ولللش فيه وجهان ، أحدهما : ما قلناه . والآخر : يرجع عليه بقيمته .

مسألة - ١٧ :- « ج » : اذا وهب ثوباً حراماً لمن له الرجوع في هبته وهو لاجبي على مذهبه والولد على مذهب ش ، فقصره الموهوب له ، لم يكن للواهب الرجوع فيه ، لاجتماع لفرقة وأخبارهم على أنه اذا تصرف الموهوب له في الهبة لم يكن

للواهب الرجوع فيها .

ولش فيه قولان ، ان قل : القسارة بمنزلة الزيادة المتميزة ، كان الواهب شريكاً للموهوب له بقدر القسارة ، وان قال : القسارة بمنزلة الزيادة المتصلة ، فاثوب للواهب بقسارته ولاحق للموهوب له فيه .

مسألة - ١٨ - د ح : الدار المستأجرة يصح هبتها وبيعها لغير المستأجر ، لاحماع الفرقة على صحة بيع المستأجر ، وكل من قال بصحة بيعها ، قال بصحة هبتها . ولش في صحة بيعها وهبتها قولان .

مسألة - ١٩ - ١٠ اذا وهب له شيئاً من حلي ذهب أو فضة ، فأناله في المجلس قل لتفرق أو بعد التفرق بحتنه من النقود أو بغيره بمثلته أو بما راد عليه أو نقص ، كل ذلك جائز ولا يفسد ، لان أحكام الصرف انما برأى في البيع وليس الهبة بيعاً ولا صرفاً .

وقل شر : حكم ذلك حكم الصرف ، فما صح في الصرف صح هاهنا ، وما فسد في الصرف فسد هاهنا .

مسألة - ٢٠ - : اذا كان له على غيره حق جار له بعه ويكون مضموناً ، ويحوز هته ورهه ، ولا يلزم الا بالنقص ، لاحماع الطائفة على جوار بيع لديون ، ولامانع من هته ولا رهه ، وعموم الاحبار يقتضي حوارهما .

ولش فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : يصح بيعه وهته ، ويلزم الهبة بنفس العقد ، ولا يشرط القبض في لرومه ، ولا يصح رهه . والثاني : أنه يصح البيع والهبة ، ولا يلزم الهبة لا بالقبض ، ويصح الرهن ولا يلزم الا بالقبض ، وذلك مثل قولنا . وثالث : لا يصح بيعه ولا هته ولا رهته ، لانه غير مقدور على تسليمه ، فهو كالطير في الهواء .

مسألة - ٢١ - : اذا وهب في مرضه المخوف شيئاً وقبضه ثم مات ، فمن أصحابنا من قال : لزم الهبة في جميع الموهوب ولم يكن للورثة فيها شيء . ومنهم من قال : يلزم في الثلث ويبطل فيما زاد عليه ، وه قال جميع الفقهاء .

كتاب اللقطة

مسألة ١ - « ح » : اللقطة على ضربين : لقطة الحرم ، وناقطة عبر لحرم فلقطة غير الحرم يعرفها سنة ، ثم هو مخير فيها بعد السنة بين ثلاثة أشياء : بين أن يحفظها على صاحبها ، وبين أن يتصدق عنه ، ويكون صاماً أن لم يرض صاحبها وبين أن يملكها ويتصرف فيها ، وعليه صامها إذا جاء صاحبها ، سواء كان غنياً أو فقيراً أو ممن يحل له الصدقة ، أو ممن لا يحل له الصدقة .

وقال ش : هو بالخيار بعد السنة بين أن يحفظ على صاحبها ، وبين أن يملكها ويأكلها ويضمن ثمنها بالمثل إن كان له مثل ، أو القيمة إن لم يكن له مثل .

وقال ح : في الفقير وقبل حلول الحول مثل قول ش ، وإن كان بعد الحول فإنه لا يخلو : أن يكون غنياً ، أو فقيراً . فإن كان فقيراً ، فهو مخير بين الأشياء الثلاثة التي ذكرناها نحن ، وإن كان غنياً فهو مخير بين شيئين : بين أن يحفظ على صاحبها ، وبين أن يتصدق بها عن صاحبها بشرط الصمان ، وليس له أن يأكلها على حال .

وقد ك : يجوز للعني أن يأكلها ولا يجوز للمقير عكس ما قاله^(١) ح .
ويدل على مذهبنا - مصفاً الى اجماع الفرقة وأخبارهم ، وهي أكثر من أن
يحصى - ماروي عن أبي بن كعب ، قال : وجدت صرة فيها مائة دينار ورووي ثمانون
فأبنت النبي ﷺ ، فقال : اعرف عندها ووكأها ثم عرفها ستة ، قال : فبحثت اليه
السنة الثانية ، فقال : عرفها فبحثت اليه السنة الثالثة ، فقال : استمنع بها . وهذا
يدل على جوار الاستمتاع بخلاف ما قاله ح في العني ، لأن أيأ كان غيباً .
مسألة ٢ - : كل ماتممع^(٢) من الابل والبق والماعز والحمير ، فليس لاحد
أحده ، لقول النبي ﷺ حين سأله سائل عن الابل الصوال : مالك وثيها معها
حذاؤها وسقوها ، يعني : حقها وكسرشها ، وبه قال ش .
وقال ح : من وجدته فله أحده مثل سائر الصول من نعم .
مسألة ٣ - : روى أصحابنا أن أحدهم للقطعة مكروه ، وبه قال ك ، ومما روي
في ذلك ما رواه أصحابنا من قولهم : لو أن الناس كلهم تركوها لجاها صاحبها
وأحدها . وروي عن ابن عمر أنه قال : دعه حبرها لشربها^(٣) .
ولاش فيه قولان ، أحدهما : يجب عليه أحده . ذا كان أميناً ويحافظ ضياعها .
والآخر : لا يجب غير أنه مستحب وإن كان غير أمين لا يجوز له أخذها .
مسألة ٤ - : يستحب لمن وجد اللقط^(٤) أن يشهد عليها ، وهو أحد قولي
ش . والآخر : يجب عليه الاشهاد .
وقال ح : إن أشهد ، فانه يكون أمانة . وإن لم يشهد ، يكون مضموراً عليه

(١) ٢ : سقط « عكس ما قاله ح » .

(٢) ح ١٠ : يستمع .

(٣) ح ١ : يشربها . م : وشربها .

(٤) ح ١ : القطعة

في يده .

مسألة ٥ - د ح : اذا عرفها سنة ، فأكلها بعد ذلك ، كان صاماً ، ان كان لها مثل فالمثل ، وان لم يكن لها مثل فبالقيمة ، وبه قال جميع الفقهاء ، وذهب قوم من أهل الطاهر داود وغيره الى أنه ان أكلها بعد الحول لا يضمن ، ولا يازمه رد المثل ولا القيمة .

مسألة ٦ - : اذا وجد كلباً للصيد ، وجب أن يعرفه سنة ، فاذا مضت سنة جاز أن يصطاد^(١) به ، فان تلف كان ضاماً .

وقال ش : لا يضمن بقاءه على أن الكلب لا قيمة له ، وعدنا أن كلب الصيد له قيمة .

مسألة ٧ - د ح : القطة اذا كان قيمتها درهماً فصاعداً ، وجب تعريفها . وان كان دون ذلك ، لا يجب تعريفها .

وقال ش : يجب تعريفها ، قتيلاً كان أو كثيراً ، الا مالهيه^(٢) الناس ، ومن أصحابه من قدر ذلك بدينار .

وقال ح : ان كان قيمتها ما يقطع فيه ، وجب تعريفها . وان كان دون ذلك ، لا يجب تعريفها^(٣) ، وبه قال ك ، غير أن ح قال : لا يجب القطع الا في عشرة دراهم قيمتها دينار ، وعند ك يجب في ربع دينار ، وك يقول : لا يعرفها أصلاً ، وح يقول يعرفها أقل من سنة .

مسألة ٨ - : العبد اذا وجد لقطة ، جاز له أن يلتقطها ، لمسوم الاخبار الواردة في ذلك . ولش فيه قولان .

(١) م ، د : ان يصاد .

(٢) ح ، م : نهيه .

(٣) م : والا فلا .

مسألة - ٩ - : من أخذ^(١) لقطه ، ثم ردها الى مكانها ، لم يجزئه وكان ضاماً لانه بلاخلاف قد ضمن^(٢) ، فمن ادعى زواله فعليه الدلالة ، وبه قال ش ، وقال ح : يزول ضمانه .

مسألة - ١٠ - : اذا عرفها سنة ، لا يدخل في ملكه الا باختياره ، بأن يقول : احترت ملكها ، لانه لا دلالة على ذلك .

ولش فيه أربعة أوجه ، الاصح عندهم ما قلناه . والثاني : يملك بمضي السنة من غير اختياره . والثالث : بمجرد القصد دون التصرف . والرابع : بالقول والتصرف .

مسألة - ١١ - : يكره للعاسق أخذ اللقطة وان أحدها فعل ما فعله الأمين ، بدلالة عموم الاحبار الواردة في أحكام اللقطة ، من خصها بالأمين فعليه الدلالة . ولش فيه قولان : أحدهما يتزعم من يده ويدفع الى أمين الحاكم ، الثاني : يضم الى يده يد أخرى^(٣) .

مسألة - ١٢ - «ح» : لقطة الحرم يجوز أخذها ويجب تعريفها سنة ، ثم يكون بعد ذلك محرراً اذا لم يحىء صاحبها بين أن يتصدق بها بشرط الضمان ، أو يحفظها على صاحبها ، وليس له أن يملكها .

وقال ش : من وجد بمكة فلا يخلو : إما أن يكون أخذها ليعرفها ويحفظ على صاحبها ، أو أخذها ليمتلكها ، فان^(٤) أخذها ليعرفها ويحفظ على صاحبها كان جائزاً بلاخلاف ، وان أخذها ليمتلكها ، فعنده أنه ليس له أن يلتقطها ليمتلك لقطة

(١) م : من وجد .

(٢) د : يتضمن .

(٣) ح ، د : آخر .

(٤) م : فان كان .

مكة ، واليه ذهب عامة أهل العلم ، وذهب بعض إلى أنه يجوز التقاط لقطة مكة واليه ذهب بعض أصحاب ش .

وقال ح : لقطة الحرم حكمها حكم لقطة غير الحرم .

ويدل على مذهبا - مضافا إلى إجماع الطائفة وأخبارهم - ما روي ^(١) أن النبي ﷺ قال : في مكة لا ينفر صيدها ، ولا يعصد شجرها ، ولا يختل حلالها ، ولا يحل لقطتها إلا لمتشد ولمعرف ^(٢) .

مسألة - ١٣ - : يجوز للمكاتب أحد اللقطة ، بدلالة عموم الأحبار . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٤ - : لعبد إذا كان نصفه حر ونصفه مملوك ، جاز له أخذ اللقطة ، بدلالة عموم الأحبار . وللش فيه قولان .

مسألة - ١٥ - : من وجد لقطة فجاء رجل ، فوصف عاصمها ^(٣) ووكأها وورنها وعددها وحليتها وعلب في ظنه أنه صادق ، حار له أن يعطيها إياه ، ولا يجب عليه ذلك إلا ببينة ، والحر المروي عن النبي ﷺ أنه قال : إن جاء صاحبها والا فشأنك بها يدل على ذلك ، لأنه لا يعلم بوصفه أنه صاحبها ، وبه قال ح وأصحابه وش .

وقال أحمد بن حنبل وأهل الصاهر : يجب عليه دفعها إليه ، وبه قال ك ، حكاه الأسفرائني عن بعض أصحابه عنه .

مسألة - ١٦ - : الدمي إذا وجد لقطة في دار الإسلام ، جاز له أخذها ، بدلالة عموم الاختيار . وللش فيه وجهان ، أحدهما : ما قلناه . والآخر ليس له ذلك ، لأنه

(١) م : دليتنا ما روي .

(٢) م : يعني لمعرف .

(٣) المعاص : جلد يغطي به رأس القارورة أو علفها (المتجد) .

ليس بموضع أمانة .

مسألة - ١٧ - «ح» : لم يمس أصحابها على شيء من جعل النقطة والحوال
الا على اباقي العبد، فابهم روي أنه ان رده من خارج البلد استحق الاجرة أربعين
درهماً قيمتها أربعة دنائير، وان كان من البلد عشرة دراهم قيمتها دينار، وفيما عدا
ذلك يستحق الاجرة بحسب العادة .

وقال ش: لا يستحق الاجرة على شيء من ذلك، إلا أن يجعل له الجاعل .
وقال ك: ان كان معروفاً مرد لحوال ومن يستأجر لذلك، فانه يستحق الجعل
وان لم يكن معروفاً به فلا يستحق .

وقال ح^(١) : ان كان ضالة أولقطة، فانه لا يستحق شيئاً، وان كان آثافاً فرده من
مسيرة ثلاثة^(٢) أيام وهو ثمانية وأربعون ميلاً وريادة استحق أربعين درهماً ،
وان نقص أحد الشرطين، فان جاء به من مسيرة أقل من ثلاثة أيام فحسابه، وان
كان من مسيرة يوم فثلث الأربعين، وان كان من مسيرة يومين فثلثا الأربعين .
وان كان قيمته أقل من أربعين قال ح، وم: ينقص عن قيمته درهم، ويستحق
الباقى ان كان قيمته أربعين ، فيستحق تسعة وثلاثين . وان كان قيمته ثلاثين يستحق
تسعة وعشرين .

وقال ف: يستحق أربعين، وان كان يسوى عشرة دراهم. والقياس أنه لا يستحق
شيئاً لكن أعطياه استحساناً ، هكذا حكاه الساجي .

مسألة - ١٨ - : اذا احتلعا، فقال صاحب العبد الايق: شارطتك نصف دينار
وقال الذي رده: شارطتني على دينار، فالقول قول الجاعل مع يمينه أنه لم يجعل
له ديناراً، لانه مدهى عليه وبلزمه أجره المثل، لانه رد عليه ما أبق منه. وقال ش:

(١) د: وقال ك .

(٢) خ، م: أقل من ثلاثة .

يتحالفان ويستحق أجره المثل .

مسألة - ١٩ - «ح» : اذا أسلمت الام وهي حلى من مشرك، أو كان له منها ولد غير بالغ، فانه يحكم للحمل والولد بالاسلام وتبعها، وبه قال أهل العراق ، وش . وقال ك: الحمل يتبعها والولد لا يتبعها .

مسألة - ٢٠ - : المراهق اذا أسلم حكم باسلامه ، فان ارتد بعد ذلك حكم بارتداده ، وان لم يتب قتل ، ولا يعتبر اسلامه باسلام أبويه ، وبه قال ح ، وف ، وم ، غير أنه قال : لا يقتل ان ارتد ، لان هذا الوقت ليس بوقت التعذيب حتى يبلغ .

وقال ش : لا يحكم باسلامه ولا بارتداده ويكون تبعاً لوالديه ، غير أنه يفرق بينه وبينهما لكي لا يقتل ، وبه قال زهر ، وفي أصحابه من قال : يحكم باسلامه طاهراً ، فاذا بلغ ووصف الاسلام يكون مسلماً من هذا الوقت .

بدل على مذهبنا روايات أصحابنا أن الصبي اذا بلغ عشر سببن أقيمت عليه الحدود التامة واقتضى منه ، ونفذت وصيته وحقه ، وذلك عدم في جميع الحدود .

وأبصاراً قوله عليه السلام : كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، حتى يعرب عنه لسانه ، فاما شاكراً واما كفوراً . وهذا عام الا من أخرجته الدليل .

واستدل أصحاب ح باسلام علي عليه السلام ، وهو غير بالغ وحكم باسلامه بسلا خلاف . وأجاب أصحاب ش عن ذلك بأن قالوا : حكمنا باسلامه لانه يجوز أن يكون بالغاً ، لان أقل البلوغ عند ش تسع سنين ، وعند ح إحدى عشرة سنة . واختلف الثامن في وقت اسلام علي عليه السلام ، فمنهم من قال : أسلم وله عشر سنين . ومنهم من قال : تسع سنين . ومنهم قال : إحدى عشرة سنة . قال الراقي :

وأصح ما قيل أنه ابن إحدى عشرة سنة .

وروي عن محمد بن الحنفية أنه قتل علي عليه السلام السابع والعشرين من شهر رمضان وله ثلاث وستون سنة ، ولأخلاف أنه قتل سنة أربعين من الهجرة ، فيكون لعلي ثلاث وعشرون سنة حين هاجر النبي صلى الله عليه وآله إلى المدينة ، وأقام النبي صلى الله عليه وآله بمكة دون ثلاث عشرة سنة ، ثم هاجر إلى المدينة ، فبان بهذا أنه كان لعلي إحدى عشرة سنة .

قال أبو الطيب الطبري : وجدت في فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل أن قتادة روى عن الحسن أن علياً أُمِّم وله خمس عشرة سنة ، قال : وأما البيت الذي ينسب إليه من قوله « غلاماً ما بلغت أوان حلمي » فليس بثابت عنه ، ويحتمل أن يكون قال : غلاماً قد بلغت أوان حلمي .

مسألة - ٢١ - « ح » : إذا مات اللقيط ولم يخلف وارثاً ، فميراثه لبيت المال ، وبه قال جميع الفقهاء . وقد قوم : ميراثه لمنطقه .

مسألة - ٢٢ - « ج » : إذا ادعى أجنبيان اللقيط بأنه ولدهما ، ومع كل واحد منهما بينة ، أو لا ينفصلهما أصلاً أقرع بينهما ، فمن خرج اسمه الحق به ، لاجتماع القرعة على أن كل مجهول فقيه القرعة .

وللس قولان إذا تعارضت بينتاهما ، أحدهما : القرعة . والثاني : أنها يسقطن وكان ليس هناك بينة وأرى القافة ، فإن قالت هو ابن لأحدهما الحق به ، وإن لم يكن قافة أو أشكك عليهم أو قالوا : هو انتهما ، أو ليس بابن لهما ، فالأربع المسائل واحدة يوقف حتى تبلغ ويختار أيهما شاء .

مسألة - ٢٣ - : إذا ادعى النفسان اللقيط ويدهما عليه وأقاما جميعاً البينة ، حكم بالقرعة لما بيناه في المسألة الأولى .

وقال ش : تعارضت البيتان ، وقد مضى قوله فيهما . وقال ح : إن وصفه

أحدهما بشيء على يده ، فانه يحكم له ، لانه اذا وصفه دل على يد سابقة .

مسألة - ٢٤ - : اذا ادعى ذمي لقباً ، وقال: هذا ولدي قبل قراره ، فان أقام بيته على قوله ألحق به وحكم بكفره ، وادلم يقيم بيته قبل دعواه وألحق أيضاً به ، بدلالة قوله تعالى « ألحقنا بهم ذريتهم »^(١) .

ولش فيه قولان اذا أقام البيته ، أحدهما : يقبل قوله في النسب ولا يحكم بكفره . والثاني : يحكم بكفره وادلم يقيم البيته ألحق النسب ، وهل يحكم بكفره؟ فيه قولان .

مسألة - ٢٥ - : الحر والعبد والمسلم والكافر سواء في دعوى النسب ، لا مزية لاحد على الآخر ، بدلالة عموم الاحبار في ذلك ، وبه قال ش .

وقال ح : الحر أولى من العبد والمسلم من الكافر .

مسألة - ٢٦ - : اذا ادعت امرأة لقباً بأنه ولدها وأقامت بيته على ذلك ، ألحق بها بالزوج بلا خلاف ، وان ادعته ولم تقيم البيته ، فانه يقبل اقرارها على نفسها عندنا ، سواء كان معها زوج أو لم يكن ، بدلالة عموم الاحبار في أن اقرار العاقل على نفسه جائز .

ولش فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : يرد قولها ولا يقبل الابينة ، وبه قال ح ، وك ، وسواء كان معها زوج أو لم يكن . والثاني : أنه يقبل قولها ويلحق به ، سواء كان معها زوج أو لم يكن ، ولا يلحق بالزوج الابينة ، أو باقراره . والثالث : أنه ان كان لها زوج ، فلا يقبل اقرارها ، وان لم يكن لها زوج قبل اقرارها ، والخلاف في الأمة مثل الخلاف في الحرة سواء .

وجاء في آخر نسخة « ح » : تمت المجلدة الاولى بعون الله تعالى وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف المحتاج الى ربه الطفيف علي بن مسعود بن الحسن

يوسف الكيدري حامداً لله ومصلياً على بيته في الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة تسع وتسعين ومتمائة وتتلوه في المجلد الثاني كتاب الفرائض مسألة
اختلف الناس في توريث خمس عشرة نفساً .

وجاء في آخر نسخة « د » : تمت المحلدة الأولى بعون الله العلي الاعلى
وحسن توفيقه ، والصلاة والسلام لآتمان لاكملان على النبي والوصي والبتول
والسبطين والسجاد والباقر والصادق والكاظم والرضا والتقي والتقي والزكي
العسكري والمهدي الهادي العادي صاحب الزمان وقاطع البرهان وحليمة لرحمن
صلوات الله وسلامه على نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين من آل
طه ويس والحمد لله رب العالمين ، على يد العبد الأقل ابن علي بن محمود محمد
المعلم الاصبهاني ، حامداً ومصلياً على النبي الامي وآله في ثالث شهر جمادى
لثاني من شهر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة، اللهم افتح لنا بالخير واحتم لنا بالخير
واجعل عواقب أمورنا بالخير انك على كل شيء قدير .

فهرس المجلد الاول

٣	مقدمة المؤلف
٦	كتاب الطهارة - مسائل المياه والاواني
١٦	مقدار الكر
٢٠	حكم الاناثين المشبهين
٢٢	مسائل أحكام الجلود
٢٥	مسائل الوضوء
٣٢	مسائل المسح على الرأس والرجلين
٣٦	مالايجوز للجنب والحائض والمحدث
٣٨	أحكام الاستنجاء
٤٠	مالاينقض الوضوء والطهارة
٤٦	مسائل النسل ، مايلزم غسل الجنابة
٤٩	مسائل التيمم وأحكامه
٦٥	مسائل الحيض
٧٢	أحكام النفاس

٧٨	كتاب الصلاة ، مسائل المواقيت
٨٨	مسائل الادن والاقامة
٩٦	مسائل القيلة
١٠٠	مسائل كيفية الصلاة
١٠١	أحكام النية
١٠٤	أحكام تكبيرة الاحرام
١٠٨	أحكام القراءة وما يستحب فيها وما يجب فيها
١١٨	أحكام الركوع
١٢٠	أحكام السجود
١٢٢	أحكام التشهد
١٢٦	أحكام التسليم
١٢٨	مسائل الفوت في الصلاة
١٣١	مبطلات الصلاة
١٣٧	أحكام العجز في الصلاة
١٤٠	مجددات القرآن الواجبة والمستحبة
١٤٧	مسائل السهو في الصلاة
١٦٠	مسائل من المورة
١٦٤	مسائل اللباس والمكان وتطهيرهما من النجاسات
١٨٠	مسائل النوافل من الصلاة
١٨٨	١٢ مسائل الجماعة
٢٠٠	١٠ مسائل صلاة المسافر
٢١٠	مسائل الجمعة

- ٢١٤ مسائل صلاة الخوف
- ٢٢٥ كبيعة صلاة الخوف
- ٢٢٩ مسائل صلاة العيدين
- ٢٣٧ مسائل صلاة الكسوف
- ٢٣٩ مسائل صلاة الامتسقاء
- ٢٤١ كتاب المجائز ، مسائل غسل الاموات
- ٢٤٩ مسائل التكفين
- ٢٥٣ مسائل الصلاة على الاموات
- ٢٥٨ مسائل الدفن
- ٢٦١ كتاب الزكاة ، زكاة الانعام
- ٢٧٥ أحكام التعجيل قبل الحول
- ٢٧٩ مبادلة النصاب في الزكاة
- ٢٨٠ زكاة الغلات
- ٢٨٣ الاراضي المفتوحة حنوة
- ٢٨٦ زكاة التقدين
- ٢٩١ حكم الزكاة في مال الدين
- ٢٩٢ حكم الزكاة في مال التجارة
- ٢٩٦ زكاة مال المضارب
- ٣٠١ بيع النصاب قبل الحول
- ٣٠٣ مايجب فيه الخمس
- ٣٠٨ كتاب زكاة الفطرة
- ٣٠٩ من يجب عليه زكاة الفطرة

٣١٥	وقت زكاة الفطرة
٣١٦	ما يجب اخراجه في زكاة الفطرة
٣٢٠	كتاب الصيام
٣٢١	أقسام الصوم
٣٢٣	وقت نية الصوم
٣٢٨	حكم صوم يوم الشك
٣٣٠	ما يحرم على الصائم
٣٣٣	أحكام كفارة الصوم
٣٣٥	ما يفسد الصوم
٣٤٧	كتاب الاعتكاف
٣٤٨	أحكام نذر الاعتكاف
٣٤٩	أحكام الاعتكاف الواجب
٣٥١	ما يجوز للمعتكف
٣٥٣	كتاب الحج ، أحكام الاستطاعة
٣٥٨	أشهر الحج
٣٦١	أحكام المتمتع والفارن والمفرد
٣٦٣	فرض المكي وأهل الحرم
٣٦٤	أحكام صوم بدل الهدي
٣٦٧	أحكام المواقيت
٣٦٩	أحكام الاحرام والمحرم
٣٨٢	أحكام الطواف
٣٨٤	أحكام السعي

٣٨٥	أفعال العمرة
٣٨٧	أحكام الوقوف بعرفات والمشعر
٣٨٩	أحكام الرمي
٣٩٢	أحكام الهدي الواجب والتقصير
٣٩٧	أحكام المبيت بمنى
٣٩٨	أحكام كفارات الاحرام
٤٠١	كفارة الحماح
٤٠٤	حكم من لاته الحج
٤٠٥	حكم احرام العتي والعبيد
٤٠٩	أحكام الاستيجار للحج
٤١٥	كفارة الصيد
٤٢٨	أحكام الحصر والصد
٤٣١	حكم الاشتراط في الاحرام
٤٣٣	الايام المعدودات
٤٣٤	الدماء المتعلقة بالاحرام
٤٣٩	حكم الارتداد بعد الحج
٤٤١	كتاب البيوع ، بيع خيار الرؤية
٤٤٣	أقسام بيع الخيار
٤٤٩	بيع خيار الشرط
٤٥٧	أحكام الفسخ والافالة
٤٦٣	أحكام الربا وما يثبت فيه الربا
٤٦٥	بيع الجنس بالجنس

٤٦٧	هدم الربا في المعدودات
٤٦٨	ما يجوز بيعه بشيء آخر
٤٧٤	حكم بيع اللحم بلحم آخر
٤٨١	ما يدخل في بيع الاراضي
٤٨٥	أحكام القبض في الشرة
٤٨٦	حكم بيع المعاوضة والمرابحة والعرايا
٤٩٣	أحكام التصرية
٤٩٧	مسائل العيب في المبيع
٥٠٥	أحكام بيع العبد
٥٢٦	عدم جواز بيع ربا عكة واجارتها
٥٢٩	كتاب الرهن
٥٣٠	ما يجوز السلم فيه من الحيوان
٥٣٢	الاقالة فسخ في حق المتعاقدين
٥٣٩	كتاب السلم
٥٤٥	حكم رهن أرض الخراج
٥٥١	حكم بيع الرهن
٥٥٤	منفعة الرهن للرهن دون المرتهن
٥٥٩	كتاب التفليس
٥٦٨	كتاب الحجر، علامة البلوغ
٥٧٣	كتاب الصلح
٥٧٨	كتاب الحوالة
٥٨٣	كتاب الضمان

٥٨٨	كتاب الشركة
٥٩٣	كتاب الوكالة
٦٠٠	كتاب الاقراء
٦١٢	كتاب العاربة
٦١٥	كتاب النصب
٦٢٨	كتاب الشفعة
٦٤٢	كتاب القراض
٦٤٧	كتاب المساقاة
٦٥٢	كتاب الاجارات
٦٦٤	كتاب المزارعة
٦٦٨	كتاب احياء الموات
٦٧٢	كتاب الوقوف والصدقات
٦٧٩	كتاب الهبات
٦٨٧	كتاب اللقطة



